UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232404

UNIVERSAL
LIBRARY

هذا
كتاب شرح رضي رضي الله عنه على
الكافية في علم النحو والإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت الآلاء عن أن تحاط بعدد وتعالت كبرياؤه عن أن تتخيل بحد تاهت في مواضي سوابغ الأفهام وعزفت في مجاري عزيز سابغة الأوهام كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار فمعزل عن حقيقته ملكوته وجميع ما يعقد على ضمائره أولى الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلوته وسلامه على خاتم أنبيائه ومبلغ آبائه محمد بن عبد الله البشيرة قتيلا مهلاده وعلى أساتذة الأطهار من عترته وأولاده عليهم السلام وأولاده وبعد فقد طلب مني بعض من اعتنى بصلاح حالي لسعة باعه مقدار ما من مقترحات ما لم تعلق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي فانتدبت لمع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا الآوان لمثل هذا البحر المتلاطم الوقار والبصيرة النقادة بدلا لسؤله وتحقيقا لأمولم تقتضه بحال بعد الشروع الجاد ونعوذ بالله من الفروع فإن جاء صوابا فبركات من جناب الله المقدس العزيز وتحقيق صلوات الله على مشرفه لا نفاقه بنور الآفاق من تصور مؤلفه فيما يتجه والله تعالى المؤمل الإرشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم أن الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من تاء من هذا النوع جمعا الذي تاؤه كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم إنما يستعمل إلا على ما فوق الاثنين فخلاف نحو تمر وضرب ورجل إن اشتقاقا لكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثير هما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الأصل مصدر فم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا على الصحيح إذ ليس على جهته صدار والأفعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما فتكلم كلاما بل هو موضوع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر وكان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كز يد أو بكلمات عز مركبة تركيب الإعراب كز يد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له قول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ومن حروف المعجم على المعنى وعلى أكثر منه مفيدا كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد فخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغلبته في المركب من حرفين فصاعدا وللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقبل كلمته كلاما كما عطى عطاه معناه في الأصل اسم لما يعطى هذا كما يمكن عنهم عجبت من ذهنك لم تحبك بنعم لدال بمعنى هنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء المقصود من ظهور وضع الله جعلا لا لمعنى من المعاني مع قصدان بصيرة متواطئا عليه بين قوم فلا يقال ذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول انك واضع اذ ليس جعلا أو لا بل لو جعلت اللفظ لمعنى في الأصل لمعنى آخر مع قصدا لتوطؤ قبل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يبقى لكل لفظة بدّ ت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون افتراض قصدا لتواطؤ بها ومحافظات لعوام على هذا ليست لفاظا موضوعة لعدم قصدا لمحرز الأول الى التوطؤ وعلى ما افترضنا الوضع إلى كن محتاجا الى قوله لمعنى لأنا لو وضع لا يكون لا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان ولا مع قصدا لتوطؤ أو لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك يخالف ما تقدم في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب فانه يدل على المصدر والزمان ولا جزء لمعنى ضرب فانه معنى المركب

الشريف حفظه الله تعالى عن المكاره بجميع موجوداته وجميع المفارقة جاء من شيراز وجد بمجاورة بجاور بجاور بجاور عفا الله عنه بفضل النبي وآله الطاهرين آمين يا رب العالمين

سنة تسعة عشر ومائتين وألف

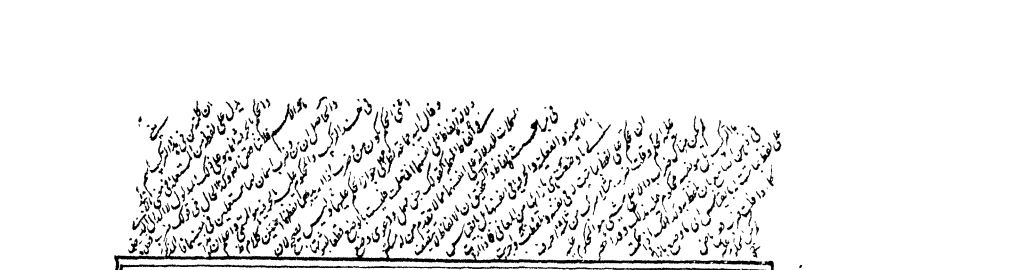
فائدة

دعاء فاتحة عزيز شيخ عزيز الزاهد الواعظ الفاضل الكامل الفقيه الأديب الأريب الأديب الأريب الأديب الأريب

الفقير الحقير من نجف آباد

حمدت

على هذا هو الذي يدل جزؤه لفظه على جزء معناه بخصوص بد وعبد الله اذا اريد علمان واما مع العلمية فعناهما معا مع قيد وكذا بعض لفظها لان اللفظ المفرد بما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك للتركيب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والتنوين في اصطلاح اهل النحو جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فهو اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحد بهذا الخاطر بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فانها لان الحد للتبيين ولبس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الاعمال اذا خرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سليم من هذا ولو ورد عليه الاعتراض بان المركبات ليست موضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارات فانها دالات بالوضع على معنى مفرد وليس كلمات ويجوز الاحتراز بها بالجنس ايضا اذا كان اخص من المفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالدال على الاشعال وغيره ذلك وعن الحرف وعن المهمل وعن التصويت كالتنحنح دال على معنى كجموع المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عام سمع لا لمعنى كلي لمهملات كليع ونحوه من الهذيانات وقد تمر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد يضرب عليهن فان قيل ان اراد في لفظ الكلمة للوحدة لان كلا وكلما كثمرة ويمر والآلام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فالجواب ان الآلام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرف ولئن سلمنا فلك ان الجنس على ما صرح به احد هما استغراقي الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين منوا اي كل الانسان ولا كذلك بخلاف الاستثناء لانه عند جمهور الفقهاء يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا لا يستقيم في مفيد للكثرة فيما نحن فيه والثاني ما هيته الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تع ان الكافر الذين لم يكن الذين هنا للجنس لا كل الكافرين لانه يشبه ان يقال



وزن الطارئ على حروف المبنى والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما ينطق به فهو اذن كلمة مركبة من حرفين بدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد فانه جمع اسلة وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو صارب من مضروب وضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة مثله المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة اذ هنا لك الكلمة المنفردة وكما اسمح ان يدعى ان الحركات الاعرابية فالاعراض بهذه الكلمة اعتراض وارد الا ان يفسر اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين منعقب للآخر في هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا فوله اسم وفعل وحرف انما لم نقدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعين دون اخوبه نحو زيد قائم والمضمن من معرفة الكلام والاحوال التي يعرض لمن الاعراب غيرها ثم لما قدم الفعل على الحرف كما تقدم وان اوثبات من الفعلين كلام كما تأتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يبنى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلام بهذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب الى بلد وخذ زيدا كلاما تاما وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا نسبة الشيء الى اجزائه كما تقول اكتسب خل وعسل وما ذكره منه النسبة الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وزيد الحرف ما يدخل نحت الكلمة ويصح كون الكلمة خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا زيد وبان المعطوف المعطوف عليه يجمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاءني زيد وعمرو او في كونهما محكوما عليهما بشيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف ما فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة الا ان يريد الحصر مع اوقد مر انما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه ولكان ينبغي ان يذكره المصلا ان مفصود الحصر بل لما قلنا فان قيل لم حملت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة واللفظ اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسمان لفظها الاسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامنا ان الفعل كلمة من حيث المعنى لا لفظ الكلمة اسم وهذا لا يمنع ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت ببيان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هذا سبيله اسم لانه يصح الاخبار عنه بلوازمه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب الفعل معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض ومفعول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامنا من هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كان ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسما اذا اريد بمجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يفيد ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف الثاني فعل وهل هذا الا سفسطة قلت لو دان في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له انما تخبر عن الكون حرفا كما اضرب فعل في نحو ضرب يزيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك كذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب يزيد وصدرت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الذي لا شعور له اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور بمعناه اذ هو ما لا تعرفه فهو جمع بين الضدين وهو محال وقد يحكم عليه بشيء وهو المذكور في لفظ والاظهر محكوم عليه بشيء بفتح الواو وكسر الكاف لان الشيء لا يكون محكوما عليه بشيء الا مع اتحاد الموضوع عين قوله لانه اما ان يدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل ثم عهد الحد فقال واسمه اعلم ان اسم الكلام والمضاف محذوف اذ لا يسمى الاسم ومن الخبر اذ لا يكون حالها اسما ولا الحالة اولا نهاية لان الحالة يجوز ان يكون ان مدلولا محذوفا لخبر اي لانها ثابتة ومسئله قولك زيدا ما ان يسافر ويقم واللام في قوله لانه متعلق بدل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة هذا ويتجه ايراد بين التقسيم الاثنائي فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فيتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه تركيب جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد فقوله الكلام ما تضمن

كلمتين بالاسناد وبهذا ظهر ذلك الا في اسمين او فعل واسم وانما افادت الكلمة على حدة الكلام مع ان المقصد الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلم وتوقف المركب على جزئه وتعني بضمنه الكلمتين تركيبه منهما اركونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه ودلالة تضمن وجزء الكلام بكونان ملفوظين كزيد قائم ويقوم زيد ومقدرين كمن في جواب من قال أزيد قائم او قائم زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام والمبتدا والخبر كما في قوله نعم نصير جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر في الطلبي نحو هل ان قائم ولينال وليعلم قائم وكذا نحو اضرب اذ تبين مأخوذ من تضرب بالانفاق وبنيا سه لتضرب بزيادة حرف الطلب فيا سا على سائر الجمل الطلبية بحذف تخفيف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بلا لئلا تقول فيما لا يشترك فاعله منه لتضرب في الغائب يضرب في المتكلم لاضرب لتضرب لما قال استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا اكثر ليتم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وكان على المضاف ان يقول كلمتين واكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه دليل لا يسبق منه مزيد بحث انشاء الله تع وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز اعن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيدا عمرا امام ثمة يوم الجمعة ضرب زيد وضرب يوم الجمعة امام ثمة ضرب زيد فان المرفوع في الموضعين احضر للفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجئ في باب المصدر وكان على المضاف ان يقول الاسناد الاصلي المفهم ما تركب به لذا نه يخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل بمعنا كما في اسماء الافعال ويخرج بقوله المفهم ما تركب به لذا نه الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال وفي المضاف اليه اذا كانا كلمتين جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة الشرطية والقسمية لانها للتوكيد بجواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلاهما من مجازات الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد وله بدل بالاخبار لانه انما اذا يدخل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي الانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربت وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثمانية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو المحكوم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعقل وستدرا تسا الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرف الحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو بازيد يلسد بالسد دعوت الانثنائي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا بنائي اي لا بتسبب الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والبائي في قوله بالاستعانة اي مركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى اي مع هذا الرابط قوله الاسم ادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ليقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بدلالة حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا نص منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اسما الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف لكل اسم كلمة لان الكلمة كل والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور يجري الحال صفة لقوله معنى في الضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المحققان الضمير في قوله ما دل على معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى ان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا يتميز غيره كقولهم الدار في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غيره الدال على معنى في غيره بعكس قولهم علم في نفسه اي لا يفتقر في مقابلة قولهم فهم الدار في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او

فى معنى الحرف وما يوافقه

غير ذلك وغير نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره يقبض قولهم على معنى فى نفسه ولا يوفى فى مقابلة قولك فيما الذاريات نفعا كذا ومعنى الكلام على ما اختاره اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لها اى الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت لغيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بدون التنكير وقد يكون جملة كما فى هل يقوم بكر لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ فيها زيد مستفهم عنه وكذا التمنى فى ما قام زيد اذ فيه معنى الحرف موجود لمعناه فى لفظ غير اما مقدم عليه كما فى نحو بصرى ومؤخر عنه كما فى الشرط الا كثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الآن هذا المتضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا المعنى الجدار وليس المراد الا عليه بل المراد على المضمون بها عن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا يدل المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام موجود فيه هل فقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كالهمزة فى اضرب ونون نضرب على معنى المتكلمين اللازم اضمارها وقد يكون الحرف الاعلى معنيين كل منهما فى كلام الحرف الصادر عن الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى هذين الحرفين ان يكون معنى الاسم الدالة على المعانى دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فيه من ومعنى لفظة الابتداء سواء الآن الفرق بينهما ان لفظ الابتداء الذى مدلوله مضمون لفظ آخر مدلوله معنى واحد الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر بمنزلة ذلك المضمون الى معنى فى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء بالخبر من لانها وليجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذى هو مدلول لها فى لفظ آخر فكيف تخبر عن لفظ ليس معنى فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا يظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما والحرف فى غيره وقد يصلح الحرف على حد الحرف بالصفة وذلك بان يقال ان طويلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوف وقد يحمى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويلا وطول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذى معناه الطول وصاحبه لا محالة الطول الذى فى رجل انما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويلا فقام به الطول لا ليقوم به الطول اما قولهم التعدد الى معنى فى مبنوعه فلكون المنوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضربى يبدا مقيدا لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دلالة الوضع ولم يوضع المصدر المقيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب مقيدا بذكر الضارب ولا يخرج من بدلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الا عن الالمام بما قال ليعلم ان الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره فان اخبر عن وقوع ضرب فى فاعل عن ضاربية بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء فى غير قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى يتبين معنى قوله غير مقترن بيان قوله فى حد الفعل هو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال على ذلك المعنى فوضعه له اولا فيكون الظرف المظروف مدلولى لفظ واحدا بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلاثة معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصوم والعبور والقبول والشرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى لما مضى والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات فى ستة ايام الساعة لانه وان اقترن احد الزمانين كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عندما بها لانهما وان كانا لا بعلان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولا لهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان مبناها ذلك البتة بل الوضع الاول بل الوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع فلنا اقتضت طبيعته فى الحال مجازا فى الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

وكذا

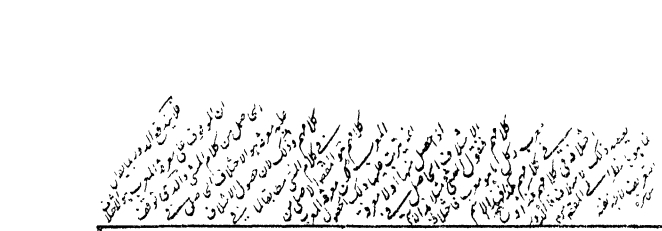
وكذا في الاستعمال والمباشرة لذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكما يدخل الافعال الانشائية كعرض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان لانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره لازم كما في بعت واشتريت وكما يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال لفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسري ولا الاسم الموضوع والابتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبوق مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحرف المزيد لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغيره تغير والحق انه بمعنى الماضي والبقاء في المكان كان او في الزمان فالله كانت من الغابرين وانما يقتضي قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي المستقبل والحال والحق ان مثل هذا لا اهمال في الحد وكذا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغايب الاسماء الموصولة وكذا في التشبيه بحيث وكذا الجهة وامثاله الاسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا عند ورودها الى لفظ آخر لكن لا لتبعيد معناها الذي هو التنحي المبهم ومجيئها في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا لا يفيد معناها الذي هو التنحي المبهم في نفسها لانه في صلتها وانما يحتاج الجملة الكاشفة لذلك الابهام ورفعه منها الا ترى ان ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فيما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مخصص فلذا عد من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص وامّا الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنا كم كثيرا لا الكثرة التي هي معنا فما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بحرفية رب وكم والكاف الاسمية والحرفية هو بالحدي الاسم والحرف عرا الاعتراض لو كان كما ذهب بين الكافين وبين رب وكم عامر فريقا بحكمها لكن لما ثابت اسمية كم يدخل على لامات الاستغاثة ولو ثبتت مثله في رب وكذا في الكافين اضطرنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد ان وامّا اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك اليتيم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي موضوعين دال على ذات ما بهتا وهي ليبث معنى فيما بعدها فسلم حدا الاسم بحرف الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفنا وهو اقبل لمثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال يكون الاصل ايهم ضريب وان ايهم تضرب تم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لا زمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا ما تضرب اي ان من تضرب اي ان اما تضرب فمجموع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا وله قلنا الحرفي ما لا يدل الا على معنى في غيره لو رد عليه الاعتراض عنها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة القرني بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة وغير منعكسة المراد بالاطراد ان يصدق لفظ كل ما دل على معنى في نفسه مبتدأ ويجعل الحد خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لا يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحالهما وهذه عبارة المنطقيين فيطرد نقيضه الحد والحد موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كليه نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم ونقيضه الخاصة ينعكس كليه ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا بعكس كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو اضارت المضرور فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجئ في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرها انما اختص بلام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات لانه اسما والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه وانما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا اي ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لشبهه بالاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيه لا يجئ في صورة التعريف وانما اختص الجر بالاسم لانهم فصدوا ان يوقعوا الاسم لاصالته في الاعراب حيث كان الثالث فتجفوا من المضارع الذي

ذكرنا من تغييره ولا يورد في الحد

في تقسيم التنوين

هو نوع فيه واحد منها مفتوح ما لا يكون نون المفعل وهو الخروج عطوه ما يكون معوله وهو الرفع والنصب أما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما لبس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها التنكير يخصوصه ومه ودخ وسبق قبله ويختص بالصوت وسم الفعل وأما التنوين في نحو بزاحم وابراهيم فلم يختص للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما لا ادرى منعا من ان يكون نون واحد للتمكن والتنكير معا فرق حرف بعيد فاذ بين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل بعيد للتنكير ايضا فاذ سميت الاسم مختص للتمكن وانما اختص نون التنكير بالاسماء المتمكنة دون المتمكنة لان الاسم المتمكن في الاسم بالت

اصر يا عبد فعله مثل ليهنك وسعديك وقوله نع فارحمي البصريين في كون اللفظ في صورة المثنى والبدء بأحدهما اعني كون الثاني مضافا بالاسم لان المضاف اما مختص كما في غلام زيد واما منصرف كما في غلام رجل والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه وموثوب الحمام فلا تختص المضاف له فلا تعرفه فهي فرع الاضافة المختصة فلا يكون اضافتها بصفة من تلك الا اسماء ولهذا ذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لا يرد عليه مثل قولك نع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد المذكور ببيان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل مثل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اينبك يوم قدم زيد الحاج والبارد ولما اذا فاذا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما كان الاحتمال في قولك اينبك زمن الحجاج امر هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هي المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو موجب وسبق فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنيا الاصل هذا احتراز عن المعرب بالاسم لا مطلق المعرب بالنسبة الى صنف الاسم فانه سيذكر انما مهما فكل الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او على الاجزاء الا ظر الى الجزء الاخر كما يقال ضرب زيد مركب لان ضرب مركب مع زيد فضارب مركبان ويطلق على المجموع يقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الجزئين هو زوج وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف الاول وليس بخفي كون المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فهو احق ان المعرب بالاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا رأي المصنف يرد فحد ورد هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعني ما عرف عما سبقه وبقي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المقصود وتجنب نحو الالفاظ المشتركة يكتفي باستعمال لفظ في غير المعنى المقصود ظهر ثم وان زلنا عن هذا المقام سلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب اعني غير مبني بل المبني الاصل ومرادنا بالاسم المركب ما عامله الاول ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق هذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب لانه اضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح يحدد منه مراده الحرف والفعل الماضي الامر على ما مر في شرح ولان احد الفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ضارب فيه مطلق الافعال وان كان مضارعا فاذا صل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع ما يشابه الفعل المضارع بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما مجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على نفسه المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر نحو العجيبي ضربي بزيد عمرا امس ذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لمقارنته به معه اي ان ضرب والا لم يعمل هو لماضي معه انا معرب لان مشابهة المصدر بالفعل الفعل سبب عمله لا مشابهة الماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال واما ذكر في حد المعرب التركيب لكونه غير مشابه المبني الاصل احترازا عن فعل المبني رد ذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة لعدم ايرادكا سماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف باتا ثا وكنحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهيدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل او التركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب يخرج هذه الاسماء المجردة عن التسبب نحي في التعريف في باب التقاء الساكنين يحفظ الكلمة في الاسماء المعدودة بعد ايراد انشاء الله نع واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة المعرب او للفعل على ما يجيء في باب المبني من ذلك في المضمر والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما بأتي فقوله الذي لم يشبه مبنيا الاصل يخرج هذه الاسماء اما تصحيحا لاحتراز بالحس ايضا لكونها خارجة من الفعل بوجه فقوله وحكما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما لمعناه المتحد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف وهو الحق بالنسبة الى الاكثر لان المفصل المبني مطلق اختلافا الآخر بالاختلاف الذي يصح لغة ومعنى مثل هذا لا اختلاف موثوق على معرفة المعرب لانا قائل حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب موثوقة على معرفة الاختلاف موقف كل محدود على حاده فيكون دورا هذا ان فصل تعريف حقيقة المعرب بهيئته عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقة حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب اذ قبل اي فرق بين المعرب المبني في الحكم



الذكور فان المثنى ايضا يختلف لفظه لاجل ذلك في احد شقيه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هذا وهو كذا فهو مثل جاءني زيد في الجواب ان المعرب يختلف آخره لفظا او تقديرا اي يقدر الاعراب يجعل حرفه الاخير دالا بظهوره او تقديره كما في المفصول والاستثناء كما في المنفوس بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا لمانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني لا في آخر نحو هؤلاء واسوء قد يكون في آخر ايضا كما في جملته نحو هذا فانه هذا بالفال في نحو هؤلاء ملة في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المفصول في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخر قوله لفظا او تقدير مصدر لان يرتفع المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما ابوذين به كلامه في الشرح قوله لبدل على المعاني المقصورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله للمقصورة اي المنافية قوله عليه اي على المعرب قوله لبدل منه ضمير الاختلاف وضميرا وبعني بالحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل لا الآلة التي هي الاعراب فهما في النطق كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم لا آلة الاعراب لا ان الفتحة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لانه لهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للنحويين على اظهار اصطلاحهم عن ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال بالاستعانة ونحوها في الآلة الكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر اجلا ياء الاضافة وياء التسمية وفتح الآخر اجلا ياء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على آخر الشيء لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر او انشيء لاجل ياء التسمية او التأنيث انتقل الى الياء والتأنيث مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال ان الاعراب اختلاف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا بد يدخل العامل في المضاف الى الياء المنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا الباقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا بعد التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف لا يقال ان الحد غير جامع لان التغير نحو مسلمان ومسلمين لشيء في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لخروج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال الشاطبي اختير هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق بشيء واحد حتى يسمى اعرابا وانما يحتاج ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا ندري بفقد ما به اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا اختلافين وهنا لك اذ الفعل يقتضي بالبديهة ان لو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر من كل واحد منها اذ لو نزع آخر الكل واحد منها لم يكن هنالك اختلاف فلا اختلاف بشيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا وانما ان يقولوا هذا مما سكتوا عنه اعتمادا على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر لا انقلاب وجه حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لو لم يكن عليها فلان زيدا مثلا في حال الاضافة لو لم يكن فيها ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي اتصفت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافان في الآخر وانتقال الآخر الى الضم ثم انتقاله الى الفتح وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فيها ثلث اختلافات مغايرة بعضها بالبعض بحسب تغاير الحالات المختلف آخر المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف اذ من ثلثة كالاعراب في الاعراب ايضا هو انتقالات لكن لما كان وجه هذا الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف فانا نقول اذا نزع احد اعني احد حركات حرف محدود من الكل فقط او نزع من الكل ايضا اذا نزع من جملة اعراب الحرف رددت عليه الواو التي نزعت بعينها واعرابها الفا في النصب بالفتحة وياء في الجر والرفع بالكسرة والضمة على الترتيب الذي ذكرته ثم اجعل العين والحرف الذي بعدها اعرابا ايضا واجعله مع انقلاب اعرابها كما جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا واجعلهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا افعل وقد مال فقد اختلف آخر الالف الواو وفعلا انتهاء اسم الاشتباه من بعد ما كانا لشيء واحد وبقي ان يقال كيف وجد في الكسرين في نحوين المسلمين والمسلمين اعرابان اختلف آخر ثلثة فيهما كما هو مفرد وقلت مجموعا عاد كما انحنا نحوان حمد واحمد وبيانا ان ان للمسلمين وبالمسلمين وان كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يتوجهان فيما ذكرت لك لجعلنا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا بعضا اختلافا في نحو من حركة او حرف كما ذكرنا لم نحتج الى ضم شيء اختلافا يحسب المحذوف نحو الضمة كرة ونحو الضمة كرة وكذا في الحروف اذ يجعل انحو الفتحة فيما عبر نحو ارى الفتحة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه انتقال الآخر من السكون الى حركة ما معينة او شيء ثلثة وقال ابو علي لو كان الاعراب هو الاختلاف لوجب ان يكون الاسم في زال تركيبه غير معرب بما

لو جعل مثلا الباء للشخص تركب مع عامله أو لم يكتب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لو يخطر حركة الى حركة بعد وانحوا ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاعم من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو سلم ان الاختلاف اضافي بانقلاب حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين التاء في قوله ما اختلف اخوه به فانه يطلب حركة كما حركة لو يكن ما اختلف اخوه به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذ كان فهل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما اختلف اخوه به لاما اختلف قوله لبنى على المعاني تعليل لوضع الاعراب الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معنى الكلام على ضربين احدهما ان يكون في جملة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلام المشترك نحو القرء والظهر والجون والشفق والناهل والمتون والتعريض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخرين جاعله احد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يرتفع به المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلام معنيان او اكثر بطرء احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلابد لنا طارئ كان لو يلزم من علامة مميزة له من المطرء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير الالزام للكلام لا بل من يطالب له احق العلامة ما بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر بالمفعل المسند الى المفعول كرجيل ودريهم فقد يجتلب له حروف الزائدة عند صائر احد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب المؤنث والفرق نحو مسلمان ومسلمات ومسلمان ومسلمات وزيدي ومسلمة ومسلم وقد يكون فيه المعنى الطارئ على الكلم كلها اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ ان المعنى لا زما للكلمتين او كان الطارئ معنى واحدا لا غير كما يكون الفعل عمدة فيما ركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ للازما احد الشبهين او الاشباها فلا بد من العلامة لانها تطلب الحكم ان يطالب بالحكم ان ممكن لازمة ولا يقصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي فطاء ذلك المعنى كما اقتضى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيها الى العلامة غير لازم وضعها اختلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعده طرء بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى تماما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف فيما عنى الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة يذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجتلابا لما اضداد لذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كان ذلك لاجل التخفيف وحمل الترفع الذي هو انوى الحركات للعمدة وهي الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة والكثر منها انما يريدان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فضاما معنى كون الاسم مضافا اليه معنى لعمدة بحرف معنى آخر منتضمنا ان المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو اللهم ان واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله نعم وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة نزل النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها الكتب لحدوث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني فالاسم فيتحي عاملا للكونه كالسبب للعلة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكان العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدها الى الآخر صارا فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام ان معاوية هو الفاعل لانه بسببه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما صار عمدة من الآتي فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقال الكوفيون اقرب شيء على الاصل المتهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا الجر في ظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصل الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة نزل النصب المحلي عن الجر وان لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فاتصل بهما كما لو يتصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لان له على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص والثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبتين والثاني بحال عمل الجر على هذا الاسم كما حمل على حرف

في ذكر اصل الجر الكوفة على الفضلة

الجر كما يجيء فاصل الجران يكون بواسطة ثم يجر في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الحرف المسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان بما استثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا بدخل على الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقيا بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر فلا يطرأ عليها في بعض المواضع اصلا لمعنيين الملتبسين كما في قولك ما ما الله حاجة بظالم على ما يجيء في فصل ما فتأمل فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر هذا التفريع الاصل في الاعراب انما هو للاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي قسم الاسم غير متحقق للاعراب كما تقدم قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام تركيبا فانها مفردة مخالف لنظر الواضع منها المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها الكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي فقد خرج عن عمومه اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كخ ومه وديخ لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لا لتركب فلم تكن في الاصل كالمعرب كما يجيء في بابها والثاني اسماء الحروف التهجي كالتي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائل اسماء الحروف التهجية الا لفظة لا فانها لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحرك كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة فصار اسمها لا ولم يمكنهم النطق بالالف الهمزة ابتداء فبدئ ان يقول لا ولا تقول لام الف اما قوله تكتب في الخط بالف فمقصوده الالف الهمزة لا صورة لام ولو نظر الواضع في التصغير الى وضعها مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف كما لا يجوز ان يصوغ على اقل من ثلثة احرف ما فيه حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منها على حرفين كخ وجه وبا تا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان بعرفانه يكون في التركيب مثلها الا ترى ان كاف من وله الضمير وكافه تعلم انه يبنى الواضع البناء عليه يجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم تقول لا يلزم الكاتب والقارئ اما الزيادة في زائد المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم النفي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على النفي متقدم على ذلك النفي وانما قلنا يلزم هذا لان العامل النحوي لم يؤت به الحقيقة حتى يلزم مقدم على ما توهو بل هو علامة كما مر ولو وجبا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر فلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه ورتبة له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانا انما نبتدئ بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فبرفع كل منهما صاحبه بالقصد الذي فيه مرافع المبتدأ والخبر اذ من كمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قولنا رفع انما اذ عدوا واداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هو موثر تعلقي الشرط به متأخر عنه فاخوا الفضلة اعني الفعل فالمبتدأ والخبر على هذا للتقدم اصلان في الرفع كالفاعل وليس بمحولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش طن السراج ولا دليل على ما يذهب الى كل من كونهما عوضين على الفاعل وكما يشير الى سببويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة صوا في النصب كالمفعول وليست بمحولة عليه كما هو مذهب الخفاء ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر رافع المبتدأ والخبر بالتجرد عن العوامل اللفظية نفس المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثر ضعف عملهما فانيء عليهما اكثر مما دخل عليهما مؤثر انهما معنى كان قطن وكاد واخواتها وما ولا التبرئية على ما يجيء في ابوابها مصادر العمل في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئية وخبر ان وكاد واخواتها ومفعول ظن وضمائمها للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر ان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على العمل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ الخبر ولم يستدلوا بحال المفاعيل فيه يلزم وقوعها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلة فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت فيها مبنيا فاما طلب لبنائه علة كما تذكر في المضمرات وابهما واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله ثدا عين يا شيبة في منتشل وقوله اذا جنعوا على اثر من وما وقبا هاج بينهم جدال معلل يكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم

قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فتضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وكسر الابنان بعده بعض الياء وفتحه اتيان

بعده

بعد بشئ من الالف فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تخرج الاصوات الكلمة لما كانت ذات عضب الحرف بالوصل ببعض حروف المد سمي حروفا مثل كاف كانت حركات الحرف الى مخرج حرف المد ويضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من مرتط اقتضاها به بحيث لو قدم انها معه لابعدها فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد ناما واتما قبل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من نواحي مثل هذا الضم ونوابعه فسمي حركة الشاة وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة الاول وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فاصبته اي فتحه بفتحك اياه فسمي حركة الاعراب نصبا ولما حط الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو لكسر الشئ اذا المكسور تهبط وتهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة الساكن الاول والضم والظهر في المعنى المفهم من صورة الفم من الثالث ثم الجر بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعراب جزما والسائل وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم اعرب عما في نفسه اذا بين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بيناه ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم ادخل في الغير تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونا بعد ذلك فيما اشبههما واما الجر فجعل الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى والخطأ كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع تلته اشبه الضم والالف الواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف الياء في نحو ان مسلما ومسلمات وابا ك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشبه الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وابنة ومسلمين ومسلمين وبابيك وكل ما سوى الفتح في الرفع والفتح في النصب الكسر في الجر فرعيتها كما مجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف الواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاءني الرجل وقد لا يكون كما في حسن ذا كلاما في النصب والجر واذا طابق الضم والفتح والكسر في عبارتنا الصورة فهي لا تفع الا على حركة كانت غير اعرابية بدنائية كانت كضمة حسن ذا كضمة فاء فعل ومع القرينة يطلق على حركة كانت الاعرابية ايضا كقولك المتم بالضم والكسر فتين يطلقون القلب احد الحرفين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا الواو والياء في مذهب من قال الاعراب لاختلاف بقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاعرى ان الباقية وهو عدم الاختلاف انتقالا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه يدل على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ايه يتقوم المعنى المقتضي للاعراب تمايز العامل لاحتياج قوله قبل يختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه ومعنى التقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الطير عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالمتقوم والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل الموجد كما ذكر بالمعنى المعاني هو المتكلم والآلة العامل فمحلها الاسم وكل الموجد لكل هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاما نها كما تلزم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله به يفهوم للاستعانة نظرا الى ان المعنى عاملا في الحقيقة آلة والمفهوم هو المتكلم والمعنى انا كما في قولك قام هذا الغرض بهذا الفعل ولا تسأل ان في لفظ المضاف اما لان الظاهر في نحو قام به يفهوم به هذا للمعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب ذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو المضاف المقدرة ومن اثبت المضاف قال التلازم في المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع بين الفعل والمضاف اليها في اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عامل معنوي لتجريده اوان ضعف مثله في نحو في قول رويه وذلك لقوة الدال عليه والمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او منتسب به كالان التصدير ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء التسبيبية والجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها مظهرا وكذا الجر بربما المقدرة بعد الواو والفاء وبل لمجيء بضعيف من ذا ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريف منوط والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول بهما الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي العامل ما به يقوم المعنى المقتضي فان اراد به النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جميع

للاضافة

المؤنث السالم بالضم والكسر وغير المنصرف بالضم والفتح احوال وامثلة وهمزة وهنوات ونون ذو ومال مضافة الى غير ياء
المتكلم بالواو والالف الياء والمثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف وابنا جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو
والباء هذا بتقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها فانها بحسب ذلك ثلاثة اقسام الاول مرفوع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة
نهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون قيدنا بالمعربات لان اعرابها بالحركات انما هو
في الاعراب لحقيقتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحد منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع
والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا
او لا والمتصرف احترازا عن غير المتصرف كان علمه ان يضم اليه قبلا اخر وهو ان لا يكون من الامثلة السنة ولا يجوز ان يكون مولية المفرد
احترازا عن المضاف فخرج الاسماء الستة اذا لو احترز عنه لوجب ان لو شئنا في شيء من المضاف في الحركات الثلث وثانيها الجامع لثلثة
قيود الجمعية احترازا عن مثنى اياه بالحرف عن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمؤنث غير مستوف للحركات والا نثى احترازا عن غير المتصرف نحو مساجد وابنيا واما غير الجمع المكسر اعراب المفرد اي يجمع
الحركات المشابهة للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للمضرب في الصيغة كالمفردات المخالفة
في الصيغ وايضا بتقارب في آخره حرف ابن صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالفتحة ربعا الجار والمجرور خبر
المبتدأ وقوله ربعا مصدر بمعنى المفعول كخلوقها الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحالية من الضمير في مرفوعين والعامل فيها الجار و
المجرور وذو في الحال اضمير المستكن فيه والباقي قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع
هذه الحركة العينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم الاعلال وكذا قوله والفتح نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على
عاملين مختلفين المحوج عند بعض النحاة اتحوان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجئ والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجر بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو
والباء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال والضمة والفتح نحو مساجد وانما نص هذا الجمع
الفتح واتبع الكسر اجراء لهذا مجرى صله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وهو بعض شيء واحد غير المتصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد انما نص المكسر باتباع الفتح لما يجئ في بابه
ثم قيل بمعربا اعراب بها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة
بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها الثاني ان يجعف فاعراب اعراب الاسماء الستة والمجموع عوضا
اذا صغرت لان المصغر منها يخرج عنه واوه ولامه وجوبا ثم ذو فعل لعلة المجعول اعرابا بحيث سكونه لشبابه الحركة واما
اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا
يلتبس اعرابه على ما سيجئ ويتصرف بجعه هذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموها وهنوك اعلا للعالي المناسب كالحركات ولكنا
العين في المائتين منها اعني فوك وذو مال فهي في محال الرفع لام الكلمة واعينها وعلم التعدية وفي المنصب الجر علم التعدية والمضاف
اليه مع كونها بدلا عين منها اعني فوك وذو مال فهي في محال الرفع لام الكلمة واعينها وعلم التعدية وفي المنصب الجر علم الفضلة

لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لانه لا تلو الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان ازادانها كانت حروف اعراب بدورعليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذاك ما
اختاره وان ازادان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المص
ان الواو والالف والياء مبدلة من كلام الكلمة في اربعة من عينها في الباقين كان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة وهي بدل
بقيدها ليفيد البدل صدر وهو الاعراب كالتاء في بنت بقيد انها ثابتة بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مثال وتوله على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلام مرو يقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيه
فيقتصر على ما اصلي للاعراب من نفسها كما اقتضته المثنى والمجموع على ما اصلي للاعراب من نفسهما اعني علامة التثنية والجمع
هي من نفس المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اختاره توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها لاستبقاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لكنها
وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها مع حركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من علة المفردات هذه الاسماء اعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى من نفسها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستبقائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف منها في موضعه انما اختاروا هذه الاسماء لجعل اعراب
المثنى باستلزام كل واحد منها ذانا اخرى كالاخ والاب للابوين حصولا ذلك بحال الاضافة لتظهر ذلك اللازم فتقوى المناسبة بين المثنى
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة تصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل تنبيها منبها فهذا ان كانت الحركات المجتلبة
للاعراب في كذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها المهيئ للاضافة فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وما في نحو خرف لبس لام حرف لعلة وانما
نحو ابن واسم فهمزة الوصل عندنا بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو بني وبنوي وكان لامها لبست حرف علة والحرف
المقصور جعلت كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها لتكون لواوا التي هي فيها اصل للرفع الذي هو سبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا
منها نحو بدو دم اذ لامه باء ثم يقولون جعلوا الواو والياء في الجر والفا في النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها و
وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في مغرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وانما سلب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات اعم
حروف المد لسكونه وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتهيئ للتنبيه الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما في الباقيتين فطرد للباقي في مغني جوار ابوي وجاري واخوه او بدو بالجملة فالحرف دث وج المرأة والحرف المنكر الذي يتسمى بنكرة
من لعوتر والفعل القبيح او تهزل لك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعربها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى لما
حمل عليه وبعد بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على معنه مثلا من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا
على هذا خلافا للمثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى بالتاء فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان لفظه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك لبنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مع ذوان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذ رئ ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايا فان كان عليه ان يذكره
وذلك ان معنى ثنى لو استعمل طرفي الحبل وليس في الطرفي الواحد معنى المثنى كما لا يمكن ان يقال للفرد اثنان اذ ليس في المفرد
معنى الثنى فالثنايا ان طرفا الحبل المثنى في المثنى في مجموع الحبل لان كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان اللذان
ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكره في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يتوطؤوا بان واللذان فخففوا ان واللذان عنده في المثنى بالنون ان يكون مثل عشرين في الجمع كلها
صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر منها ما هو لم انه مفرد هاوانما اعربا المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاعلام
مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكونا اعرابا من حروف المد ومن ثم اعربا لمكبر جمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب
المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة
عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا
وهما وهموا وكما وكموا ثم اراد واعرابهما فالمثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب لرفع لانه علامة العمل كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب المثنى والمجموع والجر اول بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع ياء للفر

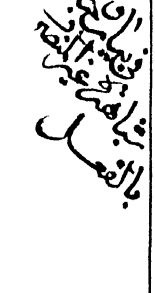
باء فلم يبق للنصب حرف فاتبع المجرور ان الرفع لكونها علامتي الفضلات نظائر الوفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على
الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استحقاقها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو بقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء فتحة ما قبلها واو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونها بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه نونا سناكانا في الاصل والاصل في
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجئ في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما ظاهرة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف
اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة في المثنى والمجموع ان معربان بالحركات
كما تقصد وفهم الاعراب من هذه الحروف بضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحرف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كونه انقلاب الحرف لا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فتصير الاعراب
اللفظي بقولنا باي شئ يعرف هذه الحروف كانت في الاصل حروفا للاعراب معنى لم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى
والمجموع مثل كونه حروفا لاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا ذلا شتانا في بينهما ثم نقول
الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهو لفظة فان مثل كيف يكون معربا بالحرف اعراب قلنا لما انه يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلايل الاعراب وقالوا الكوفيون هي الاعراب ومعنا القولين سواء فان اراد وا انها ان بدت سواء ولا الاعراب فهذا لما اخترناه وان
ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان اراد وا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي
حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب على مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذا لانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهب في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة متلوا الالف والواو والياء والحروف دلايل الاعراب وهذا
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هنالك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في
الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صونها وحصولها بكمال حروفها
واخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان لحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واقفا اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة واما النون للمثنى والمجموع فالذي
يقوى عندنا انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون
على جهة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يتنوع من تلك المعاني شيئا وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه
اجتماع حرفي التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير ولذا يسقط التنوين
البتة في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين
ونون جوار في الوقف بخلاف النون لانها تحركت لسكون الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة كالاعراب هو
التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر قلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد زوالها للكلمة لضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف تخفيف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف حذفت بعد الضم الكسر لثقل الواو والياء وقبلها حرف علة ما يجئ في التصريف من المناسبة
بينها وان كان ساكنا حرفا اخر مرفوعا كالكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو بكر ومررت ببكر بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا كانت الفا خفيفة لفتح جبل وفخذ وان كانت
واوا او ياء كغلو قاض سيرمى بعد واوا لو الى لانبا وجاز الحذف كما يجئ في باب الوقف وقال بعضهم يثبت النون في الاصل عوض عن حركة الواحد تنويه معلان
حروف المد عندهم حركات واعراب مستحقة الحركة بالتنوين فعلى عوضا من الحركة والتنوين الذين كان المفرد يستحقهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على
الحرف عند بعض فتحقق الكلام تظهر كانت كالعدم ثم نرجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين
مع الاضافة حذف معها حذف التنوين فهي نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما نون يقتضي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقالا بين عوضا منهما ولا مرجح لهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة
البناء فقط وفيما قال بعد لان حرف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه نون حركت للساكنين فثبوت بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد وا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
ولا في المعاني الخمسة وبدل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقد الفرق هو للفرق بين المفرد المضاف
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع ونونه مع اللام بضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وبدل هو بدل من تنوين في
المثنى ومن كسرة في المجموع ياء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما دون تضعيفه

خوط الفتاد ومع ذلك يقولون انهما مصوغان صيغتا اسم مفرد كملاء ورجال وعشرة فلا يلحقان الا شيئا واحدا الا اهدهذ ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعربها اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكونه آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتغير عنه بالتحرك عن اثنين ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك حال اضافته الى المضمر هو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلا كما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما واثنى جاءني اثنان كلاهما وجاءتني اثنتان كلتاهما وجاءني كلانا وجئتنا كلانا وجئنا كلانا كما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر رجلين فلا يكون تأكيدا وكذا كلانا جئنا وكلانا جئنا واذا كان في الاملب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر ذهب اصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمشبه به في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا وجئنا كلا وكا وجاء كلاهما وكلا هما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه بهر بونه مضافا الى المظهر اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ركلا امرى ما تحبه والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لا بدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الآتي اثنين وقال السيرافي هو من الياء لسلامة الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو وبحث الكلام عليه في باب الامالة وكلتا تفعلى في الالف للتانيث وحمل عراباً في كلا واما جعل بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتحقق التانيث فلهذا جاز توقفها بل بنيت لتضمنها معنى من اللام في المؤنث كاخت في بنت وثنتان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم يقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي بفتح ولو كانت لتحقق التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كالتاء التي للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فحففت بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولو جعل واحدهما اذا لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلتا وبليها سلامى زائدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلتا كفيه تعالى دلما بحيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا اثنتين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاننا وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفهما ضبا وجر الضيفا الى المضمر والى المظهر كما يراه الشاذ واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت ممقرة لوجب كسر التاء في قوله في كلتا رجليه يختمر في قوله كلتا كفيه ولكان بعض المفرد مخالفا لبعض المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي كما مجئ في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المصنف انما اوثرت اولو وعشرين واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم بنيت مفرده ثم الحق به ذلك المفرد واولو ونون كذلك لزيادتها على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس اولو بآيات اوّل في المعرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشرة وثلث واربع اخاد العشرين وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل ثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اخل الجمع ثلثة وكذا يقال ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع عليّ وقل ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولقائل ان يحمل اسم الجمع على مفرد بين في آخره الفا وواو ونون مزيدات فيه نحو علية وقلة ونحوهما او

في المعرب

الالف مع بقاء ما قبلها والثاني في باب غلامي بعني بكل مفرد اخر ازاء عن نحو غلامای ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يبعد
الاعراب اللفظي فيه مطلقا لان اعراب المضاف مأخوذ عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلا ولم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام
ازموا المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته لا في نفسه والمسند اليه الجزء في مثالنا الملبس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب منقول
انتهى لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اراد وا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
نشيان يستثقل في احد هما رفعا وجرا في الآخر رفعا لان اسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة قبيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
لم يستثقل الحركان عليهما نحو طوى ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسر ما قبلها نحو رأيت الفاضي
ويبقى هذا النوع منقوصا لانه بنقص حركتين وينبغي نحو الفتى العصي مقصورا لكونه ضد الممدود واولكونه ممنوعا عن مطلق الحركة و
الفصر المنع والاول اولى لانه لا يبقى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا ضدا مع انه لا يجب طرد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجئ والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء
المتكلم فان رفعه واحد ومقدر به وذلك نحو جاني مسلمي والاصل مسلمون اجتمعت الواو والياء مع تمائلهما في اللين واولهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلبت ثقلهما الى اخفهما اعني الواو والى الياء ادغام المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية
واو نحو سيد ومبيت وان كان الفياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجئ في التصريف انشاء الله نع وادغم بعد القلب
اولهما في الاخرى وكسر ما قبل الا لتمام ما شرعوا به من التخفيف لكون الضمة هربوا من الظرف والكسرة من التغير فمن ثم لم يكسر
الضم في نحو سيل ومبل لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتمم به ولم يكن الضم هربوا من الظرف ولبست الياء الساكنة المدغم فيها مانع
انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغم فان ذلك لا يجوز فيها لمجئ نحو يعيصر في فعل من الطيب طوى واما المدغم في
المتحركة فمانعها منه تحركه كحرف واحد فيلزم مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل لكمال وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على
احق الاوزان اي مثالا ساكن الوسط اجتزوا بابقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوني الذي قلبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء ما بقيه الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو حاء في صالحا القوم
وصالحوا القوم وثابت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر جريه على ظهور عرض الجر فان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي وان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا لجر المضاف واما القسم الثاني في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي
فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه وقفا وجرا بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيد
ان يعد في قسم المعد اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية والعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافة الى المبتدى لخالفتهم المصكاثابت لاستعداده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبتدى مطلقا سبب للبناء بل لها
شرط كما يجئ في الظروف المبنية فاذا ثبت المعرب الذي اعرابه مقدر انما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب
اعرابه ظاهر وهو قوله والملفظي وما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او احدة منهما تقوم مقامهما وهي عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة وتركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب و
ابرهيم وساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان
المنع الفلاني علة لكذا لا يريدون به اتيه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك المنع بنفسي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
لمناسبة بين ذلك المنع وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المصر بقوله وحكمان لا كسرة
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلتين وتنبيههم ايضا لكل واحد من الفرع في غير المقصور
سببا وعلة يحال لان كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منهما يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين
او احدة منهما تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما وسنعرف الشروط انشاء الله نع ويدخل في الحد الذي ذكره المصر
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب في كذا المجموع مالا لف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز
صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عباره عن نفي الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

القائم مقامها وهو في حال الضرورة وفقد المناسب غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول وبزوال حكم غير المنصرف للضرورة او المناسبة لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني خلافه الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما احد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للتبعيض يجوز ان يقال يجوز نصبه للضرورة وكذا على ما احد النحاة المص بكون ما دخله اللام أو الاضافة تمامه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك التصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوى هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع التصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمر كمنصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمر ان واجمعون وقال بعضهم انما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع التصرف فنحو الاحمر واحمر كهم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع التصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال التقدير وهو مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع التصرف كالتنوين لوجب بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا ما دعت الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع التصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة وانما عادوا النقص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فجذفوا معه صورة الكسر التي لا بد دخل الفعل فيها بأولى بدون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع التصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو اهران ومسلمون علمين للمؤنث لان التنوين فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع الجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرابا بالحروف اي جعل التنوين منقلبا لاعراب وجب منع صرفهما للعلمين اذ دون التنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو انواعها ان يصير بمعنى لاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيه على عمل الافعال التي فيه معناها او يبنى لضعف امر الفعل في البناء طفلا بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا نونى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا في الاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلوه عن ما يترتب بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا ويتبع الكسر التنوين معا كما تقدم وانما حيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يكتف بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المتصرف الفعل بعد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم يطفل على الفعل بما هو من خواص الفعل ويشترك للمناسبة بينهما وذلك كما يتضمن في اسم الفعل بمعنى الفعل يتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يضمر في اسم الفعل ومعنى الامر ومعنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل ينطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل بذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل الهاء في حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا تفوق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما لا اعمل عمل الفعل واذا تفوق مشابهة الاسم للحرف ما حياه الى غير ما وضع له والمضارعة والغائبة وبتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبنى يبنى الاسم لتطفله على الحرف بما يخصها وهنا بكفي ادنى مشابهه لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه البناء دون الفعل واذا شابها الفعل الحرف بلزوم ومعنى الانشاء الذي هو الاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه



عمله ع
عمله

فى المعرب

الحماسى والاخفش والسيرافى والرمانى والشلوبين وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا العدل والوصف فان قبل الوصف فى هذا المكرر عارض لعارض فى اربع فى نحو ثنوه اربع تكيف اثنيه وهو لو ثرى فى اربع تلك هذا التركيب العدل لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عبر الوضع المعدول عنه والقرائن صرف هذا العدل اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر تؤثر فيه الوصف ان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه اجتماع اثنين عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فصار عدل اللفظ وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم عدل عن لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان انما فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا بد خله اللام ولذا جرى على النكرة فحمول على العدل كما دليل علما فاذا لولا كان معرفة لا شك ان فيه معنى الوصف يجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى وآحاد اخرفانه ترجع اخرى التى هى وثنت آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واولى اخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فعنى آخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جائنى زيد رجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فصنى زيد رجل آخر رجل تبتر زيد ولا يستعمل الا بانها هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائنى زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات فى المثنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جائنى فلان فى اخريات الناس او فى الجماعات المتآخرة وكل الاواخر ما خرج آخر سائر نصار يفيه عن معنى التفضيل استعملت استعمال افعل التفضيل فاستعملت من دون لوازم افعل التفضيل على اعنى الاضافة واللام وطريق الخروج عن اللام والاضافة ما هو لهم نحو رجلان اخوان ورجال آخرون واخرة اخرى واخريان اخريان وشذوه اخوة قيل الدليل على عدل آخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اكبر للزم ان يقال بنوه آخرون على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام ممن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف لا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع نائب منابه لمضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وبومئذ او مع دلالة الصيغة تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا عاذلتى واويلها سابح آخذ من اسطراء كلا مهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما تعذر ان يمنع الحضور بما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فاجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا منع ابو على من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفا كاسم وحيث المعدل وبين عن ذى اللام كان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله ثم من ايام اخر فاجب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن ان له انه لا يجوز مخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عوض ذى اللام واحسا لوجب سقاه سحر كاذب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وذهب نجمى الى ان القياس فى اخرى ان يخرج عن اللام والاضافة ان يستعمل عن وبمن فى لفظه فى جميع الاحوال فاخرى فى قولك بنوه اخرمعدول عن آخر من وبلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولا اتصح عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر غلبتا عن اعتبار العدل الى الفاظ الثابت والجمعية والمنثى والمجموع بالواو والنون لا يثبتن فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو اخران واخرون كاحمر وامثالها اخريات فاستغنا لها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لوجب فيه ان يمنع الصرف لكونه كدفاء هذا وفى ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع عن معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد قال الا لحى ان لا ندرى كون اخو نصار يفيه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها فلازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتقريبه عن معنى فعل التفضيل الذى هو استلزام لاحدها كما يجىء فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفتقر العدل بما فسرناه اعنى خروجه عن صيغته الى صيغة بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما كان الاصل ان يكون معه من التصيغة او استلزام كلما اخرى يدخل فيه سحر يا مس وغيره تحقيق بعمله ومساء وبكر امعتبات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه العايات ايضا نحو قبل وبعد لفظهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا بعلى هذا فاذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمنع ضحى واخواته عن اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجئ وامتاجمع ومساء اخواته من كتع وبصع وبتع فلا كثرون على انه معدول عن جمع كتع جمعا وبناس جمع نعلا افعل نعل كحمراء وحمرا قال ابو على ليس بناس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل بناس نعلا مؤنث افعل المجموع على نعل ابدا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واجم بناشاذ كما يجئ فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع ونعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جائنى الرجال جمع قال والحوان جمعا اسم لاصفة وبناس جمع نعلا اسما فقط

في النكرة وفعلاوان في التصحيح كصحارى وصحراوات بخمع معدول عن احدهما ورد عليه ان جمعا لوكان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
بخمعه اذن على اجمعون شاذا لايجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ في باب الجمع واما التسبيه الآتي فيه وفي جمع معن الخيل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاؤني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه فكل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولهذا يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لايبتني فيه كما يجئ
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وفاق بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تأكيد المعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد
لايكون الا معرفة لانا جوزه الكوفيون من نحو قوله فلم يعرض البكرة بوما اجمعا تما كان المؤكد فيه محدودا نفيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة ونحوه معتبلك فانهن معارف بلا علامة مختصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو التيم لطمة في نفيها العدل عن اللام مع شبه العلمية من ان جميعها منصوف وايضا شبه العلم ليثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف فالعلم فيه وفي جمع مع العدل الوصف الاصلي ان صارا اعلاما بالغلبة
في باب التوكيد فيهما عند كاسود وادرع ونحوهما وهذا اغرب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو من باب احمر
حمراء ام من باب لافضل والفضلى لايجوز ان يكون من باب احمر يحمد على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى
الاسماء بالغلبة انما عل كاسود وداهم قال الثاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لوبخلت الا حامدا فانا نعلون لا يجوز
فيه الا مثل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب لان في الالوان والخلق والاول ان يقال انه في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل اتم جمعا في قرأتي من كل شئ فتفضيل لقولهم جمع
نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور جعل بمعنى جميعه ونحي عنه معنى التفضيل كما ذكرنا في اخويه نعدل في اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما فكرنا في اخوانه واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخوه جمع
فيهما العدل والوصف ورد على جعل اجمع من باب الاصل ان مؤنثه جماء وخنثه جمعاء كحبلى كاخوى والجواب عنه انا لا نجي عن معنى
التفضيل جازان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه وانما بقي فيه معنى التفضيلة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعه كالحمر واذا جاز ان تقول حسناء وخشناء وعليه مع ان مذكرها حسن وخشن وعال لكونها صفات
ملكيفا ناتضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور
وبذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجئ في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس طلق وارد بدله فرد
من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواصار بالغلبة علما نحو النجم والصعوق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
احذ من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علتها فقد ذكرنا انها كما يجئ في الظروف المبنية قوله او تقدير اقد
مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدهد
وجمع كعرف وجمز فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفته وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وخضم في مبالغة حاطم وخاضم فهو كضروب في مبالغة ضارب وقائما مبالغة فاعل مختصة بالنداء
نحو يافسق ويالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجئ في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدلان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وخضم فانهما لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوتا ما لهما بالمبالغة في شيوع الاستعمال
كساوت حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان بعض اوزان اسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصويف لبعد علل الا قاصرة معدولة عن الشائع وسيجئ لهذا مزيد لهذا من اسماء الافعال وذلك لان من مذهبهم ان جميع انواع
افعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعال المختص بالنداء مرعوا عليه انثاه ذا ستبت بها فعال الصرف
الفاظا نحو يا فساق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال ومجاز وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ في اسماء الافعال وذلك لانا سمعنا جمع فعلى لفعال التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع وانباعه كما ذكرنا لها واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصوف كقثم وجمي لانه ثبت قائم وجاج وعدم قثم وجمي قبل العلمية تحقيقا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وظنا بعدم نقله
عن فعل الجنسي نقلنا هو علم مجازا اي غير منقول عن شيئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمر ان وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصوف واضطرارا فاج الى تقدير العدل فيه على
ما تقدم لبطلان تخرم القاعدة المهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصوفا او غير منصوف فعلينا
ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاعلب ما امكن فانه وان جمع الشرطين لكنه مع في كلامهم منصوفا
فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصوف لوجاز

مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا الا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كمطهم وخضع علين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل لا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما اعمر وزفر علين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه قد جاء طهما فاعل قبل العلمية فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر الشديد قال الاعشى بابن الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل بل هما معدولان عن فاعل وان احتمل الشرطان كلا هما لا كلام في كونه منصرفا لوا تفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرجله التي هي نحو موهب و مكوزة ومحبب وحبوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحبية فلك لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه ما من وجه ومكوزة فظ واما وهب فانه وان كان قياس معدل الفا بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في بفعل مضموم العين ان يبنى منه منعل يا الفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معدل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد جاء على الكثير نحو موضع بفتح الضاد على الاصل واما موزون في اسم رجل فانما صرف لما سماه على انه فوعل او على انه مفعل لكون نوعل اكثر من مفعل كما مر في التصريف وهما انه غير معدل وان عن معدلا بالكسر كذلك معكل علما واما شمأس من مالك بضم الشين فلما لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس بالزام جواز صرفه وقول صرفه كما في هند لان امر العدل مظنون وليس كالعين في نوح ولوط حتى يقال انه لا يورث في الثلثي استكمالا لاوسط واما حوجة فانما صرفه لتعتبر العدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حبته وحبوة جميعا فعله وقوله وظام في نمير اي في لغة بني نمير واما في لغة اهل الحجاز نفيها ايضا عدل اعتقد عند النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعربات غير المتصرفة وبعض بناء فطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنث وقد قلنا ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للصاق وعلى اي انحاء كيفما وللفجور وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهذا ايضا مبنيان ما لفاقي قالوا لمشابهته باب نزال علما ووزنا وله يكفوا في المشابهة بالوزن لتلازمهما نحو شتاب وجهاد وكلام فانها معربة فقالوا كما كان نزال معدولا عن انزل فعساق وفجار في التقدير معدولان عن عاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهة ايضا لنزال وزنا وعدلا مفصلة او يقولهم انزلوا اكثرهم على ان وزن الرابع من هذا القسم منبئة على الكثير للوزن والعدل المقدر كحضار وقطام فقد روا العدل فيها تحصيلا للكثرة اللازم لسبب لنساء اذ كر الراء مفتوح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير مصروفة للمناسبة والعلمية ولم يحملوا في ذوات الصرف ههنا على التقدير العدل كما احتيج اليه في عمر اذ آن بعض النحاة يقدرون فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لعرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه ايضا طردا للباب اقلهم على ان جميع هذا القسم فيه غير منصوف من ذوات الراء كان اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في سماء الافعال قولي الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره العلمية فلذلك صرف مريث بنسوة اربع واصنع اسود وارقم للمحبة وادهم للقيد وضعف مع انعي للمحبة والجدل للصفر واخيل للظاهر بتقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مريث بنسوة اربع فلا تضره العلمية فلذلك منع نحو اسود وارقم واما الان لو يقم اي لبل قاطع على ان الوصف لعارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفن فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل عليها بذكر هو عدم قبوله للتاء فاتر بقبولها تقولهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف بعل وبعلة فان بعلة للمؤنث فالتاء طارئة بنحيي وان دققوا فيه النظر لانها اجازان لا يعتد بالوزن الاصلي في بعل لكونه قد بعد ما بخرجه عن الاعتبار وهو التاء المؤنث بكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل التاء على حال الخروج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي انقلابه بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا بهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل الحال بعيدة بل الاول بنبغي ان يكون اضعف لتعارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصلي اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني بعلا وزن الفعل اصلا لكنه غير لازم لان بقال للمؤنث بعل فالوزنان مشاوان في عدم اللزوم واربع بزيد ضعفها بعدم دخول الوزن على بعل نحو فلا تضره العلمية بمعنى ان يكون اللفظ اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشتهر بحيث لا يحتاج ذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كان عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت بذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا

فصل ثم من ثم انما الموصوف بحوليل اسود وغيره بحو عندلي اسود من الرجال يعتد الشرح بذلك لان انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة وان اعتبار الوصف مع العلمية به نظر كما يجئ وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قبادهم لكس المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ بيان بعد ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت منقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال العلم تخفيفها معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغراب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تخفيفا لم يعد بعد التنكير ان معنى ربع احمر كان فيه الحمرة او احق يجوز في السودان المسمى كل واحد منهما احمر كان فيه الحمرة او احق يجوز في السودان المسمى كل واحد منهما احمر لفيشه فاذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجئ فيتجاذبان بعتبر بعدها فلهذا اعتبارا الوصف بعد العلمية بلازم في الغالب من دون العلمية كاسود لازم لفائه بحاله فطما وبعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرقي والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثرا تكسيرهما لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لو صيروا نوفا كالبطحاء ونحوها من الغالبات لم ينصرف وذلك لتقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها فقوله وضعف منع انفي معطوف على قوله صرفوا اى لكون الوصف الاول معتبرا لضعف منع انفي لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت اثباته في الاستعمال بخلاف ما اذا وانها الحبلى الخبيثة الشديدة من قولهم نعوة النعام اى شدة وكذا قولهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل الوصف اى طار وجدل وقولهم الاحكام وقد قبل في الذبيح جدل لانكاته مؤنث الاجدل وكذا قولهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر وخيلان ولم يثبت ما قولهم بتخفيفا وانا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مسمياتها بقصد معنى الوصف سابقا لا عارضا ولا اصليا فانى وان كانت في نفسها بحيث طحل طاحرا ذا خيلان الا انها اذا دلت مثلا لقيت اجلا فعناه هذا لا يمنع من الظهور عند اراد بقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا يقصد بها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تخفيفا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله ضاط وهو قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية او الملحوقي كذلك وشرط تحتم التاء زيادة على الثلثة او تحركه الاوسط او العجمة نهند بجور ومدين بجوز وسقر وماء وجور وممنع فان سميت مذكرا بشرط الزيادة على الثلثة مقدم منصرف وعقرب ممنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء وما هو بالالف نحتم التانيث بالشرط للزوم الالف ضعفا على ما مر ولذا قام معام السببين ويرتجل بناء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ثنقلب في الوقف هاء ونحو اخت وبنت للبس مؤنثا بالتاء بدل من اللام لئلا اخترض هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لما سبق التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت بينت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرة لعلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كالحمزة او مؤنثا حقيقيا كالفاطمة او لا هذا ولا ذاك كالقائمة فلا فرق من دون العلمية بدليل نحو امراة فاهمة وفي فاهمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالمحلل لدخول الامر التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المصنف حاصل وذلك الحلال ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قام فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجئ لهذا المعنى في الصفات والاسماء الاعرية لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجئ في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلم من الكلمات العربية صيرها ممنوعة عن التقسم فيلزم التاء بسببها ما لزمها عائشة كراهة جعفر صارت لازمة لانها تحذف الالف الترخيم لا يحذف الحرف الاصلي واما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا فانها مع التاء صارت الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص مع بقاء الحركة وقلب الحرف استثقلوها كما في جبرئيل ومكائيل واسرافيل

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

نقالوا جبرئيل وجبرال وميكال وميكائيل وسطور وسطر البر ونحو ذلك وقد ذلك لورودها على غير أوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بالثقل من وضعائهم ولذلك قالوا اعجمي فالعجب بما شبهت وأما الزيادة في الأعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذفرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز بها دمة لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يراد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يرفع لفظ العلم بذلك العلم على ما وضع لها ولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جاز مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كالى الشبه وتاء التصغير ونون التكثير نحو هاشمي وطلحه وان خرج بها عن التعيين جاز بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قبل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا لا تقبل في نحو هرة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا تمامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وتأنيثها ان يكون التأنيث مقدرا وهو الذي سماه المصنف المعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب وغير حقيقي كحلت ومصر والالف لا يعتد بكل تأنيث الا الالف اللازم فلا يجوز ان يكون التأنيث مقدرة ايضا مع العلمية لان الاسم المؤنث

بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار الناوبل بل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وانا لها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان اسماء المؤنثة التماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يكثر في الاستعمال ما ذكر او مؤنثة فاذا سمي بها مذكرا جاز تانيثها التصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسميته المذكر بها الا التصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك التصرف اذا سمي بها مذكر وجاز التصرف ايضا ولا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسميته المذكر بها الا منع التصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر جعفر فيه بين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط كرجل وحسن وزايد اعلى الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها للظهور امر التانيث بالاطراف مع سادس الثاء وان كان ثلثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يبنى بمثلها امراة فالجليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه التصرف منعا كما وجود لظهور امر التانيث بالاطراف وابو زيد وعيسى والحرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على منعه نظرا الى اصله قوله وشرطه تحتم تانيثه اي تانيثه المعنوي والمراد به تانيث ما التانيثه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لفظيا كالعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي بالمؤنث وذلك لما ذكرنا ان الخروج الى اثر ما يزيد على الثلثة بقوم مقام الثاء وتحرك الاوسط بقوم مقام ذلك الساكن مسد الثاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد الثاء ولا مسد الساكن المذكور ولبست ابعد سببا في الثاني لساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا تانيث فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو الحاجة الى التقوية بالعلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهنا يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وذهب منع للزيادة وسفر لتحرك الاوسط وماه وجوز للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدرة او فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة او بعد تحرك الاوسط او العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فبزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف اذ اذ اسد مسد علامته حرف ولا بقاء معه الحركة القائمة لاسقام الساد منقوص ماه وجوز ان كونوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا يكون تاء مقدرة ويجيء ان العجمة لا تاثيرها في الثاني الساكن الاوسط بالتسبية بلا تا مؤنثة والشرطية بعد بنون سيبين وهلها فقدم وجود منصوفين لعدم الحرف الزايد وعقرب ممنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر يشرطه فلا كلام في منع صرفها كما هلة وتغلب ببغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاشهر منها الاستغراء فان وجد تم سلكوا في صرفها اوفي صرفها طريقة واحدة فلا تخا القهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودارفا وترك صرفهم سدوسا وخثعما وهو ممنوع لان الباء قائم مقام تاء التانيث في الاصل كحذف او القبيلة وفي كما كان بناء ولا بالبقعة او البلدة ونحوهما وان جوز واحد وفيها صرفها كما في ثمود وواسط وفريش فجوز هما بتاويل المذكور وان جعلت كهند استعلامها لها فلذا لم توجهان هذا وان جعلوا الاب مرؤلا بالقبيلة فمنعوه التصرف قال وهم فريش الاكرمون اذا التهم ايا بوا فو عناف العلى وعرو فاو بصفوف بلنث نحو بهم بلنث حمر وفلسر بنت عمار بن وكذا فذ باء لون اسم الام بالحي فصوفه بان نحو باهلة بن اعصر وبها هلة امراة وفد بوثنت ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل الحذف مضاف ومؤنث نحو حاجتي فريش مصروف اي ولاد فريش قال الله تعالى لقد كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما فريش فبعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قريتها هلكناها فجاءها باسنا بيانا ام هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قبلها فبعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي او تانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شبهين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم فرلث هودان جعلت اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فبزيل التصرف لانه كماه وجوز واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب ثم رفع ويخوب فعل ماض فلا كثير الحكاية وان اعربها فلمان التصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجيء بسط الفول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور واعلم انها في باب الاعلام انشاء الله قوله المعرف شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وما بينهما فلا مدخل لها في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع التصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسرة بقيا التنوين واذا اريد خلهما التنوين بحذف فكيف بتبعه الكسرة كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسرة والتنوين معا واما عند المضاف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عند محكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع التصرف لسقوط المضاف اليه منها ولم يعرض المضاف للدخول التنوين فيظهر اثر منع التصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة نحو منصوف ومنشور ابراهيم ممنوع لتوله علة في العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه اسم علما كابراهيم واسمعيل او لا كالقلون فانه الجبل بلسان الرقيم سمي نافع راويه عيسى بجوده قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي مانعة للام والاضافة منع معها جاز ان يمنع معها ما بعدها بعض امتناع التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيمنع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وتوقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما استثقل منه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كرمان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيه فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كالجام والفرند والبرند والبرج فيصير كالكلم العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع التصرف كنرجس وبقم فتمنعها التنوين وكذا آجر محققا وان لم يكن صرف كالجام علما فتقي العجمة على ما قال المصرطان معا واحد السببين العلمية في العجمي مع احد الشرطين البائين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا ناطيرله في العجمة فتحرك لملك عندهم منصرف مختلما كنوح ولوط ثم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمي علما في اقل استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في الموتث نحو سقر انما اثر لفظه امه مقام الساكن مدة علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي يجوز كونه ثلثيا ساكن وسطه او تحرك لشبابه كلام العرب وبصيرورته خارجا عن وضع كلامهم الاكثر كلامهم على الطول والاستمرار على الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والترخيص يخاف عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلثيا ساكن الوسط جاز ان صرفه وترك صرفه فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فلم يقف مع تحركه والبس شيء لانه لم يدع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام واللباس المذكور ايضا بمنعه والذي غره تخيل منع ما وجوز ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه ويدل عن ان تاثير التي على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلث في الثالث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من الضم الاول اذا كان سببا في الثالث الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح وبين بما قدمته علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كلا واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وذلك ان حقه الاول الحقه بالعرب وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل ولعلامة لها مقدرة ظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل هو عناء اسم عدمي وهو ان الكلم ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشذ وهو حصن باذان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل ابويه بالبقعة والقلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لا يثبت فالمثال الصحيح لذلك انما هو اسم ابي نوح قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصوف لانه منقول عن الجمع وسراويل ذا لم يوصف وهو الاكثر فقد وقبل اعجمي حمل على موازنه وقبل عربي جمع سروالة فقليل واذا وصف فلا اشكال ونحو حوار وعباجر كقاص قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غالب بجموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير حقا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على انعيم وانما قيدنا بغالب لان جموع التكسير لا تمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قولهم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصوارين بالكور وقوله واذا الرجال راوني بدا لهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون احد حروفها مفتوحا وقبلها الف بعدها حرفان او ثلثة احدها في الآخر او كمساجد وعذاري وثالثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان مع ان كلا واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تدل على اللفظ من دون المفرد نحو كراهية وعلانية وطوابعة فبكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان تاءه مقابلها لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان وبياع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصوف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصوف اي لا ينصرف في حال كونه علما اي بمعنى اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

على كل واحدة وهو علم الجنس كواحة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فتبين اذن الشرط وحده وهو التصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ودباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الانتهائي اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في اسمهم عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا بد من زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية مع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سبيبين فان قبل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليس تضادا بين وصفية الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكلم مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية فيها وهذا كما سمي باثنين جبلان فرمي مع العلمية مع التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لانه يفهم من لفظ اباثنين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعتمان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد ذلك التشريح ان العلمية تبطل الخصوص والتصغير يبطل الاطلاق فشيء فقول الاطلاق مبطل كما يبطل الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الوصف لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني في عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم فلا نسلم ان ما ذكره الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع والاعلى معنى غير الشمول وصاحب صحيح التبعية لما يخصصه في ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت له اسم ان دلالته على ما ذكرناه وضعية بتبعيته لذلك المخصص وضعا فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له لانا نرى ان محمر اسود وارقم في عرض فيه ما يمنع الجري وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه بانما لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع منقول يمكن ان يضره عاتم معتد الحكم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية فيهما كالعلمية هناك لا فرق بينهما الا ان الكلام بالعلمية يقصر اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذلك واحاة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لحم الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لانها وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظهر وفهمه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام المنقول صلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للحق الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لحم ولو كانت الصفة من حيث هي هي بمقتضى العموم ونافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالقرينة مع اعتبار مع الوصف فان قلت فاذا لم يكن بينهما تنافي فلم لم يمنع صرف هاذين ومحمد في المثال والبيت المذكورين ولكن كل علم ملحوظ فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لحم فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلحم كاسم الاسود والاحمر والعكس وكان المعنى الاصلي انما يلحم احتفاء ويوفى له انما يحتاج بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لحمه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها قد تعتبر وان لم تنافيها العلمية وامكن لحمها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا بان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لحمها فيه فليعتبرا لاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلحم فيه معنى الجمعية وقد عاتم اذ لم يلحظ معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كان الالحاق بشيء العربي فيه بعيد عنه في الاسباب شبه العجمة وعند الجرولي به سببان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجرولي بعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما لم يعده شرط التسبب كما فعل غيره وكان سيعد الالحاق بصرف نحو مساجد علما لزوال التسبب هو الجمع وهو ضعيف فان المستعمل عندهم قولهم سراويل الا ترون على انه غير منصرف قال فحي قارسي في سراويل راجع واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كما عرب الاجر للذي اشابه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو شاذ بل نحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاحمر محققا الان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب الجر نعل هو لما ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه الثانية المعنوي وشرطها ايضا العلمية واما التصغير فليس سببا بل هو مخرج السبب الجمعية الا عند الجرولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا السبب بل لانه غير المتصرف وقال الجرولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبر هما في هذا الوزن خاصة غير الاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو عرفي جمع

الرضي على المقرب شرح

سروالة والسروالة فطعنه خوفه قال عليه من اللوم سروالة فليس ترفل لمسعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لا يجيء في الاجناس فلا يقال لرجل رجال وجاذلك في الاعلام كما ترى في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة مهمة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا مفرد له تقدر بناها الثلاثي تخرم القاعدة وايضا اذا اشكل التثنية على الاقطاع جاز ان يطلق اسم ذلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وبرنس للخمسة ان يقولوا ان مثل هذا لم يحقق وزن افعال لانه قد جاء نحو اثافية وشذاذ وقد يجب ان يتوافق شذاذ وشواذ فيجمع بالالف والتاء وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا وينسب بعضهم الى سيبويه ان يجعل ياء النسب في اوله نظرا الى فواعل كما في الاجوز لا جعله على التعريب فقط لان المنصرف مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان التسبب على الجمعية غير حاصل فلا يشبه الشرط وحده هذا ويمكن نقد بالجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف ذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلوا والبرطوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خلها ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه التصريف وتركه نحو رباب حمار خربة وخربا فتقول هو جمع خربة بالياء اي الارض الخراب كالصحاري بالتخفيف قوله ويجوز اراي بجمعها المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جواز في اللفظ كقاض وغاز وجاز ومداد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولاه مجوسيا ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر تنالا الا فوق سبع سمائها وهي قليلة واخبارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر لا خلاف في النصب انه جواري انه غير منصوف ثم اختلفوا في كون جواز اعلا وجزا منصوفا وغير منصوف فقال الزجاج ان تنوينه للتصريف ذلك لان الاعلال مقدم على منع التصرف لان الاعلال سبب قوي وهو الاستقلال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع التصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين قبل فاذا صار منقوصا بعد الاعلال اعني وزان اضحى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الزاء في جاءني جوار وكثير الزاجر لفظي لمنع التصرف فاعتبارا حدهما دون الاخرى تحكم وكل واحد من الاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعمر وشيع والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الياء ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواز بنقوض التنوين من الحركة لتحقق الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء وفسر بعضهم هذا القول بان منع التصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الياء ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواز بحذف الياء للاستثقال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف التقاء لسبب الفرعية وانما قالا بدلا التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل بحذف الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب الجرمي لو كان منع التصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الحكية وذلك لان منع التصرف يقتضي حذف التنوين وبقية الكسرة للدلالة وصيرورته فقطا وايضا يلزم ان يقال جاء في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخلو بالالف واللام وقول الفرعية باقي معهما وفسر الزاجر في وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع التصرف لما ذكرنا من حذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة فقدر الان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف لسبب كما ذكرنا في نحو في تنوين التصرف شحافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف للمستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اخوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع التصرف بعد الاعلال حاصلة لان الالف اخوى للمنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين التصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حرف اللام كما فعل في جوار لان اخوى بالالف اخص منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والاخف للفضل مفقوده في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المفقود بكونه منصفا بالفرعين الاولى انك تقول خطابا ويا بها واداوى بالتنوين انقاذا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فما ذكرناه يجيء مباحثا لما سنذكره نحو خواص اسم امراة واعبل بضم غين على اذا جعل هذا النوع اعني جواز واعبل علما فتوسط بجعل حالة محالها في التنكير وذلك بانه يقدم منع التصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب الجر نحو جاءني جواري وفاضي واعملي بياء ساكنة ورايت جواري وفاضي اعملي ومررت بجواري وفاضي اعملي مفتوحة حملا على الحالين ولما قدم منع التصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع التصرف حتى منع الكوفيون لها التصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع واما عند سيبويه والخليل فلحال نحو جواز واعبل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا سميت نحو اخوى فلك ان تحذف الياء الاخيرة دنيا لكونها منطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاعمى والنحو

مبحث غير المنصرف

باب غير المنصرف

وفيما سيأتي الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف انشاء الله تع فسيبويه بعد حذفها نسيًا يمنع الصرف لانه يبقى في اوله زيادة
مالد على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيًا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما
ذكرنا فلم يسقط عن وزن افصى الجموع والاولى قول سيبويه الاترى انك لا تصرف نحو بعبد ويضع علمًا وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف الياء الثالثة من نحو اعمى نسيًا بل بعلة اعلال اعمى وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطشى تصغيرعطا فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المجيء في الاعلال
فاعمى عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف ونعويض النون من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اجوفي تصغير اجوى كما يقول
في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وذكر كاعيل على الخلاف المذكور وقوله التركيب شرط العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معًا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذا العلم
كالفاتحة من القصائد ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما
لبقاء الخبر بين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان علمه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان
زيدا علما وكذلك نحو مار بد ويقول ابتدا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاضافة
اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة
وقبل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رمضان دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثر شبههما الف التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معًا وبقوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجوه
احدها ان يقترنا انها نحو ظمآن وريان للصديدين وقولنا فاسكر من سكران كعمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر
كان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فضل غير حاصلة في عمران وعثمان وعطشان ونحوها وتشابهها ايضا
بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معًا كزيادة ذلك في حمراء معًا وكون الزائد الاول
في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان وعمران مع اصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقبل
المد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل ما يدل عليها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء ولم يرد بوجه ما
مشابهة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها وانما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي
فابدل النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما كالابدال في الدعام النون في الواو وجوازهم على هذا الابدال قولهم
في النسب الى اللحية والرئية لحياني ورئياني وقياني بزيادة النون من غير ان يبدل من حروف مزيدة نونها مع كونها مبدلة من حرف
يناسبها لكونهم انتهم بعد التفاهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر لا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخوات العلمية كعمران واما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران لبست سببًا
بل شرط الالف والنون اذ بها يمنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط والاول اولى لضعفها
بدليل يقوم على نونه ان كان اسمًا اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث التاء
قوله وصفة فانتفاء فعلانة عطف على علما وعلى عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على الان انتظم
او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزنا لمر مثلا كما يجيء في باب العطف وقوله وقبل وجود فعلى
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه
فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني سدوس فانهم يقولون في كلزبة كلزبان فعلى فعلانا ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى هذا دليلا هويًا على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رمضان لا بواسطة وجود رمضى بل لانهم خصوه بهذه
اللفظة بالبارى تع فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لنضرب به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لتميز
بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير
لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها لمشابهة
ضرورية بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف
مروان وعثمان يجوز انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم تقول منع صرف رمضان دون مروان لان الممنوع من الصرف مما هو

مبحث غير المنصرف

تؤمنه

مبحث الفرق بين فعلان فعلى وفعلانة فعلانة

زيادتان

للنسوية

وفي انتفاء احدهما انتفاء كليهما لانهما لا يفترقان

كلزبة مع الكلزبة الرجل الضخم

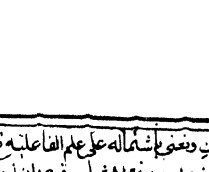
بطلقوه

مع

على هذا اولى وضعا من كلام المبرد اكثر من الصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء الثاني واولى من اشتراط انتفاء الاول وجه ذهاب اللحياني ان يقول بالصروف بناء على ان ما ورد من ذلك فهو عنده مصروف وهذا ايضا مما لا يلتفت اليه لان ما ورد من ذلك فهو عندنا ايضا مصروف لكن بقي ان يقال ان الخارج بتمامه وهو ثم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانا ولا وهل وجد له فعلى لا بعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فعلا وقد جاء عربان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لمع عربان مسلوب وقد جاء ذلك ايضا في الكلام فانه يحتمل فيها الاصالة فانه يكون مصروفا وقد اشتهر بها ويحتمل الزيادة فلا يكون مصروفا وقد اشتهر بها ايضا كما مثل به المصنف من الحسن والحسين فانه يكون مصروفا ومن الحسن والقبح فلا يصرفان وكذا انحوشيطان وذفران قال الاخفش اذا سميت باسبطر او بقمطر منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما انها تصرف لاختلافهما في قول الشرط انتفاء فعلانة فعلانا ثم قد يصرف قوله تعالى الله رحمن رحيم بحسب الشرط اذ لم يجئ رحمانه ومن قال الشرط وجود فعلان وفعلانة لم يجئ ورحمن ولم يخالف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولما صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ودون الفعل شرطه ان يختص بالفعل كضهر وضرب ويكون اوكد زيادة كزيادة عين بل للتاء ومن ثم منع احمر وانصرف بعل فعلا يختص بالفعل كضهر ودون هذا دون ان يعلم ان فعل مختص بالفعل ولم يبال بالاسماء الا بحيث يحكم لبيت المقدس وكلا مما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شتر لقرس وبذر لماء وعثر لموضع وخصم لرجل فاصر هذه كلها افعال فعلى هذا نحو بريد وليتكر ونرجس واش لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية ومزيد وسكر في الاسماء مفعولان وزوجس يحمى نحو ثعلب وزوج واعصر واصبح وندر وا ثمد من العالبة في الفعل وانما يعل فيه ان الحواس اذا بنيت فعل في اسماء اجناس الادمل لدويبة وقيل ان العرب قد يبني فعل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم ان الله يبغض لها كل عبل واقال وقولهم لقاه اول ذي يثرب لا خر ينقط الشوبك عنه بمعنى ان يكون مبنيا من ثرب وقيل ان يكون مبنيا من فعل واما قول من قال ان الهمزة في اول ودون الفعل الذي في الاسم زيادته كزيادة الفعل من يرمي فانما يتم ذلك ان لو كان الفعل من ثرب ومنه ما قالوا ثرب الرجل اذا اسمن يثرب فالهمزة اصلية وكذا الفعل الذي للوصف ملحق بجعفر لم يرد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد احب واما البيت فانما شذ لانه نوع من الضرورة لكونه مصروفا عن جمع لبت والفلت شاذ فلهذا في الكلام فعل حتى يكون ملحقا به ويؤيد لهذا تسهيل صيغة الصروف مع العلمية والتعاقب في موضع نون المنع او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يحمل ان يقال ان وزن الفعل في الاسماء اذا غلب وزن الفعل في الاسماء او شاوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على هذا الفهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب لو سميت بحائم لانصرف ثقافا فلو كان الغلبة في الافعال مغلبة لم يصرف والثاني انه لما راى فاعل غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي الى الهلبل كحائم وعاسم وسالم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل فانما ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واحور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ما شذ من الافعال من بعثر الافعال الثابتة كاخرج واذهب لان كلها فلم يسمع نحو اخلول واصفر ولذا رد على الاخفش بما سمع حسب احمال واخلق واوجد وازنم على اعلم واذرى قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل نحو ثلبني فهلبني كاشتم والحم واثمر وبقي بقاءه في الاسماء من غير الفعل الثلثي ايضا في الفلذ نحو اديم وانكر وايب وقاتل ان يقول على قوله افعل فعلا فيجئ من جميع الافعال الثلثة على جاء على ما اخترت اذ من مذهبه ليس هذين وهو ان افعل التعجب فعل وتعجب من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمي او فعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعيل بفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب احمد بزيد على افعل فعلا اذ لا يجئ من باب غير فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف اسئلة الله رفع لكن الانصاف ان القبلية في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهذا ممتنع او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ قد يمكن معرفة ذلك بحيث يكون ذلك الوزن في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل في باس في الامر من بفعل للكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيخ كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاص باحد القبيلين وهو فائدة يترتب عليها ثمرة وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر هو ممتنع او متعسر وانما استطرد في دون الفعل بصدد بيان الزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

علين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع لان هذا العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سمعت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف لانه لا عدل في الاصل والانخفش والكوفيون يصرفون آخر وجمع ولكع اعلما ازالة لما وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لو تعتبر للفظ وعكس سيبويه الامر فيه سحر اذ اسم يعتبر ما وضع له او من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او عنز فجعله منصرفا وتعلل ذلك لظهور فضل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف واو ثلاث وهو كون العلمية شرطا لاعتبار في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرط عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع من الشاه فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي في المركب وفي ذي الالف لزيادة المقصورة وحال العلمية ضد المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن لوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء ويذكر خلافا للمبرد ولي فائدة بالغوص سببا ضد حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة اجتماعها الالف المقصورة للألف والنون وانقص ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في ادرينجان لكان نزول اثر العلمية لان شروط الانصراف بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة وعدم النظير في الاحاد في باب ساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها ايضا والاخر ان وزان العدل امتا فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلث وثلث واخر وسحر واسحر عندهم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع لأن فعلا وليس لجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضادا الثالث ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا اما اجتمع فيه اثنان منها فلا يكون العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلال كل منها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يحمل لتشهيد قول المصنف ويمكن ان يركب عدم انتفاء بين العدل والوزن كما قلنا في دئل ويمكن ان يقال في ضمن علم المكان القفز اذا صار اسما اضمت بضمتين فعدل الى صحت حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل او العدل حتى يقال ليت بمؤثرة لاستقلالها بالتاثير دونها لانا انما عدل علما كما قلنا في شمر بن فالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن بين لان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كلام ان قلنا ان العلم بعد التنكير لما يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي لذي تجلى لضياء الاجل العلمية قلنا في ثلث وثلث بانها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الوازن بالكيل لا يعتبر وصفا كان او عنزا في باب احمر كان او في عنز وسيجئ تمام الكلام عليه في محله وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف آخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيجئ ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالوجه الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت به قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس وغدا عند بعض تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو عنز منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منا قض لما مر في تكسير لا يعتبر التنكير واما عند المجوزلي فلسببية واحد هو شبه النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ دنسب يوعلى الى الاخفش انه لا يصرف بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون عنز صفة كاربع وانكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر والاصل للاخفش في ترك صرف فوعل المجوزلي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كما حدا ذ هو جمع سروال وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي تجاوز عدد موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول المجوزلي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن

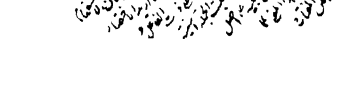
صوته قبل التسمية بصوت ما بعدها وأما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثاله فعلان في الصفة اذا سميت بنحو سوسنا بصرف الاخفش خلافا لسيبويه وفعال الاخفش ان سميت باسم مركب اخره جزؤه ذوالف زائدة والجمع الاقصى نحو معدي كرب اومعدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة ذا الف زائدة ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى فرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف زائدة مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فوله موزنة حال ومفعول بحامع مما ونعني بما هي شرط فيه الزائدة بالتاء والعجمة والتركيب الالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا بحامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر ونحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية الموزنة بحامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيهما وبحامع العدل والوزن ولبست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بالسبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن فلا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا بد ان لا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد فقال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكل بكون كل منه علمية موزنة معدومًا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموزنة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموزنة واما بيان تضادهما فما تقدم واعتمر من عل فوله بان قبل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موزنة معهما ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كاذكرنا في اصمت لان كلامه في العلمية الموزنة ولو افهى اجتماعهما لم يكن العلمية موزنة لان مثل هذا العلم لو وضع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمار وسعدى مؤنث اسعد علمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يظر بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف مسند الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية ما تبقى بكونها احد الثلثة الموزنة ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الجواب بمنع التضاد بينهما اذ لذلك يمنع حصول ان العدل فيما ذكر قيل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما بلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ونقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر لتكرير ذلك المانع اجتماع للمتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تنافي قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد اجتمع المتضادان في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جائزا لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكم بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف فليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر ربت شخص فيه معنى الحمرة بل معنى ربت احمر ربت شخص متصف بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما بضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمى منلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكره فيه بجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بحيث كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي منلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرها وضعت له لغة ولذلك زالها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمر وغيرهما مما بلغ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود واشقر ابيض بعد التكبر ايضا فقال الاخفش في كتاب الاوسط



ويجوز مطابقته للمبتدا له كما بقته للمعود اليه ومثله فهم من كانت أمّه ومعنى بها شمّاله على علم الفاعليه نضمته أيّاه بحيث يكون علم الفاعلية كالابنية والحرية مما يجري مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرتفع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا والخبر وخبر إن واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبرهن والتي لنفي الجنس وادل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في حوزه عداد الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرتفع ولا يدل على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرافع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد لم يتم محمولا على رفع الفاعل كما بيناه بل هو اصل في جميع العمد على ما قرر قبل قوله فتنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فيه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناسبه على اسم اصل المرفوعات ولهذا سمي المرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند اليه عرف في حد الكلام معنى الاسناد وله بقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الاثناني نحو بعت وهل ضرب زيد قوله وشبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد قائم امامك وفي الدار ابو ه الظاهر نحو زيد قائم امامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال الرافع الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل وشبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد قام مسند اليه قام لكن قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل كما في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا لكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد بل قام زيد بدخل في قولك قائم زيد بدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موجز واسنده الى ضميره وصفة المصدر اي اسناد على طريقة اسناد الفعل وشبهه والضمير في به الى اي على طريقة قيامه به شكله تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به الى اي على طريقة قيامه به شكله سواء كان قائما او لا يقال عجبت من هذا العمل على وجه عملك وعلى جهة اي على طرزه وطريقه والجار في قوله على جهته متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد الفهام وبعني بذلك الحصر ان لا يعتبر صيغة الفعل الى فعل والى اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغير فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور التي يسبب نحو قرب وبعد زيد وكذا اسم المفعول نحو مضروب وقتل الان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور عن احدهما والوقوع على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا لا يخرجان عنه لبدخل في الحد عند من حد بهما الحد لا يريان فاعلا وحالهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا يلتبس حينئذ فاعلا معنويا او تمثيلا نحو زيد قائم ابوه لرفع شبهة الفعل للفاعل لئلا يرتضا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاثر انما هو المتكلم لكن التحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي يسببها بحصل المعنى المقصود في العرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انما العامل الاضافة وقد ذكرنا في حد العامل علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل بلا ذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد بلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من فوهم وليك الشيء اي ضرب مثل قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما رجع اليه الضمير هو المتأخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدر على الضمير تقديرا وكذلك عدّ جواز ضرب غلامه زيدا معللا بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلاما فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل هو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد الا في ضمير الشان نعم يضمر الفعل بذكر ما يفسره انما لكون اوثق في التفسير كما يجيء وليتأت هذا الغرض مفصودا فيما نحن فيه اوثر الضمير الذي يجيء بمفسر يعقبه منصوبا على التفسير لان ذلك المنصوب لا يجاب الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس مجال ذلك في مسئلتنا فان يجعله لكونه مفعولا لا لكونه للتفسير فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء من يجانسه به تفسره فقط لو بقي الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء لغرض لا صلة منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب تنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش بعده ان جئني نحو ضرب غلامه زيدا اي ان يتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل بما استشهد



بقائه ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا وذلك لان الا يجوز بكونها بدلين تماما قبل الا كانهما واقعان موقع ما بدل منهما اى كانهما وقعا قبل الا والمستثنيان مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ولو عطف هذا بعد الا قبل البدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلا ان والتقدير ما ضرب احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا وكان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين ليسا بدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهو ضعيف عن استثناء شيئين الا على وجه المذكور فان استدل من اجاره مطلقا بقوله وما يزلك بالعلم الا الذين هم اراذلنا فى بادى الرأى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما يزلك ابتغاء حدث حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى اى بلا روية فوبخهم ان يعتمدوا بادنى منصوب بفعل مقدر اى يتبعوا فى بادى الرأى وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرو زيدا بان زيد مقدم معنى ولبس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرو فالمعنى لا يتعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احدا تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك ما ابتاك الا ذلم بسوء الا الموت ضاحكا وقولك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاخصر الكلام وجعل الجملتان واحدة فالاولى ان لا يشوش على المعمول فى الخبر الاجنبى عن عامله امّا المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الخبر الاجنبى عن عامله اذ قولك ذلم بسوء الا الموت معمول رابتك مضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر ما قبل الا بعد المستثنى غير المتلقة المذكورة امّا مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم تبت حتى سواك وكم يقم على احد الا على بتك النوائح وكقوله الا اشتمى بانوم الا اكاذيها بابا الاميرو لا دناع الحاجيا ضمر فاعله عاملا اخر من جنس الاول اى فما مت النوائح واشتمى بابا الا مبكارا وما اكاذيها والكناى جوز مطلقا عمل ما قبل الا بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا ومنع بجا كان النصب كاذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا واخا زيد فى الشعر وفى غيره بلا تقدير لتناصب الاداتين وان الابتداء جوز دفع ما بعد المستثنى وقطع دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك بعضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى قول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبه زيد بانه على الاحتمال لانه لم يجئ بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيدا الا عمرا وامكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا بقوله ومعناها بعينى ما فى انما من معنى الحصر وقد ذلك ان المشهور عند النحاة الاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا وما ضرب زيدا الا عمرا فان قدمت المعمول عليهما انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيدا الا عمرا وقد نقل بعض الاصوليين فى فائدة الحصر اسئلة الا نحو قولهم انما الاعمال بالنيات وانما النوح للميت واجيب بان المراد فى الخبر ان اثر الكل مكانة لبس عمل الا بالنية وليس لاولاه الا بالعتق كقولهم لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول اوقع بعده الا اومعناها او اتصل مفعوله وهو غير منفصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عندالاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم ولكما لحكم لو اتصل ضمير مفعول بصلة الفاعل او وصفه نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ونوهبن بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف الموصوف بالاجنبى غير ممنع بخلاف الصلة والموصول اما الاتصال الذى بين الاوّلين قل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو ما ضرب عمرا وزيد وانما وجب تاخير الفاعل فيهما لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيدا الا عمرو فان مضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت فاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا منفصلا وهو غير منفصل اى الفاعل غير ضمير المتصل وغير الضمير المتصل ما ضمير المنفصل نحو ما ضرب الا انا او مظهر نحو ضرب زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يجد فى الفصل لقيام قرينة جواز فى مثل زيدا لمن قال من قام وليس زيد ضارع لخصومه ومحيط تماما بطبع الطوابع ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذ فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا الا بحرف شئ من الاشياء او الاهتمام قرينة



سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيدا ان قال من قام الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه يرفع لان السؤال بجملته اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القيام لا عن الفعل بالاصالة يقدم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بكل قولهم الاخطبة فانها البتة برفع خطبة من باب حذف الفعل بلا خلاف اي لان لا يتفق لك خطبة من النساء فانا لا البتة اي غير مقصورة بما تخطى به السؤال عند ازواجهن من الخرق والصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن خطبة فلا اكون البتة قوله وليك وبيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي مما الفرينه فيها السؤال الا ان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول عليه بلفظ المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه قال لما قال ليبك وبيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصوح به والباء للتحريف نحو ذهبت بزيد وخطبت مما تطبع الطواويح بقال بكاه اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال الذي قبل من فهم خضوع ضراعة قوله لخصومه متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفي رابطة الفعل اي يبكيه من يضرع ويبتهل لاجل الخصوم اما ان زيدا كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمخبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة بقال اخبط فلان واصله من خبط الشجرة اذا ضربها بالعصى ليسقط ورقها تما تطبع اي يذهب وتهلل والطواويح بمعنى المطبحات بقال طوحته الطواويح واطاحته الطواويح اي ذهبت به ورمت به وكلا بقال للمطبحات ولا المطبحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ادرس فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق بقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب نعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله تما تطبع متعلق بمخبط اي يسأل من اجل ذهاب الوتابع ماله وما مصدقة بها وبيبكي المقدر اي يبكي لاجل هلاك المنابا ربه ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطواويح وتطبع على كل تقدير حكاية حال ماضيه بورود الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا للمخاطب نحو تولك لهيب الاسد فاخوه بن فاعله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك استضاء جوازا ووجوبا على انهما مصدقة لقوله بحذف حذفا جائزا او واجبا اذا كان الحذف واجبا مع وجوب التقدير نحو استجارك فاطاعه لان العرض بالاتيان هذا ظاهر بتقدير المقدر فلو اظهر لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل الحذف ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام تهيئة النفس للتفسير احداث وقع في النفوس لذ للك المبهم تشوق اذا سمعت لمبهم الى العلم المفسر منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة واما تحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه تسلط الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا مثالنا على مذهبه اذن نفس من قبل ما نحن فيه وتبطل ما نسب اليه بوجوب اضمار ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من تحولا تجر بي ان منفس اهلكه ومع ذلك ما اولوه الا بتمام فعل رافع لمنفس اي ان هلك منفس وان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجمع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف بقدر في نحو ان سوارا طلعني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل مقدرا ما فعل مقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموصولة للثبوت والتحقيق وهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المصدر وذلك بعد واخاته نحو قولك تعلم انك هذا لي اي لو ثبت وتحقق ان الله هذا لك فان مع ما في حيزها في تأويل المفرد قوله وبيد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكائي كما يجيء في التنازع واما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد الا الفعل مقدرا

كل واحد من المتنازعين لو خلا عن الآخر وما العامل الأول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الآخر لأن المتصل يجب اتصاله بعامله وما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر وأما المنفصل فبان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد إلا زيد فلا يجوز ان يكون أيضا من باب التنازع على الوجه الذي ذهب اليه البصريون وهو ان الامر اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والعينية فلا بد ان يكون ضميرا موافقا للمتنازع وانما يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضمير امطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما أكرم إلا أنا وما قاما اي هو اعني زيدا وما قعد إلا زيد فيكون إلا انا مستثنى من المقدر المقدر نفيا قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما قاما لانه لا معنى فيهما لاظاهرا ولا مقدرا لان حصر القرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاول ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا انا لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل إلا فلا بد ان يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في المتنازع فيه نائبا عن الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي ويكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين لظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب بناء عن الا انا الذي بعد ما أكرم كما ظهرت في الفضربا بناء عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى دون ما أكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر عن السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريون ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الالالة الظاهرة عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجري مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت إلا إياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الام من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو وقفت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب المجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو ما إياك ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت نعم قول المصنف ظاهر غير وارد مورده وكذا قوله بعد هما لا حاجة اليه اذ قد يتنازع عن ما هو قبلها اذا كان منصوبا يجوز ما ضربت وقتلت وإياك ضربت واكرمت فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على لبنة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا وقد يذكر المصنف هذا الثالث لانه يلتبس بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني وأكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقولنا مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين وآخر بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترزنا عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يلتبس من القسمين الاولين حتى لا يتذكر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع نحو ما ضربني وأكرمت زيدا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع نحو ما ضربني واكرمت زيدا اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فلا ولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو ما ضربني وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بالاجنبي بلا ضرورة ولعطفت على المتوهم وقد يقبح منه بعضهم وكلا هما خلاف الاصل ولا يجئ هذا العلة في غير العطف نحو جاءني لا أكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه تال الطالبين واحتياجه الى تلك المطلوب قادم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستغناء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق النظم دون الحذف حملا على الكسائي وجاز حملا على الفراء وحذف المفعول في الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعمل ضربني واكرمت زيدا نحو ما ضربني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت هندا

وقيل فيما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المقدر المقدر

وقد قمت وقد بك قعدت

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما يتحقق في الثاني خلاف الاول لان الاول واجب الاعمال لان العامل في الاول قد تسلط عليه وللناني فقد لا صق الاثر مع ما وقع واتيا الاول لا بحيثه ضرورة

كان في بعض النسخ قوله وحذف المفعول كونوا بهذا واجادة الشرح بعد لان شرح هذا بعيد عادته ش

ضربنى وأكرمت الجماعتين ضربتنى وأكرمتنى الجماعتان ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكنانى يحذف الفاعل من الاول صدرا من الاضمار قبل الذكر فى اله كما قبل تكلمت كما شاء لى متعب موائلا من سيل الرعايد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه لم يجاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول هو يعنى واكرمت زيدا والزيدين او الزيدين او هندا او الهندات او الهندات ونقل المتن عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذان ان طلب الاول للفاعلية نحو ضربنى واكرم زيدا جاز ان تعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين الناقصين على تاثير واحد مدلول عليه بما ذكره فى علم الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ثانى بقى عاملا الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى ويكرمنى زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الاول للفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو معين عند الاثبات بالضمير بعد المتنازع كما ذكرت كل هذا حذف لما ذهب البصريون والكنانى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذف المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكنانى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان لوجه كالوجوب للزوم الاضمار قبل الذكر اذ لا تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فلم يكلف مع مثل هذا المجوج اعنى الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه فى مثل ضربنى واكرمنى زيد لانه لو قيل ضربنى واكرمنى زيدا هو لم يجز عند الكل وقال المالكى يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى اى المعلوم فى نحو علمت زيدا قائما مصدر للمفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى علمت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا حذفه لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يسق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كلا واحد منهما فى الظاهر منصوب بوساطة ظاهر فى المفعولية كمفعولى باب اعطيت وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر قال تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فى دنياهم وقال الشاعر

عرفت فما طالما قد مضى بنا الاعداء اى لا تحذنا اذ لا تحذف ذانبها اسلمنا انتا منع الحذف لما منع الاضمار نحو حسبنى وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول فلما ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فلم يجز ايضا الاضمار قبل الذكر بمشاركة الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا ان يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى واكرمت زيدا هو فيقول هما حسبت وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر يشترك فى هذا والحق ان يقال فى هذا الاخبار ان الفضل بين المشتركين فى الاخبار اى حسن فيه ولا سيما اذا صار الى تفضيل اسم فرد بسبب كون مضمونهما معلوما حقيقيا كعلمت وباب ظننت فان اعمال الاول اضمر الثانى على الثانى والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع وقد ظهر هذا بيان انه اذا اعمل الاول على ما هو اختيارا والكوفيين فليكف بكون حال الثانى فى نقل الاخلو اما ان يطلب للفاعلية اذ للمفعولية وبقول فى الاول ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدان وضربونى الزيدون وضربت وضربانى هندا وضربت وضربتانى الهندان وضربت وضربتنى الهندات يضمر الفاعل فى اثانى على قول الظرفية خلافا من احمد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع فيه من حيث كونه معمولا للاول مفضلة واما على الثانى فتقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اى واضمر المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربنى وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيارا لاضمار فلان الثانى اثر الطالبين فلا وفى اذا لم يحط مطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما هو مقام المطلوب ويخالف حتى يهتدى ذلك المطلوب للاهتدى حضدان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يفطن بسبب عدم ناشره فيه مع القرينة انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان خلو الثانى عن الضمير فى قوله هما وهم اقرب اذا بينه وولد نافع اولى ان يرفع عمله فطرد لهلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى ولا كان افصح الكلام اى القرآن على عزا المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار قبل الذكر ذلك اذا كان ذلك المحذوف مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعهود الذهنى مخالفته بعده بين المفعول الاول فى الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبنى وحسبتهما مختلفين الزيدان مختلفا قال الله لم يجز حذف مختلفين لكونه ثانى مفعول حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى لطابق

المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب لمخالفة المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر له مفردا لطابق المرجوع اليه لمخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اضمار هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما فان كانت واجدة وجبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد بان على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبهما اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا يقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني وحسبهما اياه هندا قائمة وحسبني وحسبهما اياها هندا قائمات وفي كل هذا لفيح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرئ القيس كفاني الخ قلت طلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار الا تفاني وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الآخر الا لزيادة في ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب ابو حيان بان هذا استدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان توكيد شيء ترجحها وجوازها سواء كانا متباينين او متفقين فان كانا متباينين وجب اتفاقهما نحو لكن لي مالا يجمع فالجمع وجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو لوله تزدني لم اكرمك فالزيادة والاكرام متباينان وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المثبت وانتفاء المثبت نحو لوله تشتمني اكرمك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع مفعول اوله ولو انا اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشته فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشته اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو ولو قوله لو اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات المال منفيا ضمنا في المصراع الاول فيكون نافضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان الناقض انما جاء لجعلنا الواو في ولما طلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب لك نكون اذن مستشهدا بها بمحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان ذلك فالام توجيه قوله واو اطلب اذ لم يكن موجبها الى قليل فلنا قبل الى المجد المحذوف لما مر لول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد بدا لنا المجد المؤثل امتثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل الي في ذلك ولما كان اطلب المجد والاظهر ان مفعول لما طلب محذوف لدلالة قوله تع نقبض ونبسط اي القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمعيشي ما وجدته منه عن السعي لم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت اسعى لما هو اعلى وكفى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل متوارث قديمي وعصبي يرجع اليه عند الفخر وتحكم انه قد تنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للمبرد نحو اعلمت واعلمني بزيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه بزيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاول ان يقال واعلمته ذلك فصل للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم التنازع فعلا يتنازع فعلا يجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب يقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت وللمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فنعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما بضم اوله في الماضي وبكسر ما قبل آخره حتى يعتم افعل وانفعل واستفعل وفعيل وفوعل وفعوعل وتفعلل وافعنلل وافعنلل واستفعل وبفعل وبفعلل واما الكسر فانصر على الثلثي لكونه اصلا للزيادة اي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا ضربت ربدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة

اوله كما مر في قوله

اوله كما يجيء في بابه

اوله لان الجرمي يجاز قبل ان الفاعل المتنازع فيه

اوله كما مر في قوله

اوله ولا يقع مفعول ما لم يسم فاعله

علمت مثل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فمفعول ذا كان ثانيا في مفعول علمت ظرفا غير متصرف او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عند الدار او بوابه منطلقا وفي الدار لهم مقام الفاعل از معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجر بفي او بحرفه بمن نحو من فيلك والحال لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كالا نفع فاعلا لا نفع موضعه ايضا بلى ذا كانت محكية جاز فيها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قولك نفع يا ارض بلعي ماءك يا اى ينبغي هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقولك نبئ وبين لكم كيف فعلنا بهم وقولك اولم يهتد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فيلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما ابعده من مقام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كان بقام وجعل بفعل فيجيء لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد اي فيما عن الفاعل نحو كان قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام ما لم يسم فاعله لو لا انه مسند اسندا الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند البه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا الجيش ضرب زيد عمرا فانه يجب مسندا الى ضرب ومضروب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى نحو اسند ذلك الشيء الى كذا للفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابة عين الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة وقابل المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير مسند الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابة ما سوى نيابة عين الفاعل مع قرينة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير مسند الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابة ما سوى نيابة عين الفاعل مع عرفة كان او نكرة والتلبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مرتبته وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا بالله مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك اعلمت زيدا بالله فاذا لم يكن احد مركزه لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه ولبس معنى قيام المفعول مقام الفاعلين بالى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا البولة والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا البولة ولم يرفع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا لبست مخافة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلبس لغرينة جاز العدول نحو قولك رفع افراسي من اتخذ الهه هواه هذا مع انه يشكل في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولا واما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل وللجار احوج بصفيه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا بلبس مع لزومه مرتبة نحو اعلمت زيدا ايانا قوله والمفعول له والمفعول معه لذلك اما لا يقومان مقام الفاعل لان الثاني منابه بنيابة ان يكون منله في كونه من ضروريات الفعل ولا شيء من الفعل لا يدله من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له للمجرور مفعوله لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كما لم يجز قيام الفاعل بدل الشيء من الشيء بخلاف البعض للشيء اذ ربما فعل بالغرض الكوني عبثا فلم تقم له بقيام المفعول له مقام الفاعل واما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب وربما فعل بعض لا مصاحب مع انه مع انواد التي اصلها العطف هي ليس الا تفصيل والفاعل يجيء الفعل ولو حذفها لم يخرب كونه مفعولا معه وكذا التمييز ليس من ضروريات واحادا الكائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الوان فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن فائدة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المذكورات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل ولى لا تتبر واحب اسندا لا الا فراره الشاذة لو لا تزل عليه القرآن بالنصب بقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو وكلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثال ومنع الجر ولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في مررت بزيد الخبر الواضح الجواز لا التحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به شرط تقدمهما على المفعول به ووجههما واشترط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز بعض سيبويه اضمار المسند المعهود بقال لمن ينظر القعود فعلا والخروج فلان خرج بناء على نزيه الوقوع اى فعل القعود الموقع ويجوز نيابة بالمصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قم فاستحسن به اى استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق اتصاله ان لا يكون المجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون منله في افادة ما له بعده الفعل حتى بالتين احتاج الفعل اليه لم يصر امعا كلا ما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مسمى بدلالة على ضرب عن قولك ضرب فلم يقال

وقوله ايهم هديكم كيف تعمل هم ٣

لا يحكم او سوغ نيابة المفعول به مع وجود المفعول به لكن يتبع الا ان يكون المفعولان منصوبين

من حيث ان المفعول به الفاعل من ضروريات الفعل

قوله ان يكون منله في كونه من ضروريات الفعل

ضرب ضربا والضرب الفلاني ولذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا بشرط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شتى ولا جلس مكان اذ ومان اذ في موضوع لان هذه الاشياء المعلوم من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو فعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في دار فضربت اي ضرب بنهاوفوله تع كل والتك كان عنه مسئولا عند مرفوع الحل بمسئولا للقدر المفسر مسئولا الظاهر كما في قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاتصال الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف سمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه انما تقدم المفعول به فساوى البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ويرجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ويرجح بعضهم الظرف والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن لاختياره قوله والاول من باب اعطيت اي تمالة مفعولان اولهما الهاء ضمير متصل مبني في محل نصب على المفعولية والالف علامة التثنية وهما ضميران متحدان لفظا ومعنى وهو مبني على الفتح في محل نصب على المفعولية الثاني زيدا اسم ظاهر معرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف والدرهم مضاف اليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وعمرا معطوف على زيدا منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وخبيته عمرا معطوف على درهما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف اليه والجملة من الفعل والفاعل والمفعولين في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الضمير المستتر في اعطى العائد الى زيد والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لزيد وقوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند المغاير او الصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان احد مبتين للماهية يجمع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فعرف المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامه وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بما يسوغ المبتدأ وهي كان وظن واخواتها وما ولا وان ولا ان بطائفة ولا يختص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب عن قولهم نحو حسبك زيد وما في الدار من احد زيادة الباء ومن وعن قولهم نحو ما معد ومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق ومعروف ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب شرب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغيرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة منها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان ليس زائدا ولا جاء بها يجري لها زائدة فاسمها الذي ليس مجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ ولم يجر الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه فلا خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الآن يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعراض وارد على كل حال على مذهب من احاز رفع صفة اسم لا التبرئية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يضع فيه دعوى التركيب صيرورتهما كاسم واحد فوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو لم يقم الا زيد خبر من ان زاده وقوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذرتهم مبتدأ الثاني بلما بالاسم اي سماعك بالمعبدي وسواء عليهم انذارك وعدمه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسم الذي ترکب مع عامل لها نحو احد اثنان والخبر المبتدأ الثاني فمقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ الثاني والتجأ بكلفوا ادخال هذا ابض في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف نسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلف نقدير خبر له بان قال هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهذا ابطل لا يصغو ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وفعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو ازيدان قائمان الزيدان او قائمون الزيدون فانه تخبر وبه بالظاهر مما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو ما قائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين ما قائم هما فاعل سد مسد الخبر فما قائم مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام مبتة نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان وانائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو ما قائم الزيدان كما يجوز في نحو في الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ما سوف على الزمن بقضي بها لهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عندي على كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطبة يوم لا اصبح فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطب يوم لا اصبح فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها

من معنى النفى فيلزم الصدر ورب عند بعض عمرو مبتدأ لاخبر له كما قيل رجل لما فيه من معنى التفضيل الذى هو ضرب من النفى كما يجئ فى باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسيجئ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظننت ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما يبعد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما بعد من تقدير هما فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك فى شئ بل هما طالبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا معهما واما العامل فى المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية الى شئ اخر غير ان التجريد امر عدمى فلا يؤثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشئ مخصوص فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدا الاول وتجريد الاسم للاسناد الى شئ اخر فى المبتدا الثانى وفسر الجرجانى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحفيظا او تقديرا للاسناد اليه الا ان يسند الى ضمير ما تقدم ذكره لفظا او معنى حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والجرجانى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدا وبحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكافى والفراء هما يترافعان وقد قويتا هذا فى حال العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتمال الضمير الخبر المعد له كما يجئ قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتدا وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فعلى الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا ولا فلمفرده المفرد ما بعدها بخلاف وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التى ما بعدها الذى يصح مبتدا لاخبر ما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائم الزيدان وافائمون الزيدون والاظهر انها خبر مما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يعاقبون بكم ملائكة والعامل فى المبتدا الثانى تجريد عن العوامل الاسنادية على ما اخترناه فى حد العامل بل ارتفع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة بقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخلت المبتدا الاول والثانى والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة نحو المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبتدا الثانى قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجود قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والمعنى الامر المعنوى اعنى تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرد عليه وانما وجب تقديم الحكم فى نحو قام الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على التصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقبل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محلا للاسم واستغناء الاسم عنه فاردف فى الجملة المركبة منهما انتهم التاقص بالكامل وقصد ايضا الامن من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر انما امكن صبر وزيد كلاما باسم اخر فوقه ومن ثم اى ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز فى هذه المسئلة بعض ان قبل لم جاز وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم والتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذا ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار الموخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضمير قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طالب المبتدا الخبر كطالب الفعل للمفعول والاشد وكان ينبغى ان يذكر هنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يجتمع فيها تنكير المبتدا فوقه وقد يكون المبتدا نكرة اذا اختصت بوجه ما مثل ولعبد حر من مشتر وراجل فى الدار امراة ومما احد جهتى مثل وشر اهر ذا ناب فى الدار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة نظرية فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف لان التخصيص واما قولهم ان الفاعل يتخصص بالحكم المتقدم عليه نوهم لانه اذا حصل التخصص بالحكم فقد كان بغير احكم تخصص به فكيف يكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه ما ونكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم فى نحو زيد منطلق فقلت زيد قائم عند لغو او لو علم كون رجل من الرجال قائما فى الدار

من معنى الفعل لا يدخل على المبتدا عليها لما فيها

للاسناد ويكون معنى الابتدا فى المبتدا الثانى تجريد الاسم عن العوامل

وقوله

جاز ذلك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب نقض اسامة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيامهم زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لانه تشبيها الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فضلة يقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفة ثم تقول وقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما اذا التبس به على ما سبق كما يجئ في باب الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شر الحاك الى الخامس عشر وقوبل المبتدأ الذي جر ظرف وجار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار او رجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص بضرب والسادس بعد اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عن نحو ذلك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءك ان كان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وعند ذلك مما لا يحصى لا ضابط له كقولهم شهر مبرئ وشهر ترعى وشهر مراعيق وقولهم امت في حجر لا يبدو وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في التجهيم وفي نحو شر اهر ذا ناب فان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكر انما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الى اصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجدي بشيء اما قوله في رجل في الدار امرأة ان التخصيص الحاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل نما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان يجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم انفكاك الدلالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يتخصص المبتدأ قوله وفيها احد خبر لهما ان وجه التخصيص فيها ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد يعم كل جنس الانسان بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر لان التخصيص ان يجعل بعض من الجملة شيئا ليس لسائرها شاركت ما قلت فما احد خبر لهما عند المصنف ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد كما جعل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها لسبب التعيين الحاصل من العموم لا لسبب تخصيصها بشيء وقد اضطر بوا قولهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط ودون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كالشرط فانه اذا دفعت بالابتداء دون الشرط فانما اتخصصها ارتفع كلام الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدنيا من كان الناس مقتدر وجاهه فانت تقتدي وجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلام الشرط مبتدأ والاخر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل لفعل مقدر او مفعوله لزوم الظاهر نحو لك من قام فتقدير ان من قام ايا ان انسانا قام كقولهم تقاتل ان مرة هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت ضربته اي ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر لا فتقرار الظاهر وكذا ما في نحو ما كان كذا وما تفعل افعل وما تفعل افعل وكل كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فاصلا المنصوب منصوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك الا ان معنى لو يبل الهلاك ولو قدرت بضاربك لك لكان خلافا من العقول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمتا الخبر قلت عليك فقط ان تقول ريما يذهب اوهم الى اللغة فيظن ان المراد عليك للعنف ولهذا تخرل الى بونمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيد وقال على ثلها من اربع ومللاعب فعار ضه شخص كان حاضرا فقال لغته الله والملائكة والناس اجمعين وبعد اصطناع الاول تذال مصونا بما الدموع اسكبه هذا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله فمعنى

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلم ما قدر المصنف بتبعية ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك وليس كذلك بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى متضمن سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل وكثر استعمال المصدر بعده وكان النصب يدل على الفعل والمعنى على الدعاء ثم استعمل وادوام مرفوعا سلام الله عليه واستمرأوا ذا قالوا النصب للدال على الحدث ورفعوا سلام وكذا اصل وبك لك هلكت وبك ابدا هلا كان فيهما بعد حذف الفعل فنقضا لغنا بامعنى الحدث قوله والخبر قيد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم ومفردا نحو زيد قائم ابوه فلا بد من عائد وقد يتجرد

اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن الفعل زيد قائم قال ابن الانباري ومن بعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر انما يحتمل الصدق والكذب في هو وهم وانما تواضعوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس لهما احد خبر المبتدا عندنا لتجاة ما يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو الجزء المسند المغاير للصفة المذكورة وبدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الوقف في نحو قولهم اما زيد فاضرب به وقال تغلب لا يجوز ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدا ضربته والاولى الجواز اذ لا مانع فيه فلا بد من عائد بل لا يتم الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لاستلزامها بديا الضمير هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظرف او مجرور قد يقام الظرف مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وذلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاحيان كما يجوز ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير للرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بالمعنى والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا بها جزء من المبتدا الاول نحو الذي مررت به زيد اي الذي مررت به زيد فالضمير مجرور بالجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة لمبتدا محذوف من هذان بدر هم وكذا ان كان معرفا بالا كما في البر الكر يتبين لان المعرف بغير مقصود فصار كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار العامل فيه الجار نحو الذي مررت به البر الكر كما بين يتبين كما بناه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به بالمتعدي كقال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلثة كلهن قتلت عمدا فاحوذي ثلثة راتعة عوذ فالان كلهم ضربت بمعنى الجملة التي هم احد الاضربت وقال ابن السراج في نحو هذا التجرد كل موجب بتهيا ردا الى المجرد كما تقول في زيد ضربت مازيدا الا مضروب ثم يقال له اتاثير للتجرد في جواز حذف الضمير معه وا لسماع في نحو ذلك اما في المجرد فنحو قوله تعالى ان صبر وتقوى فان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وامتا في المنصوب بشرط كونه منصوبا بفعل لفظا فالتوكيد ابت ونوكيد نحو زيدا ضربته وصفة تحاذي بدا ضاربته ولا يختص مع كونه سماعيا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون الصلة اشد ارتباطا بالموصول اشد ارتباطا لا غنى للموصول عنها وهي بعقد به مضر نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد هاي الصفة احسن منه في الخبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيها هو مع عجزه لكله واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا من الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريا ته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر لا الضعف هو في غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع جاز فيها سماكقوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ووضع بعض ظاهر تفخيم مطلقا لا وجه له مع ورود قوله وما وقع ظرفا فان كان مقدما محلا اي ظرفا وجارا ومجرورا ولم يبدا كر مجروره مجراه في جميع احكامه حتى بتمامه بعضهم ظرفا اصطلاحا واو انتصاب لظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر اما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم وكان هو في نحو ارجاؤه انها تم ارتفع او تقاعد فلما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى الخالفة التي اتصف بها الخبر لا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي او خالفة الشيء التي لا توجب نصبه قال بعض النحاة العامل فيه

المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست اما مامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد لان العامل فيهما مقدر ويبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخ منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا للقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يفحص ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام الضرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار ولا قال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وانما عدلوا لهذه المواضع الاربعة لان متعلق الظرف والجار الا يملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لشبهه بالفعل فاذا الحينا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فلد رهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان قياس لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولما منع ان يسمع قالوا انما كان اصله الافراد لانه الفضول المفضي نسبة الحامل فيتبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبرا ن او اكثر لا خبر واحد فالمقدر في زيد ضرب غلامه زيد ما لك لغلام ضارب في الجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلنا لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة فاقول انه ينفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا ينفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما في الدار فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صدر هذه الجملة زال محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا لانه دل على كونها بمقدر المفرد بل يكفي في صدورها ذلك وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلائم الفعل في تركيبه ملاءمة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر لانه وكذا الخلاف في ان الخبر انما هو الظرف وحده ام هو مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انما انتقل الى الظرف لانه تؤكد كقوله فان هو مستهلك الذهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا ابا لخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدا او ذي حال وحرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويته بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة الا صح مع المصدر اما قوله احقا بني اباك اجتدلي هذا ذكر اباي وسط الجالبين فلاعتماد الظرف فيه لانه عمل لمكان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف ولا توصف به ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا بها تأخر في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مؤخر عند الكوفيين والاخفش في احد قوليه فوا عل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة بوجوب ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على انها عليه لما يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدا التقدم فالضمير مهما تأخر تقدير اكما مر في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز ان يكون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد صحيح تقديم الخبر ومنع كون زيد فاعلا ولا يلزم الانصار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم يجز نصب زيد على منع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عودا الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكلتها ثمرة بحبها النحل واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا مضمنا له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وفنائها دون وقت نحو الليلة الهلال اي الليلة ان اضافة معنى اليه تقدر اي نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي خمر وقوله اكل عام نعم تحونه اي حوايه الثاني ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لاكوب لليلة قال استغ لبس لونها كاذنة على اذا دبل لبس في وقت ونوعها نفس كاذنة ويكون اسم الزمان مسولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة لبس كوب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا او لوقت الا رض يوم الجمعة او زيد يوم الشبات لفائدة التخصيص حصول شئ

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما معنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لانا وايا هما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الان شعنى باليوم الاحد اى الان الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولسنا نكره ظرفا مما يتعلق ويجوز المبتدأ اذا كان مفردا منقولا هو اما ان يشتق وتجامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والا قال اما ان يتحد به معنى نحو برد اليوم وزيد قائم او يغايره معنى بعض والمغايرة بقع خبرا عنه اما المساواة في معنى كقولك قتل وازواجه امتها نائم او احد فاعل المضاف من المبتدأ والخبر معين او لا والاخير عين اولزوم ذلك المعنى لذلك المعين حقيقي كانه هي كقولك الخنساء ترثي صخرا حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال واد بار وقولك ترثي لكن الترثي امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو لكن ذا الترثي امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بين من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى المضاف نحو لكن ايادي معشر حاربوكم مجاهيل معنى المبالغة والثاني اى الذي لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على التهويل وعدم التعيين كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال الفرزدق وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان موّولا بالمشتق نحو قولك هذا الفاع قنفخ كذا اى غليظ وكله مهما تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ موخرا عن الخبر ان لم يكن موّولا به لم يتحمل خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالتزهيد ومحكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالحامد كله على هذا يحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يثبت بالفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير بالفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربانا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكتوبا اخته او صله نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصوره عند الكوفيين واما البصريون فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تع قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له الصدر الكلام نحو من ابوك او اذا ما مع مبتدأين او مشتملا بين نحو افضل منك افضل مني وكان الخبر جملا له نحو زيد قائم وجب تقديمه قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه تجتمع عنده همزة عن المكروه منعتمنه استفهاما او انكارا وهي فعل التفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمبتدأ المتفق عليه في مثل هذا القام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني نحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبقى الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو او راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لها سيجيء بعده من الكلام فيتوقف لذلك زهنه ولكن لذلك حكم المضاف الى ذلك اشترط اولا استفهاما يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم فانه لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والام يجز بقدمه على عامل الصدر قوله او كانا معه بين او مشاو بين لئلا يلزم على الاطلاق ان يجوز نا نحو المبتدأ عن الخبر معرفين او مشاو بين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله ينوا نا بنو انا شا وبنا شا بنو من ابناء الرجال لا باعدا وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر لاجله فهو الخبر كقول ابي يوسف ابو حنيفه ان مثل ابي حنيفه ان مثل ابي حنيفه ولو اردت تشبيه ابي حنيفه بابي يوسف فهو الخبر ومثله قول ثمام لعابر الا انما ذي قاف لقائل لعابه وانت تحتي شئا ربه بنحو اسيل اى ينوا نا شا مثل ينهنا ولعابه مثل لعابر الا فانما ذي قوله وكان الخبر فعلا له اى معلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام اخوه قوله اشبه المبتدأ بالفاعل فان قيل بل يلبس ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالفاعل من غير ان يلتبس بالفاعل على لغة بعضهم بنو فلان يفعلون ويقول منع ذلك حملا على لغة مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مقدما الخبرين وجب بصيرا لخبر الجمع اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا للاصل الفا الذي هو التعقيب ايضا الكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط او يستحقها لذاته صدر الكلام يجب ايضا اخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وناخيره لا يجوز تقديمه مع الالما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا اخبر اذا قرن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان نحو هو زيد قايم قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد وكان مضمنا له مثل في الدار رجل والمتعلقة ضمير المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا وحيرا عن نحو عندي تلك فانهم وجب تقديمه هذا بما للوجوب تقديم الخبر وانما قال المفرد لانه ان كان الخبر جملة مضمنة ما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه الا استفهما وسايرما يقتضي صدر الكلام بكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ذكر

Powered by Google

ثلاث الجمل ولا ما سار من تمامها من الكلم المخبر لمعناها كان واخواتها وسائر المحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
ملا يقال ان من يابى شكره واما قولهم علمت انهم في الدار وان العمل لما كان من انعال القلوب ولم يثر اثرها المتعدي بنفسه
كافعال العلاج فانها بمحسوسة الاثار كالضرب المتوجه جوز تعلقه على الكلام المقدر باداة الاستفهام والتقويم الكلام الابتداء مع ما اثره
فيه معنى مع ان تعلقه كلا تعلق اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومع من العلم فيه ظاهرا احترازا من اللفظ المقتضى
للضرب واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضرب فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يوثر في صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمعدوم
كان الموصول مع صلته فان قيل لم لم يجمع بين قولنا هيهنا ابن مفرد وقولنا قبل ما واقع ظرفا فالاكثر انه مفرد يحتمل قلت لاشتمال
ان لفظا ابن اسم مفرد وقولنا قبل ما في الوضع سواء قدر با لجملة او بالمفرد فان زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فصح ان
يقال ابن خبر مفرد وان كان الاستقصاء ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا امامع الخبر نحو علام راك زيد
او بدونه نحو غلام من زيد راكب قولنا واذا تقدمت الجملة المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مفردة بابان التصدر خبرا مفردا الا الكلمة الاستفهام نحو من
زيد او مشتقا بينهما نحو غلام من زيد قولنا او كان مصحح اي كان الخبر اي تقديره صحح الجملة نكرة على ما ذكره قبل في جواز تسليم
المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا علة ما هناك كما به والا فقد ان يقال في الجواب تقديم
ظرف خبر عن المبتدا النكرة في الاغلب مما لا يحتمل معنى لدفع ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
النكرة اعلم ان اللبس القابل كما في قولنا ضرب يومئذ ناضره ووجوه يومئذ ناضرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعتبر للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية نسبا نصابه لفظا ومحلا فقد عدل عن مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
الذي بعده فليس اذن من هذا باب وقولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امتى في محر لك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الذي احترازا عن نحو سلم عليك ويل لك فان الاغلب اخبار الخبر لما ذكرنا قبل قولنا او المعطوف خبره في المبتدا اي المعلق الخبر
بكسر الزاي وتعني بالمعلق جزء الخبر فقولك على تمرة خير وفي الدار زيد وجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه بمتعلق المجرور بالعامل فلا صح بعضي اذا اتصل بالمبتدا
ضمير رجع اذ جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت منطلقا زيد على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد منها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة منها او الفصل بين الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير
وتاخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للمازنيين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبته التاخير ليتعلق بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قولك ضرب واذا بلى ابرهيم
ربه وقولنا الكاتبان البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لانه في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل ان يفعوله
كان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من لاكتفاء بالقدر اللفظي
قولنا او عن البعضي وكان الخبر عن من مع اسمها وخبرها زيد ذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم
ان ان مع صلتها فاعل عندنا على اذا كان الخبر ظرفا واما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك ليجب ما اخبر بعد خبر
ان المفتوحة اما خبر نحو ان زيدا قائم عندك وغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لا شتباهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الضمة
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب انه وفي المشتبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر
المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة اويظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
عرفت خبر المبتدا وتبين في حال المفتوحة اذ هي حينئذ موصوله ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
جزء جزء المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانه لا يحتمل ان يكون المبتدا
مفردا تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد ما تحو انك قائم خارج فلا اصل انه فانه
يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة الثانية لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا
يجب تاخير المبتدا الذي بعد لا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قلت منه من دون الا انعكس الحصر
وان قلت منه مع الا لم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه لا يفهم من ما اخبر وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بهم او غير ذلك تمت فقد
لما الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عامل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم

وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منهما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على خبرين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة بجوز بد جايع تائع لانهما بمعنى واحد قالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقولنا تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد منهم يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على خبرين اما ان ينصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او ينصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابانق هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل وطاء بقولنا له افراد وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود واما تجاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لان اتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر فلذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال التاريخ احمراي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا المعنى بجميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانها مزيج الطعمان في جميع اجزائه والكسر احدهما بالاخر وحصرا بالانكسار كهيئة متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع انصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين نحو قولك زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احد هما عالم والاخر جاهل قولي وقد يقتضي المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم وليت ولعل ما عدا ما نقل عن الفاضل الرضي ان هذا يدخل على خبر المبتدا الواقع بعدا ما واجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا ضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم اولا ضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجوز عند الاخفش دخول الفاء في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط وبدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شبيه احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجئ في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلا كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضيه كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين هم بعض من حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم اي وجهتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلا كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يمكن تفرون منه بلفاكما اذ ربت موت فرمنه الشخص فلاقاه ذلك النوع كون بالقتل بالسيف مثلا والاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها لا بد تلقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي ان جاءني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قد امكنني اوفي الدار فله درهم واما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء بوصف الفعل والظرف فقط لكن الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فيكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما واما تجاز ان لا يكون مبهما كما في قولنا تع ان الذين فتنوا الا بد لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون مبهما في الفعلية بل يكون تما بقد رمعه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التسبيب نحو الذي يأتيني فله درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قولنا تع قل ان الموت الذي تفرون منه الاية ملازمة لا تنفك للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قولنا تع وما بكم من نعمة فمن الله ثم كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يتخلف

القوة الثانية الهمام
الملك العظيم الهمة
الكتيبة الجيش

قوله بعضهم ان الشرط سبب للجزاء يحتمل تحقيقه في خروف الشرط نحو ان تأتني اكرمك والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني فله درهم وانما ماما وفي الثاني فله درهم وقد يجيء صفتها بعض ما شبها مستقبل المعنى نحو كل رجل جاءني فله درهم ما ذكرناه في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الذي المذكور نحو كل جمل عاقل فلا تدم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد والله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هي وهيا بسيبويه بأول مثله نحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل ما نعان بالفاء جميع نواسخ الابتدا لمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما ذكره وذلك لانها تدخل الفاء لمشابهتها المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها القصد ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدره بلام القصد الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المشابهة معنى ظاهر وهو ان نحو قولنا زيد ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها راهبا زيدا قولنا قولنا وقولنا والحق بعضهم ان بما اي الحجاز في المنع من دخول الفاء وليت ولعل قال المصنف انما لم تعمل ما لهن هذا الملحق بسيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان بأنفسهما العبدي وابو البقاء وان يعيش ان يجوز دخول الفاء معهن عند سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان بأنفسهما لا يحتصم بخصوصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل اللزوم التأخير والمكان ما بعد الفاء الخبر لئلا يكون الاخبار اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يجيء في المبتدا القسم فيرتفع جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما الشرط في موضعه غير مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر الهلال قال ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على بغيته اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطعت النعت بالرفع كما يجيء في نحو بابه الحمد قائما وجب حذفه لعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فاوظاهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا بعضهم عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وقد نظر على ما يجيء في باب قوله جوازا ووجوبا بنصب على المصدر اي حمدا واجبا وجبا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان وعامل قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع تنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما وعامله محذوف يكائن ونحوه من متعلقات الظرف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية لحذف الخبر لا بإضافة من ظرف لمكان الى الجملة الاسمية على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه الاخفش في جميع مواضع اذا للمفاجاة اولا معنى لقوله فبالمكان السبع بالباب تأويل تولهم خرجت فاذا السبع بالباب قال الزجاج ان اذا للمفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبر تقدم بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير مضاف سدت اي فوقع لذلك الوقت السبع بالباب كما تقدم بالباب للالة وقيل خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف ففاجاني وقت وجود السبع بالباب لانا اخراج لا اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به ففاجاني ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير مقصورة على الشعر وينقل عن ابن برهان ان اذا للمفاجاة حرف تعمل عمل ظرف المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعل اراد انها زائدة والسيد الذي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع اياي لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس شيء اذا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجاني كذا وهو قريب قوله الترم في موضعه غير بقال الترمه الشيء فالترم اي قبل ملازمته اي في خبر النوع العرب ذكر غير الخبر في موضعه فحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ سادمسد الخبر هو في اربعة ابواب على ما ذكر المصنف اقطها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء ولا هي المرتفعة للاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قولك اذا سواد لطمني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

انها لو لم تفد الا متناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الا فتضاده ومعناها مع لا ابطال ما كان كما يبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر فانتفاء الانتفاء ثبوت فثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتنا لم تحدثنا كما مر في بيان قولهم لولا ما اسمع لا دنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا الا كل بنفسها وليست لولا الداخلة على ان الفعل بعد لولا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في مبحث القسم وان لم يكرر بعد لولا مفال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جوابا لولا لخبر كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا والحق سيبويه وجوب الحذف باحد امرين القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا في هذا الموضع لتدل على انتفاء اللازم فلولا لا على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الذي سد مسد الخبر وهو جواب لولا وقد خلت لولا هذه على الفعلية قال قلت اما منعه لما جعلت انبتها هلا وبت بعض الاسهم السود ولا درت اني قد رميتهم لولا حديث ولا عذري لحدوث اي لولا الحدوث وهو الحدثان فانها كما مر مبتدأ لكونه مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر ما يجيء التوبيخ ملفوظا بكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا والى المفعول نحو ضربي زيدا والبهما نحو ضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او ضاربنا زيدا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علي يرجز كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذا اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحالة المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها او الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال ٢ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه يكثر بجواز الكسائي بتجردها عن الواو ولو قوبها موقع خبر المبتدأ نحو قول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى فيّ ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد فيما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الا تباع مع الاستفراغ وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما لفظا فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب قائما وهو نحو قائم الزيدان عند هما وذهب الكوفيون الى ان نحو ما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال سده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شرحي التوبيخ شرحه ملفوظا ومذهب البصريون الى ان حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين كلام متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل وايقع قرينة يختص بعض ما يقع عليه نحو في الظاهر اي استغرق الجنس اخذا من استغراق كلامهم فعلى الشراب بالبر والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حالة وكذا لو قلت مع نومهم بفضل لظهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص نحو شاعر اللحم واشرب الماء الآن شربي الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا فلنا ان الجنس المتى هو مصدر غير مفيد عندنا لصيرورته بحال تخصصه بل الحال عندهم مبتدأ والخبر فيبقى الجنس على العموم فيمكن المتفق كل ضرب متى وقع على زيد حاصل في حال الفعل وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مفيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفسد مذهب الكوفيين خاصتا زاده على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ او قع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ او كذا يقول في قولهم اكثر شربي التوبيخ ملفوظا ان معناه ان شربي له ملفوظا اكثر من شربي له غير ملفوظ ولو قدرناه على مذهب الكوفيين اكثر شربي التوبيخ ملفوظا حاصل لم يحصل هذا معنى المتفق

عليه لا يجوز ان يقول هذا للفظ اذن من شربه ملثوثا عثيرا ملثوثا وغير ملثوث الفه وربد باكثر شربي السويق ملثوثا المنع
مازن مثلا فانما اكثر شربه ملثوثا ورد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممنع اذ هو شبيه بزيدا ان
الموصوله مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا دلت قرينة فتجيء الآن عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن
الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصلا اذا كان قائما ولبيد انما استعمال هذا بل هو للاستمرار كما في قولك ذع واذا ابدا لهم لا
تفسد والى الارض وقوله واذا اما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة يجوز بعد
عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال وانابتم الحال مقام الظرف فقام مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قبل لان مثل هذا المنصوب اي الذي
يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرة الاكل فلو كان خبر كان لجاز ضربه وليس مع
ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وله يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصلا اذا كان في بالظاهر في معنى الثبوت
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي وقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما ذهبوا اليه توهم اتحاد العامل في الحال و
صاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فمفعول تقديره
ضربي زيدا حاصلا ثم والعامل في الحال الحاصل في صاحبها ضربي هو الباء وزيدا مفعول حذف كان او حاصل العامل
في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف فناه في زيد عندك وفي الدار لاستقرار بهذه الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل التفضيل في ماء المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانا نجعل
ذلك لكون اخطب مجازا فجعله قائما ايضا لا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول اعجبني زيدا قائما
اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس المجاز ويجوز ان يقدر في فعل المذكورة زمان مضاف الى ما يكون نحو الله
اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ماء المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما دمت شاربي فيكون التقدير اخطب اوقات
ما يكون الامير قائما اي وقت يكون الامير قائما فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير
انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه وكثرة وقوع ماء المصدرية تهرنا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه
الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيدا القيام وذلك لان احسن في الجملة
زيد فلا يخرج عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لان جعلنا احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته
الى ماء المصدرية فوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا يعطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت
بمع لم يحتج الى تقدير الخبر تكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو
وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسطها لو اذا كان وضيعته
عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منفولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب البصريين في
نصب المفعول معه علما بحيث ما به تدل انه بقول النصب الذي على المفعولية معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو
مقامه لم يكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرفا نقل الى ما بعدها فاجوابا ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
بل نقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر يجوز زيد معك كما تقول زيد عندك وقال
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ليس مسد الخبر فلكيف
حذف وجوبا وانما قلنا اذ للاكان الخبر متى تحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فليسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف لم يتم له دفع الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما ضربي زيدا
قائما حاصلا انه ليس هناك ما يسد مسد الخبر فلم ان يقولوا ايضا فاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير
كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون وابقيم
العطف مقامه لجاء البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف
اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالبي لا واجب وفي تمام الكلام عليه

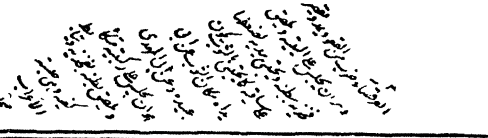
ان في الحال معنى الظرفية
اذ ما تأتني بذا بكا اتأتي
وقت الركوب فالحال قائم
مقام الظرف

والمراد بالمعطوف عليه في قولنا بشرط كون المعطوف عليه مبتدأ ما يشمل الاسم الذي هو المبتدأ حقيقة والاسم الذي هو في حكم المبتدأ كاسم إن وأخواتها وكاسم لا التي لنفي الجنس وكالاسم الواقع بعد أدوات الشرط على ما سيأتي في باب الاشتغال وكالاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ما سيأتي في باب الاشتغال أيضا وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستفهام على ما سيأتي في باب التنازع وكالاسم الواقع بعد أدوات التعجب على ما سيأتي في باب التعجب وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستثناء على ما سيأتي في باب الاستثناء وكالاسم الواقع بعد أدوات التنبيه على ما سيأتي في باب التنبيه والاشتغال وكالاسم الواقع بعد أدوات النداء على ما سيأتي في باب النداء وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستفتاح على ما سيأتي في باب الاستفتاح وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستدراك على ما سيأتي في باب الاستدراك وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستثناء على ما سيأتي في باب الاستثناء وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستفتاح على ما سيأتي في باب الاستفتاح وكالاسم الواقع بعد أدوات الاستدراك على ما سيأتي في باب الاستدراك

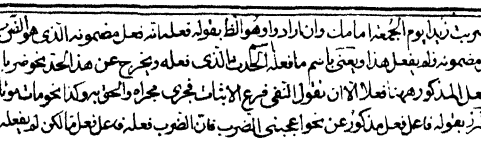
قوله وأما الخبر فهو الجزء الذي لا تتم الفائدة بدونه إلخ أي وأما الخبر فهو الجزء الذي لا تتم الفائدة بدونه في الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو غيرها من الجمل التي تقع أخبارا فخرج بقولنا الجزء الذي لا تتم الفائدة بدونه في الجملة المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والمفعول الأول لظن وأخواتها والمفعول الثاني لأعلم وأخواتها والمفعول الثالث لأرى وأخواتها والمفعول الثاني لأعطى وأخواتها والمفعول الثاني لكسا وأخواتها والمفعول الثاني لسأل وأخواتها والمفعول الثاني لعلم وأخواتها والمفعول الثاني لأنبأ وأخواتها والمفعول الثاني لنبأ وأخواتها والمفعول الثاني لخبر وأخواتها والمفعول الثاني لحدث وأخواتها والمفعول الثاني لأ

الحروف لكرر دخل فيه غير المحرور فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبرها النكرة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما ولكذا يرد على حد المسند نحو المبتدا بقوله المحدث المسند الى اخره صفة المبتدا في نحو قولك تمر ولعبد حجر ومن قال هناك المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدا وقال هيهنا المسند بعده خطا الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما ولا المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا وتسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه مختصا ومتعددا ومتحدا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في نعم بمعنى ابئس كامر خبر المبتدا في تقديمه عليه لا يجوز تقدم على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء وايها فروع ايضا فرعيتها اضعف والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرف في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا مشتقا مالم يصدر الكلام كما يجيء في مبحث الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديم الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى اثباتا موجبا لكونه من متعلقات اي ابئس مرتفع كخبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكم في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قولك ان اباك اباهم وفي وجوبها اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحلات فلا بد ان يكون في زمان ومكان فصار مع كل نحو كغير بنية ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي والحري الجار مع المجرور مجاله كثيرة في الكلام مثله واحتياجا الى الفعل ومعناه ولما سيتلوه لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فيه فهو له خبرها وقوله الجنس الخ هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وينونهم لا بالتنوين وجه مشابهته للفاعل لخروج المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهته لا التبرئة لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها لحمل النقيض على النقيض في ارتفاع خبرها ان لم يكن اسمها مبتدا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبتدا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه لارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل لا بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سببا مانعا مع قربه منها استبعد ان يكون لخبر البعيد منها بسببها اعرابا بنى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غير مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المصنف بسبب شمول النكرة لا ارتفاع خبرها بنحو لا رجل ظريف بحسب لا نه في القصة لا سم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستفيض اذ كان فيه احتمال ما مثل له احتمالا غير علي السواء وانبغ ضه اذا كان غير ما مثل له ظاهرا مثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف فيها ظهر في الصفة وقد في مثال لا يحتمل ظرفيها الا الخبرية لان المضاف المحذوف لا يوصف لا يتصف بهذا الخبر ويتوجه هيهنا بحث من امتناع وصف المضاف المحذوف بالمذهب مذهب جماعة من النحاة وقد نحو لفوا ويجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم ما ولا معربا كان او مبنيا والاولى ان يقرر توابين لا وان في هذا الباب بان ان لا يريد بمعمول الابتداء كل معناها توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا بان على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها غالبا كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالمعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا فتدبره كما نعمل مع ان وكان مفاضين لان لا يجوز الحمل على محل اسمها لانها نحو زوائد لان كانت اسمها مبنيا لانتائها كان معربا فحمل على الاعراب الظاهر اي النصب وفي من الرفع البعيد الذي لا عبرة بمثله فلكونها صلات في هذا الاسم مع مشابهته لان التي للابتداء معها كالتي في ما اذا كانت مبنية فصيد بعيد كرضعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فظهر انصاره بسببه هملا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا ورد الرفع بالابتداء مساويا للرفع بانه بعيد حملا على بعد الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علمتها بالحري ان يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريف في الدار غلام رجل ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بسبب هذا الظرف في كون طريف صفة لغلام رجل فيها لخبر لا ولا تتوهمن ليس في الدار غلام رجل ظريف فيها لان لا غلام رجل قائم فيها كان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وتنوينهم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الامير لما ادري من ان نقل وتعلم راسه قال والحوان يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة عليه السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا الا لدليل علمت من نحو لا هل الحجاز فانها بالحمل على ليس به فعملوا القول بحسب اثباته مع كل القرينة عندهم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجيء عندهم نحو قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

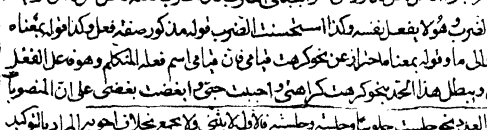
ولا رجل افضل منك وهو لا شاذا اسم ما وخبرها اذ يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي ندخلها الا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تنكير الا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جوابها بكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو لا شاذا ذا عمل ليس في لا شاذا قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالحرف ولبس في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا الا الاستثناء لا النبرية الا انه يجوز لها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجيء لك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة فرد يشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر انها بعد الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على السواء كانت معلا او ليس او غيرها من حروف النفي او الاستفهام ويحتمل ان تكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتفى نعتها او نعت في الاستغراق وما جاء في من رجل بفتح في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب ربعه الفتحة والكسرة والالف في الياء نحو رايت زيدا ومسلمات وبابك ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس وحملا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول معه قد يضمونه اذا مجيء زيد راكبا كفعل مع قيد التركيب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول باشر اخراجه وكانهم ارادوا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد هي الخ وهو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع اتحاد البعض مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ ذرب فعل بلا علة ولا مصاحب للفعل الا وهو واقع على حالا من الموقع او الموانع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما اسناد المنصوبات فعد بعضهم بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئية وجبر ماء الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فخرج المفعول المطلق لا نه المفعول الحقيقي الذي وجد فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل هذا لم يصر فاعلا لان ضربته زيدا في قولك ضرب زيد ضربة زيدا ضرب ضربة زيد ضربا تحصل وجد هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدام يوم الجمعة فليسا منه لعدم الفاعل المذكور او وجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته لا تقتضي هذا المفعول بالا ترى ان كون المتكلم زيارا في قولك زرتك طمعا في برك لا يحل ازيارته مبادئ المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا بعد الاولة مفعول مطلق وكم اولم يذكر بخلاف المفعول له وقد يذكر المفعول به بعد المفعول المطلق لا ان طلب المفعول الرابع للفاعل لما شذ مرطلبه بغير الا ترى انه كما يفع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا فرق اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد واكراما مضروب معه واكراما مضروب لمتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بغير حرف بعد من غير فرق اخر نحو ضرب زيد واما الى غير فرق في حرف نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير عليه يوم وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ سير ويوم مسيد وهو على حذف حرف الجر بلا اتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك النجم اصله حين حذفوا النجم فالتبع في الكلام واختصروا وليس هذا في سعة الكلام باكثر من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعلته كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه الى المفعول له والمفعول معه وقدم المفعول له على المفعول معه اذا الفعل الذي له علة لا غرو في قليل مجاز في الفعل بلا مصاحبة بخلاف المصاحب ايضا بجعل الفعل الى بواسطة الواو ويجاب بان سائر المفاعيل ولو لامراعاة التنبيه لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذا الفعل لا يخرج من حال من حيث المعنى واما سمي ما تخرج فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقا بالخروج كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه نحو قوله وهو اسم ما فعله فلا تقل هنا اسم يخالف سائر الحدود بالخروج نحو ضربت ضربا لانا نقول ضربت ضربا فانه شيء فعله المتكلم الذي هو عين فعل المذكور فلا شان اراد بقوله فعله المتكلم وجده بالقول اي قال فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على عين المقول فيقال هذا مقول وهذا معمول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبنا وبله بالتلفظ بدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما ما



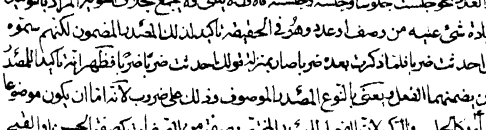
لفظا وجدد الفاعل بالقول في قولك ضرب زيد يوم الجمعة اما ملك وان اراد واو هو الظرف بقوله فعلما نه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه ان فعل مضمونه فلم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله الحكم الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضرب زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان نقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو ما ان موثا وفي فنائه جار مجرى ما فعله الفاعل واخرج بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله وفاعل فعلا الكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجبني لان فاعل الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قولهم بمعناه والضمير في قوله بمعناه عائد الى الاسم الدال ما وقوله بمعنا ما حترازعن نحو كرهت قيامي فان قيامي وان كان اسم فعل المتكلم وهو هنا الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي وبيطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي احببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوب مفعول بها قوله ليكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف نحو هيئة المراد بالتوكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه تاكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه تاكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



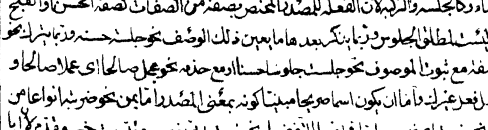
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



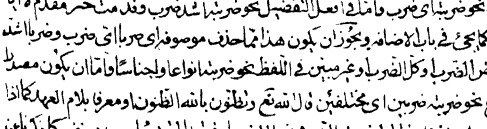
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



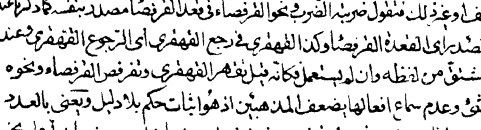
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



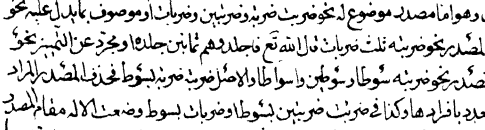
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



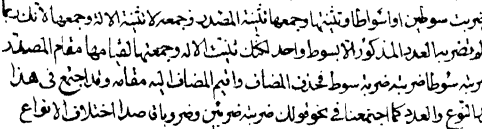
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



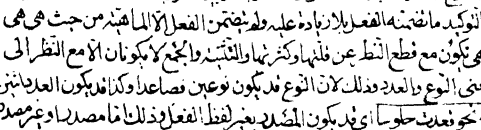
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



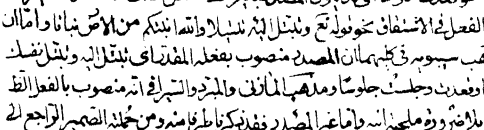
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



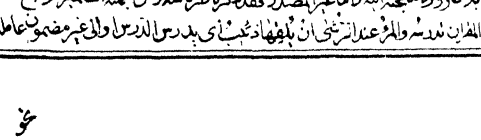
ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه



ناكيدا للفعل توسعا ففولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار عن الزمان الذين يضمنهما الفعل وبعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك نحو ضرب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري والفرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمونه

عوض ان الفعل وقد يجيء بعدها وبدلا الا ولا عوضا فيها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني ان يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد زيدا وبلد زيدا وبلد زيد ويكون بجوران يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا كرويد زيدا بدليل قراءة الشاذة حاشر لله منونا ويكون حاشى لزيدا اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في جميعها ومن جملة المصادر التي اسيء المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو فرقا اي تنسا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فلم يستعمل فيها مثل الفهقري والفرفصا اعني ان جميعها مصادر لا افعال لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان فرقا وبهرا لم يستعملا ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو الفرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه وانتصب المفرد لفرقا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير تنسئت وفرقا ونعست بهرا ومنها اسما اعيان هي التي مقامه مقام المصدر نحو ويلا لك وجندلا اي ست رمايا نحو وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والفهقري ومنها صفات قامت مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هنأك هناءا ومريئا اي مرأك مرءا وهي مثل قم قائما اي قيامًا وقعد جالسا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسم المذكور وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسما اصوات قامت مقام المصدر كاهاسما لك اي توجعا وواها لك اي طيبا وافا وتفا لك اي كرهة فهذه وجمعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ماكان في الاصل سوءا وان لم يتبين بالحاء والجر ونحوهما اي كفا وويها اي مباعدة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق ازجميع الوجوه على انحوان وآه من توبي وآفا لهما ان ويلك وويبك ووبيل من هذا لان اصل كلها واو على ما قال الفراء حتى يلزم الجمع بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك وويلي ثم خلط اللازم بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللازم بآفي قوله محمر بحن عند الناتر ميلم فالالف في المثنى قال بالا فصار معربا بالحمة تابتا فجاز ان يدخل بعدها الا ما اخرى نحو ويلا لك لتصير وزنه الاعلام الكلمة ثم نقل الى باب المثل فقيل ويل لك كما قرئ سلام عليك ثم جعل ويح وويس وويش كلمات عن ويل هذا كما قالوا فالله لله يعني فلله ثم استعمل فعلوها فلكوا عنها بالفاء وكاد فثم صار بعض الاصوات قائمه مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سيذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل عاما من قبل ويجوز في كل صوت يذعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقفائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصاه وزيد نحو ضربا زيدا اسم فعل ان يقال بقفائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصاه وزيد نحو ضربا زيدا وغير ذلك لانا علمنا صيرورته المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا ان نقول في سائر هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة لنا الى تحبيب الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطين بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح الفاء قال الماني سمعت كثيرا ممن لا اتوجه وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف فعل قعدك الله الا ما ذكر ابن هاشم كنت جارنا ايام ذي سلم ولا يقال بغير ذلك الله والكثير ما استعملا في قسم السؤال فيكون جوابهما ما يصلح للطلب كالامر والنهي قال فقعدك لنا ان لا تثيبي على ملامه ولا تحرمي فرح الفؤاد بمنعها وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال فعل وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال فعلك لابذا وكذا فعبدك الله وفعل الله لابذا وكذا فعبد الله وقعبدك الله لابذا وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن بعيش لا يستعمل الا في القسم قال الجوهري فدعاه عمرك الله في غير القسم واستشهد بقول عمر لله كيف بالقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولهذا قسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمر بك الله ثم عمرك الله فحذف لكثرة الاستعمال وانما قسم بالمصدر وانما لم يقسم بمقام الفعل مضافا الى المفعول الاول وكذا فعبد الله لقلة استعمال وقعدك الله اعني على عمرك بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا فعبد الله وان لم يستعمل اي جعلت فلانا عبدا منه كما ان السؤال من الله واجاز الاخفش فعلت الله في عمرك الله اي سالت الله ان يعمرك الله ويعمرك ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير بالله في عمرك الله اي سالت الله بعمرك واسالك الله عمرك واسال الله فعبدك اي اعتقادك بقاءه وابدية وتفعبدك الله اي تنسبك اياه الى العبودية الذي لازم والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لا تفعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون مفتي فعدلك الله بكسر الفاء بمعنى فعدلك اي فعبدلك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

لفعدلك

لفعل لزم ويؤيد هذا قول بعضهم اسقيا لك بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا سقيا
سيبويه ورفعها على المصدر على نابها يا سال تعيرك وتقعيدك لبئر بمعنى القسم ظاهرها فيهما مع انهما لا استعمالا
الا في القسم كما ذكرنا الآن يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لانه قد يلتزم في السؤال ما لا التزام له
كانه قيل طول الله عمرك لنا فعلت كذا قوله وفيما لك في مواضع منها ما وقع مبتدأ بعد نفي او معنى نفي دخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما أنت الا سيرا وما انت الا سيرا البريد وما لك سيرا وزيد سيرا سيرا اما قوله ما وقع مبتدأ اه هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون خبرا عن شئ لو حملت هذا المصدر دخل عليه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب للمصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بدلا الا او معنا هما نحو ما زيدا الا سيرا وما الذهاب الا تقلبا واما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمتون تقريبا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيدا الا سيرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزوم له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدي الضريبة ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي دلالته كذلك وضعا على الزمان فلما كان اداء الشخص
على الندرة واللزوم ليس عملا لغاية العمل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
اياه مصار الغاية الارادة الحذف وان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا المقيد نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير يصار بذلك الاسير كما ذكرنا
في المبتدأ في قولها انما هي اقبال وادبار فينحل الكلام معنى الحذف اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق
الذي عليه ولمثل هذا المعنى نفي زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنتصوبة التي قد مر ان ناصبها او معمولها
يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما لتبيين المعنى المذكور وقد يجب لذلك فصله واذا مشى فكم على ذلك القصير
اعجب فان سيبويه مع بعض من يوثق به وقد قيل لكيف اصبحت قال احمد الله وثناء عليه ومنه سلم عليك وويل لك قوله
مبتدأ بعد نفي تماشرطهما انه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا لو لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لهي وينسحب النهي
على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما مثلنا في نحو ما كان زيدا الا سيرا وما وجد ذلك الا سير البريد ان يكون منصوبا
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا او ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون
هو المصدر بحيث لو حملت عليه الا مجازا قوله او معنى نفي نحو ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الا او معنا هما قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيدا الا سير البريد او بالالتزام نحو ما زيدا الا السير لكنه
يجئ منكرا نحو ما انا بالاسير سيرا فالواجب حذف الفعل وجب لقيام الاذن مقامه قوله او وقع مكررا فنوع اخر لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قولك تعدكنا ارصن كادكا ولا يعطى لقط هذا القايد الا بتكلم
قوله ومنها ما وقع تفصيلا اه تضمون جملة منفية نحو قولك تع مشدودا لونان فاما مشدودا بعد واما مادا بعد فاعلم ان معنى بمضمون احمد
مصدرها مصاغا اي فاعل والمفعول مضمون شد والونان ويعني بأن ذلك المضمون فاعله ومقصوده وغرضه مطلوب
منه وسماه اياه لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذي يكون بعد المؤثر وبعض تفصيل ذلك سيجئ
بيان انواعه لمحاظة وعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا بطريق من فوايد واغراض وقد ذكر
تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعوله مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المتضمون فصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المنفية مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اي افعالها التي اصبه لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استغنى ذكر افعالها فلها فالزم ما تضمن
المصدر والذي هي اغراضه مقام متضمنها نحو حسن فهما قولك تع مشدودا لونان جملة تتضمن شدا لونان والمطلوب
من شد لونان اما قتل واسر فهي او من اوديله فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما مشدودا واما مادا به وقولي نحو ضربا
زيدا بكسب فهراوة بعدا وبعدا وعمرا وبشتري طعاما فاما بعدا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتنبيه على احد بعد
جملة مشتملة على اسم يسمى وصاحبه مثل هذا زيد قايما وذا الصوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى بعض قوله صوت
حمار مصدر فايدته التنبيه او المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم يسمى
هذا المصدر والمصوت هو المبتدأ المرموق وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يقيم انه شرطا اخ وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو يعني
المبتدأ المنصوب عارضا لصاحبه غيرة لازمة حتى يخرج نحو قولهم زيد علم العلماء وله هدى هدى الصالحاء فان الثاني

يؤخذ من الايراد والايراد امين كردايدن اه

شد والونان اه

سير سير

اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المنقدة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المنقدة وكلا لانا نقدر مثبتة عند ظهوره فاوجب حذفه فالاصل له صوت صوت حمار اى تصوبت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكل كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر فقال واما النصب في نحو تصوبت مني قال حريث بن محفض

وبين المصدر تدل عليه الجملة المنقدة

تصوبت مني بعض ان هند الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل وهي بمعنى تصوبت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى قائم به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما يدل على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مرت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل هذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المنقدة لان المعنى فاذا له تصوبت والتصوبت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مصغرا ولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر وهو كما تقول يعجبني من ضرب زيد ضرب الامير اى من ان ضربت ضربا الامير فكقولك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا رد قولا ان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وليس لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخ حاصل لان معنى لهان يعمل اى يصح ووقوع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تع صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى فعلها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور به لها فيها مقام افعالها واحتاز عن سيبويه برفع هذا الملك المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف فذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت حمار فيجوز اذن نعربه مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل خير بزيد على الوصف اى مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا الجاز هذا فصيل الضويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو حامد مؤول بالمشتق اى لصوت منكر كما تقول مررت برجل سدا اى جواد ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لانه واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد الاقوال الاول بين المذكورين في الوصف ذو الحال الضمير المستتر في له اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب نصبه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد للفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد معهد ما لو بقي الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الموصوف ليس فيه فلان من مع صفة كاسم واحد لا يرى لهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو الا اما دارا فان كرمت فصار وصفا وان فيه بالجزاء ان شئت نونت وان شئت لم تونت حمل الثاني للكونه نكرة للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف ان ينتصب ايضا اما على المصدر او على الحال واما اختيار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجود حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المنقدة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وضعا او بها لا كما ذكرنا نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المنقدة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وقوي في بيت زويه فيها ازدهاني نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثل قولك ومنها ما وقع مضمون جملة لا محالة يتاخر نحو له علي الف درهم اعترافا وسمي توكيدا لنفسه بمعنى كون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل ذلك الجملة من جميع المصادر الا ذاك المصدر فلا يحتمل لها من المصادر الا ذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر توكيد لنفسه اعترافا في علي الف درهم اعترافا هو توكيد الاعترافا الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا لان المؤكد هيئة مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على اقتران الزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم لله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر قول الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق ترجع صدق وحمد سواء ومنه قولك لا محالة لان محالة المصدر وقد اتى فيها البتة مع الصدر ولا اميل ان فيها معنى التوكيد وهو الحاصل فالكلام السابق نسبان واثنان فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على المصدر نصا ومن صيغة الله

وفي نسخة

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تعلقها من الكلام نص على معانى هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف عاملها الاضافة المذكور وكونها بدلا لا نفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه نيابة عن فعل الناصبة وتاديتها معناها كما قالوا فى تحولز زيد صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب بالالتزام اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويبنى توكيدا للغير اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد يرجع الظهرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره لان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مصدرا اعنى مجردا للفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكريره واذا لم يكن الشئ ثابتا لم يكلف بقوى واذا كان ثابتا تكريره تاما توكيد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة المورده للمؤكد لغيره اما مع صحيح الفول او ما هو فى معنى القول قل الله نع ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا قولك انت بطل سئل قولك انت بطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر بمعنى اى تولا تجديد ومعنى هذا زيد كمعنى قولنا انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اى تولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول يزيد والليث اذا لا بعناه على كل حال من الدهر حيدرا غير قول الجبان اى قولا جيدا وكذا قولك لا نعلمه الله اى قطعت الفعل وحرمت فيه قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجوم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى بها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى حرمت ان تفعله وقطعت به قطعة فلبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى اول مثل للعهد اى القطعة المعلومة مثل التى لا تردد فيها ومقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهل القصد مفعولا مطلقا لقلت بها ما للتنوع فان قول القائل ما صدقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا بد ان تحتمل الصدق والكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو بعض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ كذا واما ما يجئ بعد الامر فانتهى من المؤكد لغيره كالبته بدليل ما تقدم من ان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم احتدك لا تفعل فان احتدك لا تفضيان كرا كما لا تفضيان كرا كما ولا يستعملان مع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور كما توهمه صاحب المفصل اذ المؤكد قوى جدا كما قولا لا تفضيان كرا كما لا تفضيان كرا كما لان مؤكد المضمون المقرر اعنى الفعل بدليل [illegible] لان عدة القضاء يكون اذن هو المحتمل للعدة وغيرها فيكون كالرجوع المحتمل للظهرى وغيرها فان قلت حين ما [illegible] قضاء الخاطبين لا تفعل فقد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا لما يحتمل لا للخبر قلت عدة القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى الخاطبين او غيرهما ويعارض ما يكون زيد يرجع الظهرى فان الظهرى فى هذا المثال يبان لوجوب زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدا مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا كان مسوق التنزل الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولا ولا يجوز ان يقال زيد اجدا كما قولا لا تفضيان كما قد نافى بيت ابى طالب قول القائل فى كل حالة الدهر الى الخاطبين او غيرهما بدليل جوا

الاشتهار في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق والاظهر فان معنى اشتراك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناد ذا باه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمرو اوغيره وليس بمفعول له في الاصطلاح والادب في رسم المفعول بيان بقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا ضربا واوان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني ان تحدث وامّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا الكرا مالك ان اليوم مسير فيه وكذا ان ترجمة وزيدا مفعول معه واكرامًا مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وزيد الى زيد لزيد ممرور به ومفعول اليه وزيدا في قرنت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا ما لا وكلمت زيدا طعاما وبعت زيدا شرّا وامنته اياها ملحقا بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرون منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكمل له ومبتغى له وقولنا المثبت والمجعول مثبتا التبع زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما بالم يكن زيد لكن نحو بهما معا التعلق بضمونهما معًا ولذا قبل لو حذف احدهما لكن كالجاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساه ومعطوة اي ما خوذه وكذا نحو خرقت زيدا الثوب فزيد مخروق الثوب محفوف بالمعنى جعل زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويخرق الثوب وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي خرقت فخرق الثوب لانه لو قدر انتهر فلم يخرق بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى العمل وذلك الفعل المطاوع احتملته على ان يخرق الثوب كما مر وباب علمت زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العلم هو المحاط به فهم زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت منصب ثانى والثالث لكونهما معًا مضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في باب علمت وقولنا المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه بقال فعلت به فعلا فالله تع وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه وامّا ناصب المفعول له فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على ان ربه بمعنى المعنى المقتضى للرفع الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اي المفعولية وكذا هو الفعل الفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا فحذ العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل قول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة ومخففة نحو لا يقال زيدا اضربن ولعرفن ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والام يوكد عن مريده اي المتصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما بنا فان في الظاهر وكذا يجب تاخير عنه لواو شبهه المنصوب بغير سبب التقديم كما في ضرب موسى وعيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو اياهم ضربت واي حمن تركب اركب وغلام اياهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قولك تع فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه يجب ان ناتي بعد اما بالفاء لو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم اياهما شئت ويجب الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط نحو اما ان لقيت زيدا فان ضربت خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا علامة ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى علامة لانه من تمام خبر والثاني بالنظر الى ضرب لانه معمول له والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامة كانه لا مفتر قبل مجازاته قولك تع واذا ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فيقول ان تقديم

المثبت والمجعول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله

حذف احدهما مزدوجا الا خر مع اتمامها في الاصل مبتداء وخبرا لا تملم

القراءة

عالمه ضرب زيد صوب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما ظننا كالا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعطيت
بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجريته بالضمير ونحو هو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع
نعلان على ضمير متصل على مفسر الظاهر اي لا ينصبه نحو بقال زيدا ضربته كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا نحو لمن قال من ضرب وجوبا في اربعة مواضع الاول سادّ مسدّ نحو امرا لكم واهلا ونحو سقيا
لقوله تعالى لعلى تعبين المحذوف فقد يكون لفظه كما اذا قال شخص من ضرب فتقول زيدا وقد يكون حالته كما اذا رايت
شخصا في يده سيف فاصد الضرب تقول زيدا قوله امرا لم ونفسه اي دع امرا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف
بفعل وجوب الحذف فيما عدا ثمانية كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله ونحو اخرا لكم نصب سيبويه
انه نحو اعن الثلثة وابو اخبر الكم وقال الكسائي التقدير انتهوا لكن خبرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر فيما سأقاله بقال عبد الله
المقول اي كن ذا لك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز انوا الله اي لكن نحسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهوا خيرا لكم وقولهم
حسبك خبرا لك وورا ءك ان تلق بتقدير حسبك وابث خبرا لك وورا ءك وابث مكانا او سع لك يقوي مذهب سيبويه
اي تقدير ابث في الامثلة وكذا قوله قوا عدّ به شرّ حتى ما لك والوي بينهما اسهلا اي فعلى ابث مكانا اسهل وكذا قولهم انشا امرا فامضه
اي انشئ عن هذا وابث امرا فاصدا وفيرنا ابث في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بالا بتهي عنه بل هو
مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بابث او اقصدا وما بعده هذا المعنى لئلا يلزم قولهم امرا فاصدا ثم ايجاب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خبرا لك بنا وجبا لضمار فعله ولعله سمع انشه وابث امرا فاصدا
باظهار ناصب امر ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخبرا لك والا فالثلثة متفاربة المعنى ومعنى امرا فاصدا امرا اقاصد
القصد في الامر خلاف الفضول والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اهلا اي ابث اهلا لا اجانب سهلا اي
وطئت مكانا سهلا على الامر وقال المبرد هو منصوب على المصدر اي رحبت بلادك رحبا اني رحبا واهلك اهلا اي
نأهلت تأهلا ونزلت فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نهاره الفهقري على ما ذكرنا وسهلا موضع سهلا على وضع سهلا
موضع سهولا ومن الواجب اضمار فعلها سماعا فولهم هذا ولا زعمانك كان المخاطب يزعم زعمان كاذبة فلما اظهر ما يحالفه ذلك من
قول عليه سيما القصدي صادر من غيره قيل له هذا لا زعمانك اي هذا الحق ولا انو هم زعمانك ويجوز ان يكون التقدير ازعم
هذا لا ازعم زعمانك او ازعم هذا لا ازعم زعمانك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا عرّ معروف بفضيلة التي يريد
وكان اسم رجل يشبهه فاكرمه ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا فانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما يقال
في كيف انت ووضعه من غير اداة كيف تكون ويقال هذا بعض من يكره بمعنى من اكره وهذا بسواي من انت تذكر زيدا وروى زيد بالرفع
اي كلا من زيد بحو كلمته فوه الى فيّ والتصيل قوى وانشد قوله من فلان والغير ايضا بمعنى الا ومنها قولهم عليه الف من فلان
الا مائتي درهم لا يلزم منه بمعنى العذر لان الفعل المصدر غير الاصوات فلا يقال اكرمه لكرمه وامّا في الاصوات
كالتصهيل والتأفيف فكثير والغير ايضا الحال نحو لها الشر بغير عليها اذا جاوزي لا تستكري غدير سيري واشفقي
على بعيرك بين بفوله سيري واشفقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الضبع الى
المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الذي لك التشخص اي لك العذر فيما تصنع
لسوء صنيعها اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه او بداءته اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما
يروى عن النبي صلى الله عليه وآله قال لابي بكر اعذرني من عايشة اي من جهت تأديبها وتعريكها وفي الخبر ان يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يفتحوا العذر بسبب كثرة ذنوبها لمعذبتهم وبهلاكهم فمعنى من انفسهم اي من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ابدائي اياه اي لي عذر في ابدائه فهل ههنا من يعذرني ومنها
قولهم اهلا بك والليل حتى كان الواو بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف
انتصب الليل بفعل آخر عنه اسبق اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما ولما اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زيد وعمرو اخوان هذين زيد مشيرا الى الذي يريد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر
اي ارسل واحثث او سوه كلا اي اجمع حثفا او سوه كلا وكل شئ ولا تشبعه جزاي اصنع كل شئ ولا تركب شنيعة جزاوان
ناشئ فاعمل الليل واهل النهار اي فنائي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وقولهم دار بار الاحتباء اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف اليه اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا
وقد يقال كالاها بالرفع ونزل وكل شئ ولا شبهه جزاي كلاهما لي وكل شئ امر ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها
لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير ها واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا لان افعال القلوب كما يجيء بابها

وكذا المنجب فانه لا يجاب الا مع ضمائر الغيبة على تغييبه نحوما احسنك واجملك لانه فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يجاب التعجب بنحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى بنحو ما ضربت الا زيدا وما احد من المفعول به هو على حرفين اما منوي كما في قوله تع لمن بناء اي بناؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقولهم تخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعذر بالمحل من ذبح رؤوسها الى الصفيح يخرج في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة نزلا التعدية كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط فولها اذا في المنادى وهو المطلوب اقبالا بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي المذكور نطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المطلوب اقبالا خرج المندوبة لانه ليس المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيدا في قولك لطالب اقبال زيد وقد تصلف تجهدا لخد وقال ابن الحاجب لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بما مر معنوي اي كونه مطلوبا الاقبال دخل فيه زيدا في اطلب اقبال زيد ولو حد بما مر لفظا اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخلته يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما مر شرح بسلما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجرجاني المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك نادبته وتقول له تعالى فانما مشأنا في البلد ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كأنهم من ضنتهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تعدم ولا تهلك وكذا المندوب والموجع به نحو واولداه واثبوراه واخرناه اي احضر حتى تتعجب من فضائحنا والدليل على كونه مدعوا قولهم تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا مرهم بقول وانبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب في نحو يا للماء ويا للدراهي احضرا حتى يتعجب منهما وكذا لا بد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والغرض غير مهتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله وله ان حروف النداء عليه وافادته عائدة وحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لكنه مسدا لفعل والمبرد بعيد لانه بمنزلة اسماء الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين بان يقدر والمتن المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء منه مسدا حد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا مانع من دعوى سد مسدهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب اذ لم يقدر الا ادعو زيدا دون المنادى مما اورد ههنا من ان الفعل لو كان مقدرا وكان باعوضا منه لكان جملة اخبرته عنه لزم لان الفعل المقصود به الانشاء فانه قيل ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت فاجيب لان الاغلب في الافعال الانشائية تجيئها بلفظ الماضي قال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال انها خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوزت في ادائه ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون نائبا لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من اضماره وتقول صه في المقرا المذكر والمؤنث وكذا في مشتاها ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير هو فيكون كما قال بعضهم في انا تر بمعنى انتجر او تضجر وفي وا انه بمعنى اوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما يسقط عنها كلاما كالجملة الشرطية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب على المنادى المصدر المضاف نحو يا زيد دعا حقا او يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي مستصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد ذا مالا ذا بنين في حال ما قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى المذمة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير الزيادة اللام فهو مثل العجبي مجيء زيد راكبا قوله وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد يا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكافي المنادى المفرد المعرفة هو نوع انحازه عن اخواته وله بغير ان التجريد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سببا بنائيا حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزنا كونه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر فان وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صورتين ثم اكتفى بها ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم

الضمة الزيتية وقد فحصنا وتقبت له اس توقيت

ت الاولى ان توقف في قولك يستقبل به فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فقط فيكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مجرد من طلب اقباله

ت

ونفي المضاف لو نوع المضاف اليه موقع الف باز يد نحو كيف عنده ليث نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
ولا يجري المضاف بحرفها في كونه منصوبا بقوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل نحو يا زيدان ويا زيدون ونفي
بالمعرفة ما كان مقصودا قصدا سواء عرف بالنداء وكان معرفة قبله فتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المقصور
والمقصور نحو يا فتى ويا فتى وفي المبني قبل الكاف نحو يا هذا ويا هؤلاء ونوقش بحذف الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاضٍ لانه لو يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا بحذف في ضرب من الاداء نحو من الاجحاف بالكلمة
وانما بين المفرد المعرفة لو توعد موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكان الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك الان يا زيد بمنزلة ادعوك وهلم الكاف كذلك لفظا ومعنى واما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لشبهه الحرف
او تضمنه او يبنى لشبهه الاسم المبني والمضاف والمضارع له فلم يبنيا لانتهما ليسا كافا فردا ولم يبنى المفرد النكرة لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قول يا ايجرين ايجر يا انت انت الذي
طلقت عاما جعفنا وجارياتك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ان الاحوص يا اياك فقد كفيتك فالا يسهلا ارادان يتكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقصر على الفتح المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب جوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على
الحركة لان له عرفا في الاعراب ويبقى على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم
كما عهد ذلك في نحو قبل ومن قبل ومن قبل قوله وبخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وبفتح لا لحاق الفها واللام نحو يا لزيد
وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث
به نحو يا لله ويا لنجيم منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة والتنجيم وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها المعنا هما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتنجى منه مخصوص من بين امثاله بالاستخضار
لعزيمة اللام معه والاصل في المفرد عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع
انه اصل على ضعف لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شبهين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والاتيان ووقوع المستغا
موقع المضمر الذي يفتح لام الجر معللا يجيء في حروف الجر فان عطف على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فالاصل من
فتح لام المعطوف يا نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح واتما بكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع المضمر نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت
اللام المتنجى منه نوتوه موقع المضمر بقيد وبطرد ذكره على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفيلق و
حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فحذف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الوالفراق وهو متعلق بمحذوف دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الوالفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لرجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المضاف نحو يا زيد لا فتلك قول من لا يعلم
يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة تنبيه استغاثوا بهم لشر كليب واستغاثوا بهم للفرار يتكلم
لا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد فذكان لما
وان خلته لم يجز لان لا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتنجي الا واحدا لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع
بها ما استغاثها في المنادى المستغاث به والمتنجى منه والمندوبة وقوله ولا مال لحلبل اللام بدل من الزيادة في امن المستغاث به
والمتنجى منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حرة واوا
او حرف ها مبنية الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتنجى منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين
لان علة البناء المنادى ضعفه لانه لمشابهته للاسم المبني لمشابه للحرف تغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قوله وبنصب ما سواهما اي ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف
المضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وانما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا اثنين لان المجموع اسم لفرد

يقال يهمل اي يقع افا
سيت به لانه اول
من ارق الشعر
شيبه الخبزة بفتح
والشيبة بالضم اراد
شيبة خبز او وقت
شيبة بولود والخبزة
اش اراد ان
اي تتن

معتين اربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه مركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا فانه مضاف للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا نقول لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن بعيش
هو تمام مضاف المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم بالثلثة والثلثين اوقية والثلثين كزيد والحارث في
الخاتمة اذا قصد جماعة معينة والا قلت بالثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معينين والاول اولى الطويلة قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد وامّا بعث هو جلة وظرف نحو لولك يا حليما لا يعجل يا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله حرر ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعوبى غريبا الوما الا انت واغير ابا
وقال اماراً بجرى يحيث للعين غبرة فما الهوى ترفضا وتبرقى فقال لا بل نخلة من ذات عرق علينا ورحمة الله السلام
نعم هذا مضاف للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف بعد
القصد كيا رجلا نقول يا خيرا منه مرتين وجهه ظرفيا وبالثلثة وثلثين طرفا في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف وبالثلثة وثلثين
الظريف وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القوس واذا راجز وفي الذارسه لكنه كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فلو وجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء نقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف تماما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل
منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة والظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا نحو قولك يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا لا حليما لا يعجل الا غلاما من الغلمان في الذي لان الجملة والظرف يصحح وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل واذا راجز وفي مضارعا للمضاف مع قصد التعريف به بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قبل لجعل الجملة او الظرف صلة للذي فتصح وصفا للمعرفة قبل بعد الكلام اذا جاز عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرح الكسائي والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا معتين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا رجلا راكبا معتين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا معتين وقياس اشكال الاستثناء
جواز يا رجلا راكبا لا قائلا به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من تمام متبوعهما فساد كالرمز
في نحو يا حليما لا يعجل الحول ويا رجلا الغير معينين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ونحو قولنا يا لا اذا ما عرضت فبلغن ندامای من تجلران لا نلا قيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا للموصوف مقدرا اي
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذا لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب تمام المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضاربا الرجل ويا ضاربا رجلا ومن
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمها ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اصالة للام مجرى المضاف نقوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف لم يمنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليلي في المعطوف بحذا الرفع والنصب ابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والضاربة
تنصب والبدل والمعطوف بغيرها ذكر حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم بخلاف فحكم اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه الا الرفع نحو يا زيد او عمرا
ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح ولكن توابع المنادى المجرد باللام لا تكون الا مجرورة نقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز وعمرا وانضمامها الظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال
لا صحة لا يوصف المنادى المضموم ومشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فاريد بقولك يا زيد الظريف
على تقدير اتباع الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف ولئن سلمنا ذلك لا يلزم من مشابهته لكونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على خمسة اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والمضوب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشر
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا نقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

ارفض اللام ترشيشرتو
رفرت الناء فرق او
جاء وذهب ش

ويا عبدا حل في شعبى
غريبا وتقول م

والاصح في الحال انه
ليس للتعريف بتقدير الذي
ش

موضع الاختصاص
ترى الى التقديم وحذف
حرف النداء م

المعنوي

يا رجلا يقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا للحوبرية وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف البيان تنتوي من حيث المعنى مناداى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرو او على الموضع اذ بين ما يباشره حرف النداء وحقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق ما ولو نظر ذلك رب شاة وسخلتها او على ما اجازه لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيد بالنصب كل ذلك بناء على انه لم يجوز في التابع الا يجوز في المتبوع وكذا البدل سادّ مسدّ المتبوع وجائز فيه ما مر فيه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي رجحان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عامر زيد فيا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما يباشره الحرف المباشر لمتبوعهما فلم يجز يا رجل علام نصر في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيهما لان بناءهما للتركيب على ما قبل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا لان عمل الضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى نعتها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغائها بتكريرها نحو ما فيها حول ولا قوة الا بالله مع ظهور ما تكف توثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف اما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتوكيد وعطف البيان عند الفراء وعطف النسق فتقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بنفسه اعرابا معارف كانت ونكرات اذا حمل المنوي منها وقال الاخفش في عطف النسق وذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث يا عبد الله والحارث وذلك لقوته كونه في حكم المستأنف معنى كأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا جاز ضم عطف البيان نظرا الى التابع للمعرب نحوا يا خانا زيد وذلك ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد فهم منا ان عطف البيان هو البدل فهلم ادن فخذه اذا كان مفردا تابع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضم ظاهرا او مقدرا نحو يا زيد ويا ماضي ويا هذا فلم يجز التوابع امتان تكون مضافة ولا بالصفة ما لقطة كما في يا زيد الحسن الوجه قل يا نحوي مثل شيخ مجرب يمشي صاحبا لاحازم وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم يتبعه واجبا للنصب كالمضاف واما اذا كان مما لا تحكم حكم المضاف في وجوب النصب التابعية اي لاضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف يا تميم كلكم في التوكيد وجاز كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ونحوه لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف لان الاضافة التي يجر في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز نصبها ورفعها نحو يا زيد الطويل او الوصف يا زيد الظريف او الظريف في عطف البيان عند الفراء يا عالم زيد بكرا وفي التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد للمضمر فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعادته ونصبا قال رؤبة واقاتم الاعماق خاوي المخترق وفي جعل ابي علي يا زيد زيدا بكا وجعل سيبويه اياها عطف بيان نظرا لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما يخص فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل او بوصف ضمير الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوفا وبدل منه بالحصل له من الوصف كما في قولك يا زيد زيد انا صنعته كاذبا اني لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هذا لان العلم لا يوصف وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب بدل الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعون لا يمنع ان رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف الذي منهما لو لم يوصف لجاز فيه ورفعه مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء بارد ما لم اعلم انا اجاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف نحو يا عبد الله الا ان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو الغالب لان التوابع الخمسة لما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو يا رجل فلما شبهت الضمة المرفوعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقل شيء من استنكار يتبعه حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع هو بعينه في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بالضم التي الضم بخلاف التابع المضاف ذا المنادى المضاف وجب

اعني الاسم جمع في كالمنادى المستأنف الذي يباشره حرف النداء

النصب اما ان الابناري فلم ينظر الى تصوير وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته متبوعها المرفوع ونابع المرفوع مرفوع
سواء كان مفردا او مضافا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي
في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشر الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الا ظريف في الرجال الذين
فيها لا نفي مضمون الصفة وهي نفي الظريف فلا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا
ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل وبا عاقلا
زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فقوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي
في المنسوق دخل اللام وانما اختار الرفع مع بقوز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف
النداء له فارتفع اولى لشبهها على استقلاله معنى كما في يا تيها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لما حال اللام بينه
وبين موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه نابعا فاختار الوجه في التوابع ان
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم مثله وابو العباس ان كان كالحسن يكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو
اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف بتم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك
بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس بحصة محققة من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص وصار لكثرة الاستعمال علما
له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
كما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصعق فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وان اشتهر
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم توضع مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام وضعها
بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت منتزعة للذم كالفسيق
والجعل لو سمي بهما فكانه اخرجها عن العلمية واطلقها على المسميين بها اولا وفيما ومن ثم قيل في المثل انما سميت هاشما
والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كان مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر
اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر
فان كان في الاصل للمنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لحاق الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكليب
فالوا بنو ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل للمنقول منه ذلك لم يجز دخله اللام الا اذا وقع استثنافا في محل اما
ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس بمطرد فلا تقول اريد ان اقوم يوم النفاتا اس زيد كما يبيض ما ضحى
الشمر بن بمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهلة واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجردن اشان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكما بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المتقدمة
في كون الاعلام اللازمة لها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيفيد ذكرها الجناسا وكذا في نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولعموم
كامرئ في الثلثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا تعرف بكثرة غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصلا نحو
ما عرف وعمل الحصر ما لزمه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وتعبر
كالثلثا والاربعا والدبران والمشتري للبشر من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فاكل بل هي اسماء
موضوعة لمسمياتها وانما ركب سيبويه تلك الطريقة اجراء لامرهم لا مما مجرى واحد في التقدير بما امكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبت جنسيته لفظا وعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولا خوانه كالنجم والصعق وابن عباس وتابعها ما عرف

للفصيل ان يقول ارت الزيد
الفاضل والاستاذ الكامل مع
عالي الرتبة ان يقول ارت
مجرد ان يقول ارت ان

فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظ كائنا ما وقائلها ما لا تعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظ كالنشري ورأيهما ما لا تعرف ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسيته لفظ كالتبران والعبوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعبوق فيهما هذا يقولونه ومنذ للمبتدإ ليس ما حالا عليه المصنف ولا بد عليه كلام وقد ذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخرى مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فقد تحقق بهذا ان التعريف بل يلج بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه يجرد عنهما الان تعريفه بالعلمية فقد وان كانت اللام في الجنس اخرى مذهب الجرمي لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليهما قوله والمضاف المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في نحو يا زيدا الخير منك ويخ وفي نحو يا صاحب يا زيد الصاحب العاقل مع انهما مضافان على احد هما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما مجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الصاحب العاقل فالصفة في الحقيقة مفردة والثاني ان اللام في الصاحب والخير وان كان مضافا عالمضاف فكانه قال الذي صحبك عاقل فهو مؤول مع صلته بمفرد ولو كان قولك الذي ضرب عمرا بفتح حركيا لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وقول علمائه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف لما لم يتم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف فيما لا يضاف فكلا وفي ما قد مناه وهو ان المضاف للفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري مجرا فيما يجري المضاف في وجوب النصب بل تارة يجري مجراه اذ كان منادى كقولك غير ماذكرا في غير ذي اللام قولك مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان منويا ضمهما مضموما كقوله والعلم الموصوف بابن حكم اسم حكم ان ينهما ذكرا ما نبت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريهما وجهان ولا وفي المنع لان التخصيص معهما لفظي وخطأ انما هو لكثرة الاستعمال ولقد يكثر استعمال نبت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا موصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذا مثله غير كثير الاستعمال فالشرط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب فذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط ووقوع المنادى جامعها والكثرة مناسبة للتخفيف تحقق وقوعه لفظا بهمزة وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطأ بحذف الالف وابقاء الكسرة دليلا عليها وقولهم يجوز في فتح المنادى العلم الموصوف بابن صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ابن عمرو بغير تنوين ويجوز في المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن واقع بين مشفقي اللفظ نحو يا علم ابن العلم والعلم المتصف بابن واسند الى جامع للشرائط الاربع في غير النداء يختفق بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو لو جاءني من ليس بن تعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يجز في التنوين لفظا والالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظان وان لا شتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه بكثر استعمالهما لذلك ولذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ينبئان بغير واحد لكثرة استعمالهما قوله واذا تودي المعرف باللام فبلا يا ايها الرجل وبا ايهذا الرجل وبهذا الرجل والمراد برفع الرجل انه المقصود ونوابعه لانها توابع معرب وقولنا بالله خاصة اصل لدخول اللام المنادى فانه ان يلتبس معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل مجيء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره وضعها مظربا في المنادى المبني وان يغرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف كونه مشابها في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كما رأيتها اجتماع حرفي التعريف بنا نظرا الى اجتماع حرفين في احدهما من القاعدة ما في الآخر وزيادة لانك تقول يا زيدان وانت على ما يجيء في موضعهما فلو ابقيتا لحدث اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا يا عبد الله وبانت بل امتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجر بحرف النداء الغائب من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا قبل زيد يا هذا لا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا مانع من كون الشيء للمعين مواجها مقصودا بالنداء وداي يحذر في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصد والفصل بين حرف النداء واللام شيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر هو ذو الذي في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه المختصة الذي هو ذو واللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون معتبر الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء وما موجود الا ان يلتبس بمثلهما عن ان المخاطب ما عنى شيء مما يكون في العقل الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهما مجاز وكلا منافي الحقيقة موجود والاسم المتصف بالصفة المذكورة اما بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي

والتم الاشارة واما اللفظ شئ ومعا بعض شئ فانتما وان كانا مبهمين لكن لو يوزعا على ان نزل ابهامهما بالتخصيص مخلاف اى واسم الاشارة فانهما رضا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة ما لاشارة الحسية او الوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير الغيبة فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك متكملا كما فى ربه رجلا واما نحو ربه زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم تقول انا بالمقطوع عن الاضافة الحوق الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه لم يزل ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقطع عليا هذا دون بابها ومن ثم تعتقد ثم تجوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى ونصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج يجوز النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى فباسما على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى الموصول بمالى نداء وذلك لانه ذكرنا من قصدا بها وايضا لو يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصف فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وذلك النصب ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن نحو من مضافا اليه ومن نون ثم قام مقامه نحو يا مائدا نحوا ولبس هذا موضع النون وايضا النون بدل من مضاف اليه معلوم مقدر فى قوله ربع دمنا بعقمها نون بعض دريار وكلا هذين والمقصد هنا الا بها وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه ثم تكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به للمخاطب اى شئ نهوض اصل الوضع لغير المخاطب لهذا يؤتى به غير فى الخطاب كما يجئ فى بابه فخصوصى فى بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعل مخاطبا اى حرف انشا فضل بينهما باى فى بعض المواضع نشكر فى الظاهر قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اولى لانه المقصود بالاصالة بدليل افتقاره كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس فقال الاخفش فى ايها الرجل اى موصول ذو واللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما وازيد عليه كلمتان اعنى ايها وبضم تعويضه مذهب بكثرة ونوع اى موصوله فى غير هذا الموضع وندر كونها موصولة كما يجئ فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف نوجب نصبها والجواب انها ذا حذف صدر صلتها ذا لغلب بناؤها على الضم كما ذا فى الموصول لحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يا من ذا لك ذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة لحاق النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الحرف وهما حدا النعت كما يجئ اى ما دل على معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما بان فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه من ثم فهم نعتها فى الصفات المشتقة الا ما يختص بعض الماهيات نحو هذا العالم يفهم هذا بعض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افراده علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة تولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفة ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا نعت غير بعض صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر تولد والتمر وارفع الرجل اسم الجنس الواقع صفة لاى مع هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه بانه حرف النداء واما الظريف فى يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى المتمر وارفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند النحاة مثل منعوته مطلقا ان كان تابع لمنادى مرفوعا او منصوبا بجعل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى وهذا او غيرها نقول فى غيرها يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصبا ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد وانما فى اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا لم يجز الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصفه اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم وبا عالم

اى اوضح من اتى وصفه من بعض المواضع نحو يا هذا فيقتصر عليه فاتما توصل بايها الى نداء اسم الاشارة

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا أيها الرجل نفسه زيد بدلا من اى لما تقدم أن التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما اذا جعلت بعد وصف لاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يشبه من دون وصفه تنقول يا هذا الرجل زيد وزيد الملا حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا الحمل على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بالذى اللام كما تقدم فى اى ولا يجوز عطف المضاف لارتفاعه لانه نصب على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذا الجمة أما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز نباسه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذا الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجهور انه كان الظاهر ان متاع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان التابع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولو جيء بها فى يا زيد والحارث لوجب من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين نقدير اللفظ قوله لانهما توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له اذ لو انه لا يحل عن محله وهو فى الظاهر اعراب وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو مؤول تاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه والبد الترفع فى المعطوف كل هذا لكراهة مخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودق مجد ذلته على دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتمر وارد الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وثانيه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالتتمة اذ قبل لو وجب نعه قبل هو المنادى المفرد الذى باشر حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قبل هو لبس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة بعوض لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيها الالف واللام لا لفظ الله فانه قبل اذا جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا ترى انك لو سميت بها لاه الكبرى وكونها بدلا من همزة الله لا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الله ان تكون كضبنه ولا دمية بزينب ولا عقيلة واما التيم والضعى والذى وبابه فلان لامها لازمة لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصلا انا سر لا يجتمعان لانها فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى الشعر ناس فانكروا اصله الانه فعال بمعنى مفعول ولا هو العبادة والله يغضب العين اى عبد فالله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من اعلام الغالبة كالضعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة اسقطوا تخفيف همزها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فلذا اجتمعا بخلاف حال الضرورة كما قالوا فى الاناس وذلك انه قد يجيء الاسم فى الشعر اوردا ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبدا لاله فلما خفف الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم اى خفف نحو ألهيه بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام من لم يلتفطان والالكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك لان بان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع باء واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وكل بو على يا الله يا تو صل على الاصل ويجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لبها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اختص بأشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مستماه بنع وخواصه ما فى اللهم وما الله وهاء الله ذا والله سجر ورا يجر فى مقدر فى القسم واما الله بقطع الهمزة كما يجيء فى باب القسم وقوله من الجلك باء التى يهمز فيها ان تجعلها بدلا من الواو بخيلا بالوصل عتى شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا غلامان اللذان فرا اياكما ان نبغيكما الشر اشد وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى الشعر والهمان فى اللهم عوض من ياء اخرى بتركا باسم الله نع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فحذف يحذف

الضم وليس بموجبة لانك تقول اللهم وتوهم بالجر ويجمع بين يا واللهم للتشديد ضرورة قال فان اذا حذفت الميم قلت يا اللهما قول يا اللهما وقد زاد في آخره ما قال وما اعلم ان تقول كلما سنحت وصلبد يا اللهم ما الرد علينا شيخنا مسلم وكيف يوصف الاسم عند سيبويه كما لا يوصف اخوانه عني اسماء المختصة بالنداء ونحو يا هناه ويا يومان ويا ملكعان وقال تخير واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستأنف لا انه في الاسماء المختصة بالنداء ما نعا من الوصف بل لامتناع مقصود فيها قوله وذلك في مثل يا تيم عدي بالضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر على الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب وذلك في الاول الضم والنصب قل يا تيم تيم عدي لا ايا كم لا يلهثنكم في سوءة عمر وقال يا بؤس زيدا لتعلات الذبل نطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان او بدل عليها بالثاني في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مضاف مبني والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول ومقدر في توابع المنادى المبني ان التوكيد اللفظي في اغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهوه في سيبويه باللام المنجرة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جيء بالتأكيد للمضاف لفظا بعده وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في التعزيم انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة انما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولك لا يفصل بينهما وانهما الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار معا ان النكرة المفصولة بينهما وبين لا التبرئية واحدة الترتيب نحو قولنا تع لا فيها غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء معا ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصالبات كما يوثفن من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر بدل عليه هذا الظاهر وليس بدلا من المضاف اليه الثاني كما ابدل في قولنا تع كلا هذا بناء الان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي لظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وهو لهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التدريد عي الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي لظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقد تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي وهو انه كان في اصل يا تيم يا الضم ثم عدي ففتح اتباعا نصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان او النعت فهو كالوصف في بابه بين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام وبالهاء وقفا وقولنا يا ابي ويا ابت ويا امت بفتح الكسر وبالالف وقوف الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابا غلامي وبين ابن ام وابن عم اقوال مختلف في بابه والمتكلم نقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها مع كل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وباء المتكلم اصلها الحركة الثقيلة من الفتحة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اول لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها تم وظائه ينظر في المفردات الى حال تركيبها بدليل وضعهما مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم ينظر وضع للمتكلم الذي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع باء القسم وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان باء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو حاني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلانه موضع التخفيف الا ترى الى كثرة الترخيم وذلك لان المقصود غير فيقصد تفريغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام مخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا فالالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لدلالة الشهرة

على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عبدي ويا عبدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلامي ويا باب بالفتح اجراء له بالفتح عن الالف وأما فتح يا بنتي وصله يا بنتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وقفا القراءة الشاذة ربي احكم وربنا وارد في الندبة الحذف والقلب مع حذف النداء لكن الحذف في الفواصل والفواتح ليس بنادر طلبا للازدواج قوله والهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامي لتبكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف باؤه ووصلا وذلك على من ذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامي بفتح البتة ووصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقفا والوصل بالياء وبالتي يقلبن فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليهما جواز ابدال الياء ثاء التأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء تأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة ولاب ولام مفلتة التفخيم ودليل كونها تاء تأنيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء اضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابنتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا بات بالم على ما حكى يونس انك لتلبس بناءة الاب ولام بلا تاء والفقرة يقف عليهما بالتاء لانها لبست للتأنيث انما هي كتاء اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانقلاب ما قبلها كما في ظلمة وعرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح لتحركن وقبلها الف لا تدخلها ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا والفتحة لا يستثقل بعدها الف وانما حذفت فيما يا ابن ام عم فتحة الثقل الحاصل بالتركيب قبل في يا ابت انها مركبة فحذف الياء ثم زيدت التاء عوضا منها بخلاف نحو يا ابنة عم ويا امة الله واصله وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه يجمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه يجمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف لغير ياء الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء فيتبعان بالحذف والقلب الفا لكثرتهما استعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه بالطرد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجراء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقالها قوله في تخفيف اكثر من تخفيف يا غلامي وضابطه ان كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود من النداء هو المنادى له فقصد تغيير الفائع من النداء للاقتضاء الى المقصود الى اخره اعلم ان طوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا عد وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكروا ان كان حد ترخيم المنادى خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وفقا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجمل والاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بعد الاعراب فكان الاعراب عليه ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه وان كان حذفا لكن شرطه ان لا يكون مضافا ولا مسندا اليه ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تأنيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عامة منعتة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون منادى وان لا يكون جملة والشرط الاخير يؤتى به منعوتا بواحد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء التأنيث وانما لم يذكر المضاف لان حكم حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عند ليس بمنادى كما مضى واجازا الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا ايامنا ونا والترخيم بالغيب تذكر وقولها يا عرو لا بعد تكل ان حرة سيد عوه داعي موت فيجيب اي يا ال عكرم ويا عرو وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذئب لزينة وبا رميه اذ في نساء عفائا لا يرى مثلها بخج وله عرب قال المبيتي لله ما فعل الصوارم وقنا في عمرو حاجب وعبيد لا غنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا نابط والقرا والاحسن جوازا ترخيم المتلمس المخرك الاوسط عليها ان حرفة الاد

كالحرف الرابع فيرخمان نحو يجعل علما ونظر ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عند أستن اوسطا واخرا ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من ثلاث وعلمية على يقدر الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رمامًا واضحت منك شاسعة اماما اى اماما وانما لم يجز ترخيم للقضاء على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سميا بهما باقيان على حالهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزءين باعرابه على ما يجيء في باب المركب فلما كان كل واحد من جزءيهما معنى الاستقلال لان عبدا لله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد ويدعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس احق بالاجراء ولم يكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوزان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لو يترخم بالمضاف مزاجا اذا بحيث يصح حذف ما بعده او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق وان الاعراب لا يكون الا اخر الكلم ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اداة النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة نظرا في تركيب المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة ثانية الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع ولتفهم المندوب وغيره المزيد فيه قليل فوله ويكون اما علما وانما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة مداه العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه تفهم فيما بقي منه دليل على ما الفي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف بد ويد فان كان بالعلة كما قبل غير تاء سنة والشاة وقلة بعيا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان ثباتا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضعه مشبه للوضع على ما بينا قبل وان لم يكن عارضا ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع الاداة على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيان دون مقتضر للسقوط فتكفف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني الحرف الاخير وانما لم يبال ببقاء نحو يه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه مكررين ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف لان التاء ككل اخرى لانها المتروجت بما قبلها بحيث صارت منزلته منزلة الاعراب فاشبه فيه كما قبل في المثل قبل البكاء كبي عايشة وقبل النفاس كنت مضرة ولو اعتبر نا سقوط التاء مستخرجه الكل يكونه منقلبا لاعراب فانما لم نفعل ذلك لان بناءه على عدم اللزوم ولا يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده ولانه تدل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو عرفة وغرف وكذا في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الذات والتسمي والبنين لانها بانت هاء الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولعلة الترخيم فيه عوامل اخر غير المرخم منتف بعضل الموانع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قولهم كان لم يا بالضمة ناصب وليل اناسبه بطئ الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قالوا اذا وقفوا الحقوا الشيء الهاء فيقولون في يا طلح ويا طلحة ويا ليلا ما اوقف بكسر الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما يترخم كما اخره اعرابه ولا مشبهة بها كنحوره وتنوءاه وحينئذ وان لم يكن هاء السكت في الوصل حرف يقلب هاء في الوقف فالحاق بما كان هاء السكت هاء في الاصل اولى وبحق عن الهاء في التعريف الاطلاق نحو قوله فيا الفرقدا فوق يا الفرقد يا صاحبا وقد يلتزم حذف الواو عاريا عن الهاء لغير ضرورة منادى نحو يا مسلمو بغير هاء في الوقف وهذا شاذ من نحو يا صالح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولم يشترط في الشرط الا ما شذ من نحو يا صاح وف

معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلنا زيدا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادة التثنية نحو زيدان وبكران علمين وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخلسان وبيانا النسب ما اشبههما نحو كوفى ورومى وكرسى والفا
التانيث كصحراء وقمراء الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حرباء وعلباء قوله كانتا هذا اذا جعلناها زيادة من الوسام على
الحسن على ما هو مذهب سيبويه افعال الاجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجىء فى
الشعر جمع الفريفين فيه وزن جمعها قوله او نحو صحيح كان عليه ان يقول حرفين صحيحى غير تاء التانيث قبل هاء زائدة وذلك لانه
لا يحذف من نحو عقرباة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرفين كتفى بهما وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما فى مسماح ومسيمح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعنى بالمدة الفا
واو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو لتغورر وقشعرر
لفصلهما بالحركة ونعنى بهما ما لا تحذف بهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور ودرهم ملحقين
بجردحل او لم يكونا كذلك وبتيط وذلك لشبههما اذن للحرف الصحيح بقلة المد فيهما ولان المد لا غالبا لا يكون الا
فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى نحو مالوبت والحسنين وقفا فمما انفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف ما اخر لم يجز حذفه فلذا حذف الحرف
الاخير صار منظرفا فتبعه فى السقوط ولو قال بحذف حرفان فيما قبل حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عثمان ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على مخالفة على فى حذف فى تصغيرهن كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لانه
يبقى بعد الحذف على حرفين والفرار بجبر حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا بوجبه كما فى نحو عثمار ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله حرف صحيح قبل مدة لانه فى قولنا زيدان فى حكم الواحد لان نحو يدان ودمان وشوبان
وشؤبون ودمى ويغزى بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه الى احتمال الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك كما انه فى نحو تيه
وساه وذهب الجرمى الى منع حذف احد الحرفين فى نحو يدان وشؤبون وتلوون ودمى والاقل اولى وانما لم يحذف زيادتا شؤبون لانهما
غير زيادتى الواحد فكانه ليس بجمع المذكر السالم فكانه مثل هؤد واجاز الفراء حذف احد الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز بالحمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو تولجم كلهبى لهم بالمنية ناصب الوجع
المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير الترخيم فيه معاملة المرخم ولا كذلك زيادة الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة القصر للالتباس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المذكر وجمع
المؤنث السالم على لغة القصر للالتباس بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين للالتباس بالواحد ولذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو رخم لالتبس بداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما مع
منع سيبويه من ترخيم نحو ثمانية وفاعله غير علم على لغة القصر لان له مذكرا فيلتبس به افاذا كان علما فيجوز على لغة القصر لعدم
الالتباس اذ من الظاهر ان من لقبته بالمثمن لا يظن ظنا جوز القصر فى نحو ثمانية علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس نادر قال سيبويه
اغلب اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جمعه بها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس بالغالب ثم
الحكم ان كل موضع قامت فيه قرينة يزال اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على نية تقدير الحذف والا فلا
ولفا يحذف الناقص اينه فى الاسم الذى قبل آخره مساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واصله
وهو موضع قال لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون نحو هو بدلا من الاخرى لئلا يشبه اعنى الاخيرتين
مع الياء التى بينهما لزيادة الجمع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصل الياء قبله بحركة قوله وان
كان مرتبا حذف الاسم الاخير لما ارسد حذف شىء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضين
منفصلتين عنده فهو قائل بالفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب لعهده بالانفصال بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير منه لكالة اذا رخمت خمسة عشر قلت باخمسة قبل وفى الوقف تقلب الياء هاء فى اللغتين ولا تحذف
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ثم فى الوقف بمسلمة بالهاء لان التاء نظرت لفظا والوقف على تاء التانيث
الا فى بعض اللغات فانك اذا رخمت اثنا عشر وانثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشرة مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجىء فى باب المركب قال المصنف نظر من جهة ان الثانى اسم براسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف معها
مع النون قوله وان كان عند ذلك حرف واحد اى غير ها حذف منه حرفان وهو زيادتين فى حكم الواحد وزوجة

صحيح غير الياء قبله مدة زائدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر يقال ياحار ويا ثمود ويا كرد وقد يجعل اسما واحدا مبنيا فيقال ياحارباني ويا كرا اقبل اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخرا الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما مرأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصوفاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لونغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويدودم منقلبا الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يجدفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مظروفة فيه من الايجاب لطلبهم التخفيف في التداول وما قصصنا بكم حتى فعلوا ما المضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادغام ثقل لكونه في صورة المنفوصة مارأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ملهوا المشهور من فتح الضم وذلك لما قلنا من ان النداء ليس مفعولا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده ومن الكلام المنادى لم صار حذف الترخيم مطردا كالواو نعومل الترخيم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحرف فيه مطرد واجب من جعل اسما مرأسه نظرا الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منويا لثبوت لم يغير ما يبقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف لاجله وقال المصريون نعم ما قال لو بقيا يا اعل ويا قاضي على هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا والاحلان في رد الالف الياء في اللغة الفاضلة اي لغة الضم لزوال الساكن لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي الساكن كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو حمار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو ثبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فيقول يا حمار بالفتح لانه التقى ساكنان فتحرك الاخير لانه عالما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اولد عجيب لولود وليئر آب في تخفيف انطلق ونحوه لانه لما تعذر فيه بعد الترخيم بقدرته على بنيته الاستقلالي شابها الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر لانها عالما قبلها كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه الخمار وغير سيبويه يجيز في نحو حمار ترخيما الكسر اتباعا للساكنين وهو اولى لكونه اسما وامكان لم يكن فعل المدغم ساكن الاخر نحو ارنب وخلب فيبقى الساكن على حالة على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرني والفراء يحذف للمراء الاولى ايضا في نحو حمار مع الالف قبلها والساكن المدغم اردت بناء على اصله في هرني فاما اذا لم يكن المدغم اصل السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان التقاؤهما نحو قول في المستحي يخاب يا مخاب في راد يارادو في مضارا سم مفعول يامضار وان لم يلزم ساكنان فالفتحة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا زال كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا مخمر بكسر الراء ويا مقمر بسكون القاف وفتح العين في مقمر كالمحذوف الحرف الساكن كالمحذوف في نحو خذ لانه فقد دعلى زوال سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو خذ لان الساكن اصلي في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته فيا سر مذهبنا بحكمهم بوجوب في نحو لم يضار ويا اعلى في المستحي يقاضون واعلون الا ان الفارسي قرر بينهما بان الليث في يا قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسرة في مخمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمودان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في اللفظ آخر الكلمة وعلى لهجتها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على تنبيه المحذوف فانه يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يتغير الحرف قال فاذا قصدت جعل المحذوف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل الترخيم اسما مرأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا بكر في حارث ومروة وفريه وتقدير ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشار في مشارة ومشار اذا وان كان واوا بعد ضمة كما في نحو منسوة وثمود ابدلت الواو ياء او الضمة كسرة نحو يا منسي ويا ثمي في الكثرة فلنسم يا ثمود ويا منسو لانه ثبت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي والاحوى لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف يا ما واو مجد فضمة قبلها الفا نحو قول في غلامان وزيدان يا غلامي ويا زيدي في الكثير يا غلامو ويا زيدو لانك اذا نويت المحذوف لم تجز يا الفعل تقدر حتى تقلب الفا لتحالف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التعريف لست بالحسب التوم ولا ذي الرمة ان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاوة ويا خزاية وفي الكثير يا شقاء ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا تهمز اذا

نظرنا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف تلك الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته كما كان كما شاء في زيم شبه ودبه يا وشى ويا ودى يدا العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشى ويا ودى بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشوى وان سيبويه يقول وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الذان ذا اللين كما تقول بالالف في المستى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ابت يا عدة من بنه وعدة كما تزيد ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر وقد يجيء المعربات اتمم على حد بنى ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين ينبغي المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة الى قلب ما يكون منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا لما ثبت غير منقلبة عن شئ وبناس قول الاخفش جواز هذا لانه يكون اذن ملحقا بجحرب بفتح الدال واما الشيراني فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شئ عرض لبنى اصليته وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى دون الا نظير له ان لا يرجع الى ما على بنيته المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كراللام وفرزدق وفدعمل وسعود وهندلع وعنقوان والجاز الشيراني ترخيم جميعها على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست اصليته الا ترى انه يجوز انقاقا ان يقول في منصور على بنية الاستقلال يا منصر فحصم يا حتصم مع ان مفتح ومفع ليشابهما من ابنيتهما فيقول يا طيلسو يا فرزدو يا فدعمو يا سعدى يا هندل ويا عنقو قالوا واذا رخمت محمدا وى على القول قلبت الواو همزة قالوا زان لدن النداء لصوته لان همزة اذن ليست منقلبة عن الف انما ثبت بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الضمة المنقلبة عن الف انما ثبت فيعدلا انما ثبت فيها والاولى ان لا نضر فيه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المجتمع عليه بها واو اواو اختص بواو وحكمة الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره هذا معنى بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يعيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المحذور في نحو فجعت علي زيد فلما قال يا او واخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والتذية يستعمل فيه الاحرف لنداء المشهور اعني ما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخذ المصر باحد فسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسراه وابوبة واثبورا قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالتذية بسبب لفظ وا فوازيد مختص بالتذية وبازيد مشترك بين النداء والتذية وتقرر قد يستعمل والى النداء المحض وهو قبيل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيد واعبد الله والحالما جيلا اذا كان معرفا مفردا مضموما ولذا تواتبعه كوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى التذية وقال للصر بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص عليه بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لا شتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه حرف النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي الف الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان معربا او مبنيا قال الا تدلسي يجب الحاقها مع باء لئلا يلتبس النداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على التذية كنت مخيرا مع باء بيضا والا وجب الالحاق معها نقول بالمحمدا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف التذية نحو بلا زيد وازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زياه والها لك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصوت باسمه قوله وان خفف اللبس فلك واعلم مكبه واعلم مكبوه اقول آخر الكلام لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف في بعض الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المثنى بضرب الرجل وكذا واضربوا الرجلاه وواعلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المد للحركات فيما سأتي على مذهبه الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت واما غير الحركة الاعرابية لاجل مد التذية دون مد الانكار لان مد التذية من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصلية فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان للمد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا الضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا لانا ما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يوجد الحاق الالف الى الالبس كاف فطام وخلام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد التذية كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمطرز تتبعهما مد من جنسها ولا تغير حركة الباء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه باء الاضافة بارياه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت القصة في يا زيد فطلت ولو اخرتها ههنا اتباع المد للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقليل الالف فيه بعد النون التي بعد الالف اكثر من سلامتها فواز يا زيداه اكثر من واز يداناه لئلا يشبه المنتفي بفعلان واما التي بعد الباء فالف هو الوجه نحو قوله واجمعي اشأمي بنيناه وان كانت الحركة غير اعرابية واذى الالف الى اللبس لعمتها حروفا من جنسها انقاقا نحو واغلاماه مكبه في غلام الخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواصاحبه في المستهي نهيه لئلا يلتبس المستهي بها ولا يجوز في التذاء المحض يا غلاماه لان استحقاق خطاب المضاف والمضاف اليه معا

في حالة وأما المذكر فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل منبها عليه وجاز فيه اغلامكاه والساكن لا يخ اما ان يكون ثنويا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع وغيرها فالثنوين يحذف للساكنين نحو يا غلام زيد اه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف ولجاز القرام في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام وزيد به بناء على مذهب سيبويه جوازا اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكثيرها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الف حذفها الف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واغلاماه لان حذف قبل ساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ في التعريف وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضاه ويا رامياه ويا مرمياه وياسمندواه وانما اذا ندبت باغلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه باغلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد باغلاماه بحذف الف الساكنين وقد ذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو واانقطاع ظهراه قال الشارح في قالبها من فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف والبس بوجه وقال نحو واغلامي اوجه اما لان اصلها السكون بمن قال بذلك فلا يرد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا مرجع الالف الى اصلها استغنوا بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب الفها الف المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب واما قوله اصلهم السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يعني عنها كما ذهبت لمدة واما الياء فلا تقول يا قاضياه في يا قاضي ان لو يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاميهوه والحاغلاميهي والاضربوا والاضربي اذا سقى بها فانك تكتفي بايهما من المد عن الف الندبة لكون مدها اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يكون بهما مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يكون بهما مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو واز يد فكيف اذا كان في نحو مد اصلي وان لم يكونا مدتين حيث بالف الندبة بعدها ان شئت نحو يا فاضلي لواه ويا فاضلي كراه واما مبهم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلاميكموه وواو الاخا غلاميهي والواو والياء بعدها انما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجئ في المضمرات رد تا المد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلاميهوه وباء غلاميهي واما الف المد فلبقاء واو الاباء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فبفتح وبالمحق الفا نحو يا مناه في المثنى بمن وسيبويه يجيز نحو وا فقسر ناه اذا منع وقال الكوفيون المثنى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز زيدونه كما لا يجوز زيدونه جمعه فلا يجوز واز يدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون منقلبة الاعراب ولا بد ان من ان يلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز زيدنه نحو واز يدبناه وافقسر ناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز زيدنه بنا والا فلا وليس بشئ اذ لا مانع سيبويه بين التثنية وبين التثنية والجمع حتى يمنع بها مستدلا فيه ونقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه والثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معها للنون تكاثنك ثلث واثنان وقال الكوفيون والاثنا عشر اه لشبهها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة كما مضاف واجازا بن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة التثنية واواو الاباء او الفا جائز في الوقف لا واجب بعضهم بوجوبها مع الالف للالتباس المندوب بالمضاف الى الياء المتكلم المفتوح الفا نحو يا غلاماه وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الالف لانها تكفي في الفرق بين التثنية والمد الملتبس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في الالتباس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو التثنية وانما ألحقوا هذه الهاء بيا المحرف المد وكما ستيا الالف لخفائها فاذا جئت بعد ها بهاء ساكنة بينين كما بينين بها الحركة في غلاميهه على ما يجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء بحذف وصلا وزيادتها تثبت في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو لتشبيهها بهاء الضمير الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها وانما تثبتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحبا ياه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره مولده ولا يثبت الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامنع وارند الطويلاه خلافا لبونس افعل هذا الذي فكره في المنضج علما اما للموضع منه رتاك تقول وامصيبتاه وليست بمعرفة بوجه بل بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه واما ذلك لتحصيل عند الناديب في الندبة لانه اذا كان

وانه يقدونا ه قد قسرون عبد ايام كراهة والنون مشددة يكسر ويفتح ش

الثالثة الزيادة تجوز من ركبتاه ش

المندوب مشهورا بالاسم الدال على الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفق عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه بقولك يا ضاربا زيدا ان كان زيد رجلا عظيما وقد شهر بالمتفق عليه واشتهر به وكذلك بالحسنا وجهه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبر او وا من حفر بئر زمزم لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير لا انك لما اردت ندبته اضفت المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لا تفلت من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه دلالة المضاف كما تقول حب زيداه وان لم يكن مالك الزمام بل المحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطاعا جبلاه وكذا الحقتها آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لآخر الموصوف نحو وا ابدا الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالها في الفم اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انفصل وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها فيطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له ندجان فقال واجمجمي الشامبناه والجمجمة للفدح وحكى الكوفيون وا رجلا مستجاه وقال استشهد الكوفيون بهما على جواز ندبة غير المعرف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاخفش عن الكوفيين انهم يقولون وا زيدا في الوصل بحذف الالف كما يحذف حرف النداء تاما لا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسفا عرض عن هذا وانبها الرجل وشاذا صبح ليل وا فتى محذوف واطرق كرا اقول يعني بالجنس ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضافا لما هو كغلام فاضل ويا حسن الوجه ويا صاريا زيدا فصددت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وا تاما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصد هذا وا تاما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف تما تعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مبنية مع التنبيه والخطاب وكان بالتغير لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس معرف بالنداء الا ان المقصود بالندا ما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء بالام حارت حذفه الاولى انه لا يجوز الحذف من ياء ايتها من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من ياء هذا ثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي يوصف نحو ايتها الرجل او يوصف وصف نحو ايها الرجل وا تاما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة فان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبلا انه مصوغ في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا اجتمع في علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة باعتبار كونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما مجئ في الحرف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم وللمضاف الى ما هو معرفة كانت وللموصولات اما المعرفة فيشتد ندبتها نحو يا انت ويا انا يا من يقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال لخصمه يا محذوف منه الحرف انه يحذف تما لا يوصف على راي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك تما لا يجوز وا تاما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب تما المستغاث به فلطلب الغرض في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لامر اهتماما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا لا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما تقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا التزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف هنا لا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يوصل المنادى بايا وبايها لما ذكرت فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل الآ ترحل في الصباح وصوبحا فالتزام جندب ذو جذامر الفهمي ترميابه وكان مقترا وقال انها سألتها عن سبب تقتيرهم فقالت انك تقبل الضيف بخفيف الجر بريح الارانب طي الافانة فقولها طرق كرا رتبة يصيدون بها الكرا يقولون اطرق كرا الطرق كرا ان النعاس في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد واهذ مثل رتبة الضبع خاصرها ام عامر والمعنى ان النعام هو الذي هو الكر منك فلا صطيدك وحمل الى القرى فلا تخلى ابدا ومثل ذلك قولهم اندى محذوفا قاله شخص وقع في الليل على سلبان بن سلكه وهو نائم مستلق فحذفه وقال اندى محذوف فقال له سلبان الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فتفهم استعجالك في الاسر بحذف سلبان فقط فقال سلبان اضرطا وانت الا على ذا هبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به يجوز

حذف اذا اضيفت نونيه والله عليه بخلاف سائر المعمول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه وبا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا من قرأ الا يسجدوا بتشديد لا للام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا
بدل من السبيل اى فصدهم عن التوحيد وعن ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اسما لا يتصرف في غير النداء وهي فعل وفله وليس فل ولا خم فلان لفعل في المؤنث بافلان بحذف
تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان وبا ملأمان وبا يومان اى يا كريم وبا لئيم وبا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على مفعلان
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الا بنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالذي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها و
مفعلان سماعي وقد اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة في غيره فقال
يا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري
ونقري ما شئت ان نقري قد حدر الجد فاقصدي وعشري
اى يا لك قبرة فلك الطوق ما الطوق ثم آوى الى بيت بعينه لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله
النداء بابه الاختصاص وذلك بان اتى بالي ويخبر عنه بجبر في النداء من ضمه والجي بها التنبيه في مقام المضاف ووصف اى
بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض الفخار نحو انا الكرم الضيف ايها الرجل اى اخص من بين الرجال
بالكرم الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة من بين الرجال والمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا مدح ولا تصاغر ولا للتصاغر نحو انا ادخل بها الرجل ونحن نفرها ايها القوم لكل عدا في صورة النداء وليس به بل المراد بضمير
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق او المخاطب انما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
انا المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يرد فيه معنى
النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما يوفي المنجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي في معناه بالكلية وحال
ظاهرا بي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قبل في نحو سواء ما قمت ام قعدت وان ما قمت وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بمنزلة مفرد عطف عليه اسم اخرى سواء وتمامك وتعودك كما يجيء في باب حروف
العطف وقد يقوم مقامها اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور انما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للضيف وامصاف نحو قولهم انا ممقاعيرا لا بنها آ يهنأك اى فلله كلامه وقولهم نحن ال فلان كرماء ودنيا كان المنصوب علما قال
بنا تميم يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبي فاذا اتى بعد
لا نصرا قول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن للبس الاختصاص محصورا فيها قال المصر
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ويجوز ايها الرجل منقولا عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادى ونصبه بإضمار المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او احضر او امدح
قال والفضل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد اثم تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام فقد بان لي
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الارض نوسل فقولوا ان كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد لفظ نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس
من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله حميدا او الذم نحو واصرأته حمالة الحطب والترحم نحو قوله لنا يوم ولكم ان يوم لا يظهر
الباء لانك لا يظهر قوله وبادي الى نشوة عظل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني واخص في الجميع
او امدح او ارحم واعلم ان كل في موضعه هذا ما قيل وقد قيل في الجميع بالنقل بالنداء لبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
فيكون نداء جوبا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قولهم رفع والمراد به خبر الحطب
عليه ما يشبهه به في القبح شيء مما قبله كقوله لحى الله حرملا كما ذكرناه وجوه كلاب هارشت فاربا وقال فارع
عوف لا احاول غيرها وجوهه فرد تبغي من تخادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك بابها الرجل وعبد الله المسلمين ان
يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لا حتمال اعرابهما نهو مثل قولك اصنع ما ترى بالصاد واجب لحول الصاد الحرف

ان ينصب على المدح او برفعه على اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجوز فى باب النعت واما قائلان بازيد وعمرو الا الطويلين او الطويلان فهما صفتان لانقاف الموصوفين اعرابا وبناء واما قائلان بالهؤلاء وزيدا الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما مر فيقع برفع او بنصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثانى ملاقى ضميرا عامل على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او ما يناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا جلست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت ومررت وجاوزت واهنت ولا تسلط اقول واما وجب اضمار الفعل هنا لان المفسر كالعوض من الناصب له يوت به لان عند حذف الناصب لم يفسره فاظهار الفعل يفوق عن تفسيره لحكم الناصب ههنا لحكم الرافع فى نحو قولنا زيد وان احد من المشكرين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس تماما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما هذا الاسم لفظ المتاخر عندنا لان ان صح المعنى او تلفظ بتسلط عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما الغير ان احل احدهما بتسلط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو فولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو فولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت ولبس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما واما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب للمفعول واحد فى ذلك المفعول الذى ضميره معه فى حال واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر لو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لوجب فيكون قابلا لتسلط الفعل عليه جدد لتسلط على الظاهر المقدم تاكيدا لا يقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولك زيدا مررت به زيد ضربت غلامه دليل على ما ذهبنا اليه ان المنصوب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقا هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا وبطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذا المعنى فى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيدا لقيت ثم يثبت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس بدل من زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملاق زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البصريين ايضا واحتجت البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان احد هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى فى ان يرتكب ان ارتفاع احد هلك المؤخر كما ارتكبه فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل بالتفافى من جميع الجهات لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا بوك ولا يزيد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه حتى ما الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه وبعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ والمنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وسبب الفعل انما يفسر اما لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث عنه نحو زيد هند اضاربها او بعده نحو زيدا ان انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حروف الاستفهام وحروف النفى نحو ازيدا ضاربه والعمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدث عنه او متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا ضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل من العامل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى تعامله فعل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد فائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير مخالج البتة مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه فعله لنشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه

لان الفعل مشغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه زيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لست عمرا ورجلا يضربه وزيدا لست عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعليلات وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بخير مما تشتغل الفعل فيه بفصل الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر ولبس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول اهند ضربت من تملك او مررت بمن تملك والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها والحاصل ان بقوله مشتغل عند بصريه وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن بتوسط بين الاسم والفعل كلمة ولجنة التصدر كان واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرا وليتك تضربه واما ان للفتوحة فانه وان لم يجب نصبها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب نصبها كم نحو زيدا كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيدا هل ضربته او اضربته وكذا الحرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التخصيص نحو زيدا هلا ضربته او الا اولا او لوما او كذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيدا لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيدا ما ضربته بخلاف لم ولن ولا نحو زيدا لم اضربه ولن اضربه ولا اضربه اذ العامل حينئذ يلتحظ ما قبل فلا صبحت ام الخبار تدعى على ذنبا كله لم اصنع روى برفع كله ونصبه اما الاول فظاهر لان ما قبل فيها لم ينفها نفيه سوف التي يلتحظها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما الثاني فلانه مشترجها بالفعل بتغير معناه الى المضارع حتى صار يجزم به واما الكاف فانها في الكلام حتى انها تنفع بين الحرف ومعموله نحو كزيد بلا مال وارباب لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف اولى لتلبسه براجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرده عن الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب نصبها حروف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا ما لم اضربه لانه لا يعمل لشرط او لجزاء فيما قبل اذا الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضرب بها اضربها وايكم يضربها واحذر بها ايضا من الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به وكذا فعلا التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما اكانت كل واحدة منهما مع مفعولها المتقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو انهم اضربه حتى على ان اما موصولة وكذا انوك رجل لفيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول الموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه يخبر وزيد رجل يضربه موثق واما لم يعملا فيما قبلهما اكراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم لما تصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب انما على ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة فصدق اللا تنصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو مثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل الان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا بد من ضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو واما لم يجز الا اول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو مررت بزيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم لان الشان ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول الثاني

المجرم كبر الزاء يقطع انف الجمل والجمع المجارم ش

انما جمعهما لان عاصما واحد كاسر اه

البصريين ع

هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجوز في باب اعجاز نحو زيدا ظنه قائما والضمير لزيد وكان مقتضى هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسئلتي الضمير بعد لكن ذكر احتجاج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخر رتبته وأما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فلا احتجاج الى تقدم المفعول ليكون لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما بينهن قبل وأما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بخلاف نحو ضميري الفاعل والمفعول لو احد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل هذا وقد يجوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس بفضل المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا اضربها في ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسيرها اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسيرها اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في بتا التقديم كما كان معه في بتا التأخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارتجى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسرها اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسرها اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا بعدمها لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في بلده ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فلا يحتاج لما في بلده ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايضا الى ما في بلد ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان زيدا كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نصر الآخر فلا ينكر وكذا يجوز بقوله مشغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف فانه وغيرها من حروف العطف كذا قاله التسبيثية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها لا تؤثر على ان ما بعدها من ذهول ما قبلها بمكرم وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ بعكس الامر اذ من اي يكون ثم قبلها من ذهول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله ضيقا فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف الجيئة ان العامل في اذا اجزاؤها الا شرطها الان الفا زائدة لكون موقعها موقع السببية وصورتها صورتها الدالة على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء محققا في الظروف الجيئة واما نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بعد بل نحو بل زيد فلقاء للجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي بذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما جلدة وكل رجل يأتي فاكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء غير الجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شئ فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل ما عمل بنحو قوله تع وربك فكبر وما بعده نحو زيد فاضربه كما يجيء في حروف الشرط وشغل الجلد وما بعده الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه بمعنى اما هذا فليذوقوه على بعض الاقوال ويجوز ان يكون بتا وليس هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا جميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل لجملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصب لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذلك بخروج على نحو قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذا التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا نضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب دال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على تقدير العمل بحيث لو لم يشتغل بنا بالاسم المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لا يصح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا لهذا زيدا ضربته كلاما تاما فان قبل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي وهو متى على صحته مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المذكور نحو زيدا ضربته لانه لو وجب ان يكون مفسرا لعامل يصح لولا اشتغاله بضميره المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك ان لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذا لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قبل ان الاصل في المفسران يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان لمحل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن لمحل آخر غير التفسير وهو كونه خبرا لمبتدا فحملناه عليه

التقدم

لما لم يصلح للعمل في زيد وأما في نحو ان امرءٌ هلك ولو زال سوار الطمئنى فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية وقد يجوز نحو ما بقمرٌ لا يجعل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لتسلم بضطر اليه وكذا في زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لا نا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الظهر ان يدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذ دون ان يقدر داخلة على الفعل فقال الاخفش فانت زيدا ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي ضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصر ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه اذ بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يعمل على تضمير للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش نحو زارني فقام زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم نكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى ضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كهل في الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا خلوه الى كونه مفسرا كما ذكرناه في زيدا نحو ما ضاربه قولا ومناسبة النصب ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومناسبة والظاهر انها ملحقة وقد يزاد قبل الاصل اذا المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحواشي لا بد منها والاخرج نحو بلا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب بلا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على بلا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لو فصلت انك ضربت زيدا لفسر بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذا بطلب في لموضعين احدهما ان يكون الفعل واشبهه واقعا على ذات الاسم معنى لكون لا يمكن ان يتعدى البتة الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تع فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر اوشبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرف المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند فصل التسليط بما اشتغل به المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما نقول في زيدا ضربت غلام زيد فنقول اذا حصل ظاهران احدهما ان يكون بعد الاسم فعل واشبهه والثاني ان يكون الفعل واشبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير سواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا بما يمكن نصبه لذلك الفعل واشبهه ومناسبهما او فعل لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرو اضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي زيد ضرب عمرو اضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا للضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا واضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو زيد عمرو اضربه فالفعل مختار التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا واضربه والمنصوب محلا اما الشرط نحو زيدا ان ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس ان يكون بلا يليه الفعل واشبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتفى بسان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرو اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو زيدا اعانا ضربته اي اهنت زيدا اضربك اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لا بست اخاه ضربت غلامه ضربته بسبب قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربته اما ان يكون للتفسير عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي في زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر لا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به ومضربت غلامه وجلست عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر جاز بل مع اتى معمول كان نحو لا والى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مؤخرا عاملا في بك او في بها وفي بغلامك او في باخيك او في اي شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار ما فاعمل وان لم يمكن هذا فان نظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى في ذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقها وما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله دون

زيدا



بعض مخالفي جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول لكان وان لم يكن هذا الثاني بفاضربت معنى لا بسبت فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق الضمير اي متعلق كان واما ان تقول في تعيين العامل المقدر انه فاعل كان وانا صابا انك تظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف جر كما ان زيدا مررت به فذلك ان نضمر فعلا للاسم مطلقا اي الذي لو بين زيد وان لا بسبت زيدا وكذا في الضمير بواسطة حرف جر كما ان زيدا مررت به فذلك ان نضمر فعلا للاسم مطلقا اي الذي لو بين زيد وان لا بسبت زيدا وكذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكل عليه اي ان لو بين الخوان وان لا بسبت واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لا بين فاعلا ما اسندت البه الفعل المبني للمفعول اي لا بسبن اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا الشوط ضرب به زيد والذي ان تقول كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه يعني في ذلك اللازم اضمر بنفسه كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت بمعنى ان جوزت زيدا وان جاوزت زيدا والا ففعل المذلابسه كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فذلك ان نضمر فعل المذلابسه مطلقا اي فيما عمل فيه بجر او بنفسه نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بين زيد وان لا بسبت زيدا وكذا في ان زيدا لغرب غلامه وان زيدا مررت بغلامه والذي ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل لظاهر يعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمعمول المقدر وكذا في نحو ان زيدا لفي عمرو واخوه وان زيدا لغبت عمرا واخاه والتفصيل ادخل من اضمار المذلابسه مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى في ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد قد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعلق بمعناه فالمذلابسه نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لو بين زيد اكل على خوانه وان لا بسبت زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم زيدا ضربته وبا السوط زيد ضربته لم يتفاوت الامر ان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار بانفسه واما ان جاء بعد الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان في زيد عمرو اضربه اي ان ضرب زيد عمرا فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو اضربه والا اضمرت فعل المذلابسه كما ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لا بسن اللحم الخوان

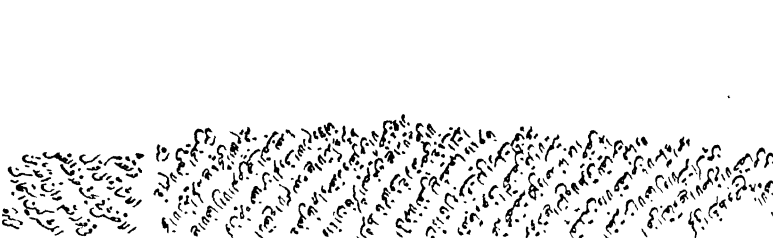
وفي ان زيدا ضربت غلامه اي ان ضرب متعلق زيد ضربت غلامه ٣

قوله ويجتار الرفع الا بند عند عدم قرينة خلافها وعند وجودها قوى منها كما مع غير الطلب واذا للفاجاة حال الاسم المجرود لا بعد وارتفاعه اشام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يقوى رفعه ونصبه ولم يذكر مجرور الفاء وما وجب رفعه وانبئه ان كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجروره نحو في فاعلها الفاعل بان يكون الا الفعل نحو الشوط ضربه زيد لانه لما لحقت فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب هذا الذي ذكره ليس بمراد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصابدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل يقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كان او ناصبا اذا نصب فعل مقدر عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع و خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا بد حمله لانه لا يكون الا بحار وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده او سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب التي يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدم مما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي عند هم لم يظهر فقط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى ما اخترناه في دفع البدل تقول انما اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهرا دون النصب قولا وعند وجودا قوي اي منهما عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب قرينة الرفع التي بجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان نقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فلتطلب على ما بان والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا بالجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة

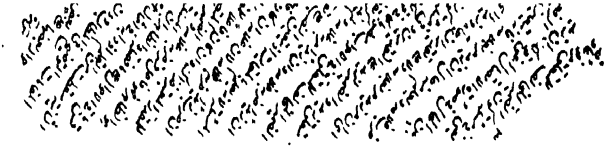
بها معطوف على فعلية كما يجئ اما اما فانما رفع الرفع معها على النصب مع الفرق بين المذكورين لان رفع النصب في مثلهما بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرو والكرمة بين فصل التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال اياهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو فاما زيد فاكرمته واما عمرو فقد اكرمته وانما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب اياهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن فصل التناسب معها لكون وضعها الصدر مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجح بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير واما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قولك زيد قام اليوم فلا تظهر واما السائل فلا تظهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله الفتى للصعقة كي يخفف حمله والزاد حتى نعله الطاها فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست مختصة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها الفى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيدا هل ضربته وزيدا ليتك تضربه والاضربته يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مفعولا نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرو اما فرحمه الله واما صار مفعولا لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى قضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيض واما قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيدا ضارب وزيدا هل ضربته وعمرا والاضربته واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه والاضربته بالرفع لمن اعترض الخبر الذي هو المحمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي الذي هما عن حقيقتهما كقولك في زيدا اضربه زيدا اطلب منك ضربه فغير صواب لانه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرا مع انه يسمى الخبر فيها خبرا للمبتدأ نحو زيد منطلق وليت عندنا وكذا لعمرو زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك فلم ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحيا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع مفعولا لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما البيت من قرائن الرفع كما بيناه فبقي التعارض في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب وسائلة السلامة من الحذف والتقدير ورجح الطلب لعلى الكثرة ووقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا للمفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى وقد مر الابحث في صدر كلام من دون ان يفقد منها شئ كما بقع اما ان كان النحاة قد قالوا انها اذا جاءت حرف عاطفا على الجملة الفعلية وهي غالبة على العاطف يتعين ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وقياما قولوا نظر وقد ذكرنا انهم اتفقوا على انها لا تجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فيقاس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو واضربه واما مع عدم التسامح فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب في بعد حروف النفي وحتى الاستثنائية واذا الشرطية وحيث وقال الاخفش وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ما اكل حتى خلفه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا واكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل صارب عمرا وهند بطنها بالعطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن الى زيد وعمرو يضربه فلا يرجح النصب لكون فعل التعجب كمحمود ونحوه عن مفعول العروض احترازا عما قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حروف النفي هي لا وما وان نحو قوله فكما خرجت بها تخر بها ولا حذا اذا الارحل الحدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي يخرج الحكم المضمون الفعل فاشبه الامر لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونا ولي وليس لهما ولا ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لو زيدا يضربه ولا لان بكرا يقتله كما يقال ان زيدا يضربه او يضربه لقوة ان لجريها مجرى الفعلين واما ليس فهي من قال لا ترجى فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتراء صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتراء من الماليك فهو بعشرين فرتبه اذن مطرف لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المصرح من الكتاب العزيز اعنى قوله تع كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة لكل اما بصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تع بكل شئ مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قولك خلقنا كل شئ بقدر لا يرد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قولك تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر يرفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا او يختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل اراب احدا او ايتهم او غلام ايتهم رابك فتقول زيدا رأيته وانما كان النصب ولى لتطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب لزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضارب الزيدان احدا فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائى النصب ذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فى المعنى نحو زيد هند ضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل بضرب زيد هندا فوله ويسوى الاخران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لمناسب المعطوب المعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لمناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عروض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها حشو المبتدأ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدأ رجوع ضميرها الى المبتدأ وهو فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز نيابته مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على اخرى واعتذر لسيبويه باعتذار احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان عرض عن سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل يبقى جملة اسمية الصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال الباب بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيها يتضح المثال اذا اراد ذلك وحاصل جواب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخالها ورد بان سخالها ايضا نكرة بما يجئ فى المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز ولا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب يوعلى عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراض ضمان هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسنوبا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤدن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع هنا اولى من النصب ان رد ضمير الجملة المعطوفة ضمير راجعا الى المبتدأ الاول ولا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام عمرا وأكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم علاما وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ تقدير رفع الضعيف المشابه للفعل نحو زيد مضروب حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها

الاوقاع مع التقديم
وأنت
فيصح
والرفع
فاعل
المعطوف
الاضمار
المعطوف
الاضمار
الرفع
المعطوف
المعطوف
المعطوف



انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر يتبع فلا يكون من هذا الباب و تقديره انما يكون من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذا ما عند سيبويه ويفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو انما زيدا ضرب واذا ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وجيئما فوله وحرف التخصيص هو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا التحقيد فد يكون للتخصيص كما يجيء من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تروني وحروف التخصيص لا مدخل لها الا على الافعال بالاستقراء تفيا فامنها وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسر كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعالى لولا تقدمون غمرانيا فضل مجاهد بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون كذا ان ولوما نه يقدر الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سهفا صبيف نحوا طلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يلحق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها يطلب عوامل الاسماء فلا اختصاص لحرف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في الفعلية مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما والنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا النفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ما هلال يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته وانا نذ ضربته في العرض فوله ولا يرفع مثل ان زيدا ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب في انما قال انه ليس منها اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقها اي بتخصيص ضمير متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فوق قولك انا زيد ذهب به خوج زيد من الحال المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه يجوز ان التراج والتسراج في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره فقد اي زيد اذ ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور قد حل محل النصب فيتصل الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعل وجود الكون بنون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر دون فعل الاسم فعلا منعديا نحو اذ هب شخص زيدا ذهب به فالملازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قيل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره ومتعلقه في الترفع او النصب اذ ضميره ومتعلقه نائبة كان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فيصوني في ان زيدا ذهب وذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وينوي في ان زيدا ضربته واحق عليه الضلالة او ضربت غلامه واحق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه في الترجمة اولى اي ليس من هذا الباب لانه خوج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالترفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى للرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا وتحن لم نفعل في الزبر اي في صحائف عملنا شيئا اذ لم يوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار لغوا الكل شيء صادق المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف عملهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود وحاصل الرفع اذ المراد منه ما اريد بنحو في قولك زيد ضربته وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صغير كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو التراويح والتراويح فاحلدوا الفاء بعض الشراح عند المبرد وجماعة عند سيبويه والاخفش النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة بعد النظر الا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو زيدا فكلمه الا ان الفراء لما لم يجوز الفصل بين عامل الاسم وبين معموله بالفاء وغيرها ولم يجوز ايضا العمل فيما قبل الفاء فيما بعد



انتهى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا آخر ما شرح ما ذكره المصنف واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقاته وقع بعد الا فالفعل المقدر بعدها ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو وان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه وان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يرفع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من تلك المفسر الآتي ان احد وارفع من استحقاق المقدر مقام الضمير المستحق المفسر وكذا يقال في ان زيدا ضربته وارفع من ضرب المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما ينقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنفوض بقيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا ضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا فلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان: ضمير ين كذلك فالاول على ثمانية اضرب لان الضميرين اما منفصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فذلك الجار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واضمار فاصب مثالان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبت اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل على ذلك زيدا لم يعطك الا هو وان رفعت اعتبارا به قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك الا هو ان المشتغل به ان دون بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل بعينه ان كان مرفوعا اضمار الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا عطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكونهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المتصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر للفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو ضرب غلامه زيدا فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز ولكذا لو اعتبرت المتصل في زيدا لم يضربه الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان والذي اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو ان اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المتصل لكان التقدير ان ضرب زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا منفصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت ونقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء بيانها نظرا فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علم علما اي ان علم زيد علم قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علم قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير فلكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضمير ي المفسر كقولك بعد جوز كرم زيدان اباه علم قائما اي ان علمه قائما باستثناء الضمير المظهر العامل وامّا المفسر الذي معه ضمير و متعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا اخوه غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبت اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لا بس زيدا وضمير لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ينزل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضرب فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا بس وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز وامّا ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصب نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصرت الفعل موجبا يبقى معنى الايجاب للضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

إتيانا ٤

اتصل التضمير المنفصل لما ظهر عامله و بالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما

بضرب غلامه لا ضرب غلامه لا هو على تقدير المضاف والتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المضاف ان زيدا لم يلابس ضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى منه متعلقان بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على التشبيه بالفاعل وتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اى متعلق بزيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى بازيد ضرب اخوه وعلى تقدير المضاف ان زيدا لم يلابس ضرب اخوه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان يحذف الطريق اطريق اول حتى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد لاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير بلفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تجنبته ولو قال بتقدير يتخ او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فوع عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الاتى فى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز الخلاف بين ما بعدها وما قبلها نحو قولنا انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى بمكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف العاطفة قال سيبويه فى قولهم لا تطع منهم اثما او كفورا الواو او تطع كفورا لا تقلب المعنى لانها اذن اضرابا بمعنى بل مكون للاضراب عن النهى عن طاعة الاثم فلو طرحا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او من ظاهره او مقدرة بحسب ضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد مبدل منه نحو اياك والاسد واياى والشر وما ذا راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ الا على لا محالة مطابقا وقد يجئ منكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياه الى الظاهر وسيبويه يقدر فى نحو اياى والشر نحو احذر ونحوه قال الخليل بعضهم يقول لاياك فيقول لاياى اذا قيل منك واستحبابا كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغيره يقدر فى نحو اياى والشر احذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى لتكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر كجاعا اياى ان تحذف احدكم الارنب لعصا وليذلك لكم الاسد والرياح ويحتمل امر المتكلم اى لاجد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب امر المخاطب اى بعدنى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرات منكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول مثل تاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دككتا دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا تقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك لتكريره ولا يشبع لتذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل والغاؤه قال الفراء كان اصل اياك والاسد لتقدلتم انتهما كانوا لا يجمعون بين ضمير هى الفاعل والمفعول لواحد فى الصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف هذا لو اتفق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعلمك بالمعنى لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون منفصلا لان عامله مقدر كما يجئ فى باب المضمرات فصله منفصلا وارى ان هذا الذى ذكره فطول مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك اياه

باعداد تخ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق في ذلك لان المفعول في الحقيقة هو ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد مر توضيح الفرق بينهما في بحث ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصرح في شرح المفصل عند قول جار الله الله احد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعدك نفسك من الاسد وفهوتي هذا الكلام احمر الاسد ومعنى الاسد اي بعدك الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى اخذ الاسد لان بتبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف قلت الجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف والمعطوف عليه الا في الجهة التي تنسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا فالمعنى اياك بعد وبعد الاسد فقوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تخذف واياك ان تخذف بتقدير ومن ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقديم ما دام المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذي يغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تخذف واياك من ان تخذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان مع موصولة طوبله بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز فيها التخفيف فيما يحذف حرف الجر من الذي هو من الجر فرد كشيء واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صارا ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكاف هي بانية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حروف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغي لي وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه بابقه لا يجوز وهو شاذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تع ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت اما في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد اي الحذر منه مكررا فالمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسا سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يتعدى الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ذكر المصنف بابا اسماه وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو ومع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما بعنيهما والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع نحو قولك المفعول به ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان بعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور او الفعل المذكور هو شبه الاسم والحرف فدلك لانك اذا قلت ضرب امس فقد فعلت لفظ ضرب اليوم اي كلمت بما اليوم والضرب الذي هو مضمون فعلك امس هو ما فعل فيه الضرب لا ضرب وآخرز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنه لم يذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقديره في بمعنى ان المفعول فيه ضربان ما يضمر فيه وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فيزيد من نحو وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بمعنى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقديره في ظروف الزمان كلها تفصيل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما مثل

والابهام وفسرناهما بالجهات الست وحمل عليه عندي ودوني وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت على الاول اوظرف الزمان كلها لعمومها ومونا لقبولها لذلك اى قبول النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصر معرفة كان او نكرة كخبر دهر زمان والخبر بالزمان والموت منه ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما فثار الخلاف في نصب المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وهل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير والمسموعة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هو لانه ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعندي ودوني ووسط وبين وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهته ووجه وكنف وذري فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال في بيد داخل الدار ويجوز في البيت بل في داخلها وفي حجر وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما لم يثبت له اسم يسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لو بصر فرسخا بالنظر الى انه بل بسبب الفياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقد الموت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودور فهذه اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام وبين وشمال ويمين وحذا فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه ويستثنى ان يستثنى من المبهم في قوله او بضمن نحو جانب ما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في قولهم زيد بعض اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ امر خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضروب زيد وقمت مصروعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضروب للقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو الجلس والمقعد والمأوى والمسجد والمقبل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسدت مسده وينتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القائم وتحركت مكان الساكن وقعدت موضع قعد مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مرقده قال قم وانعد والمم كل مرصد وكذا قمت مبيته وافت معشاه وما المير فيه معنى الاستقرار ينتصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وتثليثه مكان الفراء وتمثل منزل فلان وقال الاكثرون من المنقولين من المكان هو الجهات الست والموت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا احمل عندي ودوني ووسط الدار من الموت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال الرضي وكذا احمل لفظ مكان على الجهات الست لا بهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا فلا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان مكان لا بهامه لا بانه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قد منا وينبغي على قول هو لاء الاكثرين ان يحمل المقادير المسموعة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخصص موضعا دون موضع بل يحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدامك واليمين شمالك هذا واعلم انا انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلول فعل وهو النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بدلالة عليه عقلية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شاء به الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود وجه الشبه التعميم والتذلل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب قمت فعلت مقعده وجلست مكانه وقمت مبيته فلكونه منتصبا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف يتضمنه مستعار لكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفس ظرف يتضمنه يتخذ لنحو المضروب والمقتل فلا يجوز لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قولك المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المبهم مدلول الفعل تعذى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قولك الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اى بهمتها وعمومها

كجهة

اللفظ

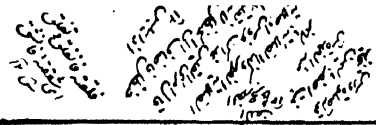
اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو بدل عقلا على مطابق لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخل عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر عني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه وقال صحت اندلس الاترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر وفي مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو ولج وسكن في ساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب لكونه ضد خرج وهو لازم انظر لما بعجمان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح قياسا نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية شاذ فالاولى ذهبت الى الشام وهو شاذ وكذا قوله فلا يغتنكم ما وعوارضا وله قبل الحيل لا بد مرغداي في مناوفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكفة يعسيل منته فيه كما عسل الطريق الثعلب وبكر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان بدل على معنى القرب او البعد حتى بكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني مرمى الكلب مناط الثريا ومفعل الخان ومنزلة الشفاف ولا بأس ان نذكر بعض ما احله المنصر من احكام الظرف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم سرت فقلت شهرا ونحوه وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فالاول كذا استغرقه الفعل التالي له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر لياله ونهاره الا ان يفصل الليالي بقولك وكذا اذا قلت شهر ورمضان فان لم يكن استغرق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان الاول ومحدودا كان كيوم الجمعة لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لى كاقول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد لا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح جوابا متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وستة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة نكرة بالام لا يصلح الا جوابا كم يعني لليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه الليل شهرا او سير عليه الليل شهرا الى نهار وليل مهمتين جوابا لمتى وقال سيبويه باسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا اردت نصف الهلال اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا يتبادر بكون جوابا لكم لا عشرا قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر بهمغر فيها الشهر او اضفت اليها شهر اصارت كيوم الجمعة وصلح جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاني فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما فلما لم يتعين العدد مع اخذ عاصل الزمان بما بقع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا وتذكر حكم الظرف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بمتى بالي وحتى ابهم فيجران بالي ايضا مع عدم ضرورة ومن الداخلة على الظرف غير المتصرف اكثر ها بمعنى في نحو خرجت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهبني من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراده بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذا واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وكذا يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله علم حيث يجعل رسالته وقولك بعد اذا زلت ومنه من المعربة بعيدا بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات اليوم وذات الصباح وذات امسا وذات عنوف وذا صبوح فهذه الاربعة بغير ها واما سمع في هذه الاوقات ولا بأس عليك بخوذات شهر ولاذات سنة وهذه كلها يلزمها الظرفية في غير لغة خثعم وهم يجرونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظرف في المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة ونعلم لفسه بعيدات بين لك فرق بقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانك

والاولى بدأي بكونه

صاحبتم ثم بنيتم عنه نحو ذلك ثم بنيته ومعنى التصغير تقريب زمن اللفظ اعني بعد الفراغ وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوفة على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وبيات وسحر وسحر وعشية وعتمة ليلتك ومسائها بقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ابهم علمين ولا تريد بهما غدا بوميك وبكورته كما سبجيء محكمها بتكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا التعريف لهذه الظروف المعينة لزما الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على محالفة لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بتحريها عناية المتكلم لا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عنه وعشية وضحوه من هذه الظروف منصوفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لما انصرفت فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست منضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني اننا اذا لو تضمنتها البتة بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهملة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او كالعلم والتيجم والصقع ولو لم تع نعصى فرعون الرسول لم يجد سبيلا من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من التصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عندهم مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة فمن ضحى وبكر ومسى وصباح وبيات وليل معينة فانها منونة انفاقا والامارة الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عند الفاسر عنه وضحوه معينين سبب في منع الصرف لا عن سماع والاول مستعاذ لو بسمعا الا منونين وكل ما بنت نزل منونة من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوه وبكرة وقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز بناؤهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد باتيتك بكرة في يومه او غدوة لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانت كذلك عليه الجنس كما يجيء فقد رالعلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون العلمية ولا التعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعين نحو شهر وسنة وعام وغير ها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت منصوفة نحو صبيحة غدوة واذا تصوفت واردت تعينها لا بد فيها من اللام او الاضافة تقول اتيته عند السحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصوفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير المتعين كما يقول لبهتم لانعام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير المتعين كما يقول لبهتم اسامة وان كنت لبهتم واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب لا اعلام وان علمتها الفظة لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تع ولقد صبحتهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او ربّ غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا وربّ من خواص المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضعها اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجبل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص تقول غدوة علم رجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأه بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المقدور في البنية كما ان بذ ومحمول على بدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما سر وحكم ابو علي عن ابي زيد لقيته ضحوة بعد ضحوة ولقيت الضحوة بعد الضحوة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في غداة ري في الندى اي في الندى وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم الجنس في رده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال الشنتمري في حكايته سيبويه لا ترد به سحر غير منصوف لانه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يوم كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والفئة للتكثير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

وقد آتى وصباح ومساء وبكرة وضحى وبيات وليل ما عين بالتعيين ان يريد غدوة يوم ملك وبكرته وضحاه وضحوه وبكرة وتحوّ وعشية وعتمة

قيد الظرف الثالث الغير المتصرف بالظرفية اذا كان معينة وجب عدم تصرفها

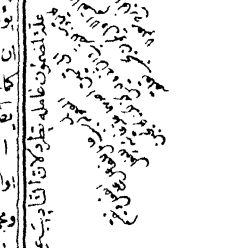


سطلها جد

ساكن التين ودون بمعنى قدام مأخوذة التصوف قال الفرزدق صلاة ودس وسطها قد تغلفا ووسط بمعنى التين منصوب وقد تدخل دون التى بمعنى قدام معنيان آخران هى فى احدهما منصرفة وذلك معنى اسفل نحو ان دون زيدا ذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناه الاحقر عنه ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذن من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة الكفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلقهم ورازقهم فهم كانهم قذالة فى المكان تعالى الله عنه وتما بلونه الظرفية عند سيبويه صفة زمان ابهمت مقامه نحو قولك آتيك حين الحسنى يوم يقبلها اراك حقبا تائما ليالى أقرعا اى زمانا احمد بنا وجوز فى لفظ فريدا وملبا خاضا التصوف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وفريب وملبا وفريدا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولو بوجوهها واما اختيار نصبها او وجب لتكون ادل على موصوفها الذى هو التقارى المنصوب اما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعى فاعلم انه يكثر جعل المصدر وجبا لسعة الكلام نحو اتيك ظرفى جزوجزوين وسير عليه زوبخبخين اى مثل زمان جزوجزوين ومثل زمان تزوبخبخين قال تع واد بار النجوم اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف عند ابى على ان المصدر بقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل بهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان وبفعل فهام الحين مقام المصدر كقولك تع وذكرهم بايام الله اى وقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت غلوة سهم وربمة فشاتين اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث قطع النبى صلى الله عليه وآله زبرا حضوفيرسم وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر فاقيم مقام مضافه الذى هو حين نحو لا ابتدئ الشهر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور فى النجاح فقد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيحذف بتوسع ان يضمر مستغنيا عن لفظه فى قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم زعموا على هذا الاصل فعال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعدى الى اكثر من ثلثة وجوزوا فى الناقصة نحو يوم الجمعة اليس زيدا فيما هذا ما فالوا والذى ادرى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له ايضا فى الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعنى فى واللام صار هنا سائغا فى البابين كما كان حذف حرف الجر فيا سائغا مع ان واذ ليس بقياس فى غير المواضع الثلثة فلا يقال فى مررت بزيد وقت الى عمرو مررت زيدا وقت عمرو واما كان فيا سائغا فى باب المفعول فيه والمفعول له بالتضوابط المعتبرة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به يختصان بالاسبق المذكورين واما قول المصرد فى نحو يوم الجمعة صمته ان القصد لا يجوز ان يكون مفعولا به اذ هو لا يكون الا ظرفا لزمان او مكان منقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ظرف اتفاقا بدليل الاشارة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه ولا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا ومفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا تسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا فى سارق الليلة فنقول فى اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدبر كما يجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهى محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج اى حاجتى اليها فهو فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الفتح بغير بادن ملازمة نحو كوكب الخرقاء ومثل لطف وليس بمعنى فى كما ذهب اليه المصنف على ما يجئ فى باب الاضافة قوله ويُنْتَصَبُ بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر امّا ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمستعمر كما فى المفعول به اذ هو هو كما ذكرناها فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب

بقال الافضل الشهر والقمر اى ايام الناس ليسرون فى ليلة قمراء ش

من قال منى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا فى بيته ظاهرا كقولهم جئتك الآن اى كان ذلك الوقت واسمع الآن والثانى كما فى المنصوب على غير بساط القيد حسب ما ذكرناه فى المفعول له مفصلا مما يختار ويضمر نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار يضمر نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسارو بعد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرتيها والاشر فيه ومثاله للمفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الضيف وما يسوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى ضمون الفعل وشبهه هو المصدر وكما ذكرناه فى المفعول فيه قوله مذكورا احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب بعمرو فان التأديب فعل له الضرب لا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان تقول بعمرو ضربت وقد يجيئنى التأديب سرت يوم الجمعة زمان سرك وذكر الفاضل مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم ويجوز على ما جعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه وهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة العاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم فى ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب انما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له يؤدن بكونه علة لان اللام فى له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذا والعلة قولا خلافا للزجاج مذهبه ان ما انتهت اليه افعال مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا وبقبح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع اتباع المفعول له فان الفعود ليس ببيان للجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك لا اعلما او النصح او نحوه فان المجيء ليس ببيانا للاصلاح بل ببيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصرد ذاهبا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفى رد نظر ظاهر ذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى للتأديب مع ان الاول مفعول مطلقا اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفوق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وفى ركوبى والاول حال والثانى مفعول به والجرمى يقول ان ما ينتصب مفعولا له منتصب بمصادر التى يكون حالا مبلزم تنكيره ويقدر بحو قولهم حذر الموت بحاذرين الموت بكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك فى نحو قولهم عاذته وزعل المحبور والهول من قهور الهيول الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووجدك على ما يجيء فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من اباين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام واتما يكون حذفها اذا كان فعل الفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود اقول يعنى ان تقدير واللام شرط انتصاب المفعول له اشترط كون الاسم مفعولا له فخرج للتمين وكراهاتك الزائد فى قولك جئتك للتمين ولاكراهاتك الزائد عنده مفعول له على ما هو بدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهبا اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان التمين فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب بجامع للشرائط لجدوى الصحيح هو المصدر المقيد باللام المعلل بحدث شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى اشتراكهما فى الفاعل ان يقوم ما يشتق واحد كقيام الضرب والتأديب فى ضربته تأديبا بالمتكلم وفى اشتراكهما فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون زمان الحدث اخز زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك وبالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابقاء للصلح بين الضربين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا ومفسرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا واعطيته مكافأة فليس هاهنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى الزمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر



المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تأديبا لكن لو صرح بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ نحو لا بخل هذا لا يكلف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن درويد والشيخ ان فوقه من زيد لم يفهم التكليف منه ما التوى وانما تنصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستئناما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لانه استئناما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا يجاز للعذر ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج بركب كل عاقر جمهور غمائه وزعل المحبور والحول من ظهور المهور فان المهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثوب ليس بمفزع بل هو مفزع وكذا جاء ابو علي عدم المغايرة في الزمان وذلك انه قال في الذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذف لها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا شارك في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا للدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بنقدير اللام وجوابه ان يكون من غير لفظ الفعل لانه تعلم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على النوع منقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بلا شئ ولا يبقى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها بنفي والجواب انه ان اريد وجوب تقدم الحامل وجودا فمنوع وان اريد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز مجيئك اصلا لاحلالا مرك وضربته تأديبا انفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي لارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فحذوا بعض جيئتك اكراما لك مثلا بجيئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جيئتك سمنا وبسنا فظهران المفعول له هو الظاهر المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضمين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تأديبا وجيئت اصلاحا قال المصنف وانما شرط بجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجئ مجامعه للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وبقي الكلام في وجوب تنكير المفعول له لما شابهه الحال والتمييز ويجب التجاج فاض عليه وكذا قولك حاتم واعقر عوذاء الكريم اذ ظاهرة وانعرض عن شئيم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الخبز ولي اذا انجر بالام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ادري منه ما يمنعه وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فيكون البيان بتنكيره فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك لانا نرى الى قوله تعالى ظلم من الذين هادوا حرمنا واباء للتبيين ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويتساوى الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو وظ لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى احتراز قوله لمصاحبته معمول فعل احتراز به عن نحو صهيئة في كل رجل وصهيئة فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا كالذي للمعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا بنظر الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا ومعطوفا انفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك وامتنع عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فجاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجئ ويحتمل مجئ احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما تريد وعمرو والا تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا والان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بشرط

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونها اخصر لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في باب مناسب معنى المهتم قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فيما صاحبه انفا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوزوا بو الفتح تقدمه على المعمول لمصاحبته تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعوو والاولى المنع وعبارة الاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما ذكرنا في الظرف خبر المبتدا والاولى حالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد والطيالسة او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وصبغة وقالا الاخفش نصب بنصب الظروف وذلك ان الواو اذا قامت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعد ها رعاية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير لو كان كما قالوا لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجازا العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف لعلة قال لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ها هنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله حيث انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر اوجب في ذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذا لا يسند الجالوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره اسنادا لا بقولهم ما زلت اسير النيل ولا يقال سار الماء حتى جواء وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير للجزء النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال وفرب منه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على اكثر حتى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تع ذوقرة فاستوى ولان يجوز العطف في هذا المثال لا بضرونقول استوى ههنا بمعنى شاء لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى فشاوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مفهوم بحرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة الخاطب في العلم لمالة والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم حذف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لفهام القرينة على كلا الحذفين وقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما بأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انك ان ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم ربك فافعل الخير عليك فما علمت من نزك مكافاته للصحيح بين فانت وربك اي انهما مقترنان فانك ان ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قولك لعبدي اي تقدير وانت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف بعين النصب نحو حيث وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل بلا متصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيمتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي او لا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويبل لك وويل للك لان الويل بمعنى الهلاك فهو في المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحايط وامرا ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه ملا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المصنف فيه واجب اذ هو كالامر

فلا يصار الى غيره لغير ضرورة ولبس ينبغي لان النص على المصاحبة هو الذي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورة فلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل للداع وان لم يكن ضرورة وقال عبر والعطف هو المختار مع جواز النصب الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شأنك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فانه يكون يجوز فيه العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيحتاجون فيه تكلف وذلك بإضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكليف في العطف وقال لا اندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو الاولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شأنك او ما لك وزيدا وما شأن زيد وعمرو او اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شأنك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما الطالبة للفعل لكونها استفهاما وبعدها الجار والمصدر وهما معنى الفعل فتضاف اليها على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخبار هذا لك وابالك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه بتقدير ما شأنك وما شأن ملابستك زيدا وما لك ملابستك عمرا وما شأن زيد وملابسة عمرو انه هو مفعول المصدر المقدر وقال الشلوبين في هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا بمعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المقدر لان المصدر انما يعمل مع معموله كالموصول وصلته لا يجوز حذف الموصول لبعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجوز في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا البيان المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بعد ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاء ذلك هاهنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الاشكال انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع بوجهين بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شأنك وما كان لك وقال الشلوبين في دار ان خروف الاسم منصوب بلا ليس كانك قلت ما لك لا تلابس زيدا والواو دال على معنى لا ليس فانما اوجبنا هذا افادة ما تضمنه سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر وهذا مما يناسبه الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر وهو ردي منه ههنا في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجمع والقسم الثاني اعني الذي يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وضعه من تريد وما التحذير والمغرى فيهما العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم التناسب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو وهما هنا مع ذلك وضعه فلان ينكان ما الاستفهامية وكيف بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به وردا المبرد بتقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيص ما بالماضي كيف بالمستقبل قال الشلوبين لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يجاوز وقول الزجاجي ان ما ان فعلي والجماعة كالذي منع الزجاج ان تعمل بعدا اي ان كان فعلي والجماعة وقول بعضهم ما انا واباه في لحاف اي كنت واياه في لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وضعه بالنصب في ذلك لاشعاره ملابسة بالفعل بما بينهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما لا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت وزيدا فالرفع فيه واجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير في نصبه بالخبر المقدر وانكر ان يبادئ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصله وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فتقول العامل في الجماعة واياه كالذي في لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال تمما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا محكي في مطابقته ما قبله حكاه ابو زيد قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى صحة اوراى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه فضلة خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه فضلة وقال بعضهم هو مما يجب ابطاؤه وما سمع منه وقوله تعالى فجمعوا امركم وشركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان يلتصب شركاءكم بمقدر اي وادعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الحال الا عيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما فالمصدر لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني

المتن

الأولى التصاب شركاءكم

رجل عالم لان المراد في الحدود دلالة على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظ عالم مهما مثلناها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءه في رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ودابته زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التأمل تلمس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لانه حال الفعل فينظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لانه في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الحالة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله تعالى وقد نرى لو نكشف وسائها الست بربكم قالوا بلى وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج بعض الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله اذا برهوة مفطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه بذا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله عوذ بها عرضا اولادها ان يهولان الحال انما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا فلا يرد اعتراضا ول

نحو مدحوراً لما لا من فيهم هذوماً واستنكر مثله في المضارعة فعنناها مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت الفوج اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا بعضوان لمبتدأين المكانان او الزمانان نحو جلس امس وعمرو الظهر وامامك وسط الدار واما تنظير الحديث بعبد بن مختلفين كما في قوله تع مذءوماً مدحوراً او بمتضادتين في جلسن غير مذمومين كما في اشتريته بيضاء سوداء ومزجين كما في اشتريته حلواحامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اما ضرباً واما قائماً واما قاعداً وكذا بعد الا نحو ما ضرب زيد الا راكباً الا اذا تكرر في الاغلب كما مجئ في اسم التفرج نحو جاء زيد راكباً لا راكباً ولا ماشياً وبند دهما افراد ها نحو جاء زيد راكباً قوله لفظاً او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي نحو شبحاني في قوله تع هذا بعلي شيخاً فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه علي حال كونه شيخاً واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارج من جنبه صفحتيه سبع فود شرب نسوة عنده مقناة اذ المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفترق باشبهه خارجاً الان المشابهة هي المفيدة لمجال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائماً وفيه نظر لان قائماً حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكباً ولا كلام في كون راكباً حالاً عن الفاعل اللفظي وانما يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الاعند من يجوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني اشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغه كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه ونحوها انا زيداً قائماً عند من يجوز اها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو انا زيداً راكباً وحروف الندا نحو يا بنا منعماً واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائماً في الدار ولعلك جالساً عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المتوخر عليهما هو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحروف التشبيه نحو كانه خارجاً البيت وزيد كعمرو راكباً وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلاً والمنسوب نحو انا فرشي مقمحاً واسم الفاعل نحو علمت زيداً راكباً واما نحو ما شأنك واقفاً فان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والتمني قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظاً نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال ونحو انا وان يشبهانه لفظاً ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً او رسلها العراك ومررت به وحده ونحوه مستثنى فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحديث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنالك فلو عرفت وقع التعريف ضايعاً وانما كان العالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها بتنكيرها وتخصصها من بين امثالها العهن وصفها او الامن ذكر ما يفيد الحديث المنسوب اليها اعني حالها الا الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحديث المنسوب اليه ثم يبين بعد ذلك الحديث فعلى هذا اول المعرفة حالا الان التعريف عبث ضايع ولم يقل النكرة ذا حالا لان غايته ان علم انه حال لا يعلم قوله غالباً يرجع الى التعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال التعريف الحال الظاهر بقول الحال معرفة ظاهراً تاما مصدراً وغير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعلها جهدك ووطاقتك ومجهدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع الاطاقة والوجه صدر وحده بعد بقال وحد بحد وحدا وحدة كوعد بعد وعدا وعدة و الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد يقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائداً على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولاً مطلقاً لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب قال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعلها مجتهداً جهدك ومطبقاً طاقتك ومنفرداً وحدك اي لها نفرادك ورجع عائداً عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوباً كما مر في باب المفعول المطلق لهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كالمفسب

شرب النبيذ يعجبني والراح اكرهه

مشى وهم وفاعل يأتي الافعال ويهون على اللهم وشبهه صحاح

على الظرفية ما دام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما دام مقامه وقوله وارسالها العراك الخ
بدرها وقد يتفوق على نعت الدخال بصيغة الجار والمجرور والدخال في الورد ان يشرب الابل يوما ثم ترد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعير عطشان بين لشرب منه ما عساه لو يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نعت الدخال بالبعير انما هو نعت شربه
فعنى نعت الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا بد شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم
جاء وا فضهم بفضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر نبه بمعنى اسم الفاعل اي فاضهم بفضيضهم اي مع مفضوضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسر ومكسور والاصل فيهما ان يكون فضهم مبتدأ وبفضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ ثم نحي عن الجملتين بمعنى فضهم بفضيضهم وفوه الى فيّ بمعنى الجملة والكلام لما انهم منهما
معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ صار مشافهة ومعنى فضهم بفضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وازدادت مؤداة اعراب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها القبل سوا
وكذا ينبغي ان يقول في بد بيداي في يد بذي بد على حذف المضاف اي النقد والنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اي
شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقولك تمر علمت بفضها فذهبت اي كل نفس وكذا قولهم
بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزآن
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة درهم ثم لزم ما كان مبدلا
التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه للتنكير لما يبقى لاسم المعرب على حرف
واحد وقد جاء فما لقيم قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لقيم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف
وهذا شيء قد عرض استطرادا والمعنى الجامع كما نبه مرة ذكر كل فضهم بفضيضهم مفعول قد يستعمل فضهم نائبا عما قبله
في الاعراب نحو قولهم جاء القوم فضهم بفضيضهم ومررت بالقوم فضهم بفضيضهم ونابت القوم فضهم بفضيضهم
اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فبعطي حروفها الاول اعراب جميعها لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على
البدل اي بدأ فاضهم مع مفضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب كل واحد على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى
مذ مع ما في قولك جاء وا معا كما كان في معا حالا فما هو منتصب على الحالية اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا الحكم
في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محذوفة قريبة وحده وبسيط وحده
اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله فاستعير للتخصر للتفطر ويقال فلان يجشم وحده وغيره وحده ورجل
وحد في التعجب وراءه ويقال جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم
النصب لانه في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء الجم من الخيل وهو
الكثير يقال امر جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر وبه يكنى بهم وجمة
الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقولهم ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اي جماء كثيرة الشعر اوله وللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ويقال
ابصاره بهم جاء عقيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله وسلم بدا هبل اصالحون اسلاما فالاول
فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاء في الرجال ثلثهم وارباعهم وخمسهم الى العشرة هذه الاسماء التي اذا اضيف الى ضميرها تقدم منصوبة عند
اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الجي وبتوهم بتعويض ما قبلها في الاعراب على انها توكيد وربما عومل
بالمعاملة من العدد المركب نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقولا لكوفيين هو مفعول به اي جاء على فاه الى فيّ وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي
من فيه الى فيّ ولا يقاس على قولهم فاه الى فيّ فلا يقال ما شبهته بيد بيدي ذكر مخلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير
المؤمنين عليه السلام في صفين ما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النحف فعلى حذف المضاف اي مثل
اسد العرين ومثل شاء النحف ويجوز ان يقول بتجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كأن سيبويه في جهدك ونحوه
قوله فان كان صاحبها تكرة وجب تقديمها قول علم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث
سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل فاني فرس لها سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف فما او بالاضافة نحو
نظرت الى جاريته رجل مختالا او بسببه نفي او شبهه نحو قوله فاحل سعدى غريبا بلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نفي
او استفهام وذلك لانه بصير المنكر مع سببه هذه الاشياء مستغرق فلا يبقى فيها ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا وكان معرفة

مشاركة لذي الحال النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين وتقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن ان يتباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر فهو جاءني رجل راكبا فقد يتشبث في حال انتصاب ذي بالوصف ذي بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استثنادهم لتقدم الحال على صاحبها المنكر بقولهم لمية موحشا طلل فلم يستقيم عندهم من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من يجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذي الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية مرتفعا بالحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتدا فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتدا على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيدا بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع بقاء الدليل نحو الذي ضربت مجرد زيد اي ضربته فوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرد في الاصح اقول فلا يعرف قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال الخ ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيز اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على بنا مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاذا تقدم المبتدا عن الحال قائما وقوي سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد ابتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك ولما ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما زيد في الدار زيد قائما فجائز ابتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرف او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدم على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيره فيه نحو انا بهم فاوا ومن ذلك البر الكثير يستبين اي الكثير منه يستبين فمنه حال نحو انا بهم والعامل فيه يستبين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كلمة في لعل ونحوها من الشانك وحروف التنبيه واسماء الاشارة وحروف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل يعتريه واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب اذ اضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في نعم التنجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فانك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جاز الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسر اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهم موزون دينارهم عبد الله لان معناه يشابه دينارهم عبد الله فيكون حالا من ضمير دينارهم في الخبر او من دينارهم عبد الله والاول المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف فقلت كدينارهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من دينارهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير دينارهم والاول المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدم ان الموصولة وما في حيزها لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاءني زيد فانه يجوز الفصل ابتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتدا ولام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللام من نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لزيدا راكبا سير كقولهم لا لي الله مختصرون وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا ذهب وزيدا راكبا ما رايت ومجردا مضروب فوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامل المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقولك كل يوم هو في شان وتوهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المحوان يقيد بقولي بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه يتقدم على معنوي غيرها من التشبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا اجتمع ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال وفي الاصل او توسطها ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقولك زيد عندك واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقولك فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لاواجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير غريب في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرته الاسم الذي هو المبتدا الذي بإزائه للظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال الذي هو المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في حال ان رغب في شئ فهو يرغب فيك قوله وكذا على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شئ اي ان رغب في شئ فهو يرغب فيك قوله وكذا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال منصوبا او مجرورا فانه حينئذ يجوز ان يتقدم الحال على عامله نحو راكبا جاء زيد ولا يجوز ان يقال جاء راكبا زيد وبعضهم يجوز تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرحوه زيدا واما اذا كان ذو الحال مضمرا فيجوز تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا فانه اذ ذاك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه اذى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عود هما على مفسرهما واما جواز ذلك لصورة الواحدة اعني نحو حاوره راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفعل كالشئ الواحد فكان الحال عليهما شيئا واحدا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاء ني مجرحا ذاره زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه والكوفيون يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابن ولاد على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعمل الفرق بين حروف الجر والاضافة ان حروف الجر بعد الفعل كالجزء والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فانك اذا قلت ذهبت براكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فلك الشاعر لئن كان برقا لمع في الغمر ضاحكا الى جنبي اني لاحب ذلك البرقا فظلمها لهذا السبب شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف التالية الغير وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور مضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بقضيهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حروف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة تبت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حل العامل ان معنى الفعل قد انتظر في مثله وقال بعضهم للمكان لا يضاف تمام ليس بعامل في الحال الذي ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقولك تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اوائل الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزءه جاز وان كان على انه يقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء ني راكبا الا زيد وانما جاءاني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه نحو انما ضرب زيدا عمرو مقيدا وقد يجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني ثم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا في الحال ان كان جامدا ان تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق فالوا لانها في المعنى صفة وانصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مماثل اطيب منه رطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا وهذه نادرة كما آنفا اي دالة على الامر وهو النحو لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما فيه هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها مع هذا فلا شك ان الاعلام في الحال والوصف الاشتقاقي من الاحوال التي جاءت غير مشتقة فيها ساء الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الظرف لما هو حال في الحقيقة يجيء قبلها موصوفا بها وذلك نحو قولك لعمرة انا الزناء فزانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيتا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايامه صفين فما بالنا امسى سد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا والاول تأويل مثل جاءني احد هما ان بعد رمضانا فبلدا اي مثال اسد العرين ومثل قمرا والثاني ان تأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة ما فقد اي ما النا امس شجعانا واليوم ضعفا وبدت مشبهة وتحو ذلك لانهم يجعلون التي المشبهة في المعنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصير فيما اي لكل جبار فهارو ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما ذباطبان بفصل التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجموع قسطا ونصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعد ذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت القفيز بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وفارشه درهما في درهم اي جعلت في مقابل كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندك الدنانير دينارا الذي كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بويته بابا وجاءني رجلا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بحرف مكرر وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بحرف معطوف عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كتيبة فكتيبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها الحال هو اصل لصاحبه نحو يجيبني الحاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يجيبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يجيبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل النوع على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه وبدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسر هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن عامر العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون العامل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبدل من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة تحلى بسرا اطيب منه رطبا والاشبه حتى بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لقيد به الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا يعلى شيخا تقيد بها في جميع الاحوال شيخوخته والجئ في قولك جاءني زيد راكبا لا يمكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لان تقيد الخبر بزيد لذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال انتفاء لا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا نوصف تاما ولا ملازمة لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا بالبسرية في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يتبين في مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا طراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحد لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فلم لا جاز ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم وتقدم على بيان تعليله مقدمة مقبولة مما يدل على احد شيئين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على نحوين احدهما ما يدل على احد شيئين بفعلين معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد وعمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او بفعلين معا وبتعلق كلاهما شيء واحد نحو تنازعا الحديث ومثل هذا العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيه من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالا كما تحو تشاتم زيد وعمرو قائما وعمرو قاعدا وظرفا كما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما الا ان الغرض ونوع الحدثين معا ويتميز مستثنى هما بعض نحو اختلف اهل الدعوة الا سبيويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وتانيهما ما يدل على احد حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر ويغايرها تعلقه الآخر وقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما

الجزء الثاني

غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر الخالد قال تم هو للكافر يومئذ مثل منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانهما نحو زيد يوم
الجمعة اغرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن
منه قاعدا وكذا الآلة للتشبيه بدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلفا
حالهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معتبرين اعني حدث الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معتبرين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هنا لك حالة يشتركان
فيها فلهما حالتان مثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبهه حالة وذا يوم الجمعة حالة ودا به يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والفعل الاعرى الى تعلق الجار والظرف في قولك كذا لك
من أم الحويرث قبلها بدلك لما كان بمعنى يشعلك فكأنه لو صرح وقد يقوم مع آلة التشبيه هيئة تدل على الحدث المعتبر
فيتعلق بها الجار كما تعلق الجار في بيت امرء القيس بدلك لما لكتي به عن التمنع وذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
مني بمنزلة هرون من موسى اي قرب هرون من موسى اي قرب مني قرب هرون من موسى قال ولقد
زرتك وكأن مطلق غير مني بمنزلة المحب المكرم ويقول ثامولي مني بمنزلة النفس من المتأول اي بعيد مني بعدا هما من
اذا تقرر هذا فاعلم ان المعتبر كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه ويلي فاعل وتفاعل و
غيرهما ما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد يجب لزوم ان يكون منصوب كل حدث يجب صاحب الصحيح به
تفضيل زيد لبكا على عمرو راجلا وتشاتم زيد انا وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرو اني التوى وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو ومنك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا ويكره قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت منعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث
المفضل عليه والممثل بجنبهما مد فعا للالتباس وحوصا على البيان فلهذا تقدم معمولا هما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفتقلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الحارث الهمداني لابن ابي طالب انس بالهدى تستبن الطريق
بتجلي غيره وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس بان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو فاعدل
قائما وقاعدا الحال من المجرور قائما من الضمير المرفوع كما مر في اوائل الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال التي اسم غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكامل في الرجولة علما او مثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والشاعر
الذي الصدق شعره مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره وذلك لدليل عليه
انك تقول هو فارس كنز او الخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو فلتة صبر وتلقينها فاه وعيانا وكفاحا مشافهة والبغتة وركضا او عدوا
او مشيا والميرة يستعمل الفعل ما في المصدر والواقع حالا انما كان من انواع ناصبه نحو انا ندا جلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما الهي من نقصها مما وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية بتلك الحالية والعامل محذوف اي البثه اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز نصبهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على
حذف المضاف فمعنى مشيا ما شيا وقع المصدر بصفته كأن الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي البثه ذا ركض لانه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشم بفلس عليه كامرة ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وساومه ما ذكره عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البوقفيزين او صاعين فالاولى ان النصوب نحو
جاء الحال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فلا سمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
وللمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا يبتدأ بالماضي المثبت من غير ظاهر او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويجب ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون

الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل نافع وقت وقوع التركيب الذى هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والاشتباه انما طلبته او بقاعته بالاستغراق وانت فى الطلب ليست على
بقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ابتداء الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل من كلامه ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله لا اسمية بالواو
والضمير اتماما يطوا الجملة الحالية هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال نحو فضله بعد تمام الكلام فاحتيج فى
الاكثر الى فاصل يربط فصار ربط الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو والتى اصلها الجمع
بين الامرين اول الامرين الجملة لم تنو على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانه لا يجئ بالواو ولان بالخبر يتم الكلام
والصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانتها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بل يمتنع
الصفة والخبر بالواو اذا اتصل الضمير بهما اذ فى اتصاله ما يغنى عن الواو بخلاف الحال فانه لو لم يجئ بالواو ربما يتخيل ان
الا هو نفير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا الحال ولا ترى بدلا مصدرة بالواو وقولهم اما انت وشانك بالواو والضمير اجتماع الواو
والضمير فى الاسمية وانفرادها الواو منفردا بان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا للربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو وابن نحو جاءنى زيد وهو راكب لتعذر ذلك لكون مثل هذه الجملة
فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ابدا لانها من اول الامر يكون الحال جملة وان اذا
معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضميرها صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيها مصدرا بها الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى
زيد وهو على فرسه وكلمته فوه الى فىّ او خبرا نحو قوله خرجت مع الباز فى يوم راح وهو على يده فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو و
ذلك لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادها الواو وان كان
الضمير فى آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير
فى الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المحققون قولهم جاءنى زيد جبته وشئ يعنى يستقبح عليه جبته وشئ وبداية
البين بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى حال جاز ان ورفع الظاهر كما مر فى باب
المبتدأ فان اراد انه يجب ان يكون فى تقدير المفرد فهيهات نظر الى قول الكفعمى والهاء باب وفى جواهرها فى همزة لم ترتل و
قوله وان امرأ سترى ما لك دفنه من الارض موماة وتبدل ستلق ولو كان مفرد الوجب الواو وايضا تقول لقيته عليه ثوب وان عليه
جبته وشئ ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان واذا اداة لا يمتنع ان يقدر بمفرد فتامل وحكم الجملة المصدرة بالبين وان كان
فعليها حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير وانفرادها الواو واكثر من انفراد الضمير وذلك لان البين لتجرد النفى على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى دخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان
ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور المعنى نحو قولك خرجت زيد على اثره فهو قليل قوله والمضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى
زيد راكبا لا اسمية وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب ان كان فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فى يستغنى عن
الواو وقد سمع فيه واصله عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا لا اصل فيكون اسمية
تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذى نحن
فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا بحسب لفظة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا مجئ هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا القصد
فاما ظاهرا او مقدرة فى الماضى فان كان حالا مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظه قد يتقرب الماضى من حال
المتكلم فقط وذلك لانه كان يستشنع فى الظاهر لفظة الماضى الحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فيجئ
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما كان التجريد عن حروف الاستقبال فى المضارع لذلك قوله وما سواها اى ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يكون فى كل واحد منها
على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما وانفرادهما وسبعة امثلتها جاءنى زيد وما ركب
غلامه وما ركب عمرو ما ركب غلام جانى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلام جانى زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال المصنف وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو كان مع

الضمير اولا ولعل ذلك لان تحمله بضرب ما ضرب معنى كضرب فكما ان ضرب لما اقتضى الحال ظاهرا احتاج الى فاعل مقدر من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يضع معه لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخلها الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب يجرده عن الواو وكالمثبت لان معنى جاوني زيد لا يركبا اي غير راكب فهو وقع موقع المفرد ودخول لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزيد لا ان ترك ولا اورد كما جاز ان تزيد ان وتورد ولا وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ لبس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا يبدو في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بللها القطر وقوله تعا اوجاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول قريب ومثل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او فعد حال ويجب تجريده عن قد ظاهرة ومقدرة الا فوات شرط الحال اي ان قام او فعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد واو او كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا اكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما الفتية الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الامكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما الفتية الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما الفتية الا واكرمني لان الواو ومع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل الا ولم نفصل اماره ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما الفتية الا وقد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ببعض نحو قوله تع اوجاؤكم حصرت صدورهم فالواو ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاء لي زيد وقد خرج ابوه ولان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد تزلقت وضيف وساقها السن ترى ان قد اثبت بمويد ولا بعد الا جاء في زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه ولا يجيء بوجه لعدم السماع والقياس يابى لكون قد لتحقيق ونوع الفعل وما النفية قوته ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر اذا شد امتعته ويجب في المؤكدة نحو زيد لو لو عطونا اي حقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة سمعته انول اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع فيما سيته ولا بد من قرينة مع الحذف جوازا كان او واجبا فقرينة ما حذف جوازا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما فاستفهما كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غيره استفهام كقولك تع احسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي نجمعها قادرين ومن المواضع التي تحذف فيها نيابة على الوجوب ان يبين الحال زيد باد ثمن او غيره شيا شيا مفرقة بالفاء او ثم بقولك في اللبن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب اللبن صاعدا وزايدا اي فحذف في الاول جاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير اللبن قرا كل يوم جزاء من القرآن فصاعدا او ثم زايدا اي ذهب القراءة زايدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها واقع الحال نايبا عن خبر بحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسم جامد منتقل نوعا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم ايمتهنة ام لبسة اخرى وقولها في التسلم اعبدا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي يتحول تمتمي وانتفلون اعبدا وانتفلون اشباه النساء وكذا قولها اقي اللؤم اوادا للواحد وفي العبادة اولادا للعلات ويقول في غير الهمزة بتمتما قد علم الله حمزة وقيسا اخرى هذا الذي ذكرناه من مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدر قال المصنف لانه ليس المراد انها تتحول في الحال كما يزيد تمتما وانكم تنتفلون في حال كونكم اعبدا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت نوعا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم قائما وقد قعد الناس وقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي في حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي قيام ويجوز رفع هذين الضمين على انهما خبران للمبتدا تقول انهبى مرة وقائم قد علم الله اي انت تمهى وهو قائم قد علم الله وهذا العامل في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

ولا تخرج عمرو

المؤكدة لا يجوز لبعد الاسمية والظاهر انها بحتى بعد الفصلة ايضا كقوله نح وله تعالوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالى جاءا وفي ثانيا قال نح والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءات النصب في الاربعة وقال نح كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وبخالف العامل والحال اذ ان اكثر من توافقهما والاولان بنكب ان هذه الصفات للمتكلم كلها فانه ثمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو افعل فقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بقيد بها عاملها كالمنفعلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وبحتى اما المقدر مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر انا فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدار بك الناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا وتصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما وبهذه نحو انا الجماج سفالة الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفالة الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقدير مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما ستى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدق انا مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم مصاحب القرآن فصار كانه هو وكذا المرجح بتة لازمة نحو زيد ابوك في الاغلب للسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا بقال حفظت الامراي تحفظته وعرفته اي تحفظته واتيقنه عطوفا وبينه نظرا لان معنى لقولك بينه انا لاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعني عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤكدا بمعنى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا ومت شهيدا بحاتم ولا بقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقتي الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المثبت المتضمن معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاول عندي مذهب ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف علي حتى ابوك عطوفا وترحم مرحوما وحو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اتساد احدجزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الاثرى انا معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما الضعيفه في العمل وذلك لتحقق معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لمن قال في جواب من قال اما الفقيه زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا بانت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف الراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا انا في الدار اكبا وقد يلزم بعض الامثلة الحالية نحو كاقة وفاطبة ولا يضافان وبعضهم كاقة في كلام من لا يعتد به مضافة غير حال وقد تخطوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما وقع الابهام حتى يدخل فيما التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات فلك سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا الفضفري في رجع زيد الفضفري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ما هيئة الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأ من الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل وظريف يدخل فيه كلان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افرادها الرجال فبذكر احد اوصافه تميز مما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وبطويل رفع الابهام المستفاد اي الذات وضعا على ما تقرر والمضمر من الذات المذكورة ولكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو خلق الله العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وتبر رجلا سواء ويدخل بسبب اضافته في نحو خاتم فضة كما يدخل فيما اذا انتصب لان معنى انتصب الخبر نيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور بحو ما في دار رجل وثلثة رجال ولدان بعندي ثلثة اثواب المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تميز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جرة حق من منصبه كما في هذين كما عند زيد في حمل المفعول عن الاعراض نحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لما نصب لغرض فيما مقام الفاعل وكذا ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قولهم الابهام المستفاد احترزت بالمستفاد عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

المستقر

الملائمة معطوفة والابهام الذي كانوا ازالوه بعينه وكذا الكلام في ازالة الابهام في نحو جاءني العالم زيد فان الابهام الحاصل من العالم منتفية من زيد الصفة ح

للذات التمييز رفع الابهام عن الذات فلا يرد ان الابهام قد يكون عن الحال ايضا (الجواب ٣)

واجب بان الذات معطوفة واما الابهام في الصفة والحال فلكونه نحو قدس شرفه وان ذات بلعدده وشبهه اذ الابعاد انما من اي جانب ما

عنها حاجة لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى تم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ المعنى معتبرا تم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فهو عرض له ابهام عنه المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع فلك معنى المستقر في اللغة هو الثابت وذلك عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد سواء المقادير وكالفرق بينهما من جهة الابهام ولا يدخل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسروا الحد لانهم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسبعان واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وفقيزان برا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بمنون او بنون التثنية جاز بالاضافة والا ملا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظا عن في مثله بفهذان ما بعدها مصدرا لما قبلها وسبب له كابقال فعلت هذا عن امرك وعن نفقة مالك اي لامرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له وعن تنسبه في جملة اوشبهها اي التنسبة سبب له لانك تنصب شيئا الى هو في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك التنسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يتضح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن بنتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم بنتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز بتشبيهه بالمفعول الذي يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما مثل في قوله تع ملحفا عن طيب ولا اولى قوله عن مفرد مقدارا غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر بما انصب عنه الشيء اي يعرف به قدره وبين والمقادير اما مقادير موضوعة لمعرفة قدر ما لا شيئا كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصخات الوزن كالسطوح والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع والقدر والقدر وشبر ونحو ذلك واما مقادير ليس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولهم ثم ملأ الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرها انسانا وسواد رجلا فمحمول على مثالك بالضدية وقولك بطوبل رجلا وبعريض دارا وبغلقه خشبا ونحو ذلك من المقابيل ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اراد بها التقديرات لا المقادير بالآن قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا وطول زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبطول الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقادير كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بأصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير بينة لان المقادير بينة محتاج الى تمييز فنصب التمييز نصب على كونه تمييزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط النون والتنوين بالاضافة وان لم يتغير لشبهه البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة هم فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثواب وثمانين عاما واما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف البه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف لعدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا الثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشر لك فخالف المضاف اليه معنى للمضاف سهلة الاضافة وكذا تركوا الجر في الاعتبار في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال بعد وذلك لان النون فيه ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيه لما بينهما اياها ولم يثبت معها لمشابهتها نون الجمع وانما حذفت الاضافة للعدد اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافة العدد الى صاحبه نحو عشرو رجل وستو رجل قد ذكرت تكمل اجزاءه مجرى احد عشر لك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما ينم به الاسم المفرد لانه تتم بما بعده اشباها ما تبنون الجمع كعشرين

وقد ذكرهما قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في ملء الارض ذهبا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيدا لاحتياج الكلام ايضا الى التمييز لانها للمثل المطلق اي قدر ما يملأ به الشيء فرجل تفسير مثل وزيدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافة معها والاسم مستهل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيه فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فبشابهه التمييز الآتي بعده المفعول لو نوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام منتصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم تمامه مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا بتنصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرأس ورد خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما الا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافة فينتصب عنها التمييز وذلك في شيئين احدهما التعجب وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ما ادر رجلا وبالها فضة وبالك بلدا وويلها و بالها خطة وما احسنها مفلة وقد مر ذكره رجلا وويحه رجلا لفهشه وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لفهشه اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما ألفيت رجلا فكانه قيل لفهشت رجلا واي رجل رد وا عليه ولا ريب في قال التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو التمييز وانما في ما قبلها عني من ويله الى بالله فنظر فان كان التمييز فيهما مما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقولك على التعجب في فتح البلاغة بالله مرادها اما بعده وقولك امرر الفلس فبالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة وبهما نافوحة والريح معصفة والليث مرتجز والليل مغرب وان عرف المقصود من التمييز يرجع الى سابق معين كقولك جاءني زيد فبالله رجلا وويله فارسا وبأبي هو رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا وابا الخطاب تشخص معين نحو فلك لزيد وبالك من شجاع ولله دره من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا بهام اذ في التمييز بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيهما ظاهرا نحو بالزيد رجلا وكقول الشاعر وثلم اتام الشباب معبشة مع الكثر يعطاها الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قل لقد در نوش وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والتسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم لله در فارس من قابل ولقيت زيدا فلله رجلا اي من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهرة ومضمرة كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجلا هو زيد وويلم اتام الشباب معبشة اي ويلم معبشة هي اتام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجلا هو زيد واما قولهم طاب زيد علما وداراً فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد وطابت داره وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وقد بينهما اسم الاشارة كقولك تعلم ماذا اراد الله بهذا مثلا فبين قال انه تمييز لا حال وكذا قولك جدد زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لشبههما ومشابههما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فبقرد ان كان جلسا الآن بفصل الانواع ويجمع في غيره ليس بفصيح حسن وهو ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جلسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا وثمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة وثمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي لبيانهما فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى احتمال انواع احاده لان الاعداد لا يتاتى تميزها المنصوب لا بجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد و ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او دراهما والذي عن غير العدد ان كان جلسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمور وان كان جلسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جلسا طابق به ما يقصد مفردها كانا او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا تقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح وبعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فيعم وضرب جنس مخالف رجلا وفرس قوله فان كان التنوين او نون التثنية جاز الامران

انما جاءت اخبارا للتخفيف وذلك نحو طاب زيد ومنوان سمنا وكان علة ان يعتد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته الاضافة في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابهما وقوله والا في ذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها البتة بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجهها حسنوه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممكو ماء وممتلبان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا لئن مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر عن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن نسبة تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا اضافة اسم الى سمن بلا جزء فتعطف ان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاؤه عسلا ملأه عسلا لان الملاء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا انه كان الحري فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب اباوبوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه اباوبوه ودارا وعلما والله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد منقض نحما والبئ مشتعلا ناراو اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او فعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخبر مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب اباو المصدر نحو اعجبني طيبة اباو كذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ويلمه بزيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله وفي اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبة نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحوالي التمييز في نحو لله در زيدا فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز في نحو لله در رجلا فارسا وبئس للرجل الشاب معتلقة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معتلقة قوله واما ابوه ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفسا او صفة منصوبة عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا وفرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي هو مقام التمييز حتى يشمل التمييز بسبب بيان ذلك الاسم مقامه فصاعدا كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في فقئ عيونها الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسا بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون نفسا او صفة منصوبة عنه لا غير نحو طاب زيد ابوه ابوه يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه بوه لغيره وطاب ابوه ابوه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفسا ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفسا متعلقا ايضا كطاب زيدا بالا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا نحو كطاب زيدا بوه اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيدا رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييزا لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا الى الفعل او شبهه ونؤد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمعلوم حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فطابق فيهما ما قصدنا الان يكون جنسا الان بفصل الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب يعني ان صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيدا بافانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

وطاب ابو زيد

كابا او صفة نفسه كابوه ان يكون لزيد متعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه

وكذا

وكذا لجاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه اعني كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان يريد ابوته ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى بزيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه فوله فيطابق فيهما ما قصد بعني المطابقة الافراد وان فصد المفرد والتثنية ان فصد التثنية والجمع ان قصد الجمع فوله فيهما اي في التمييز الذي جعلناه لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلناه لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع نقول فيما جعلناه لما انتصب عنه طاب زيدا باوا والزيدان ابوين والزيدون اباه طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد مثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلناه لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت بالاتي المقصود به مفردا وان قصدت ابوي زيد ثنيت اباه فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود وشئ وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيدا بالاتي المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيدا باوا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباه هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباه وطاب الزيدان اوا او آبا وطاب الزيدون ابوين او آباه ولا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان والزيدون ابوه فالالتباس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد به فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قالوه والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعل لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون وجها وجلبون عرضا ويجوز وجوبا واعراضا فان نعم فان طين لكم عن شئ منه نفسا وقال على علاتها فطيبا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لازمة لا يجوز زيد طيب اباوا نه زيدا باه او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما يسئلون اباً فانما وحد لان كل واحد منهم كانوا ابناء اب واحد يجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو طاب زيد عيونا قال بو طاب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله فاصلح بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذل وفر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هاهنا فتقول طاب زيدا ابوه سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوه وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب وزيد علوما او علمين على حسب ما تقصد فالجمع بالاخصر انعاما قوله وان كان صفة فسيجئ قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجز صالحا لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل هو مخصوص الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ لبس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظة المفرد حتى تكون جنسا وذلك نحو لله درك وقد زيد فارسا وكم زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي بمنزلة قال بعضهم هي حال اي ما العجبة في حال فرسيته وضع المضارع قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفرسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال الفرسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عندهم ما الحسن فرسيته وكذا مدحه في غير حال الفرسية لانها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فرسيته وتذكيرهم من في لله درك من فارس بل على التمييز وكذا قولهم عمر من فاضل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفسها انتصب عن بل نصريحهم بها في نحو بالله من لبل وعمر من قائل وقال الله من شاعر وسريت هذا من رجل وحسبك من رجل وحسبك بهذا من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد يكلف بعضهم تقديره من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلا ابا ليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فانه في الاصل ما بذل اي بذل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه لبلوغ قصد المتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبون البه تع ويضيفونه اليه نحو فولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله درك ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والا سحان لا يتقدم على الفعل خلافا للمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم نقلا فاولا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثالثون للهجر حولا مكملا ضرورة واما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه ناقصا كما ان الفعل ثم بقاعدا اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة فكما ذكرنا المشتبهة وافعل التفضيل لما قصد به ما فيه معنى الفعل مما لبس من الاسماء المتصل به نحو لله در زيد فارسا وبلم

زيدا

ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعل لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون وجها وجلبون عرضا ويجوز وجوبا واعراضا فان نعم فان طين لكم عن شئ منه نفسا وقال على علاتها فطيبا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لازمة لا يجوز زيد طيب اباوا نه زيدا باه او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما يسئلون اباً فانما وحد لان كل واحد منهم كانوا ابناء اب واحد يجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو طاب زيد عيونا قال بو طاب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله فاصلح بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذل وفر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هاهنا فتقول طاب زيدا ابوه سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوه وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب وزيد علوما او علمين على حسب ما تقصد فالجمع بالاخصر انعاما قوله وان كان صفة فسيجئ قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجز صالحا لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل هو مخصوص الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ لبس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظة المفرد حتى تكون جنسا وذلك نحو لله درك وقد زيد فارسا وكم زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي بمنزلة قال بعضهم هي حال اي ما العجبة في حال فرسيته وضع المضارع قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفرسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال الفرسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عندهم ما الحسن فرسيته وكذا مدحه في غير حال الفرسية لانها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فرسيته وتذكيرهم من في لله درك من فارس بل على التمييز وكذا قولهم عمر من فاضل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفسها انتصب عن بل نصريحهم بها في نحو بالله من لبل وعمر من قائل وقال الله من شاعر وسريت هذا من رجل وحسبك من رجل وحسبك بهذا من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد يكلف بعضهم تقديره من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلا ابا ليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فانه في الاصل ما بذل اي بذل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه لبلوغ قصد المتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبون البه تع ويضيفونه اليه نحو فولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله درك ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والا سحان لا يتقدم على الفعل خلافا للمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم نقلا فاولا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثالثون للهجر حولا مكملا ضرورة واما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه ناقصا كما ان الفعل ثم بقاعدا اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة فكما ذكرنا المشتبهة وافعل التفضيل لما قصد به ما فيه معنى الفعل مما لبس من الاسماء المتصل به نحو لله در زيد فارسا وبلم

زيد شجاعا ويجر زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما نابه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول والمبتدأ العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل التعجب واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم وانما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيدا فالى اسم الفاعل واسم المفعول لجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه البافون قبل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيدا ابا وفاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وفاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو املاء الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرتبة اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاني مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقبل ان الاصل في التمييز ان تكون موصوفات بما انتصبن عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل رائد ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طاب وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في التفصيل لانه تتشوق النفس لمعرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد الابهام فقد ذكر مجملا ثم مفصلا وقد يه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التكثير المثل ما قدمناه في الحال وهو اوان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالتكثير وهي اصل فلو عرف وقع التعريف صالحا واجابوا الكوفيون كونه معرفة بنحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والربطنه ووقف احمر وردشادم وزيد احسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي مقتها او سفه في نفسه والربطنه مضمن معنى شكا ووقف احمر وردشادم وبطر عيشه مضمن في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قبل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سببيا اجري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيدا فرع عبد زيد هو العبد وفي قولك انت فرع منك عبدا زيد هو مولى العبد اولا وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خبر الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خبر اثنين من الناس والمنصوب على التمييز من جرى عليه فعل التفضيل لا سببيه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس رجلا فالناس من رجل وهما خبر الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تع فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز يعني خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وتقول الا عشى حين جذ الرجل ارخ ربا وارخ بحارا ارخ اي جئت بالبرخ او صرت ذا برخ والبرخ الشدة فمعنى ارخ ذا برخ اي صرت ذا شدة وكمال اي ابلغت وكملت ربا فهو نحو كوني لزيد رجلا اي ارح جاهما نت وكذا قوله اجارنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تع القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فان على معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان نحو لفظة مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى فيهن وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى فان ذلك لان ما هيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتشابهان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها هذا الحق كما قالما قبلها نفيا واثباتا ثم تقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرائطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا والخالفة الحمار القوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا نفسيا المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي

لم يكن داخلا في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فانه يتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل اعتبارا ومعقولية لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو لم يدل الا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الاتصال في مثله لم يصح في نحو له علي درهم الا دانقا للعلم بان دانقا من جنس الدرهم وان لم يدل الا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تع الله عن مثله علوا كبيرا وقال بعضهم بخيارا نه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانما اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع التخول وايضا بعد تسليم دعوى عدم التخول في قصد المتكلم في تخوله على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مزيدا بلفظ العشرة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار يا فلان ابني هو غير داخل لكنه قال للمستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسان والا مفيد للاستثناء وحده هو المخرج والمتبعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثله اقرارا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقولك تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا الا ان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما افرد منها وما الزم هو ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض تاخل في المبدل منه والتناقض نحو جاءني زيد وانتفاء مجيئه في مجيء القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلامه ماظر يفا الى الجزئين معا الكنه جرى لعادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما ما يستحقه المقرر اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموضع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجران استحق الجر كالمضاف اليه وينصبان استحق النصب كالتوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فيجب بعد المرفوع وان كان جزء العمدة وبعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا ان من حصول التخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذ ان قولك هو منسوب اذا كان بعد الاخبار الصفة

في كلام موجب ومعدها على المستثنى منه ومنقطعا في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر وهو اعربا وما خلا ولبس لا يكون اول شرع يتبين اعراب المستثنى فيدا تما يجب نصبه اذ هو باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجمع فيه شرطان وهو عدم بعدا لا وكون الاستثنى في كلام موجب او تخيج الى قوله ثم الصفة لانه ثم ينصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجئ واختلفوا في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وتم جاءه بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها معنى الاستثناء به والعامل ما به الشيء بقتضى المعنى المقتضي لكونه ناصبا عن استثنى كما ان حروف النداء نابت عن انادي وذلك لكثرة ما نصب بان مفتقده بعد الا بحذف الجزء بتقدير ثم القوم الا زيدا ثم القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد وامّا الاعتراض بانه تركيب بجعل الحرف جزء الموصول مفردا والموصول لا يتقدر ولا يتبعض عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ

التشكيك

واما تقدير الحرف الموصول فلما سوغ بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لا تكون الحرف الذي قبلها كما انائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الاصل من ان ولا العاطفة حذفت النون الثابتة من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعد ما فانما وانما بتبع ما قبلها في الاعراب فيلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم اوايجابا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان الا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وان تقول ما جاءني القوم الا زيد من
فيما قبل عن لا الآن مزولا للاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه بحسب ما مر في وبتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكم
معاولة المعطوف عليه قبلا ما يحذف والمتعذر الذي هو المعطوف عليه عنده مطرح الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بانادى والا وحرف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب ان تنصب اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو اياك والاسد لكنا نقدر ابعد اياك والاسد وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا يرد الاعلى من ذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف بما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذا الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بقا عليه من المفرد الذي هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما
مع نفي بالا الاستثناء وللمثله لبشر بسيبويه في كابر وفي واضع مفعول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في اندراهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منصوب بما قبل الا من الكلام كما انه نصب المتصل بـه وذلك
قوله في الكتاب تحمل علي معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كما عشرين في الدراهم الا انها لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعد ما قبلها لا يجب ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمذاهب ون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها قال الاعلم محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ فالواو قد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله نعم الاقوم بوئوا لما آمنوا كفانا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سواء وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفة
لما قبله نفيا وايجابا كما مر لكن وفي سواء لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار لا بل سواء الدينار الفا وفي وذلك اذا كان صفة
ايضا معنى لكن لاستدراك والمراد بالاستدراك انهما رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس داخلا
فيه ومنا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب نصب المستثنى من الموجب لان النفريغ لا يجوز فيه كما مجيء
الا بدال الا بعد ايجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط بتوجه الى التفريغ فلا يصح
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا ومقدما على المستثنى منه ووجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم ووجوب النصب ان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى ولم يجز ما مررت بمثله احد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ وما بعده خبره وصديقا حال وتقول ما لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ وما خبره وابوك بدل من من كانك قلت
ما احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديقا وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدأ محذوف خبره محذوف كانك قلت واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عنه المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيد احد وان تقدم على المستثنى منه نحو المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا ما في القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انيس شاذ عندهم للضرورة وقبل تقديره ليس بها طوري ولا بها انيس خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انيس
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضرب احد الا اياك فيما ثبتي ويجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا مفرغة سواء كان متصلا او منقطعا وهي ان لم يكن حرف مصاحب

الطوري الجبل الطوري الوحشي الطير وان اس قيل ما وجه طوري طوراني وبها الها طوري ان قال انه مجهول سمع

والحكم معا نحو الا زيدا ضربوني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في الفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب الا القوم والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس بينه وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحكم فاذا وكدنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ في قولك جاء في القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومزيته المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حضانا يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز استعمال كل واحد منهما على الاخر نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا خونك ولم يجوز تقديم عليهما معا وفي الفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقديمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من يجعل العامل في المبتدأ الابتداء الا الخبر فهو اما منقطع اى منقطع بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم منهم المنقطع فمنهن احدهما ما يكون مبدلا اسم متعذد او غير متعذد يصح حلوله نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو افهمنا ما يجوز دون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حلوله اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى منه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسانا لان الدار كما قال يوذ وب فان تميما في لغة ثانية ايتسل اصد البعوض يصبح ومثله ما في عنابا الا الاسفل فسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل لمكان ما والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا الحمار بقي ما فيها الا الحمار اي ما فيها شئ الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجنس فدخل في المتعذد ما طن استبعاد المخاطب يشمل المتعذد فلذلك كانت تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فلذلك لا احد فيها انما اكد النفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابعث ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب بنيهما على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور وعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من قبيل العامل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا بأس به لو قدر في جميع الباب نحو قولك تع وعالم به من علم الاتباع الظن وقولهم لا يترك عليه سلطان الا المكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا بد ان يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانا خوانكم الا اخوانه قال والوجه ان يبغي لحاجتهم التحيل والمراح الا الفحل الصيتار في التجارات والفرس الوقاح وقال عائشة لا يحل النزاع مكانها الا المشرفي المصمم والثاني من الضمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فتواتيهم همنا بوا تعون الحجازيين في ايجاب نصبه كقولك تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحم الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالا استثناء متصل وقال السيرافي المراد من رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكون من فلان اي في حق الاسلام ايسلام اي مشاركة وعداعا من قوله تع واذا حاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي مشاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وردة سلامه بدل سلامه ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما تمر الا ما نفض وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدد تبة وابو سعيد وابن مبرمان يقولان الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرغ كما مر قبل وانما نحو قولك ما عيب بهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقولك في كلام اخلافه غير انه جواد فما يبقى من المال يا ابا فلان فانظر فيه اول مجيء سيبويه المذكور بين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد مخصب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلافه نقص واحد وهو وجوده الكامل المتمرن لما له بعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحفظ في غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عن كماله كونه ناقصا وكان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم بمعنى الى المفعول من نحو خلا الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم اتفعل هذا وخلا لك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض الشريف اضافوا فاعله وفاعل عداه ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار ما سبق ولا يكون واما عدا فانه فعل في غير الاستثناء بدليل وقوعه صلة لما في قولك ما عدا زيدا ومجيء ما غير منظر لان المقصود في جانبي القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجيء زيد مع بعض القوم اباءه وحلوه بعضهم منه مجاورة الكل وحلول الكل فالاولى ان يضم فيها ضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي حاش القوم خلا مجيئهم زيدا كقولك تع اعد لوا هو اقرب النحوي فيكون مفسر الضمير سيأتي في القول والنصب في قولهم ما التماء وذكرهم

قال الواحدي بعض القوم ليس منهم فلان الواحد بعض منهم ولا يقال ليس منهم فلان
فلان واحد من القوم ولا يقال ليس من القوم
بعض القوم يجوز ان يكون واحدا ويجوز ان يكون اكثر
ليس من القوم يجوز ان يكون واحدا ويجوز ان يكون اكثر

عنده يكون كالنائب عن المقدرة وقال الفراء الامر كذلك من ان ولا العاطفة حذفت النون الثابتة من ان وادغمت الاولى في لا وافادت النصب الاسم بعد فما بان واذا تابع ما قبلها في الاعراب قبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم ولا ينفي حكم ما قبل الا وتقتضه نفيا كان ذلك الحكم اوانبانا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان الا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو وان تقول ما جاءني القوم الا زيد بل فما قبل الا لا يكون فيه ولا اشعار عن مقتضيهما وذلك لانه بحسب ما مر وبتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا لان المعطوف عليه قبلا ما يحذف والمتعذر الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو والا وحروف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكانا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو اياك والاسد لكانا نقدر ابعدانت والاسد وقال الفاضل في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين فانهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل ان كان من اخوة للنسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صحيحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب مستثنى اذا الجملة ليست بانقص شبها بالفعل التام كلا ما بقاعله من المفرد الذي هو بالواو والنون فينصب للتميز ولا سيما مع نقصها بالاستثناء والمثال يشهد بصحة ما ذكرناه في كتابه في واضع منفول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منصوب بما قبل الا من الكلام كما ان نصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب لحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم الا انها لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فانها لم توجب فيما ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمثالان اخرجوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها لان الاغلب حذف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ فالواو فيها هي خبرها فاما هل نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سواء وما نصب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأولوا البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم هاهنا لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سواء لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار لا ان سواء الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيهما رفع توهم المخالطة في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب نصب المستثنى من الموجب لان النفريغ لا يجوز فيه كما مجيء الا يبعد لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان البدل منه في حكم الساقط بتوهم اخراج المتفرغ في الايجاب فلم يجز الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا ويتقدم على المستثنى منه ووجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم ووجب النصب ان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد بجعل المستثنى منه المرفوع لا من المستثنى كما قبل ما مر بن بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز ذلك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ والجملة بعده وصديقا بحال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت الحاجة الا ابوك وصديقا بحال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على مبتدأ محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عنه نحو ما جاءني الا زيد احد وان تقدم على المنصوب نحو الا زيدا احدا ما ضربت عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاخبار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وقبله ليس بها طوري الا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر بفسره فهو اقام المستثنى مع انه الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ الزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضرب زيدا الا اياك انسيا وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا مفيد وجوبا كان متعلقا او منقطعا وهي ان لم يكن حرفا مخالفا

الظرف المستقر الذي هو خبر ليس وقوله الا الوحشي طوري طوراني يقال جاء بهم طوري اي على حدة قال الليثي

والحكم معا نحو الازيدا ضربوني القوم وكذا جوز تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الازيدا لم اضرب في الا على مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا منهم بمنعه الظباهر بن وذلك لان المستثنى مخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اذ به كما ذكرنا تم الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ابضا لان الظاهر انما خرجت زيدا من حكم المجئ في نحو ما جاء في القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومن ثم المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكن جوز استعمال المستثنى على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدم عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه بالنظر الى ان العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبدل البدل الا بدلاء الا الاخير فهو او منقطعا اى منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم متوا المنقطع فيهم احدهما ما يكون مثل اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فانهم هنا يجوزون البدل تم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح نحو المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو نحو ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تين في دار الحمولة ثاويا تبيتك اصدق القبور يصبح ومثله مالي عدا بالا السيف فاسبيوبه في مثل هذا وجهان اذا البدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل له لو ذكر له والثاني ان الاصل في نحو الا احد فيها الا الحمار ان بقى ما فيها الا الحمار اى ما فيها شئ الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المستثنى منه المفرد له كانت نظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمى وفقك لا احد فيها الا تابيد الغبي كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابعدت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب نبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور وعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحماران قاموا وهذا لا بطرد له في جميع الباب نحو تولوا تم وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لله على سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اى الذى لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم حمارا فليس فيها الا الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانني احد منكم الا اخوانه قال ابو الحجاج يبقى الحاجة التخيل والمراح الا الغنى الصياد في التجارب والفرس الوقاح وقال عيسى لا يجئ الزمخشري مكانها ولا النبل الا الشرقي للمصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فتوا بهم هنا توا الفوقين الحجازيين في ايجاب نصبه كقولك ما عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحم الله وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم الا استثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الرحم اى الله تع لا المرحوم فيكون ايهم متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شئ الا سلاما اى مشاركا وقولهم ما اعانى قولك تع واذا خاطبهم الحجازيون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى مشاركة منا بعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وتؤدى سلامه بدل سلامه ولا يخالطها كثر من هذا ومنه قولهم ما نزلا الا ما نفع وما زادا الا ما نقص وما بهما مصدة ولا بوسعيد وان مبرمان بعد الخيراى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرغ كما مر قبل واما نحو قولك ما عيب بهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب فمحمول على كلام اخلافه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فاظهر فيه افد وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بالغة في المدح اى ان كان ولا بد من العيب فنهم عيب واحد محسب في هو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المزرى لماله بعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحفظ غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيب ان لا عيب فيه نفى عين الكمال عن معايبه قوله وان كان بعد خلا وبعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرر فيها ذكر بخلا في بعض نسخه وقال اى السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بها الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فلم يرو في الاصل الا الجر بعدى الى المفعول من نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فبعدى بنفسه كقولهم انعل هذا وخلا لك ذم والزموها هذا تضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا وقد يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولا يكون واما عدا فنعلها في غير الاستثناء بعض وفاعل عدا وخلا عند الفراء بعضهم وقيد بنظر لان المقصود في حاشى القوم خلا زيد وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه دخول بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل والا لوجب ان يضم فيها ضمير راجعا الى مقيد الفعل المتقدم اى حاشى القوم خلا مجيئهم منه زيدا كقولك تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفتقرا الى الضمير سببا في الفعل والنصب في قولهم ما اتاسا وذكرهم

بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ما قبل الا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي لا يدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فاعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت خلوهم زيدا اى وقت خلوهم من زيد وذلك لان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما دمت شارف ونحوه وجوزا الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا وله بيت يدل على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال الناقصة نائبان عن الاستثناء لا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان وليس يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون متنكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليس النساء ولا يكون نون زيد وضع من اجل ما التي امرأة لا تكون فلانة فيلحقها اذن ما يلحق الا نعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا الا بكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على التراخي الا حوماً لذلك الضنع الذي فذركه ولا الغيط مني ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقولك وكل اتى باسل غير انني اذا عرضت اولى الظرا بد ليسل قوله ويجوز النصب بخيارا لبدل في ما بعدا لا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا والا قليلا علم ان الاختيار البدل في المثبت شروطا احدها ان تكون بعدا لا متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفي صريح او ما قل عبر به كلام نضمر الاستثناء والا بزاحي المستثنى عن المستثنى منه نحو هل المشتمل عليه استفهام او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء والا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتدا او احد نواسخه نحو قولك ما احد منهم يثبه الا زيد يجوز ذلك لابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لبقة كريم الا زيد ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما احد يقول ذلك الا زيد وما ابالي احدا يقول ذلك الا زيد وما ابالي بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله وانا ادري ما ساغ في غير نواسخ الابتدا ايضا فالابدال من ضمير راجع اليها يصلح للابدال اعلم اذا عمل النفي عما دل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يضحك الا زيد لان المعنى ما انتفى احد كلامه الا زيد ومنه قول عدي ابن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها نرى من رؤيته العين وفي جعله من رؤية القلب كاذهب ليلة سيبويه نظر لكونه محتملا لظاهر معنى المثبت لا لانصاف والحكاية منتفيان معنى تم لو قلت لا اوذي احدا بوجه الا الله لم يجز الابدال من ضمير بوجه لان التوجيه لا ينتفي بل الاذى فقط ولكنا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدا وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما انا بن غلام لاحد الا زيد قولنا او ما قال له يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وافل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وافل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى دخلها بالنصب لا غير لو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء معنى اثبات النفي القليل كقوله قلما عرض حتى محنه بالنبا شر من الصبح الاول فلا غلبة الاقل ولكون اقل رجل موجودا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا كما لا يدخل على علما الذاتية ومن ثم كان وصف المضاف اليها قل في الاشهر فعلا اطرادا لان اصل النفي نحو قلما قلت اقل رجال ذي جمة ولم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصف بخو صالح ايضا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو ليسير وعاقلا اذا ستبين كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليها قل الكوفة كالمجرور بربت قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل نقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدا لاخلوه لان فيه معنى الفعل كقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذلك في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال واما ما ضمير فان ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابها اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهي مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع

وليست فلانة نائبة

ما ثبت رواية فيه

ش

المجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب الثانى فقولك على الاول يقول افل من يقول ذلك الا زيد هو من نكرة لا بد لها من وصف وافل رجل يقول بمعنى افل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى افل رجل لان افل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نافى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ افل اذ لو ابدلت منه لصرت فى التفسير فبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فلم يرفع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة يبدل من المضاف اليه افل على المعنى المؤول بما الكلام اذا التقدير ما رجل يقول فلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وقد يجرى لفظة اى وما تقترن منه مجرى النفى قال الله تع ما كان اكثر الناس الا كفورا وليلة ما الا ان بتم نوره والمفرغ لا يجئ فى الموجب لانه نادر فعلى هذا يجوز نحو اقل القوم ان يقولوا الا زيد اذا جئت بجواز الابدال وقد قيل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ فشرطوا منه الا قليلا اى لم يطيعوه الا قليلا ولا يجوز ما كان الناس الا زيدا اى ما بعض الناس الا زيد وكذا لا يجوز فى الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قد كان الزجاج يجيز البدل فى قولنا ما قام فلو كان قرنها ما سنت فنفعها انها نفى الاقوم ولس لنا وبله التخصص بالنفى لان المعنى ما استن قرنها اذ اللوم على ما فات كالاعلى اتفاته وقد يتفاه فاما قوله تع فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام لفقه من الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا رفعا على من قال قام القوم الا زيدا اذا النصب هنا والرفع متطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يجز اتى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جانى احد حين كنت جالسا هما الا زيد فان الابدال ليس واقعا هنا من النصب اذ كونه مختارا لتطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تجانى ما بينهما لا بين ذلك واما تقرير هذا فاعلم ان هذا لا يتاتى ابدال عندا لبصرة لان غيريجوز حذف المتبوع وهو هنا جانى وقال الفراء والكسائى الاحرف عطف هذه الشروط والاخلاف بينهم فى معنى الا وانه للاستثناء واما جعلوه عطفا لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى منه فى الاكثر معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وما قام زيد والجواب انما فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدلا لبعض وجب الضمير وليس من بدل الكل والاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون فى فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل افاده ان المستثنى وبعض المستثنى منه قال فلم كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا مانع منه مع الحرفى المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ما جانى القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل فى نحو ما جانى احد الا زيد ويجيز النصب والابدال فى نحو ما جانى القوم الا زيد والعلة فاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيها الا والمستثنى منه معرفة فلا يجوز جانى القوم الا زيد الا ان دخول زيد فى قوم المنكر غير فطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس يتبين لان امتناع ذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه للنكر وطعنا اذا علم فى الموجب دخول المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحدا وذهب بعض الفقهاء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ حاصل الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ما جانى القوم الا زيدا فانه يجوز جانى القوم الا زيد فكالا يجوز الابدال فى الموجب لا يجوز فى غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقولك ما فعلوه الا قليلا فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جانى احد الا زيد وما جانى الا عمرو فانه يجز البدل والنصب فلا يجوز جانى احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب فى وجوب النصب ومن جعل للفراء وطعنا لقابل فياس غير الموجب على الموجب من اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب فى قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله للابكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من واحد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر بأهلك بقطع لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعرض عليه المص بلزوم تناقض القرأتين اذن ولا يجوز تناقض القرآن لانها كلها قرآن ولا تناقض فى القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسرى فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسرى ان كان مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك سراه لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها السراه مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول ماش ولا يتخزّ اى ماش

مثلا لا تخرجه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو في خبر من زيد فعند سيبويه ناصبا عامل في
النصب لان البدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني بخبار فذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
لجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية وصفه بعد ذلك
علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد فيترجح على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير ملفوظ وهو
في غير الموجب بعيد مثل ما ضرب احد الا زيد الا ان يستفهم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما الا قول هذا
الذي لم نجد له الا استثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه اما اعراب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب وهو
المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في خبر الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في
الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيدا بالرفع لانه يكون من تمام المنسوب اليه وعزوا امكان اتباعه اياه بجوز نحو ما في المستثنى منه
وتمام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب ان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب
نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما على امتناع حذف المستثنى منه في الموجب جوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخول المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج انما
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه اما ان يعلم حذفه اذا قام به دليل والدليل المميز دلالته على المخرج منه هو
المستثنى لانه يعرف ان بيان المقدر متعدد من جنسه بعينه وغيره وذلك المتعدد المقدر اما ان يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين
لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه والا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى فطما لعدم تمام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها وغالفة واحدا بانها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل
منها او عليها ومخالفة واحدا بانها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا ما
العالم احد وقد ذاته ويستطيع ذلك تقع الا المستثناة وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط فان الله تعالى ومن يعلم يوم يشد دون
الا مضروبا لفشال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى منه كما اذا قيل ما
لبث صناع البلد فيقول لبث الا قليلا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب يجوز التفريغ في موجب ما قبل النفي كما
في قوله تع فما لبثوا الا قليلا اكثر الناس الا كفورا واما تقرير هذا فلان المستثنى منه محذوف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى
منتهيا القبول ما اقتضاه العامل من الاعراب لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو
ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد
وما ضرب الا زيد وليس مطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضرب الا زيدا وما مر بي الا زيد وان ظن الا شيئا وما زيد الا
يوم الجمعة والا قائما مثلا وما خوينه الا ثانيا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لامتناع الا تمش الا وزيدا واعلم ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
فسمجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل فهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو
كما يقع التفسير واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وعمرو راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل
هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما املأ الاناء الا ماء ونحو قوله
وما اهلكا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو والحال الا ن صاحب الحال عام وقبل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل الصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا تي
بالواو وبالرابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحوليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وامرأة خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وامرأة خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وقد جاء الرد
في خبر كان بغير الا كقوله على عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر و
فرعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننت الا زيدا ولم

وصفة التي هي جملة بالا تحصل للصفة انفصال من الموصوف

اعلم

مبحث المستثنى

اعلم ان فيها الا زيدا فرسا ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها فزيدا لا راكبا لم يتقدم ما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا احد فيها وان الا زيدا احد فيها اى الحكم ان وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما احد فيها وكذا تقول من الا زيدا احد فيها ومن مستثنى منه ويقول هل عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقولك ما ظننت ان ظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مشغر ولذلك الجئت كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بها ثم يخرج بالا ستثنى والمس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحده ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ تقول بقول ضربت مثلا وقد تفعل غير الضرب ثم تخرج مجراه كالنهد بد والشرع في مقد مات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد حازان يتوهم انه جاءك من بحر ي مجراه فقلت جاءني زيد بدل دفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث توهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا ثم قلت وما التقوا الشبيه الا غلاما ان قال ابن بعشر هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا وما التقوا الا الشبيه غلاما وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع فهو البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر الانواع البدل مفرغ نحو ما سلب زيدا الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيدا الا رأسه في بدل البعض اى ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق يخرج بهما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدد متعدد هو ابعض عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو جاءني زيد نفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يفيدها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا طويل وما قبلت احدا الا ات خير منه وبه وفي خبر المبتدء نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرفية وما زيد متصفا الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال التركيب هذا الحال لا تفيد الا المتصف بصفة الظرفية من الاشياء بغيرها ليس الا فيكون الاستثناء مفرغا والتخبر بالحال وذكر المصنف في حلها وجهين احدهما ان القصد بالحال ما لفظ في باب الوصف للدلالة وحتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انفكاكه من الوصف الصادر للموصوف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات تستحيل انفكاكها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اى ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدء ولكن منه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا لا بقوله بطالبني بحمى تمامين نائمة ومالي باعمراء الا اثيابا ويجوزان ويدلا تمامنه بجمال فرتجم في غير النداء ضرورة وما جاءه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سبما في الفاعل لا يجوز حذفه الا مع ما تم مقامه وهو يجيء ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب الخ بعد بعض بغير الموجب لتنهي الاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انه لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد وفيه تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد بنفيه فلا غلو فامنع الاستثناء المفرغ في الموجب فقد الا ان يستفهم المعنى اى يستفهم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو فرت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يفر في جميع الايام الا يوم المعين واغلب ان يكون في الفضلات كالنفي والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اى ومن جهة ان المفرغ انما يجيء لغير الموجب امتنع ما زان زيدا الا عالما لان ما موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب كما مر في الافعال الناقصة فيكون المعنى دائما زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها تماما بناء فرض واستثن من جملتها العلم كما قبل في نحو ما زيدا الا عالما في الصفات المنفية واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف كل الناس وجه آخر وهو انها في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره وما الا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لو يعرض ما يقابله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا قائما فاضلا قوله واذا تقرر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد وما احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من تزاد بعد الاثبات وما والا بعد ان عاملين بعد الاثبات لانهما عملا للنفي وقد نقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا انهما عملا للفعلية فلا ازيل معنى النفي لبقاء الامر الفاعلية هو لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما قوله اعلم ان بعد ان البدل على اللفظ في اربعة مواضع في الخبر ودون الاستفهام والجزء

بالباء المزيدة لانّ تأكيد غير الموجب نحو ما زيد ولا بشرٍ بقيد وهل زيد بشيء وذا سمٍ لا التبرئة اذا كان مضموناً او مفوتاً نحو لا رجل ولا علام رجل في الحبل المنصوب بماء المجاز بقرة وانما تفيد الابدال من لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت لنفيهما ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشر بها الجرد كما في جاءني من رجل وكان تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا لانتفى بعد بعض غير الموجب فلا تضر لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يفيد افراد ما بعدها وكذا تفيد بها الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجروراً بها اصالة نحو ما زيد بقائم اي شيء غير ثابت قطعا او تبعا للباشر بها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وانما الآية بعد ها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يفيد الابدال من اسم ما وخبرها المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور من المذكورة وان كان مذهبه بجواز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر بغسلكم من دنوبكم لان كلا مما في من الاستغراقية لا يمكن ان يركب جوازا زيادتها في الموجب التي بجوز زيادتها في الموجب لانّ هذه والباء المزيدة في نحو الفي بيده وكفى بالله وبجسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم من بجوز زيادة الباء في نحو الفي بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعدها في ما زيد بشيء الا بشيء وقد جاء الكوفيون اعمال من والباء المذكورة بين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعدها اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا لعلمهم نظر قالوا لان عدم الايجاب وان دل بالا على الاستغراقية لما ان من الاستغراقية لما ان من المنكرة وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعمل في المنكر لشبهه بما يقتضي ايجابا بعد خلافا وان كان في خبر الايجاب سهلا لذلك عدم مباشرة الحرفين للجر وبين ولا وقد المنع من ذلك لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعدها لا بهم المعرفين والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر بما لو ثبت في النقل جر المنكر بعدها بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد فنصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل الا التبرئية فيهما لا بطريق هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدال ما بعد الا على اللفظ اجماعا واذا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ المذكورين لان اعمالها فيما بعد الا بقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعلن الا للنفي وفي الا بقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس وبجوز اتفاقا فليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سوا اجماعا منهم قلت سلمنا استواء معنيهما لا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا بقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول بنفيها فان قيل فقد ثبت لها معنيان احدهما بزول بالا وهو النفي والا كونها بزول به وهو الفعلية وما مثلها في النفي اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكا بذلك للحوق علامات الاثبات لها نحو ليست وليسن ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فثبت معنى النفي لكون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى وربّ شيئين معناها الوضع يختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا تقتضي معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحالة كما في ما كان زيد الا منطلقا واذا ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون جزءا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنتفي في غيرها وافادته لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة كجر حروف الجر وعمل ما بشر من الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر والنصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر يرتفعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما نظرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يتغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان عمرا لعلى الصحيح ولا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اقتضاه البدل كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتناء ضعف ما الحجازية في العمل لعدم اختصاصها احدا القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملوا بنو تميم وهو الفصيح ولضعفها في العمل بقي بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مقتضاه لم يخل على هذا الاعراب المحلي فلا بقاء

ما زيد بخلاف ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي اقوى واوسع اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حقي قال بعضهم لا يجوز فيكلف بالمحل الضعيف وانما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد ببغي او شيئا الا بغي وفي نحو ما زيد بقائم ابو انما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها قالوا واجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا الا بقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما افدتم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا ملتبس بالبدل الغير الجائز في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر

وخرق لا انيس بها الا الضوابح والصدى والبوم قال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكيرذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا مثنى الا على فالا عاملة ولا سبيل الا ندا لفقدان التصب على الاستثناء فيها ضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وتما يقرب بما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما تنبهت بعدان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا الا زيد كما جاز ان يقول جلست زيدا يوم هو رفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريت مجرى الواقع في النحو جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لانهما احد غير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب وقد يجوزان يقول فيما ساعدك اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المثنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر بعض ما اهمل المصر من احكام الاصل الاستثنا وهي انواع احدها ان ما بعد الا يعمل فيما قبلها مطلقا للمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنسوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم ولا يقال في ماضوب احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى الا المذكور بل يقال ذلك على الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية بقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل الذاهبين في الصورتين الى انهما ان يجوز في ذكر المستثنى منه اريد بذكر لفظ الكل وربما يعبر بعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما هو من المخاطب في حوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ لا توهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل على ما هو اقل من الكثير والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيدا ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا للذي نحو قوله مثل القول الاقل المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا وله ثلث جاءني عمرو بدله لم يكن نصا على انه لم يجئ زيد ولو قال لم يجئني زيد لم يدل على انه جاء عمرو وقد يجاء في القوم الا زيدا القائدين بان زيدا قائد وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخصي لعليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت ما كانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر لا مانع منهما وبقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا سبعة وواحدا انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا بصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا ومضى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا بينا نحو ما رايت وان الا زيدا اي زيدا اي زيدا اب بار وان بار ان لم يكن الا شتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وان كان بعيدا نحو ما مر بي احدا الا زيدا فان الاغلب تغايرهما فالفاعل للمفعول نظرا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ما قدري ومتى يتجه الكلام عليها لتحمله بعضه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تقرر وجوعه اليهما معا واوان تقدم عليهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا

ابن او من ابن وان لم يكن احدهما نعوتا فالاول والثاني كقولك ما قضيت الا لزيدا احدا على احد وتقدم الاخبر عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل الا لزيد ابن وبقد ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما مثوب احد وما قابل الا الخالد الا ان فاعل مثل ضمير احد ومثله قولك تبع فاجلد وهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجئ وخامسها انك اذا كررت الا فانما ان تكررها للتأكيد او لا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حروف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد لا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد لا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد لا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها وان كررتها للغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل نال من منلوه الا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني القائمون الا فريقا الا هاشما الا عقيلا والقياس ان يجوز في كل واو النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب مذكور ولا يجوز في كل شفع منفي داخل ومكون في مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع فريق الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فالموجب كل واو منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة لانها اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد دخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير الموجب من العدد ماله علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل واو نفيا داخلا وكل شفع خارجا بمكون التسعة منبئة داخلة يسقط منه ثمانية بقي واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة بقي اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة بقي ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط منها اثنين بقي اربعة يضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس لان الفقهاء قالوا اذا قال ماله علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله تسعة على واحد واذا قال الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله عشرة الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما الفا فانا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيد وان جواز ذلك على مذهب بني حنيفة على هذه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بخلو الاصل الا بما تختاره الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاء خلوه بجواز ادخال سائر شروطها كان عليها ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى المجلة وفي ايدي صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء قال من منلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فقد ذهب ههنا بعض القراء الى ان الواو في الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة ندخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر فيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها ومن التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول وعلى هذا استبان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما متبادن فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيرهم ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثمانية كما بيناه ان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء لو واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قال الا عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير القراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند القراء لا يلغوا ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرقا فان تقدمت المكررات على المثنى منه فالجميع منصوب على الاستثنى نحو جاءني الا زيدا الا عمرا والا خالدا احدا ولا يمكن ابدال احد هما من المستثنى منه

وان تأخر عن المستثنى منه فالاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره والنصب على الاستثناء او الابدال والبدلية واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه نية لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه واولا كالتساقط وهو كالة ما تأخر احد الازيدا والازيدا الاعمرا الاخالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب في غير على الاستثناء وجوزا من المتأخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وبانيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاني الازيدا الاعمرا واحد الا بكرا والا بكرا الاخالدا وان كان الاستثنا مفرغا شغل العامل ببعضها اتبعا كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال لبقي فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاني الازيدا الاعمرا الا بكرا الاخالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس بمعتمد حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنا مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ نحو قولك ما جاني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالد عمرو مستثنى من للمتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احدا الا الخبز الا زبدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زبدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا استغل العامل به كما رأيت وان ذكره جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زبدا فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زبدا والنصب اجبح اول المستثنيين لانه عن موجب واما فانهما فلبئس جوابا بدله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب لسبب نقض الا لمعنى الا يجاب المعنى ما اكل القوم الخبز الا زبد والا زبد وان كان القوم في اللفظ في محيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبتها الاستثناء الصالح للجميع كقولك لقيت فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا فيقضي بعضه مذهب بعض في البصرة وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المستثنى عمل عشرين في الذين وان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا تما لا يجوز فيه حملا للعوامل على الحروف الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء ولا كلام فانفرادها به كقولك اكرم بني تميم والا فانهم ابصريون الا زنا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء في بعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء واتما وجب حفظه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوا اربع لغات كما في حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر لزوم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يخل ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا لخلا وعدا بمعنى فعلية على انه روي الاخفش قول الشاعر ترابك الناس ما حاشا فريتا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعض اللئام اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الاصبع بفتح الشيطان اي جانبا لغفران الشيطان شاذ عند سيبويه ونعم القراءة فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير كلام متعلقه بمحذوفه لكثرة الاستعمال وهو بعيد لاريكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدد وهو نادر وعند المبرد يكون نادرا فعلا وفاعله حرف جر واذا دخلت اللام نحو حاشى لزيد يعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لجيء معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله بمقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانا ثم سبحانا نعوذ به ونبتغي نتاج الجودي والجمل فيجوز على هذا ان يركب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها وتنزيها واما حذف النون في حاشا لك فلاستكارههم للنونين فيما غلبت عليه بحذفه منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان تلك نونه لا بد ان تحذف على علقمة لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في نبيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بني لشبهه لفظا

كانه

قوله

ومعنى لحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت وبدا حاشيه قال الزجاج وما الحاشى من الانوام من احد ولبس بقاطع لانه يجوز ان يكون مستقا من لفظ حاشى حرفا واسما كقولهم ولبت اى قلت لولا ولابت اى قلت الا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتشبيه قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال يجوز منه نحو سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى غيره فضاء تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه ولا يستثنى الا فى هذا المعنى وزيادة وتنزيه شخص من سوء يبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من اراد والتبرئة على معنى ان الله منزه عن ان يظهر ذلك الشخص مما بصمه فيكون اكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا قبل وما قبل لا قبل غير هما فيكون بكبر امعنويا بالكلية الا استثنائيا وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا فى الاستثنا كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور والمعتد الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف فى غير اقوى قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للفهد لمغايره محرو بها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل فى الاول والثانى مغايرة الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات ومداهتة المستثنى كما ذكرنا فى حد هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغاير لما قبلها حملت ما دواة الاستثناء الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا لا يعتبر مغايرته لذاتا اوصفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه مقدما عليه وبالجملة فى جميع محال الا انه لا يدخل على الجملة كالا لعذر الاضافة اليها ولهم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل حرف لا يحتمل الاعراب وعلى صاحبها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بالطفل غير على الا مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابا الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على بعض غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر بالنصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهتها الظروف المبهمة بابهامها وانما تحتاج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحكاية وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها فى الحكاية والدليل على ان الحركة لما بعدها حكاية جواز العطف على محله نحو ما جانى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جانى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتداد به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير انى قد استعين على الهم اذا لحف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله مع ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجوز الا فى المنقطع مع انا الى الآن لم نسمعها قال صلى الله عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال انه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذا وقعت الا استثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا ولا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جانى الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرفهما المخاطب ان فيهم زيدا فلا يعتد ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يقع فى خطر ان ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

المنكورة

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيآن اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد محوله على عشرة دراهم او عشرون لانسان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه ولا يعتد الاستثناء فلا يعدل عند وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما ودينارا كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لاغير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخله فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء ومع هذا الشرط ايضا لانه يكفي في صحة الاستثناء بقضية الدخول وقال الاندلسي والمالكي لابد لا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصرح او شبهه منكرا او معرفا باللام الجنسية قال ابن جني فالفت بلدة فوق بلدة فليل بما الاصوات الابغامها ويجوز في البيت ان تكون الا استثناء وما بعدها هابدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرناه ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيدان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليها اكثر المتأخرين نمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله على الجملة كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقديره البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواسب المضارع وقال المصرح في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة الشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قبل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز بمعنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا صورة من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المبرد ولا يجري النفي المعنوي كالملفظي الا في قلما افل رجل وابى وانفرد به كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير علم ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رحمه الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تع فلو لا كانت قرية آمنت لانه يجري النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لو ثبت واما عدم وجوب دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصرح ولا يضعف عند سيبويه وابي اسحاق كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما نصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية اي معنى الاستوى الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فخرج عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء سوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف لا يجز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو رغم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذف موصوفها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغيره وذلك لخروجها عن الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تخالف عن اهل اليمامة نافئ وما عدلت عن اهلها سوائكا ومثله عند المصنفين شاذ لا يجئ الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اجروه

الاولى

الجملة

عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جائني سوالك وفي الدار سوالك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تع ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ويقولن لي نوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغيرها الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد الا تقول جائني زيد ليس الا وليس غيرا بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس المجانبُ غيرَه فعلى الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خبا بثهمة وفاوهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وذا بقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرٌ وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرَه وليس غيرِه وهذا مما يقوي مذهب من كون ليس غيرا بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعمالهم الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس الجائي غيرَه واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعده بكن نحو جائني زيد لم يكن غيرُ عمرو وغيرَه بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين فقل ويقول حينئذ ليس غيرك وغيرك وليكن غيرك وغيرك واما كان افعل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ ما على الذي احسن اوصفة فليل وليس نصب الاسم بعد الا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فكلفوا النصب وجوها فاذل بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقبل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على اثر غير لان ما بعد الا ينقد والتنوين كما في كم رجلا اذا لم كان باضمار الفعل لا يستوي المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان ابنه فما بعد اما هاهنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثل ابنه فما بعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقولك لا سيما يوما بدارة جلجل اعترضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق عزمتي اذهي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيدا اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاؤني هو كان اخترت بي واشتد اختلاصا في المجيء خبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة فصرفت كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا بكون منصوبا لحمل على اثر مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ابتها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي نصار في نحو انا افعل كذا ايتها الرجل منصوبا لحمل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ودفع الرجل كذلك لا سيما هنا يكون بانيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسما لا التبرئة مع كونه منصوبا لحمل على المصدر لقيامه مقام خصوصا اذا قلت احب زيدا لا سيما اكلا على الفرس فهو بمعنى خصوصا اكلا فرسا كالحال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه زيادة المحبة خصوصا اكلا على الفرس ونحو اخبته ولا سيما وهو راكب وكذا تقول احبته ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط محذوف خصوصا اي ان ركب اخبته زيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى خصوصا اكلا اي يختص بفضل محبتي اكلا وعلى هذا ينبغي ان تؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان ابنه فما بعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال نعوده ويجوز مجيء الواو وقبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الآن مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعلم ان فلانا كريم لا سواء ما في مقام لا سيما واعلم ان اصل الآن ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرع فعل مضارع اما اخير لبندأ كقولك ما الناس الا يعربون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جائني زيد الا يضحك وصفة نحو ما جائني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا للعموم ذي الحال واما شرط التفريغ ليكون الام لغاة عن العمل على تؤول وعن ان توصل بها الى العمل على تؤول آخر فليسهل دفعها عما يشينها من الاسم لانكار شبهها اما الالغاء وشرط كون الفعل مضارعا مثبتا مبهما للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد شيئين وذلك ما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبر واو ذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما المتقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت علينا الا شكر وما ابتدأ الا الله وعنه عليه السلام ما ابيل الشيطان من بني آدم الا انامهم من قبل الغناء و ذلك اذا قصد لزوم نفي مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها واما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المعنى وهو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء مستفادا
لمضمون الشرط بل يكون مفادا له في الزمان نحو ان كان هذا الطائر غرابا فانه يطير وان كان هذا الطائر غرابا فانه يعيش
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان التعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو الذي
وكان معنى حرف النفي مع الا بعينه معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان تغير معنى الشرط والجزاء مع حرف
النفي والا بصناعة ما قبل الا وما بعدها صونا لصيغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما ازوره الا تزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين بجاز كون الماضي الذي
بعد الا مضارعا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا
المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما ثبت جوازا بصريا ان بنظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو ونحو ما زرته الا اكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظ ايضا منفصل
عن العامل لانه فيجاز ان يستظهر مظرفا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الرابط اي الواو وفي ثم اطرد نحو
ما ازوره الا ويكرمني وقد قلت واصل عسر كما مر في باب الحال ويجيء الماضي مع الواو وقدا ايضا نحو ما زرته الا وقد زارك
لا يجوز الاقتصار على قد ولا يقال ما زرته الا قد زارني لانا ان نظرنا الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
عاينا الجزاء لا بتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرنا الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الرابط المذكور
واما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما آثر الشيطان من بخادم من جهة غير المتعدي غالبا على اتيانهم من فيلهن
جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ما بعدها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك
بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما خرجت كاتبك سوطا لكنه اليها لما حج كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد سطا يسع للاول المتعدي الى
اثنين والمعنى ذكرتك الله بالتي اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله
تع انبئكم الها اي بغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا تفعلك
الا تفعلن والا لتفعلن معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطالب فقد منعك عليه الامر في فعل
مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا تفعلك ففعلت بمعنى المصدر ومفعولا به لما الطالب الذي دل عليه نشدتك
الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه بهو
مثل قول تع وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي وجبت عليك وهو من قسم الملوك
وانى لاستثنائه لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما ثبت ولا يجيء الا في المضرع نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا وبقدم معرفة لما قال هو المسند دخل
في خبر المبتدا جميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها اخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه لا يخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما
على المسند عليه ومتاخرا عنه ما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا او الاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على
الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام المذكورة
بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمنها قبل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان ولا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لانه كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد فيما
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل ذلك العلة سواء وجهوا رهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع
قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح واخواتها
وامسى ونظائرها وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا الوافي والاقل كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد ولا يقدرها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان فيه نظر وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على ثنية
فلا هو ابداها لمن غدثم ولا في قوله فتحت خلاء وانحى اهلها احتملوا الحي عليها الذي احتى على ليد اذ لا يمنع من قيام
شيء بفعل ان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبرها دائما وما دام وكل ما كان ما ضيا من ما زال
ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مفهوم خبرها نحو

كذا فتشذ ع

اكتفى نصب عنها وان جاز معه القرينة ان لا يستمر الحال المنفى انها لفول المعنى كنت مريضا فصرت منها فلا يتم تكن وكذا مازال وانواتها موضوعة للاستمرار لكنها تستعمل اخبارا عما في الماضي الا ان منع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او عني او المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويحتمل الوجود اي هذه عادته لا ابدا ان كان في الاصل فعلا ذا لا على احدا لا زمنة الا انه لما ضارعه اسم الفاعل فظارا ومعنى يستعمل غير مبتدء نوما استعمالا له فلذلك اذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فنا سبه اذا قلت اذ اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا عما لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة بدفع خبر لهذه الافعال وانما ما دام فلم يقع خبرها ما صبا كان ماء المفيدة للمدة نحو ما زلت سائرا فتقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا يقول جالس ما دام زيد جالسا وفكر في بمعنى الماضي كقول تعالى ما دمت فيهم وانما ليس فيها للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل الا طلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا كما مثلنا به اسم الفاعل بخلاف الماضي واحاز الاندلسي وقوع اخبارها جميعها ماضية والاول ما تقدم لعدم السماع فلا يقال كان زيد قام ابوه وينقدم ما معموله هذا بخلاف خبر المبتدء لانه لم يجز تقديمه على المبتدء اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما معهما نحو ما زيد الا قائم او كانا معرفتين او منكرين كان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينتفي ههنا ايضا اذ انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان القرشي هذا قوله ويحذف عامله في نحو اكاس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل انا ان ظالما اظلمك اي ان كنت ظالما اظلمك اي ان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينتفي له هذا الاطلاق لانه لا يجوز حذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد لو كان ان كان اسمها ضميرا عام من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي لو كان الدفع اصبعا اي فليكن ولو قوله قل وقيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعندارك من شيء اذا قبلا اي ان كان حقا وبقول لا ولا يحلف ان فارسيا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا المخاطب نحو ما رجل ولو راجلا وان راجلا اي وان كنت ولو كنت وانما في مثل التركيب الذي في المثل اعني ان يكون بعد ان اسم جزاها الف اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان مخففة فتقول بمنطقه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان الفعل وفيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خيرا جوزي الا ولم يصح النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف منوي اي معنى ان كان معه او في يده سيف ان كان في عمله خير معنى غير مقصود لانه يراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما تمثل به سيفا لان له اعمالا في قتله الاعمال خيره ولا ان في يده او في حسبه وقت القتل سيفا هذا للفظ فلما ضعف من حيث المعنى والمعنى من حيث اللفظ فضعيف ايضا كان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول للفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمها الذي هو كجزء منه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدير الرفع كان الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جوزي الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف منوي اي معنى ان كان معه او في يده سيف ان كان في عمله خير معنى غير مقصود لانه يراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما تمثل به سيفا لان له اعمالا في قتله الاعمال خيره ولا ان في يده او في حسبه وقت القتل سيفا هذا للفظ فلما ضعف من حيث المعنى والمعنى من حيث اللفظ فضعيف ايضا كان حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول للفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمها الذي هو كجزء منه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدير الرفع كان الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جوزي الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على الحذوف وان لم يجز تقديره مثل ذلك نصبت الاول نحو اسرني ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جيء بعد ان لا مع ما بعدها ان ضمير رجوع خبرها كان المقدرة الى مصدر ما حذي لحرف من نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرود صالحا فالمرود بطالح ومررت برجل صالح ان زيدا ان عمرو ذلك لقوة الدلالة على المحذوف بما تقدم ذكره فبين بما ذكرنا ان النصب في الاول انما هو لحذف كان واخواتها واما الاسم الذي بعد الفاء فنصبه اولى كان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فانما يتصور كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او يقتل به سيفا لا بتو نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء المعقبة مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء المعقبة انما يقبل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني فزيدا ضربته فانا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل بعكسه يكون ايجاز لوجوه لحذف الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما معا ونحو ذلك لحذف الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله

آبا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع

اي لان كنت ذا نفر فحذف كان وحذف الخبر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه واجا

راجع زيدا الا بدل على الاستمرار واذا قلت كنته

الهمزة كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا بد عند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوابا فبنى القضية
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصلا اما انت وتقول ايضا اما زيدا فانما انت وقال الكوفيون ان المفتوح
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوز دون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا لقراءة من قرأ في قوله تع ان تضل اي بفتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف وكلا اذ اي قولهم بعد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما
اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر ان كنت ذا عدد فليكن وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله
اما انت واما انت مرتجلا فانه بكلا ما يأتي قوله تع وقتا ما بالي ما اجتلبت عليه من السفر وقوله وما تذر اي ما تركد في وطنك من
الاهل والمال اي يحفظك فقد في البصر والحفض وما تذر ومع عطف انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو خرق شرط
بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معلب بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزه
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فالازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى
اذ فانا بمعنى ما وانما سماه بهذه بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل بعد في الجار والمجرور اعني في انت اما انت ذا
الذي هو بمعنى كمل لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لوقوعه كلاما تاما معمولا لخبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حرف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء لانه اسم اما الشرطية فاظاهرة كما
في قوله تع واما بنعمة ربك فحدث واما مضلة ربك فتكبر كما يجيء في حروف الشرط فبقدر البصريون انت ذا نفر
فتكبر وتفخر فينبغي على هذا ان يكون قوله فانه بكلا جواب اما انت والعامل فيها اما انت مرتجلا بعد اي بكلا لانه
لاجل ارتجالك وكلك تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا
لم يغتفر حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فصمم وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسرها كما ان زيدا
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا لكل مفسرة هو كذا لعوض مسكرة فاذا اغتفرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها
وجوبا وجب بغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها الا ان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي
بلا مفسر هو كذا لعوض مسكرة فاذا اغتفرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها بصدد كانها ليست
غالظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون كالكائنة لها عن مقتضاها اعني الشرطية ثم لا بخلوا حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف منها احدهما فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتوذن بها ان اتاني الاصل في
شرطها كان الفاء علم التسبيب فجيء بها لما يفهم وروده على السببية اعني وسقط على سبيل الوجوب جميع ابرامها تسبب اعني كان
مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا بوجد انطلاقه اي هو
منطلق لا محالة ولا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة
بل يجوز حذفها وانما يأتي بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت دلما انت ذا نفر فان قوي داعي فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط
كما انشد الكوفيون فليس يهور وقد يحذف كان بعد ما المكسورة طلبا لان سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال الكوفيون
لان ما التي بعد ها اشبهت الام في تأكيد الفعل فمن ثمة جاز في اما تخفيف ومن محفظة ما بينك نكبها النون كما جاز مع اللام في نحو
ليفعلن كما يجيء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما بقوته وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اي لدنت
قائما فالمعنى لدن لدنت شوكا الى تلاها اي من لدن كانت شوكا الا تلاها اي تالية فنصب قائما على الحال وقوله فتم صار ذا نفر ثم
بعد دخولها بنقض مثل اخوه في قوله ان زيدا قائم اخوه فقوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها بلا بها تكون
مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان مضافا او مضموما
بينه وبين لا وجب التكرير ونحو فضة ولا ذهبا حسن لها مناول لم يعمل اسم كاد التي لنفي الجنس كما ان اسم ان واخواتها كان
كلام في المنصوبات ورجع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييد بالمذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو خلل واحد منها لم يسم
بحق ولو فصل في احد اسم لا جئت كونه اسمها لكان يكفيهن بقول كما موعاد ثه هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة مضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه فقوله كا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين
درهما لك مضاف له وقد يتبنى معنى المضاف في باب المنادى فقوله فان كان مفردا اي فان كان اسم كا مفردا
وليس بذكر اسم لا نظريا لكن سيأتي الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون
مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا
مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضموم في نحو لا رجل عند الزجاج

واخواتها
رابتك لا

والتبرئ اعراب خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجل قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وتأول قائل المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبت اولا لكن بني ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء انفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا يفصل عنه كما لا يفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا بالشاذ لتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة التبرئ للاستغراق كما افادته من الاستغراق في هل من رجل في الدار لان لا دخل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما كان من مركبا معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد وانما عدلا عن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المتمكن لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتي للبرئ يأباه منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المبني لان لا لا تعمل الا في النكرة فكأن معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعني ان اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس برمته لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل انه يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان لا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء وليس بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة رفع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل عن الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه ليركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين سيتبين خلاف المبرد فان قال بناه لان التنوين الذي هو دليل الاعراب منفوض بنحو بارزان وبارزين وهما مبنيان مع وجود التنوين اذ لو كانا معربين لقيل بارزيْنِ وبارزيْنِ والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اوائل الكتاب في نفل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب وحدة بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة ولم ان يقول اردت به عطف المثنى الذي يكون التابع والمتبوع فيه كلام واحد كما ذكرناه في النداء في نحو ثلثة وتسعة عشر ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المثنى لكنه ينقض بانه لو كان وبارزين وقبل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات ينتهي فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لو يفهم دليل قاطع على الاعراب مع المنفي كما يجمع ببانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر ببانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموت وان وحضرموتان في المسمى يحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يلينه على الكسر مع التنوين فما سألا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة للتمكن بدليل انه يقع من عرفات وهو منقوض بنحو بارزان مجردا عن التنوين انفاقا والجمهور يكسرهن بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة للتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب والمفرد في نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلامين ولا جاريتين بنحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة الحركة لسائر المبنى بعد التبرئ ممنوعا كان معربا بالحركة قبل ان يخولها نهد وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نهج واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئية منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كتب بلا مال وقضيت من كل شيء وذلك لتقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا يدل لها من التصدر وتباشر نظر الى لفظ لا فقبل كتب بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما استشكل الا تجر لو لم يكن عطفان لاذنوب لها الى لئيمة ذو احسابها عمرا فانا زائدة وقال اعتبرت فبني الاسم لها فاطلق بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي لانه ان كان مضافا عاملا للمضاف فانتصب كما في الاخبار من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وهو امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

من امرائه فلا نظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلقا بالنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مبتدا كان او منصوبا كما تقول الانكار عليك والبك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول ولبس بك الا لجاء ومنك لا نشوب علكم وذلك لان الخبر انما قدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك ماء على ان بك خبر عن ماء فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقولك من امر الله ويقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت عن الوجود من توقع صلوته في الجامع اي البس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فانما البس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة النفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه ارتفع لشبهه بالمضاف قوله وان كان معربا ومقصودا بهذه وبين لا وجب الترفع والتنكير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لشبهها لان ووجه المشابهة ان للبا لغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للبالغة في النفي لانها نفي الجنس فلما نوعلنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا ما عملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لشبهها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تناسبا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا تقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها نفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينها وبينه لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر المتضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لاجل التركيب فلا ينفي التركيب بالفصل وقبل تمام البيت مع الفصل لانهما امر جائز تعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم تقول ويجوز لنا ان نكرر ما من ضعف عملها ان نلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصول ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها لا ويجب في تلك اذا اعدناها ان يبنى اسمها وذلك لان المقصود بيان التبرئة على كونها تنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ كلاهما لا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فاذا جعل تكريرها منبها على كونها نفي الجنس في التكرار لان نفي الجنس هو تكرير النفي في اللفظ واما في المعارف فالتكرير يجب ان لما قبلها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجازا ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلثة امام المعرفة نحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان يفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل بل بكر جوابا لمن قال هل فيها رجل ولا امرأة ثم قال ولا بل امرأتان ولا امرأة عطف على موضع لا رجل في الدار لان واحد امرأة ما خلفت لعبرتها حوبك لا نفع وموتك فاجع ومثل قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين حزن زمان الناس وكلبا واجب ان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فمعنى هي التي دخلت على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي البر منا ولك ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذ ونتناول وينشد ذو قولهم ان لا البار جو عنها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقبل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه يلتبس اعمال لا عمل ليس فوجه حمل ذلك على الضرورة والشذوذ على هذا تقول يجب في الاختيار تكريرها المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا الفيت مرحبا او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا ابلت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعما اي لا نعمت عينك وكذا لا مترحة ولا كرامة واذا دخلت على اسم بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك سوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا ولا اصابك البتة او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان يفعل كذا اي لا ينبغي كما مر والثاني ان تتكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله لم تح فلا صدقت ولا صلى على ما بحي في قسم الحرف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سوى الخبر بلا اضافة نحو هو ان لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كوكت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شبها سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد الا سواء الجر قبلها نحو كوكت بلا مال ولا بخيل اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

من حروف الجر ولم يلتبس بخبره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
والاولى ان لا زائدة كما في قوله في بيره لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه
اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف لاول الثاني لاشتماله عليه
وقال ابو علي لا غير زائدة على بابه بل وقت لاوقت اللهو كما في الثلثين فاما قول الشاعر حنت فلوصي حين لا حين بحن
فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور كقوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك ان زيدا غير قادر ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز ان غير
زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير انها يلزم تكررها مع العلم واما المعرف باللام فانه اذا عرف
في غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو مررت برجل لا عالم ولا
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا رجل في الدار ولا امرأة واستضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بالخروج وجوز عدم تكررها نحو ان غير الفارس ولا الشجاع
الرهط المنكر قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو فلا تع الى
ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب فقولك زيد لا راكب ولا ماش وحاشا وامتنع قولهم للعلم
نحو انا لا راكب اللاسانا عم من الآدميين فغير مستند الى مخبر وجواز قولك النكرة مع الشرط الاول معللا بكثرة استعمالا
مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك يتعذر ظهوره من الاستعمال فيبقى
بعد لا التعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلا بد ان يجيء بلا بد من غير تكرار مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها
كالمكررة لان غير بمعناه ويضعف بكون لا بمعنى غير بمعناها او بمعنى بكون لا بمعنى غير كونها للنفي لا الاسم الذي بعدها كغير
فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها تنفي مضمون الجملة فيلزمها التضمن واعلم انه قد يقال العلم المشتهر
ببعض الحلال بنكرة فيتنصب ويلتزم منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البتوى وكذا لا صعوق في
الصعق او منها اضيف اليه نحو لا امرأ قبلي ولا ابن زيد يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا لله والرحمن
لا بطلقان على غيره تع حتى بعد رتبكيرها قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب بكين ولا امية
في البلاد وثالثها ويله بالمنكر وجهان اما ان بقدر مضاف هو مثل ولا يتعرف بالاضافة لوغد في الابهام واما ان يجعل في
صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنعي مطلقا في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى المعرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصف لا نه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشهاره بتلك الحلة كانه اسم جنس موضوع لا فادة
ذلك المعنى لان معنى فيشتهر ولا اباحسن لها اذ هو علم السلام كان فيصلة في الحكومات على ما قال النبي
صلى الله عليه وآله فاضاكم على فساد اسم عليه السلام كالجلس للمفيد لمعنى التفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يكون وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار فقار فهو صرف فرعون وموسى لتذكيرهما بالمعنى
المذكور ويجوز القرزه اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد الثاني وبالين في الضمير واسم الاشارة بضاحكا لا اباه هيهنا الا هذا
وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصبهما على التبرئة ورفعهما ورفع
الاول على وضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني بعد ذا كرين لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فبنى اسمهما كما لو انفرد كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدها خبرهما هاما اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا الان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر بهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على محل لا والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وضاربان ويجوز بضرورة عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا اي لا حول موجودا لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بالاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما مما ثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان كما تمام شوط واحد واما المنع ان يعملا عملا ان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فباتا
على امتناع حصول اثرين موثرين ويجوز عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجئ فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعد هما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الثاني اشبهها عامله عنده في الخبر فلا تغير فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ان يجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيهما عنده واحد هو لا وهي لا يجوز ان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدإ وعند غيره لا يجوز لكل واحد من خبر منفرد لان المبتدأ والعطف لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا عبرة بها بل لنفي الجنس لكن تلغاها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغاء ها مع كون اسمها نكرة غير مقصودة لضعف لا في العمل فقد حصل ههنا شرطا الغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير هما حاصل سوا الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجئ بعدها والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سوا ولا يقول ان لا الثانية ههنا بعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم نر ولا نكون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا راع ولا مسترسل فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع وفهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها وبإلغائهما التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا ذا عامل ههنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول ونصب الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فارجع بناء الى ما ذكرناه للمصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا تضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء لحصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا بالرفع بشرطه وهو في الجميع لا التبرئية الغيت فلم يبق فيها التنصيص على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بحصول الفعل الاستفهام اداة التمني فيكون الالف لمجرد الاستفهام ولا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام بعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الاطعان ولا ريسان عادية الا تخشوكم وسط الشابر وفي المثل الا قاصر بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة وقد يذكر سيبويه ان حال الالف في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر التسهيل وشعب الجزولي والمصنف وغيرهم ان هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو حوف التخضيض يجب نصب الاسم بعدها في نحو الا تنزل تكرمه واما اذا كانت الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الى سبيل الى نصر فتخلص فلان في والمبرد فالا حد هما حكم الجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا بفقده والا ماء وغيرا شربهما وخبرها عندهما اما محذوف او مقدر كما في الجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني بفتحها عن الخبر فصار بمعنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام امتى غلاما فلا يحتاج الى خبر لان ظاهر ولا مقدرة فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما بعد الا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محذوف مثبت والتقدير مضمحل فقال يونس قوته ضرورة وقال الخليل الاصل تخفيض لكنا وسندكره في قسم الحروف والفعل عند وفاي هلا زيدني رجلا وروي الا الغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونصب المبتدأ الاول مفردا يليه مبنى ومعربا رفعا ونصبا نحو لا رجل طريف وظريفة وطريفا والا فالاعراب العطف اي على اللفظ وعلى المحل جايز مثل لا اب وابنا قوله فنعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبنى والعامل مبنى اي يبنى النفي اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب للتضمن من لاجتماع ثلثة اشيا هي فيها كونه في المعنى هو المبنى الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثالث كون النفي في المعنى واحدا بمنزلة النفي في قولك لا رجل ظريف هو الظل فانه لا رجل مكان لا دخلت عليه فكانت قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان انشا منعلق بالموصوف والثالث فرع من الاولى هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما البتة لا واحدا ولا هو فلبنا ما النعت ربع

قيد بالمفرد لان المضاف والشبيه به يعرب نصبا ورفعا وجرا نحو لا غلامي ظريف ولا ظريفي ولا ظريف امه ولا ظريف ابوه ولا ظريف ابوه ولا ظريف ابو

شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لانعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبنى بلا واسطة بعد منها ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما ولم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا ولياه لا جعل لها فكيف يبنيان بجعلهما مجرى اسمها ولا تقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى رفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والشيرازى فى نقضتها من هذا البناء لانه فى هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعمل فى محلها كما يعمل فى خمسة عشر اذا نلت لا خمسة عشر لك مسندة وحدة على ما ذكرنا عن اوتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره عين تركب المنفى ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعا لها وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة ولفارق ان يفرق بان ما لو باشرت المضاف لم يكن منه الا النصب فلزمها النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل فى الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وابيح الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصف المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو حركة الاعراب به واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على الخوا والرفع اعرابى فكان حمل وصف المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركة الاعراب به جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز وقوع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب الحمد كما مر فى خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لا غلام ظريف دليل على ان الاعراب عاملا لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب فى المبتدا وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصفها كما لم يجز رفع اوصاف اسمائلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الاترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف بعمل بمشابهته المشبه اعنى ان مشابهته مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبارا اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع منبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جائنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها العروض لازوالها فكانها عامل محدث لها كما مر فى نحو باز يد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فى محل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما ذكرنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذلك فى سائر توابعه المنفى المبنى ومن قال ربت شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجئ فى باب المعرفة ولا يجوز البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة ولا يجوز لا اب وابن كما لك فى النداء بانه يبنى ويعرب وذلك لضعف لا عن ان تعمل لا فيما بلبها وكان فى حكم ما بلبها اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح فى المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المنفى نفسه لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظى فلا غرض لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم فيجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صالح لجى وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا ومنصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسى اقربا اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يفصل عن النعت الذى يليه جوازا اذا جمع الشرائط بل يرى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف يركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا انها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تفد برى اقول انه قد تقدم ما يدل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجئ فى بابه ويذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل نارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا تشرب وبالبدل المستقل ما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد فقول امرئ القيس فقلت لها فيئي هواء الجو طالما ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل لانه فرق بين عطف البيان والوصف واذا احملت اللفظ فلك لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لو كان العشية زائرا ومزورا فقبل انتصاب زائرا بفعله المضمر اي كان يزورنا العشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية لبست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها فاما قول مع نقد بكر كزائر عشية اليوم زائرا صادا والآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجيء في باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء بارد فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا للفظها وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قولهم ربما اكرمت الكريم ويهينه فاما اعرابه في المكرر المنعوت والى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني بارد فلبس فيه الا الاعراب فقوله ومثل لا بالة ولا غلامي لك جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا بانها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اقول بعض النحويين يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا بالة ولا اخالة فيكون معربا نقافا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثل لا اعني بكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضافا حقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة ثم الثاني في بانهم نبه عندي على مذهب من قال ان نبم الاول مضافا الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المظهر بوكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف هذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريره والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة كما يقولون لا بالرجل حاضر لكنا ولا غلامي لشخص نعلمه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد اي كريم لا بانك تخلد فتضيع بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا بعيدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا هذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فلم يكلف برفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ابصره لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى نفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذا المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا على حمل ان ابا لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اليه خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا واثباته بمعنى لا كان لك اب ومحوى الجملتين مع كون المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في با واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان لا ابا لك ولا ابا لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر لا وصفة لاسمها واسم لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضافا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فقول المشارك له اي المشارك نحو لا ابا لك لا أبا لك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك ان يكون مخصصا للاب بالمخاطب

فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابراز التخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ في باب الاضافة وباب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركه له في الاصل معناه لم يجز الا بانهما ولا فرق على هذا بين المضاف قبل الاضافة ولم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر الا بالرجل طويل ونحوه لشبهها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فانك لا تقول ان ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضاف بالا بفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف والجار والمجرور الناصبين للظرف المستقر نحو لا بذي بها لك ولا غلامي اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل بهما كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل وجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اسوات من ابغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا بأس عليك اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف لا اسم لا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر لا مع وجود لا اسم لئلا يكون احجاما وقولهم لا كرديد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كرديدا سما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا لاحد مثل زيد وان جعلناه حرفا فلا اسم محذوف اي لا احد كزيد قوله واخبر ما ولا الشبهتين بليس هو المسند بعد دخولها وهي مجازيته واذا بدت ان مع ما او انتفض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مسلمها ولا في مسلمها لانهما يجتمعان معا والاعراض عليه كما في خبر كان خوله وهي مجازيتها اي بعد هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم ورفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فالمجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس فرط سيبويه وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا بدت ان مع ما هذه شرط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالفعل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لكون منكرة بنوعيها في مركبها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما سواء في الجحد فقد ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما للمطلق لنفي كما يجئ في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا لتغير لا دنى عارض فمن ذلك يجئ ان بعدها ولا تعمل لانها وان كانت زائدة لكنها اشابها بان الزائدة لفظا فكان ماء الزائدة دخلت على نفي فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الزائدة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما تغيرت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كاذة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا ورقا ولكن انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب وقد علمت انه لا يجوز الجمع بين حرفين منتفي المعنى اذ مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد فنحو لقد جاء مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الآن مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن ليحث التحقيق وكذا الا في معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اناريق ما ان لا ابينها بالجيم بين ثلثة احرف نافية والرواية الا ياما ابينتها ومما يعرفها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها الا انشد في ذلك وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح وانشد الفراء الا اداريق ما ان لا ابينها بالجيم بين ثلثة احرف نافية والرواية الا ياما ابينتها ومما يعرفها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها الا وانشد في ذلك وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران مجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تبع ومن فنا هم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سير اعلى ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا ينصرف ان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها مع تقدم الخبر ظرفا كان او غيره وقال الزجاجي الاعمال عندي هو القياس ليطابق معنى النفي وامامن قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمة اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

انتصابه على الظرفية اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة وبروى ما سمينا من اعتنب فانوا بخ قوله لو انك
باحسن خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخلق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا لم يدخل الا على خبر المنصوب
دون المرفوع وقد عدا بخل ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبرها التقديمه واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما اللكوفيين بان ايضا فانحو ما ان زيد قائما قال لعمرك ما ان ابو مالك بواء ولا بضعيف فواه ومنع ابو علي ولا تخفى
دخولها على خبر ما النقية حملا فالذي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي
بالا وذلك لان الباء انما تجيء النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج فتجر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبرها التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى قد وزيد
زيدت في الحال للمنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاشبه بعد باب رأيت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لساني كان مني فليت بانني في
جون علم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما يدا عمرا ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاستثناء بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني
بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ايضا وليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية بحذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بنزع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمل المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجازوا الا
حذفا سماعا استغناء بمبدل موجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في
المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما عمل هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدها مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل
بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا اعطف عليها اى على خبرها سواء وكان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله يوجب ذلك اذا عطفت عليه بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيما في باب الاستثناء فلا نعيد
قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اى
من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند ما يتغير عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا
ناعب الا بين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر
ما وخبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل قاله معاوي انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة
والمبتدأ المحذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا
قاعد ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
البيت وانما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر ولا نعلم بشرا الباء في مثله حتى يكون المجر
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منقيا مرتفعا به
ما بعده هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجهان آخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدائية منفية على الجملة الخبر التي هي ما زيد قائما الا على ان زيد قائما فيكون عطفا اسمية على
اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ما نفيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما

ولا تجيء

فاسجح

في ما زيدا ولبئس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبتهما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فيما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا اشتراط تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس لانه يبطل عملها بتقدم خبرهما على اسمهما ويجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعد ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فيما زيد قائما ولا قاعد ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه بكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المنفية وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز ذلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على ان ما ظاهرها مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تع القارعة ما القارعة وما ادراك القارعة وان اتصلتا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو وعمرو ابوه زيد لم يجز لانك لم تجعل في اللفظ مرتبطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضارب اباه فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زيد بذاهب اباه ولا معطيه امها لم يجز نصب مفعوله لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اعني ابو زيد وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعدا لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكم حكم المعطوف عليه فيما يجب له وفي ما يجب للمعطوف عليه ان يكون فيه او في معمول ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا لكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه ولو رفع عمرو لانه في معمول فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا العطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جوازان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الزجاج هذا بيان ما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط للصرف من كون الاول مجردا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض الفقهاء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذلك في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عند هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ في التوابع واختار المبرد اعمال الثاني فيما يلي مسئلتنا بقوله انه هو المسئول عنه احد الاعلى ضعف المجاورة وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال ما يلي على الشذوذ وقد مر النظر الذي يكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي ان العامل عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما يليها هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن الظاهر ان ما لا يذكرون في كتبهم للاستغناء الواحد وهو كون معمولها نكرة واسما كان وخبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التي لنفي الجنس بليس فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يحذف خبرها ويبقى لفظ اوان ولفظ هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمت قالوا اما انها بمنزلتها في الكلمة اي لا اولها لغة النفي كما في علام فاذا وليها حين منصوبا كثر من رفعه وكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها لها بكثرة الاستعمال على عهد حذوفة ساكنة الوسط ولا يجوز ان تقال بامتمارا سمها كما يجئ في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على ثلثة فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفا احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بفعل فعلى لات حين مناصا اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة وبقوته

لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاما انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول وانا نرفع فلا اسم محذوف اي لا ث
حين حينُ مناص كما في لا علبك ونقل عن ابي عبيد ان الياء من تمام حين كما جاء العاطفون بخين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وقبح ضعيف لعدم شهرة بخين في اللغات واثبتها لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان
ولات هنا ولا يقال ذا آوان ولا انها وانما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر البصري في عنهم ولبس بشئ
اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص لها ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان
جارا لكان لا بدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند البصري في والمجرور مبتدى لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله
طلبوا صلحنا ولات اوانِ فاجئنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم
ابدل النون من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء ساكنين كما كسر دال اذ او يقول حذف الجملة وبني على الكسر
لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بالنون العوض ولا يعوض النون في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جملة ولا يبدل في نحو من قبلُ وبعدُ وقيل ان اوان مجرد من مقدر بعد لان اي لات من اوان فلذا لا يجر حين مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي لا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حتى تواري
ولات هنا حنتْ وبدا الذي كانت نوارُ تجنّتْ وهو مضاف الى جملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال في ايّا لا اضعْ
عمامتك تعلمي فنعم لات هنا انّ قلبك تستحي اي ليس هنا لات ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم و
ذلك لجهلهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا بد حينئذ ان العدد لو ورد في كلامهم نحو
الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوزا بعضهم ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب وصفة له والخبر محذوف اي ليس الا
المسك في الدنيا وبتكلف لذلك يلزم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذ لم يثبت قوله الجر وذان هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه اول ثبت شرحه بما مضى في حذف المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مراد اول بحثا لاجرا على ان الجر وحرف جر ظاهرا مضافا
اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشتهر الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف النون من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت
برجلٍ زيدٍ وقولنا وتقديرا كما في غلام زيدٍ وخاتم فضة واظهار ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان
كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اي بتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي
مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما و
كل مقدر مراد معنى لم يجز اذ لا معنى لما لا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ بحيث لم يجز للمقدر
في الاضافة مرادا اي عمل وهو الجر بأن كان كانت تلك المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو
ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الذي وكما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر يعلم ذلك كما قلت في الفاعل انما نحتاجه ليعرف فيرفع ثم جعلت
ذلك معرفة حقيقة محتاجا الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا بانها عمل اي الجر واعلم ان المضاف اليه
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضاف اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو وكذا
في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه
ايضا ولم يحتج في اضافته اليه الا في حال الاضافة ولا قبلها بل قد يدخل حرف جر في بعض المواضع
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
غير مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اريد ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لشبهه بالحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
يتولد الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لشابهته للمضاف لحقه بقي ان يخرجه عن التنوين او النون لاحالة الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يوجد
بوجوده المعاني المقتضية كما في نفقة زيد في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقبل

ليست كلمة

يلزم

يقوم

الرابع هو الفعل ولو بقل هو الفاعلية ليكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله فالتقدير بشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا لتثنيته لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد للرجل الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في المقدر وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او معنى الفعل قوله مجردا تثنيته اي التثنية او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما لبس فيها التنوين والنون بقيدانه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كهر رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين والنون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما اراد وا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاول من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقولهم غلام الصانع وابنا والتركوة وقولهم ابو عذرها ولا بأس على ذلك وقالوا ان القراء يقبض عنيه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافا الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بقيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من التثليث الاثواب وشبهه من العدد ضعيف الاول اعلم ان لا يلتبس المعنوية الا باللفظية نفسها المعنوية بصاد تها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كانا بعد عن المضاف اليه اعني في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبعني يكون المضاف اليه حسن المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا يكون بعض المضاف ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل يطلق على بعضه وكذا يد زيد وجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتصيمها الاضافة هي التبعيضية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من التبعيضة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قولك قبضت فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانما قولك ثلثة دراهم ورأفوه دخل فانما كانت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والرأفوه هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل رأفوه دروب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به ويقولون يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا فخرج نحو جميع القوم وعين زيد وظهر سيناء وبوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجئ من التأويل لان الثاني اعني الجامع غلب بتخصص حتى اذا طاف لم يتناول الا الاماكن الجامع في العرف هو المسجد لا غير وكذا بلوغ فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادتها لاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء وبوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها للام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضوب اليوم وقبل كر بلا بمعنى اللام كما قاله بلا في النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان اداتي ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ ظرفك ونحو كوكب الخرقا السهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فمقول كل ما لم يكن فيه المضاف البعض جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف نحو يقيد برمين ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية فانما افاده تعريفا مع المعرفة لان وضعها للتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية لبست للبتة في معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه لا مر يد خصوصية وزيدا ما يكونه اعظم غلمانه او اشهر يكونه غلاما لها او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس مثل لعلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل ملا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنا غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد فلعله من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة وذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة

الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافا الى معمولها اي هي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة

دون نكرة

تظنن

نحو قولك غلام رجل لمن يختص من غلام امرأة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية يجرد المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحد من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم التقا واس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين بمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندى يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا منع من اجتماع التعريفين اذا الخلاف كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف لعلم من ماهو منصف به معنى نحو يزيد صديقى يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد مثله قولهم مضر الحمراء وانما الشاء ودبة الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد تقع فى النكرة بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرفه لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية قد يعم بمان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب السواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السيرافى اذا اضيف لمعرفة ضدّ واحد فقط تعرف غير لاختصارها الغير به كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين بدل صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله تعم عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتركا بخصوص مّا لكن فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقبل جاءنى مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى شئ العلم او المعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شئ خاص لك بعينه من سائر امته فهى معرفة وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تع نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل اى أصلح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمولا لما اضيف اليه غير نحو انا نريد انه غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه متأخرا بل المضاف فلا يقول انا زيد مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غيرا على الا كما تقول ثلث انا زيد لا ضارب وما بعده لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيرهما العطف على غير بتكرير لا كما فى قولك تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين كأنه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه من يقول عشرون مثلك وفاسر عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيرك ومنعهما الفراء والتباع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون انما رجل واتى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى علم وسميع نحو مررت برجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم يتعرفا لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك اسم فاعل من ضاف الى معموله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجئ بعيد والاطلاق بعيد الاستمرار وقالوا فى حسبك وشرعك كفيك ونهلك ونهالك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد كفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى ذلك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وبدخل عليها من نواسخ الابتدا ان فقط كقولك تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذ ايجاز وهذا الموضع الا موقعا يصح ويقع الفعل فيه لا دائما معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهة ذلك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل ورجلين كافيك من رجلين ورجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراؤه فى عدم التصرف مجرى ذلك وقطك ويدلّ استعمالها هيهات على اصله من التصرف فقيل رجلين فاهيك من رجلين وبامرأة فاهيك وكذا سائر تصرفه وقيل مررت برجل هذلك من رجل وبرجلين هذلك من رجلين وبرجال هذلك من رجال وبامرأة هذلك ومعنى هذلك اى كفلك وصف محاسنه فاجرى مجرى ذلك فى عدم التصرف لافادته فائدته وبما جاء فعلا منصرفا فنحو رجلين هذلك وبرجال هذلك وبامرأة هذلك وبامرأتين هذلك وبنسوة هذلك ويجوز ان يقال فى حسبك

تخصص

اضافة

مقتضاه فالحق انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال

وقالوا اذ

وهذا دفعك وفهالد وشرعل انها لم يصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل أمس وعبد بظنه مكونين
قال حاتم اما ترى إبني رُبَّ واحدًا بيته الخ ولا مثل عليه ولا اسرَّ وليس العلم في منكرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى اسم وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثله
لا يعود الى المضاف الا قليلا بل الى ما تقدم عليه من صاحب اللام المضاف نحو ربّ رجل واحد امه فالهاء عائدة الى
رجل وكذا في قولك ربّ واحد امه اي ربّ رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك ربّ شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة بحسب ما يعود
واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رأيت رجل هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدد بلدة وبئس
قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان نكر المضاف الذي لا مانع منه من التعريف لشبهه الاضافة
نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امرّ على اللئيم يسبني وقد يكتسي
المضاف اذا اتبعت من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه بقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما الى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقني كفى الا تمام قد اتى لنيم وقال مرّ اللبالي على عرش
في تقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقن واللبالي اخذن منه قوله تمام خبّ الدار شغفن
اللبّي ولكن حبّ من سكن الدار فاكتسبا لثابت والجمع وقد يكتسب المضاف ابدا من المضاف اليه كما يجيء في الفرق
المبهمة قوله وشرطها بجر بد المضاف من التعريف قد مرّ وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من اتباع الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة
المائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف
اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن نوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قبل وجهه
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصر بالتنبيه وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض
بيان ان المضاف من اي جنس هو فغرض المقصود بالنسبة تعريفها من حيث ذاتها لا تعريفها مستعارا من غيرها فاضيف
بعد التعريف لغرض يتبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كما نك ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولو تذكر
من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فعلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم يثبت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا
هو الوجه لان قال الثلثة اثواب وان كان اصح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له في الصحيح ولانه في اللفظة
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة ليبان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار
نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما يجيء بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان
المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم يأتيا بالعددين وايضا الاغلب صفة المضاف اليه كقوله تع
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة وله تسع الخواتم الفضة ولا الخواتم فضة والفرق
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يقبل الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع برجل حسن الوجه وجاز الضارب ابا زيد والضارب بوزيد وامتنع الضارب ابا زيد خلافا للفراء وضعف
الواهب لمائة الهجان وعبيدها واما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضارب ابيه شبهه بمن قال
انه مضاف حملا على ضارب ابيك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضاف لا الى معمولها نحو مصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جمعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى كما يدعى المهر في ضرب اليوم
فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضوب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته محضة واما ان يكون تما كان مفعولا فيه
فالشيع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال ربّ ابن عمّ لسليمى مشمعل طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسيل ولعل المص جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاقي قوله قبل او بمعنى في
ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قبل كريما صلوات الله على نبينا

وعليه او انه بمعنى الماضى كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وابرامه مضافا على طرز قوله وسبحان الذين وفادى اصحاب النار لكونه من الامور المحتوم مكانه وقع ومضى وقبل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاظهر الاول والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى علم او مفعوله كما مجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجئ فى بابها انشاء الله تعالى والخلاف فيها هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة ماظاهره انه موصوف مضاف الى صفته وماظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجئ بيانها بعون الله امّا اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية بمعنى كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه امّا رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذلك فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف وفى اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل امّا افعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد وامّا الصفة المشبهة فهى ايضا بالجارة للعمل فاضافتها ايضا لفظية وامّا اسما الفاعل والمفعول فعلمها فى مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب بكر وعمرو وجهه حسن وهو ذو خلق امه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الاترى الى رفع الظرف والمنسوب نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب الى على ونحو مررت برجل مصرى حماره وكذا برجل خرقة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ وامّا من حيث المعنى فان المضاف فى الحقيقة نعت المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المختص به لا المعين منه المخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسماء الافعال والمفعول المرفوع فى غير التعجب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على يا به بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع الا ضمير فيه يصح اسناد الصفة واسناد فعلها به بنفى بلا مرفوع فى الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرو فى الدار ومضروب امس بالشوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لشبهه بالظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس بأجنبى وامّا عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطلاق اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى امّا صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر وامّا صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبّروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يتخوف بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار الا حالا ما دمنا عملت نحو انها لمحارباتها وضروب بنصل الشيف سوق حمانها واسم الفاعل والمفعول ايضا فان من مطلوباتهما الاتى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة ظلمها لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله تعالى بمنجيهم قبالة ولا بد هُبكل اى مقبلا الا وابد ومنه قولهم هذه نافة عُبَّرُ الهواجر اى عابرة فيها كقوله باسارق الليلة اهل الدار واما اذا كان بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لو توانا الماضى فلم يعملا عمل الا عند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضى محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا اجعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى كما شهرت فى نحو ضارب زيدا امس فيصح ان يختص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

فحينئذ

مرتب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول
المستمر يجتمع ان يكون اضافته محضة كما يجتمع ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه بها وتخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل في محل الجر ويه نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب بصحب بل يفقده كانه جامد
قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدراهم اى يعطى الدراهم وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا
اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقولك تع او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقديرا لانفصال
فيها اظهر فمتى كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فتخلص المصدر او يتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتماله به كاختصاص الغلام برجل وتعرف بزيد فان قلت فقضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر وعمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان للمصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا
او وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر اى لطلب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالمحصول
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر تحملها فيهما قوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرد في
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقديره لانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاصالة
مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى لانه بطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين
للاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضارب عمرو ومكسو
الفرو واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى التسبيبين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف اليه بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره مقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جاز في هذه المسئلة وامتنع برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثانية لكون المعرفة اضافة اذ من صفة المعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب الرجل لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد امس لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما الآية فاسد على الضارب الرجل والضاربان فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيها ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقا حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اثبت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف يناسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل فاطرح ولا ظاهر يرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشتبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو نصبت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثاله فوطيء للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لفصل التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحافي التضيف في البرد برده والاولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما تاجيء باللام مع فصد الاضافة نصبوا والا ما فصد واجعله مضافا اليه شبهها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت للرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلام عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم راعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز ذلك في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية تجري مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرف الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشبهه بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلفا في التعريف والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والنكرة كما نقل عنه الشيرازي في قوله قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال الشيرازي في هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجهه على تقديره هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضارب قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فعلى اصل الفراء حينئذ لا يلزم عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضارب ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلية كما في ضارب زيد وضارب زيد وانما لزم نحو ضارب لا اضافة لان في آخره اثنين او نونا وهما مضمران يتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف لكلية لزم كون الضمير منفصلا منفصلا في حالة واحدة فلما الزمو الاضافة في ضارب من غير نظر الى التخفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضارب في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرنا بينهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول المجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل

حال الاضافة

للمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فتقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهرا ومضمرا فالظاهر ان والى المجرد منهما جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان والى المقرون باللام جاز الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى ومجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوبي المثنى والمجموع نحو الضاربا الرجل والضاربات الرجل والضاربو الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها او هما جميعا نحو الضاربا وجه فرس غلام اخي الرجل فالاول مضاف الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضاربا زيد غلامه وذلك لجريان ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام و مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قولهم الواهبُ المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجئ عن قريب وان والى المقرون باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا من المظهر اثر لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان والى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمرا فحذف النون والنونين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربيك وضاربيّ في الشعر الشاذ وليس حاملي الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية كتشبيهها بحاملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحاملي لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يقفوا والناس محتضرونه جميعا وابدى المعتقبين رواهقه قال سيبويه هذا الضرورة الشعر يجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامر ونه ومحتضرونه للسكت لم يجد فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها لتشبيهها الهاء بهاء الضمير لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والنونين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر وامّا الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى ومجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا عنى المضمر المظهر في الضاربه عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة بالنصب قال الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز لله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى ومجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز ما ابيه لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل زيدا على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما بانى في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيدا ويا عالم زيد ويا عالم زيدُ وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فيتشدد نحو ما ابن التارك البكري بشرا بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها لعقده وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو بكر او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل الجر ورومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان والى المجرد منها ظاهرا سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجها لي لغلام وحسن وجه وحسن وجها وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجها لاخ جميل فعلم وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال انا لك عن بعيبها جارتا صفا كميتا الاعالي جونا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت النون من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجهه الا خ جميل فعلم وقد يجئ في باب الصفة المشبهة عكس ما رسمناه لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان والى المجرد ضمير ما رفعوه فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كرمه هذا

للكافي على ما نقل عن ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه بحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ظاهرا مجردا عن اللام بمدحا ومذموما نحو الحسن وجهه الى الغلام او لا يجوز الحسن وجهه والحسن وجهه كما يجوز في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اقليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم بجواز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل للفصل جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او الجموع الى ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت برجلين الحسنى غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميل وجهه ويجوز في باب الصفة المشبهة لهذا الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تع ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي فلا نحو قولك مررت برجل جليس في داره نومك لهذا لا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المانة الجهان اي المانة الخائنة والجهان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبد ها اي العبد الذي برعاها وتمام البيت عودا ترى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتجي اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وحائنا الغرب فصلوا الاولى وبقلة الحمقاء مناقول ومثل جود فطبقة واحلاق اثياب مناقول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبلى ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشوق فانه يخصص وقولهم سعيد كرز ونحوه مناقول اعلم ان الاسمين اذا اطلا على شيء واحد على نوعين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على نوعين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك واما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام ولا يقال مثلا زيد فصر لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غير الابهام والذي يحتاج الى التأويل المستحي المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى نفسه نحو سعيد كرز ونحو وذات مضافين الى المفصود بالنسبة نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المفصود بالتشبيه كاسم السلام واسم الشيب في لفظ الحي مضافا الى ما هو المفصد بالتشبيه نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجوز هنا انه يجوز نصب اللقب المؤخر وخفضه على الضم سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانما ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب بشاذ هي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني فيس فقره وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الا اضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والا اتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا نثرت هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع النثر ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا بهذا مدلول جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت زيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب فلا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول مآل والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الالفاظ نحو ضويب سعيد كرز فقال سعيد كرز فان قلت لم يعدوا اللقب مضافا الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لا غنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات ويذم فالذات بالقب اشهر منها بالاسم واما ذات وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فالاولى بها قرب من التأويل المذكور اذ معنى جئت صباح اي وقت صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الاسد وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبه هذا الاسم ولخصائص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق لبشاذ مانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المستحي الى اسمه وقوله ايكم ذو ال التي نطلعت نوازع من قلبي

طاء وتاء الى صاحب هذا الاسم وجاز ذو اسيويه اى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل محمد وآل مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حتى فى نحو قولهم هذا حتى زيد فانما وقع بعد شخصا الحتى فكانت قلت تخصص زيد بهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكر لفظ حتى مبالغة وتأكيدا لمعنى هذا حتى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحتى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعل حتى زيد كانك قلت فعل هو بنفسه وهو حتى موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حتى زيد اى هو هو بعينه حيا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى فانه وعينه وان كان مبتدأ قال الافيح الآلبى زياد وحتى ابيهم فتح الحمار وقال بافزارن ابالك حتى خويلد قد كنت خايفة على الاجماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حتى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلم عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله تدا عين باسم الشيب فى متلم جوابه من بكوره وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغا لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحوان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلم اى لفظ الذال عليه وكلمته بمعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فالاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة الاسم ما يتعلق باللفظ نحو ذا اعين وبناديه فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو غيره والمخلف فى جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول نحو مسجد الجامع وجانب الغربى والثانى نحو جرد قطيفة ولخلافى ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف النون كما فى جرد قطيفة ويحذف اللام كما فى مسجد الجامع انا صلينا قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يختص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول همنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفته فيختص الثانى ويتعرف بالاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره بعده فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فنهوا اضافة الشئ الى نفسه ولانهم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احد هما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وفى الحلو لا يجوز ذلك لان بواقع الصفة والموصوف فى الاعراب واجب لئلا يشتبه لان ذلك انما يكون اذا اتفقا على الحالة ما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا تسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كشيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا الجر والا لانحذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الخبة الحمقاء واما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول والمواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك لان وقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل الخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسه اللبين اذا الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فاذا كان خاتما تحقق ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الى المحتمل الى هذه المخصصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنبة وجانب الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كشخط النوا وليل اسد فالقراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف فان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت ابجوا عنها بحلد انه سير ضبى كما منها سنام وغاربه وانجاهو الجلد والانصاف ان مثله كثير يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لنسج الحياة منهم شقفاب وحلمه وقوله وسكان الهواء وخطاء الدهر ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة

ومما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل نحو هو في حالة الاضافة على خبرين احدهما ان يراد به افعل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وتأنيثهما الارادة ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول بنهاها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعولا فعل كما لو ظهر من فان الجار في نحو لك افضل من القوم لا بتداء الغاية والجار والمجرور مفعولا افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء وزيد في الارتفاع والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفة المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط ثابتة في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا مشبه مفعول فلا يقال الاحسن الوجه بل يرفع مضمرا ويحمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرين درهما نحو احسن وجها وقليل منكر قول الشاعر تمليك اضلع البرية لا يوجد بها المال الذي كفاه وقوله ولقد ارى قومك امثلنا خيرهم امهم اقل به متاعا على لؤمهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافته لفظية محضة مطلقا وذلك انه في حالة الاضافة على خبرين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كائنا فيدخل فيه دخول الجزئي فيما اضيف اليه والمعتبر فيه ان صار مفضلا في المعنى الذي وضع له المصدر والمشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل ظرف الناس مفضلا في الظرافة على كل واحد من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وقائلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من لا بتداء الجار نحو زيد افضل عمرو وكما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من الابتداء الجار نحو زيد افضل عمرو وكما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مظروفا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا بقع كذلك في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم نحو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قولك نعم شيارا الله احسن الخالقين وقولك اصلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اصلع وخبر قوم مما نصب على المدح وتأنيثهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان ولما اختصاص بهذا قد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصولا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة او النكرة فاذا اضافه الى المعرفة فلم يجز ان يكون مفردا محلى بأل نحو زيد افضل الرجل وافضل زيد لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك لواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفرده على القليل والكثير نحو البرني للتمر جاز والرجل ليس جنسا هذا المعنى فنحو قول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من البافين وأما اذا اضافه الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تع ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل بمعنى نحو اذا اضفت اياه الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان اياما اسم شرط او موصول موضوع ليكون جزءا من جماعة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول اذ ليس جزء من جملة بعده او قولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا يجتمعه منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام بدنه رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضاء واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على ساير ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني الطيب للتمر وقولك اي للتمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم او انه في الظرافة على كل واحد ممن بقي

قد جملة

اى الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المثنية بعدها وهى اثنتان وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اريد به الجمع معهودين مثنيين او جنس الرجال اذ سوء على كلا التقديرين جملة معينة واما الجنس اى رجل هو واى رجلين هما واى رجالهم مع ان المجرد فى جميعها بلسان الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجردات الجنس مستترة بخلافها من المسئول ومن اسمائه فيكون فى الحقيقة جملة معينة منفسمة الى المسئول واما مثاله كما شرطنا فمثل اى رجل ثم من اقسام جنس الرجال اذا اسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا سموا رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة للتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين يجاز بهذا افضل الرجال والزيدون او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد وعمرو ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا نظن ان صاحب فعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول فى قولنا افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مشتى حتى تعين احد ذلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قبل جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة فحتى ذلك افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة قلنا لان النكرة لا يختص فى اصل وضعها بواحد بعينه يصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعنى الجنس بخلاف المعرفة فانها تختص بعض الاحزاء وتعيينه ولا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون مجزئه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا نحو افضل زيد وعمرو فان ذكر المجرد بالعطف فيهما لاجل نكرة المسئول عنه فاى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم ابى وابك فالمراد به اثنان لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب لما كان لا يدل عليه الضمير فى انا فصرحوا به الضمير نحو جاءنى عادة اى وعاينت حتى المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرد ولا يعطف الضمير المجرد على شئ الا باعادة الجار فنكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بينى وبينك معرب ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال فابى ما وابك كان شرا فبقيد الى المفارقة لا راها جاء مثله فى الضرورة اظلمى واظلمه واى معرب مع ان ما معناها لشرط والاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة بجانبها شبهتا المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع نية فرينة تدل عليه نحو تولع اينا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم و يجب بدها من التاء مضافة الى مؤنث فصيح من الحافى التاء كما يجئ فى الموصول قال تقع اى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه العموم والخصوص اى لا يقال نحو كل الجمع ولا جميع الكل فانهما مترادفان فى العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشئ ربه بالشئ شبئا معينا كزيد وعمرو كما يقول عين زيد والا فالشئ اعم من العين وقد اخل المصنف بعض احكام الاضافة ولا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا اللبس وبعده ابينه فى الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الى فانى طبيب بما اعنى اطاسيق خثعما حذرها اى ابن خثيم فاما حذف فاما اولى والاشهر بقاء المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يرد عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى كل بيضاء شحمة قال ولولم يقدر مضافان معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا ونقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل الجهل ولا البخل يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا لانه يمكن مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على الجهل لم يقل يقولان بل يقول وابيه الا بقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد وعمرو وتجر عمرو اذا المنفى ليس

ويجوز اى الرجلين افضل اى الرجال هذان اى الرجلين هذان

الاول

منقيا عن زيد بل عن غلامه واجلب الخ عن الاستدلالات كلها كاذبة ولا يشرع مقصود فكانه معدوم فيقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي لا تفعل وذكر المثل كذلك ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يصير المعنى لانه يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخوزيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخول ولا ابول فلا يجوز الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا لذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الآخر كما تقول لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقولان بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المقدر معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثيرا فعلى هذا لا منع من الكشاء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر اللبالي الخ واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك وابيك بقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبي واما اذا لفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجز الا مع حروف الخطاب نحو بانت زيد فان تم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك بقولان وفي التانيث كقوله على المستلم ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يصفون من ورد البريص عليهم برذى يصفق بالرحيق السلسل اى ما ورد وفي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ابضا نحو فطفقت السارق فاندملت اى فطفقت يده وفي العقل كقوله تج وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقالهم وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخوزيد اى مثل اخوزيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضيته ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشهور بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرية وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا فيقام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من جريمة اصبحيا اى ذا مقدار مسافة اصبح وقيامها حد فالمضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى التنسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وينتهي الظروف غايات ومنها فاظ وعوض ومنذ ومتى كما يجوز في الظروف المبنية جميع احكامها واين كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المتروك سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله لا علا الله واهلا سايح هذا الجزاءة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يقوم الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير لا علا الله سايح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه لكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب الترخيم بايتهم يقم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو ثم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مقدما ولمذهب سيبويه ههنا ومذهب المبرد اقرب بما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر واما نحو بايتهم يقم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل يلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذهذا وكقوله تع وكلا نقص عليك من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءكم نصر من الله وفتح قريب وقضينا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين واما منع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو احذ المال كلا وذلك لكونه في صورة النكرة وان كان معرفة بحسب لفظه لكونه بتقدير كل وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن ولبئس بيتهن وثالثها الفصل بين المضاف بين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا واخر الليس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله يمر على ما تمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل في الشعر بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دورة في الكلام وقد جاء في الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا لكقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وقوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من رأى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

بالمفعول وغيره في الشعر ولا شك ان الفصل بهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب التمييز والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان او غيرهما فنقرأ ان عاصم ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا انقلبت وهذا بل نقلها الغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتح الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حروف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ونعني بالملحق به ما اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو فكرمى والى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركة كالصحيح الآتي وانما احتملها لان حروف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق بها اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره فانما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه فلهذا جوز هذيل قلب الالف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء نقالوا في فتى فتلا فالواو في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء الاخيرة للصحيح والملحق به وانما الياء الاخيرة لغيرهما مفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلهما السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قبلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسلمى او الكفنى او حبلى ومعزى وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كاتهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نائب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلة فتركوها الى الياء ليكون كالكسرة قبلة واما الف التثنية فلم يغيروها تلافيا للبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لوا بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واوا في الجمع في جائي مسلموي ياه لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو ياء وسكون اولهما والياء بعدها لان هذا الامر المطرد اللازم لا التباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا فقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ابن الزبير طالما عصيتكا وطالما عنيتنا البكا لتضربن بسيفنا فتنكبا قوله وان كان ياء اي ان كان اخر الاسم ياء وذلك في المخصوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لضمها كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فتخفف بالادغام نقلب ثقلهما اي الواو والى الاخفى اي الياء وسهل امر الادغام تغير ضمها لان يسكون الاول قد يقلب الواو ياء سواء كان اخر كقولي او اثنا كسيد واصلهما طويى وسيود فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار سيد وطي ثم خفف بقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار سيد وطي ثم خفف بحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار سيد وطي ثم نون للعوض فصار سيد وطي وانما لم يقلبا في نحو مسلمون لان الضمة لا تناسب الواو فلم يقلبا ياء وانما قلبت الواو ياء في نحو مسلمي لان الكسرة تناسب الياء فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي ثم خفف بحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار مسلمي ثم نون للعوض فصار مسلمي وانما قلبت الواو ياء في حالة النصب ايضا حملا على حالة الجر لمشابهتها لها في كونها فضلة وانما قلبت الواو ياء في حالة الجر لان الكسرة تناسب الياء فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي ثم خفف بحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار مسلمي ثم نون للعوض فصار مسلمي وانما قلبت الواو ياء في حالة النصب ايضا حملا على حالة الجر لمشابهتها لها في كونها فضلة وانما قلبت الواو ياء في حالة الجر لان الكسرة تناسب الياء فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي ثم خفف بحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار مسلمي ثم نون للعوض فصار مسلمي

في مسلموي فائدة لا امر موجب للقلب عندهم أي جميع وهو احتمال الواو ع

التغير

بحر

بقطع

بقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على خربين ضرب اعرابه بحسب الكلمة ولامها محذوف وهو نوك وضرب اعرابه بحسب الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فحالاته ثلث قطع الاضافة واضافته الى غير اما في حال القطع فبحسب ابدال الواو وبهما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة ولا بد ويدور على كلمة آخرها اقلها واما الابقاء فلاداية منوناً الى اجتماع الساكنين بقولك امرؤ الى البقاء على حرفي وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين انما فتح الفاء فلان ثم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لانه تشبها مستنبطاً لو بقلب الواو وبهما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقي ما بقي ساكنان بحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الهم لكونها شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيمها وفاها فقبيل حذف المضاف ليس ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالناي من اسماء كافي وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة ولا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وهما ابن اصله فني كعتدي ثم قلب الواو وانفتاح ما قبلها الا انها جرى العادة فيها اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر المناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية والياء كالكسرة الواو كالضمة والالف كالفتحة لزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية وشبهها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصاو للكسرة البنائية عند القطع بالكسرة الاعرابية لعرفيتها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في مازيد بالاعرابية فجيء بعدها بالواو والالف في مازيدون ويدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجيء بعدها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعرض فلما صارت الياء التي هي عين في في شبهها بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسلما النسبة مكسورة فكسر الفاء في فمي وفد بقال فمي وفدي وفم زيد في جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا تروبه شيء يلفه يصيح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى بدل الواو وهي عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهي جمع بين البدل والبدل منه وتكلف بعضهم معتذراً بان قال الهم بدل من الهاء اللتي هي اللام قلت هل العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضاً ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها والثانية الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اخذ في بوك واخوك جعل لامهما اعراباً وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها والثالثة اضافتها الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ قد ها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعراباً والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم ولا معنى لرد ها معها واجاز المبرد فيما سوى الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في بعضها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وذاب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف والمرد ها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهه بقول الشاعر وباني ما لك ذو البناء واجب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافاً الى الهاء اذ يقال في اب ابون قلب فلما تبين اصوات ابين وقيل بنتا بالا بينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كاشر بني الاخ ينا والمذهب الاول بالمحملات فوقه واذا قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخب وذو لا وعصى مطلقاً وجاء هن مثل يد مطلقاً وذو لا اضافاً الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة واللغات المشتركتان بكونها محذوفة اللام مطلقاً اي مضافين ومقطوعين بكونان كيد فثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقاً كعصا والثالث ان يكونا مشددي العين مطلقاً مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخر كدلو مطلقاً وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب فقالها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وتقصيره حال القطع عنها واعرابه على العين وتثنيتها ان يكون كيد مطلقاً اي في الاضافة والقطع والثانية ان يكون كعصا مطلقاً والرابعة ان يكون كيد مطلقاً والخامسة ان يكون كخب مطلقاً والسادسة ان يكون كرشا مطلقاً واما هن فبضم ثلث لغات اشهرها النقص مطلقاً كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها والمالها كهن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسلما الستة ولم يذكرها ايضاً الزجاجي

واضافته الى ياء المتكلم

انظر ايضاً

نقله ابن هشام الخضراوي عن الزجاج وقال الصواب ان هن ليس من الاسماء الستة وانما هو من الاسماء الناقصة كيد ودم وقال ابن الدهان في الغرة هن ليس من الاسماء الستة وانما هو من الاسماء الناقصة كيد ودم وقال ابن الدهان في الغرة هن ليس من الاسماء الستة وانما هو من الاسماء الناقصة كيد ودم

بنها وفتحها شد بدونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله وحب وفي رجليك ما فيهما وقد بللهتك من
المبزر للقصر ورده وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى عجز الباء وفتح القاف مع حذف
الميم حال الفطع وابدال الواو باء عند الاضافة الى الياء والتاء والتاثير والتاء نحو ثم مثلث الفاء محدودة الآخر منسوبا مطلقا
مع ابدال الواو همزة وثلثت الفاء بناء على ان الواو التي تبدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وباء فيكون الفاء في الحالة
الثالثة اذن مثلثا للاعراب فتجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فيما مثلث الفاء
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه واليم بدل من اللام فدمت على العين كما مر فيكون قوله فتوبهما
مثنى فاما الثامنة والتاسعة ثم مثلثة اليم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من لثه قال ابن جنى
هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم هنا بدل من العين واللام والجمع اقسام العاشرة اتباع الهاء لليم في حركات الاعراب
نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فيم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة ولا يمم اعفو فوك وفاك وفمك وقد يتبع فاؤه ايضا
حرفا اعرابه فيقال مُرُّ ومَرَّ ومِرِّ وعين امرئ وايمن تابع لحرف الاعراب انفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كما مر والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور بكيد قوله وذو كذلك ايضا الى مضمر ولا يقطع انامل بقطع همزة ويس مضموم
بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسما لاجناس صفة وذلك انهما اردوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يثاثا لهما ان
يقولوا اجاني رجل ذهب فجاءوا بابدوا فاضافوه اليه فقالوا اجاني ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما
يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بهما الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما الاشارة
التي هي نحو الضرب والفضل فانهما وان لم يكن مما توصف به الا انهما من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وفاضل
وايضا لو حذف المضاف للموصوف به والمضاف اليه ضمير وعلم لم يجز بهما مما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فكالذي بذلك استقبلكم ولكن ارد
به الان وبنا شاذان وذلك لان الاجرى مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي فانما جاز التاويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم فالوا واصل هذه الاسماء السنة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا قولك كما ذكرنا
فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصارا عرابها مما بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم يكن فيها مقصورة حملوها في تلك القصور مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال واما ذو فلدليل في ازواء على فتح عينه
لان قياس فعل سالم العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات
واصلها ذوات كقواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت
في المؤنث ذبة كظبة وقال الخليل وننذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذ ذلا في ذفات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاة واما هن فانه لم يسمع فيها هناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا بدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها الكن لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الدليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كمدرات واما قولك فاصله هنو فيكون
الواو كما ذكرنا دليلا على حركتها واتواء لا دليل عليها كما لا بدل ازواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفوهة وفوباء لان
عينه واو بدليل ذواتا اذ ذوات واذ ذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهنة في هنيهة فلان لامه ذات وجهين وكذا لامهم قد
يكون همزة كما تبين قوله التوابع كل تان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل تان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله
خبر المبتدا الخبري كان وان واخواتها وباب الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه بحرج
الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضرب زيد الجرد او التمر عن المنصوب
كعزة الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال بحرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة
واحدة وهي كونهما طرفي الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان
قلنا باعتبار الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد فجائي في زيد الظريف من جهة

كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم بقول الاخبار المتعددة نحو هو الغفور الودود
الآية وكذا المستدرك في نحو علمت زيدا عالما فاظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو تفعد مذموما مدحورا
وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا بكرا الا عمرا والا جهتا اعرابها فينبغي ان يدخل
في حد التوابع وقولنا كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقولنا كل ثان
منه نظرا ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما
فوقه وكذا التأكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه
تفصيل اما التصغير والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلث اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش
العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها ثانية وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومدلوله
سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في
قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما
كان حكم التابع حكم العامل المنسوب معنى المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه
وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني
غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني هو بعض الاول معنى فلم يجعل العامل فيهما معا وجعل عمله
كما ذهب اليه الاخفش خلافا لظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يجعل عليه
التوابع فهم وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فالاصل الامر المحتمل اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فلاحتمل
والتوكيد والتفاوت والاكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول اسندت الا بالقياس والسماع اما السماع
فنحو قوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقبلا ومقصودا
بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل
الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تع للذين استضعفوا
لمن آمن منهم من من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم
ويجعلوه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف الجر والمجرور والجواب
عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا بوجود فان بان العامل هو الاول لا مقدرا خرج الا ان المتبوع اذن كالساقط
فكان العامل لم يعمل الا في الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري المختار
ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وسنعرف
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فتحكم فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل
في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك بازيد وعمرو وقولنا لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف والمعطوف
عليه مع عدم البناء المانع كما كان في بازيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا للامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي
للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع الا ان نقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم فيما زيد وعمرو
وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا البر بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير
والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا ان القيام ان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا تأخذ لي في قام زيد وعمرو اذ هو مقتضى
القيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل
مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو مختار لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة
بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز بازيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا
وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعدها وايضا لم يجز زيد ضويت عمرو واخاه اذ يبقى خبر
المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف لعطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم احد الضميرين
كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا واما تقديم النعت على سائر التوابع لكون
استعماله اكثر قوله التابع بدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبار

التكوين

المتبوع

التابع من التابع

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب فان الحد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وبهذا فصل حد اسماء الآلة والزمان والمكان اذ المقتل مثلا دال على ذات هو الموضع باعتبار معنى وهو الفتل هو المفهم من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سألني نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى للذات فان قيل لان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ الفصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من منبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع منبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع منبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولولم يدل الا على المعنى لكان الصفر هو الحادث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات منافض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصد الاهم بالحدوث القائم بالذات المطابق الذي دل عليها هذا اللفظ فلم لم يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب من ضرب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع للذات مطلقا يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قلنا فابع يدخل فيجمع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني فانا ذكرنا في حد التابع قولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه فلك ان تدخل فيه البدل في نحو قولك يعجبني زيد علمه ولو قلت يدل على معنى في متبوعه او متعلقه كان اعم للدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فهنا ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو ذكر بلفظ او معنوي فظاهر واما التأكيد المفيد للاحاطة فدخل في هذا الحد اذ كلهم في جانبي العموم كلهم يدل على الشمول الذي في العموم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من العموم وكذا في جانبي الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط لهم في حد ك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنين في قولنا نحو نفخة واحدة والحبلى اثنين نعنا قولنا مطلقا فصار بخرج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب فقول فلم خرج الحال عن الحد بقولنا تابع يزعم لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا بعد لو جئنا بالوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه نقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها للجرد العدد وكذا سائر الفاظ ما يخرج عند ذي ربط رجل ويخرج اسماء الاجناس سواء وضعت صفات نحو رجل اسد ولا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا النفي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكلهم واجمع وقولنا في نحو جاءني القوم كلهم عند النحويين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهم اجمعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر وبدخل اسماء الزمان والمكان والآلة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو خرجت صفات في بعض المواضع نحو رجل متقلب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر في نحو مررت برجل حمار وقولنا الكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تقع بالوضع الا مبهم نفسها دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة وخصوصه كما مجيء بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغيرذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم

والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعهما وضعا وتقول في حد الوصف الخاص هو التابع الخ على فيدخل ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل يمشي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه فوله وقائد منه تخصيص او توضيح قد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخ واحد معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما ذكت صالح قلل الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلم ما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل فوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيء لمجرد الثناء والذم والتأكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان بمالا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو انا في زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرفه المخاطب بذلك الا في فيدل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالنقض نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تع الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع مغايرا لمعنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد نكرة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن نكرة نحو الرجل نفسه وزيد نفسه وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل يمشي في ذوي مال وخصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف وبزيد اسد حالا لامكانه يشترط في الوصف الاشتقاق وفي الحال لا يشترط ونظر الفراء يشترطون ذلك فيهما معا وفي المصاحبة يشترط فيهما ويكفي كون الوصف الاعلى معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله نحو كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول غير الف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا بعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما اذا وجعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت برجل ذي الكمال في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسم الاجناس بانها معنا ها على ما وضعت له سائر البهائم التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها نحو قال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال لهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهما كاسم الاشارة فلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل بفيد التخصيص واسد بفيد التسبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العالم والطول يكونان في غير الرجل ايضا وهذا يخالف الموصوف في الاغلب مع فرينة دالة عليه نحو قوله رباه شمتاء لا يأوي لظلها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاوابد في الحمام والاطلس في الذئب الغراء والحضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فالموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي باء بها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصراتي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي تاما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف خصوصا ومسلوما تاما في غير هذه المواضع ولا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعه للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من مخالم

٩

كالجمع الوصفية والفاظ العدد والمقادير وكم المصدرية واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك صفة دون الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والجامع بينهما ان الكامل بالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه وقس
ثم قال القراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية وهذا المعنى شرط في اي الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف
الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا
اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس كامر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة
فانتصابها على الحال نحو هذا زيد اي رجل وبجوز النحاة لفظ بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا اتفقا معنى نحو مررت
بجاريتها امة وابنها امة وجميع ما ذكر من انجامد فيه حتى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية
او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من انجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافا الى مثل
منسوبها لفظا ومعنى نحو انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال اي كان
ما سوال هزل وحق الرجل اي من سوال باطل وهما من باب جود فطفر وبقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مفعولا على نكرة نحو قولك جئني برجل ما شئت من
رجل وما انكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي
شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهو صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان ما للبهيم
امر وان كان من اولي العلم كقوله تعالى ومارب العالمين وقوله تع اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفي قولك معنى جل ما شئت من رجل عندي رجل شرعل من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نحو
انهالك واكفيك من رجال ورجل فهل من رجل وهذا من رجل كامر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك
بعد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا كما قالوا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال وبجيء مثال ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو
بالك من رجل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر قال عز من قائل والمثنى في الجميع واحد اي هو المدوح
والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هذا من رجل مصدر بمعنى المفعول اي
مهضوم لك اي مغضود لذا ومن هذا اي ذا بهاء بذا يبك وصف عاسر نحو قولهم هذا اي بفعل يعاب عند ما نابه
من هذه المصيبة اي وهنه وكسره ومن المقبول ايضا ان يكرر الموصوف ويضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل
رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء للشئ قالوا الكذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكى
اليه المحض كذب عليك العسل اي العسل ان يمحض عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف قال وفيها بنيه
اوصك بثلثها بان كذب الفارط والقرف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق وداوية السوء والملا بسر وهم
كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر الذي تسمعه رجل صدق رجل صادق اي جيد
فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول
كامر في باب التنبيه في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قولهم ربنا صاحبه فاصبه
كاذبة خاطئة الا ان وجوب نطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمفرد نحو عندي رجل
ثلثة قال لم الناس كابل ماثة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي برة قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير والمذاهب على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والتسامحي على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر ولا غلو ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم ذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروبا حد هما جنس مشهور
بمعنى من المعاني يوصف به جنس الحيوان كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد وبهوي قاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما في قولك الكوز مملوء ماء على ما ذكرناه في الحال في قولهم موز هبر شعرا وقد يقال رجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرناه في قولهم صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرناه في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا منبهر من نسب الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهري في مثل هذا مما يلبق به من الاوصاف فمعنى رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد ولا معنى للتهمز في نحو رجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلمائه سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعالبها واساجا سوتورها اى سودا اعالبها ولبنا شوتورها وقد اتبعنا جنس بوصفه بذلك الجنس فمكرنا اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا وقالوا تمر جنى مصنوع منه الشوء ويوصف به ذلك الشوء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستنكر نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال الشمر اذا قلت مررت برجل يسرج خوصفته ونصحف فقلت طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه ويد الساج بابها واوردت تحقيقه هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان يتعت بها قال وان اردت المبالغة والحمل على المعنى جاز هذا كله قلت وما ذكره حلال ان الظاهر ان معنى فضة حلية سيفها انها فضة تحقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى وابو علي معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كذا اى كأن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كأنهن عرب اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى يسرج خوصه اى يسرج لين صفته كالخز ولين خز وكذا فضة حلية سيفها اى مشرفة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل اربعة عشر واخ لك وباب لك نحوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وصفة والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها فتخص قولهم النعت بوا نوا المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لما سبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل فذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كأن ابوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فالمثال الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها مفرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقع يصح وقوع المفرد هناك كالمواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم يشيع على نحو يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عنده لخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا لكونه نكرة بمعنى واحد فلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس بفضول الخبر والصفة بل يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني رجل من بني العالم زيد هو العالم انتساب العالم الى زيد ولو وجب تنكيرها لم يجز جاءني زيد العالم وانا نجد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانها تتضمن ما تضمنه الصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصوف المبهم بأن كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافه بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الآن الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو يعت وطلقت واخ حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مختصا لم يجز كونه انشائية كما مر في بابه وبذين بعد وجوب كون الجملة ذاتا كان صفة او صلة معلوم المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام الاشارة بها الى واحد بعينه كقولك لقد اعرس على اللئيم يستبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على تأويلهما بالالف واللام وانما جاز هما عاد للتاء جمع شبهين كون التعريف في الموصوف

لفظا لا معنى نحسنه فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك ويكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف في حال اللام عليه ولا يجوز ما يحسن بالرجل شبهك بك لانك تفقد فيه على ادخال الالف واللام نحو ما بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع نحو ما يقول بالرجل قائل ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة بمطابقة الموصوف تقديرا وانما تفقد اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك اذ في المضارع للاسم نحو يقول ويخوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة لانه ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الطائية صفة للكوة نهارها محذوف بقول محذوف هو التعت في الحقيقة كقوله جاء وايمد في هدل ذابل الذنيب قطا اي يمد في مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه وانشد اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبرتهم بقلة قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يلتبس في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يلتبس في الجملة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل بوصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب حسن وقد يجعل حال متعلق الثنى وصفا لذلك الثنى لتنزله منزلة حاله نحو برجل حسن مصرى حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا التشبيه ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بالاختلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ما ضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغيرها ان كان ماضيا او غيره فالماضي لا يلزم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل لا بذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول ولا يعلم ان اسم الفاعل ستبين ان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو برند ضارب عمرو غلام امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي فيتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن التشبيه ماضيا جاز عند سيبويه ان ينتصب به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيدا الآن او غدا وسواء كان علاجا او هو ما كان محسوسا برى كالضارب الفاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يجوز من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضارب عمرو وزيد مخالطه داره والزمه سيبويه يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز نصب الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو زيد المخالطه داره فبما لا يلزمه لانه كما انه ليس بمضاف الى الضمير وكذا مانع المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب نصبه علاجا كان او لا على ان يكون هو والرفع بعد جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقولها بن مناده ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والزمه مخالطها بالجر واشتد غيره حين العرايب العصا وتركته بنفس حال مخالطها بالرفع مخالطها بالجر ويلزمه ان يحمل رفعه على الابتدا وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب نصبه على الابتداء حالا كان او مستقبلا وان غير علاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجبا شباهه للاول وسيبويه بناء عمرا بضافة الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه لا يخص لهما عنده وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند القراء والمنون سببيا كان او غيره يجوز جره على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فلذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فلا يجاب احدهما بلا موجب حكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا اردت ذلك وجعلته اسما فلس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازم رجلا ای صاحب ملازمة رجل جعلت ملازما منزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا

يقول

يقول في المثنى والمجموع رجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان وما يقع سببيا فيه اسم من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو رجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على نبح سواء نحو رجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اى مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتدا فعلى هذا يفتح كون اء ان ذيلهم ام لم تذدهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قولك ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء ورديفها اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي الفصيح قولك برجل حسبك فضل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجرة ذراع طولها وكذا الجلس المصنوع منه الشيء نحو برج خوصه وبكاب طين خاتمه وكذا الجلس المشهور بمعنى من المعاني نحو رجل سد غلامه اى جيد وكذا قولك برجل مثالك ابوه ورجل اخي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها

قوله فالاول يتبعه اى لوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد ذلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما بقية العشرة اشياء وهي التعريف والتنكير وتوب اسمال وتوب اكسار ونطفة امشاج فلان الزمه مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والتلفة مركبة من اشياء كل واحد منها جاز وصفه بها واجراهم على ذلك لكون افعال جمع فلم تحكم حكم الواحد فلم تتبع مسبقها في بطونه والضمير للاغنام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قبص ثمر اذم ولحم خراديل وثانيهما واحد من التعريف والتنكير فجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة بما فيه مدح اوذم اسلفناها وبقوله تبع وبل لكل همزة الذي جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه والجار الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الا وليان صفة لخبر ان بقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثهما واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب الجر وانما بقيه في هذه العشرة لكونها باقية في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحد من ثلثة انواع الاعراب واحد من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي اى هذا التبع في الخمسة البواقي اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى بنظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد التبع كالفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابق التبع كالفعل في علة التذكير والتأنيث وان كان الفاعل غير حقيقي التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل او متصلا حق النظر لوجدك الاول وهو الوصف بحال الموصوف يعني في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكانها كالفعل لان فاعل الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وفي الواحد المؤنث فلذلك قلت رجل ضارب ورجلين ضاربين ورجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن ثم حسن ان التبع في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جائني رجل قاعدون غلمانه لانه تنزيلا يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وبتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب الجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المثنى مثلهما في غير المثنى الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا بمعنى قاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر لان يتخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل لو وجه برجل قاعدين ابواه او رجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اقول علم ان المضمر لا يوصف لا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها عرفي لمعان

والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل لاوصف المعارف فلم يوصف الغائب اما الان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف فلما يجئ من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا والاخص من المضمر لا اسمائي لا حقيقي يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى قال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وابوه وهو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قولنا تع لا الا الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجهم وبجلون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف الضمير لانه يلزم من ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساوله قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم توصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغي ولا ان نعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد قل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يظهر لانا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذاك فما بهما او وجه الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمسة اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف بما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلولهما الوضعيين مساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الحاق مشار اليه كان لكن التعريف للاشارة اقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ فعلى هذا يختص فوطم الموصوف اخص او مساو والمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في فوطم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعل بمنزلة وضع اليد واما كان العلم واعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعرى به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان الكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما يجمع فيه معرفه بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما والضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قولك ثع لئن اكل الذئب كما يجئ في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فمعرفيته مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف نقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتفي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة للغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشارك في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركته بوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب المتأخر من ابهام اي الذي لا يحتبسه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه قول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكم يقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان الكفيل بالمخاطب فلذلك ولم يجئ النعت ولا داء عليه من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل ونبتناه على مذهب سيبويه

المعارف اذ هو اولى واشهر فتقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المجردة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى تنحى ذلك المعنى بالتسمية بخو احمر وعمر اشعر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه النقل والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فرعوا على ذلك الاكثر وانما يوصف بذي والطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فوا لهذا الثرى ذي جاده ساعيا هلم فان الشرف الفرائض لشابهته لذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلما عرف له مثالا قطعا بل قال الترجاجي ان الموصوفين صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم يتعرف بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا يتعرف بالمضاف الى المضمر لانه تعرف من العلم اذا عتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة والموصول الا بذي اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذي واللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بيناه ونزع بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز يا رجل صاحبي وصاحب زيد قال والمنع منه يعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا فلما المضاف الى المضمر يتعرف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فيتعرف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فيتعرف بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فيتعرف بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول يتعرف بما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق ما جاء على غيرها بقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ثم ان لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله وبوصف بالموصول ابضا كقوله لهذا الزرع ذو جاء ساعيا او انما النزع وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص ومساو وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي سمالا شارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها بما بالاشارة الحسية وبالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا بق بالحكم ان رفع ابهام المبهم بما هو مختص في نفسه كذا اللام لا بالشيء الذي بكلسب التعريف من معرفة عنده ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار وافتقر عرفي ذي اللام لتضمنه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه ترجمة صلة بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقلنا هناك ان بعضهم يقول ان ذي اللام عطف بيان لان لاسم الاشارة تولوا ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم بتبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون نوع اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المتقدمون من احكام النعت وهي قسام احدها جمع الاوصاف مع تغاير الموصوف اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد لا الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت المذكر على المؤنث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوها نحو الزيدان والحمر مقبولون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد لانا نقول هذه ناقة وفصيلها الرابعان ولا رابعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وان

الفرائض جمع فريضة وهي الحصة المقدرة

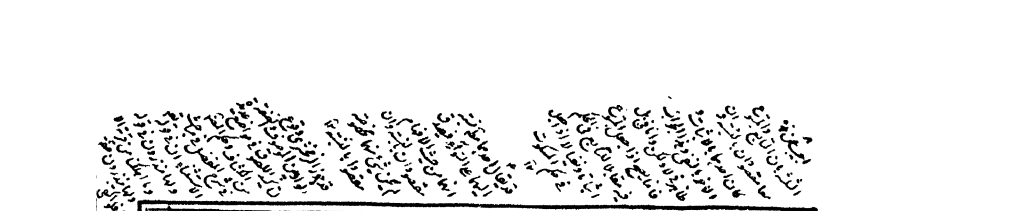
قال الكوفيون ان ذي بمعنى الذي ولا يضاف ولا يضاف اليه اسم جنس ولا يتصل به ضمير وهو قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا دهمابقول الخطل ولا يخفى ضعف هذا القول على الدلالة او عطف البيان عقيل

قال الكوفيون ان ذي بمعنى الذي ولا يضاف ولا يضاف اليه اسم جنس ولا يتصل به ضمير وهو قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا دهمابقول الخطل ولا يخفى ضعف هذا القول على الدلالة او عطف البيان عقيل

قال الكوفيون ان ذي بمعنى الذي ولا يضاف ولا يضاف اليه اسم جنس ولا يتصل به ضمير وهو قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا دهمابقول الخطل ولا يخفى ضعف هذا القول على الدلالة او عطف البيان عقيل

وان اتفقا اعلا بالا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان اتفقا فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقيني زيد الظريف عمرو الظريف و يجوز جمعهما نحو لقيني زيد عمرو الظريفان الظريف الظريفان يجب ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته فصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمرا واجازه هشام وتغلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مرعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الو نحو ضارب زيد عمرو الظريفان وتغلب يسوي بين الرفع والنصب للتساوي بينهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا فاعلين او كانا اسمين جاريين او مبتدا بين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدا بن جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفا وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين والحولي زيد وابو لوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدا بن او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذاك امرأة منطلقان لاختلافهما معنى لاشارة ذا وبعد اخلافا لسيبويه فانه جعل خبر بها كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا نعتا ونكرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذا جارية اخيك ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا لان بقول كرام على القطع وكذا بالقطع نحو هذا فرس اخوك ابيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب جل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين نعتا ونكرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على التصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو قام زيد وان عمرا قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لقيني غلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعامل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه لانه اذا جاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيدا الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الاسم الا بعد تثنية مسماه وعلمه ولا يجوز ان يخاط من لم يعلم بمن لا يعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وانما تفرق الصفات مع جمع الموصوفات اذا علم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا الصفات فاما ان يجئ بالصفات على وفق عدده او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على اضمار مبتدا لمحذوف او مبتدا لمحذوف الخبر نحو قول مرة بن منقذ رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز اوهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو نحا لفا نعتا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو تولى ثلاثة يجعلني ضيفك مغرب واخر مغرول عن البيت جانب اي منهم اضيف مغرب ومنهم اخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقيا شريدهم طليق ومكوف اليدين ورعيف اي منهم طليق وقوله فرعيف اي زعيف الموت اي فاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد يجاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض مخبرا بقول كان حولهم لما استفلت ثلثة كالبطاريان واما اذا كان الموصوف مختلفا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثانيها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو

منفصل به معنى لانه الموصوف فى مثل ذلك بقيد فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقع التأكيد فى نحو جاءنى الجسم الكثيف والشرط الآخر ان يعلم السامع من انضمام المنعوت بذلك النعت ما يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويتميز ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فذلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم النحرير فان العلم فى الاغلب مستلزم للنحرير ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع واحرا نه خمائل الحطب فحمالة الحطب نعت والحمد وشرط الترجيح فى القطع تكرر النعت والا تعذر عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبعة نعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لا نه اذا احتاج النكرة الى الف النعت لتخصيصها لم يحز القطع اذ القطع مع الحاجة والا عرف بحلى النكرة المقطوع بالواو والدال على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا القطع بحرفى هو ينقض فى القطع اعنى الواو وقال وبا وى الى ذوى عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز فى المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر والواو فى المقطوع اعنى اجتماعهم نصبهما او رفعهما ويجوز نحو الفاسق المقطوع للمنعوت تعريفها وتنكيرها كقوله تع وجبل الكل هزمهم لمزة الذى جمع مالا وعدده واذا كرر نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعضها دون بعض شرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون لتشنيع نحو زيد العاصب حقى وقد ذكرنا فى التذاوحال هذه المنصوبات والمرفوعات وبقى ان وجب الاتباع فى الترحيم اما على النعت بما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت بالمسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من معانى المدح والذم لم يجز قطعه كقولك جاءنى البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدها على الترفع فصدق المعانى المذكورة اول وسوا كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما اخوان فى الاضراب والاستدراك فيهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفى غير النعت ما زيد قائما بل قاعدٌ ولكن قاعد وتمام قطع النعت الاول بالواو واذا طال فصل المنعوت كما قال الرجاج فى ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت بان فاما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جميع الاوصاف مع تفرق الموصوف فان كان وقوعها جميعا على الموصوف واحدا فى الموصوف بحرف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقولك قع وعندهم فاصل الظرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القيام مقام الشئ بنحو ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوف هما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما تبلغه من المجرورين او بعض قال قع منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اى ما من ملا يمكن الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته فى حال كذا فقال فكلمتها فتبين كلامها منهما واخرى على اوج احزن الجمر فقال لو قلت ما فى قومها تم لم يتم بعضها بحسب مبهم فان لم يكن كذلك لم يتم الجملة والظرف مقامها الا فى الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى وكان مالك عندى غير سهم وجعبة وغير كنانة عند ذى الوتر كانت بكفى كان من ارمى البشر وقال كانت من جمال بنى اقيش بقعقع خلف رجليه رشن واما كثرة الشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكرها اشمل عليه قبله بحيث كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل فان والمؤمن الطاهرات الطهر يحتملهما ركبان ملء بين الغبل والسند وقرب منه قوله قع وغربا يب سود لان حوضى الليب ان تمنعا سودا لكونه تأكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والتبعة الا خبر كما تقول فى ان رجلا ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احدا لما ذكر فى الاغلب كقوله قع وهذا ذكر مبارك انزلناه ولبس ذلك يوجب خللا ما لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله وصوف بالحق الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر لقد سمهت بطحى الكواكب وتبا نوبت التصغير ولم تذكر للعلم بها قال الا انها الظبية المزبا بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى محم واذا ولى النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال قع لا فارض ولا بكر وبقول لهم رجلا اما عالما واما جاهلا وقد



يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس يقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معطى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما يليه من يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبٍّ خربٍ وهذا جحر ضبٍّ خربةٍ والذي هو لليوم الجر بالجوار والخفض بالاضافة الى الزمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجر الا هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحرٍ ضبٍّ خربٍ بين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقولهم هذا كوكبةُ بطنِ وادٍ هو لقاب لبن لكم وبني بجر هو لقاب لبن وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحر مخبر فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا فقام مقام المضاف المرفوع فكون اصل قوله هو لقاب لبن هو لبن قاب هو لبن قابة ثم حذف المضاف اي قابة فبقي هو لبن قابه ثم لما اضيف هو لبن الى قاب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط بلى بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج التوصيف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يحيء بالتأكيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير واما البيان ان المذكور بلفظ العموم بانه على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا وغيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا فقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وبذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا او بل ولكن وامطما واوان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فقوله بتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف الحروف ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي للعطف تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقولك الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله بالهف زيابة للحارث الصالح فالعالم فالابر فيجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل الخ يعني منفصلا مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز نحو كم مثلك يوجد اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كما كان لو عطف على بعض حروف كلمة فاكدا ولا بمنفصل لانه بدل ذلك بظهران ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده بمنفصل لنوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز نحو كم سواء كان الفصل مثل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا انت رحلي امنيتها الا لكن وبل وبعدها كقوله لم يمنعوا منا ولا انا منعنا الا ان ثابة لنا تأكيد المنفي مع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فلبئسوا فيها الا قليلا منهم والغاؤون وما عبدنا ما من دونه من شيء نحن ولا آؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عنهما والواجب قد يحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والمحافظة اعورة بالنصب فكيف لا يغني عنهما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك لان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بمجاره اشد من اتصال الفاعل بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا منفصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا ذكره العطف عليه اذ هو كون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك ولبس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به او نحو ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا بعاد العامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لم يجب الا لهذا الغرض

وانما لا معول كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنالك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البين يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البين يجوز ان يكون علاما وعلاما
زيد وانت وزيد غلاما واحدا مشتركا بينهما ايضا يجوز لقيام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة
الخافض تقول الجار والمجرور وعطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستفيض يقتضي ان
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك منعين اكد معنى المضاف الثاني كما مر فلا يمكن
عطف المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى آخر يمكن ان يكون
استيناف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا ترى
لما عرفنا ان الباء الثانية محللة لمثل الغرض الذي تحلله لبين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور وههنا كلام في مسئلة بين فاذا تقرر هذا فلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكريره
اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس ما قل من الحروف لزيادته نحو كفى بزيد ناهيك الا بالغ
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تع تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة همزة وبجب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان منكم
واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما مجئ والظاهر ان همزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة
الجار بعد تأكيد الضمير المتصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد فيما ساغ العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز
تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبني بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف فالاول لانعدل التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار فالجواب ان التأكيد والبدل لبشا باجنبيين
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب ما كان المتبوع او بعضا او متعلقه
والغلط قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف التسق
فلم يكن جزءا ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف التسق فانه فصل عن متبوعه لفظا بالحرف لا لعطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فانكر جزءا ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد والنفس والعين
بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل او بالمنفصل قبل التأكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس
والعين كثيرا ما يلبسان ويقعان غير تأكيد نحو ثابت نفس فلان ولعبت عينه فلو لم يؤكد معهما الا بالمنفصل لالتبس
الفاعل اذا كان غائبا او غايبة بالتأكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان نحو ما مررت
بأحد نحو خير بلتني انت نفسك وان لم يلبس واما كل واجمع فلا يلبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كلا لان كلا
لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم بل قد تستعمل مبتدأ لا غير اما لان
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة التأخر اعني خبر المبتدأ كما اخترناه في اول الكتاب هذا وقد عمل
المصرة اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس يستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فلا
ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم ولا قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع
واما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

في على المضاف

يحمل

فهلا زيد

العامل

المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بالمراد بيان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة لذلك مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كجر ورب والجر وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف قول اهبان الحمان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ في باب المضمر وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود بحرف المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جائز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء ما المعطوف على هذا لاصل في الرجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئية وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لخبرية النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب هو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى احدهما فتقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل بشجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق بدل من ضمير فيه او في معموله فالمضمر ان للمعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف للمعطوف عليه جاز ها مما مقامه فقوله زيد قائم او قائم ابوه او قائم هو ابوه لا غلام رجل ولا زيد عندي في الدار ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ابوه عمرو الا الرفع وذلك لانك اذا وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان ذلك فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر لئلا يلزم الحالة نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما قبلهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فلم يرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين و ان لم يكن في قاعدين ضمير يرجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا بواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني بواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا تمنعه لا تمر بمقعد لا فيجب جاريته فولوا انما جاز الذي يطير ينعضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فمنعضب زيد بقولك الذي يطير ينعضب بالذباب فقولك ينعضب في يد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للتسبيب لا للعطف و كلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصر والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ او الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى منعطفة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى ملتقا او غير ملتئم جاز بحرف واحد يجمعهن عن الضمير الرابط اكتفاء بما في احداهن التي هي كخبر ثبها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وبقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس ولبس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع تم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متاخرا فتقول التي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيء غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيء غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فلم لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرو او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربته وعمرو ابا واما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وبعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن

الجملة المعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند بزيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى بقول الذي قام وتعلق هند في ذلك الحال زيد والذي زيد والجمال ولا ينزل انا والذي يقوم الفهما مسرورا لتبيين ان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا او تقول هند لقيت زيدا واباها جاز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس حاصلا مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير وفصل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بين في محله النوابع ولو سلمنا ليصح جاز على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى وانما ان صرحت بالفعل الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالذكر الثاني التأكيد جاز بالاتفاق وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير وقوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او مختلفين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ذنوب عمرا وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فيحذف القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالد او ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا او علما زيدا عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا اكرما وذهب في ذلك الى ان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عاملين او ثلاثة واكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ومن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز انما عند من جوز فلان الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وانما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله يجيز بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم المطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والجار والاخفش على ما نقل عنه المجرور ولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما ذكر بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغرو بجيئة الحجر ركب لا يجوز اجماعا اي الا سيبين اولي حرفا العطف اذ الاخير منهما مفصول بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم زيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في التعذر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال ائغفر ام لا رسم دارا معطلا من العام بعشاء ومن عام اولا فطالما رأيت خربة كانها مضلة بزوبي ذو عيل فجعلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جلست في امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولا يجوز مررت اليوم زيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت زيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالليس معطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في التعذر لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو ما زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حينئذ الجواب خلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ان اكرمني عمرو او ان ظن نحو خرج محمدا وان ظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف لقاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا يفصل ان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة لها مثل ما لهمزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف وارجع الى العطف على عاملين منقول الاخفش لا يمنع من ظهور العطف على عاملين لامامنعه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي

والفراء بضمير الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو فيهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء بيضاء شحمة وقوله تع والذين لسوا السيئات جزاء سيئة اي والذين واعند بدلا من التراخ لهما في قولنا تع واختلاف الليل والنهار الى قولنا ايات او ايات على القراءتين بان اياتا اعيدت توكيدا للاول لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المقدمون الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بتسوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز الا تسوية اخر الكلام واوله في تقديم الخبر عن المخبر عنهما قلت بلزم منه جواز نحو زيدا خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكر اخوه على الاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصحح للجواز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه نائب المنصوب والمرفوع ثم بان المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو والكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي يثبت في كلامهم وجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور دون ما جاز ان يقصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المحذور من الجمع بين الصورتين المذكورتين لانه يبقى الاشكال عليه في على تخصيصهم تلك الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهذا اعتذر باضمار الجار كما فعل سيبويه والفراء وحتى لا يكون محكوما قولا خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما اثلنا قولا الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع الفرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد في التاجر فتقول اشترك عمرو وزيد في التاجر لا تسوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الا بة وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اي في الليل نصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف لواو من دون المعطوف قال ابو علي في قولنا تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والتمر كل سمكا لبنا اي ولبنا وذلك لفهم قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى ولحواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء بها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيدا اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما اسبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما مجيء في حروف العطف وتقول لمن قال ما مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما الخوى كما مجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت اناء الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا ولا عمرا وزيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل ولا يجوز وزيدا قام عمرو ولا مررت وزيدا بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعامل وهو بنية الالة بعد المستعمل لها واولا استباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول لازم اضمار عامله ولا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم انفصال عامله به نحو يقال وزيدا ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبدلا منه نحو اخر الخبر خطه حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا وزيدا قائمان وما وزيد عمرو فانهما بين لضعف الحرفين ولا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو وزيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا واهل وزيد عمرو ناهان وكيف وعمرو زيد بان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الحرف على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو بان وزيد وعمرو وبكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العاملين على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفردا بالا او بمعناها كلا بقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني زيد وعمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لانتفائهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل ولا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءني وملك الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءني وملك الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تع والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما اذا قلت قام فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد وعمرو قام اي زيد قام فحسب وقام وامامن الثاني نحو زيد قام وعمرو اي فحسب وقام وعمرو كذلك فالواو لا يجوز المطابقة لان تلفا في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار وجاز ابا قون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما فالاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الغاء وحينئذ يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء نفاما او قام الرجلان متلازمان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد وعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم عمرو هما صديقاي واما الا ولكن ويل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها سواء لان المتكلم ان قصد ذكر احد هما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيد وعمرو اما ان وكذا نقول زيد او هند جائني ولا نقول جاءتني اذ المعنى احد هما جاءني والعلة للتذكير يقول في غير الخبر نحو جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه واذهب اضربت ام عمرو فاكرمه وجاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو وجاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو وكما قاله بعضهم بل يقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تع واذا اراد اوخيارة اولهم انقضوا اليها بامر ايا الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى التجارة المدلول عليها بقوله او لهو ولا يستنكر عود الضمير الا شين الى المعطوف او مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الابهام فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كانه قال واو وهذا جاز قوله وكان شيطان ان لا ترجوا عنا ويبرحوه بها واعترت السرج نقاف مع شيطان او يبرحوه والحق ويبرحوه ويقول ازيد اضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرا وبل عمرو فقد عونهما وتنبه انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تع فالواري الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بان بعضهم بالعقب بالثوب يعضد اسوقها وجائزا اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بمعنى الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تحاذيا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مر بزيد رجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثواني فقولك جئتك خائفا وجيعا وهذا ابوه كريم وشريف لبس في الفتح نحو رجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك ان الواو

دون الفاء واخواتها لاصالتها لواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرا واي وعمرو وكذلك قال وبعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجواسي الذي يقشر منه بقية نقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعه اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عضض كما في قوله تغ ومترفناهم كلهم اجمعون قوله التأكيد تابع يقرر ما في المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع بدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اكلا بدان يكون القوم اشارة الى جماعة معتنة فيلون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غير ويزيل لفظ دال وضعا على معنى حقيقة به ظن المتكلم بالسامع انه لم يجعله على مدلوله اما الغفلة او الظنة بالمتكلم الغلط او الظنة به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنة بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا يذكر اللفظ الذي غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرر لفظا نحو ضرب زيد زيدا وضرب غير زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا بد دخل هذا النوع من التأكيد في حد المطلق اذ لا يقرر من المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا بغيرهما ذلك لانه في حد التأكيد الا سيما والغرض الثاني ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما يسلب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوبا اليه كما يقول قتل زيدا وانت تريد ضربا شديدا او يقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام انما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه ما مره فيجب ايضا تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره ومعنى ذلك بالتفصيل والعين ومنصرفا فانما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع اثر ربما للنسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم وارابعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليها وكونها ساذلة عائدة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافته بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافته بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة والشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانا لك في العلو اعظم من ان يوصف وامرك اقصر ظهرا من ان يرى في باب لعلو وباب لفظ بالمعنى يقرر ما من المتبوع في باب كونه منسوبا منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عائدة لاجزاءه فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قولك جاءني اثنان هما اثنان واحد فان واحد وان قرر وحقق امر منسوبه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قولك جاءني نفسه واحد لفظا واحد لم يقرر كون نفسه منسوبا اليها هو لم يقرر لا كون النفس شاملا لاجزاء آحادها وقد ورد بالنصب الاعتراض على نفسه بنفسه واحدا فقال ان لفظة واحد تقرر الوحدة التي في نفسه فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفسه وان دل على الوحدة لكن لا للتضمن لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفس موصوف بالوحدة فيخرج مدلول هذا اللفظة تضمنا لا مطابقة لقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن فالمدلول بالمطابقة كل مدلول المتبوع امر في المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول اللام تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا اجمعون الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان تضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلاهما الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا اسما المضاف اليه الذي هو مدلول لفظه مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين بحسب المطابقة واعلم انهم اذا اراد والوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة يقولون رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس ما اذا اراد والوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الالفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجئ قطعه عن الاضافة مع قصد الى اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب منها ما لا يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط نحو جاء زيد وحده اى لم يشاركه احد في المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه الاثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمله العوام نحو جاء الزيدان اثنيهما او اجمعون ومنصرفا ثانيا واخوانه مثل كلا لا يجئ الا تابعا غير مضاف نحو في التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين نحو جاءوا ثنى الفبيلة جمعا او القبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فوكد به لكن بياء زائدة نحو جاءني القوم بأجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها مع الباء وبدونها نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقولك تبع عيسى القصان يأتيني بهم جميعا اى بهم اجمعين ويأتي بمعنى مجتمعين في حال المجئ وان اريد ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يختلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير مؤكد بلفظ العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اول الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعدان يعرف الحاضر كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الموصل نحو جاءني رجال ثلثة مثبتين هذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين في العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد والحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه تشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة وعدم خروج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقولنا او الشمول قال المصنف بدخل عطف البيان في قولنا بقرار المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني في العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل زيد ما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اسمه بالله ابو حفص عمر انا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بأبي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح ويبقى صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات تولوه وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو قول نفسه نفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما التقرير بشمول النسبة وهو بأن يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير باصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة كذلك بالمظاهر النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف لا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب هي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بما غير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف فانه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله بما قبل نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرور بعدها او بما يخرج منها كالتاء المتصلة فانها تكرر وحدها الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصالبات

كما يؤكد بالكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بلى بكر مع عماده نحو مررت بك بل بك وانك انك و ضربت ضربت وان كان العائد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عدم الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار بلى هما وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما بحرف في الثاني نحو زيد قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضمير نحو ان زيدا انه قائم ليث بكرا انه قائم ويجوز عمده بظاهر ايضا وقد يجوز ولو في نكرة بالضمير المتصل وجها آخر غير نكرة العماد وهو ان يكون منفصلا مقولا في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لاقتضاء ورود واحدة الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل مماثل له بانك وبانيه اياك ولكنهم كما اجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان كذا دون المنصوب المتصل تقوية واصالة اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيصرف فيه اكثر من كم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور المنصوب المتصل بين النصب والجر بين الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال الخفاجي ان المتفاضل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه ويجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بل اياك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب الندا يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الثلاثة بين اكلتهما اياه وعلم التردد بين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز ان تخالف البدل والمبدل منه بان يقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التأكيد لان المقصود من البدل هو الثاني فكانه بالاصالة نصب ولا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال ابن الدهان بمعنى اياك اياك للاحقين احبس احبس قال في الحرف المستقل لا ابوح بحب بثنة انها احذت على مواثقا عهودا أو مع فصل كقوله نزلها من ابل نزالها وقال تغ وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن الذكر ايذانا بان ذكرت ما يطلب يثبت او لهما له زيل فتكرير المضمر المنفصل بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تغ لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموادفه مع اتفاقهما في الحرف او في معنى الباقي او هو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هند شاهرشا وهو سرشار او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا او تقويته معنى وان لم يكن له في الحال الا فراد معنى نحو قولك نحو حسن بسن نسن او يكون له معنى منكلف غير ظاهر نحو جبئت تيك من بنئت لتراى سيخرجنه وتولهم اكمون ابعون ابعون قبل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقبل من الثالث مشتق من حول كتبع اي تام ومن بصع العرق اي سال ومن بضع اي روى ومن البع وهو طول العنق مع شدة مغرز قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد بجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكحبث بثث وباب الاتباع بعضه مبني كحبص بصص وحبث بث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى بحاثل للفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو لورنس ياء واصلها حبص بوص وقد يكون مع التأكيد للفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تغ فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يفصل كما جاز العطف والفصل في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانها انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز الفصل فيها لتتميم اعلى المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيفصل فلو عطفت او فصلت لكان كعطف الشيء على نفسه وفصله عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في حروف العطف قد يفيد بعض الالفاظ ابدال معنى الفاظ التمول فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كلي فيجوز ان يكون اريد بهما على البدل وعلى

الاولى ان يقول في باب الندا ما ذكر ثم نعلمه كالمنادى المستغل

التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطرت بلادهم وديارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوزان يكون انتفاعها على التأكيد ويجريها مجرى اجمع حارحذف الضمير منها لا بطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فعلى ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطرت ملك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد بوما من على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا بخوضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقولك رتع واخاروسى قومه اى من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسكنت الشام وعلى الوجهين لا بقاس عليه فلا يقال ضرب زيدا لبد والرجل ويقول مطرنا لهم السهلة ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شذاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الدور والصرح وانما نصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطرت ملك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله تعالى الا ان يعني عينه ونفسه قوله يتعان اى يفعلان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط بقولي نفسه وبينه نفسها وعينها وتغير التبع مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث وجمعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قاموا كلهم اولى من قاموا كلاهم كما يجيء في باب المثنى وتقول للرجال انفسهم واعينهم وللنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني اقتضى كلا المثنى للمذكر وكلتا المثنى المؤنث تقول كلانا وكلتانا كما وكلتاهما قوله والباقي اى كلهم واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اى للمفرد والمجموعين باختلاف الضمير فقط في كل نحو كلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف التبع في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد المؤنث جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الاجمع السلامة المذكر لانه لا مؤنث كما يجيء منقول بالرجال او بالنسوة او بالفصود او بالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقوله جرجرا ابلان من سهلان اووادي جنم على فلاص مثل خطاني التسلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجي فرقة خارجة وقولهم تع والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذا اجزاء يصح افرادها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاءني زيد كله بمعنى بالذي يصح افراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لها افرادا كالتمر في الحض بعضها عن بعض وبالذي يصح افراق اجزائه حكما مفرقا متصل الاجزاء كالعبد والدار ونحوهما فانه يفرق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن تأكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون البائع ولا يفرق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تأكيده بالكل ولا يقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفرق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افرادهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وعمرو واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كله لم يرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتمال رفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه ولا يحصل المقصود فاذا اوردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم النسبة لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر بانه اي شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شئ واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قولهم تع اذا اردت الارض حكاكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تأكير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقولهم تع وجاءوا بك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا لانه في تقدير ما سبق بل هو لتكرار المعنى لان

الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع الشهور وصفوفا تخالفه وقد اجازا الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا ودينار درهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين ولم ار ماذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا شرط نطاق التاكيد والمؤكد نعم يقال وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم تمالبس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقول بالبثت لست صبيا مرضعا تحاذى الذقناء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اوكالك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الذى ومنكر مجمل كليهما على البدل عند اهل البصرين اولى لان خيرا وشرا ليسا موقتين ويجوز مجى كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما اوكلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظا احدهما تاكيدا وللمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يجدد فى المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك جانى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جانى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو الفضيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب البدل من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فمتناقضان قال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرا لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او تغالطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر فعطف بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكدا المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه فى باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع ولا بقاقم وذكر هاد ونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للمتفرق ومعنى فيها تقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قولك تع كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعهما واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى حاصل فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الا قتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومنصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون

على ما حكى لا تذكر ابتع ومنصرفاته قال وهذا يدل على انه يجوز ان يقال ابتعون جعلوا النهاية ابتع ومنصرفاته وليس كذلك ذكر الجزولى والزمخشرى فلم يتبع على ابصع وبعده المع ولا ادرى ما حجتهم والشهود ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوان اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدا بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جانى القوم اكتعون وسمع ابتع اجمع ابصع وجمع بصع وايضا اجمع بتع وايضا اجمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جانى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد كلهم وكذا البواقى كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتابعة وقال البرد والفراء قوله تع فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان التجود منهم فى حالة واحدة ليس بشئ لانك اذا قلت جانى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم فى وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرهاز ادة لفظين لمعنى واحد واتى محمد ورد فى ذلك مع تصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه فوله مقصود بالنسبة الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال فوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معًا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا فوله ولا يظهر ما قاله في نحو جائني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل الذي ادى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او من انت بهذا ثم ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله فوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضًا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال باقي ان نفقدي فوما ولدتهم او نحلبهم فان الدهر خلاس عمرٍ وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعرٍ اي الظلم عباس فالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا يذان بكون في ذكره فائدة لم يحصل لولم يذكر كما نذكر في كل واحد من الثلثة صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول بعد ان الكل ان افاد فائدة في ذكرهما معًا احد ثلثة اشياء لا بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني منصفا بصفة نحو يزيد رجل صالح او كونهما منصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقد ثانيا ليس للبيان بالمفسر اكلا ونحو ذلك رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو احدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعد اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه لم يكن في الدنيا من اسمه عمر الا كنيته ابو حفص لا ابهام واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمون بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائني اخوك زيد فربما احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني بك اليوم مخبر او مشتقا فلا بد للموصوف اي نكرا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جائني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العالم زيد الطبيب بدل وفي الطبيب العالم زيد ان صفة بخلاف لتأكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا الان بقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو بازيد اخ وبا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشر مصرا يا الوجهين وبا اخانا زيد بالنصب كذا فوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا للنوع يجوز جعله مستقلا نحو بازيد وعمرو وعمرو مستقل نحو بان بزيد والحارث للعلة المذكورة بعينها واتمامه مجرورا بزيد وعمرو لا بازيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك المتكلم يتحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول نقول اكلت الرغيف ثلثه فيه قصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد ولا تريد علمه وسلب زيد ثوبه فلذا احتيج الى البيان بخلاف حذف المضاف وقام المضاف اليه مقامه فانه لا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم معروف وجوههما اولها انك اردت بدأت اكثر قومك وصرفت وجوهها اولها ولكنك نبهت الاسم توكيدًا كقولك نفع

كون

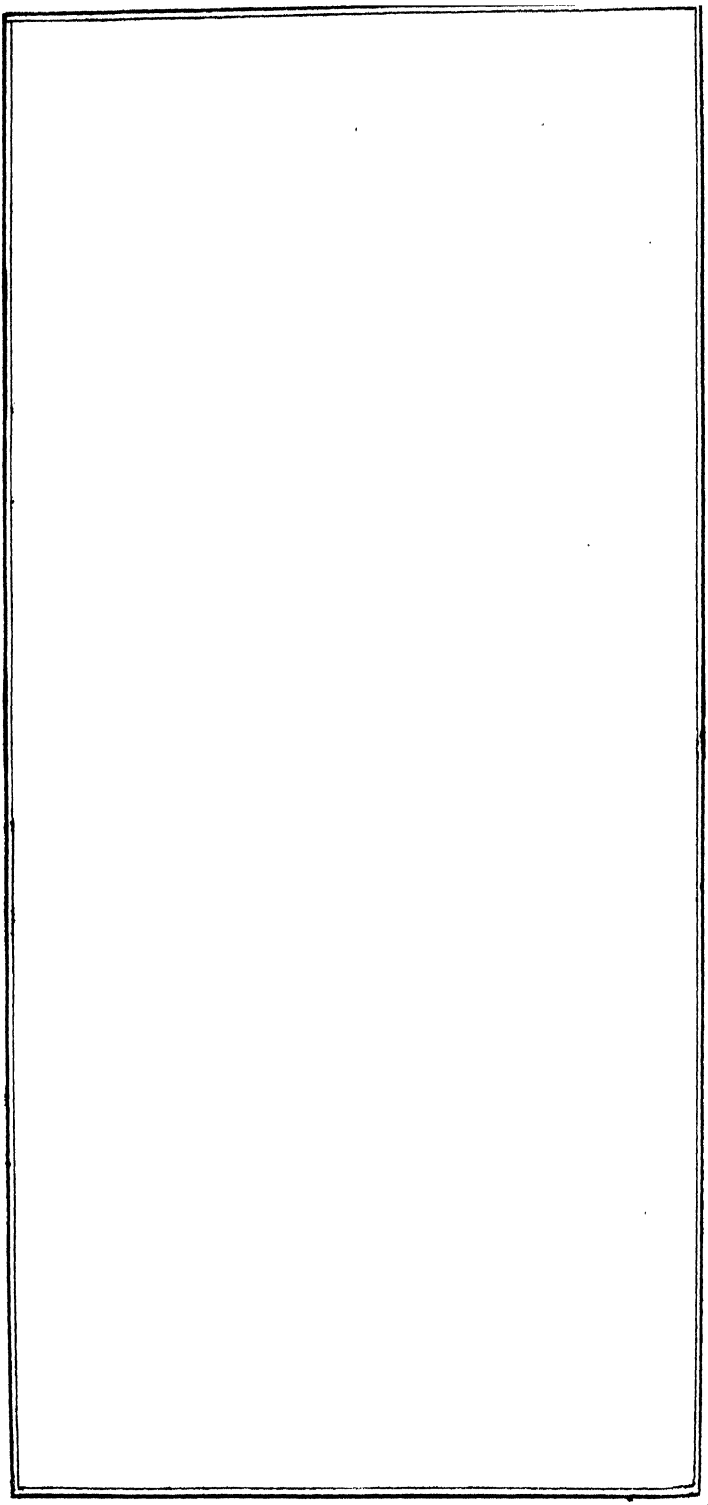
مطلقان في

به بجد المبلا كذا فهم اجمعون وهذا الذي لم قربه لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق بالآخرة البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما انكرها العامل فيه ظاهرا نباتي شئ يعرف بالمخاطب لك فما الذي يذكر به ولنا ان مذهب ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف في الشئ عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرته هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلول له مدلول الاول والثاني جزؤه وثالث بينه وبينه ملابسة بغيرها والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه نسامح او مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك بدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدلا عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما بدلا على معنى فيها والبدل على الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرها اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولعلك زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه والا عليه اجمالا ومنقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والفراء ان منقال سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل لبعضه وبنى لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا بكليته من حيث المعنى لانه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب بتمامه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام عبر مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا العين اصحابا لاخدود مطلقا غير مفيد الافعلهم بدل الاخدود وما استحق به اللعن بخلاف ضربت زيدا عمده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الارهب سيفه وبخاتمه ركوبه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير انه القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا البدل مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو اما ان يكون مدلول الثاني من مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي مقتضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثالث بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وبعد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للبيان والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند بحر كانك وان كنت معتمدا للذكر الجم بغلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صرف محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبق لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبق لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك يتذاركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام المحققين الاضراب عن الاول المغلوط قبيل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سببه الاتيان بما الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وغيرهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يفعلان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر منها مثلة الكل من الكل يزيد اخيك رجل اخ لك رجل اخك امثلة البعض يزيد راسه رجل راس لزيد راسه رجل راسا امثلة الاشتمال يزيد علمه رجل علم له رجل علما امثلة الغلط رايت حمارا رجل حمار ورايت حمارا رجل حمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت فلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان روعيت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز زيد وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقولهم نعم بالرجل المقدم طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل خطم ونحو من القط

الا انه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بنى جلان كلهم كصاعد القصب لا طول ولا قصر
اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك لم يبك الا ما افاد الا ولم تجز لانه يكون ايجابا
بعد التفسير نحو مررت برجل وفد مرانه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد
اخيك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى
الزيدون اخوتك والفائدة يؤمن فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأييد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا
كلهم فى مثل سكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا واخو
زيدا ومثلة البعض فطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها او المضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت زيدا اياها او النحاة يوردون فى مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكرير لاعادة
الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا حملين ليرتفع التكلف ان كان من جهة والمظهر من المضمر نحو قطعته يده
ولمثلة الاشتمال كرهت زيدا جماله والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جماله واعجبنى اياها والمضمر من المظهر
كرهت جمال الزيدين وابعضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيدا كرهته جماله ولمثلنا الغلط كرهت زيدا اياه والمضمر
من المضمر كرهتنى اياها اذا اقتدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهنى الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لان الاشتمال الاقل على انا
لكونه كلاما ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يساو بدل الغلط بل يجوز نزول الضمير اذ الشهر تعلق
الثانى بالاول كقولك نفع فضل اصحابه الاخذ وذا الزاد اشتمال فضلهم وانعم ملاقاة الاخذ وذا بل قالوا الكوفيون يجوز سند اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها اجروه نحو قوله لحاف
الصيف والبرد وه قالا ان الحساب لا يجوز نحو جائنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض وبدل الاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا
يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر بدل البعض وعدنى بالتجى والاذاى رجل ورجلى شثنة المناسم
وقال فى الاشتمال ذريتنى ان حكمت لن يطاعا واما الغلط حلى صناعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيز نحو مررت للمسكين مررت ولا عليك الكريم المعول فالوجه ان البدل يتبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد
رجل وفائدة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا منه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب هما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف
من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلول لان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلول
فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحد لكان الثانى تاكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فربما افادت ما لا يفيده
المعرفة فان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون يقولون هو منصوب مقطوع للذم اما من نوع الموضع او منصوب ولا يلزم ان يكون
كل بغت مقطوع بضمير الشاعر بغتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا
وقال ان ماله لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى فعل امر او تفعل فى الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما هو
ذاك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يجيئنى جماله ولعل ذلك استقبحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا
ولا ضمير بادنا واذا ابدل مما يضمر معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة به البدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا
ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قولهم تع عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كما تقدم جواب الاستفهام وليس
ببدل واختلف النحاة فى البدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل
دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى لان فى ابدا

الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا الوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان البدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مر بك اخيك وملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد اكريم وايضا فقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحق الثرات كانة ملاحجيه معين بسوادة ولم يقل معتنان وقال ان السيوف غدرها وروا حمائرك هوازن مثل مرين الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر علي آلة ان ثبايعا تؤمخذ كرها او يجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان ناكيدا لا بدلا نحو ان تنصروني ينصركم ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وانبا يما في المذكور من الاعداد جاز في المفصل الاتباع والقطع رفعا كقوله تع فلد كان لكم ايه في فئتين التقتا فئة تقاتل الآية اي هي فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف بتعين الرفع نحو مررت برجل رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو في عمرو في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا توكد وان كيسان يقدم التاكيد على النعت اذا النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل لشبهه معنويته الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية والاشتمال واما بدل الغلط فلا وقد والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شموله لنسبته لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فصله انه اتى باعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نضناض واسحمل فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحي وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجاء قال اللهم صدق حتى النقبا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشرا قال انما قلت في مثل اشارة الى ان القرف يقع في غير هذا البلب ايضا كقولك يا احانا الحارث ولا يجوز ان يجعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وبدلا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والقراء يجوزون الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني في عطف بيان لا بدل والمبرد انكر وابنه الجرجاني قال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز اقامة مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على نبيه محمد وآله ثم الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني على يد افقر العباد الراجي عفو ربه ورحمة ربه يوم التناد راجي عفو ربه الواثق بالله محمد هادي ابن بهرام الطالقاني في يوم الخميس في ليلة خامس من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وكتبين ومائتين والف من هجرة النبوية عليه الصلوة والسلام والحمد لله رب العالمين

وعمرو فعل من العلو الذي لا يفعل الا ما كان





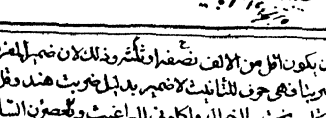
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبنى كما مر في حد المعرب وصوابه اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدده كواحد اثنان ثلثه والف باثا ثاونبد عمر وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرفي والماضي والامر وهي التي سماها مبنى لاصل وكون اسم فعل كما يجئ قال ولا بد من قيد الحد بلفظا ولا تقديرا احد الشيئين ههنا للاشارة الذي بناء في تبيين الماهيه قال ولما قال في حد ما لا يختلف آخره كسائر التعاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يمكن ان يجعل ما تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وفيه نظر اما الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى لا تذكر في حد المبنى لفظ المبنى قوله والقاب ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محل بالضم في حال الرفع او هذا او ذاك كقولك في جيم رجل انه محلد بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا باز يدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاني زيد والزيدان والزيدون انها معربة وعند هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا عن الرفع والنصب والجر الا للحركات المعتبرة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لفظها مهما مقام حركات الاعراب سماء الحركات مجازا فقولهم في نحو واب الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض الحركات مقام بعض الحركات يطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السنوات واحد في خلق الله السنوات وباحدان الاول منصوب والثاني مجرور فما يمنع المانع على هذا ان يطلق على الحروف النائبة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في الرجلين انه مفتوح وكذا في الاسماء عند من يكسر ويقال في بانزيدان وبازيدون انهما مبنيتان على الضم مجازا فلا يكون اذن لمرد المض على النحاة اطلاقهم ان بازيدان مبنى على الضم والرجلين على الفتح وجه هذا والتعبير بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين منفذ بهم ومنا خرهم نقريبا على التسامح واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنى على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعتبرة لما اختبرت دون الباقين قوله المضمرات وضع لمتكلم او مخاطب وغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان اناوانت لا يصلحان الا للمتكلمين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واباه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة لو سمي المتكلم والمخاطب بعلمين فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور ومكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما تشبيها بالحروف وضعا على ما قبل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت

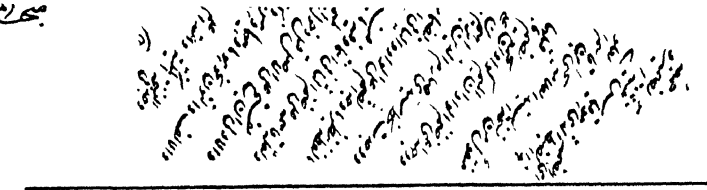
بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طرا للباب واما انتم وهما فالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب تقديم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء تواردُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم نحو خرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد بانه زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب لا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت بانهم كلهم نظروا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسيئ زيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز بانهم كلهم لان بادلة الخطاب وليس في زيد ضرب دليل للمتكلم قوله لفظا ومعنى وحكما اسم المتقدم اللفظي سمين احدهما متقدم لفظا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا فزيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزءه مدلول ذلك اللفظ كقولك تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اى لعدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني فان بدل سياقي الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تع زروه يوبوه لكل واحد منهما لانه لما سيق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقة المالوفة لان عادته جعل التقدير بسبب اللفظ لا نفسه كما مر في اول الكتاب في المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعلد ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى ولي ذا هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والفرق وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لابد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدم لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعل من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تع واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للمفسر شيآن فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هنالك شئ غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك نحو ضرب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول ربه كضرب غلامه زيد ومعنى الابتدا المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهما زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضميره متصل بذلك الفعل نحو هذا سائر اليوم للقمر بدر سواء منفصل عنه نحو قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شرهم وكذا الصفة كقوله اذا جاء نصر الله جوى الباء اى الى السفه وكسبا في الكلام المستلزم للمفسر استلزاما فريا كقوله تع ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث ولا لة الثراء متبعة او بعيد كقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قولنا كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اى ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

الغائب انما يفتقر لضمير الغائب بقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بتفسير بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر
ولم يتقدمه مفسر يعود عليهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي بتفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاني شيء الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكره لان المفسر يأتي بعد ذكرهما والاولى بهما
مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى المعنور على المراد به ثم يفسر به فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا ممكون اكد فان قلت هذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه
معرفة ام يصير بتفسيره نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند
الظاهر يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
منه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من
التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه
اما الجبران في نعم رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض
التمييز والتفسير فنصب على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير فاتم مقام الضمير المتقدم فالجبران في مثله في غاية
الظهور وغريب منه ضمير بيد منه مفسره نحو مررت به زيدا فانه لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة
فالجبران بعيدة وان لم تأت كالتمييز المذكور لجواز التفسير الا ان فيه ضرب تفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع انفصاله
الجبر المفسر بالبدل سهل الاتيان به مبهما قبل التفسير دون الاول واما تأخير المفسر في باب التنازع نحو عرفني وضربت
زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى فقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به للجبر في التفسير
بلا فصل كلا ولا نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والقصة في ضمير التنازع معدوم اما عنى قصد
التفخيم والمجيء بالمفسر للجبر في التفسير واتصاله بالمضمر ضعيف من ثم حذفوا الكناية الفاعل مع انه فضلة وايضا وما
اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم للبس اضعف مما
انكره البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر من الاتصال بين الذي الضمير
ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المحاربردي بالتقديم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فعطلت
المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب فاعدت الضمير الى ذلك المتعقل مكانه راجع الى المذكور قبله و
فانك للمتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يسئم ما ذكر في باب التنازع اذا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل
فالمتصل المستقل مفسر والمتصل غير المستقل بعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند سيبويه وانت
لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما البوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما
قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو
زيد ضرب وبضرب وهند ضربت وتضرب واضربن امرأة واضرب في تضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت
ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها
متصل كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو عمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب
منفصل ومتصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى نحن
والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس علامي الى علامهن وطهن اعلم ان الضمير انما كان
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اولا وللاختصار فيكون كالظاهر
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرناه هو الذي كالجزء الاخير لعامل يعني يجيء
العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قبل الم يفصل جارا بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر متيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لتثنية وجمع لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او لمخاطب او لغائب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون للمتكلم او لمخاطب او لغائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة

وكل واحد من الثلثة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللمخاطب ستة وضعوا للمتكلم
منها لفظين بدلالة على ستة المعانى المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث واما شركوا فى المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس فى المتكلم واما ادخل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هونا وكذا قولك نحن ولم يريدوا المثنى
الفا والمجموع واوا كما فعلوا فى مثنى المخاطب والغايب جمعهما الان مثناهما اسم امضم اليه لفظ آخر مثل يدين لانك اذا
قبل لك فصل انما قلت انت بارنبد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا فى الجمع اذا قيل فصل انت
انت بلنبد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلذا لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ حاصلا لم يكتفهم اجراؤه لتثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر الثنائى والجموع فاريحلا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجئ فى غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قولك قد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واما انا عند التفسير كما عند وضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة منصوص وهو ضربت وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب فى النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك للمثنيين والتاء حرف غايب ويجب ان يكون المفقودان فى ضرب وضربت متغايرين كتاء المتكلم
البارز نحو هى وهو هذا وبقيت الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع تسعة عشر كلها لتمايزه عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه احق بقبول اتاضعوا التاء فى المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان الالتباس وضع المتكلم والمخاطب ثم الغايب فنحوا للمخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسر التاء للمخاطب فتحتها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص الاقرب بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزاد والميم فصار الف
المثنى فى تما وقبل واو الجمع فى تموا ثلاثا بلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو وضمه وما قبلها وذلك لانهم لما شاؤا الاضمار وجمعهما واو التصدر بوضع علم
التخفيف كما قالوا لم يا تو اثبوتى المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكما اثبوا بعدها فى هذان والذين فوضع الواو
فى الجمع فى الآخر مضموما وما قبلها وهو مستثقل جعلوا كما مر فى الترجيم حذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضمتها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن الثبت الواو مضموما وما قبلها فلان ذلك مستثقل فى الاسم
المعرب كما يجئ فى الضمير وقالوا ان وطىء الجمع ضمير نحو ضربوه وجب فى الاعرف رجوع الضم والواو ولان الضمير لا تصال
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز بهم حذف الواو ولم تكن الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه الزجاج والفارسى من ان ضم الجمع ساكن بعد ما ضمت الميم ردت الها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو فى المذكر واتما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف
الزيادة واستثقل ضمير الغايب لانه لما كان مفسر الغايب لفظا مفقودا مالفى الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد
ان يكون ضمائر الغيب لخصوص من ضمير بهما فاسند وا الى المفرد بين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يبالغ لفظ
بشئ منه واضمروا المثنى مذكرة ومؤنثة على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو وجمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو فى الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حوتى وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو والمضموم
ما قبلها فى الاخوات فضموا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان تحون بعد ضرب الفاعل
مضمر اى ضرب هو وكذا فى هند ضربت اى ضربت هى انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمفرد
فيهما الضبط العبارة عليهما لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المفرد هو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به بعينه المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المثقلة نحو ضربت بليغ



ان يكون اقل من الالف نصفها وتكثر وقد لك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى ولما التاء في ضربت و ضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كما جاء التانيث كما يجيء في آخر الكلم نحو فيما اخواك واكلوني البراغيث وبلعنبر السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يجز الضمير في افعل ونفعل لاشعاره حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل شعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بحتم الهمزة بالضمير والنون بالنون وكذا يفعل بفتح المضارع الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعلان نانه وان كان محتملا للخاطب والغايب لكنهم لم يريدوا ضمير اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في مضروبين ليس بضمير بل حرف تانيث كما مثل في هندى والضمير لازم الاستتار واما استكن الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امر ولا تفعل نهي فحكمها حكم تفعل للخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في ضم الافعال ومذهب الماذني ان الحروف الاربع في المضارع والامر اعني الالف في المتكلم والواو في جمع المذكر والياء في الخاطب والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الضفا واواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل او استكنارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يثبت لها انها غير بارزة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها للفاعل المستتر كاقتضاء الفعل فلم يطلق فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير واوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضمير بن انفصالهما بالعوامل نحو ظننت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاني زيد واكرمت زيدا علامة فلم يعمل جاني في علامه وكذا استكن النون في ضاربان ومضروبات بتبعية استتار الضمير لجمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل ولا يرى لفاعل يتصل به بارز في الصفات الا في نحو فان قبل فلم لم يجيء ايضا بعد ها منفصلا كما في ما يعمى ليس فاسدا لم يجز اتصال الضمير بها لجاء بعد ها منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء فلما لم يجر الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو انا قائم ها وما انا قائم هما وما قائم انما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها وقد تمد همزة نحو انا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف بوزن ها بعد النون في الوقف ليبان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلحقها بكتب بالالف لان الخط مبني على الوقوف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد يبدل فتحها وقفا بها ء السكت قال حاتم هكذا فرد ي ائنه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من ائنه وسواتهم بالنون الالف في الوصل ايضا في النعت وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تدبت الشاما وجاء في قراءة نافع ايتان الا فيما كان قبل همزة مفتوحا ومضموما دون المكسورة قال ابو علي الاعرف في غيره بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا ليلان على زيادته وكونه ليبان الحركة وقفا وتحتم للمتكلم مع غيره مثل ما في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمة انا الكوفيين ضمير مرفوع وانا للاثنين على المجموع الذي حقه الواو واما انت الخ فالنون عندهم ضمير بين ان واصلها انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فاتبعوا بالمتكلم وكان القياس ان يبتنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ذلك العلامة له علامة ويبنوا المخاطبين بتاء مفتوحة بعد ان كانا سمية للفظ في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكمالها اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء والمتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ازادوا انفصالها عموها بان لا تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وان كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا فصير منفصلة



فجعلوا اياعمادا لها فانضما بها التى تلى ياواياعماد لها وما ادرى هذا القول بعيدا من الصواب فى الموضعين وقالوا فى الغايب هوو هما وهم وهى وهما وهن والواو والياء فى هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها وابدل التثنية والجمع فاتى بحدهما فيهما والاول هو الوجه لان حروف الاشباع لا يخبر بها وايضا حروف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظنه الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو انتهو وتيهى وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النونين فى جمع المؤنث على ما ذكرنا فى المتصل سواء وهذه الضمائر الخمسة المنفصلة تشترك فيها الماضى والمضارع والامر والصفات والبسائط كلها موضوعة متصلة فتشترك بين الماضى والمضارع فيهما الا فى الالف والواو والنون كما ذكرنا بقولك ماضرب الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما ونسكن هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولام الابتداء جايز لكون هذه الحروف عندا تصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء فى هو وهى خفيفة واستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هى بقولك فهو وفى كهو فيهما حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهى سربت ام عادنى حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشرى رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وفوله دار لسعدى اذ من هواكا ولبسكنهما قليس واسدا وشذ قولهم هدان وقال وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فى وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجئ بعيد فوضعوا للمتكلم منهما باء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا فى باب الاضافة وانما للمتكلم مع غيره كما كان فى منفصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء فى التصرف نحو كاكرمك كما كان وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث باء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه فى الا ان يوصل قد يلحق الباء فاء المؤنث مع الهاء قال ومنه قاقصدت فعما الخطات الرقبه وربما كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد باء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام فى حذف الواو من عليكموا واسكان الميم كما مضى فى نحو ضربتم ولما اراد واو وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا منه المرفوع المنفصل الغايب فجعلوا حركة الواو والياء من هو وهى فيلوا بها الفا فصارها الان ضمير المذكر اذا ولى الكسر قلب واوه ياء نحو بهى لما ذكرنا فتخلوا اشباه المؤنث بالمذكر وحركوا هاء المذكر خشية الالتباس بكون قبلها باء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو لديهو وغيرهم يكسرونها وعليها ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة والياء المكسورة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو على ان ناسا من بكر ابن وايل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن انباعا لما هذا هو الكلام فى حركة الهاء واما الكلام فى اشباع حركتها نحو بهى وله وضربوه وعلاه هو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو الاى الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرها نحو به وعلاه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى ابيات العنوق اربغه ومطواى مشتاقان لهاد فان وغيرهم يجوزونهما اى اختلاس الحركة وحذفها الضرورة الشعر اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كنه فالمختار اختلاس الحركة اعنى ترك الوصل لان الهاء حرف خفى كما قلنا فكانه لفوى ساكنان وان كنت وصل مطلقا نحو عليهى ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجئ فى هاء المذكر الذى بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسهما ووصلها اربع لغات والكسر الكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول شبه الفعلة الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو ونحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو ونحو عليهو وبهو ويجئ فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة لئلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ويصليه او وقفا نحو فالفه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

احواله للوصل مجرى الوقف فتقرّ بها كلها في الكتابة اعني الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة وهي مضمومة لا غير نحو لهما وعلاهم وان كان الفا وواو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحوهما ومنهم و اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وبعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهِ وعليهِ وهم اهل الحجاز وقال في المثنى والجمعين ايضاً بضم الهاء نحو ان غلامَيهُما وغلامَيهُنّ وبغلامَيهما وبغلامَيهنّ وجمزة يحضر بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم مثل ذلك لكون الياء فيها بدلاً من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاوُه واداه والاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليهِ عليهما عليهن وليقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وعند اهل الحجاز بكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقاً كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها او يفان وقفت عليها فلا بدّ من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر يحذف صلاتها في الوقف نحو ضربهِ وبهِ ويكمل الالف في نحو ضربهما وبهما وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لالتقاء الساكنين البتّ نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وابي في القراءة على ضمّ الميم نظراً الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم لبعض ضمّ الميم نحو عليهم وغير المغضوب عليهم وكقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثل افلس للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس وايثار الوصل وتلك قبل المتحرك للسكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعليها هو المتفق عليه في نحوهم وغلامهم وثقافهم وكذلك منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضاً خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظراً الى الساكن وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي تلك قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بهم قبل هائها كسرا وياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء والكسرة قبل الهاء وقلب واو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضاً لما فيه من وضع المتصوب المتصل خلف الواو في وضع المنصوب المنفصل نحو اياك واياها مثلو ابعينة ضمير المنصوب المتصل واخلف الفراء فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو اياً الآن سيبويه قال ما يتصل به بعده جوز بدلاً على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان اياً مشتركاً كما هو مذهب البصريين في الذا التي بعدان في انت وانتِ وانتما وانتما وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيفت الى المضمرات فاياه واياها الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والشلوبين اياً اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف لذلك في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاه واها وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي للاحقة باياً وايا وادعامها لها صير شبيهها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة اياً وقد يبدل الهمزة هاء مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى وضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل بقوله فالمرفوع المتصل خاصة يشترك في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقاً والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقاً اقول اعلم انه لا يستثنى من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لا تتحمل مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان التحمل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتركة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما الفي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما استتر منه قد مضت ولا يظهر اصلاً الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل وبفعل وتفعل مخاطباً وغائبة وافعل في جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهراً ولا مضمراً وهي افعل وبفعل وتفعل مخاطباً وافعل امراً واسم فعل الامر مطلقاً اثنتي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تأكيداً للمستتر لا فاعلاً بدليل انك لا تقول لا افعل الا انت وفي نفعل وفعلت وبفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو ما قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الفعل

الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو جهينة جاءت زيد والمضمر المتصل نحو جهينة جاءته ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله ايا الفصل لغرض ما كالحصر او لكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو ما ثم ضربت وما ضربت الا اياك والشر اياك بدءا ما اتاك فاما زيد
عند زيد ضارباه هي على ان اصل الضمير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المنفصل اذا ان زيد عند خوف اللبس بالاستتار
لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضربوا ما الا ان ضربت مثله معنى واخصه من لفظا
اول الضميرين المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلذكر
مواقعهما منقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من
الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء الكلمة اتما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض
للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما
ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المستقلة والابتداء معنى ليس بكلمة واما
مبتداء وخبر على ما اظهر لي في اول الكتاب والمبتداء واسم وليس الاسم في افضلية المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف
الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في
طلب المرفوع لانه جوز نفي ومدخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها
في العمل هم بعلها غير اهل الحجاز ايضا عاملها للرفع بالمشابهة له بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا
يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على
الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا يقول الفعل هو المقتضي
للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب انصابه وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيدا اياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل انما ينصب لشبهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل
او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل ان يتصل الفعل ان ينفصل
بدع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا فلما الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على
عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو هو لك ان اباه ضربت وان انت ضربت
ونحو اياما ملن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه واما لزوم
الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والمحول لان الضمير المتصل اما يكون
كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك
الجنة وليشتك اياك اويد لا كقولك بعد ذكر لفظة اجمل وليثب زيدا اياما او عطف شيء نحو جاءني زيد وانت ولا
يقع الضمير موصوفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا اياما قوله وما ينال اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الا الاذلان عائذا الخ مثاله قياس عليه وكذا اذا وقع بعد معطوف الا كقولك ما ابوك قرشي انما نفسك اباك او منها
ان يلي ما نحو حتى اما استثناء نحو ويذهب اما اياك او عمرا واو الغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني
مفعولي علمت واعطيت وبوبت اتصاله الضمير الذي يناسبه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت
زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا واولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني
في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهما اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهما لانك تقدر
على الاتصال بلا مانع من مساواة اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فلوطبته لان الالتباس في المفعولين الذين
يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا فانما فقولك الذي
علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني
اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتداء وخبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما

مسألة اذا ارتفع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فان فصل عن عامله لم يخل اما ان يفصل بينهما بمعمول العامل او بغيره فان فصل بينهما بمعمول العامل لم يجز الا في الظرف والجار والمجرور فانه يجوز ويجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت ضارب اما هو او اخوه وهو يهان زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة فانه يجوز على غير من هو له فانه يؤكد للمضمر المستكن فيها الا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جائني رجل قاعد وعن غلامه وقال الزمخشري لا احاجه بل يقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قبل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم هما وانما في الدار انتما عندك على وذلك لانه يعرض لها اذا ان كونهما مع مرفوعهما جملتين فاغنتا بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرارا بينه كاسناد احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك نحو اقام اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجئ فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخبه ساده مسد الافعال من غير حاجة الى فيه كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل هذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يفيد به الفعل الا مع ضميمة ان يقول المجيبي ضرب انت زيدا اذ لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف اجيبي الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المجرور المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما يجازيه نحو ما زيدا اياك وانا فصل بينهما لغرض لا بد منه الا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب امثالك وانا ضارب زيدا وانا ضاربك اياك وجب بفصال الضمير كما رأيت وان لم تكن كذلك فلا يخلوا ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم ولعلك قاعد وانك في الدار ولا يقول ان انا في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالانفصال به متعذر واجب مع الامكان وكذا يجب الانفصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به فاقل تراها من ابل تراكها وتقول رويد زيدا وحيهل وحكي يونس عليكني وانما وجب الانفصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجئ الا عند تعذر المتصل واجازوا فيما اتصل به الكاف من ذلك نحو رويدك وعليك الانفصال نحو رويد اياك وعليك اياه لشبهها بنحو اعطاك اياه كما يجئ وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول المجيبي ضرب اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك بون ان يكون حذف التنوين في نحو ضاربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف اللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوزوا الاخفش الضرب والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة وانفصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتها للفعل اكثر من مشابهة المصدر نحو ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما فاضلة مقام الفعل اللازم لا يجئ بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احترز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ تقول ضربك زيد بمعناه فان قلت البس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس بلازم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول لازم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاشباع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل لازم والا لزال ان يقال انه يفيد القصر كقولك تعم بل الله فاعبدا ي لا تعبدن الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا ولا يقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من

هي لما مر ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تأكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هو له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو قولك جاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربيه انت زيد او خبر نحو زيد هند ضاربها هو ونحو قولك اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعيه اي اذا تأنيث فلا لبس سواء كان المنحل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان انتفى في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعيه فان انتفى في التثنية ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المنحل وصفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان الحسنان ضاربا هما او يضربانهما هو كذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا عربيتين او نضربني او نضربني لان في غيبة المضارع مع المخاطب وفي غيبتين مع المخاطبين نحو انت هند تضربها او هند انت تضربان انتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا وبرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيد ون نحن ضاربونها وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصور في طرفي الاتيان سقط عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس يرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرأ اسرى ليلك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحوفة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعده فمذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب فاكيد ضمير البارز لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها او انتما الهندان تضربانهما او هند انت تضربها او الهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا لا خلاف رافع اللبس فقولك انا زيد ضاربه يعرف ان ضاربه مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربني فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لهو يوشك ان يحذف ويكون ثما يجوز حذفه خيف لالتباس على تقدير حذفه فلان يضمير لا يجوز حذفه لجرد اللبس فقوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فذلك الجار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتكه والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خالبا من موانع اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع منويا فلا في الاتصال وكالجزء الفعل حتى سكن لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت وداهنا اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى ينفصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع نوعا في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب انما وجب انفصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع فمثله نحو اعطاكن زيد او جاءه المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انفس مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب انفصاله عند سيبويه وغيره يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطانا اياه زيد واعطيتكه واعطيتنا اياه وكذا اعطنكه واعطنا اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا يعتد اضاعة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضله لا يبلغ اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يتسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد واجتمع المبتدأ والخبر الذين حقهما الانفصال فاوجب اتصال اولهما تقريبه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين يجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهاني واعطاهانيه قال انما هو شيء فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

نقل ذا الخلاف ما حكم على ضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعيه اي اذا تأنيث فلا لبس سواء كان المنحل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو

هي لما مر ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تأكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هو له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو قولك جاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربيه انت زيد او خبر نحو زيد هند ضاربها هو ونحو قولك اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعيه اي اذا تأنيث فلا لبس سواء كان المنحل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان انتفى في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعيه فان انتفى في التثنية ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المنحل وصفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان الحسنان ضاربا هما او يضربانهما هو كذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا عربيتين او نضربني او نضربني لان في غيبة المضارع مع المخاطب وفي غيبتين مع المخاطبين نحو انت هند تضربها او هند انت تضربان انتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيد ون نحن ضاربونها وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصور في طرفي الاتيان سقط عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس يرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرأ اسرى ليلك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحوفة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعده فمذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب فاكيد ضمير البارز لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها او انتما الهندان تضربانهما او هند انت تضربها او الهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا لا خلاف رافع اللبس فقولك انا زيد ضاربه يعرف ان ضاربه مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربني فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لهو يوشك ان يحذف ويكون ثما يجوز حذفه خيف لالتباس على تقدير حذفه فلان يضمير لا يجوز حذفه لجرد اللبس فقوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فذلك الجار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتكه والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خالبا من موانع اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع منويا فلا في الاتصال وكالجزء الفعل حتى سكن لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت وداهنا اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى ينفصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع نوعا في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب انما وجب انفصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع فمثله نحو اعطاكن زيد او جاءه المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انفس مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب انفصاله عند سيبويه وغيره يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطانا اياه زيد واعطيتكه واعطيتنا اياه وكذا اعطنكه واعطنا اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا يعتد اضاعة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضله لا يبلغ اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يتسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد واجتمع المبتدأ والخبر الذين حقهما الانفصال فاوجب اتصال اولهما تقريبه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين يجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهاني واعطاهانيه قال انما هو شيء فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

الجر دون غيره موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز في الثاني الانفصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيما يلف من كونه متعلقا بما هو دونه منزلة والذي جوز ذلك فيما سماعا نظر الى ان مجرد كون الاول منفصلا وانما الثاني اعني المساوي للمتصل المنصوب ينقسم ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاها هو سيبويه جاز الانفصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز انفصال الثاني ويستحسنه فيما سماعا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهولك واعطاها لك بجواز اعطاهاك اذا امتنعه نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا ولان الثاني من ان يتعلق بما هو مثله وبصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما يرجع اليه الآخر بخلاف الخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربته هو كما جاز اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان حذفه للمفعول اشد كان اتصاله الذي من اتصال التأكيد هذا كله في الضمير من بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل وهو ان يكون الاسم كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا كان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو ناقص نحو بها او ان بدا ومساو ويقول في الناقص ضربكها اياها قال وكأنه اثبت اللعن فيها ومنعكها شيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيها والضمير المجرور الى من الانفصال فيما والضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل يطلب بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاها كذا يستدل الانفصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ومساو نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمها ايقرع العظم نابها او ان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او ناقصا اذ الباقي المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربني انا وضربني انت وذا يكون اما منفصلا او مستترا والاعند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي هو المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا الا ان كان مرفوعا وجب تقديمه وانفصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاكه اياك وضربني اياي قوله وقد مثله اي قد مثل الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم ليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان ذلك مختارا في الثاني وعلى جميع ذلك مفهومه مما تقدم انما قوله ولا يكون منفصلا اي لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او ايا كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لو لا انت اياي اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرهما انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكلام في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كانا اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال لئن هذا الليل شهر لآزى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا يختشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عاريت فوفى كعبد الطابس اذ ذهب القوم الكرام ليسوفي قيل لبعض العرب ان فلانا يهذي فقال علة رجل ليسني وقال ابو الاسود فلا تكهنا ولا تكنه فانه اخوها غذتها امه بلبانها وجاء الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول لكنه كضربته قوله والاكثر لو لا انت الى اخرها يعني ان الاولى الذي يجيء بعد لولا غير المخصوص ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ وجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المستتر بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوي بأجرامه من قلة النيق منهوي ذكر الضمير عند سيبويه يجر وبلولا حرف جر ههنا خاصة قال وضعف ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعني لا يتكلمون بصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عامل بل حرف يبتدأ بعدها ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها ينصبها كما يجيء في قوله نظر ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا يصح تقديره وقال

مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني تماجاز لكون نون الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا و اضربا ضرب لان الكسرة العارضة للياء اللزم من العارضة للساكنين اذا الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وغايته ان الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة بمقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي يلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلان وتفعلين وتفعلون وتفعلن فانها نون عنه هذه الامثلة سواء كان فيه نون التضمير نحو يضربنني او نون التأكيد كهذا على ما ذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزء لها لان التقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال زاه كالتغام يعلو مسكا يسوء الغاليات اذا فليني لا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما و ادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وشرى قوله تغ الحجو تني على المثالث قوله والدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا ضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف امامع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن ليت مخير والقراءة حملتهما على ما قال والحاق نون الوقاية بلدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك لان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء وتحرك الياء بالفتح وينفى ما قبلها على سكونه كما بين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي في قاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورمانى في وضربانى واضربانى في واضربنني وان يقولوا يدعُنّ وضربُنّ ورمای واضروای واضربی قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب لنون الوقاية لادخله الكسر محمل عليه مالم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعلل للام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني بها اخواتها ان وكان ولكن واما ائت ولعل فسيجيء حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة لاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت الشهور في ليت ان حذف النون الوقاية فيه لا يجوز الا ضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال المبرد جاز اذ قال ليتي اصله ليتني وانفرد بعض ملاة قوله من وعن وقد وقط كما قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنه وعني لست من قلس ولا قلس مني وقال قد نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد واتما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدى ولدن اضعف الكاف المجاز الى الياء لقلت ما ائت لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ ومذ ويشابهان من الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا بد خلها فاجروا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها العلة اي حذفها معه او لاجتماع اللامات فيه وهو مشابه للنون فربما منها في الخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الآخر مثل قد وقط للكراهة لام ساكنة قبل النون ويغتفر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجلعصاي حملا على العلى والاكرمساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لانها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلة النون للوقاية او ثونيا كما ذكرنا

في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقرب منك وما احسن وما اجمل الرجل
ست ادوى عن العرب حكوا هذا كله فاسوه على مذهبهم فيما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل مولد وبين
المبتداء والخبر قبيل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفا او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
وبعض العرب يجعل مبتدأ وما بعده خبره قوله قبيل العوامل نحو زيد هو الفائم قوله وبعدها اي في دخول عوامل المبتداء
والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو الفائم وباب
كان نحو كنت انا الرقيب قوله بصيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير ام لا والاكثرون
الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعيه والتكلم والخطاب
نحو انا الله وانت هو الغفور وانك انت الغفور ورتما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
كقوله وكائن بالابالح من صديق يرانا لو اصبنا هو المصابا اي يرى مصابنا هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا نحو اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فحينئذ يفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمام ما هو خبره والمعنيان مآلهما الى شيء واحد
الا ان تقرير هما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا بعد المبتداء
بلا اناسخ او منصوب بفعل فلذا شرط كونه معرفة ضمير هبر وكون خبره ذا لام تعريف صالحا للوصف للمبتداء به وذلك
لانه اذا دخل على المبتدا اناسخ يتغير الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان وان او ما الحجازية لم يصح
الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا ما سبق استثناؤه في باب التاكيد
واما قلنا ان الاصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو الفائم زيد نفسه الفائم المبتدا الخالي من التواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدا كان او الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم واما قلنا كان حتى المبتداء
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو الفائم زيد نفسه الفائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد
الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير ولا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك
لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين التفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربتها اياه نفسه فيكون مثل قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو
اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه الفائم وان جعلت اولهما
فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو
الله هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع واما قلنا كان حتى المبتداء الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لئلا يكون ضمير
من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حتى الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين التصبح اي الكرم الا
التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا التصبح لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رب انت كربما وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا عزيز وسواء كان اللام
موصولا نحو انت القائم لوزانه داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل
في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لم يتم الاتساع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتداء
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتداء ضميرا نحو
انا انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفة المبتداء كقولك الذين هو التصبح وعند كون الخبر افعل
التفضيل لشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مختصة حرفي بقتضيها فعل التفضيل معنى اعني من وهي
ملابسة به ومختارة معه كما ان مختصة ذي اللام حرفي مختاره معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل

خبر مثلك ان يفعل كذا ولكون من التفضيل بكلام الشخصين كما يجئ في بابه ولا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجئ الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصبوهم اياه لانهم اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع اثرتها كما ترى فاظنك بالنكرة واجاز الجرجاني وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بينة من قران وكلام موثق به ونحو قوله تع اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر اني بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خبر من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك او غيرك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك واظنك انت زيد لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لشبهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قائل لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كما اسم يمتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله ابعاد عوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قائل ليس بشئ لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو اماث واحيى وروى عن محمد ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بنائي هن اطهر لكم بالنصب كذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء اجتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز الفصل بين الخبر ان اذا كان للمبتدأ خبران معرفتان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لالتباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هنا وانما جئ بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فلهذا وجب الثبات ذوا اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف ولهذا وجب عبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننتك زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل تأكيدا كما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرفية اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا والخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه متصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى مجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم غرابته في الحرفية وعلة كان الخطاب في هذا المتصرف لما تجرد عن معنى الاسمية وحصوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وقلة الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا ومؤنثا فانه صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت فلما اسلموا كثيرا مقيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها والدال على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا بد ان الاعلى معنى في غيرها قد نقلتم في حد الاسم ان الحق الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انما ينعقد من حصيلة الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر يلزم الابتداء وجاز كونه تأكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع

كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر
ولا يكون مبتدأ الا انتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء
على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقولهم ان كان الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتداء ولا
يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع للجزء الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية
ثم حذف حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حذف الاسم بخلاف الفضل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة ويكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره
مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يثبت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل
والاظهر عند البصريين انه اسم مبني لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة محوا تاما وهذا قال الخليل والله انه لعظيم
لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه جرى استنكارا لحلول الاسم من الاعراب لفظا
ومحلا ولما ذكرنا قبل من طرآن معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد
لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انت هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد
به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظاهر
فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة
في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل ولا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم
ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من
قول الكوفيين لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتبعون فصلية اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده
منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذ ليس كونه مبتدأ وما بعده خبره ويتبعون ايضا
اذا دخله لام الابتداء نحو انا لانت الحليم هو زيد وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب
كان وباب علمت وامّا الحجازيّة وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان نرك انا اقل بالرفع وقوله عليه
السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون
ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواها اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله وبتقدم
قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه مضبوطا ضعيفا لا مع ان اذا خففت فهو لازم
قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المسند اليه فيجب
في التهيئة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والتهيئة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا
كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحفيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامر مقبل كانه سمع ضوضاء
وجلبة فاستبهم الامر فقيل له الشان والقصة فقلت هو الامر مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يضمنه
السؤال غرضا هو قبل الكشف في التفسير بخبر هذا الضمير الذي بعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته
والقصد بهذا الايهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يجر ضمير الامر المستفهم منه نقديرا بالمفرد بقول هو الدهر حتى لا
يبقي على صرفه بائعه قال ابو الطيب هو البين حتى ما ذاق الحرائق كانه قبل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين
وقوله حتى ما ذا في مبتدى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي رقى امر البين في الصعوبة
حتى لا يناله جماعات الابل بضا وأجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان معرفة مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما
الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما
زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا
يجوزون الا نحو ليس بقائما خواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون بقائما خبرا مقدما واسم ليس اخواك
او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو
بذاهب الزيدان وجهاوذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر

فانتصب ما بعده ما نحو ان زيدا هو المنطلق او انتصب ما بعده ما نحو ان زيدا هو

يكون ضمير الشان مفسرا بالجملة وبما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او على المبتدأ بعدها مخبرا في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من تحويلس بذاهب اخواك وما هو بذاهب يزيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسره جملة ولا يكون الا في خبر ما وليس الا اذا كان مفسرا لفصد المطابقة لان مفسر ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضاربا الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب يزيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قيل لو يعمر ان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح نحو ما زيد بناقعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه قامت وانه قام ابوك لهم شاهد وهذا الضمير يسمى الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لما لكونه مفقودا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره فرق في باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يعدم الخبر عليه كل هذا لأن دخول الابهام المفقود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لفصد المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما بمضى الشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فصلة فلا يختار انها نابئة عرقة وان لا يكون كالفصلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مفصود معهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وقابت هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا بناس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخل نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذ دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء واسم ما ويكون متصلا منصوبا باوزاني باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صبر وزنه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو فولدان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباءا وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعضه في الخطوب وذلك الدليل انواع المبتداء لا يدخل على كلم الجازة كما فرق في باب المبتداء وقوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر وهما لها كالمكسورة على ما قال الخليل قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصرحي في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني الخ واكثر مع الالغاء ظاهرا انتهى فعلى ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا لغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا واما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر لم يحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولا سيما بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا بضمير ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمر ارتباطا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وبغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الانثى ما وضع لمسماة انثى وهي خمسة ذات الذكر وللمثناة ذان وذين وللمؤنث تا ولي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا وبلحق بها حروف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك تا ولي وتيك الى تيكن ويقال ذا للقريب ذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان الاسماء الاشارة بينت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف

بدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بان يوضع لحرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضاربٌ والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
نحو ليت ولعل ومن والى وهل وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على
المعاني المختلفة وكتغيير التصغير والجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب
وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف تاما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير
المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت
معناهما وفي اضرب زيدا وهل زيدا ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليتَ ولعل ومن والى وهاو الكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب
الدال على المعاني المختلفة وكتغاير التثنية وحده في نحو عرفة وعرفٍ وكسرة وكسرٍ وكتغيير ها مع زيادة حرف كما
في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة ويقولنا بدخل الكلي بعد بتوهما يخرج
المعاني للصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعدها وعنها ثم يقول لما كانت الاشارة
معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في نحو الله هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء
الاشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف وقبل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وياذي وتي ووضع الحروف وحملت البواقي
نحوها وهاولا عليها وقبل انما بنيت لاحتياجها الى الغريزة الراقصة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو
هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد وداخلة في هذا الحد
لان المضمر يشار به الى المعهود به والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة للظهور
كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قولك نصف فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او الى واحد معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية عنى شارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست
كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان الاشارة باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصير كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي فالمراد بما ذكرناه انه لا بحث حدة لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
التعدد كالزمن في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال لمن في اصطلاح الفقاء اسماء الاشارة
وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف
معرفته معرفة على المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور فيهما كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قولنا اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من
توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ قد يكون معرفة ذلك الجزء ضروريةً
او مكتسبة بغير ذلك الحد نحو ذا للمذكر فان الاخفش هو من مضاعف الباء لان سيبويه حكى فيه الامالة والبس في
كلام العرب تركيب نحو حيوت فلاما بضاباء واصله ذيّ بلا تنوين لنيابة تحرك العين بدل قبلها الفا واما حذف
اللام اعتباطا اولا كما في بد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان الحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب
العين الا ترى الى نحو مر فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قبل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف في العين اعتباطا كاسة وكسر المحذوف اللام
كدم ويد وغد ونحوها وهيا اصله ذوئ لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت
العين الفا والامالة تنصره واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر ولا
حرم كان القول الاول اولى والله كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون
الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته فان يحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي لان الثانية
عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وبضعف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء
في اللذان قال ابن يعيش لا ماس ان يقال هو نائب كما ذلك انك اذا سميت به ثلث وافرد بقيت الفا اخرى ثم بقلبها

وعلى هذا ربع

وعلى هذا ربع

همزة كما يقول الاذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في توضع اذا سميت بها ولو كان اصله ثلثة نقلت ذاي ردالة الى اصله ومعناه ذان يحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبني لابهام على البناء فيه كالذي للمفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وردعوى ان كل واحد منهما صيغة للجر والنصب بعضهم مستأنفة خلافا لظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنى اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وذان واللذان واللذان في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تع ان هذان وللمؤنث تاوذي بقلب الف ذا تاء حتى صار تا او قلب الضمة ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتأنيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذاكا التي من الذي وذي من ذا التي من هو ولي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث كما في اخت وبنت وكما ان تاء ها للتأنيث علامة التأنيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هذي هذه لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التأنيث التي هي التاء فتشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتي بقلب ياء ذي هاء وقد يكسر لها ء ان باختلاس اتى من غير صلة نحو ذه وتي في توصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وفتي بياء ساكنة وفي الوقف قد سكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه واشباع نحو ذه وتي وذهي وتي تشبيها بهاء التضمير والاشباع اشهر وفي الوقف ذه وته بسكون الهاء بين ذه منهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذان وتان فان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وتجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد يكون مكسورا والنون للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير لمشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كاولئك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الضم مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكسائي قلبين للكلمة وهما الضمة فما قبلها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الضم عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوطاء واما قولهم هؤلاء على وزن نوتاء فقال بعضهم لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف هاء وقلب همزة اولاء واوا وقوله ويلحق بها حرف للتنبيه يعني هاء وهي كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو هاء ان ذا عائدة على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة اولا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم بايدي الحسية او بجارحة اخرى الى المشار اليه مجيء في اوايلها بحروف يثبته بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولو بدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا بينه العاقل احد الغرض ما لبس في مراعاة ذلك قالوا لا يجمع هاء مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد سنذكر لك انا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل نقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعهما في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانما فعلتما لا يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذا لك بمنزلة غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك لا يقول يا هذا لك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف بوجب كون ما وتينه غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما يقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف

فى احكام اسماء الاشارة

فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التخصيص على البعد جئت بعلامة البعد وهى اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى المخاطب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول فى العين جاءنى رجل فقلت لذلك الرجل وفى المعنى نصارى اخوارى يا بلغا فهانى ذلك الضرب واما قولهم باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكى عنه غائب ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهو الذى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب لان المحكى عنه وان كان غائبا الان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك فى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لا تعلن قال تع كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم واما اجازة ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعة فصار فى حكم الغائب البعيد والاغلب فى مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظة المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تع فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعد بلفظ المقرب تغريبا للحفظ وله وحضوره نحو هذا الغلام فان ثامت ونحو ذلك فيقول لما كان اسم الاشارة موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك الا اشارة الحسية كالتخصص البعيد وللمعانى مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعنى ذلك ونحوه اذن كضمير الغايب يحتاج الى مذكور وقبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية للابصار والنظر وكلا ولبى ونعم وبئس وحسبك وكفاك ويد والنجاء حتهل واراب بمعنى اخبرنى كما يجئ قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما رأى المصنف استعمال ذى القريب من اسماء الاشارة فى موضع ذى البعد منها والعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهبا ولم يقطع به بل اجاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى واقول انا الاترى بكيتهم خلافا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما فى حروف النداء على ما يجئ ومنهم من يقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب المقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا اذا تم ذلك ثم ذلك وبعضهم يقول اليك والمؤنث تى وتا وذى وذه وته بسكون الهائين وبكسرهما ايضا امام مع اختلاس ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك وهى دونها واما ذاك فقليل وردها الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وبضمها وثالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد احداثها كما حركت اللام بالكسر للساكنين وكذا فى تيلك لان الياء التى بعد اللام فتحة فرارا من الالف فى الخط واما تالك فادخلت اللام التى فيها على قوله فحركت اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما ذلك بحذف الف ذا فلغة قليلة وللمثنى ذان وتين وتان وتين واما تشديد لام التوكيد فى المثنيين بدل من اللام فى ذلك وتالك كانما دخل اللام مكسورة بعد اللون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك وتالك فجمع المثلان فقلبت اللام نونا واديغ على القياس فى الادغام فلما قلب الى المثلين الى الثانى لان المراد تغيره عن حاله بالادغام فى الثانى فتغيره بالقلب اولى واما قلبت ههنا الثانى الى الاولى ليسبق اللون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل اللون فتقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام فى النون ليس بقوى كادغام النون فى اللام كما يجئ فى التصريف فلما تعذر ادغام النون فى اللام قلبت اللام نونا وادغمت النون فيها وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان ولا هذين بالتشديد مع هاء كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسى الفرق عندى للغويين بين المشدد والمخفف فى القرب والبعد والتخاء فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عندهما المبرد واتباعه فى المثنيين بلفظ واحد

هذا ما وجدته بخط مؤلفه رحمه الله تعالى

مبحث اسماء الاشارة

وفي جمعها اولاء واولى ثم اولئك واولاك واولالك وتمم الفراء ان تزاد اللام في الكل لغير تنبيه فيكونون فتجمعها للبعيد والمتوسط بالكاف اخواه ثم اولاك واولالك واولالك وزعم منكم كقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد وحده وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تع ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد الى الاثنين كقوله تع عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تع كل في ذلك كان سيئه بنا وبل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف فيفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو بلا على العلم بالنصا لها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا وانوانها كثيرة نحو لها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تاعذرة ان لو نكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا لنا اي هذا لها وهذا لنا ففصل بين هاء وذا بحرف العطف فوله ذلك وذانك وتانك مشددين واولالك مثل ذلك نعرض ببيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في ذلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع اتصالها باولاء المقصور فوله وتم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة فيما بعد تكون كذلك مشارا اليه مكانا كان او غيره وهنا لا يزم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط ههنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشدد بدل النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يخص هنا المشددة الكاف ولا تخص ثم وقوله ثمة خطاء وقد يراد هناك وهنالك وهنا الزمان قال تع هنالك الولاية لله اي عند ذلك حتى نوار ولات هنا حين اي لات حين حتى فهي ظرف زمان لا اضافتها الى الجملة كما يجيء في باب الظروف المبنية انشاء الله

قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال انما قصد لاحصولها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تشعث فكأنه قيل صار عشرة اي صيرها عشرة كاملة قال اللهم ابن لنا قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من فهم به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجهول في قولك لعالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان القائم ذو القعل فلو بين ان العلم في الحد وقال العالم من قام به ما هية القيام لتم الحد وكان معلوما لكل احد بعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة وانما قلت بصلة ولم اقل يحمل بحرا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فهمك منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يتم صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فتفكر فيه ان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزءا الجمل ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اذا حان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعايد يعني ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر بخوا مر تك ان قم ويعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجيء في البحث في هذا نحو اعجبني ضربك وانما يثبت الموصولان لان منهما ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على قبيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب ولا حتياجها في تمامها جزءا الى الصلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان بطائفة المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول لما مر مستمرا نحو ياسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو لله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه

مبحث الموصول

فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب هذا خاصة المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لفيت من ضربته فرقي بين كون من موصوفا او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لفيت من ضربته فرقي بين كون من موصوفا وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لفيت من ضربته اذا كانت من موصولة لفيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لفيت انسانا مضروبا لك فتدري حصل لقولك انسانا بخصوص مضروبيته لكنه ليس بخصوص وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا بخصوص به بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها على ان يختص باعتبار مضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المختصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم علينا اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خالق الشموات والارض وتخوذلك فان قبل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم ان الجمل نكرات كما يقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمختص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل يختص رجل بالاجتماع مع طويل فكذلك ان الشام يختص باجتماع مع عام اخر فالمختص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد وابذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فهو فرق الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة بالموصول لانتفائه لكن لها بما دل تتعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرا فصحيح وفاتهم ان الصلة ينبغي ان يكون معلوما للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول ولا نقول انا الذي دخ البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا دخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه نحو فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا بحسب وجه كما مر في باب المبتدا وقد تقدم ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمون الجمل او ما اشبهها من الصفات مع ما عليها والمصدر مع فاعله لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا صلة لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه اصلا لا بالتشبيه وهو الجملة او بمعنى الجملة ظرفا وجارا ومنوبي معه فعل وفاعل هو العائد او متعلق العائد وراجعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر واني لاوجح نظرة قبل التي اعلي وان شطت نوالها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع الشبيهة صلة قال تع وان منكم لمن يبطئن ومنعه بعضهم ولا ادري منه مانعا وقد اجاز ابن جني وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن ياباشاذ وسائر المتاخرين وهو الكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم مسند بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببا ومحكوم به وهو او سببه فلا بد من ذكرها بايا الموصول في الصلة ليفي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها ولا الرابط الذي فيها وقد يحذف الظاهر عن العايد على قلة نحو ما اجمل زيدا الذي ضرب زيد فوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكرنا ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منسوخة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة يتحد به

فهم الموصول في الصلة ولو كان الموصول مختصا

لتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق صلته به

فهم الموصول في الصلة ولو كان الموصول مختصا

اسم مفرد منشاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة مخففة الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا
فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجئ والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها فى التسمية نحو المررت بزيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيدا الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ذكره
نظر محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدا وحروف النفى وحروف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شئ من ذلك والكوفيون
تعهد هبوا فى هذا غير مذهبهم وانت اذا رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
الضمير راجع اليه كما فى قولك مع قنبر ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
فى نفسه راجع اليه فلك الموصوف المقدر بعد تحومنهم وفيهم كما ظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف
فى نحو قولك مع ومنهم دون ذلك وقوله كانت من جمال بنى ابيتى وايضا الجار والمجرور يكفيه رايحة معنى الفعل
واما قولك النحاة ياضاربا غلامه وياحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غيرهم استند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا بقال فى الشعر جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللام من عنده كما لا يقال جاءنى الحسن وجهه فى الاختيار بل جاء فى الشعر نحو قوله تبسود نواصيها وتحوا كفها
وصفر ترائبها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
البه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل القفيى لانه دخل على ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فنابا عديه عن شبيه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون منها
فى نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنحول بناء على مذهبهم ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب نكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخل عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متغايران اذ معنى زيد ضارب
زيد ضربا وبضرب وزيد مضروب اى ضربا وبضرب ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم علمت بمعنى الماضى
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام ولكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما تذكره فلما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عاريتة كما فى اذا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا فى باب الاستثناء فقلت جانى الضارب امرت بالضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفرد ان الحكم المطلوب فى الصلة وهو بشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول فضاء نحو الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين فى الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دليل على انهما فى الحقيقة فعلان الاترى ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حروف الاستفهام وحروف النفى مع ان طالبهما للفعل اقوى من طالب الموصول لا يعملان
بمعنى الماضى انما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لتفاضل مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يطلب الفعل الا مع ضميمة ان كما فى باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة فيلزم وصل
فى ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا فى الشعر بالمضارع فى قوله يا الشيخ يحيى البقصع وصول الحمار المتخدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا قيل فقال له اخرها هو ذا فقال الستامع نعم الها هو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا فى قولهم نحن بنو الضبى ايانا اكرم
اهلا وانعد فى اهله يا لاصابل اذا النفاد ولانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصودة قصدا والمضارع صفة له كما فى قولهم ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم قلت لا يعنينى
بالرجل القائم ابواه الا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه الا الذى قعدا لاستلزام ضمير المثنى فى القاعدين
فى الذين قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه الا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يرد على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة توضيحه والدليل ظهور الاعراب

في اي الموصول نحو جاني اياهم ضربته ومررت باياهم ضربته ورأيت اياهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتمادا منه انها صفة للموصول لبيانها كما في الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على
انها لا محل للصلة من الاعراب الخ صحيح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجملة
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصله وللاسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي النون والذي واللذان واللذان بالالف والياء و
الاولى واللذين واللاتي واللائي واللتان واللواتي وما ومن واي وذو وذات والطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على زنة عم وشج اراد الوصف بهما من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن واخواتها وصف بذو والطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصل به الى
الوصف باسماء الاجناس في نحو جاني رجل ذو مال وانما دخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا اللفظ حتى لا يكون موضوع
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو تعرت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذي اللذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة كراهة اجتماعهما بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت دال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل واقرب من دعوى علم الغيب تقول في الواحد المؤنث التي تقلب ذال ذا تاء كما قلنا في ذاوتاء وقد تشدد ياؤها
نحو الذي واللتي فاذا شددت غلب الجزولي الكلمتان عند الجزولي باتواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم مبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال ولم يسمع ابن الذال الساكنة
وقد يقال الذي وتدان ولتي ولتان ولائي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى يوزن العطى واللاتين رفعا ونصبا
وجرا ويحذف النون فيقال اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في الذكر قراءة الاخفش واللاتي بوزن

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي ومياسم جمع كالمحاصل والباء في اللاتي بالهمز مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانتا جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللاتي واللائي واللواتي واللوائي وقد يسهل الهمزة من اللائين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيسن وقد يقال اللاتي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة بني عمرو والتميمي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم سكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللواتي بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاءات كاللاءات مكسورة التاء او مفتوحة اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في اللاتي واللائي الآن الاولى في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة امّا اظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لضربت اباك اضرب ايهم يكون عاملا اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خليفة بعض كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحببت لك يا شيخ بعض ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل اذ لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو ايتهن لقيت وايتهن لقيت فال الاندلسي الثابت فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخمرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثبتها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياتهما اخواك وايتهم اخوتك وهما اشد من الثابت ومجوزهما تصريفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية يصرف نحو جاءني ذو فعل نحو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعل قال وبنو ثعل وحضرت وذو وطوبت اي التي حضرتها ولا يعرب ايضا قال قوله لهذا المرء وجاء ساعيا هلم فان الشرقي الفراء ولم يعلل ذي جاء وفي ذوا الطائية اربع لغات اشهرها ما ذكر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجرمي والمذكر والمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة المفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع منصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او اسئلة لا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة بنجوت وهذا تخلجن ظلبق بمعنى اي الذي تخلجنه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعدها او من الاستفهامية بن اذ لا يكون زايدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله فرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي وذا في الموضعين زايدا اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لفيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها بائنة عن اصلها فعاد للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسما فيما يقدران في صلتها ضمير راجعا اليها وما كانه عن المصدر فقوله تع بما رحبت اي بالرحب الذي رحبت وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله العايد المفعول يجوز حذفه عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد الايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي ولا يقوم عليه دليل ثم الضمير امّا ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك شتم الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي اضاربه زيد اي ضارب زيد اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي اضاربه والشرط الثاني ان يكون متعديا بنفسه فلا يجوز الذي ضربت زيدا لان الضمير اذا فصل بخلاف الضمير الذي يتصل بالحرف الناصب لا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر بإضافة صفة ناصبة له تقدر بالذي نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا

في الطائية

في ذا بعد ما الاستفهامية

فصل في حذف العايد

لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله تع انبحد لما نامرنا اى نامرنا به اى باكرامه وقوله تع فاصدع بما تؤمر اى تؤمر به اى باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذى حج حاتم اخونك عهدا انى غير خوان اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر فيما سبق اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى مررت به لان الجارين متماثلان والفعلين اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان فتماثل الموصوف مررت بزيد الذى مررت وتماثلهما بحذف الجر وبحرف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيدا اى مررت به وان احتمل مررت معه اولا ونحو ذلك ثم مذهب الكائى فى مثله التدييج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذا ليس حرف الجر فيما سبق فى كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع الجر وبهما واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا قليلا قليلا يكون فى الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وموقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ابضا فى الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجئ وايضا هو فى الاصل خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط فى المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسى ان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا اضاف وتعرب وتصرف فى صلتها ابضا بحذف بعضها وان لم يكن فى صلة اى لم يجز حذفه الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذى فى السماء الله وفى الارض الله بطائفة الصلة على العطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شئ مطلقا فى صلة اى كان او فى غيرها مع الاستطالة او بدونها كما مر فى الشواهد على الذى احسن وبروى ما انا بالذى قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها تعتبر نحوانا الذى قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى نحو على انا الذى يمنعنى تحى جدوه قال المازنى لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا او هو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه انما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المائة اى مثل حاتم وان كان ضميرا جاز لك فى غير التشبيه حملا على احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذى قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت اذ لا فائدة اذن فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا كذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قولهم القائل انت انا لبس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضرب زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع فى ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر والعامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه هذا باب تتمة التحاة باب الاخبار بالذى وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض ابواب النحو من المسائل لم تذكره اياها كما يتذكره مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فمقول معنى قولهم اخبر عن الذى فى متن الجملة الفلانية بب الموصول اى صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسميتها واخبر فى الثانية باعن ذات متصفة بما اتصفت به فى الاولى معبرا عن تلك الذات بب الموصول ولا تغير الا لفظ عن وضعها الا قد ما بعد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان يجعل فى الثانية ب مبتدا مصدرا ان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اعنى بب والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبه المصدر ولا بد ان يجعل مكان اضمر اجعل الى ب لان المسئول ان تصف ب الوصف الذى كان لا بدا تغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان المتصدر ب مبتدا فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان اولا بد ان توخر فى الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن ب بادون بقية الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ايب الموصول بل الانك انما اخبرت

عن ب بالمبتدا في المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه اى كما تخبر عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب قال هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال بيد الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم زيد ربه او يخبره اخبر عن زيد في قولك ضوربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضوربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي وهو خبر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضوربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضوربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضوربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيدا ذ لو عرف ذلك لوضح الاخبار عنه بانه زيد صابعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني الجملة الاولى قوله صدر بها اى جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخوه خبر منصوب على الحال اوضمن اخوته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخلو الالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليتضح بناء اسم الفاعل والمفعول منها اذ ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب ويضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول او معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب ويضرب ولهما اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما اسميان في نحو انا ضارب الزيدان وما مضروب البكران لكونهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد ليس يجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام منصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجذا وعسى لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليت زيدا منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف استفتاح من اسم الفاعل والمفعول معناها كالاستين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اى امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا مما الشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان اصله كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يا بون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر الذاهبي الذين اذا هم لهباب اللئام حلقة الباب قعقعوا فروته من النفر الشتم الذين والاولى بخوجه الروايتان الاولى لانها من باب التكرير للتفخيم كانه قال من النفر اللائي اللائي فان تعذرا نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي والاخبر عائد مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة التي الاولى وعائدها الاقل الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وبقول الذي التي الذان ابواهما فاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستفائه بما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيقول ابواهما فاعدان صلة الذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني الذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلة الضمير المجرور في لديها فالتي مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة الى الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العلان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التذكير كالمجرور بلم واسم لا النبرئية وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكذا ما يستفاد من المعارف كالتفخيم في انا مررجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزم النفي نحو لا احد ولا غريب ولا كيئ ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كقاعل عكف جذا والمعارف لنيابة مسد الحال كالعراك وحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يدله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مررت بزيد

بمعنى الجملة الاسمية التي ليس منها العائد اسم الذي عليها مرمررت بها

حسن وهو بعيد ويصح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي نائب الفعل فيعمل الاضمار بل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انا ان سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر والمجرد بالكاف وواو القسم وتاء وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه فيه لفظ المصدر والمجرد بالكاف وواو القسم وتاء وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه لفظ الزمان وكغير الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر مجانسا في نحو الجسر الاخبار بخلاف بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمفاد بالمبهمة المفسرة بما بعدها نحو ازيد خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل عنه وايضا يخلو الصلة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو اني زيدا بوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول المخبر عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول لرجل هو واضع المرفوع مقام المجرور والمجرور دون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزجاج اذ الضمير لا يبدل على البعض والاشتمال قيل ان يذكر خبر الموصول وتخبر كما اخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كابي القشيم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا فرح في فوس فرح وكالكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر تم مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لما ادرى الموت بسوط الموت شيء مما اظهاره بعيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بربّ وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الاضمار لا يجيء مبهما مفسرا بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي يستحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذا المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي في بدضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى الذي لم يجز لانا نلزمك ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خالية من عائد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدا قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لانعدام رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفد ها المبتدا لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخبر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول مختصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه بكون المخبر الذي ضاربه اخوه زيد زيدٌ فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد زيدٌ فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عنها اخوه بكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عود هما على المبتدا أسابق على استحقاق الموصول

لهما ويقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن ناء ضربت ونحوه ولا يقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكفي باحدهما فتقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع ولكنا يجوز الاخبار عن ضمير عاد الى ما لم تقدم ان استغنى لذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو ان لا خبر المخبر عنه خبرا يحرج كل ما لا يصح ان اخبره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل المفسر وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا اكثر مبهم مفسرا بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس وربّ ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واينما وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرها بما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز وقوعه كالظرف غير المتمكن نحو عند وسوى وذات مرة وبعدان بين وكذا سير وعشاء ومسا معنيات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان وليبك ونحوها فالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جاز في ضميره بنى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول نحو الذي ضربت له فاذهب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا اخاه واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضربوا زيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا اخاه وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضارب اناه زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل ومعنى مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فاربع اليه وان كان منفصلا فضميرا اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما مر من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من ان تجره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني فتجده لعدم القائد ولا يقول في الاخبار عن ناء ضربتك الذي ضربتك اناه لان الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله القائل انا انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات لانه تام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا الكثرة التغيير معه بسبب الفعل اسم فاعل ومفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه اناه زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع ان لا يغير الترتيب براعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المخبر عنه اذا امكن طريق البقاء فاذا وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الزمخشري وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضاربه لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاحسن ان يدخل اللام في مثله على الفعلين وياتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قولنا الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الزمخشري في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان الجمل والخبر يطلق للفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانا قائلون بالمخبر انه الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من فقد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه بالواو في الحقيقة مع قلة التغيير واما الواو الحسن فلان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيدا جعلت مقام زيد ضميرا فاستترفي ضربت لانه الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

الضارب

اذا لم

وفي الاخبار بالموصول الاول

وقد يفرق بين الاخبار بالموصول الاول وغيره

الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيهما واذ لوحظ العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضرب واكرمت زيدا فلك مخبرا عن الاداة الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضميرا غائب ان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتداء وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا العدم الفائدة والشارح ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وفوله اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا بالالف الضارب اكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والشارح غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب لانه يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قولنا في الضارب انا والمكرم زيدا انا ضارب اه لانه يعطف على الموصول مع بقائه وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام الضارب انا واكرمته زيدا ورنت ضمير المفعول في الضارب وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرنت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضارب انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى ويقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضرب واكرمه زيدا بارزا الهاء في اكرمه زيدا بارزا الهاء في اكرمه على المختار كما مر في باب الشارع مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرمه زيدا انا والشارع باق في الموصولين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا فقد مت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا واكرمت تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندكم وانما الاخبار عن زيدا بالذي فيقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضارب انا واكرمته زيد الهاء في الضارب هو الضمير القائم مقام زيد وابرنت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضارب انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضارب لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربني زيدا انا ولا ضربت زيدا لما مر والشارع باق على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضربا الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضرباه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والشارع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب الشارع مع مخالفة الكلي الجزئي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربني هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربني زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي فلك الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن ابقاء الشارع اذ لا شارع في ضمير متصل كامر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بارزا انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان جعلت الاول المختار ضربني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كامر في باب الشارع فلك في الاخبار عن الياء والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والشارع باق وبالالف واللام الضاربه وضربها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربه هند والضاربها انا فقد مت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض الا بجنبي وعند المازني الضاربه هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتني وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتني والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتني والضاربها انا هند ويقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هند انا وعلى المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتني هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربه هند انا وان اخبرت عن هند فلك التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند

وكذا زيد وعند الاخفش الضارب المكرم وهو ضعيف لانه يفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي
ضربت زيدا وعند الاخفش الضارب المكرم وهو ضعيف لانه يفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي
والمكرم زيدا انا
والالف واللام اذا

هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضارب بني هند وان اعملت الاول فلك مخبرا بالذي على التاء
او الهاء والذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف في اللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باد فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر وبقول المازني مخبر عن التاء الضارب هندا والضاربني هي
انا وانا خبر الضارب وعن الهاء الضارب هندا انا والضاربته هي انا وبقول مخبر عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني
هند وبالالام الضارب بها انا وضربني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربني هند وعند المازني الضارب بها انا
والضاربني هي هند وهند خبر الضارب بها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما أنا وبالالام المعطي واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باد في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيته زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما
حلف منه فيه مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس يوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول
يرد مفعوليه وفي الثاني اقامة الضمير من مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولوسلك في هذا الباب سبيله في المتعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين فقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد فلت الذي اعطيته
واعطاني درهما زيدا بارز عايد الالام وبعض المنقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما قرىء بارفا لجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما ثبتين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي
الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيته اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك
وضربيك ولو قلت المعطيته انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيته اياه درهم ويقول في ظننت وظننتنيه زيد اخاك مخبرا عن التاء والهاء
بالذي الذي ظن وظنه او زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعلته جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فلم تصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ليوزنه لجري الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنتنيه اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنتنيه اياه وظنته زيد نحو ظننكه
وظنك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظاني اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذي ظننت وظنته زيدا وظنتنيه اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظنته زيدا وظنتني اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والا ولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني المفعولين يجب ان يفصله
عندا لالتباس بالمبتدا وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظانه هو اخوك كما مر في حسبتكه وضربتك
وابرز الضمير في الظانه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
الثاء او الياء بالذي اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلم زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيدا هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلم انا والمعلمي عمرا منطلقا زيدا اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرا والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربني اياك وان
اخبرت عن عمرا وبالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا
يحذف على الاصح وصلته منفصلا اذ لو قدرته ووصلته بالمعلم نقلت المعلم انا الا لتباس بالمفعول الاول كما
مر في منعول مالم يتم نعله وانما ذكرت منطلقا الان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبل ووجب

ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول وتقول ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا لبابين لان احدهما ذكر ابابين وجب ذكر الثاني فتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول لئلا يلتبس من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا واياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرو اياه واعلمني اياه منطلق ابرزت انا الجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و ذكرت الثاني اعني عمرو والذي ذكرت الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا فقيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعندي لا اخفش المعلم انا زيدا عمرو اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلمية اياه هو ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب نجار وباب قطام وباب فساق وباب فطام الموافقة لباب نزال ولولا فصلا لا قتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها فنهما ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا الا ان تفخم ما اصانعك وما صنعت وبدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبيت ابيك والتعجب نحو ما زيد ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الابهام والتنكير نحو مررت بما خير لك اي بشيء ما خير لك من ذكرها على احد الثاني وبلاف وقليله بحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر ويجعل حذف الالف لاجل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية مجرورة ولا كلها لكونه حرفا صحيحا ولا اخر الجر به مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم يحزن يتمرغ في مان واذا جاءت بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا اشتغل وذلك لان ذا المالية ليست زيادة ولا كونه موصولا الا مع ما صار مع ما كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ماء الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فجاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تع ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال المطهر لان الفاء اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه نكرة من الامور شيئا وقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا ان تضمن معنى نكرة معنى تتمرمز وتتقبض ويغني بالتاء نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الذق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والزماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للاهم فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهي نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة اختلف في ما الواقعة بعد النكرة لا فادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالحرية فلهذا استعظم الخليل ونجب من الفصل لكونها اسماء زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الاثبات اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه او لامر ما يسود من يسود او التنويع نحو

اضربه ضربا اما اى نوعا من انواعه اتها كان ويجمع هذه المعانى كلها فى الابهام وتاكيد التنكير اى عظيما
لا يعرف من حقارتها وامرا لا يعرف من عظم وضربا مجهولا غير معين قوله ومن ذلك الا فى القام والصفة
اما من الموصولة نحو لقيت من جاك والشرطية نحو من تضرب اضرب الا استفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمدا بانا والجملة كقوله
رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى موتا لم يطع ولا تخلى قاما اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجئ عنده الكوفيين حرفا زائدة واشد والا لو تبين سام الجد قد
علمت ذا العشر والاثرون من عدد اذ هى عند البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاط من فتى لهن حلت له خرمت على ولينها لم تخرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيين والا
والاستفهامية بين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما الاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما الان وضعهما
وضع الحروف كما قبل وهذه الاخيرة تنماز فى وجوهها وما التامة ايضا ومن فى وجوهها الذى تعلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تع ومن لسنا له برازقين ويقول اشتريت من الدار غلاما كان او جارية
او فرسا وضعه قوله تع ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير من يعقل على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تع وما
ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو بد ما هو وما هذا الرجل نهو سئول عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مفلوتة الهمزة هاء والاصل الماهائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرس رام يقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمرو قلت من هو وتقول فرعون وما ربنا للعالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف لهذا قال موسى ربنا السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية لتنبيهما لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما فى اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان
عنى بهما التثنية او الجمع او التانيث فبمراعاة اللفظ فيما يعبر عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
واما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك الاعراض المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا فى غير من وما يقول ذلك الشخص لبنته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد دم علية
ويقول تلك انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان يقدم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى بخلاف مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهن
من اجتها فهو اولى من قولك اجتهد لفظ هن فلذا لم يختلف القراء فى تذكير من يفنت ومن يأت بخلاف
قوله وتعمل لانت جاه بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها واوان حصل بمراعاة اللفظ
ليس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة املك ولا يجوز محسن
لانه خبر لهى المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقبل تحسن املك سهلت
التذكير لان المقدر له يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فجعلوه مذكرا
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع لمراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الانهار خلافا لابى على فى اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتع بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا فلا حسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف لان اللام
الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضارب رجله لخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لها صاحب

فلا يقول لهن من حيث انهن مما لا يعقل ويجب ايضا مراعاة المعنى

من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزیدان الضاربا غلامیهما وهم المؤنث حذا مهم لیجز فیها یعتبر عنها من التصریح والمذکر
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان کانت صالحة لکن وما للمفرد والمثنی والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلک
لخفاء موصولیتها وکونها کلام التعریف فی نحوهما الحسن غلامهما فکان التصریح راجع الی صاحبها لا الیها وان نم
یجز بصاحبها جاز مراعاة لفظها کقوله وتصبح فی الظاعنین الولی ای فی الظاعنین المولین ویجوز ان یکون افراد
لکونه صفة مقدر مفرد اللفظ ای فی الجمع الظاعن قوله وان یکن وهی معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
فذکرنا حکم ای فی التذکیر والتانیث والافراد والتثنیة والجمع فای الموصولة نحو اضرب ایهم یقم والاسفهانیة
نحو ایهم اخوک وایهم یقم والشرطیة نحو ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی والموصوفة نحو یا ایها الرجل ولا اعرف
کونها معرفة موصوفة الا فی النداء واجاز الاخفش کونها نکرة موصوفة کما فی نحو مررت بای معجب لک فقیل جاء الذی
نکرة موصوفة نحو یا الذی یحسن الیک وای یصفة ایضا بالاتفاق لا کما زعم فنها خلافا کما مر فلا ادری لم لم یذکر المص
ههنا ما جعلها کون التی لا یقع صفة ولعله رای ان الصفة اصلها الاسفهامیة لان معنی رجل ای رجل وجل عظیم
یسال عن حالة لانه لا یعرف کل احد حتی یسال عنه ثم نقلت عن الاسفهامیة الی الصفة فاعتوری علیها اعراب الموصوف
وای معربة من بین اخواتها الموصولات علی اختلاف فی اللذان واللذان وفی ذوا الطائیة ومن بین اخواتها المتضمنة
للاسفهام والشرط وانما ذلک لازمها لها الاضافة المزحة جانب الاسمیة ولیس کل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة نحو خمسة عشرک غیر معرب واما کرجل فانه قد یتنصب ما بعدکم الخبریة واما الذین فانه یضاف الی الفعل
ایضا والاضافة الیه کلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها لیفید بعضا من کل کما مر فی باب الوصف فاذا حذف
المضاف الیه فان لم یکن مقدرا لم یعرب کما فی النداء وان کان مقدرا بقی علی اعرابه کما فی قوله تع انا ما تدعوا الآیة
کان فانیه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلک لانه کالمبنی علی ما یجی فی الکنایات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها امّا ان یکون اسمیة او فعلیة والفعلیة لا یحذف منها شیء اذ یبقی ای معها والاسمیة قد یحذف صدرها
اعنی المبتدا بشرط ان یکون ضمیرا ابتداعیا ای فلا یحذف المبتدا فی نحو اضرب ایهم غلامه قائم وایهم زید وانما حذف
لکونه ضمیرا والضمیر لکثرة الحذف فی الصلة ولبقاء ما هو معتمد لفائدة ای الخبر وهو المضاف الیه مقامه ولتمکن
ای فی نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنیا کاخواته من سائر الموصولات وذلک ان شیئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شدید النزوع الیها فبنی فی سبب یرجع الیها وبنی علی الضم لشبهها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما هو
ومبتدا اعنی الصلة لانها المبتدا للموصول کما مر کما حذف من قبل وبعد المضاف الیه المبنی للمضاف هذا هو مذهب
سیبویه وهو الاکثر اعنی کونه مبنیا علی الضم عند حذف المبتدا قال سیبویه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جیدة وجاء فی الشواذ ایهم اشد نصب ایهم وذلک لانه لم یحذف المضاف الیه لصلة بل حذف جزء منها وقد بقی
ما هو معتمد الفائدة ای الخبر قال الرضی خرجت من الکوفة حتی ایت مکة فلم اسمع احدا یقول فی نحو اضرب ایهم حذف الاعراب
افضل الا منصوبا وان لم یضف مع حذف المبتدا نحو اکرم ایا افضل فکلام العرب وجاز بعضهم البناء قیاسا علی الاسماء
فهو قول اکرم ای افضل مضموما بلا تنوین والخلیل ویونس یقولان اضرب ای افضل مرفوعا اما علی الحکایة والتعلیق
کما یجی من مذهبهما قال سیبویه لا یرفع نحو اضرب ایا افضل ولا یبنی ایضا علی الضم قیاسا علی اضرب ایهم افضل
لان ذا ان مخالف للقیاس فلم یسمع من العرب الا ایا افضل منصوبا ولو قالوا الفلانا ای لو رفعوا او ضموا قال الجرمی
اعرابه مع حذف المضاف الیه دلیل علی انه کان مع المضاف الیه ایضا معربا لان حذف المضاف الیه ترجیح جانب الحرفیة
کما فی قبل وبعد وذهب الکوفیون والخلیل الی ان نحو ایهم فی مثل هذا الموضع معربة مرفوعة علی الابتدا وما بعدها
خبرها وهی اسفهامیة لا موصولة فالواو وهی لانه مبتدا خبره اشد ومن کل شیعة معمول لیتزعن کما یقول اکلت
من کل طعام قال الله تع واوتیت من کل شیء فیکون من للتبعیض والکلام محکی اعنی ان ایهم اشد صفة شیعة
علی اضمار القول ای کل شیعة مقول فیهم ایهم اشد کقوله جاوا بمذق فی هل رایت الذئب قط قال الخلیل نحو
قولهم اضرب ایهم افضل ای اضرب الذی یقال لطلبه ایهم افضل کما قال الاخطل ولقد ابیت من الفتاة بمنزلة
فابیت لا حرج ولا محروم ای ابیت مقولا لی لا حرج ولا محروم ای هو لا حرج قال سیبویه لو جاز اضرب ایهم افضل
علی الحکایة لجاز اضرب الفاسق الخبیث ای اضرب الذی یقال له الفاسق الخبیث بل مثل ذلک یجری فی صوره
الشعر لا فی سعة الکلام ومذهب یونس فی مثله ان الفعل الذی قبل ای معلق علی العمل ویجیز التعلیق فی
غیر افعال القلوب ایضا نحو اضرب او اقتل ایهم افضل کما یجی فی باب افعال القلوب ولیس بشیء لان المعلق

ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة فيما يتعلق بالموصولات

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب وامثل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او كلام الابتداء وفي بعد نحو امثل واضرب لا يكون استفهاما بل لا معنى لها الا على جهة الحكاية كما قال الخليل بل هو هو وصولة بعد و قال الاخفش في الاية من فيها زايدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق شيعتهم هو اشد واى بمعنى الذي وعند ابي عمرو ايّة اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايّة لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهب سيبويه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف غير بصير فيها وهو الفارس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اى شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا تجيء موصولة الا زايدة الا مع ما و من الاستفهامتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خبر مبتدا لتزايدة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اى ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي نابل واما قولك من ذا قايما فذا بمنزلة اسم اشارة كما في قولنا نحن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وفد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال ترجي ما ذا علمت سانفعه ولكن بالمغيب بثقتي ولقا بل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا نسئلان المرء ماذا يحاول انثى يفضي ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبر على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا بحاول جملة اسمية خبر المبتدا بنها فعلية تم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ما ذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قلنا مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية ومن لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان الفاصل الحاصل بانفصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في الشعر دون صلة غيرها وذلك لتنائها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين لئن يجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اى الذي انزله مزعما اساطير الاولين واقفا بلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اى ليس مانذعون انزاله مزعما بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فتكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا ان تقدر الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا فعلته او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا والا وان كان ثم زيدة ايضا لان الرفع في زيد لهذه اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا قبل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قبل ذا انهم زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا بلزم في خبر المبتدا ايضا فان قبل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تع بل اياه فادعوه وبدا خبره قبل الصلة ايضا جاء ت لعل مع خبرها كقوله ولعلي ان افرج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قلت القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهملنا المصر من احكام الموصول و

احكام ما ومن واي في الاستفهام وما بينا سببها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبهمة له فيجب للصلة التاخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء لها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصلة بل ولكن او علامة جواب القسم وغيرها لان ما له تعلق بما قبل الموصول لا نها جزء الموصول وليست جزء لغيرها ولا يفصل بين الموصول والصلة بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف بين والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يا لاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجئ الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخر وصلة للاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز حذف الصلة عند فهام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي واللذي زعمن اني كبرت لدن شب فقد فصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حرف مصدرية هي والجملة التي بعدها تاويل المصدر بمطلب فرقها من متضمن المصدر وكذلك الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كالالام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع معللا للاول الذي ضربت وضربوني عالما زيدا ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قبل ليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبهمة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبرها دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قبل حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان وقع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين ابوا ولم تلزم حذف ما مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الذوا هي ليفيد حذفها ان الالهة بين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز تكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين فالوا تولى تغ وما منا الا له مقام معلوم اي الامر له مقام ونحوه قول المنتبي بس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا الغرى لان بيت اكرم اهله ق اقعدك افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بما لزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجئ في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها ولكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور ومنكور عاقل ووقفت عنه من حيث ذلك حكايته اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من يقول منوان اقبل جاءني رجل ومنا اذا قبل مررت برجل ومنان ومنين اذا قبل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قبل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنة اذا قبل جاءتي ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قبل جاءتي ضاربتان او طالقان وفي النصب الجر منتين ومنات اذا قبل جاءتي مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف اما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى لغرضهم في الحكاية ان يتلفظ المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا واتما اشرطت في الحاق العلامات المذكورة بمن كونه فيما سئلا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجئ لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو يحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا ذكرت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولى بقول من الرجل في لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان

فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل ومن هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الاكثر حذف النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن النكرة لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالب الحكاية تقع في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب في ان قلت من الرجل او من هو فزيدا او هو هذا اللفظ ان المسؤل عنه معهود اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة وانما اشترطنا العطف في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء وانما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يا فتى واي يا فتاة فتى واي يا فتى كما يجئ فلان من لكونها مبنية قصد ربطها بما بعدها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة الابكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما الياء فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب في وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة لا يجوز اثباتها بدل الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاءوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات حكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الذاتية على الاعراب في منادى هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فالكفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفض الاصل اولى واجرأ منات في نزاد حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في صنان ومنتين تنبيها على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلزموا فيها مثلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك سكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانها زادوا التاء ولانه وقضا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف دل على كونها للتانيث وانما تحذف تولها بل جوز بعضهم كظهر الجحفت وتخوبلت واخت فعليلان وربما جاء نحو صنتان من حذف النون التي قبل التاء هذا والتنوين في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حكايا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا اهبل حالي في رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منوه على هذا فياس النصب والجر وربما بينهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصف هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى واي يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن بلا وفي الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على ساكن المعرب لان اي اسم معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما العطف فلان اي انما في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من وذلك في اي وجه آخر وصلا ووقفا وهو الاقتصار على اعرابها اي مفردة فتقول اي يا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات الثلاث حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدأ محذوف الخبر او مفعولا لمحذوف الفعل او مجروره اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا لتنبيه اي وتفهم لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات ابناعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية فتحملها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي اي رجل فاجاز يونس الحكاية لمن وصلا بما ساطا اي تقول من يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اقوا ندى فقلت منون انتم نفوا لوا البخل قلت عموظلما ولكن تثنوا لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكي وحكى يونس ايضا سمع ضرب من سنا اسلفها ما عن الضارب والمضروب فال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبل لكل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقبل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجلا والا فكيف يعربها مع تمام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس ذكره منكورا مذكورا قبلها والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا واي رجلا قلت من ومنه واذا قيل اي رايت

في الاخبار بالموصول

امرأة ورجلا قلت من وصنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه نفس واذا الجمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل بأي نحو من وأيتين فبمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه نفس وأما المعارف بعد من فتقول هي أما اعلام وأما غيرها فغير الاعلام منها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكي المبرد عن يونس انه يحكي عنه سيبويه انها قد تكرر بعد من محكية كالاعلام اذا قال لقائل رأيت أحاذ بزيد ثلث من أحاذ بزيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل عني من تمرتان وليس ببعيد شبها كما يجيء وقائلها انها تحذف وتثبت علامات الحكاية كما في التنكير وذلك ان يكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالتنكير وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب بعضهم فيقال مع مبنيين ويقال فذ رأيته فيقال هنا وأما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب تميم فاهل الحجاز يكون العلم بعد من بشرط وأما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام يكثر الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير منصوفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصوف فناسب ان لا يتصرف فيما ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكورة لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا اما محمدا من زيدا الظريف ومن زيد نفسه ومن زيدا بو محمد بالرفع لا غير فيهما ولو وصف باين واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان انتفى الوصف المذكور لكن بقي كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمر ومن زيد بن عمرو بالنصب ان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيدا بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من نحو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما حكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرو او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت بأخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال فاقال بالجر لم يجب الرفع لان الممنوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صيرا بحيث يكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن شروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو من زيدا وفي زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا فان زال اللبس اذا العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عن غير ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والاوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية منتهى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدها والمانع نظر الى نزول العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضوع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا نهو على الحكاية لا على انه خبر المرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدرا فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فاكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل حركة المحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقبل ان ما بعد من في الاحوال المعمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بحار مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية نهيا قيل حلف ذي رعين الله فقال السامع دار من واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فانوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء خبرا على القياس واما اذا سألت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب بظهر في اي فلم يحوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وقد حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا من تمر بان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال ألبس فرشيها فقال ألبس بفرشيها فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سألت بمن او اي عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر واذا سألت بمن عن عاقل منتسب الى علم سواء كان العلم المنسوب اليه عاقلا او لا كما يقال لقيت زيدا او بكيت اعوج جاز لك ان تقول الذي اي البكري او القرشي مثلا باتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المشهور

عند اعنى البكرى مثلا الان صفة العلم المنسوبة الى شئ لابد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب اخر من كان فى اخر المسؤل عنه والاكثر الاشهار دخال الهمزة لاستفهام على الالف واللام فتقول آلمتى بالمد لانه كذلك فى المسؤل عنه الان تقول آلقرشى والهاشمى وايضا فان من ضعف قصتها معنى الحرف يدخل لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاق بحرف الاستفهام وبعضهم لا يلحق فى بها فتقول المتى مقصورا اكتفاء بما فى من معنى الاستفهام ويحكى فى لفظ المتى اعراب العلم المسؤل عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا اوواقفا كالحكاية فى اى سواء فتقول لمن قال جاءنى زيد المتى باعتبار لفظ المتى وكذا الكلى والمتلى وكذا المتيان والمتيتين والمتيون والمتية والمتيان والمتيتين والمتيين والمتيات ويلى المسؤل الجواب على واو فاعراب المتى بقول ابدا منقول المتى فيقول القرشى على انه صفة لزيد المذكور اولا فى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضمار المبتدا اى هو القرشى لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال سيبويه فان سألت الجرمى اذا قال لك بحسل رأيت زيدا او رددت ان تسأل عن صفته قال اولا اللتى كانت قلت الظريفة او العالمة والنازى قال السيرافى هذا تقريع منه وتياس وليس بسموع فلت كانه جعل الياء فى الظريفة ونحوه للتاكيد كما مثل فى احمرى ذوزاوى وان كانت صفة العلم منسوبة اليها لا بعقل كالمكى والبصرى فلا يجوز اللتى اتفاقا قال الزجاج الياس الذال اوالماوى قال السيرافى هو تقريع منه وليس بسموع واجاز الاخفش الاستفهام باى على واو فقال المتى فيها ساكنة فقال الآلانى فيصلح للنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم التماع والاستثقال

نوع فى اسماء الافعال

الياآت والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات زالاى بعد اعلم انما سمى اسماء الافعال لشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسائر اسمائهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت لانشابهن ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بنى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العدد المذكور والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها لبست بافعال مع انها بمعنى افعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تصرفها وانه دخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض الظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر اما مالك زيدا وعليك عمرا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كبعد كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب اما مالك زيد برفع زيد وبعضهم يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشنآن فانها كلمات فى المصادر وكبهمأة فانه كفوفاه وتزال فانه كفجاءة وبند كضرب فتقول انها كانت فى الاصل مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فاشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا ولاحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم تقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين نحو لزم المصدر تنه ولم يصر باسم فعل نحو اها فى الكف وهيها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعاود عدعقلة الانتعاش وويلك وويلمك وويحك وويحى لعمر وعلى ما قرر فى المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه رويدا ودع اى انعش ويقى اى ارفق وهيا وهلا وحى وابر وهيك وهيل وهيب وسيجئ معانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والنون فيه كما فى صيرومه وايه وهى مفتوحة لا منصوبة وفى الضرب الثانى بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر فى المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا وتنبيخا بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى فى فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذارك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى بعدا بعدا وحذارك وحذارك عمرا اى عمرا احذر احذارا او احذارا والنجاءك الى آخر النجاء والكاف حرف كما فى ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاسم لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ ذاك اصله مرفوض وعارض لازم واما امهين فعيل سريانى ولبس الامن اوزان العجمة كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

بمعنى كفا لكن كذا وبنى على الفتح وخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا مانع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالتذرو والتكبر ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الا من
الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل الا انه نقل لمشابهته وروده لانه اسم بالنظر الى
اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد
في نحو حمدا لله ولم يضرب فيفتح ان يقال في نحو كذب العبيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجئ ثم اعلم ان بعضهم
يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها خبر لها كما في اقائم الزيدان والبرشئ لان معنى قائم هو
الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كذلك
وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى
الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له كذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى
الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم
من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبتدئة ولا تقول في اما مالك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كهنيئا فاه جعفرا وكذا لا تقول في عليك والبك اسني فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف
اليه في الاول صارا كالمركب وكذا الجار والمجرور في الثاني فصارا اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفصل وبيتر
عليهن للذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو اما مالك وعليك اسمي فعل كعبد الله وزيد ثابت شرا علين
فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل بنقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العرب في الفتح اي بقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ
اسكت ويقال ويسمعه اصلا ولو قلنا انه اسم لاسكت وامتنع او كفعن الكلام او غيره لان مما يؤدي هذا المعنى
لصح فعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما تقدم كذب العبيق وماء شن بارد
ان كنت سائلي عبوقا فاذهبي فاذا روى بنصب العبيق وكذا في قول من نظر الى معبر بضم ونقال لصاحبه كذب عليك
البرز والنوى بنصب البرز قال محمد بن السري ان مضر تنصب به واليمن يرفع فمعنى كذب عليك البرز اي الزمه وحده
ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما ينفر بصاحبه وباخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء اي الزمه وحده فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى تحذره ثم استعمل
في الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل ان قال وذبابته
اوصت بينهما بان كذب الفراط في الغرف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك والبك
بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب كما ينصب بالزم قال ابو علي في
كذب عليك البرز ان فاعل كذب مضمر اي كذبك انت من اي لم يوجد والبرز منصوب بعليك اي الزمه ولا يناقض
ذلك قولنا في نحو عبيقر كذب العبيق على رواية نصب العبيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم
الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء ان اوفي مفعولها كثيرا نحو عليك لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال الذلك
الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل الا ان الاغلب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع
تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف واجار ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل ابضا لكون عملهما لتضمنها معنى الفعل وجوزا الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها
المائح دلوي دونكا التي رايت الناس يحمد ونكا دونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي
اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر اكثر ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه
فلكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت وغيرها بلغ واكد من معاني الافعال
التي بمثال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل واللاصوات الصادرة مصادر ثم اسماء الافعال
فلما ثبت في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله فيما ساوا ما الظرف والجار والمجرور فلان نحو اما مالك ودونك زيدا
بنصب زيدا كان في الاصل اما مالك زيد ودونك زيد فحذف فانفصل الكلام الطويل لغرض حصول
الفراغ منه بالتعرض لبيان الامور التي الامتثال قبل ان يشاهد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

فی اسماء الافعال

اخذ زید والبك عنی ای تنحّ وطلك ونقلك ایاك واذهب عنّی ووراءك ای تأخر وراءك فجری فی کلها الاختصار لغرض التأکید وکلها هو بمعنی الخبر فیفید معنی التعجب فی نحو هیهات ای ما ابعده وشتان ای ما اشد الافتراق وسرعان ووشکان ای ما اسرعه وبطآن ای ما ابطاه والتعجب هو التأکید المذکور وکلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها ویوزن منها شیء دلیل فعلیته وانه لیس منها کهلم وهات علی ما یجیء ولیس لحاق کاف الخطاب ولا التنوین فی جمیع هذه الاسماء مما یدل سماعا یفتقر علی المسموع فنقول الکاف اذا تصل بهذه الاسماء نظر فان کان بمنزلة الاسم الذی اتصل به الکاف تماما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو زیدا زیدك ودونك الحمل الکاف اسما مجردا نظرا الی کون الاسم مصدرا مضافا الی فاعله وان یکون حرف خطاب نظرا الی کون الاسم اسم فعل نحو زیدا بك زیدا وان لم یجز کون الکاف مضافا الیه فهو حرف خطاب کما فی هاك اذ لم یات هاك بدلا بالاضافة کما جاء زیدا زیدك ومثله البتة لانه وان لم یکن اسم فعل علی ما ذکرنا لجهة فی الفراء الکاف فی جمیعها مرفوع لکونه فی مکان الفاعل ولیس بشیء لانا نعرف ان الکاف فی علیك والبك ودونك هو الذی کان قبل نقل هذه الالفاظ الی معنی الفعل وقد کان مجرورا بل یمکن دعوی ذلك فی نحو جهلك وهاك لان الکاف لو ثبت مع هذه الاسمین قبل صیرورتهما اسمی فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل ینبغی لمن یقول ان فی نحو زیدا وهاءجدین عن الکاف ضمیرا مستترا کما فی اضرب لا یقول بحذف الکاف لان الفاعل لا یحذف وقال الکسائی الکاف فی الجمیع منصوب وهو ضعیف لان المنصوب قد یجیء بعد ما صار مجرورا نحو زیدا زیدك وعلیك زیدا وقال ابن بابشاذ الکاف فی الجمیع حرف خطاب کما فی ذلك ویبطل قوله بما اورد علی الفراء واما التنوین اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنکیر ولیست لتنکیر الفعل الذی فی ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا یکون معرفة ولا منکرا کما ذکرنا فی علامات الاسماء بل التنکیر راجع الی المصدر الذی ذلك الاسم قبل صیرورته اسم فعل کان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر ولا تفضل عنه الحاجة باسم الفعل فانبا کما مر فیه بمعنی سکوتا وایه بمعنی زده فیکون المجرد من التنوین مما لحقه التنوین کالمعرف فمعنی صه اسکت لتسکوت المعهود المعین وتعین المصدر بتعهد متعلقه ای المسکوت عنه ای فعل السکوت عن هذا الحدیث الخ فیجاز علی هذا ان لا یمسك الخاطب عن غیر الحدیث المشار الیه وکذا مه ای کف عن هذا الشیء وایها ای هات الحدیث المعهود فالتعریف فی المصدر راجع الی تعریف متعلقه وکذا التنکیر فمعنی صه اسکت سکوتا ای فعل مطلق سکوت واقع علی کل سکوت یفرض عن ای حدیث کان ولیس لزیادة التنوین فی جمیع اسماء الافعال عندهم دلیل التعریف بل ترکه مما لحقه تنوین التنکیر دلیل التعریف قال ابن السکیت والجوهری ونحوهما فیما یدخل علیه منها دلیل کونه موصولا بما بعده وحذفه دلیل الوقف علیه تقول صه ومه بتنوین الاول وسکون هاء الثانی فالاول هو قولك ذی ارعه وقفنا فقلنا ایه عن ایه سلام وما بال تکلم الدبار البلاقع اتجاءك غیر منون وقد وصلته نوی الوقف فیکون التنوین عندهما فی الاصل تنوین التمکن الدال علی کون ما لحقه موصولا بما بعده غیر موقوف علیه خرج عن معنی التمکن فی هذه الاسماء وجعل للدلالة علی المعنی المذکور فقط هذا هو الکلام علی هذه الاسماء اجمالا واما الکلام علیها تفصیلا فنقول هی اما متعدیة او لازمة فالمتعدیة هاء وهو اسم لحدن ومنه ثمانی لغات الاولی هاء بالالف مفردة ساکنة للواحد والاثنین والجمع مذکرا کان او مؤنثا الثانیة ان یلحق هذه الالف المفردة کاف الخطاب الحرفیة کما فی ذاك وتثنیتها نحو هاءلك هاءکما هاکم هاکن الثالثة ان یلحق الالف همزة مکان الکاف وتصریفها تصریف الکاف نحو هاء هاء وهاؤم هاء هاؤن الرابعة ان یلحق الالف همزة مفتوحة قبل کاف الخطاب وتصرف لکاف الخامسة ان یلحق همزة ساکنة بعد الالف للکل الساد سة ان تصرف هذه الخامسة تصریف ذغ الثانیة فان تصرفها تصریف خف ومن ذلك ما حکی الکسائی من قول من قبل له هاء فقال الام اهاء وانا بفتح همزة المتکلم وکسره الثامنة ان یلحق الالف همزة وتصرف تصریف ناد والتاسعة الاخیرة افعال غیر متصرف لا ماضی لها ولا مضارع ولا بناء افعال قال الجوهری هاء بکسر الهمزة بمعنی هات وبفتحها بمعنی خذ واذا قیل لك هاءا بالفتح فلت ما اهاء ای ما اخذ ما اعطی وهذا الذی قال مبنی علی السابقة نحو الخاف وما اخاف ومنها هات بمعنی اعط وتعرف بحسب ما مر افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا تقول هات هاتیا هاتوا هاتی هاتیا هاتین وتصرف دلیل فعلیته تقول هات لا هاتیت وهات ان کانت بك مهاتاة وما اهاتیك کما اعاطیك قال الجوهری لا یقال منه هاتیت ولا یتهیأ منه فهو علی ما قال لیس بتام التصرف وقال الواکل زائد خطأ فی باب الفعل الصریح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول فی نحو مهاتاة ومهاتیت انه مشتق من هات کما حاشی من حاشوا بسمل من بسم الله وقال الخلیل اصل هات ان من اتی یوتیك

ابنا فقلبت الالف هاء ومنها بلهاى دع فيستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيدا بالاضافة الى المفعول كدراك زيد ويجد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه مجئ بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله شعر بذت الجواجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يبتدا من حكى ابو زيد بلان فلانا لا يطيق وان يحمل الضمير فمن بله ان يأتى بالصخرة اى كيف ومن ابن ويروى من هنا على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قولهم اجهد من بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى جرى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلتم عليه ومنها بند زيدا اى مهله وحكى البغداديون بنده زيدا قال ابو علي لم يجئ لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعل اسم فعل جواز لحاقها به نحو على ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي لا بد من النون فقلبت الواو ياء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بئس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير رود مصدر رادى يرود اى رفق بتصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان تصغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الترفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل للامهال وجعله بمعناه ويجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا وازيدا الثالث ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سير بطيء رويدا اى مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب يدا واتى فتح ياءه لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويد لك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر فقد زاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد الشعر اى دع الشعر ومن اللازم قصه اى سكت ومه اى اكفف عما هم اى زد في الحديث وفي الفعل قصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للتاكيد وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل البه الا منونا وخطاه ذا الرمة في قوله وقفنا نقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري اذا اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اى كف عن الحديث واقطع ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كافه صوته وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء بخلاف الوقوعي نحو رويدا وجيها لا رويها ويجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد يبدل الهمزة هاء ايها وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما انجبن من مال ومن ولد اى ليفد ومنها هيهات مفتوح الهاء مثلث التاء كما مر وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه افعل وبعد وقال الزمخشري اسرع وازدجر بن باللام نحو هيهات لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لكما الا ان في مجرورا عراب المصدر نحو اقال لك وهيت ولجب لبناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبينا باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع افادته بناء المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال بقاؤها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصالها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بيناه هناك فالاولى اذن ان يقول انها صوت المنصوب نحوا فا ونفا مبنيا على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعنا دعا ولغا اى اتعس ودعدعا كذرع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا اختيا لي ولا لها هلا فقد ركبت اوا اعز مجلا اى اسرع ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هيالك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيلك وقد يخفف هنا فيقال هيل والمعنى اسرع ومنها قد بلحق الكاف نحو هيالك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيلك وقد يخفف هنا فيقال هيل والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك بمعنى حسبك وكان الاصل قدنك وقطنك اى قطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى فاعل وانيم مقام الفعل فبني لتضمن المدغم منه بحذفها كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى اكففك يقال بجلني اى كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكفف ومعنى قدني لا اكتفي قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحدي وقال ومثلي اهلك ولا احفله بحلي الآن من العيش بجل ولو بصر حسبي وان كان قربها منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف يقع مبتدأ وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل لانه اعرف لكونها على حرفين دونه كما مر في باب المضمر ومنها حي اى اقبل بعدي بعلى نحو حي على الصلوة اى اقبل عليها وغيره الخطابان بعض العرب يقول حيهل

فصل

الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى هات فقال انشأت اسئله مايال وقوفه حتى الحمول فان الركب قد ذهبا فقد ركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى تعدية ما بالى نحو جهل الى الزيد بدا ما بالباء نحو جهل بعمرو اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب بها او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو جهل علي زيدا وبمعنى ابث فيتعدى بنفسه نحو جهل الزيد وفي المركب لغات جهلا بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو جهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين مبنيا على الوجهين هلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة ردية وقيل لبعد بنات في والذي قلت اولا ولعل سبع قول جهلا بسكون اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف في الكتاب الشعري لابي علي جهيل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالها مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلوا حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير واحد هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ابث وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما لانه انحي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي من كلب فطل لهم يوم كثير نهاده وجهلا فقضه اللام حركة اعراب هو مفرد بدلا ضمير وذلك ان كل مبني غير جملة نسب الى لفظ حكم اجازان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال يجهلا يزجون كل مطية امام المطايا سراعا المنافيف وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان لبنا عناه وقوله شاد به وجهلا كما يجيء في باب العلم وقد يقال جهلك وتماجاء متعديا بالا زما هلم بمعنى اقبل فيتعدى الى فاعل هلم البنا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند غيرهم الخليل هاء التنبيه ركب معها لزوم من قولك لوالله شعثته اى جمع اى اجمع نفسك البنا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فما اغير من معناه عند التركيب له صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كباقي اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيها هل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هلم الفياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلمي ولا هلموا كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لنقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هالم من هل الم كلاهما استعجال كما قيل في هل لتخفيف التركيب بنقل ضمة الهمزة الى اللام وحذف كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه اقر هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب ورد عليه في كتاب شعر يريد اعليهم ان هلم بمعنى اسرع مفتوحة اللام فالمجموعان يتركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء سماعا ان اللام بمعنى اسرع ضمن معنى الكف فيتعين معنى اسرع واقبل فيتعدى على في اللام فقبل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره وينبو بهم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هالما اهلوا اهلي هلمن ودعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدعم في مثله ليدفع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وبنى هلم على السكون لشبهه بالحرف في معنى وحفظ على سكون نون من وعن فالهمدا كما روي في بعض اللغات من زيادة الالف وزال ذلك من العرب ويزيد عمرو بن دينار ادع مبنيا على الكسر وقيل الفاعل الناء المكسور ما قبل الناء كما هو الواجب وروي عن بعض العرب هلمن بقلب النون الزوجة قبل نون ضمير الفاعلين واوا وقد يقال هلم للمثنى والجمع مبنيا على الكسر

فى شتان

ان لا يوقف عليها الا بالهاء انما يوقف عليه بالالف فى الاكثر تشبيها على التحافها بفسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل قاف قام وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف فى الذاء زائدا بين لان باب طلعا الاكثر من باب بين وسكر ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كما فرق فى نحو شتان زيد وعمرو وقد يراد بعد ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فى غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد ثم وقال ربيعة الرقى شتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم انكر الاصمعى وقال الشعر لجرير وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شتّ وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهم شتان احد هما لغة فى شتان وهى كراللون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى وما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز رفع الجمع فاعلا لدوالله لغة الفصحاء اعنى منع التون بنطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجان اخبر عن المبتدا الذى موجب لتقدمه ولم يسمع منا خرا وكان بلا معنى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما هنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان تجل وتجود مثلا لعلم معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحد هما والاخرى بالاخر كما يقال فى الاعيان بينى وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احد هما والاخر بجنب الاخر ولا يقال فى المعانى بينهما شئ او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين فى ذلك الشئ او الشيئين او الاشياء نحو قولك بينهما قرابتان اى تشتركان فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللذان بينهما وهما البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركين فيهما وهو ضد المقصود فنقول ثم اجاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وهو كما ترى عن البون او المسافة اى بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدا كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قولهم رفع بفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استكراها لاخراجه عن النصب المستمر له فى اغلب استعماله ومثله قولهم رفع ومنهم دون ذلك وقولهم لى فوق لك ومنى ودون السداسى وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر كالطير لدوران وقد ابان بكذا يبين وبينهما سر عان ووشكان مثلثى الفاء بمعنى سرع وسرع مع تعجب اى ما اقربه واسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اى بطوء وجهد فتح شتان وما بعدها مما مر فى فتح بهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة أن مضمومة الفاء مشددة الفا مثلثة الميم بتنوين وبدونه واف بكسر الهمزة والفا ملا تنوين واف كخذ واف منونة وعشرة وقد يلتقى الساكنان فيقال اف بفتح الفاء وكسر الميم وتشديد الفاء وتنوينها وبدونه وبضم الفاء وكسر الميم وتشديد الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء وسكون الميم وتخفيف الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء والميم وتشديد الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء والميم وتخفيف الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء وسكون الميم وتخفيف الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء والميم وتشديد الفاء وتنوينها وبدونه وبكسر الفاء وسكون ال

المشبه الذى عرض لها ما عبارصيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها ما عبارصيرورتها
اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى فياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة
كفجار وصفة مثل باقلا قامبنى لمشابهته لعدل وزنة وعدلا للاقيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز ومعرب
فى تميم الامام اخره والنحو حضار فقال الجبنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد
فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهب سيبويه فعل امرا لا اسم فعل لم يكن بعيدا لان خروجه من الفعل على صيغة
واحدة كجر بان صيغة افعل قال ولكنه لو يقله احد منهم لتاولوا ان الافعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا مانع
من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وقال علتاولوا ومن دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر
فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه علة قريبة ففتح فعال فى الامر لغة اسدية فاقول لو كان فعال فعلا لافعل
به الضمائر كما فى سائر الافعال وقال المبرد فعال امر من الثلاثى مسموع فى بعض بقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس احد ان يدع
صيغة لو يقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس ولا نقول فى شاكر وغافر شكر وغفر قلت وهذا القول منه مبنى على
ان فعال معدول عن فاعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجئ قال الاندلسى منع المبرد قوى فالاولى ان يقال
ما قال سيبويه باتم اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس كثرته واما فى الزيادة على الاكثرون على انه لم يات منه الا خمسة اى
صوت قال قالت لهم ريح الضبا فجاوبتها ثلاثا فعوا بها العرعرة وهى لهجة لهم قال ابد عوا بها ولبدهم عرعار قال البرد
لم يات فى الزيادة على عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قاله
الشيرازى فى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثانى فى مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقالوا
قار قار وعرعار وعند الاخفش فعال الامر من الزيادة على قياس وانما علم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدول عن الامر
الفعلى للمبالغة فى الامر كقتال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا فى نحو شنان وروشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها
هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلاثا واكثر الثلث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقبل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف فى الفعا
فى جحمنى دليلا على التكرار المثنى واصله الواو لى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال الذى مؤنث كما مر
يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دليل تانيث الفاعلة دليلا على تانيث الفعل للمذكر والياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث
الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولا انا اشجع من اسامة انما خدعت نزال ويح فى
الذى هذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل يعنى لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع
اسماء الافعال على ما بينا قبل فالوجه الذى ادعى عبد القاهر تانيث الفعل فى دعيت نزال لا ادل على ان اصل نزال فعل
امر مكرر بل هو لنا وبل نزال باللفظ او الكلمة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم وكذا لا يتم قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة
فجاد ولكاع ابلغ من الجيد واللكيع الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قبل مصدر معرف مؤنث وليس بغير الان
دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كويه وسبحان على ما يجئ فى باب العلم وتمام استدلال على
تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم التخصص طردا فانها مؤنثات كما يجئ وهذا استدلال عجيب فى قبل فجار معرفة
فى قولنا انا اقسمنا خطتينا بيننا فحملت بجار لتعريفه فيه وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الفرانه اذا حمل
كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمولة الا معرفة ومؤنثا شئ بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث
المعرف نحو فجار الفجيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان التبرانى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون
فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما اسفتان غالبتان صابرتان بالغلبة
عليهن كما يجئ فى القسم الثالث ولو سلمنا فابق الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى النظا اذا وردت
الماء فلا عباب اى فلا عب اذا لم ترد فلا باب اى كلا اب اى لا نزاع البرة وقول المسلم حمادها جاد ولا تقولى طول الدهر
ما ذكرت حمادا اى مولى لها جوادا ولا تقولى لها احمد وشكورا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة واذا سميت بها المذكر وجب صرفها كغاق ويجوز
عند النحاة جعلها منصوبة كصباح وهذا منهم دليل على تردده فى بعضها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ليجئ فى
صفة المذكر وجمعها بفعل من دون الموصوف هى بعد ذلك على ضربين ما لا مذكر له للنداء سماعا نحو يا لكاع اى
يا لكاع ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة وعاربا وطالبا يا فارة وكذا ما خصائص يا حباث كلاهما بمعنى الصرطة

وباخواتها من الخرق وهو الذف ولا يجوز هذه اللام لمنادى علما للجنس اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالضعق ونحوه على ما يجئ فى الاعلام واما غيره لامه فى المنادى وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كالعباس وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباد للبهيمة كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما تخلق وتجهد اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بعينها اما وكذا حاذ وبراح للشمس من الحمذ وهو التنحى والبراح وهو الزوال وكذا حاذ وزاع وجداع للسنة وسباط للحمى انما هى فى ابدان من الشعر البسط ومثله كثيرة كذا للحزة التى توخذ بها المرء وزوجها سمعت كرا لا تنهاكر الزوج اى زده بزعمهم يقال باكرا كرته اذا دهروان ابتل فتربه ونشاش وجباد وصمام للذاهبة لانها تفشر اى تخرج ريح الكبر ويجداى تمبل سمعت بها تفوها وفضم اى تشذ يقال فشا ثوبه فشاثة من استه الى فيه اى اخرج ريح الكبر من استه مع فيه ويقال جبك جلدا اى ارجع يا راجعه ويقال صمصم صمام اى استدى يا شديد اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالذاد بلين فى قولهم اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حذا حذ بها اى باداهية الحاقة اى المانعة ويباح للغاد ويقولون فيمن يباح الى الشر يا مشعة على نام ويل مى صمام ويقال كوبه وقاع وهى علم كبة على الجاعرتين وانتصابها على المصدر من كوبها اى كبة واقعة لازمه ويقال حمار للكان المرتفع كانها حمار فراى وابنه ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعرة الفشيح وهو نفريج ما بين البرجلين هذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حاذا القفر ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو فشاش فشة وحمار جدار وجعار جعار كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير الازمة للنداء ما ينحى على وصفها نحو لطاط اى فاطمة كانه قال اطلت فراطم حتى اذا ما قلت سرا تهم كانت فطاط وسبيئة سبئة يكون لزام اى لازمه ولا تبل فلانا عندى بلال اى بالة يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة قال ثعلب لا يجعل بعد الى فى التصغير بداذا اى مبتدئة منفردة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله فدكت حسبكم اسود خفيته فاذا لصاف تبيض فيه الحمر شبه ذكر ضبع الراجع الى لصاف فلما وله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وخصاف محل وفى المثل اجرى من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للخصاء فغمز وحضا وكذا حصار كوكب ظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب وحجاج لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف الكليتين ومناع وملاع لقضيبين وبوار وشراف الاردبين وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر صفات مبنية انفاقا وقد اختلف فى علة بنائها فالمبرد فيها لثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال يسبين بسلم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب ليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عد لها الا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبتت الثلثة فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض اذ يجاء ويجوء مرارا ساسى بر موئث فانه اذن معرب انفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن فاء التانيث وبعد تسليم تقدير فاء التانيث فى المصادر وهو منقوض بنحو هند وقادر مما لا يحصى قال المصنف لمشابهة زال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المصريات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت النجور وفاسقة لا تدل على كون نجار وفساق معدلين عنهما اذ من الجائز ان يفهم لفظ ابن فى معنى لا يكون احدهما معه وعدلا عن الاخر وان ادعى التقدير لاضطرار وجودهما مثبتين الى ذلك كما ذكرنا لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون زال الذى هو الاصل معدلا وقد قالوا لم ما علة وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو يكلف على تكلف والاولى ان يقال بعد قسم المصادر والصفات لشابهتها الافعال الامرى ونزالا ومباينة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا مباينة فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحذار فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير ذلك لفظها لحق اعرابها كما يسمى بان شخص على ما يجئ فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كحذام وقطام فبنوها لهم جروا بنيها على القياس وعاير بهم بها غير منصرف واما الاعراب فطعربها عن معنى الوصف وما علمهم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى كان لها فى حال الوصف لكنهم راوا لها اشتباها بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراها لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء قال المصنف هى معرفة غير مصروفة عند سيبويه لعدم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينقض فى ذلك باجتماع العدل والوصف فى نحو مساق عند النحاة والعدل والعلمية

وفى فعل فى الجمع

وفى فعل فى المصادر والصفات

ان يكونا

فى بناء الاعلام

في نحو شاش وباح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم فنصرفهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير العراب البناء في جميع التخصيص مستفهما ان لكنه قد يرجح احدى المقدرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء فصل الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسرة الراء وهو لا يحصل الا بتقدير علة البناء لا بتقدير اعراب يمنع الصرف لم يكسر وانما كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستفهما لوقوع منع واما القليل كثر من بني تميم فتقدير وا على القياس منع الصرف في الجميع دون بناء لان بناء وقال المصنف في القسم الاخير اي العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز علة تقدير بناء يحصل مشابهته لباب نزال عن وجهين العدل والوزن فيحصل موجب لبناء ما ذكر لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام كما ليس لنا عامر معدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين فيها لمنع الصرف الى العدل اذ الكلام حاصل بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيها بعض العدل لانه من باب حضار اضطر قبل الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيحتاج تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضها وفي المراد هذا وقد تم الكلام على تقدير العدل فهو الاصوات كل لفظ حكي به صوت وصوت به لليهام كالاول كعاق والثاني كغاق اعلم ان الالفاظ التي فهمنا منها اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادرا عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكايات بان يقول مثل ما يحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة والمراد بالحكي كذلك ان الحيوانات الجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنها لما احتاجوا الى ابراد اصواتها التي هي شبيه المركب من الحرف في بناء كلامهم في بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه ينتصر عليها وبعد ترسل تلك الاوامر الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا نادرا كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وقايتها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بادلة طبعا على معان في انفسها كاف وقف فان المتكلم انما يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يريد على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بنف وكذا اه للموجع او المتعجب فهذه وشبيهها اصوات صادرة منها طبعا كاخ لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسوا الكلام وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف وواه وقالوا اصوات تصوت للبهائم عند طلب نحو منها اما لمجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وتوت ونحوهما واما للذهاب كهلا وهيج وهيا ونحوها واما امر اخر كشت للشرب وهدع للسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب بها الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر ونواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تمم كمثل الذي يعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انتباه بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت عبر مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ابرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يخصه مفارنة الذلك الصوت على ذلك الامر اما بضربه واد بيه واما باناسيه واطعامه فكان الحيوان تمثيل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة في ذلك البر وكان يتكرر مفارنة ذلك الصوت لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او صده به متثال عقيب الصوت عادة ورويه فصار ذلك الصوت المركب من الحرف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقتصروا باذ خ الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وفيما ذكرناها بالتقطع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد وا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والفرد والكلب وغيرها لذلك هذا وانا لا ارى مانعا من ان تكاب صيرورة هذه الاصوات المفارنة في الاصل للضرب والبر الى استغنى بها الطالب عنها اسماء للافعال كما ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر ونواهي لان الله تع جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب بكلم بها بفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات سادرة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقتطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالفاظ الطبيعيين وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم سادر الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام

الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على وجه في ظاهر امر الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف اللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه تقول له ياسمّ الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته بامر باي بهذا اللفظ وجعلوا بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو اها لك اي طيبا لهذه الاصوات من الكلمات كالانسان من الناس صوروها صورها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فلتنوين فيها دخلة تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما مثل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا يمنع ان يقول نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان تخصيص كان صوتا في الاصل ويستريح اذن عما تكلفناه فينا التوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كاها واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما مثل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب فالجمهور من العباس بن مرداس يحثهل وعاج وانما ضمن العاج والحجهل وجر جنوها قال تنداعين باسم الشيب في متثلث نحو اينه من يصرة وسلا وقال كما رعت بالجوت القضاء الصواد بالحكاه مع الالف واللام وتقول زيد بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف ان لو اوان لينا اعناء ولا بحذ الله بان تنا ولا بحذ بان على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحجهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا مع اللام الاكثر من البناء نحو من العاج والحجهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابن الذ قبش هل لك في زبيد كان ود كها عيون الضباء فقال استذل الهل معربا والالف واللام لانوجب الاعراب بدليل الان والذي في الخمسة عشر وانما اذا ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصد بها الفاظها كقولك حجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكين وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه ونحوهما فبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فمقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والعجماوات والجمادات فالنبح وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصابحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقاقون وهو صوت الغراب وشب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بهم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو همزة ساكنة وبهم مفتوح صوت الطبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسيع في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة بجوب وهذا محتمل طلبوب يحتمل الامرين الآتي الوقف على السين بقوي كونه زجرا وهبد زجر الابل بكسر الجاء وفتحها وكذلك الذال بلا شوين ففيه اربع لغات وهذ بفتح الذال بمعناه وقد اجرهما الشاعر اجراء قصد اللفظ فقال الحتى استقامت للاناث طابعة لها يقال لهبد ولاهاذ اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال انا هم فما قالوا له هبد ما لك اي لم يسألوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جخ وجوب مثل الماء ملبون ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعايي بناء مكسورة بعد الالف مضمونة وغير منونة وحله وعاه بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاجت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحى وعاعى كما يقول لابنت لمن الكثير من قوله لا وجئ ووجوت بفتح التاء دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا اهيم بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب سكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهلع لتسكين الصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة والمكسورة وقد يخفف مسكنة عند صوت انا خة البعير وكذا هيج وايخ بكسر اولهما ويجود في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وهل بضم الهاء وفتح اللام المشددة وكذا هج بفتح الحاء وسكون الجيم ويقال ايضا لتسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وناع لزجر الغنم ايضا وبس في دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

الاصوات المستعملة في اللغة كلامهم كالكلمات ضاهوها ما شرعوا لها معانيها وقصدوا بها ما يقصدون بالكلمات اي الاسماء التي تدل على المسميات

من التعجيل الاسم وتأخير الخبر

في تفصيل الاصوات

تفصيل في الاصوات

وفي بكسر الثاء وقبل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتعثر عند السقاد وجوعة وعيز بكسر العين والراء وروي فتح العين زجر للضأن وشاء شوما للهار المورد وعوه دعاء للحجش وهيج دعاء للفرس وجح صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب ليمكون السين وقس دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي قد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الأدهِ فلا ادري اي لا يكن ضرب لي لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على الحوال في فصل المتكلم وحدي للمتندم اوالمتعجب قد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي دخلت اللام كان حرف جر وكان الاصل لي بلك اي عجبا لك ثم كثر استعمالها حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويلا ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه بروي بكسر الام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صوبا عن يعين الكمال كما قال ابي الله في يمين تبينه بالعدد وفي المعز من انيابها باللفواح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار وبلمه كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل ويلا لامه بعجبها اي ويلا لدت فنقلت ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله ويلا لامه فحذفت الهمزة مع حركتها واما ويكان بمعنى كان الله نهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان منفصلة كما في الابتداء ومخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر بخلاف قولنا ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة يتعجب بها كان المخاطب كفوله قبل الغواديس ويلي عنترا قدام كل بليك وعجبا منك وفتحها ابو الهيثم ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الويل انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال لي عجبا منك فسال لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون وقد حذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الويل بان اعرابه سالت ذوجها ابن ابيك فقال ويلا انه وراء البيت اي الويل لك ترى انه ويلا البيت ثم صار ومعنى ويكان الويل لم يغير كما في الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناها في الاسماء الافعال ومنه جير بفتح الجاء وكسر الشين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يغيضه ويوجعه كالجمرة والخز ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة يقال بخ بخ فان وصلت خففت ونونته مكسورا الخاء وربما شددت منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما وافدة اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر حضن وادا بين بالام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ وسراخ بكسر الهمزة وفتحها وضاء مشددة مكسورة وكذا خ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغانيات اخا وبروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر يضع للفعول اي مكروها ومنها مضر بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند ذوق المحتاج وليس الرقي بمثله ردا باسم الكليب بل هيئة اطماع اما من حيث العاده ومن ثم قيل ان ذوق مضر لطعاما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التطمق تماما يكون ان يركب من شكلم وشبهه كلمة سيبقف كلمة وهي مضر وسمي بها فصار مضر كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء ساء والحكايات على الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليشربهما نسبة بطلب في الحد المعموم فلا حاجة الى قوله كل واتما يطلب فيه بيان ما هيئة الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما مر تشاير الحدود والمنقدمة لانه ذكر في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفرده وقوله من كلمتين اي حاصل من ناليفهما واتما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف فوته ليسوبينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها الان بين جزئيها نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلانوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلام وما بعد العلمية فهي بحكمة اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر ومبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان قد ذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود وكان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بين جزئيه نسبة ملحوظة لنسبة العطف وغيره فلا بد خل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدي

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سببا لبناء الاول فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ابضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاء في معدى كرب كما يجيء في المضاف اليه التصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانها تمنع عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء وان لو يضف لما الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فبناؤه للحرف
مبني على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا التنوع ينشعب اقساما
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء وبه او حرف نحو من وبه واما فعل حال من الضمير والاول اسم نحو
اما ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى كرب وبعل بك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احجاجا الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني لاضافته شبها ما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما اعقب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه بناء الصدر بالعوامل ما لم يعمل كمعدى كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والمخرج
ما لم صفر يا من التصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب التصوري
كما اعتد به في مكان بالمعدى كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاضافي غير معتد به في منع التصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما اعقب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب باء نحو معدى كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا والا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضوب زيدا وحسن وجهه ومصروب غلامه كل ذلك
احترازا من الخصوص من الاعراب وعمومه وان لم يكن منه دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلم وكذا يبنى الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب وان يضرب لم ينصرف
وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولو يزيد اذ الاسماء بعد هذه الحروف مبتدأ وفي اظهار قال سيبويه المنحى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما يزيد ومن زيدا لان حرف
الجر بهم تفصيل وذلك لانه لا يخ اما ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثاني وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركة مدغمها احدهما
في الاخرى ويقدر باعراب المضاف كما تزيد هما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا
لان الحرفين انما زيدا عليه في حال الافراد مثل ايسقط حرفا للذين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة ولا
نون حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجعل اعرابه على الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرفا مدة ردت عليه حرفا من جنسه كما يقول في المنتمي بقي نزيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي الحكاية واعرابا نحو مذ شهر وان لو يكن الاول حرف حرف الحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولو يزيد وانما اختص حرف الجر بهذا لان لكون الجر وربعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لو يكن الصدر ضميرا
تشبيها للحرفين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير الخرس وجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة شابهها للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لو يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب ولا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير يتبع التابع

مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل وراعى الاصل في التصرف وتركه ايضا فصرف عاقله ظريفة سواء سمي بمرجل او امراة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين بل المجموع ولهذا المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك التصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف تكاتف سميت باحراء عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث بالتاء اعتبارا بالاصل الصفة واذا استميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحدا طلحا لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وبعد المعطوف وله بتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب وأعرابا لثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كاتبهما اضافة الاول الى الثاني وفي وجهي التركيب لا اضافة لان عطف النسق مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كاتبهما اضافة الاول الى الثاني مع حرف الثاني وتركه وكذا كل ما يضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية واتباع اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انحى بالعلية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب لا معنيه فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقعدام وكلما واذما واذا ما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما استثنى من المركب بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا له كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثنى عشر والاعراب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفوا الواو فصار المزج الاسمين وتركيبهما واتما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاب وابن لان الاسمين معا هما عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف بناء على الحركة للالتقاء على وصل لبسا وان لهما في الاعراب صلاة على الفور لتخفف بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة فتبنيها بالمضاف المضاف اليه حقيقة كما في العلم المركب انتكلف من عنائهم وسيقوى ثبت ثمانية عشر من بجحة وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس عشرة كما تقول الخامس العشر والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني تماما فوق العشر مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فيقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنا عشر وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد من الثالث والعشرين فما معنى هذه العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع حروف المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ ولبست من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكنا اسمي فاعليهما يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فنبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك البابر عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فتقول رادا وابنا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالث شركان يلبس فاضطر الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حفظها سبكها من مجموع عما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقعوه للدلالة الصورة على الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد من المفرد المتعدد لا العدد وعطف المثاني لفظا على الدال الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه وهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بيناه لكن المعطوف عليه في الحقيقة هو الدال للمعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

بحث المركبات

او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل فقولك جاءني ثالث عشر جائني واحد من ثلث عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر فلت هذا كما يضاف ثالث معان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فتضاف ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى الصلة ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو فهما لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الخمسون ثالث الاثنى عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات بالام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام بصورتها اذا اضيف كثلثة عشر لك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان فلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجح بجانب الايمنة كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين فلت لان الجزء الذي صار عشرة اللام من المركب اي صدره بتعذر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لو صار اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشر فيها ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها باشرت الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب لتصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان وتخلوا الاعرابه كما يجيء وقال ابن درستويه مبني كسار اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستأنفة كما مر في هندان وهندين والذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور لتصيره منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لواعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدومة وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ويجب حذف النون ايضا لانها دليل بكل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا النون لاجل البناء نحو هندان وهندون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقاموا عشر بعد حذف النون مقامها وسدوا مسدها والنون بعد الالف للواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكلمتين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبل الاعراب بكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل النون فصار اثنى عشر كاثنان والذال دليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشر لك وخمسة عشر لك ولا تقول اثنا عشر لك لانه كاثنان ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انما اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلنا اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء ياندان وياندون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب في تلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو ياندان وياندون متفق مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جيء بعلامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع فقوله والا اعرب الثاني كعلبك وبنيا الاول في الاصح فيقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعل ماض مبني مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي ابتدأ فاعلا ابتداءه اياه لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الابتداء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فبتبع ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعمال الحوق استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما تقدم في قولهم فاها لفيه وبعته يدا بيد في باب الحال فشبهت المضاف والمضاف اليه لا تحاد معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افاد تمام معناه اي العدد المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يضمن الحرف لشبهها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب لم يبن الجزءان ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعرب اقولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما بينا في باب الحال فهو انفكاك الجزءين من صاحبه بالجر في المختار وكان بناء ثالث جزء بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثالث في معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس فكذا بنوه على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء ليجرد عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام للفرق

تتمة الكلام في المركبات

عن المضاف والمضاف اليه وان انحى عن الجزئين ايضا بمعناهما الافراديان كما انحى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الجزء معنى آخر من غير لحاظ للاصل الا لحاظ خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غاير المضاف من حيث المعنى غايرا تاما لم يعتبر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الآن المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وابدى سبا من باب معدى كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال النون في بدى وبدا لان فيهما تركيبا علميا ولم يسمعا منونين وكذا ابدى سبا فانه لا نون سبا لانه اسم رجل لان معنى ابدى سبيا الاد سبا ون بتحجيب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان لسبا في مسكنهم آية وامثالها فالى ملاحظة اصلها سبا وبدا من اخوات ابدى سبا وجار الله من اخوان معدى كرب لا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا وامّا تخفيف همزة بادى بدى فمنقول انه سكن الهمزة من بادئ وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس وقياسه تأتيهما بادى بدا اولى كلمتي هذه كاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كبناك لان بدا على وزن طلب فلما ركب من هذا التركيب تخفيف الهمزة بدلا مصدر بمعنى المفعول فهو كيدى من حيث المعنى في الثالث والرابعة والخامسة بادى بدأ وابدى سبا وبداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الباء والثانية اما على وزن سحر او كرم او جبان والبدء والبدأ مصدران بمعنى المفعول وليس الخلاف في هذه اللغات مبنيا على ان المضاف اليه لكن الزم بادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير محققة وقد يقال بداءة ذي بدء وبدءه ذي بدأ على فعالة وفعله فعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب وضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدرا ما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال ويكون المعنى كما في بادى بدى او منصوب على الظرف بتقدير وحدة المضاف اي وقت ابتدائك ابتدى منها ابدى سبا في قولهم نفروا ابدى سبا واباديا سبا او مثل نفروا وقد سبا بن يشجب ارسل عليهم سيل العرم وانا بدى كما انبه عن الابتداء والاسرة لانهم في التبقوي والتبطن بمنزلة الابدى ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل نفروا ابدى سبا وامرو في بناء الاول والثاني كما مر في بادى بدى فلذا الزم بناء ابدى السكون وسكن همزة سبا لانه قلب الفا فرارا فصار ابدى سبا بالتنوين ويكون ابدى واباديا مضافين الى سبا لكن يلزم سكون باءيهما وقلب همزة سبا واوا استعمل جواز الكسرة عشر مبنية الجزئين ظرف كيوم يوم وصباح مساحين حين والحوال لفيئة كفة وهو جاري بيت بيت واخيرا او لفيئة صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى المعرفتين بناء الجزئين فيهما كما نعتين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتضمنه في نحو خمسة عشر ودون هذه المركبات فيحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لفيئة يوم يوم وصباح مساحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساءا وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين وانما قدرنا ذي معنى هذا العموم كما في قولك انظره ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيب بلا فصل الى ملا بدا منه فتصير على اول المكرر اي الثلثة كما في قوله تع فارجع البصر كرتين ولينقلب ونحوه وكذا صباح مساحين حين وقلنا ان اصل لفيئة كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة منى وكفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التوالي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي يحتمان ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما مر ذكره في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لفيئة صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق والخبر صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر اي فاصحرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا اي بقاء واخبارا اذ اصحرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يتلى بيانها الا هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولفيئة والكفة مع كفة او بعد كفة كما روى عزوه بكفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخيرا صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما في خبث بث اذ بعد تركب ثلث كلمات والخبر ايضا بمعنى الاظهار لان مخبر الابل يتضمنه ومنه قولهم قلما خبر اي قولهم للعالم تخبر جلان القلم والتخبر يتضمنان اظهر ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها بالمدة المركبات بالاضافة والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في خمسة عشر اذا جعل علما جاز الاضافة تشبيها فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجيء الاضافة ولم

التركيب قال فلو لا يوم يوم ما اردنا جزاء والقرض لها جزاء ونقول بيته فى كل يوم يوم وفى صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهر كما ذكر لكن حسن تقدير ذلك ووقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال التنبيه بها فاذا لم يقع موقعها لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحال بخوتفرقوا شعث غير وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الباءين والخول الخول كلها بمعنى متشرين وركبا هم حيث بيث اى متفرقين ضابعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زايدة كما فى قولهم المال بين بين ولم يسمع فى هذه الكلمات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حروف العطف كما فى الاولى فشعث من اشعث غبر منه اى انتشرت ولم تضبط وبغر بغر الجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من البذر وهو الاصراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرويت البيضة اذا فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار ويشرها وحيث بيث وقد يتونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفاءين واصلها حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه محكيا بوثا من الاستحاثة والاستبانة وهما بمعنى يقال استحثث الشئ اذا اضاع فى التراب وطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثانيين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو فاش ماش وخاف واق وجاز فلب الواو ياء والفا للاشتغال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما فى حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مستعملة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وقد مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فحيص بيص اى فى فتنة عظيمة بفتح الضادين والفاءان مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد يتنون الجزءان مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال احيص بيص بكسر الضادين والفاء ان مفتوحة او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاسر باسر كحاث باث بفتحهما اما الخاء فلانه مركب من اسم فاعل خرى اى فجر وغلب ومن فاعل بزى اذا سلب او نفع كانه قيل هو للخارى الباذى فركبا وجعلا اسما واحدا ونصوا فيه على سبعة اوجه خاء زاى بحذف الباءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخارى والبازى على عطف احد المتعين على الاخر وخار باذ على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر كما ذكر الاول ههنا لتحالفهما نحو يعلبك نظرا الى اصل التراء وانما منع التصرف فى هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علة لبنى الخمسة كما سامة فاذا دخله اللام انكسر الثانى جوازا كما فى سائر غير المتصرف وخار بازيا عربا على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك فيجوز صرف الثانى وترك صرفه وخار باء كقاصعاء وجوز كسر طاس وليس الاختيار مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وجوز الخارباز بالحذف والاضافة والبناء تشبيها بالخمسة عشر ومعان ضرب من العشب ذباب يكون فى العشب وصوت الذباب دام فى اللهازم والشفور وامام الخاف باق للنكاح وفاش ماش للفاشوش وكل واحد منهما سمى بصوته مبنيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بالخمسة عشر كما فعلوا ذلك باهدى سبأ وهادى بلدان نحو عن جزئيهما ابتداء معناهما الافراد بان كما نحو ذلك عن جزئى اهدى سبأ وهادى بلدان لان الاعلام المنقولة براعى اصلها فى كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لحاظ الاصل الا لحاظا خفيا وذلك بخلاف بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فانه غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون شاهدا على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه فلما لم يكن فى المعنى تغير كثير جوز وا تغير اللفظ تماما كان لان المعنى يكفى فى الايذان بالاصل المنقول منه قولنا الكابلة كمه وكذا للعدد وكبت وذبت للحديث الكاذب فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كبت وكبت ايهاما على بعض من يسمع او لشناعة فى المعبر عنه كالفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت اى جامعت وكالغائط للحدث او للتخصيص كانتظار الراجعة المستقذرة او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقولك كان فعلة لئيمة ملأ موا كبها دبار بكر ولم تخلع ولم تخب اى خوابة وكقولك مريف برجل فعلا اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك

الفاءين وكسرهما مع فتح الشين

لان بين بين تقتضى شيئين

التكابت

اللفظ كالالغاز والمعمّى نحو الكفف لكفف مهمه وكذا الاوزان المعتبرة عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة امر وصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام فيكون على هذا كالاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها اسئول عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيدام عمرو اذ ذاك لفاصل ام ذلك الجاهل وابن كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء شرط كلها كايامًا وذلك لان كل ما ان الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطًا كان او استفهاما يمكن بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول علينا لو قلت مكان ابن زيد ابن الدار ام في السوق ام في الخان اي غير ذلك من المعينات فحرفي الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا يتناهى كما مرّ وقول المصنف ليس بنحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك نا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فهو يقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانًا وفلانة منها بالالف والواو معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد بهما لان نيابتها عما هي اخص منه فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها ضمن معرب او مبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا امّا لابهامه على المخاطب او للنسيان فلم لا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية كانت او خبرية لا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكايتا وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حدّه فتفطّن وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاندلسي واضعها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحروف التخضيض وغيرذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمّي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك لانّا نجد الخارج بحسب المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم اوربّ لا يذهب من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته وربّ من انجبت عظما صدرٌ فيصح ان يقال ما لقيت رجلا او لم تنجب صدر واحد وجواز التصديق والتكذيب لبل على كونها خبرين فالجواب ان معنى الانشائي كم في الاستكثار وفي ربّ في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنين خارجا بل هو الموجد لها بكلامه بل يقصد في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا او استقلالا فلا يصح ان يقال لم تكن كثيرين ولا يصح ان يقال ما لقيت من كثرتهم ولم يصر كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قبامه منفيا بهذا الكلام كما افاده كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك بحكم بانتفاء ما في الخارج وبانى تمام القول فيه في فعال المدح والذم انشاء الله تعالى واما بناء كذا فانّ في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانجئ عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وابدى سبا فصار الكلمان كالكلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك بوقع مالك على اثنين ولا تقول ان اسم الكاف لا سيما لانها عند سيبويه لا تكون اسما الا للضرورة كما يجئ في حروف الجر فبنوه في اصل بنائه قوله كذا لك العدد فلا يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف للتشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون الجر وزين بمن بهمين الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه تجئ عن الجزئين معنا هما لافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخوه نون ساكنة كما في من لا تنوين لها فكان فذا بكسر بعد الباء نون مع ان التنوين لا صورة لها حفاظا على جعل التركيب بضاضة فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاءه اي صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لو قوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

في ان جميع الكنايات ليست بمبنية

بناء كذا

عند السامع

لكونه فاعلا من كان الناقصة وما استقلت الاضافة كما لزمان ما الكلم من ابهام

ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسر الهمزة لالتقاء الساكنين وهمزت الياء الاكثر بعد كسرة فاذهبا التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتطرفها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاق ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة انما اللتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاتهم تخولي كبيع وقد يقال كأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كأه بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كا بحذفهما معا على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحدها فهما للتنوين كما في عم وشيء واما كأيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة وما قبله موقع الكلام والجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانها من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد موقع ما الاعراب او البناء في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الحالي عن التركيب بكيفية عرية عن سبب الاعراب فعري عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انها ما وضعا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهي في محل النصب فلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل اياء كما في اين وكيف ولو كونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا لشيء بهما بحيث وجيز لا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما محققان من كيذ وذيت بحذف لام الاول والمد الناشيء كما في بيت الوقف عليهما كما على بيت ومن العرب من يسكنهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا يهمزان بالهاء ولا واو اذ ليس في الكلام مثل جيوت وواو حيوان بدلا من اياء الاعند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واوا ولا يقبل ان اصلهما اكوية وذويه لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلبت كوت وذوت والتاء فيهما بدل عن الضمتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان كأ فلا يوقف عليه ومكسورة فعلم ان الاستفهامية همزتها منصوب مقدر والخبرية مجرور مقدر ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية لان على ومعدود تعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا لمن عندك اذا جرى ذكر الدينار اراقا واحد حذف تمييز الاستفهامية الكثرة دورها في صورة الفضلات وتمييز الاستفهامية مقدر منصوب حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد واما حملت على الوسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تنقد برا ولكن فصل التمييز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما فاته مضى ثلثون للهجر حولا كاملا وذلك لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد والفظا الا على المعدود ومع العدد كما في المفرد والمثنى ولم يجئ جوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميزه ولا يجوز جر تمييز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز فصد بطابق كم وميزه جرا او الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميزه كما في الخبرية وعند الفراء هو مجرور بمن مقدرة وجوز اضمارها فصل المطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان البدل منتظر من الاستفهام بحسب مقارنة همزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون ممز كم الاستفهامية محمولا على تمييز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما الجازا السير في العدد اعشرين غلما لك اذا اردت طوابق من الغلمان ينبغي جواز كم غلاما لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلاما لك بهذا المعنى قال البصريون لو جاء نحو كم غلاما لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلاما والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلاما لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في ميز الخبرية بما ضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في ولاء ابولاء انه مجرور بلام مقدرة وانما جوا الفراء على الجار المقدرة ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على ميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لأنه يجره بمن المقدرة بلا اضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله كم يحود مقترفا له الغنى وكم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مسفرا ولم ينقل غيره عدم الاسفار عن يونس ههنا كما نقلوه كلامه في باب الخبرية نحو لا بالبوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستفر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر ستدضخم الذسيعة ماجد نفاع وسببويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن لكز البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قولك كم ذكوا من جنات وعيون وكما هلكنا من قرية وحال كما الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا عنادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عندهم بالنصب خبرية واما الجر بمن مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف انما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيجوز جمع مميزه نصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما الخبرية فكمميز نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كما ان مميز كم الاستفهامية مجرور ايضا في نظم ولا نثر ولا دلت على جوازه كلمة من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذ الجر المميز بمن غلا بد تقدير كم متونة قوله ولهما مصدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي وليس تضمنت المعنى الانشائي في التفاصيل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنها معنى الانشاء اعني بذلك كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحوذ لك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء الغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيفوت جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا وجرورا نكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وضع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر فيرتفعان وينتصبان ويجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ بفضل موافقهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجل ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعولية فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والا والى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل له والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتنبه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتقول بوما تعين الظرفية وتقول كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مفقد على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل يشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى عنه بضميره وانه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على تربطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان ناصب الجار عن مجروره ممنوع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما وحرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم درهم وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

المضاف كالمحراب كقوله لم يكن مضافا البتة فقوله ولا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار ومجرور مرفوع وهو ذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا فى ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربت غلامه ولو قبل فى المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته بجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما بينهن فيما اضمر عامل على شريطة التفسير ولا اولى ان يقدر الناصب بعد كم وميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود فوله ان لم يكن بعض كم ظرفا او كونه ظرفا باعتبار ميزه نحو كم يوما سافرت فكم ههنا منصوب المحل لا داخل فى قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل تابعا لفضاء مقام عامله الذى هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجلا جاءك واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر فى باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء لمتى واين واذا ان لم يتجرف جر ممن ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجئ فى باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من يضرب ومن قام فمن وخبرا نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول نحو من تضرب وما تفعل ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استغراء والمجرور نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب يمن تمر اخر والتظر فى كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لا وان زاد فهى مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او المتعلقه نحو من ضربته يضربنا ومن ضربت غلامه يضربك فالاولى كونهما مبتدا ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهى منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونهما مبتدا على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء فى اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم فى نحو جئتنى جئتك على ما يجئ فى الظرف لما بعد لجاز ان يكون فى نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون فى نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحكم الجزاء لا يعمل فى اداة الشرط ولا يفسرها ولا يعمل الا بعمل نفسه لا بفسر العامل كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير والشرط فى جواز عمل الشرط فى اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها التصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان فى اللفظ ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى لا بتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فصير بها امر بتاخرا من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما اما فاعلم ان الجزاء بتة كما هو مذهب الكوفيين او ساقط عنها دائما على الجزاء كما ذهب اليه البصريون على ما يجئ فى قسم الافعال فلم يجز عملها فيها ما حفة ان يليها ما يفصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجز عمل فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستغراء نحو اتهم جاءك فاضرب بنصب اتهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمانه كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمول لفعل مقدر يفسره ما بعده من ابتداء سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حروف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجئ فى قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك فى كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفى مثل لم يجز كعمرك لاجرم وخالد قائم اوجه وقد يجئ فى نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فكم عاد حلبت عشارها الفدعاء للوجه اتسع من البدا والرجل فتكون منعلقه الكف والقدم الى الساق يعنى انها الكثرة الجدبة صادت لك ذلك او هذا خلفة لها نسبها الى شوه الخلقة واما عادى حلبت عشارى معنى ثقلت او بسلطانى كنت كارها لحلب منها مستكفا منها لخبث منطق كره معنى ووجه النصب فى نحو كم خبرتهم كم خبرتهم على ما تقدم من جواز نصب ضميرها عند بعضهم او استغنائه وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب تابته الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرتهم والرفع على حد زيد المجبر اما مصدرا بتقدير كم حلبة رضيا

كتاب

قوله ما حفة الاولى فيها عمل ما بعدها وهو الاكثر ويجوز تقدمه الى قبل محمد فيه

بعلى التضمين جلبت

وجاز النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والحمل على الاخبار وامّا ظرف يتعلق بكم مميزة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار ويرتفع عمرو بالابتداء والخبر محذوف وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضروبين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب واعلم ان ميزكم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا أما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب بما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من ابيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف دفع التعريف ضابها وكذا حالتها مفرد اللفظ مذكر فالاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك ومع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ بجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا الخ اب فصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءاك الا ان اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واتى رجلين وافضل رجال واتى رجال على ما مرّ في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين الا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امراة جائتك وجئتك وجاءت حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا وفتاة جاؤك بعطف المجموع على ميز الاستفهامية عند البصريين وامّا قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما مرّ في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا وفتاة لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قولهم لا هناء الجمان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لفلان امراة وكم رجلا وهو جاء الى عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا. وامّا ها في العطف على التمييز لان المرة الملفقة فان واحدة فلا يدخلها التفضيل ولا التكثير وما كاين من فنعل الشرط عن سيبويه انه بمعنى ثبت بمعنى كم قال انه يستفهم كم ذلك فلا يستفهم كاين ذلك كما لا يستفهم ربت ذلك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف ميزها وامّا مائة بمحرف جر لا يحذف مجرورة ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يثبت بمن وجب نصب ميزها كميز كم الاستفهامية مع الفها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزرّ بن حبيش كاين تعدون سورة الاحزاب اي كم تعدونها استعملها استفهامية وحذف ميزها وهما قليلان ويلزمها القصد دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو يكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا لا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم كبكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر بابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حيان فطا بقوا بها العدد حتى اجازوا كذا درهما بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يسمع ميز كذا في كلامهم مجرورا والف اخي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على ميز العدد بقضا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم الاقرار بالمبهم ما هو بقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كاعراب كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا مانع من تقدير الاعراب على الكاف بين اعتبار الاصل نحو الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وبحث ودون وامام وقدام وورا وخلف واسفل واود ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الحذف مصاحبا لما اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله بايهم ثم عدي وقوله الا علا لذا وبذا هب سالج وان لم يورد فلا يحذف الا ما دل على اخر نسي لا بثم الا بغير كقبل وبعد واخواتهما المذكوره وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما يثبت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا يثبت معه كاسماء الموصول التي تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجود بعدها الا

ابو سعيد

لجيء بعد المنون لكان ميزتها

جر الظروف

والعدد اعلم ايها الصديق

ان اضافتها

ان اضافتها البتة بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كان ثابتا بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قبلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف بناسب البناء اذ معناه عدم التصرف للاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد اذ شتونة فاشربوا بعدا للذين خوا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وسنه القراءة الشاذة فلله الامر من قبل ومن بعد وبقال بدلا بها ولا تفعل هذا الا فرقا في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا بها اولا اي منقدما ومتاخرا الان من زايدة مثل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لغة وروي الشعر مرفوعة ومنصوبة بحوجئتك قبلُ وقبلاً كما قيل في المنادى المضموم بامطر وبامطرا ويجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسمعت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب جعلها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسمعت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يتم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وقول جندل من علُ معربا ايضا كعم ومن عالَ كفاض ومن معالَ كرام ومن علاً كعصى ومن علُو مفتوح الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام اي الباء فنسبا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا فتى فاطراد الضم في المنادى المعرفة مرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ من دون سائر الغايات فلتقل الواو المضموم ما قبلها نحو من علو فاما الكسر به نحو من علوِ فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفاه وقولهم لبس غيرا بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الى الياء المضمر واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات وروى بيت اعشى باهلة اني الفتى لسان الاستر بها من علوَ لا عجبٌ منها لان ضم واو ها وكسرها وفتحها وسكونها الغايات على الحركة ليعلم ان لها اعرابا في الاعراب على الضم جريا على الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى مجرى الا غير وليس غير وحسب شيء غير با لظروف لغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلان لبيّن مثل على الضم ولهم بحذف منها المضاف اليه الا مع لا البتة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لشبهها بالغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الظرف المضاف الى الجملة على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جايزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا الشرط لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تتضمنه الجملة فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا فلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية للدلالة

الفعل على احد الازمنه وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثانى جزئيها فعلا كقولك نفع يومهم على النار يهتفون او يكون مضمونها مشهودا للوقوع فى احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما فى الماضى نحو انا ابن جين الحجاج امير او فى المستقبل نحو لا احذ ذلك حين لا شئ لك قال الله تع يومهم بارزون قال المبرد فى الكامل لا يضاف الزمان الجائز اضافته الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذا الواجب الاضافة الى الجملة فى قوله تع يومهم على النار يفتنون وقوله تع يومهم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذى ذكرناه كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو فى المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد ان يلهوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى جملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطو مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجى مدة ان يبطؤ خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو انتظرك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اينما بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية ويلتزم بها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعبر بها الافعال لكن لما كان ريث وايما دخيلين فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الاغلب مصدره بحرف مصدرى قال شعلبة بن صعير المازنى

اصطبحت الخمر ريثما خرج القوم فاجازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى كما نقله الكوفيون كما يجوز فكيف بما يشابهه ونضاف ايضا معربا كاعرابه فى نحو ومال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع الامر الذى تسلم اى مع الامر الذى تسلم وانما بمعنى مع وقال السيرافى الموصوف بذى الوقت اى اذهب فى الوقت ذى تسلم اى فى وقت تسلم فيه وانما بمعنى فى فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت وفى الاضافة الى الفعل استعملها مضافة الى الاسم نحو جانى ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا واذات فعلت وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان يكون بمعنى صاحب مضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئى الجملة ان حيث واذا فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفى ما ذكر من ذلك فى اذا فظر لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى بعد وقد يشبه غير مثل بالظروف المضافة الى الجمل لزومها اعوجيت ثم اذا وذلك لانهما افتقرا مبهمان مثلهما ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود حاصرة تحصل بحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا اشتهتين بها شبهتا بعبد لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها البه بل الى جملة مصدر مجرور مصدرى كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطفا حامة فى عصون ذات وفال وقوله غير انى فلاستين على الهم اراخف القوى النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة والجملة المضافة اليها الزمان فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضافة اليها دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر الجملة المضافة اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى فى الزمان وليس بموجود فى مثل وغير حيث معربا الى الحرف للمصدرى مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى الان المشدودة والمخففة نحو اجيئك يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز فى تلك الظروف الاعراب والبناء كما فى مثلما انكم وغير ان نطفت على ما بانى واختلف فى كون الظروف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تضمنته والنزاع فى الحقيقة منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا فى الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى خبر لكان المعنى يوم هذا خبر المعين وايضا الاضافة فى المعنى تخصيص الزمن ولا بد فى الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير

كلام التخصيص واللام بتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيقع ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحاج او البارد على ان يكون صفة ليوم الاول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه يتبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتداء في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير وبوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم امير نعم اعلم انه يضاف الزمان اوجب الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بما بعده وفي قال بعض هذا يوم لا يبطئون وهذا يوم رفع الضادين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالة وهو مفعول به لعلم مقدرا وقال شعرا ما ذل حيث يكون من بذل قال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى جئت بحيث وجئت بكونه اي بجعل فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حينئذ وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب لاستعمال مستبهم المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت يمعنى الوعد كما ان معنى قوله تع ميقاتهم يوم تم ميعادهم يوم بمعنى قوله تع وابوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا وان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو ذهبت الى برهة الزمان او يوم الترمان لم يكن ذلك بالتمام هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى ذي لبست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة ما قبلها على الكلام عليها رأى حسن ان يبدل منها تنوين لاحقه هذه الظروف كما ابدل في كل وبعض واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحالية او المقالية من سياق الكلام فمثال المراد كقوله تع وكلا اتينا حكما وعلما بعضهم فوق بعض وقوله لهشام عن طلاق ام عمر بعانبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينها الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير لها التمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينئذ كذا او قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلذا خافوا التباس تنوين العوض في يومئذ وحينئذ وساعتئذ بغيرها من تنوين التمكن والتنكير فوصلوا الى ذلك لا على الجملة المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل فحذفا للفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين والبوم والليلة وغير ذلك منعودا لحذف الجمل المضاف اليها عوضا عن التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظرف المبدل منها لان بدل الكل مع تمامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق عليها اطلق عليه فكانه هو والزم ايضا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرد مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احد هما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بدا هات سابح هذا الجزاء ره ولما توصل باذ الى التعريف المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جردا في عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعمالها في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا اذا احذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز نحو اذا ايضا كقوله تع فصلها اذن وانا من الضالين اي فعلها اذ رتبتي اذ كما معنى الجزاء ههنا كما قبل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو ح لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ مع جر وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح لين مجرور وهو مسئله فتح لكنهم انما التزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غير ما لفتح ايضا كقوله نعم وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لو بجزان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال انهلك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مربوطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد فاما قوله تع يوم تشود وجوه وقد يقول العوام يوم تشود فيه الوجوه ونحو

ومنه قوله تعالى

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب في الظروف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فائدة يحتاج اليه لبيان بناء حيث فقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة اما مبني مع المفرد والجمع اذا بني والا يبنى الحتى لما ذكرنا في نحوهما ذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب اذ واما اذا فانها بخلاف على ما يجئ هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جايزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جايزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت المشيب والشيب انزع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فللقوى لعلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغيرذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله ع هذا يوم ينفع الصادقين اعرابي الا سمه سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فيه مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة لضعفها ولا يخفى لهم فيما ثبت في الشيع من فتح قوله ع هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع والذي قوله ع لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدرة ان وان ومثل المضاف الى ما صدرة ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تع انه يحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى حق تحقيقا مثل حقيقا نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطفت حمامة في عضون ذات وقل ففتح غير مع كونه فاعلا لمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب الاستثناء وعلة بنائهما مثل بهما اذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى صدر ما ولبهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقدان الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان واي واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظرف الى ما صدرة ان المشددة او المخففة لجاز اعرابهما وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز الوجهان بناء الظرف وفعل المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها في قرئ قوله تع من خزي يومئذ بفتح يوم وجر اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت للشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها اليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير ومع ما وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف حيث لانه موضوع لمكان مصدد كان في الجمل مشابه الموصولات في احتياجه الى جملة وكذا قال في اذ واذا ويجوزان يقال في اذا انه بني لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء وتكسر وقد يخلف باؤها واوا ومثلثة الثاء ابضا واعرابها لغة فخصتهم وقد ترث اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيض لمواضيهن حيث لقى العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا لمحذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتداء الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ فلا اضافة الى المفرد وقولنا اضافة حيث مختلفا الى جملة لا الى مفرد هاندرو ظرفيتها غالبة لا لازمة فلا يرى حيث الفت وصلها ام شنعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول يرى وكذا قوله ع الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هو احسن الناس حيث نظرنا ظراى وجها نهو يجبر وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث هدى ساقه قدره ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للفاجاة فيلزم المبتداء بعدها واذا لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بناؤها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة

بناء الظروف المضافة الى الجملة على الاضافة

ومن الظروف اذا

بعدها فتقول قد يكون اذا للماضي كاذكائي قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذا يهتدوا به سيهتدون على اقد يمكن ان يقال بالتغليب وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ناداى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اى فاقوا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما انزلت لتجانسهم فلك لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلما الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدم فيه استعمل فيه ان لاعلى انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تع وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدم فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما بانى في الجوازم و قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ابضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا فاقل عليه الصلوة والسلم لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فتقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لشا في القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا لنا فصحين اذا معنى ان كان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعدا لغرض عريقا فامتنا اذ لو وضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الذال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجز الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال توقع لي تخدرت والله يرفع لي نارا اذا اخدرت فيراهم يقدفون فقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تع ان الذين امنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فلاوجفتم لان الغنى والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما رتب ذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كلمتي الشرط وحملوا الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

يدل عليه هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في قستيم وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولا مع الابتداء في نحو قولك تم اذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو ما يوم الجمعة فان زيدا قائم وما زيدا قائما في ضارب للغرض الذي ادعى الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول انهم جاءوا فاضرب يضربهم على ما مضى في الكتاب ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاخبار بشغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصرة من كلام الزاكي وزيد نهد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فبها ومتى جئتني لم يسمع وانما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفالت مكرم فانما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو يتضمن معنى الشرط الذي له الصدر ويجوز مثل هذا التركيب كما مر انفا وانما العامل في اذا عند الاكثرين على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مختص للظرف ومختص بصدر له اما لكونه صفة له ولكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام مختص بصدر له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المختصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقولك يوم يجمع الله الرسل ونحو ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة يجب بفعلان معا جزء وكلام يجوز ان تعمل احداهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعضها جزاها مقدم من وجه اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف انما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يفعلان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى ندن هبت ذهبت انا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام فمت جاز ايضا عملهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قولك تم فسيح زايدة ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان الشهيتة لا تخلو من معنى التعقيب اذ اجاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف في شرح المفصل ان تعقيب الوقت في اذا بحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمان ما طلعت فيه الشمس فيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي التخصيص بها التخصيص متى في متى قام زيد وهو غير مختص بقائما منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تم اذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان يلزم ان لا يكون الاخراج والموت في وقت فليجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاصل لفهام الغرض والمعنى اذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تم انا مشنا وكنا عظاما ورفاتا أانا لفي خلق جديد وكثير في القرآن مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او بقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قبل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتني امس وان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيء امس ولعدم عمل اذا في الشرطية ورسوخ فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها احب به بغير فاء كما في قوله تم واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو المضمر المنصوب في اصابهم ولعدم عزلتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابدى ما بالراس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تم والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

موخرس

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هما هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم مخبرا به معللا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان لها اثر غير متوقف على دخول الليل فان قبل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ هنا تقدر عاملا فى حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل كما ان المرور فى قولك مررت بزيد صار لحاقى حال صواخه وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك خرجت وقت دخولك فى وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام فى حال غشيان الليل وهو فاسد كما قرر بعض فى قوله تع والفجر اذا تنفس بلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كلا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من القسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ان المعنى يحق الظهر ملتفا لا يحق وقت التفاف الظهر وليس بعيدا ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشئ الا لحالة توجب تعظيمه بالمقسم به المفيدة على ما ذكرنا فى المفعول له من جواز عمل مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصته فى الظرف فانه يكتفى برابحة الفعل ونوعه كما هو مشهور فالتقدير فى عظيم اذا التفت فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاصبر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم فى معنى من المعانى واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تع حتى اذا هلك فلم يهو بأن على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخر بهما كما مر وحتى مع ما حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حتى يتكل الناس فان بعضهم يجوز ان يجر بعد حتى عن الشرطية ويجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا سلكوهم فى ثنائه شلا كما مر فى الحالة الشرط وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر بحافظه على غلب احوالها وقال المبرد فى اذا فيه زيادة ولما عن ابن كيسان زيادته مستدلا وحيا فاذا حدث فى الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما فى قوله تع اذا السماء انشقت اى يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا تحو اذا يقوم زيد اذا بقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو واما اذا الواقعة على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة فى مكان الفاء كما يجئ فى باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف فى اذا المفاجاة فى باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتى يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجئ فى حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما فى نحو فى الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا الان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشئ وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ناف مفعوله ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هى لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجى مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالتعاقم قبل لها احملى قلت انا ظاهر قبل لها اطرئى قلت انا جاذل ان كانت اذا كاذا والظروف لو سمى بها رفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طابنا هم بقاء عمل ومفعولين قال على يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اى فى المكان عمرو قائما مع المعرفة فلا يجوز عندنا البصريين الا الرفع على انه خبر عمرو وقال ثعلب عندنا اللكوفيين فى نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوحدت مع احد مفعوليه كان قال فوجدته هو اياها كقوله فى ضحك ولو كانت حواسان دونها اياها مكان السوق او هى قريبا اى اياها هو اقرب قال الزجاجى لم ير هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية فى هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل البصرة لا يكون الا فصلا يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو فى مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجى ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفى الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر فى باب الضمير وقولنا او هى اذا بمعنى او هى فى مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا او اذ فجواب بينا وبينما وكلما اذا المفاجاة والاكثر

اذ للمفاجاة

فى الفصل الخامس

كالا يقسم العظيم فى معنى حرا ٣

اذ يقع للمفاجاة فى مكان الفاء فى الجواب وقد يقع فى غيره

ومنه لفظ البين وبينا والتحقيق فيه

مجاز ذكر في جواب بينما وإذا في جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ونهبى
بعد إذا المفاجاة الا الفعل الماضوي بعد إذا للمفاجاة الا الاسمية وكان الاصوب لا يستفصح الا زكم لها في جواب بينا
وبينما الكثرة بمعنى جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول
امير المؤمنين رضي الله عنه في الفصاحة بحيث هو بينا هو يستفيلها في حوقته اذ عفلها الاخر بعد وقائه وما قصد الى
اضافة اللازم بين اضافة المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم وزادوا عليه ماء الكافة لانهما
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد الف لكيلا يكون الا الف ليدل على عدم اقتضائه المضاف اليه
لانه كالف وقف عليه والالف قد يوقف بها للوقف كما في اناو الظنونا واصليين ان يكون مصدرا بمعنى القرافي فقلت
جلست بينكما اي مكان قرافكما وتقديره فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان قرافي خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما يبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بماء او الالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحفصة مضاف الى نما
مضاف الى الجملة فحذف المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الموقت
لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فبينا بدا والفهم في كل مضاف اليها الى
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اذا اضيف الى الامكنة او جنسا غيرها فهو لمكان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فمن للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الان ما يوهم مجانا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استعيرت لما بين الحدثين
مكانا فلهذا وقع بين خبر اعن الحدث فبينا المضاف تقديرا الى زمان محدوف ظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث
لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلما من مجي ماء الكافة ليكفه
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل لكلما اذ زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا
من جنسها يضافان الى زمانا كان او مكانا او غيرها ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى لشابههما اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس لذلك بحتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذا لذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط بعده وفي كلما يتحتم الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط بجزم وتقلب الماضي مستقبلا لكن وما وقع
فالعامل في كلما وجملها هو في محل الجزاء الا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
اعطيتك وحيث لعبت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما ان تركب بناء بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حق تراعي حركاتها الاعرابية وانما ثبت بينا وبينما
وكلما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا احتمل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما لدلالة على اقتران مضمون الاول بالثانية مفاجاة
بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر يجوز
ادعاء مثله في بينما فان وخل اذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا للمفاجاة
ظرف مكان وكذا بينما نحو فعلت في اذا المفاجاة فاذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان
قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدأن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يقال ان بقاء الظرفية
كلما على المفاجاة كما هو مذهب ابن برزي فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما اذا بدلتا
وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن فلفيه وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله فع واذ
واعدنا بزيادة اذ في قوله حتى اذا اسلكوهم في قنا ذة البيت والكلام على مثل قوله فع فاذا اصاب

حاجة الى المفا
وحق ان مكم
وحق بينا وبينما
ذاي بينا عند
ذ

به من بناء من عباده اذاهم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرو سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي بليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظرف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في البواقين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابتهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم مريم بشرى كون وكذا يقول اذا وقعت جوابا الان في نحو قوله تع والان تصلبهم يفطنون وان قلنا انها ظرف مكان فلا بقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا بحث بل المعنى في ذلك الموضع يفطنون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفيتها اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجيء اذ للفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قوله لك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا ودون بينا الى المصدر قال بينا معانقة الكرام ودوقه يوما اتبح له جرئ سلفع بتقدير بين اوقات معانقة والاعراب ترفع على انه خبر مبتدا محذوف اى بعانقه حاصل قوله واذا لما مضى يقع بعدها الجملتين وذلك لانه لا بطراعليها معنى الشرط كما في اذا الان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تع واذ يمكر بك واذ نقول وبلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعد اذ بجتنا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد جزم اذا باسم الا بيعلو يقع مفعولا بها كقولك اذكرك اذ من بانينا نكرمه وقوله تع واذكروا اذ انتم قليل الاية وقد يعرب اذا بدل من اذ اعاد عامل المبدل منه كقوله تع اذ انتم قليل مكاثر اذ انتم قليل مستضعفون وقد يجيء بعد اذ زائدة كما مضى قبل هنا في نحو قوله تع انها زائدة اذ كما مضى قبل هنا في نحو قوله لا ذكر وبلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح مبكتها وبفتح كما مر وبلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى عدم تنوينها اذن لا معنى لانا وبلها ما لوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يفتح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قائم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فيلائم الماضي وقل صلاحيتها للمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم الان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استفتاح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك انا زيد يقوم فقل لم كذا والحق انه ايضا فتح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وقد نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصير بها جازمة معتنة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بها كما يجيء في جواز الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيصير الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسل السيف يضرب والزوايا بينا قوله ومنها ان وافى للمكان استفهاما وشرطا وعلى الزمان فيهما وابان للزمان لا استفهاما لان الاستفهامية نحو ان كنت واقفا طيبة نحو ان تكن اكن وبنا وهما على الحركة للساكنين وعلى لاستثقال الضم والكسر بعد الياء واتى لهما ثلثة معان استفهامية كانت وشرطية احدها ان الاان اتى مع من في الاستعمال ما ظاهره كقوله من اين عشرون لنا من اتى او مقدرة نحو اتى لك هذا اى من اتى اى من اين ولا يقال اتى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها اذا دخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او تظل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبل ومن امام ومن لدن فصارت في مثل هذا زان يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب وجئ اتى بمعنى كيف نحو اتى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون وبجئ بمعنى متى وعلى الاول قوله تع اتى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما اذ في الشرطية فكقوله فاذ صبحت اتى ثانيها لبس لها كلام كيما نحث رحلك شاجرا اى من اين ثانيها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط وربما جوزت هند بل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى يوزيد وضعته متى كتى اى في كتى ووسط كتى ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك متى لبس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده وعمرو سادة كما مر في نحو اما مالك زيد وانت وبلادك محتملان وايان للزمان

التخبر ج

الجملتين ج

بلا فصل ج

واذ واعلم ج

الفتح ج

اى كل واحد ج

كل بل بعضها اى ذا استبهم يقضون في ذلك كالمر ج

لكن للحال استفهاما ج

تمثل كل بل بعضها اى ذا استبهم

استفهاما كمتى لاستفهامه الآن من اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تع ايان مرسيها
ولايان يوم الدين ولا يقال ايان بمد وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسرنونها لغة والاولى الفتح لمجاورة
الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص بان في الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني يحتمل ان يكون ايان من لفظ اي كما من ان
كان ابن للمكان ولفظ فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها
اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي اوان فادغم بعد القلب قبل اصله اي ان اي اي حين فخفف
بحذف الهمزة فانضاف الالف والنون باتي وغيره نظر لان غير مستعمل بغير لام التعريف في اي لاضافتها الى مفرد معرف
قوله وكيف للحال استفهاما اتى عند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا
لابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ولا اخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار و
المجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقتد بقولنا على اي حال
وحاصل عنده مقتد فان جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال
نحو الها والبدل منها منصوبان بفعل في الجواب منكثا على الاخرا ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم زيدا معتمدا
ام لا فان كانت قلت باي صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز
ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يليه فعل مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك
الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد فيما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال السقوط
الاستفهام عن مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقتدا جاز ذلك فجوابه نحو فيما ما
سرهبا والبدل منه انبا ما سرهبا ام بطيا وان جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل
على انه خبر المبتدا ويفعل في جوابه صحيح ام سقيم وفي البدل منه صحيحا ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير
المستقبل الذي بعد كيف نحو كيف صحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا استفهام
بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا معرفة ولا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على
كيف بنيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه خارج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر
والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما فيما سألا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها
في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء يعني في نحو قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي
يعتبر في كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال ابو حيان لبعض شردن لنا كي نجتني
من بعر انسا انرا قال الاندلسي هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ يعني قال المدة بقيلهما
المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيلهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل ان فقدت زمان مضاف
عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على مذيذ وجمعته
على امذاذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذا غلب الحذف وهو تعسف بعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه
حرف الا المضعف نحو لوت ولب وهذا كما قال بعضهم في اذا انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال
قولهم مذ ومذ اسمان غير منقولين عن العرب واما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فمذ حرف للتساكن اكثر من الكسر فلا يدل
ايضا على ان اصله منذ بجواز ان يكون للاتباع وضم دال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا
يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للتساكن رد الى اصله كما في نحو لم اليوم وكسر ميم مذ
منذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم وبشاركهم فيها اهل الحجاز وحكى ايضا
ان الحجازيين يجرون بهما ظاهرا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب انما استعملوا منذ الذي هو لغة اهل
الحجاز على ما حكى ولا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي والاستعمالان
في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو وفعل اللغة السليمية عرية فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم
الجمعة خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي هو يوم حذف الموصوف وذو وطابقه وبقي
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل
الموصوف للاستغراق المعنوي قال بعضهم الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

فعل مقدر فالتقدير منذ يوم الجمعة من اذ يضاف يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عندى فى نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اى هذا اذا ابتدء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدا يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجاره على المذهبين مركبة اذ يعتبر التاريخ بالمذكوران فيهما بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عندهؤلاء اما فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنها معنى الحرف كان معنى منذ يوم الجمعة من وقت يوم الجمعة ومن تاريخ فيهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرا اى من اول شهر نا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انفا لا بتدا ومذ عندهم من معنى ابتداء الزمان فى جميع منصرفاتها فاذا تقرر هذا فاذا انجرتا بعدهما فعندهما مذ هبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجرا بعدهما فالخلاف فى كونهما اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما قولان الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره والثانى للاخفش الرماني انهما خبر لمبتدا بن مقدرتان فان فسر الزجاجى بمذ منذ بوا قول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانا اذا قلنا اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول بالوصف وايضا كيف يخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح ان تنكيره المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة فتال وان فسرها بظرف كما يقول مثلا فى ما رايته مذ يوم الجمعة اى مع انها تا تى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رايته يومان اى بعدها اى بعد الرؤية بيومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع طول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب مذ هبا خامسا من هذه المذاهب فى تمام قول المالكى فيهما فنقول انهم اراد وا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ الذ هو مشهور فى ابتداء الغاية ودجموع اذا الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على اركاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ وهما معنى من واذ فغلب على الاظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور اخر اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحق اذان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فقضوا بالذال لما اخرجوا الى تحريكها للتقاء الساكنين وشبهوها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف ما قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك لان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر منى منذ كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا اليهم ابتاعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ابقاء فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذا التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعينه تحصيل ما مابه يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد فاذا امتد فيما مر الى وقت التكلم وانما بان بذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مختصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة فلم يات فيه ومذ قام زيد بن بعد يوم الجمعة الا فريقا الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الى تام فتى الاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قام من اول وقت قوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذف اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فتقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملا الا ول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضيه فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا الان منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط لتركيبه من اذا الموضع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

بقوم مقام قام وحذف زمان مضاف علما يجئ في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكايته حال ولبس المضاف محذوفا كما اخترنا وجازا بقاء ان يضاف مذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتعذر اذ بالتركيب عن صورتها التي كان معها ويجب الاضافة الى الجملة فيكون كريت وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فيقول مذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان مذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجئ في المصدر الصريح نحو مذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو مذ يوم ومذ رجب اذا كنت في رجب مذ شهر بعض منه ومذ شهرا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما قمت مذ يوم الجمعة ومذ يوم فدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت الفراء فيه ويجوز اسقاطها في جميع انواعه وذلك يجوز دخول الحد في الحد وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت الفراء فيه بلا ريب يجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ابصا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المحصور كما تقول ما رايته مذ سنة الجماعة ومذ شهر رجب مذ يوم لقائك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف يتحقق انقطاعه في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان فلنا بادخول الحد في المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة اذ عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا او الا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو مذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام وقت مذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المفيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتدا يوم ان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يوم ان اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يوم ان مبتدا بان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من العلوم ان مد موضوع لوقت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل ليوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى منادي واما المصدر الدال على احدهما فيقول في المعنى الاول مذ نوما اذا كان وقت الكلام نائما اي مذ ابتداء نومها ونومه مبتدا وفي المعنى الثاني مذ خروجها اي مذ كان خروجه او خروجه كائن الطرفين ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى في الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول انما جوزوا اضافة مذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائكم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل مذ من الضمة اذا اضافة الى المفرد طارئة كما ابقى ثم حيث مع اضافة الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا نضع الهمزاني في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي فر اصل مذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدود للدلالة على طول الزمان نحو مذ حين ومذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ يفيد الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين الغاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرناه وان كان في بعض مواضعه اردف نعتصف فان ذلك مفتقر مع قصد جعله في جميع استعماله راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ منذ بمعنى اول مدة فيلبيهما المفرد المعرفة مذهبهم انهما اذا رفع الاسم بعدهما انهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان لهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتهما فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

الذى قبلهما كان الفعل ماضيا او منفيا نحو ضحكى منذ يومان اى مدة ضحكى يومان فبلهما الزمان الذى فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا نحو مذ يومان ومذ اليوم و مذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يلبسه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا بهذا العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرا ومذ زمانا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد فوله المقصود بالعدد اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك تقصد بقولك يوما عددا اثنين لانك تقصد بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته امس اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تخلل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان فى اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو وقت انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يخفى بعض اليوم الاخرين اعتدت بهما معا جاز لذلك ان تقول مذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره مذ عشرة قال لانك لم تكن قد اخبرت عن بعضها ما مضى قول وعلى ما بينا وهو ان مذ لا تدخل من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مسندا الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز ان مذ قل من ساعة تولد ويقع بعدها المصدر والفعل وان نيف قدر زمان مضاف الى هذه الثلثة معنى ما رايته مذ صفر او مذ انا صافر ومذ ساقم مذ زمان سفر ومذ انا مسافر مذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما اخبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذف المضاف ما يدل عليها وبنى مذ عند بناء قبل بعد ولذلك قبل عند بانقسم وقبل بنى مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل مذ عليه لكونه بمعناه وقبل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقبل للزومها صدر الجملة اذ لا ينقدم الخبر عليهما فصارا كالحرف لا ستفهام وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جلتان فما رايته جملة ويوم الجمعة جملة اخرى فالوا لا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بضميرها كما تقول ما رايته وامذ ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مربوطة بالاولى ممتزجة معها لانه ليتبينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال الفراء فى منتصبة المحل على الحال اى ما رايته منذ قالوا واذا انجر ما بعدها فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيما ما ضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك فى نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا او مذ الشهر فهما بمعنى فى قال الا خفش وهذا تقريب لا اقف بمقتضى ابتداء الغاية ولا بمقتضى فى هذا تمام نفر المذاهب والميل الخيار فى الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بعد ومنذ والمرفوع جاز ذلك لان يوافق بالمعطوف ما بعد مذ مجرورا او مرفوعا وان تنصبه بالعطف على لفظ مذ على الخبر لانه ظرف منصوب او رفع ما بعدها او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ فى كونه لاول المدة او لجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق العطف على مذ اولى فمثال الموافقة فى المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفى اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لا اول المدة والا كان المجموع فيها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدرا قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر فى المعطوف فى نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخواى وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قبل ودخل كاف الجر على مذ روى عن بعض العرب انه قبل له مذ كم

مع نفاذ

مع مفسر الثانية

فقد فلان فقال لكذا اخلفت في حديثك قبل والكاف في كذا للتشبيه دخلت على ماء الاستفهام تنبيه فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا اباالاكارعي اسلمتني لهموم طارقات وذكر هذا اخر الكلام في مذ ومنذ قولا ومنها لدى ولدن ولدى ولدن ولدجاء لدن ولدن ولد ولدٌ لدن ساكنة النون مثلث عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان اومكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تخصصت للزمان لما تقدم ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوانٍ راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز نصبه بالجملة بحرف مصدري لما لم يختص لدن في الاصل للزمان قال عمر بن حسان فان الكثير اهبا في فدبا ولما فترلدن الى غلام وفيها ثمان لغات لدن بضم الدال ولدن بكسرها فكان لدن بخفف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان توالي الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات لدن التي هي اصلها ولدجاء ولد ولدن ولدن خففت فثقلت فتحة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين ولدجاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم نصرة فامن لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب فيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة تقتيه قال اللهم الوجه في بناء لدن واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحرف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرته في مذ الكاف في محل الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فانه يجوز في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم نصرته فلا زما لمعنى الابتداء فنوغل في مشابهة الحرف وهذا واما الذي وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني فيما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب لا اذا انجر بمن ومن حذف نون لدن لم يجز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف لبكرة وعشية وكون الذال لدن قبل النون الساكنة بفتح وضم وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الذال حركات الاعراب من جهة بنائها وشابه النون النون من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كزيد وخلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا النون لوجدنا منصوبة هي اسم مجرورة واما الرفع فعلى احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على وتالى فيسلم في الظاهر وتغلب ياء غانيا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لدك ولاك وعلاك قال طاد واعلاهن قطر علاها واشد بيتي حقب حصوها واما قلب الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رحى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت واما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو سالك الان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالتراقي مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غلاك لان الواو وثقل والياء اقرب الى الالف من الواو واما لو قلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الف الى وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيهها لها بجعلي الحرفية ولا يتصل من المفصور الذي لا اصل لا لفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حناء على ما جوزه المبرد فليس بسموع وانما هو فيما رصنعه فولد منها فط للماضي المنفي عوض للمستقبل المنفي معنى فط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيتان بمعنى بدل لكن عوض قد تستعمل لتحيا الزمان لا بمعنى بدلا فيعرب قال ولولا بنل عوض في خصائص وا وصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انفاي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى بدلا لانه مشتق من القطط وهو القطع كما يقول لا افعله

مبحث الظروف

البتة الآن قط مبنيا لما سنذكره بخلاف لبتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي اتما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للماضي مع الاثبات ايضا قال ولولا دفاع عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العابضون اي دهرهم الذاهرون والعابض الذي ينفي على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبنى قط فوقهم لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فلتبين الاستغراق لازما لمعناه الاتي الى قولهم طال الابد على ابد وبني قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وثلثها كسر قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل بمعنى حسبي في عوض فتح القاف وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام بانا سما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين صلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم منقض هو امس نهو امس فكان في الاصل امس ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المشاركة له كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث وله بينت صباحا ومساء واخواتها للعهد مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهورها في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء قصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس وانما صحت هذه مسكل سواء فلنا بنائه او نبرد صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معتمدا ان هو معربة منصوبة وهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصوف اتما لو بنوا غداة مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس فضبلا للداخل في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد ولبئست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حالي الرفع وبنائه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يقولون امس بعيد مذ قال الشنفري وما تعلوا ذلك الا انهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من رفع منهم نحو مذ امس تركوا بعض بعد هما الجر فكان مشبها بغير قال لقد رابت عجبا مذ ما عجا زمثل السعالى خمسا وقال هذا قليل الا ان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سمعت بامرئ جعلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف عانى اذا سميت برجل ان كل مفرد مبني تبنيه شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجئ في باب الاعلام على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصوف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف اختاروا منع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وزلت صوف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب احد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يغير غير علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابنوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واخبروا سبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصوف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فاراد وان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مضارعة في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تظهر كسرة غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر ايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعل غرضهم قول بعض بني تميم لقد رابت عجبا مذ ما سادا قال سيبويه ان بعضهم يضمون امس بعد مذ فقد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلام بعضهم في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اقل من امس او اجر نحو مضى مسنا او دخل اللام نحو ذهب الامس بما نه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تضمن اللام ودنا حتى

المقارنة اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان سميت رجلا امس وجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لبناء الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا سمي رجل بهذا الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المسمى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاج صغرا لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهب في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السهيلي في شبه الحرف بلزومهما في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم ينكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين اذا دخل عليه اللام بمعنى الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله رهي عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء ونكرا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قولهم قيل كذا وقال فلان كذا بمعنى كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امس يمس قد يقال في الآن وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند الجمهور يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو نشبهها بلو وهو لو حرف فقال ابن خروف فلما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الآن لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخول الجنة والجواب انه على التأكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرناه فاذا ولية فعل ماض لفظا ومعنى وليه بفعل وجوابه ايضا كذلك والجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق وامع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظرف المبهم قولهم لحق ابولق اي لله ابولا لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظرف عندهم لحذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد تلام التعريف فيقال لاه ابولاك كما قال لاه ابن عمك لا افضل في حسب عني ولا انت دياني فتخفى فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الفا لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الهاء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي يشتر ففتح لخفة الفتحة على الهاء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الهاء فيقال له ابولا وانما قلب الالف لان الكسر لهن ثقله لا لمناسبة الجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير مناسبة بالاعرابية ولو قالوا لاه بالالف لناسب الاعراب في نحو لا فعلان بالنصب امتنع ذهوظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معنى لاي شيء نصبتها يعني لم بنيت على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية قال لتكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة ولا الى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كانا معا وانجر في نحو خرجت من عنده اي من عند وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مبني بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها الغير يبعه يقولون مع زيد فاذا الفي ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية لا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبنوا بصاحبه فينصب منونا على الظرفية نحو جدا معا اي في زمان وكما معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا اي معا بقيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهو عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف بنى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين مع عندهما عكس خولان ردها في غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وقد مضى شرحه في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليشير بعينه وهي المضمرات والاعلام

والمبهمات

فصل

والمبهمات وما عرف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بهر ان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين فقصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالوضع الذي ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه بوضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو زيد سعاد وزينب لعينها لانها وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو انه ونعم رجلا وبئس رجلا والمحلى انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى النكرة المحضة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في ربه شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مخصوص اشارة وضعيه فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها والمعهود مخصوصة قبل بحكم لانها اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يخصص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه ام لا فليس كذلك امتناع حمار كايجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها فضة وربت رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص لمرجوع اليه بحكم ولو قلت ربت رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشارتها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جائني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لفيت رجلا اذا علم المتكلم الملقى اذ لم يقصد اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشمل جميع المعارف ويخصص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى الخارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم والا علمه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسن الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فثبت بما ذكرنا ان قول المصنف نحو قولك اشتريت اللحم واشتريت اللبن وقوله تعم ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب للتمثيل لان هذه الفوايد يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فكيف ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول والا ان التنوين في كل اسم ممكن عبر عليه بقيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في جنسه وكونه بعضا مجهولا من جملة الافراد غير الموجب نحو ما جائني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينتظم في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لفظية ولا مقالية ولا على انه بعض مجهول من كل كما لفيه في قولك اشتريت اللحم فان الشري قرينة ان المشتري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعم او اجد على النار هدى فهي اللام التي اجيئ بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضرب منها ومع علامة التثنية او الجمع كالضربين والعلماء او يجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهيته خارجة قاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في التخصصات الخارجة لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء طاهر اي كل الماء والتنوح حدث اي كل التنوح اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله نحو جمع المفرد والمثنى جمع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولنا ان الرجل خير من المرة الا الزيدين اي الآكل واحد منهما وقوله تعم ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الآكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل ونعم هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الانسان ومالي يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فيجوز ان الرجلين يرعيان هذا الحجر الا اخوتك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرعيان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو ليست العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغير فعنى ليست العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب

قال عليه الصلوة والسلام لا تحرم الملامح اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الا ملاحجان اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس ولا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما ليست العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر فى سياق غير الموجب مفرد وغيره فى استعمالها اى ما ليست احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما ليست العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تع لا تدركه الابصار اى شئ من الابصار لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب غير فحال حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه مأخوذ هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما ليست رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا مثالها فقولك ما ليست رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الا يرعى هذا الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما ليست اختين منصاعتين الا الزيدين ويجوز الا بغى فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا ويقول ما ليست رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخوين ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما ليست جماعة من الرجال وان كان هنالك قرينة دالة على ان ليس المراد به الاستغراق فان كان هنالك عهد فاللام عهدية على ما يجئ فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا تمرة او تمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر مكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتها نحو اشتريت التمر وليست التجار فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان الجرد لاحل التنوين الذى فيه للتنكير بخلاف ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او رجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية المجردة عن المعنية لكن المعنية مستفادة من القرينة كاشتري واللفا فكانك قلت ليست هذا الجنس ما اشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد من اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى بالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر بابا لوصف فعلى هذا كلام تعريف لا معنى للتعريف فيهما الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات فلا نقف ذكرها وبعنى بالمبهمات سماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولة من دون الصلوة مبهمة عند المخاطب لم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند التلفظ به وكذا واللام العهدية وقوله وما عرفت باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط لحظ العامل التضعيف فيها نحو الرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يلحظها العامل التضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما لحظ ان ما هو على حرفين لقوته لا تنجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو هذا فمما حذفت فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغايرا للرجل حتى جاز توليهما فى قولك فيهن ولم يكن ابطأ وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معربة وانما وضعت اللام ساكنة لتحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذى هو وضع التعريف التنوين على حرف هو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف نحو هذا فلا تستقل الا بفتح الهمزة وقد سبق العدد عنه وبانه توقف عليها فى التذكير نحو قولك الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى نحو قوله ازيد الرجل عندك ام عمرو وكان عدد ذلك قوله ياخليلى ارتبعا واستخبرا المنزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عند همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشذوذ ان حرف التعريف الهمزة المضمومة وحدها وانما ضم اللام اتباعا لثلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة جميرية ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى التمرين فوليت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلولها مصحوبها قبل ذكره اى لفظه وادركه بقال عهدت فلانا

اى ادركته وعهده امامحسي ذكره مفقد ما كما في قوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبعلم الخاص به مثل الذكر بالحرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يراد الاول في العلم كقولهم اما ودماء ما بوان تحالها على قنة العزى وبالنسر عند ما وفي الحال نحو الجاء العقير فوق النهر نحو الاحد عشر الدرهم على مبنى كما ياتي في باب العدد وقد يكون النزاعة لازمة كما في الذي ومصر وناته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقولهم الحاق الصيف والشتاء والرديه وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي لا علام ولا بعرفها البصريون واللام في نحو اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف لحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويفرض اللام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمر لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما لبس من الاسماء الموغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غيره للمعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما بتناوله بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا تسمى شخص بزيد ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله لمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال العلماء الاجناس وضعت اعلاما للحقيقة بقيد الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اسامة اللئيم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع بحقيقة في الذهن مختلفة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع لحقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الشركة واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بوضع بل لمطابقة الحقيقة ولا يصح المصير بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على ما ذهب اليه في الفرد الخارجي اذ ليس هو موضوعا له على ما اختاروه قال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمواطئين قال الا ترى انك اذا قلت في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شياء من هذا الجنس مطلقا او احدا محصورا او اوصاف لمعرفة وكذا يتبين عندك ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق في خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وفعالا وبابا الخصوص وانه عام وابوا ان يحكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة ونحو اسد وحال اللام على نحو ابو بر واضافة ابو تمام وابن ويبت الى غيرها كما في الكشي في اعلام الاناسي تجئ منها الاحوال ونوصف بالمعارف مع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد ونحو ضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وانوا اذا كان انثا ثابت لفظي كعرفة وبشرى وسحر او بنسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا بعرف لفظي انثا بالتاء واللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وبغالة تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الظبا والوحوش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كفهد للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش لنوع بعضها مما لا اسم لجنس نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوا معنى مناسب للمسمى به كخصاصة لعظم بطنها وابن دائبة لوقوعه على دابة بعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للهنة شعوب وانم فشم وللمرة تزه وللكلية زوبرة للغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة فقالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانا ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي الحمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا التسبحان قالوا ذا قبل علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين

عن التنوين كقوله خاطر من سلمى خياشيم وفا واما اولى فى اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو بكر بن دريد من قولهم اولاه الآن واولاه الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم يتصرف وهو من وليه الشراى قربه والشر اولى اسم فعل ايضا بدليل ولاة فى تانيثه بالتاء والآن خبرا ولاة اى الشر القريب الآن واما هات الآن فالزمان معلق باسم فعل كذا قال ابو على فيتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك فى علم آخر نهوكما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف لذكل علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة وثعالة كالاسد والثعلب فاذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظى كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولا ينافى جرى من اسامة الخ عبث نزال وبخ فى الذكر فمصحح الاستثناء من مثله كما صحح فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا بقول اسامة بقرينة الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة بخولهيث اسامة فخال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا يخرج عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللص والثوب وقد عرفت حكمه وقد يجرى التخالف فى اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عرفت هذا عن موزونها جرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات كرب ورب على ما يجىء نقلا فالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة مصروف نوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا بصرفى نعل صفر ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا آخر كالف التانيث نحو فاعلاء اووزن الفعل المختص كفعال والالف والنون المزيدتين كفعلان والالف التى بعدها المقصورة لالتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل وزن او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يغلب الصرف فى التثنية باء فيقع تخوار طى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان تخوار طى وسلمى داخلان فى تعكى هذه الاوزان بقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك نعلان الذى مؤنثه نعلة غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة وجر خير من امرة ذلك وانما عدلا الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهما رادا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد فى الفعل على آخر نهو من الفعل كالكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وقبله تاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضهم يخجل كاربخجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر للرباعى حكمها كذا فان فعللة الا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه الحجرى لالحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزونها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكلمات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزونها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مر بى فلان رجلا عالما اى عاقلا وجاهلا على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو موضوع بنهصارت كموزونها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس آخر وهو يخجل بنصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرفون فعل وقد قلت لا ينصرف نقال انما افعل ههنا لبس بوصف لبس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ لبس مع العلمية الا التحلف منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى هذا القسم ايضا علما وهو الحق بقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال لهم انما ذهب به اجراؤه مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسماء فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان فى الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

هي الذي لم يكن معها الموزون نحو اضرب حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالة اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لما هيته معينة كما ادعى بل لسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس فيا سامة بقاس عليه والاولان يقال اتما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا ذكر كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام يتون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عند الاخفش والفسم الذي هو كاية موزون مع اعتبار معناه حكم عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبي كان فعلة لو تمثلا مواكبها ديار بكر لها صلح ولها حجب فمنع الصرف لان موزون خولة وهو قولهم ربت رجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن بنظر الى لفظ الكاية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعل ومفاعلا لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلها اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكاية عن العلم جارية اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتخيرا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امرا واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرتابه الفعل الذي لا حظ له في الصرف وكذا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر الخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كاية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كاية عن العلم وقوله كان فعله لم يكن معناه البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف عدم خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف وان انتقم الى العلمية سبب آخر فهو كقولك ستة اضعف ثلاثة غير منصوف بفن ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال وجه اثباته ان ستة مبتدأ وان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جار في كل نكرة فاستغنى بهذا علم الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في عبر المبتدأ كقولك لم تكلم علمت نفسي ما الحضرت فجوز الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاوت النكرة غير المبتدأ بعض في الايجاب للاستغراق لكن قبلها كقولك لم تكلم علمت نفسي ما قلت ونحوه ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ان كلة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى المعهود الى آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام انقالا اي نصبر علما بلا وضع واضع معين بل لاحد الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس تارة يطلق على بعض افراد المعين بادخال التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب انما مضاف اوذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وابن مرة ونحو ذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بحسب ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر كما في قولك لصاحبك في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهود والمعلوم للناس معين من النجوم لكونه بهذا الاسم الى من امثاله وكذا البيت في بيت الله لان عهده كائنة بالنسبة اليه لبس بينا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لاق غلاما نه بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لا شهرة هم بغلامه حتى كان غيره لبس غلامه بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيها غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صار علمين انفاقا

لزم الاضافة بها كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها وأما ذو واللام فالاكثر فيهما ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما مثل في التابعة لما بعده وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين باللام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بقي اسمها في باب النداء فلم يرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فامنا ان يستعمل بعد على التنكير نحو زيد نفسه وقولك لكل فرعون موسى الآن ربح وكل من خواص النكرات ان يعرف وذلك بان يأتي بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله وابتا لو لبدا بن البرهيد مباركا شديدا باعناء الخلافة كاهلها والاضافة نحو قوله علا فعد نا يوم التقا راس زيد كم بابعض ما حوى الشهرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانما الثناء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة يجيء اباثنين وعما ثنين كما يجيء فاذا زال التعريف لفظا وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف الفائت باخص ادنى التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو تولك خرج الفاضل ذا لو يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووضعهما بالنكرة والاستغراء بقوى مذهب المصنع القياس والجوى يجري العلم الحقيقي العلم اللفظي فيقول في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قيل مخالف القياس نوجب فيهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما ذكرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل عالف للقياس قصد والى تثنيته وجمعه على وجه يرعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالتزام اللام لوزم التعريف العلمي لم تكن فيه نوعية الامرين جميعا الخلاص من التنكير المشنع وحفظا العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجموز باللام وذلك في اسماء مشتركة في الاسماء لازم نصا حبها بجبلين مثنى قيل لاحدهما ثبان الثبان لكثرة الماء فيه والاخر ثبان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عما بنا ن جبلان لهذيل مثنى قيل ربان اسم كل واحد منهما عما بنة وكذا جمادان وتمامان يجرد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيئ الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا ابن بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدا وعمرات كابا بن وعما بين فان كل موضع منهما كان يسمى عرفه فقيل عرفات للمجموع واما اذ رعاث لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كساجد موضوعا الشخص معين وأعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلا الاناسي خاصة ويجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم ولا بد خلهما اللام ويمنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى تمو مجرى المكنى عنه في الامتناع من التصرف على ما مر ولا يجوز تنكيرهما لان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلانان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم ايها كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلا البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف لفظ فلان لو بان لا محتجا كقوله تع يا بانى لما تخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العجلي سكنوا شيبنا والاخيض واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكثر من مائة وله معاوية نعده بفلان ويقول معن بن الاوس المزني اخذت بعين المال حتى تكسرت وبالدين حتى ما اكاد اداني وحتى سألت الفرض عن ذوي الغنى وزد فلان حاجتي وفلان وبكني بعين وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا اضيرت وهنة ويدخل جمعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لتجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على الجنس ويشهد لهم جوشوا عن ذلك ومنها ها هناء للساداتي غير المصرح باسمه تقول في التذكير ها هن ها هنان ها هنون وفي التانيث ها هنت وها هنتان وها هنات وقد يلي واخر هن ما يلي واخر المذكور وان لم تكن مذكورة تقول ها هناء

بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرناه في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في الشعر وصلا ووقفا مع الفها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحبا بحمار ناجيه وقال يا ويح بانتباه اثالة اسئل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين وقال اي اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في الشعر اعني في هناه مضمومة ظنوا انها من الكلام الكلة التي هي واو في هنوان كما ابدلت هاء في هيهة وقال بعضهم هو بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك نفا هياك ومجئ الكسر في هاء هناه بقوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالندبة وايضا لحاق الالف والهاء في جميع نصاريه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانا ويا هنانا نه ويا هنانا نه كما زيد في المندوب ويا هنوناه ويا هنناه ويا هنتاه ويا هنانا نه ويا هنانا نه ويكفي بصنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والتباس هنوت لان الامر واوبد ليل هنوان واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب هو اما عن اسم اما عين كوثر واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحائم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل اما ماض كتغلب وكسب اما مضارع كيعلب ويشكر واما امر كاصمت لبئر معينة زيقال هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامر تقول لقيته بوحش اصمت وبيلد اصمت والوحش المكان الخالي وكرهم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغيرلفظها عند النقل بنقلها معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من تولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعل فيما على جمل من غير ان يفعله مثالها قبله والمرتجل نحو حنيف وقفعس قال بعضهم هما منقولان لان الحنيف الجراد والقفعس البلادة وما كان منقولا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية زيادة حرف كعطفان من غطف العين اي سعة او فصلانة كمعز مع تغير الحركة كان اولا فهو ابعض مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان منقولا وامان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والتباس محبب وليس من تركيب محبب كمعزى وبرمة لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح الكسور كوظلم لارض وموهب لرجل والتباس كسر العين كموعد وموضع والتباسها على نوعل من مظلب مهملا نهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر الموضح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمعزى ومرمى لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليس بفعلول وفيعل من مكزوم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز ان يكون من سدن اي اقام واما باعلال ما يفتح كجوثة لرجل والتباس جثة لان عند سيبويه عينها لاو مها باء والحاوي والحوي التباسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعهما في سفطر وعند غيره اصل جثة حوبه لقولهم الحاوي وانحواء قلبت العين الى موضع اللام في جموء عندهم فلكل هذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلا انتهى وتستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قبل بنقلها والتغيير لما مع النقل اويعد في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب لما اسم وهو الذي لا بقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب هو ما يقصد به احد هما كبطة وقفة وعابد للكاتب في الذم وكالمصطفى والمرتضى مضغر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والتبر في الذم خاصة واما كنية وهي الاب الام او الابن او ابنة مضافات نحو ابو عمرو ام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب بمدح الملقب به او يذم بمعنى ان لذلك اللفظ بخلاف الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تابى من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين لم كان الحسن لا بنه المؤمنين علي صلى الله عليه واله وقد تكنى الصغير تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمذلك وقصد الجمع بين اللقب الاسم اي بالاسم الاعم بالملقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت غلوا في براءة الاعنى عن الاسم علم بجمعها تم امتاز ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه منتهما لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخرون كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قلبين لقفر ويجوز عينان بالاتباع لرجل منخم العينين وابن قلبس الزيبات بنونين قلبس واجراء الزيبات عليه والاشهر اضافة قلبس الى الزيبات امتثالا على ان الزيبات لقب قلبس الاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحر النوى اسم كل منهما زيبة وقيل هن جذائه وقيل سبئب بتلك جذائه قال قل لان قلبس اخي الزيبات ما احسن العزيمة المصيبات وقال الشاعر في الاجواء ومن طليب الاوتاد ما جوا انعر نصير دام الموس بالتنبك بتمس

فان الكنية

تعاشلما صوع العلوم وحطه نبيّن في ثوابه كيف يليس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت
التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدّه كضاربان وضاربون او جاريا مجراها كاثنان وعشرون
عرب اعرابا بذلك التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان
لان يحتوي فر عبلاته غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مسلمتان ومسلمتون معتقب الاعراب فاذا امرت
النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال
الاباد بار الحق بالتسعان والزم الجمع الباء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس بقال
هذه البحرين بضم النون وخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي
هو القياس اكثر فيقال في اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران
كذلك وجاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء نحو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون وبيرين وبيرون لان مثل بيرون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب فياسا فقال وقال
احال سيبويه الى قولهم قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال لي ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والظاء
المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ ليس من
تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع البحرين فان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين
بالياء فوجب جعل الواو ومكان الياء اشكال وطولون وجبرون اعجميتان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع النون لانه نون المقابلة للتنوين التمكن وعند المبرد يعرب بالاعراب الاول ولا يدخله
النون فيروى نون ثمانين من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربها اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي من
اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقولهم تمع من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اوائل الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية
وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت منصب
ونوضع قال ليت شعري وان متى ليت ان لنا وان لبنا عناء عن اولنه بالمذكر كالتلفظ فهو منصرف مطلقا وان اولنه
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليث فهو كهند في التصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف فطعاوان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وتصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل
تقول جاءني كم وراءت منا محففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تضعفه على كمي كيدية
واما جعلتها من باب الحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت الحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره
واما جعلتها من باب بداي فما حذفت لامه نسيا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب بداي مما
جعلت لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلمة
واما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على قدر اوزان المعربات واما المنقول بالكلمة
اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظا بعضه بالتضعيف لكان تغيير لفظا هو اني اللفظ والمعنى فاذا كان ثاني الثنائي
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو في ولا وهو وهي تقول هذه لوي ولا زدت
على الف اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بدا زيادة حرف اخر سقطت حرفية
العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز ولكذا لوا ولتاء بالكلمة وتشبيهه بالمرء وجب التضعيف لانا من التنكير
يجوز التنوين اذا وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المحتملة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفي
فاء والاولى اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ورأيت تاء وصفها بالتكرار نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما اي فهو
على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعربتها ولم تعرب فيه لغة اخرى في نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كليت زيدا بحذو
كيا ولا يجوز الحكاية فيما سماء حروف المعجم مع التركيب مع غاملها فلا تقول كليت بأحسن كما جاز ذلك في نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لذلك حكاية ذلك المحال

في قوله

ثم اعلم

مثلك

ثم التركيب

في المركب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجريهم موقوفة عليها فاذا استعملت مركبة مع غيرها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا يحكى دائما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا استعملت بها غير اللفظ وله يجر حكايتها كالجوارف اذا استعملت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية وانما اذا جعلتها اسما للفظ فانك راعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان نصبت و وقع اي ان التي معناها التحقيق نصبت و رفع فلك اذ انظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد وله يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با فاذا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل با جاد وهواز وحطي باء مشددة عربها فهي اذن منصوبة وجعل سعفص وكلمون و قرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربيا لان با جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطر وهواز من هوز الرجل اي تاه وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كانت يقع عليها المعلم الخط بالسريانية وقرشات بدخلها النون كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا تركتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سميتي بقول قال الخليل تقول قم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه بقاء الواو لم قابل الياء مكان الواو ولو لا ذلك لقلنا قوم ترد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذواذا سميتي به فانه تقول هذا ذوي كفى وراب ذوي ومررت بذوي بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذي فعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في ذواذا سميتي به ان يقال قوه رد الى الاصل ولا يجوز شد بدحرف شد بدحرف لعلة كما شددته في هو لان الاصل اول من اجتماع الاجنبي وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها اياهي فهو كما لو سميتها بزيد جاز التصريف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة او لا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول او لا فان كان متحركا كما مثلنا فانه احرف بتضعيف ما هو حركته فانه اولى ان تعتبر لما سبق حركته وانما جعلوه ثلاثة لما بالحقه من التضعيف بالجمع فنقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين قضاء للمعرب على حرف واحد ونقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما يجوز الادغام بالكسر ثم بضعف بحائض الكسر اي اتباعا لكن ذلك لانه لا يبتدأ الا برد فاز بادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن للابتداء فيبدأ الساكن اذا تحرك حركة الكسر وانما الباء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلاماي ثم بضعف بحائض الفتح فيقال باء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل بضعف حركته كما ذكرنا فيما مضى بعضا او الاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروف وقول في همزه بل لا يجاوز قدر المحذوف فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال دج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان بلام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفا او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فسواء كمل بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال فلاني بعض الاسماء على حرفين اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة عند لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم ينبغي للمعرب على حرفين ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه بقطعها هربا مما لزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل واما تكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك في اخرج اخ وامان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم اثبتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل بعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين بكمل بالفاء واما اللام فبكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش واذا كان ذلك الساكن فاء فبدله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضارب اضرب جئت بالهمزة مقطوعة على ما ذكرنا وان كان في الاسم كون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها نحو قول انط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد ما ان تخفيف الهمزة

مفعول الا دغاجوما او وقفا نحو اردن زيدا دغمت فتلك ارتد برتة غير منصرفين لان المفعول ثابت في الاسماء نحو فرد ومهد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجر ساكنا والوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالبب من تولك بنات البق ولهذا ترد اللام او العين اذا سميت بفعل نحو قل واللام او العين من ما او وقفا كبعز وبرم ويخشى واعز وارم واخش في يخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف كامرئ غير المنصرف ويكون بعز وبر واعز وارم كفاضل اسم امراة على الحالين المذكورتين غير المنصرف اما سئل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها الفا محذوف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في بال لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يعز ويجد هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سميت به تحذره وفيه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في رد الهمزة التي عين اذ لولم ترد لها لصحت الى زيادة الف جنبي كما لا ترد في الاصل ولي فتقول جاءني راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارای غير منصرف لان الراء بصيرتها كنز بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قم فتقول جاءني قي واذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في قي وانما فتحت الواو ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضويرب ابدلت التاء هاء في الوقف رصار مثل مسلمة بحرجيم الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وبضربوا على ان الالف والواو وحرفان زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضويرب نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه غرب لو سميت به فتقول ضربان وبضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان وبضربون على لغة بلعنبر يلزمون علامتي التثنية والجمع اعرابها الواو والالف في الجميع ضمها فيكون من باب التشبيه بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة بعض التسليط الذين جعلت النون معتقبا للاعراب ولم يضربنهم للغريب والنون ولو سميت مذكرا بابنت واخت صرفت لانها كهند اذا سميت بها مذكرا واما التاء فبدل من اللام والبدل لمحض التانيث ولهذا لم ينقلب ما قبلها وقد بعضهم لا بضربن لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل ليلة علم مذكر واما هنت سما كرنت النون فاذا سميت به رددتها لانها لم ترد في جار على النهار بحذف بنت واخت فتخلص من الحالين الذي كان بينهما ينتزع الاسم من الاسم الذي كان يلزمه اذا سميت بكاف والافضل والذي وذو وعمن لان اصل الاسم ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوايلها جاز الحكاية كما يحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف دون وليس والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن التعريف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كبعلبك وخمسة او من ثلثة اثنان منها يوزن المفرد كطسم لان طاسين يوزن به بعل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهعص فانحكايته لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر فان ابنية المبنى اذا سمي به غير فلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والياء في حم لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور فاما انشانا وغيره لاعراب واجب ثم منهم الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كانانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو حم قوليه واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه لا بد من دخول الابتداء من المخاطب بخلاف المتكلم فانه قد يذكره ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد هي ما لا يشركه في الخارج اشارة وضعيه والاخر زيادات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني من رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني من رجلين هما اخوان وهل جاءه من رجل اخوك ومع الاطلاق بعضهم يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواد واما اذا دخل ذلك النكرة من قبل للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل فلهذا كان لا رجل المضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم بها الفراء لكنها مفيدة نص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما ادرج الاستغراق الجنس ابتداء منه بالجانب الاشرف هو لا احد وترك الجانب الاخر على الذي لا بتدائي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحد ثم الى ما لا نهاية في ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا اكثر ان كانت مبتداة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره نحو تولع عمل

بحث اسماء العدد

نفس ما قد مت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراقي يتبادر والى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراقي بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة فمن اسماء العدد ما وضع للكمية احاد الاشياء مقصوده تحلى بالفاظ العدد دلالة ماهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بماء الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المثنى والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان احدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشئ وان كانا وضعا مع ذلك لما هية ذلك الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدة من الفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب والاختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو المتزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد فالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء غير مشاهير وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كما كان والفان او بجمع كعشرون والعشرات الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما ما اضافه نحو ثلثمائة وثلثة الاف فقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس وذانك للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد يقال رجل واحد وثوب واحد والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحد وبيدل الواو في هذا التركيب همزة امانة في احدان فقياس اذا الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه واجوه ودونث وادنث اوفي الوسط كفلوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي بدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولهذا استعمل في الاعداد والمنتفية اختارا والفظ احد واحدى بخصائص وقد يقع في النفي واحد وواحدة ايضا لكن قليلا يقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما ابدل احد عشرة ويستعمل احد واحدى في غير النفي ايضا مضافين نحو مظرد ايا نحو احدهن واحدهن ولا يستعمل احدى الا في النفي فاذا مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في الايجاب مرادا به العموم فلا يقال لفلان احد احدا الا ان يدا خلا فالمبرد يستعمل واحدا ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن بؤنث نحو ما لفلان واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصليته لا بدل من الواو وفاقا في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة از لم يكن همزة اصلا والاول ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما توهم وقد يستعمل فيلا احدية الموجب بلا نفي ولا اضافة استعمال واحد في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونعني المثل هو احد الاحدين وهو

ممیز اسماء العدد

احدی الاحد جعلوا احدی علی احد شبهها بسادة وسدس فعنی هو احدی الاحدی واصله هو احدی الاحد قال حق استثقلوا یا احدی الاحد ویستعمل استعمال احد فی الاستغراق فی غیر الموجب الفاظ وهی عریب دیار وداری ودودی وطوری وطاری وارم وارمی وکیع وکیعی وشفر وقد یضم شینه وقد لا یصحب نفیا ودیق ودیتج ولا یزادان بالنون امور ولو مور ولو مرمری ومتی واما اثنان نهو لفظ موضوع لواحدین من الشق والنقی وانفلان محذوف اللام والتاء للتانیث فی ثنتان مثل بنت تاء التانیث فبدل من الیاء وهو قلیل وابدال التاء من الواو کثیر کاخت وبنت وتراث وتکاة قوله ثلثة الی عشر یعنی ان ثلثة الی عشر للمذکر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الی عشر للمؤنث نحو ثلث دنوٌ وتسع دنوة خولف باب المذکر والتانیث من ثلثة الی عشر لان المذکر وزکر للمؤنث وعلل ذلک بوجوه والاقرب عندی ان بقاء الاثنین من العدد موضوع علی التانیث فی اصل وضعه واعنی باصل وضعه ان یعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانیة قبل ان یستعمل بمعنی المعدود کما فی جاءنی ثلثة رجال فلا بطال فی مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مؤنثا فی کلامهم بسبب کونه علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فبالحری ان یکون التانیث العرض فی نفسه اولی وانما کون العدد عرضا فلانه من باب الکم وهو عرض علی ما بین فی موضعه ثم انه غلب علی الفاظ العدد التعبیر بها عن المعدود فطرء علیها اذن معنی الوصف الذی هو معنی الاسناء المشتقة اذ صار معنی ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لکنه مع غلبته معنی الوصف علیها کان استعمالها غیر تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان کان التابع ایضا کثیر الاستعمال وذلک لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فی الجمود ولفصلها للتخفیف ایضا اذ باضافتها الی معدود وانها بحصل التخفیف بحذف التنوین فصار علی هذه القاعدة اصل جمیع الفاظ العدد ان تضاف الی معدود وانما فان لم تضف وهو من احد عشر الی مائة فلعلة کما یجیء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم کاضافة زید وجه فطفه واحلاء ثهاب علی الخلاف المذکور بین اهل المصرین وهل المضاف الیه الان بان علی موصوفیته کما هو مذهب الکوفیین او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف الیه مبین له کما هو مذهب البصریین فیه الخلاف المذکور فی باب الاضافة فلا منع ان یقال بجوز الکوفیة نحو الثلثة الاثواب بتعریف المضاف لان الاضافة عندهم فی مثلها فظیة فلم یتکرر دخول اللام فی الاول وان کان تعریف الثانی هو تعریفیه کما مر فی باب الاضافة ولیس ذلک بمطرد لانه لم یسمع الجر الفظیفه لکنه لما ورد السماع فی العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنی الوصف فی الفاظ العدد وجب ثابعة الالفاظ المعدود ان کثیرا نحو رجال ثلثة والناس کامل مائة واذا لم یجر علی الموصوف الذی بما کان موصوفا بعدها اما مضافا الیه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا بنحو عشرین درهما جاز اجراؤها بجری المتصفات المشتقة فی الفرق بین المذکر والمؤنث بالتاء مطردا فی هذا الفرق مطرد فی الصفات المشتقة کضارب وضاربة واما فی الجوامد نحو فضل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغیرها من العناصر یوصف بها ایضا نحو ثوب ذراع وبرة قفیز لکن لا کالاعداد فی الکثرة فتقول بنت الاعداد اذا کانت صفة تجمع المذکر علی تانیثها الموضوع هی علیه وذلک من الثلثة الی العشرة لکونها صفة والجمع بالجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنین فانهما لا یفعلان صفة للجمع فقیل رجال ثلثة کرجال ضارب واذا جئ بما کان موصوفا لها مضافا الیه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة له فی التانیث وذلک لان لفظ المیز هو لفظ الموصوف بعینه اخر للغرضین المذکورین اما اذا کان المیز مفردا وذلک ما فوق العشرة فلم یؤنث العدد لانه لیس بین المیز والموصوف فی المؤنث لما یجیء فاصل عشرون درهما وادهم عشرون وکذا اصل مائة رجل الف درهم رجال مائة ودراهم الف فحیث لم یوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة فی التانیث اذا جریت علیها کما ذکرنا الان واحد عشرین واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما یجیء فنعیدها الالف ولزم الواو لما استقر بالا ولین الفظام عن العادة فلم تابعة یوافق موصوفاتها اذا جریت علیها لم توافقها ایضا اذا اضیفت الیها فقیل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقی الثلثة الی التسعة مع التنبیه ایضا علی حالها فیلزم ان لم یکن لها میز مجموع ولا موصوف بمجموع لان میزها المجموع محذوف کفی بالمیز الاخیر عنه لانه عادة الفاظ العدد اذا ارادت ان تجیز بمیز العدد الاخیر من جملتها تقول مائة وثلثة ومائة وثلثون رجلا کان الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وکذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا وممیز العشرة اذا لم یکن مع التنبیه ذا هو مع الاول مجموع مجرور مع الثانی مفرد منصوب بخلاف سائر المعدود فان ممیزها

هذه الاعداد

ثلثة رجال الم

ممیز الاثنین

مع التنبیه

ذا لم یکن

واجراهما مؤنثا او مذكرا

في الحالين واحد يقولون رجلان ثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان تمييزها العدد ويقع عاما عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصد واجراؤها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها أفاد كانت موصوفا بها مؤنثة وحذفت منها مع تذكير الموصوفات والموصوف لم يذكروا اذ لا يصلح الاصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان اوجمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجراء مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالضفدعة والقردة والعضوة والجحارة فمن ثم لم يقولوا لام شفاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشفاء وذلك لان مبنى التاء التي للتانيث للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طلحاوة وحمزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة لذا تقول غراوة واسقاية فلو اثبت التاء فيها في الجمعين تشابهت تاء نحو الصفة والعلم من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالتسبير الى تانيث جمع المذكر واما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كما ان تانيث جمع المذكر الذي كان قبلها يدل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في التسعة قال نسوة كما لا يجوز فيها ان المراة فكما ان التانيث العارض للمذكر الاصلي في رجال وايام ان التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الانثى لا ينفصل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر تخفيا ثالثة فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد على ما ترى لتانيث المعدود هذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وبعضا الافادة اذ كثيرها للعموم فلذا لا يقول في الجمع المكسر وصفا ثلثة نظرا واما غيرا لوصف فان كان علما فلو نوعه مميزا لان جمع العلم لابد فيه من اللام للغرض الاهم من تميز العدد بيان الجنس لا التعيين فميزه منكرا في الاغلب فان كان مجردا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث لصرت بل يقولون كسر لصلة تميز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء مولدا رفع سبع سنبلات مع وجود سنا وقد لو ثبت به مكسر ميزها بالسالم كقولهم رفع ثلث عوراة فثبت ان الاغلب في تميز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع القلة فاذا نظرت هذا فاطلب نظيره في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان العدد وجمعا الا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث عين وعيون حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كالاعقاب وثلث بنات عرس وبنات اوى والواحد حمار وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء مذكرا لواحد وتانيثه كسائق وسلسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنور وخمس السنور وخمس سوق وخمس سوق وان كان العدد وصفه نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كجمل او جنس كتمر وسمعت فرقا بينهما في باب الجمع نظير ان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قام مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث كالذود فالتاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالابط والخيل والغنم والابل لانها تقع على المذكور والاناث فان خصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك التخصيص فان كان ذكورا اثبتت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود ونحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي ثلثة ذكور من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور في نبغي الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يخص له مثال ابنتها التاء للمؤنث من هذا الجنس نحو المؤنث والمذكر منه نحو المذكر وان جاء مذكرا وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى المذكر وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البناءة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل ثلث

على الوجهين

حكم اعداد المركبة

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر نخل خاوية وانما قلت ثلثة اشباه بنظر الى لفظ اشباه وان كان اسم جمع كظرفاء لانه فاهم مفاجمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر تلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري كل لواحد والاتيان على القياس وجري كل تانيثه الباقية على غير القياس في الظاهر ان وقعت تحت العشرة او فوقها نلها فتقول ثلثة عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تانيث التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما يرجع الى القياس لان ميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود ميزه في التذكير والتانيث في التركيب لانه كان بلا تانيث ايضا موافقا لميزه في تذكيره وانما لم تقل اكسر عشرة رجال وعشرة نسوة على ما تقدم من التفرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر الى تسع عشر حيث تذكيرها وتانيثها

من المبانى اسم الالف لانهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى العشرين الفا الف مائة الف ماتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احد عشر عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان ممز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان ممز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامرأة لان ممزها المائة والالف لما اضيفت اليه المائة والالف واصل مائة مئية كسيدة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاحمش يأبئ بها بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد اللام حتى لا يشبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قولا وفى ثمانى عشرة بفتح الياء وجازا سكانها وشذ حذف تائها نونا اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما فى يا بنت الفاضح وجاز اسكانها كثيرا لتقاعل المركب بالتركيب كما اسكنت فى معدى كرب وفى ثلثة وبادى بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع ثلثة لاشتغالها بعد حذفها بالتركيب وفتح النون اولى من كسرها لئلا يتوالى اخوانه لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها لبدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء فى ثمانى غير المركب بعد وتجعل الاعراب على النون قال لها اثنا اربع حسا واربع نفر هما ثمان وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك بنيف وبحوها والوضع بكسر الياء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة ويقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضع عشرة بطلعة رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصدوا التعيين قال الجوهرى اذا جاوزن لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرين والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود قوله وممز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان بناؤها ما ذكر لانها ما بين وممز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد وممز مائة والف وتثنيتها وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد دخل فى المحدود اعنى ان ممز الثلثة الى العشرة ايضا مخفوض مجموع لفظا انما خصصه بالاضافة فلان الكلام تصريحها اخف على ما مر قبل وقد تنزل الاضافة منزلة الثلثة الكاملة على البدل وربما جاء فى الشعر ثلثة اثواب انما شذ النصب لان المعدود فى الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلما نصبوه لكان المقصود ذهب صورة الفضلات وانما النصب فى احد عشر رجلا فتحقق القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان فى الاصل كما تقدم موصوفا منها اضيف العدد اليه للتخفيف فى اصل موصوف الثلثة تمانوا فيها ان يكون جمعا واما افراد ممزها نحو ثلثة عشر نفسا يجئ نونه لفظا او معنى الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالنمر والنسل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكسرة اذا كان الممز احدها فصل من نحو ثلثة من الجمل وخص من التمر بذلك لانهما وان كانا فى معنى جمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تعهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منقوض بقوله تسع شعشعن رهط وقالوا ثلثة نفر فحاله ثلثة انفس وثلث ذود لقد جاوز الزمان على عجل ثم يقول ان لم يكن للعدد الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اغلام وبضعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد فى الغالب الى جمع القلة لما فيه من تقريب العدد للعدد قلت نحو ثلثة اخيال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز بناء ثلثة كلاب بناء وهل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا فى ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما على صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها العشر جمع الكثير كما فى ثلث عوارك لكنهم كرهوا ان يلى الممز المجموع بالالف الثانية بعد ما تعودوا مجئ بعد ما هو فى صورة المجموع بالنون والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اكثر واريق ماء الليس وقد جاء ضرورة فى الشعر ثلث مئين وخمسمائة ثلثمائة من المملوك وفى بيان وجلت عن وجوه الاهانم وبعضهم يقول فى مئون مئون بضم الميم وبعضهم بتسكين كسر ميم مائة فى الواحد ليضمن الضم ويبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات لقلت مئات كما تقول مئون فجاز ان يجعل نون مئين معتقب الاعراب كنون على ما يجئ فى باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين فى الاصل كفلسين فحذف اللام منه وعنده مفرد وليس بشئ اذ لا يقال لمائة واحد مائين ولعله عند اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحائم الظالى وقاب لما فى عين الاخفش اصله المائ فحذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطرح الهاء كمرة وتمر لو كان كما قال لقيل مائى كمعى كما تقول فى تثنية ظبى وفا قبل اصله مائ

الدكتور حسن حسنى عبد الوهاب
الاستاذ بدار العلوم
للمعانى
فى اضافة العدد
الى جمع
الكثرة

بقية ميز احد عشر الى تسعة عشر والمائة والألف

كالكلب كسر اتباعا كما قبل شعير وعبد لكون العين حرف حلق كما يجئ في التصريف ثم خفف لاجل القافية ككلب غير مسموع
فعلى هذا القول نظر قوله وميز احد عشر الى تسعة ونسعين منصوب مفرد اما نصبه فلمفعولية الاضافة اليه لان احد عشر الى
تسعة عشر بذكر اجزائهم ان يجعل ثلثة اسماء وكاسم واحد ان ثلث فقال واوائلة عشر زيد وخمسة عشر ثم بهذا الاضافة الاولى احد عشر
الممزج في باب المركب قبل هذا البيت مثله لان المضاف اليه اذا كان ميزا نهو المقصود بالاولى في المعنى واتما جئ به ليبانه فكان
الجميع كالشئ الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشيئا شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون والخوانه فلث النون لبست الجمع حقيقة حتى يحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضون زيد وكرد
عمرو هذه النون منها ثلث بل نون عشرون واخوانها بعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة فنون لم يكن
فيها ما يخالف عشرين فانها ليست جمع عشرة ثالث اربع لما مر في اول الكتاب لم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لما مر

واخوانها

لون الجمع ورتبا جاء محشر ودرهم وارضوثوب وهو قليل واما افراده فلان جهته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجهته له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما بعد الاضافة ونصب على التمييز وهي في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجهتة مهتمة

من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاستخف عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات راعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب لانه هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى في العدد وان كان معتمدا عليه كالموصوف له يقال عندي عشرة
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني اراني سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد بجمع لكن على قلة
نحو ثلثة انفس وجمعا اي تثنية المائة والالف وجمع الالف لان المائة لا تجمع مضافا اليها ثالث واخوانه كما مر وان لم تضف اليها
ثلث واخوانه جمعت وانصف لذلك الجمع الى المفرد بخلاف نحو ثلثة رجل نحو ثلثة محضون مفردا اما حضضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جرام عليه اعراب الممز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كان في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر ما شمل من جهتي مرتبة الاحاد جمع فلم يحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء لضعفهم لم يعل لفظ وجمعهم لم يرد بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لتضمن جمعيته واما عدد
نحو ثلثة رجال فالكثير فيه الاحاد عدت عن جمع ميزها ولم يجمع ميز المائة نحو مائة رجال ولم يفرد منصوبا فقال اذا غاش الفتى
فشهور كثيرها الاكثر فيه الاحاد عدت عن جمع ميزها ولم يجمع ميز المائة نحو مائة رجال ولم يفرد منصوبا فقال اذا غاش الفتى
ما بين عاما فقذه هب اللذاذة والصبا قال الخضروني ما قال تبين قلت انما تبين بالنون وهي عن ميز جرة والكاف على
انه على البدل لا على التمييز والا لزم اشتراك ضمير واحد بين جمعين ميز مائة ونصب مكانة قال ولبثوا سنين قال ولكما قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم سئلة جمع الميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكون لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان ميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل ورجل واحد من المائة فلو كان سنين ميز المائة لكان واحدا من ثلثمائة وانما التسعين ثلثة
فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المعم وهذا يطرد في قوله اثنتي عشرة اسباطا فلو كان ميز الكانوا استة
وثلثين على ما به قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لابثهما فرأى ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
ميز لا غير وان لم يكن منصوبا بكمثلث ان قراءة الجماعة افلهس عندالنحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون الميز مفردا واما اذا كان جمعا فقصد به كالقصد في نوع الميز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل الميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كالمفرد وانما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له كما هذا اخر كلام المعم واذا وصفت الميز المفرد
جاز ذلك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظريفاء ومائة رجل طويل وطوال قال بهما الثقلان وازيون
حلو نير سورا الخافقة الغرات لا سحر واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستحبون كون ميز العدد في اي درجة كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من الميز التخصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت للتخصيص مختصة ببعض الاجناس لم يطرد
نحو ثلثة علمائ ومائة فاضل كما قلنا في هذا الا بيفرد هذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
عند سيبويه الاسكان ما قبان على ما كانا عليه في حال البناء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف اللازم
التقاؤها في نحو الحارث الغرات لا سحر واعلم ان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وقالا لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع منها ذا ان والذي واخوانه والاسم عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لعدد واخوانه الاتي الى اعراب اي للزوم اضافة مع بقوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخوانها
مع الاضافة والبناء عند انقطاع منها واما بناء نحو غلامي وعلى مذهب النحاة وبناء حيث واذا نحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى الكلام عليها في مواضعها والاخفش يعرب ثاني الاسمين فيما سمع الاضافة نحو حاني خمسة عشر زيد اجراه مجرى عبد الله

والقراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعرابا للمضاف اليه لشبهه لفظا بالمضاف المضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان بمعنى مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرناه في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان يحيى دون من كنت انحي ثلث شخوص كاعيان ومعصر قوله ولا يتبعه واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لانه اذا ذكر النفس المقصود بالعدد وانما المميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع بقيد ذلك فلو قالوا ارجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة وامتنعوا من ذكر ما هي فلما كان تخور جل ورجلان بقيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين بقيد الاثنينية وقوله كان خصيبه من الذل لدل ظرب يجوز فيه تسعة خطا ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما تأكيد يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول بقيد الوحدة والثاني بقيد الاثنينية وهذا استدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثلثة خطل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرين رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الاف والثاني نحو ثلثمائة الف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم ولقد يدخل حرف التعريف على المضاف المضاف اليه معاشذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على اي جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بجمع نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز مذكورا ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من اوبين او لا فان كان فالغلبة للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة وربما خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان التذكير ان تضيف ثلثا اذا التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا اضمست ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال لبيد يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل قد يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة اللازمة نحو خمسا عبد وام وخمسة اعبد وام واعبد اذا الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة ورد حمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالغلبة للمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرين ناقة ورجلا لاحترام المذكر العاقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وفاقة واربعة عشر بيتا وسقفا واربعة وعشرين يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالاولى اربع عشرة قليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي ايام بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يشاء ان يكون خمسة عبيد وخمسا اماء ويجوز ان يخالف والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع القسمة يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي لبسوا بحارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهر عندهم مبلغ على التهور والقمر وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا باستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

فيه ان العاقل والاولى ان لا يقال

واربع وعشرين زعاف وثوبا لا

التذكير والتأنيث في أحد جزئي أعداد المركبة

كتب لعشر كذا او يخصص به او نوعه بعده نحو للبلة خلت او يختص به او نوعه قبله نحو للبلة بقيت وذلك بسبب القرينة مع الاطلاق بكون الاختصاص بنوعه به ومع قرينه نحو خلت بكون بنوعه بعده ومع قرينه نحو بقيت بنوعه مضمر ويجوز في البلة الثانية كبقيت للبلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في البلة وذكر بقصد اذكر نوعه به جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام للبلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث بقين ولكذا الى عشر ثالي خلون ويجوز ثلاث بقين لثلاث خلت الى العشر بقين خلت والاول اولى لعود الضمير الى الجمع والى الحادي عشر لاحدى عشرة بقيت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة بقيت خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى الفارسي الاجداع انكسر والجدوع انكسر جعل ضمير الاجداع والجدوع للجمع وهو الذي نلذ ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد البلة اي من ثلثة الى عشرة لكان ممنوعا نحو ثلثة اجداع وجعل ضمير الجدوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسر لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان ممنوعا مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر الى النصف من كذا وهو اول من نوال لخمس عشرة بقيت ومن نوال لخمس عشرة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة بقيت وبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخير ان بقيت يجوز بقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الخامس والعشرين للبلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين للبلة بقيت وفي البلة الاخيرة لاخر البلة منه او سلخ او انسلاخ وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخا او انسلاخ فتقول وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار ضميره الثاني والثانية الى العاشرة والعاشرة لاعشر باعتبار حالة الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشرة العاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدهما وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر تعربه الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العديد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة انصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا تأنيث جئت بواحد واحد الذي هو اول ثلاث الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ التأنيث لعددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجة العدد به بالنظر الى حاله اي درجته التي هو منها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قولهم باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجة العدد به مع النظر الى درجة الذي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الذي تحت درجة محتوة ذا هيئة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعل المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدا هو ومحوه عن المجموع اسم الاثنين يعني ثالث اثنين مصيره اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة الاسم وجعل للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير له بجز ان تثني من واحدا ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يثنى من الاثنين نحو ثاني واحدا اي مصير واحدا اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير انا مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد لبقي اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما نصبت اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى المضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما مستويان فيها والنصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاولية تمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل الا من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما معنى ومصدر نحو ثنيت الاحد عشر اثنين ثلثا الاثنين ثلثا وكذا ربعا الى العشرة الى عشر الشعر والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما امر حرف حلقي كارباع واسبع وادبع بفتح

للمفرد

كيفية استعمال المفرد في الاعداد

هذا ايضا على الاصل فلما جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ختم عين المضارع الامانى لامر حلقى بمعنى آخر وهو توهم ثلث الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجئ لهذا المعنى ثلث الرجل اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد قال ابو عبيدة نقول كانوا تسعة وعشرين ثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافى ان كنت ممن اللغاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فما جاوز العشر وهذا هو القياس قل ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ التسع فيقول هذا ثانى احد عشرك او ثنيته قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه لم يجز الاشتقاق فوق العشر بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فى سورة اسم الفاعل وليس به معنى كما بطل وكما هل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب ذا لم يمتنع منه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشر والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى المعدود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى التصيير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقبل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لتوالى التركيب لا يجوز هنا حذف اول جزئى المضاف اليه لان تركيب رابع مع عشر الاخير فيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر يعنى الاحد كما يجئ واما ان تضيف الى ذلك الواحد اعتبارا حاله فان تضيف ثلث الاول وان ثانى والثالث الى العاشر وانا ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود واذا لم يقصد الترتيب نقلت الاول الى ثانيين فصار الترتيب هذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحابط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فتقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن بالحادى والثانى مع اتيانهما مركبان كما مر فى نحوى معدى كرب واما العشرين والثلثين واخواتهما والمائة والالف فلفظ للفرد من المتعدد ولفظ العدد بهما واحد كما مر فى باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا بما دون العشرين فلك ان تضيف ما الاصل وهو الاغلب او الى ما فوقه نحو اول العشر واول الخمسة ولا يضاف الاحد ولا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وثوانى عطارد ثانى السبعة الشهباء ويجوز عند الجمهور ان ينصب صلة ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت ذلك مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى ايتمت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسك اليهن فاذا جاوزت العشر وادرت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادى عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثالثة فالمركب الاول يجرى مجرى المضاف الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فينبغى من الجزء الاول وهو الثلثة وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع نقله وعدالته ولا ريب ان حذف ثانى جزئى المركب للمضاف اكثر استعمالا لحقيقته ولا يستثقل تكرار لفظ عشر فى المضاف المضاف اليه فاذا احد فيه اعراب قدر الجزء بين بوجوه الاعراب لتوالى التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئى المضاف اليها بعض فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكر سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثانى فلتضمن الواو واما الاول فلغيابا ثانى جزئى المضاف اليه مقاما ثانى جزئى المضاف اليه فاذا حذف ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف قال السيرافى هذا قول فرهب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن العرب قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين بين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

فلفظ الاول لا يستعمل الا مضافا او موقوفا

الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر

فكونه موقوفا

لم يذكره

بحث المذكر والمؤنث

المركب الثاني لعدد الاسباب واعلم ان لفظ ثالث ثلثة عشر معرب من احد هما الجزء الثالث من العدد والذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة عشر انما هو الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم ما على المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر مؤنث الاسم في المركب كما مذكرها للمذكر نحو الثالث عشر ذا تذكر والاسم لواحد مذكر ولا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر جلاقة للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون مؤنثة ومن ثم قبل في الاولى دون الاجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حالة اختلف اضافتهما اضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو مبني الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه فعلى المذكر والمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

بحث الف التانيث

وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرا او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا كالانثى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء جمل وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب سعاد وغير الحقيقي ناروادار والمقدر من جملة العلامات الاتانا لان وضعها على العروض والانعكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف دليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هيند في هند وغدية في غد واما الرد بعد على الثلاثي محكوما فيه ايضا بتقدير التاء منها ساعة الثلاثي اذ هو الاصل فلا يرجع التاء فيها ايضا اذا تحولت بدينة وروية مؤنث وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع علامة نحو التفعل لما التبست الاسم اي علامة واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامتها فلهذا كانت تاء الاستقبال اكثر تصرفا يتحملها الحركات وانفعالها في الوقف هاء فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف ليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الموصل لا الوقف وقال جار الله الباء بعض علامة التانيث في نحو ذي الاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد وانما الباء في تفعلين فالاولى انه اسم لاحرف فانيث كما مر في بابه فتضمن معنى التاء قد تدخل الحرف كربت انا كان الجر وربها مؤنث الكوفة نقلت لها اصبت حصاة فلبى فربتها وبثر من عمر رام وقد جاء ياصاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان ترجع بالانسان المؤنث وبالحق ثم ايضا اذا عطفت بها فصه على فصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لشابهة ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل وانما نادلت وهنط واخت وكلتا وثنتان ومنتان تلبست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده ومونيه كمغيرة والالف للمد وقد تمد سبوته في الاصل مقصورة زيدت قبلها الفا قبل زيادة المد وذلك لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتابا فجمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العلل بقلبت احديهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لاواو والاباء مع انها انسب بها وانقلاب حرف العلة بعضها الى بعض اكثر از لو قلبت الى احدهما لاجتمع الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فان ذاك الالف تقلبت وقلبت الف التانيث باء ايضا كما في قوله لقد اغدو على سفر بغيل اتقصر ليلي ام تطول

ما تقلبت ياؤه

ويعلم تانيث ما لا يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقولك ذهبت والشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعل او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس انشقت انشاق وبكان من معين بيضاء لذة للشارب ولذي تراعه وليس لمن الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر لا بتا نحو قديمر وبجمعه بعدد من الثلاثة الى العشرة من الثاء نحو ثلث اذرع وعشر رجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب بنه ونحلت بنا هو على وزن عناق وذراع وكراع ويبين نحوهما على فعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على فعل فلبد نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال واطحل وبجمع التاء الاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضارب ومضروبة وحسنة وبصير وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء اما نحو ربعة وبقعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة وبقعة وانما في الاسم الجامد وهي اسماء قليلة مسموعة كرجل وامراة وانسان بخلاف التاء في فصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر كاحد اسمها لحل وحلة وتمر وتمرة وبط وبطة وفل وفلة ففي تولبع ثالث ثلثة يجوز ان يكون الثلثة مذكرا او التاء للوحدة فيكون تاء ثالث كتاء الوحدان ثلثة لانها مؤنث احدهما كالتي هي والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو فيما سمع في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني الخالية والمصادر والمراد بالجنس

بحث عشر الثلثة مؤنث عشرة

بحث المذكر والمؤنث

مهما ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصوغة واجناسها وهي اسماء
محفوظة كسفين وسفينة وليمن وليمنية وربما الحقت الجمع فارقت الواحد وهو قليل نحو كمئة ومئقة للجمع وكمئة
وفقع وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثر دون على الاول والجنس للمميز واحده
بالتاء بذكره الحجاز يون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما ل نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء منقطاء التنبيه
للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعرابات فارسي وعربي وعرب وروبي والاكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي
فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عراء وسقاءة وربما سمي باء في نعازية بخلاف نحو شفاوة وحزاية
وعلاوة وهراوة ومحدوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي فيها غير عارضة ولازمة بنحو غرفة وظلمة كما يجيء و
ان جاءت وصفا لهم في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب
اللام وتركه في عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى ان شاء الله ان
التاء الله لا تدخل على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة
بالياء الكائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامر بمسامحة وواردة ومنارية وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة
وقوب وقوبة وقولهم النصرانية والكوفية والمرانية والتيهرتية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة
للتانيث كما في ضاربة وطويلة كما في كمئة وكمأة وذلك لان ذا التاء في مثل صفة الجماعة تقدر بها كانه قيل جماعة غير جمالة
مخالف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كنمرة ونمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث فقد
قيل ان التركوبة التركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة
على ما يجيء الرابع ان لا تدخل للتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطراية
ونوءة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كاء التسب كما في حمري وروذاري وكان التاء فيهما للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للمنثى الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء
في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سبئة وسبئة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى كحواريه وموازجه وكالجم
دلالة على ان واحدها منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعث ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا اللتوء
جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب في الجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بحذف
كما يجيء في باب النسب ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو قرازنة وديماسة
وانما ابدلت منها لشبابه الياء التاء في كونهما للوحدة كنمرة وروبي وللمبالغة كعلامة وروذاري ولكونهما زايدتين لا للمعنى
كظلمة وكرستي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون
هذا اذا اسم تكسير نوجع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاشعيين في جمع اشعري واشعيي وكذا المقورين والمقاورة
في جمع مقوري قال سيبويه كنا لا نملك مقوريا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب
او جمع المنسوب غير الاقصى لم تلحق بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجم بالفرس ولجم وكان اختصاص الاقصى
بذلك لرجوع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لغير ما شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان
يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كما حجر من حجاج واما فارزنة وزانة فيجوز ان
يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة للاعراب كالواو والنون في نحو مسلمة لان الاسقاط معاوضة لا تثبت
معاقبة لتاء لازمة مع حذف الياء التامة ان يدخل التاء تاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناءين افعلة
كاعزبة وفعلة كعلمة او جايز وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصعوبة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعوبة ونحوه والجمع الاقصى كصيارفة ومكاكرة ولا يلزم التاسع دخولها التاكيد معنى التانيث
كما في نافرة وبحر وارونة وهي لازمة وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز فان عجوزا موضوع للمؤنث
والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعامة وملحفة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لام كما في كرة وظبية وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا من ياء الاضافة وهي ما ثبت وياؤها مت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية



تأنيث الصفات

وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثر ما تجيء لازمة والا والى ان التاء في حلوبة وركوبة ودرحولية وركل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا بد لها من الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امراة شكور وصبور وكل ما حذفت هذه التاء المذكورة في هذا الفصل يستوي فيه المذكر والمؤنث فان ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الفا التانيث كما في حُبَيْرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها بل يقال جبير كما يجيء في باب التصغير ان الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التا ان لم يقصد بها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد بها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حائضة نهى حائضه وطالقة فهي طالق وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ودخل امراة عانس ورجل عانس وفي تحديد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما تؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ويقتضي مجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذ الفعل يشترك نحو حائضة وطالقة اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت انه يقال رجل مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حايض وشخص حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحق التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء ظهر هذا التاويل وقال الخليل انما جوز عن التاء لانه بمعنى النسب قال الله في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما دخل على الصفات اذا دخلت في انعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال بلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة مع الحدوث كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكان معناها ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى احدوث اي لبنى وتمري كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقة وحيضة قلت غاية ما مر في كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه فانيث الفعل لعدد مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا يلتفق بالصفات المشتبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت احد بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق يحمول عندهم عليه بؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى يعمري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ينال وقواس ذا قصد به المؤنث لا بد فيه من التاء بل يقال امراة تامر وشابة ولابن وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما بعده باء النسب ظاهره في الامتناع من تاء التانيث وقوله تع عشتهة راضبة بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر ايضا هب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها انقالا ان معناها نبلي ونشابي ولا نعلم لها حتى يقال انها اسماء فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو مفطر ومرضع في قوله تع السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسب ولم يثبت من ابنية النسب لمفعل منها مفعل ومفعيل حتى نحملها عليها كما حملنا حايضا على نحو نابل والاقرب في مثل ان يقال ان الأصل في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل سماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له نقضا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقوا التا للتانيث كالحقوا الفعل ثم جاؤا بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصد والفرق بين المعنيين فانثوا بناء التانيث ما قصدوا به الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب في ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما الاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لا تهمل اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول وتهمل الا يلحقهما تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث

الركوب والركوبة بمعنى واحد وقد جاء ركب بمعنى راكب وقد جاء ركبة بمعنى راكبة وهي الناقة التي يركب عليها وكذلك حلوبة بمعنى محلوبة وهي التي يحلب لبنها والركوبة والحلوبة من الابل بمنزلة الركوب والحلوب من الرجال

وقيل الحلوبة التي يحلب لبنها والركوبة التي يركب ظهرها وقيل الحلوبة الناقة التي تحلب والركوبة التي تركب

والمؤنث مفعال ومفعل ويفعل وفعال وفعال كحراب ومحراب ومنطيق وحصان ورقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها نعول بمعنى فاعل وفدافد لواعد وقد قالوا عدوة الله ومسيكنة وانما نعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالرسول والشفوق والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الا الاسمية لا للتانيث فيكون بمنزلة الحاق التاء ايضا سالما للمذكر والمؤنث وتارة يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه فعيلة فلان وجريحته ويشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل فقد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة فسيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف التاء نحو سليحة جديد من جند بحدجة عند البصريين وقال الكوفيون هو بمعنى محدود من جلد اى يقطع وقيل ان قوله نعم ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كما ذكر الحكم اى المحكم على ما قيل وبمعنى فاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء فعيل بمعنى مفعول ربتجئ واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة لزوما في آخر الاسم على ثلثة اضرب اما الالحاق كارطى او التكثير كحروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والى للتكثير لا تكون الا اسما سدسا وبلحقها التنوين نحو قبعثرى وكثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يزن ما هي لا يلحق في الوزن مكان الالف لانها ان لم تجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى ويروى قاتله بان على فعلل اسم حتى يكون الاصمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء في التعريف انشاء الله نعم ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد بها في جميع تصاريف مثال الملحق بها ومقصودهم الاعم في ذلك افادة الوزن او التسجيع او غيرهما من الاغراض اللفظية وليس المقصود اخلال المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون الكلمة قبل الزيادة فيها الالحاق بمعنى كجبئل نحو قطع يقطع واقبل يقبل وقائل بها قائل ليس بملحق بدرج يدرج الحاقا لفعل مصادرها المصدوره من الافعال التي لا يكون لها الا التانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في جمعاه وروى بعضهم في رؤباه رؤوها شاذا ان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس ولا كانثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وجمعاه ورؤباه ان صحا فانها عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع وجحافل الالف للتانيث شاذ وعندي الاهفش للالحاق اذ هو بمثابة نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قبل ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى واذفى في موضعين وادبى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كقرس وبني وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدفرى وبشكى واجلى اسما مواضع ومنها انعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وقوعا كما كان بها للموضع وفعالى كشقاري بنث وفعللى يجيء قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفا وفعلوى كرهبوتا وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفعلى كحوزلى وجزعلى للحشيشة في شؤ وفعلا بالكسر رباما موضع وفعلبا كذربيا للداهية وفعلنا وفعلنى كرهنى لنوع من السير وفعلى كدفلى نوع من السير وفعالى كجلندى اسم رجل وبجابضة اللام وفعلى كسكمى للباطل وفعالى كصحارى وفعلالى كهندلع وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعلى كاجمزى للعجلة وفهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحط باكثر بهذا المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فيهما شركة في التانيث والالحاق فعلى اذا كان مؤنث فعل او مصدرا كالدعوى او جمعا كرمحى وجرحى والفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقا لثبت بمنزلة نون وقا لعلقاه وكذا ثرى بمنزلة نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحبارى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفها الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الاسم لنا فعللا الحاق نحو جلعباء وامراة سعلاة وقال في جمزى وجمكا اصلهما فاء الفاء وحكى ابو علي عن بعض من مضى ناقة بلاناء وهو خلاف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير ذلك فوجه المذكور ذكره من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو مغرى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كسكرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلا وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامرة حسناء وقد يقال امرة حسناء وحلة شوكاء وداهية

تأنيث الحقيقي واللفظي

وهيفاء والعرب تقول هي مصدر كالحمراء والصفراء والآلاء وتجمع مصدرا كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالف ان كان اذن الاولى الاخيرة لانها للمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لا تصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما تصرف حبارى اذا صغرتها تحذف في الف التأنيث تحويرا فاذا حذفت الاولى وجعلت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل

ولحناء

ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين وليات لها سوى اربعة احرف فلان ان تأتاء اي ان لامه والتحنا بمعنى التحنث وحنفاء وشمراء ما لقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء وليات عليها الا التسلار وقاء الفرا اصله نعم الفاكرت للبناء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضا او جمعا كالنفساء والعلماء واما فعلاء كالحمراء وخشنا فالحقان بقرطاس وقرطاس ومنها ما علاء كفاصعاء وفعلياء كالكبرياء وفعالاء اما مصدر وفعلاء كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطهاء وفعوعلة كبرکاء بمعنى البراكاء وفعلالاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعلالاء كعفرباء وفعلالاء كخنفساء وفعيلاء نحو قرباء ضرب من التمر وفعيلاء كزميكاء وقد يقصر والمد الالف للاحالق ويشتمل لانه ينون وافعلاء اما مفرد كادرعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كان بغا وقد اجتمع من انتفيهما ثلاث لغات وفعليا كزكريا وفاعولاء كقاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كحاذاء نوع من الجراد وفعلاء الاكبر ناسا بمعنى الناس فعلاء كقرفصاء قول وهو حقيقي واللفظي فالحقيقي ما يلزم ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه اي الذي لا يلزم ذكر من الحيوان لدلالة بنطقه بحيوان انثى من الخلقان بلا زائد ذكر اما مدلول التأنيث غير حقيقي اذ يقول الشاعر نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وجبل وبلا علامة كانان وعناق وقولهم الحقيقي ان الفارق من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث من حيث التخويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي لدلالة ذكر من الحيوان كطلحة وعين اما مثل من الحيوان لدلالة بنطقه بحيوان انثى من الخلقان بلا زائد ذكرا مثل انثى غير حقيقي اذ يقول الشاعر نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وجبل وبلا علامة كانان وعناق وقولهم الحقيقي ان الفارق من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث من حيث التخويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي لدلالة ذكر من الحيوان كطلحة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كحمامة ذكر اذ لا يكون بلا زائد ذكر فيجوز ان يقول عزت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون الظاهر في قولهم قال ثم ذكرا واعتبر لفظة تأنيث ما اسند اليه كما يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند التعارض مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الاسناد البيان الذكر الحقيقي لما طرء عليه منع ان يعتبر حال تأنيثه في عجزه ويعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة يختص بها بغير واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي الذكر وليس بعلم كشاة ذكر جاز فيضمر وما اشير اليه الذكر في التأنيث نحو عندي من البط ثلث حمامة وحسن ان قال طرفا كما معنى شاة ما يحمل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي الذكر والتأنيث نحو غزت هن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انه اعتبر تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث كما لك وان اضمرتها في التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وفي ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر جمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير لها قالين عن المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل الذي شبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهر احقيقيا او ظاهر العلامة او لا قال ذلك الفعل شبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتأنيث الفاعل قوله واما في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث الجمع المسند اليه بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهرا او مضمرا والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل او منفصل والمتصل اما ان يكون الظاهر الحقيقي المتصل رابطه الحاق علامة التأنيث رابطه نحو تزوجت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره بما حكى سيبويه مع قلته واما قلته وان كان الرابط نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند وبئست المرأة لشابههما الحرف بعدم التصرف ولا يجوز في نحو اكرم بهند فما ذكر يجب عند من اسند اكرم الى هند كالابلحق الشعائر في نحو ولدنع اجمع بهم وابعض لكون الفعل غير متصرف بعين وايضا لزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما حاله نعي من امراة وكبئس هند فلئن انجر ار الفاعل بالازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرد بين بالمفعولية وان كان منفصلا عن الفعل فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاحد ترك التاء في الرابع لان المسند الى ضمير المؤنث

وفعلاء

امتناع الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفضلة او نقول المسند اليه هو الامر المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت النساء امرأة فلا لحاظ وجود لان المسند اليه في الحقيقة هو الكثير المرتفع في الظاهر واما الحذف وهو احتمال لطول الكلام ولكون الابيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع الخبر المؤجود وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا للفصل الحقيقي على غير سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تع فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لهما سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على ما دل الارض بالمكان واما لزوم العلامة لخفاء الضمير المتصل هو غالبا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا هو كالظاهر لا مستقلا لا بنفسه واما المذكور فان اسند الى ظاهر هما سواء كان واحدا كالمكسر حقيقي التذكير والتأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير والتأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء بنفسه هذه الاشياء الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي الانثى سواء واحد وهو ان حذف العلامة من الرابع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الظاهري ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التأنيث التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان من مبادي هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد في العلامة امتا يجد فيها ان كان تاء نحو الغرفات ويقلبها ان كانت الفا كما في الجبلات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه معتد فلا يظهر فيه التغير كالزينبات والهندات لان المفرد عندهم في حكم الظاهر والذي يدل على ان تأنيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي

حملت به في ليلة مزمهرة ... فجاءت به سبطا العجيز دلوثا

حكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من زمان لؤشنج الى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالنسوة والارضون حكم المجموع بالالف والتاء الا ان حذف الجمع بالالف والتاء كما يجوز في الواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لان حذف الجمع وتساوي التاء في التذكير وعدم تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية في نحو يعصرن التسليط اقربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فمقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا والنون اولا تضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما جاز حروف اللين والالف حذن المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو لاصالتها في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وتفعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو والنون وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والظلمات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والظلمات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتأويل بالجماعة وان يكون النون للكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له مفعول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والكواكب والعزيمات فعلت وفعلن وهذا التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغير جارية في جميع الضمائر على اختلافها فقوله في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا واما اسم الجنس يجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو انعم

فصل في ذكر الالفاظ المختصة بالمذكر والمؤنث

مشترك وما يشترك فيه المذكر والمؤنث

بحث المثنى

النخل والنخيل والنخل والنعر والنعر والنعر ولما اسم الجمع منه مضمر واجب التأنيث كالخيل والابل والغنم محالة
كجمع التكسير في الظاهر والضمير بعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالمركب فان مع الضمير ركب من ظاهة يجعل فيهو كاسم
الجنس نحو مضى المركب ومضت المركب المركب مضى ومضت ومضوا قولهم المثنى ما لحقه خر الف وباء مفتوح
ما قبلها ونون مكسور ليدل على ان معه مثله من جنسه ويريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لكثرة من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ما بينهما مختلفا كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى متعلقهما الذي اشتركا فيها او متفقة
كالفولين الابيضان لانسانين والبيضان لفرسين وسواء كان الواضع واحدا كالرجل واكثر كالترجمين والتراجمة فان نظر
كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان
ممتازا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيدا انسان وسمى به فرس انتظر في الوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات ممتازة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلافا للمشهور من اصطلاح القوم ثم
يشتركون في الجنس وتوعد على كثيرين بوضع واحد فالاثنان يشتركان في جنس وعدد المضر تردد في
جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للظهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص
الشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح
المفصل وذهب بحر ولي والاندلسي ابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعينان
البرلمان وهم يعبرون في التثنية والجمع الالفاظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي
رضوانه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاشياء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما فيها
عينان تهامع في مدلوله الا انها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال لسمية العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المضم فلانه
يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر بمعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام
كما مر اما عند غيره فقال المصنف توسلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى معانيه فيهما فرق وذلك ان المشترك
له اجناس توخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرء للظهر والطهر فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى التلبيس والتلبيس للعلم جنس يوخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة ادى التلبيس فلا يثنى غير المتفقين
في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب فتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ
واحد كما قالوا ابو بكر وعمر وقالوا العمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين
لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو الابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا فينظر الى التخفيف
بل يغلب المذكر كالقمرين في القمرين القمر لزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال احب مثلث
الالف واعربانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه
اللغة ونحو نون الاثنين لغة كاني قوله العينان وقوله باربع حالي لك من عرنين قوزة لا ينقضي شهر حتى يرتبع وحادة
وري في الفعل ايضا في الشواذ قال الفعل ايضا زرقاه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك رجع اليه المضطر
قال لبيك ولبيك في تحلي ينبك كلاهما وناشر وتحلب فعل كان بين فكيها والفلق فارة مسك ذبحت في سلك ويقال يجمع العطف
نثر ان الشذوذ وامانا ذا فصل المكبر كاني قوله لو عدت قبر قبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل اللئام او فصل
بينهما بفصل ظاهر نحو خاتما من رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو لك جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي
ضربت اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته يجوز العطف كما ياتي من غير شذوذ وضروره وقد يكرر المكبر بغير عطف
كقولهم صفقا قفا كاكا وقد يثنى ايضا المكبر كقوله لم يغذ ان رجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف لخمسة عشر ليس الاخلال بتضمنه اعرابا بل كل واحد منهما
مسلما فقد تضمنا ذا اللذان عندهم وليس شئ لانه لم يجد في المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
فتضمن المعطوف فبقي ما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن
معنى العطف لو تعرى التثنية من الاسماء وعلامة التثنية دليل يتضمن ذلك المفرد واو واحد وعلامة الجمع دليل يتضمن
اكثر من واو فهو مثل تضمن همزة الاستفهام اوان الشرطية قلنا بل احدهما معنى العطف لو سلمنا ان اصلهما ان

بحث المثنى

ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الآن كلا لم يقع على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة لانه لم يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في الجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كافة حتج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا فلما لم يكن لكل مفرد يطلق على ذي اجزاء منتظمة الواو العطف الا وجب بناء عشرة وخمسة وعشرة لذلك من الفاظ العدد وبخلاف كل جمع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على المجزئين المنتاسبين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتناسبة فيهما على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو ومقدرا كما في خمسة عشر فان ذلك لو وضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او توضع للمجموع اولا كلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اثنان مع اطراد ما ذكرنا فيهما ايضا فوجب ان يكون المقصوران كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالف ياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث قلبت واوا والا فلا لوجهان يعني بالمقصور ما الحق آخره الف لازمة اجرازا عن نحو ذبا في الوقف ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود والا لتحبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي للمقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فنغير عن المصنف ابدا لذكر ذلك وهو على ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف فاخرج اعتباطا فان المقصور ان كان ثلاثيا والغير بدل من الواو رد الى اصله ولم تحذف للساكنين لان الالف يلتبس بالمعرب عند حذف التنوين بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء وقد تقلب الفا لتحركها بعد الى ما فوقه منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي تمامه نون تحضه الثالث في المستقبل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كلى وعلى هذا اذا اعلما فان الالف في الاسماء الغريبة الناء اصلا وكانت بحهولة الاصل وذلك بان يقع في تمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فيها واو الانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالزجى وجب قلبها ياء لانها تثبت قليلا بالواو في التحزم مع الضمة والكسرة في تصديرهم التاء مثل هذا الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو الشهرة قولة والانها ياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما ان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زايدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالقاضي والمرتجى والمستقصى او زايدا على الثلثة زايدا للتأنيث كالحبلى والقصوى والخليفى او للالحاق كالارطى والحنظى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزايدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعثرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما تبدل مدة زيادتان لانهما انما يقلبون الالف الثانية في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف فطاحق تقلب ياء اذ هو مشتق لم يستعمل واحده فوله وان كان ممدودا واه الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التأنيث كحمراء او الالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية كسقاء ورداء او اصلية كقراء ويجيء القراء قالوا في التأنيث تقلب في الاشهر واوا واما القلب فلكونها زايدة محضة فهي الابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فاشبهت الواقعة في الطرف من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صحح نحو اقبل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمراوان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التأنيث همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا في نحو قرواوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتها لبست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الآن ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتهما الى الاصلية لانها تبدل من اصل وقد تقلب المبدل من اصل باء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي واما صحوا اثنا بيّن لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف لتزايدها همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرفا لتحرك الياء حتى تقلب همزة اذ لو جمع واحد منهما بان فالالف والنون هم منها لازمان كما في مذروان فشابهتا بان كسقاء وجاء حذف زايدي التأنيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو صعفق وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما لحقه اخر اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة

قال في بنا المثنى المجموع بالواو والنون ؛ ـ

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذ الفان بعدهما الف كرضوا ورضيا وغلبان وتوارى كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى ـ

اوردها فاعلا ـ د

اوردها فوقه ـ د

قال الوعد الزبيدي الجزء الثاني من الاصل ومن الرجل

وفي الحديث والليل وجهل الجزء كذلك

حذف نون التثنية للاضافة

وجب ذلك في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لانهم يقولون ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان وما قولك فلم يرد اللزوم في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه يا كما في الافراد يخوفان وانما لم يقل فون كما قيل في اما مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فانه وان لزمته فقد تحذف من التنوين فجوى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة ومثل هو ما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية كلام ذو فقالوا ذوا مال وقد جاء ذا مال ايضا وهو قليل واما نحو غد وبعد ودم تما لم يرد لامه في الاضافة فكذا يرد ايضا في التثنية يقال دمان وبدان واما بدبان فالسن بدبان بيضاوان عند كلم فعلى لغة من قال في المفرد بدى كرحى وجاء ثمانيان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دمى يدمى كرضي يرضى مع انه من الترجوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو سأكن العين لجمعه على ماء ودمى كظباء وظبي ودلاء ودلى ولو كان كفخذ لم يجمع على ذلك فدميان "ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل مفتوح العين ولامه باء فدموان شاذ عنده قال ورليل تحرك عينه لتثنيه على دميان قال لانه انما كان الشاعر انما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل فقد جاء بدبان كدميان مع ان بدسا كنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى بدي وهي لغة في بدلا مثنى بدفلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمي لغة في دم كبدي في بد والمنهوران بدلا في الاصل ساكن العين لان الاصل التسكين ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يثبت بعد التبري في ان يكون اصل بد فعل حرك العين كقولك هارب شارب ما نوسد الاذراع العيس واكد البدا ما حذف لامه لعلة موجبة فهو انما مقصور مثنون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنيه المنقوص مع ان بعده ساكنا كما تحذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلبث ساكنا كما لا يلبث فتحا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله وتحذف نون الاضافة وحذف تاء الثانيث في خصيان والبان انما تحذف النون في الاضافة لما ذكرنا في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تنقط للضروره كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وانما دم والفعل الجر احد ربوع اسارا اما اذا وقع قبلا الاضافة واما فصلا وقد تسقط لتقصير الفصل كالقصار يوان بدلا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذف تاء الثانيث في خصيان اعلم انه يجوز خصيان والبان على القياس اتفاقا قال سمي ما تلقحي فريحين وجحر روائف البنك وتنطازا وقال على بكر الحمار وخصياه احبت الى فراره من فراره فاما خصيان والبان فقال ابو علي الوجه في ذلك انما كان الخصيان لا يفرد احد هما عن صاحبته صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنيه موضوعا وضعا اول على التثنية كما في مذروب وكذا البان وليس خصية والبة بفرد بن لخصيان والبان بل مفردها خصي والي في التفرد بمثنى خصيه والبة خصيان و البان ومثل بل البان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما ليا الا بهما قال ترتج الياه ارتجاج الوطب ومثل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والبة وان كانتا اقل استعمالا منهما فان كان خصيه من الذلة لغرض مجوز فيه لفظا حفظ وفي غير الضرورة لا تحذف لانه منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزان الى مضمومتهما فان كان المضمتان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كأنه وجر ثعلبين وقد غصبا والاضافة معنى كقولك حبتا الله وجهها للزيدين ثم لفظ الجمع فيما اولى من الافراد كقوله نفى قد صعت فلو بكما وقد ذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى فاما لفظا فالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدد اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان اذى الى اللبس لم يجز الا التثنية عندا لكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول فقأت عينيهما اذا فقأت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانما اراد ايمانهما بالخبر الاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى مثله او الى ما لذلك فلا بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يعرف سيبويه بين ان يكون الاول مشتركا كل واحد منهما نحو فلو بكما او لا يكون نحو ايد بكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرا هما مثل ظهور الترسين فان قرب المضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو فغسل يد وعمر ليكون ظاهر المضاف عاملا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء في المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لعبت غلماي الزيدين فمثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه مفردا مع المفرد ومثنى مع المثنى خلافا للفراء ويونس خلافا لهما فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رحالها وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين

بحث الجمع وتعريفه

الاوصاف والضمير الراجع الى كل مذكر نامّا لفظه مخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين نقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وجناي في روض من الحسن نُوَّع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقولك نوع ويكونون عليهم ضدا وقولك نوع روم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتزاحم كقوله عليه الصلوة والسلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم الفعل مقام افعل كقولك نوع العيالي في جمعهم اتما على تاويل انوع افادة للتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للدلالة التي بينهما ومثله قولك نوع ربه رجعون اي ارجعوا ارجعوا ارجعوا وانما لان اكثر الرجعات ثلثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد اصالة خاطبه الاثنين لتكرر السبب المستلزم عليه وقد يقدر تثنية جمع باسم كل منهم مقام واحد له وشتان نحو قولهم حبّ مذاكيره وبعيرا مخبّ العناجين قطع الله حلقاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فريقين قال لنا ايلان فيهما ما علمتم وقال لا تصبح الحي اوبادا ولا يحدا عند القراء في الجميعا خالدين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مفصودة بحروف مفرده بتغير ما فتخرج مركب ليس بجمع على الاصح وتخرج فلك جمع قوله ما دل على احاد بشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كوهط وبفيد العدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيرها اي يقصد بذلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيرها بذلك الحروف اما تغيرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسدا وبهما كرجال وغرف والتغير المقدر كهيجان وعلك فقوله بتغير اي مع تغير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغير ما فتخرج نحو مسلم فانه جمع لكنه مع تغير ما لم تغير ما جمعا للسلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتخرجت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيرها اي يقصد بذلك الاحاد ويدل عليها لكن لا بقصد الى ذلك الاحاد بان اخذت حروف مفرده او تغيرت لتغير اتما بالحاد ها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فتخرج ركب وركاب وطالب وجامل وباقر وجزور وبعير داخل فيه اذا حادها من لفظها كما راب اخذن راكب مثلا وتغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان واوا نيها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجئ في باب التصغير وهذه الامثلة نحو ركب وجؤبل وايضا لو كانت جموعا لرتب في التنسيب الى احادها ولو بقيل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها فاقل لها جامل لا يهدأ الليل ساكنه وقال مع الضبيح ركب منهما من اخائفة يجفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اتيانا بالتاء نحو تمرة او تمر او بالياء نحو روم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعتبرة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانما لا تدل عليها بتغير حروف مفرده فان قيل لبس احادا اخذت وتغيرت حروفها بحذف التاء والياء قلت ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير بخلاف التمرة على التمر والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت رومنا او رومتين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان كما فر وركب واسم جنس كتمر ورومي فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما احاد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد مقدر عن غيره كالنقاع والتمر والجوز والقرنبيط اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما انهما لبسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كفعله وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو صبوة وان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس بينه فيما له واحد مميزا اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد مر جمع بقولك مفصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اغنى جمع الواحد المقدر نحو عباسيد وعباديد بمعنى الفرق والتشوه في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كاسم هو المفيد لمعنى الجمع كالفلاة وزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباسيد بلا عباسيد وزنا خاص بالجمع ونحو صبوة مشهور فيه فوزنها وجب ان يكون من الجموع بمفرد لها واحد وان لم يستعمل كعباديد وغدد وحناء كغلام وعلبة فكان لمفرد غير تقديرا ما ولفظ الجمع الواحد المقدر نحو ما ذكر في جمع ذكر وحاسن في جمع حسن وشابه



جمع المصحح المذكر

في جمع شيء وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن بناء اسما مكان واحدها مذكورا ومن كار ومحسن ومشبه وكذا احاد بث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحد وغير المستعمل لانها النفي الطنيف الرذل وحوشي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الأصل مصدرا ومصدرا ووصف به بهرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس وان ينظر فان لم يفرق الا بالاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان تفرق الا باختلاف النوعين فهو جمع مفرد وتغيير كجمل بمعنى الابيض وكالفلك والاصل يقول في التشبيه هما فلكان ولا يقال فلكان فجمل واحد كجمل وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه فقد وا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعود فيجوز ان يعتبر الاصل كالبنتي ولا يجمع والا بونث فيجمع ابرهم المكرمين وقال نوح بنوا لخصم اذ شوزا الحراب ويجوز اعتبارا حالة المتنقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان وزوار عدول واما ثاء الثانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قولنا نوح وهم لكم عدو وقوله ويكونون عليهم ضدا فلانه اسم الجنس اذ يقال عدو وان وضع للوصف لان وضعه للنوع من الوصف لا الوصف من حيث هو وصف ولا مشتركين بين الواحد والجمع كجبان لانها انما هما على وزن الجموع وزنا اسمي جمع كبابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالتصحيح للمذكر ما توفت المذكر ما الحق واو ونون ما مثلها او ياء مكسورا ونون مفتوحه ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخر ياء مثلها كسر حذف نون مثل مأمون وان كان مفتوحا احدث الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قبل يكسرون الجمع ضرورة كما قال عنها جعفرا وبني لبيلاج ولكنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون حمل النون معتلف الاعراب على زعانف قوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وعلى مضى حكم التصحيح والمعتل اما ان يكون مسكورا او مضموما او مفتوحا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم التصحيح كظبيون ودلوين في العاقل المنتهي مد فو وبلغي والمنقوص بحذف ياءه وذلك لانها تسقط قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طردا كما في جاني الفاضي ورمت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياء في حكم الطرف لعدم لزومها فحذفت فالتقى ساكنان تحذف اولهما كما هو الشأن في الساكنين الذين اولهما حرف مد فتحذف ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في التصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها المضر المتطوق بها ولو قلبت الواو ياء لم يسوغ فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر ان قيل فكذا في نحو مسلمي ذلك ذلك لان الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعد ولو لم يحذفوا ياء المنقوص في المثنى لانها بتفتح كما ذكرنا قبل انف المثنى وياسر والفتحة لا تستثقل على الياء كما في ياءات القاضي وان كان مقصورا حذف الالف مع الفاء الساكنين فيها يقوم وكون اوليها حرف مدا ما لانه لو حذف نحو يخفن في الرفع اذا اضيف او دخل عليه الجوازم نحو يخافون اعلا اخوتك يخافون الجمع وذلك يقول فيها اعلوا اخوتك واعلمهم ولا يلتبس بها واما الان تحذف الواو والياء قبل الالف نحو عصوان وعصوين ورجيهان ورجيهين اخف من ضمتها او كسرتها ما قبل الواو والياء ومن ثم لا يرى في الطرف نحو غزوون ورميتن في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدها كما في سرورين وعفريت فما ثلث يجمعون واعلين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجمع مثله في الوسط نحو يؤول وطويل وغيور وبيبع والكونين بالحذف ذا الالف لزيادة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم النون والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم بعقل وان كان صفة فذكر بعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستوبا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء فاتبث مثل علامة اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر السالم ليرفع وهم من يذهل عن تقدم المذكر كما سئل في بردة هذين العدنين فقال اوظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا البرديني لان نحو طلحة ان خرج بقوله قد ذكر يخرج ايضا بقوله لجمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء الداخل فيه نحو وارثة وسلمى سمي رجلين فانها تجمعان بالواو والنون الفا فان يخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عاما للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وان كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وان كيسان بفتحها نحو طلحون بناء على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحرارات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا رمضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء الذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاول فنحو قوله نفخوا الله اعظاد فنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

بحث الجموع

فلان الفاء لو تعذف مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علموه حذفا للتنوين مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع لجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم مجاز ذلك لصفة نحو يقومون وعلامون ولا يجوز انفاقا وان سوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا في المنتهى صورة علامة انانيث وانما طلبوها واوا دون الياء لخفائها في الفعل كما قبل صحراوات والالف المقصورة يحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة وتا حذف التاء للزومها الكلمة كما تمها لا يها وذكر ان الملاذني كان يجيز في ورقاوون الهمز في الواو ولا احمل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها الواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوان والمتاكين في نحو مصطفعوا البلد ولا يجوز الهمز فيهما انفاقا وانما الهمز في الواو هنا اذا كان ضما لازما فهو كضمة ما قبل واو دلوان اذا انضام واوصاحوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما انفاقا وانما يجوز همز الواو المضموم ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكرا علم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو بهذا اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكرا علم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامرة فالثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون ولا يشبه غيرذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر ذلك الصفات من افعال العلماء كقولك نفع ابنا عالما بعين وقوله نفع فظلت عنا نهم لها صاغين وربابهم في ساجدين ومسئله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل مذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه انه عاقل لانها العقل المانع من القبائح الجارة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خص واو النون لانها اشرف من غيرهم والفصحى في الجمع اشرف من التكسير وانما اختصاصهم بالواو والف والتاء بعلل يختص بعضها العقلاء في نحو الرجال فخروا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف العلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصنا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جاريه بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم بالجعفة الوهن بالجمع لسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قولون وكرهذ واما الوصف فلانه لما وضع مناسبا للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كان بين التصرف بقدر ما يلزم تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو ونحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلنا بعض في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما واو الاسم حرفا تناسبا لواو بين ثبج ثم رجل قاعدون غانمون كما ثبج يقعدون غانمون ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصابه من المضطهين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجلون الا ان المصغر يخالف نساء الصفات من حيث لا يجري على الموصوف حين بها وانما لم يجز لان جري الصفات عليها انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري وانما المصغر فانه يدل على الصفة والموصوف المعين معا ألا ترى انك اذا قلت رجيل صغير فزيد رجيل وزان نحو رجل ورجلين فدلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يجز بهذا حال ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا بد ذكر قبلها كالصفات الغالبة ويقاربها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات تزع بالفاعل ما هو موصوف بها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا بد ذكر بعده كما لا بد ذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغيرذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون مشبهان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب المذكر للقاعدة وانما استحق الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لما ذكرنا معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قوم والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب في الاسماء الجمود لما دان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كالجمل والناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كثير وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكارع وامراة ورجل ربعة في الاسماء فكان صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وجاز ان كسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عندي غير شاذ وجاز ايضا حمراوان وسكرباب بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل عدم فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء وانما ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة بالغ وانما من اسم الفاعل الذي انما عمل فيه

لكثرة جمع المجرد عنها

من خواص الاسم الاختصاص بالاضافة والتعريف بالالف واللام وقبول التنوين وبعض الاسم الاختصاص بالاضافة والتعريف بالالف واللام دون التنوين

اسم الفاعل واسم المفعول

فانها لا تدل على موصوف

لتحقق الاختصاص بالاضافة

لكونه كالجزء من الكلمة

احمرون وسكرانون

حذف نون الجمع في الأضافا

لاصل معنى الصفة كما جاء التخصص بالواو والنون في نحو ظلون وكرهين وراضون كما يجئ واجاز سيبويه قياسا سالما ما نون لفيوله الثاء كمد مانه وكذا سبغانون لقولهم سبغانه ثم قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه الثاء فمد مانه وسبغانه كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجعلا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب اما نحو عربانون وحصانون فيجوز انقاء لان فعلان الصفة بضم الفاء لئلا اصله عدم لحوق الثاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عاريا عن الثاء حملا على صدبعة وسكينة حملا على نقيضه قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكانات وعدوات حملا على المذكر هذا ما سمع كما قال سيبويه في ثمانون شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كقولهم قلاني فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه بهذا صفة لفعلون وصفة لفعلان لان تكسير الحماسي مستكره كما يجئ في بابه فلم يبق الا التصحيح وقوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجواب الخبر الذي هو قوله شرطه لان المبتدأ المعتمد بعد الفاء ضمير راجع الى سما اي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع ان لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فذكر وفيه محذوران الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فانهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجئ في بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرم لك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء جملة المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر علما ان الضمير المعتمد بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تضعيف في هذا العتذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مسوغ بانيه مع المؤنث عبارة استخف من الاولى لان مسوغا عطف عمل اي فعل بغلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمذكر مسوغا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا محقق لهذا الكلام وكيف يستوي النفي في نفسه مع غيره وقوله ولا مسوغ بانيه المذكر مع المؤنث لكان شبيها قوله وتحذف نونه لا اضافة وقد شذ نحو سنين واوانين فقد يحذف النون للضرورة كما في المنفي للقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وقد يسقط قبل لام ساكنة اختيارا كالجاءها والشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالنون في نحو قوله وعانسا القاني وفاك المالي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها البنون قال زعمت تلومنا بنتي امامنت يشذ البنون الا اضافة الا صاغر خلبنى وهو عند البصريين جمع ابن وهو تصغير ابن مفتقدا على وزن افعل كاعمى فشذ وزنه عندهم لانه جمع لتصغير بشذ مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مفتقدا وهو جمع ابن كابل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لتصغير بشذ مكبره وبجئ افعل في فعل وهو شاذ كاجبل واربس في جبل وزيد قال الجوهري شذ وزنه لكونه جمع ابين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير بابه ومنهم من يقول بكرون في قوله قد ثريت الا الذهيد هينا قلبقاني وابكرينا فانها جمع ذهيد مصغرة هذا وهو صفة الابل فجمع ابكرين تصغير ابكر جمع مقفى راكاعي عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير اعقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مفتقد وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذ وزنه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالا كالذهيد هين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عالمون وهو اسم لذوي العقل خاصة هما قال الله تعالى في قوله كاتب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا البين فيه شذوذه لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب على بابه وهي العرفه والعباس وان يقال في المنسوب اليها علي لكر بني المنسوب فكرسي وان قلنا ان علمون غير علم بل هو جمع جعله وليس بمنسوب اليها وهو بعيني لا ما كان المرتفعة فهو شاذ لعدم الذين كبرها العقل فيكون التقدير في قوله تعالى كاتب مرقوم مواضع كاتب مرقوم على حذف المضاف منها العالمون لانه لا وصف لا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التعليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجودة ثم قد يكون دليلا عليه فهو يسمى الدال ومنها اهلون وغدونه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الاهل قولها قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارتفاء قولون وعزاها اجتمل واما جمعه بالواو والنون مع عد العقل لانه جعل الذئب والارتفاء بدل عليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون واما سنون فاصله سنهة او سنوة بدليل قولهم اسانيه في تصغيره وقيل اصله سنا يسنو اذا ذهب وقيل من السنا وهو الضوء لان السنة تجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون وابون وهنون وشذوذها كونها غير وصف ولا علم واما ذوو مال فوصف وهنا

ينون فى لان فياسها ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حد حذف اللام تسهيلا للجمع كما حذف فى الواحد ومنها قولهم بلعنت متى البكعثين والدرحين بضم الفاء فيهما ولهبت منك البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الضكرين كلها بمعنى الذل والهوان والشدائد وقولهم لبث عبقرين يجوزان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيها لو بكسر من الاسم الذى عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع بتلبيسها على انها لبست بجمع سلامة فى الحقيقة نحو الواء المفتوح الفاء نحو ستة سنون بكسر الفاء وحاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسرواعين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالفلون والثبور وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لو سمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه الفتح كالمعصبين والمابن والقرئ والترئ ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا على هذا الجمع ما ثبت تكسيرا بضا كالبنون و الاثاثى فى الشعر وربما جاء فى المحذوف اللام ايضا كرئة ورئين ولدة ولدين وهما قليلان لانه انما الاكثر والقياس لكون لامه تاء منسا حق بصيرها كالسنة بقال امرؤن وسنون ولو اعتبرت لامها لقيل الفون والامون لكونهما بعد حذف التاء مضعفين كالامعلون وعلى هذا قال ولكنى ارد بغير الذى تاولوا عتبر اللام لقال الذين كالامعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كامرئ فى باب الاضافة لكنه لما حذف لامه فى المفرد بنيا منتابه بعيشر وهما فى الجمع وربما جاء هذا الجمع فى المضعف ايضا كاثرين وحرين وحكى عن يونس آخرون بضم الهمزة وكسرها وقد جاء اخرة فى الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة فى الجمع تابعها على كونه غير ثابت وعلل الفراء جمع ما حذف لامه اوفاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا هذا الجمع بجر هذا الافضل بالحرف الاسم من النقصان بالحذف شبانا لواو اما اخرون واوزون فانما الحقهما من من الوهن بالاعلام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احدى فى التضعيف كما ذكرنا وقد يجعل النون فى بعض هذه الجموع التى جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب شبها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة فقال ذو ازين من نجد فان سنبتة لعين بنا شيا وشبتنا مرد وقال وما ذا يبتغى الاقران بعق وقد جاء وزون حد الازبعين وقال غرك الوشح صبابة البرين وقال وان لنا اما حسن علينا اب يزوجن له يبنين ويلزمها ابا اذن كما يلزم اذا ستى بجمع سلامة المذكر فى باب العلم والكسر ذلك فى الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع فى الاختيار فى هذا النوع كما فى الجموع الغير السالمة مع العلمية وحكى ابو عبيدة وعن ابى زيد جعل نون مفتون معتقب الاعراب ولعل ذلك لان الباء مفتون بباء النسب فلما حذف باء النسب صار مفتون كقولون نقوله منى كما الا تلك مفتوبيا الالف فيه بدلا من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب الا قالف للاطلاق وحكى جماعة رجل مفتون ورجال مفتون قال ابو زيد وكذا المراة والمرئة والنسا ولعل سبب مجيئهم على جعل مفتون للمثنى المذكر فى المذكر والمؤنث مع كونه فى الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف باء النسب الذى فى الواحد وهو مفتوق والحان علامة الجمع بما بقى منه وهو مفتوم عدا استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مفتى وجمع على مفتون كاعلون لاعلى مفتوين واما قالما ان واحد مفتون المحذوف الباء كما قال سيبويه فى المهلبون والمهالبة انتهى كلامه ثم اسم من نسب اليه وكان كالمنهم يهلب لان الجمع فى الظاهر للمحذوف منه باء النسب يجوز ان يقال ان باء النسب فى مثل مفتوين والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مفتوبون واشعرتون واعجمون وحكى ابو زيد فى مفتون فتح الواو وقبل الباء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مفتوين وكذلك ايضا التغيير عن صورة الجمع لما خالفت ما عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب للمؤنث كما تقدم فى المثنى والمجموع منكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمر معقولون وشذ ضبعان فى الضبع التى للمؤنث والضبعان الذى للمذكر والقياس ضبعانان وعلة ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذى بنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثانى مبنيا كبعلبك ومعدى كرب بنى وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين كالكلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات وانما اللذان واللذان والذين واللتين واللتان وذين وتين فقيس مثنى نقيضه وان كان الثانى مبنيا اما المركب كخمسة عشر ولغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذو وسيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذو وخمسة عشر هذا كما يقال فى الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوا ناشاب قرناها وذوات نافرناها لان الجمل يجب حكايتها كما سمعناها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول فى المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل

نونهما معتقب الاعراب نحو جلون ذو امسلمين وذو امسلمين لئلا يجمع على خلاف اسلام بالحركة شذ في الاثنين الاتباعية واضافة ذو ومضعفة هنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمرء يجوز في نحو سيبويهي التسيبوهي والتسيبوهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم بنحويه في نحو خمسة عشر عليا واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو زيد ذلك كما في بعلبك ومعدكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد الله وعبد مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابوين بدا لوا التزهيد وابا التزهيد والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وفد وكذا علمين كانا او لى فان كانا العاقل قلت بنو كذا وزيد وكذا لو ابناء كذا واذا واذ كذا وان لم يكونا العاقل سواء جاملوثة بنت كذا نحو ابنى اللبون وبنات اللبون وجلاذ وعثون وفائدة ذات عثون اولم يجاملوثة ذلك نحو ابن عرس وذى لعقده جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثا ثين وذوات العقد لكما فا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجئ كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو عرس ايضا عتبار اللفظ ابن وان كان غير قائل قالا ذا ما بنو نعش تزوا قصر تزوا كانه جعل جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله

جمع المؤنث

المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون محمولا على الحابض والاجمع مطلقا قولنا المؤنث اى جمع المؤنث السالم لا ينقض حده بنحو سلفاة لان قولنا قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث بيان ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحرف مفرده بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت الف علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف التاء لانه عرض فيها الجمعية وفاتت غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين تدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والقصاريه قولنا شرطهما ان كان صفة الى آخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او فان لم يكن صفة فالمحض جمع مطلقا اى لا بشرط شرط وهو قولنا والاجمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بناء مقدره كهند ودعد وزينب وثمن ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تاؤها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها سموع كالتموات والكاسات والثمالات في الترجمة وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع فيما سوا من الاسماء المؤنثة الا على المؤنث ظاهرة كانت غير العلامة كفرة وسلمى وحبلى ومقدره كهند ودعد واما التانيث الظاهره سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كفرفر ومنه قولك الاكلمات والنخرجات ونحوهما لان الواحد اكرام ومخرج بحذف بناء الوحدة لاكرام ومخرج وجمع المجرد اكارم ومخارج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم كالضروب والقتول فلذا تقول ثلثة اكرامات ومخرجات بحذف التاء وبالتاء اكارم ومخارج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذوات القتل اذا لم يقصد به المذكر الحقيقي كالبشرى والقراءة اذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره واما يصح تانيثه ويذكر اذا لم يات له مكسر لم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والالف الماخرها وذلك لانسداد ابواب جميع الآحاد ويجمع هذا الجمع ايضا ما لم يكن مؤنثا لعلم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو ونحوا ابن عرس وابن مخرض وذو الفقاره وذو الحجر كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد ولهذا نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له مكسر كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحرف كسفرجلات لان تكسير مذكره كما يجئ وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون شاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسير لها نحو رجلات وصواجات وسوقات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة لا يجمع من ان يكون فيه علامة التانيث ولا فان كانت فيه جمع بالالف التاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء فعلى تمامه لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كاذكر احمر وذات وسكران كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما اجاز الفا فكقولهم عليه الصلوة والسلم ليس في الخضروات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر شاركه في اللفظ كحبلى وصبور وساير ما يستوى مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ما لحقه التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث بلا علامة غير الجمع المؤنث بخلاف ذوات التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

وطوالق

حوائض وحُبْلَى ومطافل وان كان صفة المؤنث المجرد عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث نحو شاعر اصلها الحرف كالرجل والمرأة الخ صلوق والمرأة المجرد جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صلفات وحُجْر شيات ويجمع ايضا هذا الجمع مقطرا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالتصافا للذكور من الخيل وجمال يحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال دواث عنابيات في ابن اللبون وجمل ذو عشرون او غير حقيقي كالذكر كالاقام الخالبات وكذا مصغرها لا يعقل كجبلات وحُجيرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا بينهما الفرق بين العاقل وغير وكان غير العاقل فرعا لعاقل العاقل كان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقولنا ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي نهوان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلا افعل وفعل فعلان وجمع الاهلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وبيتات شاذ ووجهان منعلا بما سر لحاق التاء في المؤنث كسيدة ومنبر وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيها المذكر والمؤنث كرغيف وعلامة ومعطاء ونحوها لا يجوز ان تجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بيت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع ابن وبنوة على حذف اللام نسبا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصلها اخية اي اخوة بغير حذف في اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسبا والمثال الثاني المحذوف منه اللام على ثلثة اضرب ما مفتوح الفاء وردت اللام في جمعه بالالف التاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ورد ذلك لحقرة الفتح واللام ايضا كلحقات وذوات وجاء بحذف اللام وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير ذلك نحو ثبة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كلبات وريات وقلة الكثرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كبُنات وظُبات وكراث لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيه الرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب فالوا سمعت لغاتهم وجاء في شاذ انفرادا بانا ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرهون وسنون وقول ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فعنى سمعت لغاتهم وقولهم انفرادها بانا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عظامهم بفتح التاء وكسرها اشهرها ما ان يقال الا تمر مر به والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاءه شاذا فالقرى اذن كالبوان من مذكر لم جمع مكسر وهو العرق المجمع بالالف التاء مثله ولئن كرتبا من احكام المجموع بالالف التاء وان كان المصير بذكر في ثم التعريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كعقد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضافا كناقة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح كتمرات ودعدات والمرء في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها فلغة الفتح اكثر فلما اجمع على الغة الشهور وبطل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا فعل بنيها صار كالاسماء في لزوم التاء في نحو جفنة وقصعة وجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لانها صاعا وغلب الفتح في جمع ربعة بجوز بعضهم فتح عين الواحد ومثلها كانت في الاصل سائم وصفة يلحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين وفي بقاس عليه غير نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب وبجوز اسكان ما استحق الفتح من عين بعلات للفتر وره قال ذو الرمة انى ذكر عوذن احشاء قلبيه خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات وجدبات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة لعارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهلات في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة وقد بترت وذمة ابائهم في الحمد جدي وقائل اي جماعة مستأهلات للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كومرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذا بالعين المعتل يجوز ايضا قال لحو بيضات رائح مثاوب وطرف في الثواذ ثلث عوارات واما سكون عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون هي التي نقلتها بالنقل الموصوف وشابهتها للفعل ولذلك كانت احق علل منع الصرف وسكون المضاعف في المعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بجريانها والمثلين وبحريانها الواو والياء فان قبل فلم قلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولان لم يقلبا هما هنا بل مع تحريكهما كما لو يقلبا في وخطوات المفهوم ما قبلها باء لعرض

نسوع م

جمع التكسير

الضم واما نحو فلس بضم الفاء وسكون العين كعنق وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وركوزة فلا يجوز الا تباع اجماعا وقياسا في نحو هذا جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم عللوه بتحقق الفتحة على حرف العلة ويكون ما عارضه لكن سيبويه قال لا يحول الواو التي زولت والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام والواو كحطوات او كعرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان تحقق اكثر من تحول بل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الا تباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ انهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في التصريف والظاهر زيادته بدليل الامونة وقيل اصلية بدليل تأنهت لكونه على وزن تفعلت قال انهى خبزك وايا س اي روزنها نعلة فحذف اللام واما بعلة بكسر الفاء وفعل موتا لهدبان كانت مضاعفة فلا يجمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو نعلات وان كانت معتلة العين بالواو لا يكون الا بإسكان اصالته كبيعة او منقلبة كديمة فان كانت صفة فالاسكان كلهجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلهية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة الالف والتاء الاسكون العين نحو نعلات وان كانت معتلة العين بالياء

بحث المصدر

مصدر الكون موضع صدر والفعل وقال الكوفيون هو مفعول بمعنى المصدر نحو ضُرِبَ ضربًا اى ضُرِبَ والمصدر معنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فى المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظا العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد التقديمين من الاخر يناقض ما قالوا بنحو ضرب زيد وزيد ضرب ولم يضرب صفة لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه بمعنى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من وضع الفعل لا بد ان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه خصوا به وضعوا الفعل لذلك يجوهر حروفه على المصدر ويوزنه على الزمان سُبْحَانَهُ بمعنى المصدر فعلا وحدانية ذا انتصب بفعله او بمعناه بمعنى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه وقوله الجارى على الفعل احتراز من نحو العلمية والقادرية قوله وهو من الثلاثى سماعا ومن غيره قياسا نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا يرد نقضا بنية مصادر الثلاثى الى اثنين وثلاثين فى الاغلب كما يجئ فى التصريف اما فى غير الثلاثى فبالقياس فيما ذكر نحو قولك مثلا كل ما منه على الفعل قصد وهو على فعلله ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى ويزاد قبل اخره الفا ان كان قبل الاخر الف الماضى متحركا كسرت او لها فقط كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلالا وفى فعلى فعلالا وفى فاعل مفاعلة وفى فعّل فعّالا وان كانت تلك متحركا كسرت الاولين نحو انفعل وافتعل واستفعل وافعنلل وافعنلال وافعلل وافعلال وافعنلى وافعلى وافعوعل وافعيعل اذ اصله افعلال وافعيلال اذ اصله افعلال وتفعّل تفعّلا واستفعل واستفعالا وافعلال وافعيلال وتفاعل وتفاعلا وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك ببيان كيفية مجئ المصدر قياسا لمن نقل له سبق علم بالفعل وجاء ايضا فى مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعّل وما فعال فهو مخفف فيعال وسيجئ احكام هذا المصادر فى شرح مقدمة التصريف

قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا نحو للفعل وان كان بدلا منه فوجهان

قوله ويعمل عمل فعله ماضيها وغيرها علم ان معنى المصدر عرض لا يدل فى الوجود من محل يقوم به زمان ومكان ولبعض المصادر تمام يفيد عليه وهو المتعدى وبعضها من لازم كالضرب للكتر وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم فى اللفظ ما يقتضيه معنى ذلك اللفظ معنا الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ الا الفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصدت بيان زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لسانح الحدث صيغة اما مجرد بغير حركة وسكنة كضرب فى الضرب او مع غيرها مع الزيادة كضوب واضوب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضى بتلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعد ها فمتى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وبمتى ما قام به الحدث فاعلا او مقتضى وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والآلة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فمتى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك للازم للمذكور بعد ها مفعول ما لم يتم فاعله فللمقصود من ذكر صيغ الفعل ذكر شيئين احدا زمنة الحدث الثلثة معينا ومع بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم وانما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة الكفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فالاغلب فيمن بالكلام منها ذكر اهم بعد ها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها فلك كاضوب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ملم يمكن فيه ذلك اضم هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعد ها طرد اللباب فاضم انا بعد اضوب ونحن بعد نضرب بلا الف العطف عليهما فى اضوب انا ونزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وللمبنى لما الى اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بحال الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكر اهم من بين لوازم الحدث سوا التزم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضوب زيد عمرا يوم الجمعة اما ملابسا للسوط او اخر منها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا المعنى للزم رفع وجب اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضوب عمرا زيد وسيرا يوم الجمعة فرفعان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم للبس بشئ بل المرفوع اهم

بؤخذ من الاصل و

اصل المصدر الذى هو مشتق والفعل منه

وحد ثانام

افعال وكل ما يجئ على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على فعال

فيد كر على المصدر على فعله

مع الحذف كاستغفر فى الاستغفار او بتغيرها م

على كل حال فائدة تقديم المنصوب على الفاعل بعد الوضع في الكلام نحو ضرب زيدا عمرو تفيد به ما في الفعل اما تخصيص
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقولك لم يرد الله عبادا اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى
من غيره لسائر ما تعلق به نحو ضرب زيدا ضرب وبكرا وهمرا فالمرفوع بالفعل لما كان مذكورا ثم مذكورا بعده
فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لان مقتضاه كما مر
التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا بطلبه كالمصدر لكنه عمل
في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضاء الفاعل وضعا وعمل فيه لانه صح له باب اما في العمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه
وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي سببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل
للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضع كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد مر ان الوضع على العقلي وان زال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ما هيته الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب
اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول
فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في فاعل ولا في مفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله وشابهته
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والمراد بالمسند اليه كالفعل وجواز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كذلك وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا وما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا ولا موازنة ولا معنى لم يلزم عمل الفعل لانه لا يقع موقعه
بلا شبهة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان له بلازم عمل الفعل ولا يلزم مجئ المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار
فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت
اذا كانت مشابهة المفعول له لفظا وقصدا لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا
فبالحري ان يطلبهما وضعا اعني الفعل بخلاف ذلك الوجه لكان من فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما
كما في سعي الفاعل والمفعول ولاذا العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لفظا تنبههما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما ينابه الفعل اذا كان بتقدير حرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن معمولا مطلقا وذلك لانه لا ينحل اذ ذاك تقديرا بان والفعل اذ ليس معنى ضرب ضربا او ضربة
او نحو ذلك الا ضرب ان ضرب واما قولك ضربته ضربا لامر المتصور فالمصدر العامل ليس معمولا مطلقا في الحقيقة بل
المعمول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب لامر المتصور وتقديرهم المصدر بان والفعل انما كان بمعنى الحال لان أن
اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان
دون ما وكان في الحال ايضا نحو ضربك زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ولتقديرهم له بان والفعل
وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لان تقديره اذن بان قوله ولا ينقدم معموله عليه قبل انه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر في باب الموصول فاذا كذلك لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على
ان امس ظرف لا يجوز ان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اما بمعنى صوموا اياما ما فلا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة
وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قاله النحاة واما الاداء منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة والبك الفرار قال تع ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه النعي
وفي فهم البلاغة قلت عنكم بقوله ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف ليس في كل مقام وقول شئ حكم حكم ما قيل به فلا
منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول المضر بح لضعف عمله والظرف
واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قولك ما انت بعمتي زيد يحنون تقوله
بعمتي زيد متعلق بمعنى النفي اي ننفي بعمتي الله وبجده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بجنون وكذا تقول لمن قال لك ما سالت
لا نصيب بن زيد بما ذا من فرق فالاتم متعلق بالنفي لا بالقيام وكذا بعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اي ما حدثتني عنها وكذا يجوز ان يكون الناصل في الظرف اعني يوم من قوله تع فذلك يوم عسير

الفعل المتعدي الى المصدر حرفي ان كان بتقدير حرف المصدر كان معمولة مطلقا

اسم الاشاره

بحث المصدر

اسم الاشارة لأن المراد به النفر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل بعوله ثم اما معدودة وكذا يجوز اعماله مضمرا مع ما الداخل عليه نحو زيد ركب بضم فهم يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل للضمائر الاضمار في المصدر بوجه غريب وهو انه لو اضمر ضمير المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى بما لا التبس ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدد وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق للذل باعتبار مدلوله لم يحتمل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستقل بالجمع فانما احدهما وهو مؤد الى اللبس لا بارح ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل يوهم ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يضمر ضمير المثنى والمجموع كما يثنى ويجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد نقدم علته قول المصنف اذ ذلك لان الشراح كان يؤدي الى الاضمار قبل الاظهار اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار قبل الاظهار الى الاضمار قبل الممنع على زعم بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محل الذي يقوم به فجعل معه كلفظ واحد باضافته اليها والى من وقعه لدوم جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث ان العقل لا يتصور محل الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهة للفعل فلم تقو الا الاضافة اليها والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل ويسمى الكلام فيه في اسم الفاعل وليس قوي اسام المصدر في العمل المنون كما قبل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون ذلك اشد شبها بالفعل واتما يضاف الى المفعول اذا في مت الفرينة على كونه مفعولا اما الى تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او الى الفاعل بعده مرتبطا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف يعجبك من ماء الشؤون وكيف نحو يعجبني اكل الخبز السخن واذا اضيف فالى الظرف جازان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيدا عمرا او قوله واعماله بالام قليل اذ قائل استعانة لتعدد دخول اللام على ما يفعل والمصدر والعامل به وهو المجرور المصدري وليس كذلك اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل هذا ولم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على اسناء للفاعل ولا استثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف التكاية اعداءه بخلاف الفراء واحتج الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة اني كررت فلم اكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمراد منعه قال لا استحالة الا سهم فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعداءه قال ولا يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف التكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فانه لعمل للفعل انما كان للفعل العمل المقدر لما ذكرنا من تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما قرر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بلى يكون بدلا من الفعل ذا صاد اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لانه بدل عن الفعل ومدلل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك بإضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المصنف ان لم يكن الفعل حذف لازما كما في نحو ما زيدا اذ يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف وفعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل والاول ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقام حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تارة عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لفضل المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر

بحث اسم الفاعل وعمله

كما مر في باب الاستثناء ويعمل التوابع عمل المجرور ايضا خلافا للمبرد في الصفة فانه قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخر والعامل فيه غير العامل في الاول عندي وكذا في عطف النسق قال الا ندلسي لظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا اورافعا افعلا او سوغا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يازيدا لظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فعولوا طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه على حقه عل انه فعل اي غلبة المظلوم بالحق وجعل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما دال على معنى المصدر ومزيد فيه كقولهم كالفضل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفر بعد رد الموت سبتي وبعد عطائك المائة الرغا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى والمستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ما غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذ هو من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون اسم الجنس وفي المضاف اي ماذ وعود من ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث يجتمع من الحدث لكمال اتصافه بقوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر فقوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وانما قيد بالفعل انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب الكسائي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر وان المضر في قوله لمن قام راجع الى الفعل فقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول لا يوصف بذكر يلفظ ما ولعله قصد الغلبة فيخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والا لان الموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو انا مضروب من فلان او منعدد منه ويجمع معه فان هذه الاحوال تنسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا فانه ليس في ضيق لما قصد به الحدوث الى وصائن وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد بعض ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشارف مقوور وعدده ان يقال ان قصد الاستمرار فهما عارض وهو منهما على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي عمر المزيد به نحو اخرج و استخرج قال المصنف وبه سمي بعض بلفظ الفعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له ثم قولوا اسم المفعول والمستفعل وبنوا كل نظيره ليدل القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولهذا ان المفعل والمستفعل نحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل اولى لانهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكره والمندرج والجاهل والناسي مراعاة للاغلب فما بقي له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنه صيغة الزباعي يكون الجميع على وزن مضارع المبني للفاعل بهم مضمومه موضع حرف المضارعة نحو كسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمندرج ومتضارب وتاكسر بهم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا لهم فانوا في مسئن ومنتن وتنن وتربا استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب اورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله لفع وارسلنا الزباح لواقح لواقع على بعض انائها وبلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اتهب فهو متهب واحص فهو محصن والفج اي فلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون على النسب كلابن وفاشيا ذلا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب ثم لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل بمشاركة النسب اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله لفع كان وعده ما بنا الذي نبيا والاولى انه من اثبت الامر اي نعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه والهمزة وما فان كان للماضي جيء الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول الخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو قد درهما امس من دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه بلا امس وسوى بجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لانه الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لا يحتاج في ترفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي اي شابهه

حاشية
ر عامر وابو بكر
كل واحد منهما الحق ما عاب
ذيل حقه مر
عوض الدوار ارجز في طويله
قال لسيد عيف حمار وداء يعني
ناجس في الرواح ـ اجها طلب المعقب
حقه المظلوم رفع المظلوم لعدم عنه
ملحق على المنع والمعقب حقه في
اللفظ ومعناه وحدثانا
فاعل صالح

شارب
الضامر وقوله شارف
الفرس المسن وهو كالشارب
الوحش المعقور والجمل الضامر
كذا

بحث عمل اسم الفاعل

معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما فهما لما كانا اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لانه فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويتهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكورا قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل وانما وقعا بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وكذلك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو ما لكونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقترون بنحو لكن ولا يتمالى الحال فان جاء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تع انا انزلناه قرانا عربيا قابل وهو الذي يستحي الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضاربا اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان ثم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول بنحو قولك اقائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ويغني الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب اضافته الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا كنحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب زيد امس برفع مع كونه ماضيا كما ذكر ذكره ولا ينصب لانا نظرنا والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه بكليهما رابحة الفعل فيعمل عملهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي ملطقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء تمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيدا مس كريما قوله ع جاعل الليل سكنا قال التبريزي الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني خروجا حيث لم يمكن الاضافة البتة لانه اضيف الى المفعول الاول فكفى في الاعمال تماما اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه ان هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى بعد قبل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليثبك يزيد ضارع لخثعم هذا الذاهل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي لا اندلسي ذا على الفارسي لا يستفهم ذلك في مثل هذا فان زيدا امس فتما للزوم حذف احد مفعولي ظان والفارسي ان يركب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب في جواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف بقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب التبريزي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى التبريزي في معطى عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى من حمله على المحل ويضعف مذهب التبريزي فيلم ذا ضارب زيد امس عمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى من حمله على المحل للكسائي في قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر فصل كانت موجودة في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وتريد بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله تعالى من قبل ومن بعد ان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له لتعجب منه تقول وايت الاسد اخذ الشيف فاتله فان تقرير انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اما معنوية بقرينة اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضارب امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني بعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والزماني ان اسم الفاعل اذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا وهو معناه المضي والعلة في ذلك ان اللام المجرد من اللام لم يكن بمعنى الماضي فوصل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره وقال ابن الدهان عن ذلك ايضا عن سيبويه

حكم ما كان بمعنى الماضي

او اعطاه درهما

هو الجواب على ما مر في صدر الشرح

انتهى التسهيل

الصيغ التي وضعت من الصفة المبالغة

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب يفعل الفعل ذلك فاذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جره عليه بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناها وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدل لقوله بقوله تبئ وألم بيشاني طوار قد من خوف رملة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا بحاله ويكون الظاعنين والاستدلال كالذي قبله ويحتمل ضعيفة مع ان كلا منهما ينصب مفعولا به وتقرب بكفيه رأسه الفصل وانما عمل ذه اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذه واللام بمعنى الماضي لتبينها المفعول بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيدا لحسن الوجه وضعف هذا قال ظاهر وفضل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما اوثر نكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصول فليس ذو واللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز كاسم الفاعل والمفعول لمصدره والمتعدي بين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد وانا عجبتي ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل فلا يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعم المزوبا بقرون . فولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين سائر حروف الجر كما فادتها التخصيص المناسب لتقوي الفعل بالمفعول عملها ما كان من نحو علم وعرف ودري وجهل با شباه نحوانا عالم به فيجوز زيادتهما مع اضافتها ايضا كما يجيء قوله وما وضعه منه المبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثاله والمتوسط والمجموع مثاله ابنيه المبالغة العاملة انفالا من البصريين ثلثه وهذه الثلثة ما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيها الرزام وتحوي اي مقدما على الحرب خواضا اليها الكماة وفي كلامهم انه يجاد بوابتها اي بما عملها وقال ضروب بنصل السيوف سوق سماعها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بوئ بفعال وفعول من افعل نحو حاسر وذرالا من احذر وادرك وقال ثم مهما وبين ابدان الجزور مناصل لعشيات لا خور ولا تزوم هم سهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حولا الى فعل فعل بعمل ايضا واشد حقى شاها كليل موهنا عمل بانت طرابا وبات الليل يهنم كليلا بمعنى البرق وشاها اي سائقها والضمير للان ومنع ذلك بعضهم سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لان كليلا لا زمه ولو كان لكليل بصناديدا اسند كال به لانه ظرف بكفيه نخبه الفصل واعتذر له بان كليلا بمعنى كالا وهنا منصوبه على الحال كما قال انعت بومك نفعيلا اذن مبالغة فلمت لا اسند كال الى المحمل ولا انهما اذا كان بعدا واستدل سيبويه على عمل فعيل بقوله حذرا موراً مما لخاف واس ما لهكر مخيبة من الاقدار ومنعه بعضهم وقال ان البيت مصنوع وروى عن الاخفش ان سيبويه عن شاهد في تعدي فعل بنعلت له هذا البيت واذا لم يكن ضيل وفعل تما حولا الى فعيل كظريف وكريم وطيبين وفيهن فلا خلاف في انهما لا يعملان والمفعول اذ كلا منا في ابنية المبالغة لان الصفات المشبهة وقد جاء بفعيل مبالغة مفعول كقوله لم عذاب لبم على راو وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع وانما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليل الحسيب فليس لهما فليس للمبالغة فلا يكمل انفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لقوان الصفة التي يجاء بها اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما العمل مع قوان الشبه اللفظي لجر المبالغة في المعنى ذلك لم تضمنا وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا ينقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترطوا فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والا لكانت المكسرة ظاهرة في الدلالة على الفعل للاستمرار ويعمل شئ المبالغة وجوبا حيث كان ما يكسر قال ثم زادوا انهم في قولهم غفر لهم غفر لهم وتقدم منصوب المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء بضعفها وهذا دليل على ان العمل لما عنده قوله والمتوسط المجموع مثاله اي يعمل عمل اسم الفاعل انما المتوسط جمعا السالم فظاهر لبقاء صفة الواحد والتي بجمعا كان اسم الفاعل يثبت بها الفعل وانما الجمع المكسر فلكونه في نوع الواحد قال ومن جمان مبرهن عوائد حبل التقاني فشبه غير محتمل قوله وبحوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا بغير تعريف دخول اللام وبانا لعمل النصب كقوله الحافظو اعورة العشيرة لا بابهم من دونهم تطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله ابن كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال وقال وان الذي حانت بفلج دمائهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وانما حذف النون مع الجر كما لضارب بوجز بدللا ضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين كان التصغير والوصف لجرحا به عن نا ويله بالفعل ولم يجز حمله التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس شئ مما ذكرنا وانما نوقف لم انما يعمل قليلا فان جاز كون المعمول ظرفا وبكفيه نابعة الفعل و اعلم انه قد جاء في الشذوذ نقيض اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكوارم تلفت الجن جواده انا لله

بحث اسم المفعول

صيغ صفة المشبهة

الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز نصبه في جميع الازمنة كما انك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان كان الظرف شرطا في جميع الازمنة الى ان يهجم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا ففيج او سيصير حسنا وهو الأولى فقط حسن فظهوره في الاستمرار لتلبس وضعها قوله وصيغتها عامة القرائن لصيغة اسم الفاعل على حسب المناع لحسن وصعب شديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليثبت بقياسيته كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء في مقدمة التصريف لمناظرته ومداجاوت من الالوان والعيوب لتظاهرها بمناسبة كاسود وابيض وادبج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال كاسم الفاعل بعمل لشبهها الفعل لفظا ومعنى كما مر انها تابت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو ومضافة الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا ترى بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقبل عملت لشبهها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل فعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما ام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا فرق بالنظر الى ذلك في الالوان والعيوب كما انك لا تقول ابيضون وابيضه كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلا عمل سائر الصفات المشبهة لان بقية المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه تابع اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طويل وفطلنة طولا وانا طائل اي ذي طول اي فيه وغلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة لا بمعنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي رد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الا فعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جمعه منعدل فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم تحوانا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى فعل التفضيل الى مفعوله المفعول الا بمن التي لابتداء الغاية فيقال اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا ان ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو وغلبة بل القول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبتداء القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومعنى الفرع بعد ير لتعدي اسم الفاعل من باب المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقول المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها بعيد ما بدئ منها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يعيد ما بدئ به وبقوم مقامه فان قيل فقد قالوا المغالبة بعيد ما بدئ به بجواب ما تر قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلابد منها قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتضمر مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنها فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتضمرها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجهان حسن الحسن وجهه الحسن وجهه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو حسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح وملئ ربعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل ولا فيهما ضمير الموصوف تؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعل والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكرا علم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه ثم حاضرة وانما لم يضمرها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا ثم حاضرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من انسا المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتضمرها بالتمثيل حسن وجهه ومع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجريد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجهان من هذه المسائل ثمانية عشر ممتحنان باتفاق احدهما مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها تفقد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

الذرع شذة سواد العين مع سعتها

بقال طاول فلان فلانا فطلنه اي كنت اطول منه والطول ضد القصر والطول جمعا تر

الابتداء ل

تضمر مسائلها وهي تسعة

ان تكون ٥

اما مرفوع او منصوب او مجرور ع ل

الصفة باللام ٣

ذ ل ك

بعد حصول الخفة لأن الخفة بحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضميرها الموصوف من فاعل الصفة وهما اضيف الى الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجها الغلام والحسن وجه الى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة الحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهها حد هما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير وجهه بان لم يحذف واما الى المجموع بحذفهما معا والحسن او وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كالحسن وجهه على ما يجئ من الخلاف والثاني من المشبهين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجها ووجه غلام واما استعمت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز وصف المضاف والمضاف اليه معا بها بخلاف المحضة لانها الى من ان لا يكون على حد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومثلك منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجه منسوبة وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحهما لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليست قبيحة كما في ضرب يا باه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكم ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يشرع في اعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن باشاذ مستدلا بلبيح العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجهه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان يبنغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو عليها في المعنى اصلا وهو معلوم لا يستدل مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يشكل في الظاهر بان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس شيء كذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد مثل بها واحد انه وعبد بطنبر وصدر بلده وطيب مصوره ويحتذلك واشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في النثر قول الشاعر اه مشى على ربيعها اثار كاسفا كبيتا الاعالي جونها مصطلاها وقال المبرد بل التقدير في مصطلاها الاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجانبين الاعلمين واتى جمعا باعتبار كونه لرواتف البيوت وليس اضطرارا اه الا لف في مصطلا راجع الى الروائف لانه يعني ان مكانه قد جونها مصطلح الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونها فهو كقولك زيد حسن الغلام اتبع حسن فعلا اي فعل الغلام ويعني بمصطلح الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر من اصابة الجو ايضا وقد اعلاه كبيت وما يليهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد يخالف الظاهر مع سببويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخوان يمتحان عند النحاة سخنهما المتقدم وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة لكونه فرعا فرع كونه فضلة اما على البدل في صورة المفعول فلا يقبح الا ضافة البتة اذا فصد التخفيف في ذلك لان اضافة الصفة المرفوعها مجاز في الظاهر لان الصفة انما تضاف الى الظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان اضافة الشيء الى نفسه اذ هي مستقبحة المحضة وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الاترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف ليبعد نصبه كانه اضاف الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توهم الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو لم يهتد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا بظهر النصب فيهما كان في علا سواء جاءت الاضافة البتة او لا غاية الظهور بينهن في الجر لذاته كان ممثلة منصوبا فلذا انضمها الى من نعانها الذي وادفة ستل تمامها اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان كثيرة الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا رفع بها فلا بد من الضمير في معمول الصفة الذي هو الوجه وحسن الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا رفع بها فلا بد من الضمير في معمول الصفة الذي هو الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن استضاب المجرورين في القياس فلانك فصلت الباء العاملة في الوجه بالحسن فصلت وجمعا على التغيير في باب المغير في نحو مضروب زيد عمرا فحصل التخفيف بالحذف مجازي الضمير واستتاره في الصفة والباء العاملة المحذوف واما حسن الجر ايضا في الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه مختلفا واحدا وهو حذف الضمير ليتميما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذا

ثم اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تضاف الى فاعلها او الى ما هو في المعنى فاعلها فان اضيفت الى فاعلها فاما ان تضاف الى ما هو في الاصل فاعلها او الى ما هو في الاصل مفعولها فان اضيفت الى ما هو في الاصل فاعلها فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال او الى ما هو فاعلها في الاستقبال فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى الزمان الذي هو زمان الاخبار بالصفة او الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان آخر فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق او على سبيل البعضية فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال او على سبيل الاستغراق في الماضي او على سبيل الاستغراق في الاستقبال فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال او على سبيل الاستغراق في الحال في بعض الاحوال فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص او على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في بعض الاشخاص فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن او على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في بعض الاماكن فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في جميع الازمنة او على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في بعض الازمنة فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في جميع الازمنة فاما ان تضاف الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في جميع الازمنة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في جميع الازمنة او على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في بعض الازمنة فان اضيفت الى ما هو فاعلها في الحال بالنظر الى زمان الاخبار بالصفة على سبيل الاستغراق في الحال في جميع الاحوال في جميع الاشخاص في جميع الاماكن في جميع الازمن

صور مسائل الثمانية عشر حسنة وقبيحة

عائد لمحذوف تقديره ثابتا من حسن المضي نعم بهما الامثلة التصريحان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على استقلال الضمير بهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا يقال هذه العلامات في الصفة الا وبها ظاهر مستتر الا في التذكير نحو هم رجل قائمون غلمانه وانما حان اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جرا او نصبا او حلا وفي المعنى الرفع على صفة له في نصب سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابوه قائم اي يتبع وكثر الاحوال اي متفوقا بهم يحسن ادن ان يجعل صفة سبب كصفة نفسه مستحق ضمير في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين وليس له موضع اعلى ان يكون بدلا من الضمير لان اللبس يأباه فاعل فان لم يجز اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن اوجب علمه لكنها تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه وليجعل استكان ضمير المسبب فيها فيقبح زيدا سود شعر غلامه الخ وزيدا بيض الثوب وزيدا حمر غلمانا لانه كمعنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سبب على صفة نفسه فان مثل البيض تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا فاك معنى كونه صاحب مفهوم من كون ثوب سبب بدلا من صفة السبب في اما حسن جبان الكلب لا تدل كذا به عن كريما هو كريم فاله الحزن بالبا والعفور كلبا ومسئلة لا قبح ولا في غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف في اربع مسائل قبحه فاحالا بنتهي الى منعها في حال التنكير وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاولان قبح من الاخيرين لعدم وانفراد المعمول فيهما الاصله في التعريف وجه رفع الاربع خلوا الصفة من عائد الى الموصوف وحذف المجرور مع الجار قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن في الصفة قاله في قوله تع مفتحة لهم الابواب وهذا عندنا الدلم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى اي مأواه وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالها لاستكنار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب نوطئة للجر وهو حسن كما مر وانما استكنار ظاهرهما فلنصبهما هو فاعل حملة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز بقوريهم بغريب الميز كما مر في بابه وتلك مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عندنا البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثمان عشر مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة المذكورة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المتصل في صفة السبب لما ذكرنا من الامن عن اجرها على المتسبب استلزمها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتسبب صار السبب كالفضلة بجعله فاعلا على اي الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب بعد ان الضمير في السبب انما حسن اثنين كونه سببا واضمارا الضمير في الصفة دال على انه سبب لانك لم تضمره فيها الا لانه صفة سبب على صفة نفسه كما تقدم فاعتنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به لكان قبيحا ولنا ان نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لانه صفة سبب على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما ذكرنا معا قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عندنا البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد حسن الخ وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها ظاهرا فيه ما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مقدمة فاعدة يلتبس بها الضمير والضمير ان والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة وفي معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا مثنى لنائب الضمير وتثنى وتجمع للتثنية وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل ثوث لنائب الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب التعجب ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا لانه بالعامل بمنزلة مرورت برجل حسن الوجه وحسن وجهه الغلام وحسن وجه الى الغلام وكذا لو ورث وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

نوللك هند حسنة الوجه والزيدان ٢ له

مع كونها مسندة في المعنى ٢ له

اولا نحو زيد غلطا التنقين اي قبيح فان لم يجز ٢ له

الثور سببا لزيد ٢ له

السكن ٢ له

لانهم يجوزون ٢ له

بنهاد حسن احمر بجر وجهه ٣

لانه اذا كان محتاجا اليه في السبب ليتبين ٢ له

وما فيه ضمير اي حسن ٣ لزيد ٢ له

الى المعرف باللام او مضافا ٣

و قبيح غلام وجه حسن قبيح

ابو غلام

ابن غلامه وكذا لو زيدت ان كان غير ضمير لم يكن مضافا اليه كقوله وحبب نظائب الجبب منها ورجل حسن وجه بصوته وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو هو رجل حسن وجه ابن غلام وحسن وجه ابن غلام وكذا لو زيدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين اه يعني ان اسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب للغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد بنحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين بنحو زيد معلم اخو عمرو اكرم بكر بالتقال في اسم الفاعل للازم وشانح النسب في اسم المفعول للازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او الاستمرار او الاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط من كامرة في باب الاضافة فاذا جاز في معمولها النصب الجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجوز في كل واحد منهما الثماني عشر مسئلة وكذا انما يجوز اسنادا الضمير فيهما مستقلا من معمولها ثم نصب المعمول او جر اذا كان بحصل لصاحبهما المتقدم وصف بالمضاف مرفوع هما بضميرهما كما للناني في الصفة المشبهة سواء ولا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوكاه الخ ولا مشروب ماء الخ بجر المعمول هذا واما اذا كان معتدي بين نحو زيد ضارب غلامه عمرا والو معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذف المفعول لو يخر نصب الفاعل وجر الفاعل الا ينتبه بالمفعول فان لم مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى ينتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فان التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لو يمنع عند ابي علي نصب الفاعل اذ الجر اولى بجري حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمر الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكوره وهو قليل لان الصفة المشبهة فالاجنبي كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو هو رجل طيب في داره نومان وكذا اذا عملت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما احسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا احسن وجهها بجر الوجه الاحسن وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد لانه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اثير راجع الى الجارية التي هي مضاف اليه الضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته بل بعضه ورجل ثم غلاما لا اة عندي من هذا الباب عند المبرد جونا مصطلاها كامر لان اصله جون مصطلاها اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليها فلما فصلوا الاضافة حذفوا الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعل بتي لكون الاعالي ههنا في موضع الاعلين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذف من اعاليها فوله

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينقض بنحو فاضل وزائد وغالب لواحز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره ويشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على اصل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي المصدر المشتق منه بحيث لو صيغ منه خبر وشر لكونهما في الاصل اخبر واشر محققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الشاذ كما سيجيء قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل غيره مثل زيد افضل الناس فان قصد

شرطه

غيره توصل اليه بأشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبيانا وعمى وفي اسم الفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر واللوم واشغل واسهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او مجردا عن او مقرونا باللام ولا يجوز زيد افضل من عمرو لان زيدا افضل الناس يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه بشرط ان يكون منهم فلا يجوز يوسف احسن اخوته لتحريجه عنهم باضافته الى الثاني ان يقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي من مفرد مذكر لا غير لا يجوز الا افضل من عمرو ولا بد دخل افضل الا ان يعلم بنقيض نحو فاضل وزاهد وغالبا يشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشتق هو منه طابق فيه خبر وشر لكونهما في الاصل اخبر واشر محققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الشاذ كما سيجيء قوله وشرطه اي يبنى من ثلاثي المجرد الى قوله وانتفى هما شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد فما منه فعل تام غير لازم للنفي منصوف فيه بلد معناه للكثرة فقولنا لجاء منه فعل احترز من ابدى واخرج من البد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احمك الله اي

وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجهه غلام وحسن وجه ابن غلام وهكذا لو زدت يد

ثلاثي

مبحث الصفة المشبهة

اى اكلها من الحلك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما مثل سيبويه وقال الجوهرى ابل يابل ابالة مثل ساكس يساكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفريسنة ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة فكان وصار فانه لا يقال لا يكون واصبر كابل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان وقد الحدث كما تقدم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل فى الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجىء فى بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك مطلقا وهو اصبر منك غنما اى اشد انقطاعا الى الغنى وقولنا غير لازم احتراز عن نحو ما ليس بكاتب فانه لا يقال هو ابيس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات فان مثل فعل لا ابيس قلت لئلا ابيس لنفى الحدث الذى هو الكلم ونبس موضوع له بل هو لنفى الفضل فى الكلم وانما صح نفى احتراز عن مثل نعم وبئس فانه لا يقال لا انعم ولا ابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرب الشمس وطعنت فانه لا يقال اغرب الشمس اليوم ولا اطعن منها اسود ولا اطلع وانه يصح ان يجر به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقولنا ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن الملحق ذى زائد نحو اخرج وعلم وانطلق واستخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج اولم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منها لان اردت بناءه من غير حذف شىء منه فواضح الاستحالة الان افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل وامكان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ قولك فى دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب حرج وكذا قولك فى اخرج اخرج يحذف الهمزة لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا فى غيره من المنقعبة وكذا عدا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا لقوله ليلتبس بلون وعيب صفة ايضا لقوله ثلاثى قوله لان منهما افعل لغيره يعنى انما لا يبنيان من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر اذ قولك بلال اسود على التفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزيادة فى السواد وهذا التعليل انما يبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب لظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق واكرع وهو جع وانى والشكس والعجوز اعجع وانوك مع ان بعضها يجىء منها غير التفضيل كاحمق وحمقا واكرع وكرعنا واهوج وهوجا واخرق وخرقا واعج وعجا وانوك وتوكا ولا يطرد ايضا تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب لظاهرة لان غالب الالوان ثلاثى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الالوان والعيوب الظاهرة على الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا منه من غيره كاحول واعور انثلاثى عليهما واما العيوب الحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا منه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقل فى هما حاما على احول واعور وما لم يبن منه افعل وافعال كالبخر والنفخ والدبر والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضه ثلاثيا بفعل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على الظهر من المذكورين فى الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض لوالا نهما اصلا الالوان وقال ابيض من اخت بنى يامن وقال لانت اسود فى عينى من الظلم وهما عندنا بضرورة من شاذان قوله فان تصد غيره يعنى فصد التفضيل عن معانى الاشباه التى تعد بناء افعل منها فى الاشباه التى لا تعد بناء افعل منها من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرض المتكلم الذى نقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التى امتنع بناء افعل منها فينصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو افتح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب فعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وانت اكرم لى من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التغير لان تخالف منه الهمزة ونزعه الى الثلاثى ثم لم يبن منه افعل التفضيل فتخالف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره شاذ كثرة ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوها قياسا ولم يوجد لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف فعل قوله وقياسه لان الفاعل يعنى قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل كضرب اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروبيته من سائر المضروبين وانما كان الفعل فى الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فانما عنف فيها لاشتباه لفظها لكونها سماعية فاردوا جعل فى احدهما فارقا دون الاخر فجعلوه فى الفاعل فيما سوى الكون اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل فى الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن نحو مجنون وميت فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عرفا عن معنى التفضيل الا بالتزام لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

وقد استعمل في المفعول بضم عين غير القياس نحو اعذر والوم واشهر بما شغل اى اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو بيّن انه اعنى قوله وتبنى فعل على احد ثلثة اوجه مضافا او معرفا باللام او مجردا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته بجر اخوته عنهم باضافته اليه والثاني ان يقصد به مطلقه ويضاف للتوضيح يجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لما هو له من مفرد مذكر لا غير ولا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخرج عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا واما الخلو عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة بذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو فحكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في ياايها فيكون اللام اشارة الى المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب تخصص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر اثنانه لخلا عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن ذكر الثالثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واما علم المفعول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت اشتم ان انا فتجيب بقولك انا اشتم ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بناها بهذا وعامة اعرب واطول وقوله ستعلم ايتنا للموت ادنى اذا دنيت الى الاسم الجر الا يجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء واعزد عائه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فسيتضح ذلك اما نحو جواز فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه يجوز ان يقال ان مع عدم رده محذوفا اى اكبر من كل شيء وبدل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الصفة والحال كان حذف بعضها ايضا اكثر من حذف بعضها وانما لم يجمع من القلة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر فافادته ذكر المفضول كما ذكرنا ولان في واحد منها الاذان فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدها لغوا واما قوله وليت بالاكثر منهم حصى وانما الغزر للكاثر فضيل من الكيث فضيلة بل للتبعيض اى ليت من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما يقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد افضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون على ما قيل ان يقدر افعل اخر غيره ما من اللام يتعلق به من اى الاكثر كثرة منهم والخبر خبرا منه ولا مانع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافة افضل الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد للكثرة لم يشعر لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخرج المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى انما يخطئها كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الطائفة عليه السلام فلا يكون صوم شعبان محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا لكن صوم يوم من شعبان احب منه وقول علي عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم فان بهم خيرا وابدالهم بي شرا مني اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار وبقال في الحكم انت اعلم من الحمار وكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل العرض للتشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول ومجاوزته عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى مجاوز وبان بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اصونك اى بائن من ان اصونك من فرط تعززك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب من هذا المعنى الا ترى انك لو قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد مجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيها نحو فيه كالتفضيلية اى في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام وبلي بما تعلمين من ضعفي وقلة حيلتي فوثلث اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اى هي مجاوزة من فرط صدقها عن الكذب وبحيث لا يليق من التفضيلية

الافضل علم ٣٠

الاشتغار وبطلان كل خبر كل طويل مشوكة اسلاك ريش التهاب اسلاك الكرا المطاش من حر الرجل مجر نهو حران سرة

هلهل القماح الثوب اذا رقق النسج وخفقه وسمي امرء القيس بعيره خوكلب بن وائل هلهلا لانه اول من ارق الشعر جرح

لانه افضل الامرائه لهم خبرا بدلهم له

بنت منه تعلقت به

فيه تحقيق معنى التفضيل

افعل التفضيل لانها من تمام معناه اويل معموله قال فانا ابنا الورش اخرج ساعة الى القصور من ربط بمان مستهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من القمر فقد تقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزباء نسرا وهي من عقاب لوح الحوا قعا منحنى وبلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا ومضافا اليه نحو قولك من غلام اتهم اكرم انت قوله اذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد بها الزيادة على من اضيف اليها اتاما كان هذا الكثر لان وضع افعل التفضيل على التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه يصدق على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فانه يلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المصنف في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس ليغرض التفضيل عليهم بل ليغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكون في هذا الغرض لما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله لان افعل جمعان بثوت اصل المعنى والزيادة فبهذا الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فيقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجل الى شيء اخر والاولى في تعليل دخول في جملة المضاف اليه ما ترى في باب الاضافة فلا رجع اليه قوله بعد هذا في الشرح ان الافعل جمعين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقا اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا على المضاف اليه وحده وانما لم يقصد التخصيص والتوضيح كما يقصد مع سائر الصفات نحو مسايح مصور وحسن القوم مما لا تفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز لهذا المعنى ان يضيف الى جماعة هو احدهم كقولك بنا صلى الله عليه وسلم افضل فرد ليزاي افضل الناس من بين قريش وان يضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته ان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يخطر ذلك عدة فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب ان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مخالف بيعداد لانها منشاء ومسكنه وان تقدرت المضاف اي علم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى اخر بعضه بعضا وزل معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه يوضع على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى فيعدى الى المفعول من الابتداء كما ذكرنا فان فعل التفضيل يعبر عن ما دلت عليه هذه الصيغة من الوصف كاسم الاسم كانكل في بدء النظر عن التفضيلية صارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وقد ذلك ايضا لطول تمام معنى كما يطول بوصف صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل الوزع في الاحوال صيغة المذكر المذكر تحو زيد والزيدان او الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل من كذا او التي وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كمالة فاذا اضيفه واريد تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مطلقا في كون المفضول مذكورا بعده مجردا ولا يتاتى ان افعل المصاحب لمن مضاف للمضاف كما يثبتن في باب المنادى ولا فرق بينهما الا من جهة الجر وبين مفضول يجمع اجزائه والجر وبالاضافة جمع اجزائه مفضولة الاصاحب افعل الذاخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من الملاتعة من التصرف وقول ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه متلزم في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا اضيفت بالمضاف لمعنوي اثنان كلا بشابه المصاحب لمن لانه يذكر بعده المفضول ولكنا ذد اللام لا بشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقبل انما لم يصرفن في الذي من لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يتبان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذد اللام والمضاف بالمعنى اثنان فلما لم يكن بينهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف لمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع الذكر لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن تجرده عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة بما عاد عن غيره وهو الاصح قال تعيرنا بان كثر قتلانا الآم صعرا واكبرا اي مغيرا وكبيرا وقال الاخفش ملوك عظام اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قبل ومنه قولهم

بحث افعل التفضيل

وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه لم يشئ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطاوعة بفتح الجيم الاغلب الذى هو الاصل الاتى فعل التفضيل مع من اما الاول فقد ذهب البصريون انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال الجمهور هم على انه من تركيب وولى كيدين ولم يستعمل هذا التركيب الا ناقصا وقيل ومنصرفا وقال بعضهم اصله اول كاشهر احمد ففلبت الهمزة فى السبق وقيل اصله من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر احمد ففلبت الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل ففلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم نوعل من تركيب وول ففلبت الواو الاولى همزة ويصرف فيقال كمضروب افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه نوعلا واما فوطم اولم فاقوال لان كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب اواو الاولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووزى فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه كادم القلب كما فى واصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل اصله اوءل وقلبت الواو همزة كما فى وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اوم ومن هذا يرجع الى اصل الهمزة فى فراءة فالوان عادا الاولى لانه حذف الالف وحركت لام التعريف بحركتها فنزل اجتماع الهمزتين فاقول كما سبق معنى ونصبا بفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاول الاولى الاولتان الاوليات الاول وتقول فى استعمال زيد اول من عمرو وهو اول لهم وهو الاول والمالم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح لانها استعمل منه فعل كاحسن ولانها استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار المشتق منه وانتصاف ذلك المشتق بها كاعلم اى وعلم اكثر من علم غيره واحنك اى وحنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل سدادى جرئ فاكتفى لم يعتبر وصفية الاسم ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول اوذكر من القضية بعده ظاهرا هو اذ هو دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كاكل بالبديع فان خلا منهما لم يكن مع اللام والاضافة فحل فيه التنوين مع الجر كفاء وصفيته كما مر ذلك كقول على عليه السلام احمد اولا باد يا بقال ما ترك له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول بناؤه على الضم اذا كان ما اولا بظرفا لزمان نحو فولهم لغرة ما اتانى وانى لآتيه اول وعلى هذا يحمل قول بعضهم انا اول من اول اى قبل اول وقد اول غدوها وبقال ما قبلته مذ عاما اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عاما اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه مذ مثل عامك قبل عامك وفى قاموس اول بقليل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزاءه فمعنى قول عامك اسبق اجزائه اما من الليالى والايام والاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان نحو قولهم لقيته صفوف البر فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعاما اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا والابعد ان يقال انه خرج صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعبا الا بين غرابها وقوله تع فاستبقوا والكون من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ونقول اذا قدر زيد اول من قبل اس مارايته مذ اول من امس كان لمرئه مذ وبين قبل امس قبلك مارايته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز ذلك واما اخر فقد يجئ عنه معنى التفضيل بالكلية كما مر ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام ومع اللام والمالم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وافرادا بتثنية وجمعا وقد يجرد التاء والجل عن اللام والاضافة اذا كانت التاء بمعنى العاقبة والجلى بمعنى الداهية قال فى جمع دنيا طال ما قد مدت ورذل وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادع بنا واما جاء ذلك لا لغاء معنى التفضيل منهما واما حسنى فى قوله تع وقولوا للناس حسنا فمن قرأ بالالف فسوى فى قوله ولا يجزون من حسن ليسوى ولا يجزون من غلظ يلين فليس بثابت احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى فوله ولا يعل فى مظهر الا اذا كان لغير وهو المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منقبا نحو ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو زنعوا لقضاوا بهذه وبين معموله ما جنبى هو الكحل لذلك ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت لعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر ومررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم وادياً اقل به ركب اتوه ناثبه واخوف الا ما وقى الله سائرا

اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الا شهرا الا بشرط كما يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له ملا اعتبار ذلك الشرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمر ولكن ذلك بشهود ورفع القاهر المسئل الذى هو فى علة ان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفعل

عمل اسم التفضيل في التمييز

انا نصب لم قال نفع هو اعلم من يضل عن سبيل اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل كذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به وكما ينصب يعمل شبهه واما لان نصبه للتمييز كما مر وهو نوطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الا بالشروط التي تجئ وان رفع ذلك لا يضاه الية هذا ويتعدى افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعدى بها المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول به افعل بقي اشتراكه معنى العلم والجهل يتعدى الية افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادري واجهل وذلك لان افعالها رتبة في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر يتعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا اغير منك بزيد وكذا اسم الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا اغير منك بزيد وانا مار منك بزيد وكذا اسم المفعول نحو انا مأمون منك على كذا وانا مغرور منك بزيد وكذا اسم المصدر نحو انا ذو ثقة منك بكذا وانا ذو ثقة منك بزيد وكذا اسم الفاعل يتعدى بذلك الحرف ايضا نحو انا اغير منك بزيد وانا مار منك بزيد وكذا اسم المفعول نحو انا مأمون منك على كذا وانا مأمون منك بزيد وكذا اسم المصدر نحو انا ذو ثقة منك بكذا وانا ذو ثقة منك بزيد وكذا اسم الفاعل يتعدى الى الثاني ايضا باللام نحو انا مبغض لزيد وانا مبغض لك وانا مبغض لك ولزيد وانا مبغض لزيد ولك وانا مبغض لك ولعمرو وانا مبغض لزيد ولعمرو وانا مبغض لك ولزيد ولعمرو وانا مبغض لعمرو ولك ولزيد وانا مبغض لعمرو ولزيد ولك وانا مبغض لزيد ولعمرو ولك وانا مبغض لك ولزيد ولعمرو وانا مبغض لك ولعمرو ولزيد وانا مبغض لعمرو ولك ولزيد وانا مبغض لعمرو ولزيد ولك وانا مبغض لزيد ولك ولعمرو وانا مبغض لزيد ولعمرو ولك وانا مبغض لك ولعمرو ولزيد وانا مبغض لك ولزيد ولعمرو

ثمة البحث في علة في مسئلة الكحلة

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسن في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا اه هذا تعليل سببويه وهو ان افضل انما عمل هنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العلامة لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه يعلق الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل المضعف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلا خلاف يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا ما كان عمرا ضاربا واغنى هنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل خبره فلا تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء النصب للفعل ههنا بالاجنبي لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قد منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سببويه بالاجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وتعليل سببويه يقتضي مع كون الكلام مبتدا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وتقل عن الزمان جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبته الا الكوفي ولا مانع ان يشتغل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله والدليل على ان نقول هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها احضر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرد من وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيل ثم حمل على المفضول قوله وان قلت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة احضر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على فعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه بحذف ما بعدها لتسبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورود فعل التعجب بعدها نحو ما احسن زيدا واكرمه وان من التفضيل مع مجرورها مفقودة فيها ايضا بعد التسبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المحذوف الموصوف اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي ما رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل الى بعض لان الاول مبهم لانك ذكرت العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي حد ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع وادبا انتصب وادبا على انه مفعول لا ثان وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي الكافا سمتيه ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عشرون مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بالقرية كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بالاضافة كما كان احسن في عينه الكحل بالقرينة كما كان احسن فيها الكحل منه في عين زيد والقرينة هنا تركيبهم بوادي السباع واخويه وتركيبهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف يتغنى الكافا اي وادبا يتغنى بوادي السباع وقت ظلام ما دنى قوله ما دنى لله مصدر بمعنى حذف المضاف اي وقت دقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كانهم واحد قوله ثانية اي تثنيا وتوثقا وهو فعلة من ركب اي كحي بفعال ثانيا اي ثابت وهو منصوب على التمييز من انزل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بانعل اي احسن ثوبه وانزل ثانية ركبا نوه ولو عرف بالعبارة الاولى قلت ولا ارى وادبا الخ ركبهم بوادي السباع كقوله علبه والصلوة والسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عرف بالعبارة الثانية قلت ولا ارى وادبا الخ ركبا نه من وادي السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة فانه تعلق قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكلا اعترض ورد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعراض بيانا للعموض واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على اعكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعراض المضارع والامثال غير المنصرفة كعسى وليس فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما احضر زيد بالفعل لانه موضوع لتحقيق القرب النوع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فانما هما سببويه حرفي التفسير ومعناه ما اخبر الفعل الى الزمان المستقبل وعدا التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتحقيقه سوف يحذف الفاء فيقال سوف وقد يقال سوء بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحركها للساكنين نحو سف وانما قلنا ان السين منفوض من سوف ولانه يقلل الحرف على تفريع الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

هذا التحرير وقعت له هذا التعليل ظ ولو كان الكلام مثبتا لا لكونه مثبتا بل

ان نقدم

وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن

ابي كحي ل

ثم الفعل

الفعل مع مر

المحاني بالكسر جبل يحيض به ل

على ما هو الفعل من الحال الى الاستقبال واختص بحروف الجزم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء والحالة الاعلى الاسم كما سالته في الاعلى
سيبويه الحركات هي ادوات ان يقتصوا من الافعال المضارعة بهذا الاسم حركة للدلالة على ما عنها فنقصوها الحركة التي لا يعلها وهي الكسر
اذ هي بعد منها لتحكم الضم والفتح فانما اوجدها في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعدها الرفع والنصب حركة اجريت
بحق الكلمة على اصلها من السكون فصار في ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجتماع الساكنين لكان حسن ادعاء كون المضارع مجزوما
مبنيا على السكون لان عمل ما ينحى بحاجة ما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الاخر وهو من ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما تنحى العامل عامل الا لكونه غيرا خوا الكلمة غما هو واصلة الى حالة اخرى وهي
اوقد يرا ثم تعول ان تحولها بغير ولم يجئ ولم يرمِ مبنية كما قد رايتم واما احد الاخوين لكون مرفوعا بين المعرب المفرد اعرابه وهي
البنى وذلك لانك تحدث للفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انما استغال الحركة علة لا للبناء اي حرف العلة لكون بنيتها
على اتم كما ليس الاعراب مبنيا ظاهرا لئلا يفقد رابطا لزوال محل الاعراب اي حرف الاخير بلا علة بخلاف ما يحتى ما يحتى ولا فرق فانك بقيت حرف
الاعراب ليكون الاعراب مفقد رابه فان قبل لا نسلم ان العامل انما كان عاملا للغيره اخوا الكلمة غما هو واصله بل انما كان عاملا
لغيره عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا او اخوا الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فصح انما
سميتما الجازم عاملا لنقله اخى المضارع من الرفع الذي هو معمول وفوعه موقع الاسم وتجرده عن العوامل الى السكون وذلك
لان عامل الرفع في المضارع مقدر على عامل النصب والجر اذ عامل الرفع هو التجرد عنها او الحاصل عند التجرد عنها وهو وقوعه موقع
الاسم فيكون الجازم طارئا على الرفع فلما ليس زوال الرفع الا للجازم او منسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع
او التجرد عليه قبل ان علة العدم عند العلة قد قبل يكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر
اثر وزوال الرفع اي الاخر اثر الجازم فلما زوال عامل الرفع قد يكون اثر اللناصب بل قبلا ان يكون الناصب جازما فانه نقض ما يمكن في
كلام النحاة ان يقال ان الناصب بل الرفع الى بدل وهو النصب الجازم بل الى بدل لم يسموا الناصب جازما لان تعريفه بانه اثر الوجود
اولى من تعريفه باثر العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فمن جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب يحولون ينفي
ولن يضربوا ولن تضربي جازما لانه ازاله الرفع الى بدل ولو اخرنا مذهب الكافي وهو ان ارتفاع المضارع بحرفية عن مضارعه فيكون الجازم
الطاوي مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وبما قاله بعد ذلك من ايجاد رفع مناسب وال الرفع الى الجازم كما الى زوال الرفع لا
عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف يناسب وال الى زوال عامله وهو يرد الاعتراض المذكور قوله ولكون تاء فعلت بمعنى ما تصاله بضمير
الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق متاءه ومجموعهما جمع الثلاثة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى
ثلاثة ضمائر وذلك لم يجئ فان قيل لم يجعل احدهما استغلوا بان حرف التثنية وتاء التانيث لتاكيده بنا ما سكنت للفرق بينهما وبين التاء
للاسم وكانت الاولى بالسكون من الاسمية وفعل الفعل قوله الماضي دال على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير لموقع محرك
والواو قوله ماضي اي فعل دال على زمان قبل زمانك وانما يحتاج الى التصريح بلفظ الفعل لانه قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل
زمان التلفظ بلفظ لا على وضع الحكاية لانه يخل بمعنى نحو خرجت في قولك ابوه يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض مع ان زمانه قبل
على زمان قبل زمان التلفظ لانك خاطب زيدا بلفظ به على وضع الحكاية مبدل على زمان قبل زمان التلفظ به وبحرج عنه انه نحو اخرج في قولك
ابوه قال زيدا قل من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان التلفظ الحالي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الا بقاء من اصله الفعل
هو الماضي نحو بعت واشتريت والعرف بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ بقصد هذا اللفظ مطابقة لذلك الخارج فان حصل المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما
بعت الانشائي فانه خارج لم يقصد مطابقته للبيع يحصل في الحال من هذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام
الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك
خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي يضعونه في الاستقبال بالانشاء الطلبي اذا وعد نحو حمدا لله واما امرا
كقوله عليه السلام اذا لم تستحي فاصنع ما شئت فربما امرا حياء بنفسه يتصورون به ابعضا باختيارا عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعه
كقولك لمن وعدك باكرامك اكرمتك وسبق الذين يالعلم في الموضعين من حيث ارادة التكلم لنوع الفعل فطعا كانه
وقع ومضى ثم هو يخبر عنه ويتصوره بانه ايضا ان كان منتفيا بلا وان في جواب لهم نحو والله لا فعلت وان فعلت بلا
يلزم تكرير لا كما يلزم في اما حو الا ترى على معنى فاعل والله لا عذبنهم بعدها سفر وينفي بلا ايضا بدخول ان الشرطية وما يضمن
معناها وبدخول ما النابية عن الظرف المضاف نحو ما دمت شاربا ومادامت المتموات لضمنهما معنى ان اي ان كانت كثيرا او
قليلا وقد يبقى معها على المضي كقولهم ما كنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت ربعد كلما وحيث لان في القدر ايضا شرط وكذا بعد حرف التخصيص اذا يحتمل الطلب والتفريع

فعل المضارع

في قسم الحروف

كما يجئ في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان بهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه على الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة لمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو رب ضارب اي ضارب مشابهة تامة استحق الاعراب وهو لمشابهة غير تامة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لكمال الفعل لفظا اذ لا يجد ضمة ولا ثباتا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ومطلبه المرتوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا انضم اليه غير مرتوع منحرك سكن اخر كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرتوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع تحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل لهُمْ بِهِ لَهُمِ بِهِ وخليط هُمْ بِهِ هُمِ بِهِ وعلائط قوله الضمير المرتوع احتراز عن المنصوب نحو ضربان ومضروبان فانه لا يسكن نون التثنية احتراز عن المرتوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو والنون اخر نحو لم يضربوا نسكن الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائب لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالتين او سوف فالهمزة للمتكلم معزدا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث بين غيبة وابلغ للمناسبة بهما وحروف المضارعة مضمومة الرباعي مفتوح فيما سواه ولا مر من الفصل غيره اذ لو يتصل به نون تاكيد ونون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع الشخصان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وثقفا بلا وقت الارتضاع قوله باحد حروف نائب الشيء بيانا لوجه المضارعة لان بيانا هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالتين وابانهما للتمثيل فزيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لحصول الجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرناه فنبأ به كما في قولك يزيد يموت كذا وون في القرء قوله باحد حروف نائب يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فلمواظبته وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الاقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وابعض من المناسبين ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وبل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان منقسما ثلثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على ما جئتني الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات لكثرة المتآلية واقعة في الحال وقيل ان المضارع بسبب الاسم يدخل لا لابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا بقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر اصلها ان تدخل في المبتدا ثم اخرت عن المبتدا لدخول ان فهي بعد دخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لقائم فانما دخلت اللام مقحما حاصل كلامهم في باب ان وعند الكوفيين لا الابتداء الداخلة على المضارع مختصة لدى الحال كان السين مختصة بالاستقبال ولا يكون دخولها وجها لمشابهة بل لاستبين في التخصيص فلذلك لا يجوز ون ان زيدا لسوف يخرج للتنافي بين الصدرين يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت فقبل ما دخل على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالتين بعنوان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم تخصص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم تخصص باحد هما بالتين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لان الاجل يوارد المعاني المختلفة عليه كالي الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة للمشابهة وذلك لانه قد يوارد عليه ابعض المعاني المختلفة بسبب شمول الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبين ذلك الحرف المشترك وتبعين المجاز فيتعين المضارع بعد التعيين وذلك كقولك لا تضرب رجلا مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب دليل على كون الواو للمعية دون العطف ورفعه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلم بنصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو لبئس رجلا زيد على كون اللام للقسم ورفعه على كونها لام الابتداء ونحو لتقومن وتقعدن على كونها لام الجحود وبتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد وان يضرب زيد ولم يضرب زيد وقد اضرب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او الاقل او مساويه لها فانها قد تطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحكم قيام الواو في نعد ونعد ونرى نعد ونعد واعد كحكم قيام الهمزة لها في اعد واكرم كما حذفوا الهمزة في بكر وكرم كحكم قيام الهمزة لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفرد ابين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون

بمعنى م

يجوز ون له

لمضارع لما شابهه

لعلبط والعلابط الفصيل وايضا القطع من الغنم والجمد بالفتح الحافر جدا سن

ولانون له

للمضارعة الآباعتبار معانيها والا فاوائل اكرمت باضافرة وليست للمتكلم لشيوعها مع الغائب والخاطب لا يكون الفعل نسبيها انما
مضارعا لفظة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع با
لاعتبار الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل ونفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدد المعظم كالجماعة وليس يجيء للواحد الغائب والخاطب
المعظمين نعلموا ونعلم في الكلام القديم المعتد به واما هو استعمال المولدين واذا خاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا والمؤنث الغائب فللمؤنثين فيكون للاربعة الواحد المذكر ومثناه ومجموعه وجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي سواء كان حرف اصلية كيدحرج او نحو زايد كيكرم واصله أكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فجعلت
حرف المضارعة حرفا من الاربعة لان الفتح تخفة هو الاصل فكان بالثلاثي الاصلي اولى لان الرباعي اثقل واحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الاصل عليها وكسر حرف المضارعة علة الياء الغير الجائزين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجيء في التصريف يكسر من الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل حرفه حمل علة الرباعي المزيد فيه كيفما علة
ويفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح تخفيفه واما انهم يفرون واسطا يطبع فربما يزيدونه الحرفان على غير القياس
كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غير فعل تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وتضمنه معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فمن حقها
ان لا اعراب فيها لانها مبنيتان فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب بالكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء ما لم تكن ياء وهلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت ما ان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فرد في اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعف
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورها علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فرجع الى بناء الاصل سببي هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان المدرج اعني اخواني يزعم ان اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل النون فرجحوا الدليل الذاهي موجب لبناء ضعيفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجانبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يجئ مركبا مع النون بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للنون معه امتزاج قوي الامر الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام وضعف الامتزاج لم يعرب على النون كما اعرب على تاء التانيث وفي البعض جمع ما اتصل به النونان من المضارع
بان على حاله بنية كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما استغل حرف الاعراب بالحركة المجانبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي فجعل مذهب الجمهور في بعض المضارع مع النونين مبنيا للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل يضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والحاجز
للساكنين حكم الثابت فنحو يضربن ويضربن يلتقي ساكنان ويختفي فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل اذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون ويضربين لما اشتغل محل
الاعراب بما هو كلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي منها ان قلت كما هذا لاجتماع النونات وانا لا نسلم ان الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما هو على باء النسب في تاء التانيث لمشابهة النون للنون والاعراب قبل النون الا على الياء وللمشابهة تطلب لفا في نحو لنسفعا قوله
والنون جمع اختلف فيها فالجمهور على ان الفعل يبنى للحاقه فعل ببعوضة ان يضربن شابه ضربن بمعنى انه اسكن اخره وان لم
يجمع فيها اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك لشبه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء وفاقا
لما سامه الفعل الفعل ان يرد الى الاصل من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجره فتصحيح جره عن ضمه بارد مرفوع للتثنية والجمع والخاطب المؤنث بالفتحة والفخمة والسكون
نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحده فيها مثل يضربان ويضربون ويضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة نقديرا والفخمة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحركات قوله فتصحيح الجر الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فنحو تبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لم يرد المرد بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالتصحيح
احرازعن المعتل نحو يغزو ويرمي فتحذف منه لبس الضمة لفظا والسكون جزما قوله الجزم عن ضمه بارد احرازعن المنقوص والتصحيح
البارد المرفوع ثم بين ان ذلك التصحيح لا يكون في المضارع الاتي للمذكر والمجموع والخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون ونضربن
وانما احرز عن هذه الامثلة المخففة لانها تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحدها كما مجيء وانما بدل التصحيح

بحث الفعل

البارز لانه قولك المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب وانا اضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما يبنى الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قولك المجرد عن ضمير البارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قولك والمتصل به ذا الياء المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه اما استعمل على الاعراب الذي هو الاتم بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دورات الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لتشابههما في الغنة للواو والياء وانما خص هذا الابدال بالفعل الاخص بهما الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل الاخص بذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لتكون الف يضربان مشابهة لالف ضاربان والواو يضربون مشابهة لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان الالف في الاخص بالاسم حرف دخل لاباء في فعلين على خويه الالف والواو في الحال النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اخا لواو وايا والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلام معها كالمضموم وسكن وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذلك في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصارا والنصب في الامثلة الخمسة اذ لم يكن في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نونى التأكيد انما تعاقبن من قبل الفعل معربا مبنى نظائره اما عند من قبل باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كالمنع من الصرف وبكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقد يرى في الشواذ الفتح نحو يضع بعدا لواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وند وحذفها الا للاشياء المذكورة نظائرها لا يبعد اثره وتبقى ندا لكن جلدا بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقالا لضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم حرفا لياء وفتحها قبل الجواري يلعبن في الغطاء وبقدر لاجلا الضرورة كنصب الواو والياء كقوله ابى نفسان اسمو بام ولا اب وكذلك الاسم قوله كان ايدهن بالقاع القرق ايدى جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجزم قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل عندهم للاستثقال ثم دخول الجازم عليها دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مستثقلا لحركة فحذفوها وقد لا يحذف في الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا يمنعني رضاها ولا تملق ووصال ثم لا يأتيك والانباء تنمى بفقدانها كانت مخترة كما حذفت حركتها للجزم لحروف لم توجد الا ان لا شباع كما في قوله من جد من وجد ما سألوا او دوا فان نظور وقوله بشباع من فر فرى غضوب جسرة وربما جاء بحذوفا في السعة قوله وهو يرفع اذا يجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يقع حتى بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء لا بما ذكره الذي المذهب لعدم اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه يقوم موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب بالى ضارب ابا وجرد او منصوب نحو مر برجل يضرب وراب رجلا يضرب وانما ارتفع بقوم موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم وافواه وهو الرفع وبالله الاعتصام كان ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم ومن يقوم لان حروف الشقيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه تلك تقول الذي ضارب هو علان ضارب خبر مبتدا مقدر عليه وكذا في تمام الزيدان ويجيء موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما عارا لاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صارا كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صار يقوم وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا اي وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك لان الاصل ما يجيء بتاء الفعل المقارنة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها حلت في اول الكلمة فاشبهت الرفع بعدها لخفتها اذ اصل المضارع اما الماضي وانما زيدت عليه ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف في حال علمها اول من احاله على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عن لها عن عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كالجزء الكلمة فعرضها الطاري لم يغيرها بالكلية وانما غيرها عن عامل النصب والجزم فالحال الذي يدلهم عليه الحال ويدلهم الابتداء عند الكوفيين كما مر فدل بعضهم بصير متعينا للحالية بقيس بخولين زيد يقوم وانا نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عندا لمبرد ودل بوقوعها بعد اما الشرطية على ان المطلق التقدم والتأخر الحال وقد مضى الكلام على ما فيها وانما اختصاص ليس بالحال فسيجيء الكلام عليه ان شاء الله تعالى ويختص المستقبل بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى ما يقع كقولك الفتى يضرب

ملك

نواصب المضارع

وما مضاه طلبا للفعل وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتخضيض والعرض والاستفهام لأن طلب الحاصل محال بكونه وعدا كقولك لعمرك اكرمك واحسن اليك وسوف اناكبد ولام القسم اذا تلته ناكيد وهو اما يلي بالله بحصل نحو والله لاضربن على ضعف الامرين واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجعل المخاطب ان الحاصل في الحال منتف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب الاغلبان يطلع على ضد قصده او فوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بما فهو للحال نظرا وفي الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكونها صيغة حازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا رفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلوا المصدرية نحو قوله وذروا الوليد هن وكذا بكلا اذا شرط وان لم تعمل الا لوقوعها موضوعة في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل لازم الشيء واجب في زمانه وبخالصه ان يجب التقبل حال سببه وهو من بعثه وبلاء الشيء ايضا وقال ابن مالك بل ينبغي على صلاحيته الحال ولهذا لم يعد كقولك تجع ولا اقول لكم عشرا ان عندي الا درهم ونحوه كثير وينصرف الى الماضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما بدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع وينبغي المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى ظاهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المستقبل غالبا واذا وقع تهما موقع الماضي قوله وينصب ان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى وكي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم لان سيقوم لا يقع بعد الظن بنهما الوقوعها ولن مركبة من لا وان ومعناها نفي المستقبل واذن لمن يعدها ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر النواصب جملة ثم ذكرتها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة اعلم ان التقبل يقع وتوهما في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال اوجدوا واطمع واحشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يكون بتا كيها في التحقيق وغيره نظر لقوله وودت وما تفوق الودادة التي هي في فجر الحاجبية عالم وفي فجر البلاغة ورد ان اخوفا لا ناكان حاضرا وكذا في تفاعل المضارع منع من ذلك بقوله لو ذلك لجاز انك تقوم لكان كالمضاد قال لان التي يدل على توقع القيام وان على ثبوت خبره ويحققه وذلك لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره ويحققه بل مبالغة فيه موكد يصح ان يلتبس هذا المؤكد نحو قولك يحقق انك تقوم وان يلتبس نحو قولك لعلم يلتبس ان زيدا قيم وانا شاك في انه قيم ولو كان بين معنى التحقيق ومعنى ان شانها او كالشانية لم يجز لبس انك قائم رجحنا الى المقصود بقول اذا حققت المشددة لقاصرت خطاها ولا يقع عرف الموضع كالمشددة لا نقول يعجبني ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والاكتشاف للظهور والنظر الفكري والاتجا والنداء ويحذف لذلك وبعد فعل الظن بناء ويل ان يكون ظنا غالبا امثلا مجاز العلم لا نقول اظن ان سيخرج ولا وددت او يجوز ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف نابت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى بلكونها حاوية في المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم مثل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه وما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون موذنا بذلك الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق اسبق واولى فلهذا لم يجئ بعد نعل التحقيق الا من ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معناه العلم مني المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمنعوا لهذا لان الا ولوية لا يفيد الوجوب نظرا فان دخلت المخففة على الاسم جئ كقوله ان هالك كل من يحيى ويتفعل والفعلية الشرطية نحو قوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يجئ الا في ضرورة واحوذ المصدرية بلا فصل كقوله اولم يكفهم انا نزلنا عليك الكتاب بالفرق بينها وبين المخففة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقولك اولم يكفهم انا نزلنا اي لم يعلم ان نزلنا للانسان وقوله اولم ينظروا اي لم يفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يجئ ايضا الى مرة اخرى لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها انما تكون مع الفعل بعد ها بانا وبل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف ان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالتبين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو نعلم ان قد بلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى ولا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الصقها وكذا لا يفصل بين نو وكي المصدريتين والفعل كما مجئ بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها الكثر ورودا فيها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو حتى بالمال فانا لفقر ونوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما

اولم يكفهم انا نزلنا الخ اولم ينظروا الخ وان عسى الخ

الاطلاع

لا تاتي الحالية ظاهرة

فيه هنا

محققة المثقلة

الفعل الذي يدل على ان المفتوحة مشددة كانت او محققة

اوله وقد غلبوا في الحالية بلي نحو جاء وهو يضحك

كسيوف الهند قد علموا ان هامات البيض شاد من الثنى ورجل شاك وسلول خصيب صحابه سريع حسن الخديعة حبب المعروف

والنصب فالرفع

قوله

بحث الفعل

كما في قولنع وحسبوا ان لا يكون فتنة بترى بالرفع على ان الحسبان ظن غالب كما الناس بهما على هذا الاول في مثل هذا الموضع وفي انتفاء هذه الامور التي بعد ان المخففة خروج النصوب لها كما لعوض من احتمال نولن ان كما جاز ان يؤل الظن بالظن الغالب القريب من العلم فمنع بعد المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتمل الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فمنع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا بد نتنى بالفلاة فاني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤل العلم بالظن مجازا بقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول بان يكون نولم فلما راى ان لم الله ما لم نزل موجودا وسد مفاده من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى البصريون عن العرب علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجي كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقولنع اولم يكن لهم ايتان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جوابه الا ان قالوا اولا بعد فعل كقولنع نولا ان كتب الله علينا لخرج وان يقوم خير من ان يقعد ولا تجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقولنا ان تقولان على احمد وتجيء كما مر التي لم تنصب احدا وفي حرف حامد لمزاد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض المخففة غير وكذا ان كانت بعدها الداخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها الداخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم تكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت والكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى العلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كاد وبئس ان لبئس عند ناشئ فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حروف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقولنع نود ان لو يزلك من النار بمعنى اي لو زلك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان لو زلك بمعنى الدعاء هي مفسرة لا غير كذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كالا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما مجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بالقيام ودل ابو علي في قولنع ما لك لهم الا امرئ يهان اعبد والله بجواز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما ومن الهاء في بها او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبد والله وان يكون مفسرة وفي حكم نحو ناديته بان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كالا فصل كان الفعل ولان اذا وليك ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل او وحى اليك ان لا يفعل فان كانت مخففة وكالنهي لا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كونها للنهي فيرفع الفعل وينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته ان لا يفعل او وحى اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان لا يكون ما بينهما نهيا بخلافهما الا عند ابي علي كما تقدم فان وليت ما بينهما معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغيره من حروف العوض نحو اوحى اليك ان سيفعل مخففة او مفسرة وكذا قولنع ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا الآن الفصل بالنداء كلا فصل ان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسم نحو ناديته بان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرط كقولنع وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقولنع نادى للوحي الى قوله نع وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوزا الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك ما انت مطلقا انطلقت وما لوائي قولنع ولا يجيء متكم شيئا ان قوم ان صدقوا نفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الثانية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاعتي جابرا ان تنتا وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدا مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا جابرا منصوب بفعل يدل عليه مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا ولبس للدوام والتاييد كما قال بعضهم قول الفراء لا سلم له ولن لا تابد لك الا لف نونا في احدهما وميما في الاخرى وقال الخليل اصلها لا ان لا فلما رجحا لم ما الا ان لا يلزمان ويعرضان دون امرهما الخطوب اي لن يلزمان وقال سيبويه انه مفرد لا معنى للمصدرية فيه لن كما كانت في ان ولانه جاء عليه معمول معمول عليه حكى سيبويه عن العرب عجبت من لن اضرب زيدا فمن لن اضرب معمول لمن ولانه جاء عليه معمول معمول عليه حكى سيبويه عن العرب عجبت من لن اضرب زيدا الا اكراما لك فان لن لا تدخل الا على الكلام التركيب عن معناها نفيا وعملا انه وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها لا يجوز عمرا لن اضرب الا اصل جواز تقديم ما لن جر حروف النفي عليها الا ما كاد ذكرنا في المنصوب على تفسيره قوله واذن اذا تم العمل

والنصب فالرفع

الرفع بان مصدرية وهي مع ما بعدها في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اي ثابت او حاصل والتقدير وان لا يكون فتنة ثابت او حاصل

التقدير وان لا يخرج

التقدير وان لا يكون فتنة

التقدير وان لا يخرج

التقدير وان لا يكون فتنة

التقدير وان لا يخرج

التقدير وان لا يكون فتنة

نواصب المضارع

مابعد ما علم ما قبلها الذى بلوح لى فى اذن وبغلبة على ظنى ان اصله اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة القابلة لمدها كان مختصا بالماضى وذلك انهم اذا ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت تحفة لفظ وجزدوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وجعلوا منها الجملة المضاف هو اليها لانهم انما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور ولذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول الرجل شخص ناقا ورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة كقبل وبعض الا انهما معربان واذ مبنى فاذن عوامل تفرز صالح للماضى كقولك اذن لقام بنصر والمستقبل نحو اذن تخشانى اذن اكرمك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هو اذنى فى قولك جئتنى وبومئذ الا انه كسر لذلك فى نحو جئتك اذ لكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدر واذا لم يكن قبل ظرف فى صورته المضاف فكثيرا ما تدر كقوله انتهيت عن طلابك اذ عمرو بعانبه وانت اذ صحيح والوجه فتحه لبكون فى صورة ظرف منصوب كان معناه الظرف والغالب المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وتاما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحتما فى حذف الجملة مضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب تخصيص المضاف بما كانت الجملة المضاف اليها نائبة من حيث المعنى وبدلة منها التنوين فى اللفظ كالعوض فى اذ ما وحينما لم يجز ما هو جوابا نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحينما وانما قلنا انما يكون الغالب فى اذن نضمن معنى الشرط ولم يجب لما طلق الظاهرة بنية معنى للشرط فى قولك فعلها اذن وانا من الضاربين واذا كان للشرط جازان يكون للشرط جازان يكون الشرط فى الماضى نحو لو جئتنى اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وكذا قوله ان لقائما بمصر يعنى لخشن وليس اللام جوابا للقسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء ان قال ما ان ابيك بنى ان تكهه اذن فوالله سوطى الى يدى اذن فعاصبنى ربى معاينة فرق بها عاين من بابيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان ابيت بنى تكهه فوالله لاضربنك ثم قد يتسامل بعد لو وان فاكها فعلا لان اذن مع نونه الذى هو عوض من الفعل يضمن فى الشرط المذكور مع فعلى الشرط نحو لو زرتنا اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك فكانك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كلما يجوز تاخر كلمة الشرط مع اشرط نحو انا هو جزاء وهو معنى نحو اكرمك ان اكرمتنى واكرمك لو اكرمتنى جاز فاخر اذن الذى هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا بتوسط اذن بين جزئى ما هو جزاؤه يعنى نحو انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط الا ضرورة قال والذى عندى ان بابها ان تلى ما بعدها نحو انا اذن اكرمك ول

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه كما يفعل الا ذن عندك بفصل الامر بل بالحال نحو ائذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يصدر ونصب الفعل عليه انما للتنافي بين التصدير على معنى الشرط في اذن والشرط من حيث القصد فاذا توسط كان الشرط ضعيف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان ائتني لاكرمنك بالكف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما نقل ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدرها وذلك اذا كان جوابا وان يليها الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل لحالا واما اذا انتصد من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقولك زيد يأتيني واذن لا يبتدئون خلفك وكقولك ثابعني فاذن اكرمك جاز الان نصب الفعل وقد رأيت نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة من حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو منصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب خلو العاطف بعض اركانه ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وهذا الوجه لا يقبل واذن لا يلتبسوا الا في الشاذ لانه غير منصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ له خبر محذوف وفاعل جوبا نحو اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل او واجب واما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما اشرب فيه حذف ان التي يسبكها انتهاك ان يصلح الا مبتدأ به لئلا يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ولو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا الفعل المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ واما حتى على عدة اما ان اذن زيدا محذوف الجملة المضاف اليها ظهور معنى الترمان فيها اذ جيء استعدادا لانها كما في اذن فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت مجيء اكرمك وكذا الاوزاعي اذن اكرمك ولا استهزاء في قولك نعم انا اذن واما من قضا آبن وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها مختصة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف لغة بمنزلة جانبي سيبويه ونقل عن المازني انه كان لا يرى ان توقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال القراء اذا عملتا فاكتبها بالالف واذا الغيتا فاكتبهما بالنون لئلا يلتبس واذا لزمانية واما اذا اعملتا فالعمل يقدرها عنها ونحوها الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعا لقوتها لكونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذا لا يفصل بان الجزم ومعموله بالبس من معمولي واما قولهم في الشرط ان زيدا نضرب فهو عندا لبصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما قوله فان تجيئا اعناك يعصا الطلب فلغوة شبهت بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انهما حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه وروي عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا الجاز اظهارها في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرمك اذا المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انهما منونتان وروي عن الخليل ان اصلها اذان فرقا كما كان في ان اصلا لان ووجه ان يقال لما تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال واما قلما قيل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخرج بهذا لم يلتبس قتال لم يتبعن ذلك ولم يكن بمنزلة ما سمع هذا كلا سيبويه قوله اذا لم يعمل ما بعد ها عما قبلها بمعنى لا عتماد ان يكون ما بعد ها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعد ها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وان اذن اكرمك وزيد جاء منصوبا خبرا لما قبلها قال لا يتحلق فيهم شطرا ان اذن لاطلبكم واظهرا بأويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما قول زيد لن يقوم فلا لا تندلي يجوز ان يكون خبرا ان محذوفة اي ان اذل ولا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك قلت والوجه رفع اهلك وجعل ابو عمرو الاموضع الثاني ان يكون جوابا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتنا اذن اكرمك وقول الشاعر اذن خر جارك لا يزيد يضيمها اذن يزيد اشر مكرم يجوز على ان الكسائي ان يكون لا يرفع مجزوما بكون لانه للتي لا مرفوع بها جواب لامر يرد مجزوما ولا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهب نحو لا تكفف فيخطفك النار اي ان تكفف يدخل النار فيكون المعنى لا يرفع ان يرفع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر وكان الخاطب قال لا أزورك فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن وقوله لئن غامل عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقبلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع نحو يقول اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيد ويجوز في نحو لك ان تأتي اذن واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على الجزوم والنصب على الاستئناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقد رد

مثل سلمت الى داخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بعد ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكون ان اكمل لافظا لكل الناصبة اصحب ما اخاسا نك كما ان نغزو بخبرنا وقال الاردف لكما ان تظهر بعد كي فذكسها شاذا بقليلا لا يلفع وبعد زيادة اللام عليها في نحو جئتك لكي لا تسؤوا وناخر عنها في نحو تولد لكا تقضي حق ثم ما وعدتني بازكى منا خر في الاول بدل من اللام المنقدمة واللام المتاخر في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله للموافق له في المعنى فاذا قلم اذا اصبحت اصبحت غاديا بدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر يقدر ها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تقوم بان كي زائدة او بدل من كي وفي كي تنقضي بزيادة اللام كما في وقد كلم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما مصدرية بدل لك الفعل كانه قيل لك جئت تفعل كيمه اي كيما فعل ماذا وفي اعتلالهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الفاء الفصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية مناخرة عن الفعل المقدر ولا ينصب الا مقدمة عليه ولم ان يقولوا المقدر كما لمقدم الان كي يكون اذن مقدمة على كلما الاستفهامية مع انها لا يكون مرتبها معهم كذلك واحد للاستفهامية كما في لم وبه فان الجار والمجرور كذلك واحد للاستفهامية فيسقط ما بعد الجر عن التصدير للقطع والثالث حذف الف الاستفهامية غير مجرورة ولا تظير لها في كلامهم وعند البصريين هي بمنزلة كان ناصبة بنفسها كان وبمعناها مضمر يقدر ها ان فاذا نقدر مها اللام نحو لكي لا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي بعض هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي المقتضى زيادة بعدهم وبدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام يجوز ان كما يجوز بنفسه على كي معمول الفعل المنصوب بعدها لا بقال جئتك وبدلا كي تضرب لانا اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فعلى ما كانه وبدل مصدر به وكي جارة اي للضرر ومنفعه وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وابا محمد وقد للتحقيق انشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقبل بل الثانية ما شبهلة بان والكاف للتشبيه والمعنى تمنعون ذلك بالشدون لا تظلم الناس كالا تظلم وقد يجيء شرح كما في نحو وفي الجزء على مذهب الخليل لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهب ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع انوى من النصب في نحو عرفت موقع الاسم بنفسه نوى من وقوعه موقع مجرور واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر وانما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما فاشتى جواز فلم يهب اذن لضعفها لمشابهة كما اخترنا قبل نحو وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كما دانى ان تحملت اثقل حتى ادخل الجنة وكنت سريعا حتى ادخل الجنة واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تخصيصا وحكايته كان حرفا ابتدا فترفع ويجيء السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى دخلتها في انا فاضته واسرت حتى ندخلها وجاز في انا كان سيري حتى دخلتها وانا سار حتى بدخلها ابتدا والجر وفي التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مخالفة بما اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود وحروف جر والواو والواو وحروف عطف ولا ينصب عندهم نحو منها بنفسه لان الثالثة الاجزء غير مختصة وشرط العامل الاختصاص احتج الفصيل بهن والثلثة الاول من عوامل الاسماء لا يعمل شيء منها في الافعال وبان ظاهره بعد لام كي حاشية وبعض المواضع فبتين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لنيابتها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعلت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وبها قالوا ويدل لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى مالم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وبانها قالوا البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجار حتى يبقى على اصلها من الجر منبوذ عرا عن اعتقاد خروجها عن اصلها والاستعمال ثبت تقدير الناصب نحو تموله للبس بعباءة وتقر عيني وفي قوله الا ابهذا اللواحي لا حضروا وفي على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحملان على النصب على البشا بمعناه وفي الكافي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهائي الى مطلع الفجر ولا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين فلا يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع الجر والاسم وعند الحرفي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار خلافا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب

الحروف التي ينتصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو المفعول معه لما خالف ما قبله واتما حصل التخالف هنا بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى انتهاء أو الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى فولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك لأنه خالف المبتداء الخبر إذ لا يطلق على البلدة عند كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر محمد هبة انه جعل الخلاف اعرابا معنويا فانصبا كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو وجب الخلاف لانتصاب مجرد لعطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجائني زيد لا عمرو ولا برقد على الجر في الاعراض بوجوب اختصاص العامل بحكم لقبيلين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو لولا قمت فانما نبه سواء تقابل وهو من باب وضع الايجاب موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها لم يرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين فالواو حتى جر ولا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل انما الايمان اوكد وامالا ولا يصح تقديرها ولو لا انهما لا ينصبان ظاهرين فكيف بنصبان مقدرين مع ان لولا يجيء مصدرية بعد الا بعد فعلا التمني كما يجيء ولا يصح تقديرها لأنها لا تستعمل الا في متعا السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوا وبمعنى اللام قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كما تضلينا السبيلا وتجاء في غير كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل تعبر السببية بعد الارادة ايضا كقولك نعم اتاهم بلال لتأديبهم هب عنكم الرجز هل البث وبعد فعل الامر كقوله نعم وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم ولما كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسر حتى تغيب الشمس فلم يعبأ الا ان النحاة هنا بابا ذكروا انه تثبت تقديرها في غير هذا ايضا كقوله ونفر حتى الحصون الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها يعني ليتحقق ان يكون الدخول وقت التكلم هذا الكلام مستقبلا مترتبا بالشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند التهم مترتبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مضمون السير تاما واللام الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى لم ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض بورد نفرهم ان يقال انك اذا خورت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير بالنظر الى حاله التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان تقول اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب فلنا ذلك الى فصد المتكلم فان فصد الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واراى انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار يدخلها حتى يدخلها انما اظن وسار حتى يدخلها بالنصب في ذلك اذا اردت ان تحكم حصول الشق على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى متى العالم الا اول شيئا حتى لا استطيع ان اكلم العالم فمتى فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها ولا يجوز سرت حتى ادخلها بالرفع وامرت حتى ادخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجازاهم سار الحتى يدخلها الان حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السير بعد الشك فلما سرت حتى ادخلها والذي يجعل سار حتى يدخلها وقل يجعل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على وضع خف وذلك لان جزاءهم ذلك في اللفظ مجرى الشق المصرح به وان اردت بهذه الكلمات الشق المصرف هو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب اما اخوا سرت حتى ادخلها فلفظا انما استعمل بمعنيين انما لتحقير الشيء كقولك انما سرت وتعذرت اذا حقرت سيرا فيجوز الرفع على فتح لان التحقير كالشق واما الامضار على الشيء كقولك لمن ادعى

على الخلاف كما مضى في باب المبتداء وخبره

في حال الارتفاع الثلثة

وقوله

ولا يصح تقديرها بلولا لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين

حالها

كيف ينتصب الفعل الذي هو في الاصل مسببا عن الاول بعد النفي والتمني والترجي والاستفهام وهذه الاربعة ليست بواجبة فلا يتحقق السببية فيها فلا يكون الفعل منتصبا بالسببية

بقية القول في حتى

الشجاعة والكرم والعلم انما كانت شجاعا اي نبلت هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا فتح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا للغروب فيجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا فابلا الا ان التفي تنفي بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان فصل المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يفصل لاحصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عد حصوله بنهما بل لقصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الترفع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض ما مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي بمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس منعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس في الجر قول ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب نحو لها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسم على لفظه واحدة ورهبها الاسنفها به نحو كيمه على خلاف فيها بينهم وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل اتى الا لانتهاء وقال نحو قولهم كلمته حتى يأمرلي بشيء كلمته وكلمه حتى يأمرلي بشيء اي الى ان يأمر لي بشيء وقد يجوز رفع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امرلي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره مخالف له بمعنى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فلو كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعد فما كان استيناف يتعلق به من حيث الاعراب بما قبلها وقد تعني بكونها حرف ابتدا ان ما بعدها مبتدا محذوف اي نادخلها ان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعم وقد اواحتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتدا ان ما بعدها جملة مستأنفة كما في قولهم حتى اذا جاء امرنا اسوق بعدها الجملة الشرطية قال الملخص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي قال بسبب الاستيناف فشرطه السببية التي هي وجه الاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون خبرا لما قبله من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى تضبعون و تضبعا نعما الصالح سبب للتضبع اي مدلا بالتسوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على قولهم النصب على نحو قوله ثم فصد زيد واكن ورفع قوله وتضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم كحاصل او قد حصل ومضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف ابتدا استغنت المسئلة المذكورة لانه بمعنى كان الناقصة بلا خبر فلو كانت ناقة جاز الرفع وامتنع اثر حتى ندخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب للدخول فيكف تحكم بحصول الدخول وامثلة في تهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى ان تسلم ثم ان تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط مجردا فلبس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعد واو نحو لا والله واذا قلت لك اركب فركب بنصب تركب واستبعج ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وانتم حتى متى كلتا كما قال انظر مفعوله به على فيما اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ ناخذ ولا يجوز بلا خبر جوز ناخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وبين منصوبها لانها الناصبة بانفسها ولا بفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انصب بعدها لكونها على حرف واحد فلو قال سلمت لادخل الجنة ولم اكد بعد النفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم انظاهر ان بعد اللام التي انما هي الفي نحو بعد نفعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل وبين الله ليذهب التي لتأكيد النفي بخلاف من حيث لا استعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ما صلة لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي التي بك نعني ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يلبق به ذلك ولا شك ان في هذا معنى تأكيد واما قوله تعم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جازا ظهارها وان الواجب اضمارها بعد ذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرط حلين احدها السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او عرض او الوا بشرط حلين احدها الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والواو بشرط معنى الى ان لم ار الخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا اوسلت الينا رسولا فنتبع ايانك وترك الترجي في بعضها قال نعم لعله يتركي او يتذكر فتنفعه الذكرى على قول من نصب قال لعلي ابلغ الاسباب فاطلع بالنصب على قراءة حفص وما هاهنا الدعاء مفهوم داخل في باب الامر والنهي عند الفقاء لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذنا ان بدا لنبي فاهلك واتمم ارزقوا الا فاصدق به والكاف والمر احوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر امنه نحو غفر الله لك فندخلك

انجعنه قولك ان يكون الامر هينا اذا كان الامر هينا نحوا شكرانه لا كلام في نحو ان لم يكن صوما فذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو الله امرؤ وفعل خبرها شاب عليه وحسبك الكلام اتبنا الناس او اسم فعل نحو زال فاه ذلك وعليك زيدا فاكساه او يكون الامر مقدرا كالا سد للاسد فان كان يجري مجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافضله ابن مجنى في نحو زال بناء على انه مقدر كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا فضول حرافا يقول له كن فيكون فلنشبهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر ليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب بضرب اي ائتني ان تضرب بضرب اي بضرب زيد واما النهي نحو لا تنهى فتذل والنفي نحو ما انهيا منكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما ما ول شيئا للعان منكر بين وكذا قول رجل قاتل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي وتستعمل في اللفظ ايضا استعمال واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري مجراه فلا ينصب جوابه كقولك ما انت عندنا مرتضى بني وكذا النفي بقلة في المضارع لا بقال قد يجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والاستفهام سماعا لا قياسا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوبا نحو كانك والي علينا فتحسنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي ولا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فتبكي علية اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو اذا قصدت بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط وجود الشرط مفروض كلاهما غير موجود فبان بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله نعم ان يشا يكن ترجيح بنقلان الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر ما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد بدليل انك تاتي حتى ان فيه معنى التحضير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما ارى الا ان يقوم فلا يجوز اتفاقا لانه بعد تام صريح بل ان اضمر رجع الضمير الذي فيه عمل بعد الفاء بواسطة او غيرها سواء المتشبث المثبت بل الى نحو في حيز النفي نحو ما انت احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمها والنصب لا حد جاز لان المعنى ما انت احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمها ما انت احد الا هند فاحسن اليه لا حد جاز لان المعنى ما انت احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك فيه لان نقولك فاحسن مستعمل بتاويل الا وقد تقدم في باب لفا على ان مستعمل ما يلها الا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة فمن ذلك وقد جاء ما بعد لفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيه الذين فيه معنى النفي اصلا كقوله سائل فتى منزلي لبتى بيتم والنحوي بحاجة فانصرفا والتمني نحو ذلك وعند نا فتكرمك والعرض نحو الا تنزورنا فتعطينا والاستفهام نحو هل تزورنا فتحسن الينا وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا الا على ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناها مشتقا بان ولذلك يقعان في جواب الشرط لان اذا المفاجاة تختص بالاسمية وقد يبقى ما بعد لفاء السببية على رفعه قليلا كقوله فلم ار مثلهن لهم مبتعدون وقوله الوشل الرنع الفواء فيسقط وقوله لم ندر ما جزع عليك فيجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب لكنا لا منع من بقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضرب بني واضربك بالرفع وكذا في واو القسم تقول لئلوم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب الى ان سلموا جاز لان لا تضرف في المواضع المذكوره الى النصب اعتمادا على فهم المعنى والاكثر الفصل اليه بعد الاحرف الثلثة واما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرفوع بلا فرينة مخلصة للحال او الاستقبال فلما اسقط معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو بقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة مابتة الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوه الى النصب تنبيها على ان ظاهره حالة ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكوره جملة ومخلص المضارع للاستقبال اللازم بالخبرية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شبان ودفع جانب كون الفاء للعطف وتقويته كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد لفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر والفعل المقدم تقديرا فتقديره نذنب فاكرمك لبكن منك زيارة فاكرامي مني لان الفاء السببية ان عطفت وهو للبيل فهو انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فينطلق بزيد فالذي يطير كذا فقول الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمع نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف نحو لا تاذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فتعني ثم واقوم ثم ويثباني ثابت اي في حال ثبوتي فباني واما بمعنى مع وهو لا تدخل الا على الاسم فصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى ثم واقوم ثم مع ثباني كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعدها نحو واو ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر على مصدر مستبدا من الفعل قبله كما كان في النحاة اي ليكن منك قيام وثباني معي لم يكن

قبلها تام

فتكرمني او تكرمني انك وبعد الشرط والجزاء مجزوم ان تاتني

بين

فتكرمك

يستانف بعد الاغلب بعدها

مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء هم منصوبا بان

فى ذكر الفاء السببية واشتصاب الفعل بعدها

نحو الا ماتوا هو اعرف اى بهوم لا يعطوا الا ما انى هو اعرف ويقال وما حل معدى عزيزا سليبا بنصب الا الزيدان لراب
اى بحل ولا بنسب لوكا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفى لما جاز الاستثناء اذا المفرغ لا يكون فى الموجب قد بكنا نفعد
الوا ومن غير معنى الجمعية كقولك ديعنى ولا اعود الى نا الا اعود على كل حال وبعدا ومن غير معقول الا اكا تقول
انا اسافر وانم حكمنا وانما بالنصب تم بالك فقلت وانم انى ناوما انم اى بل انا انم وجوز سيبويه الرفع فى قوله تحال ما كما
اوتموت اما على العطف على تحال او على القطع اى نحن نموت وقوله نعم اويرسل رسولا بالرفع مقطوع اى نحن
نرسل وقوله ان تركوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا مستنزلون عند الخليل يحمل على المعنى اى اتركون
او تنزلون كقولك ولا ناعب الا بين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم تنزلون واو تمنى بل كما يجوز فى حروف
العطف كما فى قوله تع الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعدا لواو عن الجمعية قال على الحكم الماتن يوما
اذا مضى فيثبته ان لا يجور ويقصد له بنصب بقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون النفى
على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فاذا رفع العطف نحو فما من اللبس ترفع على القطع اى هو يقصد كما تقول زيد يجى
اذا شئت بجئه وتثبته اى بثبتنى ان يجى فالمعنى ينبغى له اى يقصد اى لان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى تفيد التسبيب
كما ذكر فى قوله تعالى فيسحتكم بعذاب ومثله قوله وما هو الا ان اراها فتجاءة فانهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب
الجيب ورفعه على القطع اى فانا يبهت قوله والوا وبشرطين وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجمع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعد هاى زمان واحد ويكون قبلها امر يجوز فى وازوالها او نهى يجوز الاشتغال عنه نحو لا تشتم عبدا
اذا فعلت عظيم او استفهما نحو هل تزورنى ويغطينى او تمن نحو ليتك عندنا فتحدثنا وتكرمنا او تخضيض نحو هلا تزورنا فتكرمنا
او عرض نحو الا تنزلون فتكرمنا فتصابون يقولون هذا بواو العطف نحو لتكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما علمت فى
الفاء قوله واو بشرط معنى اى المعنى وفى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يحمل احد الشيئين لا بدلا
من احدهما فاذا قصدت مع اناوه هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التشهير على حصول احدهما نصب الاخر وان
الاول استدل الحصول الثانى نصب ما بعدا وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنى اوجعان الى شئ واحد فان تعذر الا
فالمضارع بعده محذوف وهو الظرف لا لزمنك الا وشتمانى تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند
من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما الشئ الذى ليس
نافعى ويغضب منه صاحبى يقول لا يجوز رفع يغضب نصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى قال
ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى ليس شئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقول الشئ الذى ليس بنافعى
منه صاحبى الا القول شيئا لا يغضب منه صاحبى هذا فاسد المقصود واذا نصبته فهو على التعرض قال المبرد لا يجوز لان
لان نفيه اذن نفى النفع والغضب هو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا قوله تلك الذى قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا الصلة فى سيبان قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا ولا يجمع نفع وغضب صاحبى منه وهذا
عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه وامانا ذا لجعلناه فى سيبان الشق الذى هو ما انا لا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك يتاتى انتفاعهما معا او بانتفاء احدهما
لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقول الواو على ما هو منتى حقيقة اعنى يقول كقولك الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم بتاويل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب
معطوف على الشئ اى لذى يغضب صاحبى فيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشئ فيصير المعنى ما انا
بقول لشئ يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى لا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضمرته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه ولا يحتاج الى لفظ منه كما يتاتى الظرف المضاف الى الجملة
نحو قوله يوم شوذب منهم الوجوه تتبع قوله والفاء لطف اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا
اى لعاطفه بقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف يكون الاسم معطوفا على اسم
وكان العطف بالفاء وغيرها نحو اعجبنى ضرب زيد فبشتم وضرب زيد ثم بشتم وضرب زيد او بشتم والواو والفاء فى مثل
هذه المواضع لا يشبهها معنى لتبيتهم والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لا كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام
اخذ بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهارها ان فالذى يعنى بعد الضمير
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها نحو لا تاجرا اظهارها مع لا كى والعاطفة واللام الزايدة نحو ما زيد لا كون
لان هذا لا يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام والمعنى ضرب زيد وعضبه واردت لضربك نحو ردت لكم فجازان يظهر

معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما ام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تشعل بمعنى كي وهو هذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما ترى وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانهما لما نقلت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى التسبيب والجمعية والانتهاء كما نقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر انا نصب بعدها وقد ظهر ان بعدا وفي الشعر قال اوان يلوم بجاورها لوانها واما ان وجوب الاظهار مع كي اذا وليتها لا فلاستكراه اللام بين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستخفافهما صدر الكلام فغير ظاهر لان من يتهما مدخلها العوامل تخولت بالمال وحسبوا ان لا يكون تنتزوا للونين جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وناكبدا لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها وتجوز ان تقدير معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عدة النوى ان عمرو ولها كون ما كنت حبا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقديره فعل اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لا سمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر بعد اربعة مواضع المذكور وغيرها لكن لا يبقى بعد اثنين من تلك المواضع لا تعمل لضعفها بالكونها لم تتمكن بالعمل خبر من ان مراده ومنه عسالك فعل كذا على اي كما مر في المضارع وبعد ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي لا بها اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحتى لمثلي يا بنة مجرع لانه في الاصل مفعول وقد ينصب مضمرة بشذوذ قالوا لا ابها الزاجري احضر الوغى برفع احضر ونصبا والكوفيون يجوزون النصب مثله نباشا قوله ويجزم بلم ولما ولا الامر ولا في النهي وكلم الجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وان وامتا مع كيفما واذ ما شاذ وبيان مقدره هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالاستقبال وجواز حذف الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل ولا النهي عندها اخذه في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي تقلب لفظ المضارع فقد جاؤا في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ويجاب ايضا في القصور وهو مفصولا بينها وبين مجزومها بالفاء ونحوه معناها فقالوا رسولها كان لم يسوى اهل من الوحش يوصل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي في المعنى قوله ويختص بالاستقبال اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لو زيد عليها ما كما زيدت في ما الشرطية وانما اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في اجاب الماضي فهو يتسبب في الاغلب في توقع الامر المتوقع كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير انما ذكرت قد يتسبب في غير المتوقع ايضا نحو قد يصدق الكذوب وانما يفعله الند واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الحال التكلم نحو زيد ولما يفعله الند فعدا النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقولهم بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيرد قال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر انها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما انه قد يجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لما يضربني بل ربما لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها لا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاخبار عن ذكر المتوقع ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها كما جاز ذلك في قد قال قد كنت حدثت نفسي انني رجل اوتى المزجل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاذ ذلك في لم ضرورة كقوله الحفظ ود بعثل الذي استودعته ابوا الاعان رجل وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما نحو للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير ايجاء المخاطب الاقرار بامر يعرفه كقوله لعمر الورى قل هبنا والم نشرح للك صدرك وقوله المانع فوامتنا البيت قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء ثم نحو ولتكن طائفة منكم ولكان طائفة احق لم يصلوا فليصلوا معك وثم تبعيضوا وهي مع الفاء والواو اكثر لكون افصالهما بما بعدها اشد لكونها على حرف واحد فصار لفاء والواو مع اللام بعدها وجوب في المضارع عند كلا على وزن فخذ وكف بحذف الكسرة واما ثم فمحمول عليها لكونها حرف عطف مثلها ولزم اللام في التشريع غير الفاعل المخاطب شاذ اما فعل المفعول نحو لتضرب انا ولتضرب انت لان هذا للفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضربني بزيد وليضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقوله الله نغفر لنا خطايانا وقوله نحمل خطاياكم وهذا اي امر لا لسان لنفسه فليلا الاستعمال وان استعمل لا يتعدى اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فلهما سبق تغليب الحاضر نحو افعلوا الحاضر وغائب انعلوا الذي بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتغليب الغائب والخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا

ان وكذا حيثما يظهر بعدها ما

بعدها ما

وان حضر الاداة الشرطية

المطلوب بها الفعل

قد

شهرة الرجل برجله وفي بعضها بسم الله والاول اكثر

وانما اعملوا ارجل برجله مع ان الرجل يمشي بها لان الرجل لما كان يمشي بها صار كانه يعمل بها

وسببا لما وقع وقالم يقع تقول لزيد لم يذهب ولما يذهب

لم يذهب

مملا

الفعل

ويدخل الهمزة على لم ولما للاستفهام

وبعضهم غايتا كقوله عليه الصلوة والسلم لتأخذوا مصافكم وترى في الشواذ فبذلك فافرحوا وجاوز في نظم حذف همزة اللام في نحو غير الفاعل المخاطب لمحمد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر مبالا واجاز الفراء حذفها في الشعر في نحو لم يفعل فالله فهم قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما اركبه في لك لاستبعاده ان يكون الفعول سببا لافاده الامر ان يقال في مثله انه جواب الامر كما كان لما كان يحصل افاسهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلم لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلم كالعلة لها فافهم ومنها وقال بعضهم جزم لكونه سبب الجواب كما قلنا في قوله نعم كون فيكون بالنصب لو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعمال حذف اللام وحروف المضارعة بتخفيفا بين لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لان اشابه الاسم بسبب عرض موازنته عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزنه ولو يشوكه وفاحر لتفوموا الى صلاتكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر وهو القياس لمذكورين وايضا يجيء اللام في الشعر بدلا من معاملة اخر معاملة الجزوم والجازم بقال لينفق كما يجيء وايضا الحمل على النفي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا انتهى المطلوب بها الزلزته وهي تخرج مخالفا عن الافي النفي وندر مع عن العرب لجزم بلاء النفي ايضا اذا صلح قبلها اي نحو جئته لا يكون لم يجئه ولا يكون ولا مانع ان يجعل الافي مثله للنفي ولا انتهى يجيء للمخاطب الغايب على السواء ولا يختص بالغايب كاللام وقد جاء في الكلام قليلا كالامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا الان النفي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم الجازاة اه دخل على الفعلين لتسببية الاول وسببية الثاني وسببيتها ان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فيجزمان وان كان الثاني فانويتهما اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال فانك بنا الغم ياسلمي وان كان نفيرا معدما انك وان يحذف في الشعر شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ما نفى ولا اشرك ابا وان لا تاتني اضربك وكذا لتحذف بعد اما وهاء التنبيه مع بقاء لا اذا تقدمها ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك لمن قال هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجوز ان يبقى ذه قالوا في قوله نعم وان كنتم في ريب انهما بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك نعم الله عنه والجواب انها لبست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجايزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك فلما انه نعم يستعمل الكلمات استعمال المحلوفين وان كان يستعمل مالو لها في حقه نعم لضرب من التاويل كقولك نعم لبئلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وهو العالم تنقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال نعم يصل من بناء اي يزاد الالطاف لمن يعلم انه ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في تعسر تحمل للايمان وضده لا يزيدا وضده لا ما نسبة الى علم اباري نعم قوله مهما اختلفتم فيه فقال بعضهم هي كلمة شرط مركبة على وزن فعلى فحملها على هذا ان يكتب بالباء وتوصل بها لو بنصف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للشرط ثابت لم يتصرف بعد تركبها انتهى وقال الخليل هي ما التي تحتمل بها ما الكلمات الشرط نحو متما واما تاتم اسكنكم تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب بناء على اجراي نعم قوله مهما اختلفتم فيه فقال بعضهم هي كلمة شرط مركبة على وزن فعلى فحملها على هذا ان يكتب بالباء وتوصل بها لو بنصف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للشرط ثابت لم يتصرف بعد تركبها انتهى وقال الخليل هي ما التي تحتمل بها ما الكلمات الشرط نحو متما واما تاتم اسكنكم تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب بناء على اجراي نعم قوله مهما اختلفتم فيه فقال بعضهم هي كلمة شرط مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ الا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تفعل هذا فعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكوا لكونهن عن العرب فمن بمعنى من كما في قوله اما ترى فهمي يستمع في صدى بعيد اذا ويلي هذا الناس ما ترى هذه لكان مفوتا لمذهب الخليل لرجاحة وقد جاءت اما الاستفهامية بمعنى ما الاستفهامية اشتد الوبين به في نوادره فهما الى الليلة بها فهما اليوم تبقل وبسرا بانه ومنها اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال نعم فهما نابيه من ابنه وقال الشاعر ومنها وكلت اليه كفاه وكفانا ما ومنها ظرف زمان تقول ما يجلس الجالس ومنها يجلس اجلس اي ما يجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذا فهي عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما لما دخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للاستقبال وان دخلت على اما خرج كان ولا تصير جازمة معها فكيف باذا الخالية من معنى الشرط المذكور فانه عنده غير مركبة وقال السيرافي ما عاملت احدا الا من الفاء ذكروا اذا ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه بيتين احدهما قوله اذا ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجالس والاخر قوله اذ ما ترين فانا كان بتكر البيت بانتون غير مزورة اما بقلب اللام الاولى الا ولا يهم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقل اللبرد اذا ما بانها على اصلها وما كافة عن طلب الاضافة مهيئة للشرط بما يجزم كما في حيث وما صارت بما بمعنى المستقبل وجاز وصلها الاعتراض باذا ما لا يلوح اذ بها اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا ما مضمنة معنى الشرط بلا فائدة فيه ويجوز حيث مع ما دون اذا واما حيثما فمنقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لازمة كما في ما ومنها وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت منتهية بسبب المضاف اليه فكفتها اما عن طلب الاضافة للصيرورة بهمة كسائر الكلمات

فيه ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب لها كلمات الشرط لانها كلها تجزم لفظتها معنوان التي هو لانها لا يستعمل في الامر المنفي من المقطوع مره بطال مثلا ان تضرب اضرب وطلعت فجعل العموم في اسم الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموما ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضم كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان بطول عليهم الكلام لو قالوا في من يضرب اضربه ان ضرب زيدا وان ضرب بكرا اضربه الى ما لا نهاية هي وكذا ما ومتى وساير اخواتهما ويجوز اتصال ماله الزيادة بان واي وايان ومتى وايان وحيثما واذ ما فلا فرق كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لانها تقتضي احدا ومرتبطها بالجملتين احدهما بالاخرى حتى صارتا كالواحد وهي كالابتداء العامل في الجزئين وكملتين وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فاذ هب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا بعلامين في الجزاء لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد وهو ضعف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما نبين ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الجزء عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما واخواتها لاقتضائها ان الشرط مجزوم بالادات والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء والطالب اقوى من المطلوب فاستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وهو الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في نحو هذا جحر ضب خرب وكما انه رفع بالجوار في نحو قولهم كبير انا ربه فاحلق بجاور مثل والجحر ضب خرب وبئس ثعلب وهذا ضعيف لان العمل بالجوار للضرورة وايضا فذلك عندنا قليل وقوع وتجزم الجزاء مع بعده عن الشرط وتجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لتعذر وقوعهما موقع الاسم ولتعذر وقوعهما اشرعين ثم تحطتين وهو قريب على ما اخترناه قبل وكلها ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اخبارا على الاسم نحو ان بكون بعد فعل نحو ان زيدا يضرب وان زيدا مضروب وكذلك لو نحو انهم يملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغلا تجزوه ويعطف عليه كما والتاني وان الجزم تمثيلها بفعل وفعل ومن نحن نوسنه بذين وهو امن وذلك كما جاز رفع الاسم بعد الهمزة الاستفهام بها مما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هنا وفي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب ام لا كان زيد ذاهب ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد يقاتل او من زيد يضرب ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضرب اذ وضربه الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب في ان زيدا لغيب او لغيبة وقد يكون مضارعا على الندور نحو قوله بني عليك وانت اهل ثنائه وذلك بان هو شرط قد مزيد وقوله ايما الريح تميلها اميل وانما ضعف محل المضارع لفعل بان الحارزة مع ضعفه ويبن معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيدا لغيبة الا ما حكى الكوفيون الجزاء والتفسير في نحو ان منطلق هلك زيد وهو عندهم ايضا مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اذا كان هلك واهلك كما جاز في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون خبره فعلا لطلب كلم الشرط الفعل سواء وليها الا او نفل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدا لكن العامل هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والتفسير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضرب فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما تبين عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلما لاستغنائها وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المنفصل بين على جواز الشرط حكمهما متصلين على الشرط فيجوز عندهم ان متى زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم بتجوز الشرط اذا انفك المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار ولم يزل الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط ولا بعد فصلا منعا من الجوار نحو ان تضرب بني زيد يضرب فان تعذر المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل افاصل ان كان ظرفا للجزاء نحو ان تاتني اليوم عدا انك فاضل نحو ان تاتني اليوم عدا انك وان تاتني اليوم اضرب زيدا ان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستثنى لبعض نحو بقول طفيل العنوي والجمل ان ام فمن يصطربها ويعرف بها اباها الخبر يعقب والعصبة مكسورة الفاء والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا ونصبه بالمبتدا بالفاء نحو ان تسء فزيد يقوم وكذا الاكثر نصبه بالمنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

بحث الفعل

فحو ان ضربني فزيدًا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والاستفهام الاعتراضيتين بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله اتك وان تأتني غفر الله لك اتك وان تأتني بازيدا فانك وان تأتني ولا تخبرا كرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضرب وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعًا بكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدًا اضرب في علة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام لا استحقها ولا يجوز ان يضاف ما جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المتبوع على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بمفسر لا يفسر واما اذا قلت زيدًا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتها كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه نصب زيد اولى اذ لم يشتغل الفعل بالضمير لتمنع زيدا ضرب على تأويل من ضربه فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعًا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرًا لكفى لكن لما كان واقعًا عليه معنى وهو الجزء الحقيقي كان اظهاره في الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير رفع زيدا لما بينا في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد زرته اولى من النصب ان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل فعل بضمير اذن بالضمير اولى لان واقعا على زيد لأن جواب الشرط هو الجزء الحقيقي والشرط ليفهم ولا يعتبر الضمير الذي فيه نحو قولك زيد ان جاءك اكرمه اولى من اكرمك وان كان واقعا على غير المبتدإ وهو من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك اكرمني اولى اذا جاءك اكرمني لكن الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا الآن حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما نوى الجواب المجزوم على الجواب قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله بالفرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك يصرع ورفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله يصرع ضرورة اما على حد قوله الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا ما ترك الفرزدق بدسره والدر عند الفراء وان بلهما ذنب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي بانت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدإ والخبر الا ضرورة ولا يقال زيدان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدإ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فنحي واما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدإ والخبر في قوله وانما امرنا اني اذا اردنا ان نقول له كن فيكون لعدم عراقتها في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فجائز الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم وله يصدر به الفاء فتقدم فهو عندهم جواب وان لم يقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربني فاضرب جواب من حيث المعنى لفظا لوقوفه مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالامر في قولك ان على الف درهم ان دخلت الدار عندنا ليصرفه بها بعد مع هذا المقدر جوابا آخر للشرط وان لم يكن جوابا بالشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استخبار المذكور الذي هو كالعوض من الفعل اذا ذكر احدهما لم يذكر الآخر لا يجوز عندهم ان يقال في هذا المقدر هو الجواب الذي كان مرتبه التأخر عن الشرط تقدم على اداته لأنه لو كان هو الجواب لوجب جزمه والزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمني وكان ضوب غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فقرينة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر فقد تدخل الواو على المدلول على جوابها مما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدر الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك شائم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو والذاطرة على كلمة الشرط مثلها اعتراضية وتعرب بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله كل من عليها وطاشاك فانها وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر منفول على الاول زيد وان كان عنيا بجهل وعلى الثاني زيد يجهل وان كان غنيا بجواب الشرط في مثله مذكور الكلا اي ان كان غنيا فهو يجهل وكيفما فقدروا الجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقدر وا ظهرت لك تذكر هذا الجملة المذكورة وقد تذكر اذا واذا الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجرجاني هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فيجهل وقد

زيدا ١٢

زيدا فهو بالرفع الخ ١٢

فيجوز ١٢ اي اذا اراد اراد شيخان ١٢

تقدم معمول الشرط على الاداة

عظيم جدا الآية ١٢ منه

يجهل ١٢ منه

تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكثرة بلزمها ان ما في قوله في الاخبار ومفعول زيد على كان غيبتا فيحتمل لما تقدم من ان الشرط لا بلغى بين المبتدأ والخبر اخبارا واما على ما اخترناه من كون الواو اعتراضية وكما يلزم ذلك لانها تاتي الا في وسط الكلام او اخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجواب عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جوابا في عند بعضهم في معنى النصب على انه ظرف به معنى الحال والظرف متغاربان وكما يصلح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي تضمن بنا فض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال يا عتبا عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا ان جاء زيد او هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون ان كان ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضرب بك ان لم تعطني وانما تعمل الاداة في الشرط لفظا لكلا تعمل فيما هو كالجزاء عند المصنف واما هو جزاء عند الكوفيين وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو ان يسرق اخ لها فقد سرق من قبل فقلت تحمل ومن ثم قالوا ان انها مطبعة من بانها لا يصح بها كما انه قال لا يصح بها من بانها لقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي المرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى لا شبهة في تضمنها للشرط اذا يصلح للاستغنا ولا واسطة بين الشرط والاستغنا في هذه الكلمات لصلاحها واما ما يصلح من كلما الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ما من احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو الى من آتاني فان كانت موصولة فهي مبتدأ بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر محذوف فيه كما ذكرناه بابا المبتدأ والتقدير من الذي آتيه فله جزاء للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وايان السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو الى من يأتني فاوتيه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فتجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط تكون ما هي مسلطة للاخبار اذا تقدم ما هو جواب به معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظرف قبل الى الجملة فلو جاب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ما ض نحو اذ كما اذ اكرمتك او مضارع نحو اذ كرمين ما تفعل افعل ولا يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من ثلبت عليه ذنوبه يجد نقدها اذ في المضا نادم فان مثل لم يجاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذ كرمك اذ من يأتنا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف اليه ذلك لان غلاما اتخذ بكلمة الشرط بسبب اضافتها لها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سر معنى الشرط من المضاف اليه فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون هنا مصدر نكره والمعاطي معنى من اي الذكرة فكأنا من يأتنا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول للذكر المقدر عليه ولا يجوز وصل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدير اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام وبكون كلمات الشرط والاستغنا كونها في صدر كلام نحو زيد من يضربه اضربه وجاني الذي من يضربها فضربته قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستغنا لا بد ان يتقدر عليها ما يكون من تمام جملتها اذا كان في تلك الجملة وزائد في معناها شيئا واريد ههنا شرحا فقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستغنا ما يجمع امرين احدهما ان يتصل تلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من للعاني وذلك كان وكاين وظن وما خواتها وما النافي لا تقول ما تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما ما قلبت كما لانها تاتي في اللفظ نحو كنت لا مال ومررت برجل لا كريم ولا بخيل فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه ولكنا تقول لان قلبت كما عطيتها ولا ان قعدت فما عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا تنك في انها تحدث فيها معنوه هو تقييدها بحدوث احد اقسام الجملة معنوه وهو يتصرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان تقدم المصدر وليس لصلته وخبر المبتدأ كذا ان قيل خبر المبتدأ يصح اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديره بما بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد والوا دعى ان الاصل فيها الجملة فبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقدير بها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجملة ونوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ونقول ما انا مستحيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي مسندة الى ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال قلت بحلال التلال لا حاولا ولكن متى يسترق بالقوم اوقد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما يك امثالي فذر فانفع فيحتمل ان يكون ان ما نافية ولكن متى يسترق بالقوم اوقد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما يك امثالي فذر فانفع لان الفاء في نوعه فعلى التقديم والتاخير اضرب زيدا في الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك يصرع ومعنى شرطية تشبهه فيجزم ما لم يأت ما لا يجيء موصولا

يجوز كون الا عن الغير بفصل بين اي جزء من الكلام كانا ملا بفصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري [illegible] فيه نظر [illegible] وان الكلام المذكور [illegible] الكلم [illegible] الا اذا اضطر الشاعر [illegible] غلام [illegible]

فيه ذكر جملة [illegible] كلام [illegible]

عليها فطعن سوء انهم قالوا الاصل هو الاول فيجب [illegible] الرفع الا ما شذ وكذا [illegible] ووجه الاشكال [illegible] بجلاء

كما من ونحوها وانما ان المفاجاة بمعنى حتى ما ومن وان شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من بانه بعطه كما يجوز فاذا من بانه بعطيه على ان موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الفصيح اذ لبثت بمضاف اليه وانما عدت ولم تعمل وان من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضاف الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من بانه يعطه لما ذكرنا في امتناع اذكرك ان من بانا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حديث خبر المبتدأ في مثل خرجت فاذا السبع وانما امتنع ان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انتفاء الجواب له ظاهرا كما قلنا في ايهم ان تأتني فانا اولى جعلها موصولة نحو انا من بأتيني فلن اكرمه وان كان بعدها ما ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو انا من اتاني فلن اكرمه قال نعم فانا ان كان من المقربين فروح وريحان لا يكون بعدان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة التي بعدها استغنى فيها بعدها وكان بناء همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وهو ثم مجازا من يضرب نضرب به وان لفقه بشتمه فان تلد زيدا فانه يكرمك ان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان ألمه واعصمه في الخطوب ولم تلمه لان كلمة الشرط لم تزل اذن تلك التوابع في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني فضلة التوابع جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه تولى اداة الشرط الواقع في الجملة واما قولك علمت انهم زيد وعلمت زيدا في الدار ام عمرا وفقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ والعلم ان الجزاء يحذف عندهما الفرنية بقال ان ائتني اكرمك فيقول وانا ان ائتني وكذا في قولك الله لفعلن ولوان قرانا سيرت بها الجبال الآية واذا حذف جواب اما كان الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان اما فعل فلا فعل اذا في الشرط كما لو تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول بعني وكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زيد اوفاك مكرمك فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجوز الا في ضرورة الشعر قال من يكرمني يتني اكرمه منه بالجزم على خليفة والوريد والاجود رفعهما مضارعين فطبقا للفظ والمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربني ضربتك او مضارعين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك واحدهما ماضيا لفظا والآخر معنى نحو ان ضربني اضربك وان لم تضربني لم اضربك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله لئن منيت بخيبة الخ وان عكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان اذا اذن تؤثر في الفعل الابعد بقلة الا معنى المستقبل من عمر ان تؤثر في الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز لمخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل لبئ من ذوله اي لا يكون مفعولا لما قبل الشرط نحو ان تحسني اعصك او صلة نحو ان تضرب الذي ضربك اضرب او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه بضربك فما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني زرتني احسن اليك يجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اي تأمرني بان أذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له يوم القيامة الآول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب نضرب اي تشرع وحكمه حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد الجزاء ان لم يتفقا لفظا ولا معنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان يبعث الي انك اشرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تأتني اضربك اضربك اي اسرع فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وقد ان النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك في المتاخر جواز استيناف ايضا نحو ان تقم اليك اقم اليك او احسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا ائتلف نحملان نام والمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو نحملان نام والمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو نحملان نام والمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي

في المحذوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على المصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو يخلدان نام والمعروف وتشكر فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني فلو كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فوق ذلك الجزاء ووجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان المجزوم في الجواب للجواب واذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء بقبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالفتوح وكلامنا في حال التسعة والاولى ان يقال لم يجز عملا ان وضعف ذي هذا الصوب عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لفظ واحد وهو الشرط لفظه بالجزاء كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كما لم يعملا واحدا كلم يعملا والام الامر ولا التي في هذا بقول البرد بما انطلق عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتعلق عليها فبلت انها لما تنعزل عن جزم الجزاء بتقييم يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب مفلما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجواب قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او احدى من غير ان لا بد ان يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بسين او من الحروف المختصة بالاستقبال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لافادتها الكثرة استغنى بها بخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لانه فلانها لتغيير معنى المضارع الى الماضي صارت كالجزء مع قد حروفا اما لما اختصا فكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا لا يجوز ان لا تضرب لا شتم لفظة وخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سقعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان ما تفعل وان ما تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجملة التي يليها مفروضة الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيء مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت طالق حتى ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وظلية مصدرا باما نحو ان كان نحو ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فانا حاجبك والرابط بينهما وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء بالقيام مناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بالفصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقهما لفظا واما اذا فاستغنائها بما قبل الاسمية اظهر من الفاء لعطفها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لانا وليه بان وجود الشرط مقتض لوجود الجزاء ومفهم عليه فثلث بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكلما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا على وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك الا نحو ان جئتني فانت مكرم وامانوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فللتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم ايانا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا الجزاء لوقوعه من دون ملاحظة الشرط كلام بلا حظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكرها ضرورة اذ من ضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف الفاء اختيارا اسدلا لا بقوله تعالى ابنا انكوا بما كسبوا تدخل على جزاء الشرط الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل جملة علامة مصدرة بحرف سوى لا وما في المضارع نحو ان قام فما يقوم زيد ظاهرا ومقدرا كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان فيه شيء قدمن مثل قصدت او معتمدا لما لا نحو ان زرتني انما اقصدك وان زرتني لكي اضربك ولا تشتم وفي المضارع مصدرا بان وسوف والتين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع خبر جزاء الامع علامة الجزاء وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولما اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلم يدخلهما الفا اصلا نحو ان عرفني فزيد اولى اذ ليس لهما مع مناسبتهما لفظ الشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانعقاد بما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كالتاثير في فعلت ولما فعل واما تركه فلتقدير تاثيرها لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالح لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير لان قولهم لا يتعمد وقع

الجزاء

لفظا او معنى

علامة ذكر الفاء حيث ما ان كان ما يقتضي

مع خفتها

بكلمة

وقال تعم

وقال ثم من بوتيه لا يخاف بضمها او رهما وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لو وله ثبت وقال ثم ص في المثبتة ان يكن منكم الف يقتلوا وقال ثم ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا وفي الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقد للتنزيل حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه ايس اذا المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا الوجه المذكور للاقيسته وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لم يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة منها سائر واخواتها للنص ورد واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط بتقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اذكرني كانك تقول أإن اكرمتك تكرمني فقول ثم اراءيت ان كذب وفي الوبعلم ويجوز دخول هل وبعدها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال ثم ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ثم ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء وتركها لتعادل ما تقدم في الاستفهام قال ثم يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا افمن ينصرني ويقول ان اكرمتك فهل تكرمني المعنى قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء واذا قد يؤتى بالاداة من حيث المعنى في الجزاء بمعنى وبعضها انما يتخلصه للاستقبال لان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن فتخلصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الا فانها تجرد لها عن الزمان وفي الطلب لتخصها للاستقبال ويدخل على الماضي انما في على معناه وذلك اذا كان مصدرا بعد ظاهرة او مقدرة لانها دون متخلص للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما الكذوبية لم يقلب له ولم يقطع على انه لدجاء قوله ثم ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو يعني الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقديره لاشتباهه على ما ذكرنا من مذهب سيبويه وانما المصدر بلا انفي نقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئتك بلا مال فيكون الاداة اخرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي فادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب للفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاشتباه نحو جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاشتباه بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اريد معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقولك ثم ان كنت فلته وان كان قبصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد من ذكر في الكلام الذي هو منبه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي مطلق الحدوث الذي تخصيصه بعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعين الحادث وتستحيل تعين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي فيدل كان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المعنى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لو يدل خبره عليه وكذا باقيها فلهذا تم ان كان اذا كان شرطا لم يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قبصه وقد يكون محققة الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه يحتمل وقد يستعمل الماضي في الشرط محققة الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله انعقنت ان انفا اذنيه جحرة ما وبخو قولك انت وان اعطيتني مالا تبخيل فانت وان صرت امير الا اهابك وقال المحوا التقدير ان ثبت حرا اذني اذنيه لكون الشرط مستقبلا وليس بحق لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانق نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن الخاص في جميع الافعال لسبب الضعف الظاهر على جوهر الكلم وكونكان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله ثم ان كنت قلته فان الترجيح الا اول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر لقسالان هذه الحكاية انما تجري بوم العينة ولكون عيسى قد بلا ذلك وغيره هل انما هو في الذهن او ايضا يجوز النص بح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ثم ان كان قبصه قد ظاهر في المضي قوله وبحق اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لو انك مني مكان الفاء واقي منا سبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا فصل لسببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي طلب في النفي خبر محض والطلب ظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد منه من خاص

كلمة استفهام

بنقلع ه

فيه ذكر معرفة من فيه

منصب المضارع بعد الفاء ه

تقدير ان بعد الفعل الطلبي

وخلت على حرف النفي فنفيد الابتداء وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لوساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي ذي همزة وصل مضموم به ان كان بعده ضمة مكسورة بهما سواء مثل اقتل اضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يتهيأ اتيانه امرا وذلك انهم يتهيؤن به كما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب بالفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم او عجز ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي اتيانا بجميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا المخاطب والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب الفاعل اكثر ولكن الكلام في التهي فان قولك لا تؤاخذني نحو اللهم لا تؤاخذنا بما فعلت بمن في اصطلاح النحاة وان كان مدعاة الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر لانه امر الغائب كما يصدق عليه الاخص مصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق يخصصه من الامر المقيد اي شيء اخر يدل كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان دالا على الامر ومنه القراءة الشاذة بعد ذلك فليفرحوا بالتاء فوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب يحمد فيفد نفسك كم نفس اذا ما خفت من امر مبالا فلو حذف حرف المضارعة مع علة اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه قل استعماله منه وبقي مجزوما بلام الامر المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون لانه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان هذا سر كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما في الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند البصريين ولا يخلوان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع مفتوحا او رأسا ساكن فان كان هناك متحرك فان كانت حركة اصلية لم يقتضها الاجتناب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من قاتل فان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحركا نقل حركته الى الساكن قبله لاجل زوال علة حذفه وهو حرف المضارعة وذلك كما تقول في نفهم ونقعد أنم واعدن همزة افعل حذفت بعد حذف حرف المضارعة انما في نفم فلاجتماع الهمزتين وانما في نفعم ونقعم ونفعم فطرحوا اللبس بحمل الساكن حرف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في نفهم لاجل حرف المضارعة حذف لواو والساكنة في تعد وهب لم لا يقال وذلك للحمل على بعد وهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد المتحرك قلت لانه لو جلب همزة الوصل لكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعلة اعلال المضارع الذي هو اصالة بحذف الواو اذ هو اقرب الية من المصدر نحو عدة وهبة فكان يكون التعويض في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف لاجل حرف المضارعة رد لزوال العلة كما كرم فان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل فعل بالضم لان نبأس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بالحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع تحذف ان تحرك الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما مر في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس رباعي يعني بباب فعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويقع بالرباعي ما ضاهاه على ارسعة احرف قوله مضموما ان كان ما بعده ضمة مكسورة بهما سواء اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت وفي الافعال اوفي الحروف ولا بعد للاصل الا حركة اخرى لا لعلة كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثة في الامر كان كاذن جبر وكاطلق وانطلق واشدد وابناعا واستثناء لان الخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه ولا بد من هاء السكت كما يجيء في احرف الكتاب قوله نقل

وكذا يخرج نحو لا يعلم انا ولنجعل خطايا كم فان قيل فوقوا امره الذين من خوفوا امره الذين

فى فعل ما لم يسم فاعله

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل وانما الى مع التاء حوف اللبس لمعتل العين الاصح قيل وبيع وجاء الادغام والواو ومثله باب تفعيل واخبر دون استخبر وابيع وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين يقلب الفا نحو قول نحو لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه نوعه ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل الى اضافة الفعل الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا احد مطرد عند سيبويه والمازنى وعلى مذهب الكسائى فى نحو ضرب بنى وضرب زيد وهو ان الفاعل يحذف فى الاول على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قد جوزوا يا الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله ثم اسمع بها وابصر بها ما ذكره المصنف بحذف تام الآن يقال هو ما اغنى عن صيغة كاجعل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا تفاوت فى كل ماض سواء كان ثلاثيا نحو ضرب او رباعيا نحو كاكرم واستخرج او ثلاثيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كذلك نحو حرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لولم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير البنى للمفعول هذا الوزن التشهد دون المبنى للفاعل لكونها اقل استعمالا منه وانما غير الثلاث الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل من حقه ان يدل على معناه مابوضع به فلما حذف ما هو من ذلك خيف ان يلحق فى اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاول وضم الثانى لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر الى الضم اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله وبضم الثالث مع الهمزة والتاء مع التاء خوف اللبس يعنى كما ضم همزة الوصل لوقوعه على تمامها وكسر ما قبل الاخر لالتباس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقف عليه والوصل بما قبله نحو اقتال استخرج وقوله بضم ما يحذف التاء ابضا فيها اوله زيادة مزيدة وهو نحو تكلم الجاهل وتدحرج لالتباس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتدحرج قوله ومعتل العين يعنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فانه يبنى للمفعول من تلك لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهى افصحها وابلغها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف معتل نحذف عند الملفظ ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون الخالى فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الفتحة فبقلبها لبقلوها وانفتاح ما قبلها بنفول قول وبوع وهى اقل اللغات والاولى تلك الضمة كسرة فى الثانى ينبغى بيع لان تغير الحركة الاقل من تغير الحرف وابعد لانه اخف من بوع ثم حمل عليه لانه معتل عين مثله فكسر فاؤه فانقلبت الواو والساكنة ياء عند الجزم والى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما وحذفت لالتقاء الساكنين فصار قيل وبيع ما امكن ان يجوز على هذا نقل الحركة الى ما يخالف بعد حذف حركة اذا كان حركة المنقول عنه اخف من حركة المنقول اليه فبنى قيل وبيع وقول لثقل الواو والساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما فى ميزان ونال ويجتمعهم لبسكون العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه الفاظ نقل الضمة والواو والاولى الى كحقنة الكسرة الياء ونقل الجرولى ارجب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلة على غيرها والمضى انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو ضم وان كان قليلا وضعفه هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو قيل الضمة نقيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو نقيلها ازهى فانتفاء حركة ما قبلها هذا هو مراد الفراء وانتفاء الاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف نحو قم الشهر فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا احد المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ابعد غير مشهور عندهم قال المصنف الفرق بالاشمام لا يتاتى بان الاصل الضم فى اول هذه الحروف وانما تم واعلى الضم الاصلى فهما يختلطان بحيث يجتمعهم فى جمع ابيض لانهم فصدوا بهما الاشارة الى ذلك اولى من المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور وقيل ذا سقط العين فى البنى للمفعول بانضمام الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز ذلك اخلاص الضم فى الواوى واخلاص الكسر فى اليائى نحو غدث بامر يضن بفتح بعبد وان لم يقم نحو بعث وعدت فالاولى انه لا بد ذلك فى الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفى اليائى من اخلاص الضم او الاشمام لالتباس بالمبنى للفاعل وظاهر كلام السراج فى انه لا يجب الغرض بل يفهم الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اخبر يعنى ان باب افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثى المعتل العين بالياء فى الاعلال فى المعتل العين فى مجىء الوجوه الثلاثة فيهما لشاركتهما له فى علتها وهى استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة فى افعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر فى العلة وانما فى انفعل فما قبل حرف العلة فاء وكما كان فى الثلاثى المجرد قوله دون استخبر يعنى ان باب استفعل فى فعل معتل العين لا يجىء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما فى الثلاثى المجرد واباب المزيد فيه ثم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها فى باب استفعل وانفعل ساكن ولا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما فى غير هذا الموضع نحو هول وبيع وخاف على ما يجىء فى التصريف انشاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

عينه

على ما لكسره

لغيره

المفعول الم

النظرة الى الكسرة اولى من العكس كطلب خفة بعد ثقل بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله وبضم الثالث مع الهمزة والتاء مع التاء خوف اللبس يعنى كما ضم همزة الوصل لوقوعه على تمامها وكسر ما قبل الاخر لالتباس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقف عليه والوصل بما قبله نحو اقتال استخرج وقوله بضم ما يحذف التاء ابضا فيها اوله زيادة مزيدة وهو نحو تكلم الجاهل وتدحرج لالتباس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتدحرج قوله ومعتل العين يعنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فانه يبنى للمفعول من تلك لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهى افصحها وابلغها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف معتل نحذف عند الملفظ ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون الخالى فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الفتحة فبقلبها لبقلوها وانفتاح ما قبلها بنفول قول وبوع وهى اقل اللغات والاولى تلك الضمة كسرة فى الثانى ينبغى بيع لان تغير الحركة الاقل من تغير الحرف وابعد لانه اخف من بوع ثم حمل عليه لانه معتل عين مثله فكسر فاؤه فانقلبت الواو والساكنة ياء عند الجزم والى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما وحذفت لالتقاء الساكنين فصار قيل وبيع ما امكن ان يجوز على هذا نقل الحركة الى ما يخالف بعد حذف حركة اذا كان حركة المنقول عنه اخف من حركة المنقول اليه فبنى قيل وبيع وقول لثقل الواو والساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما فى ميزان ونال ويجتمعهم لبسكون العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه الفاظ نقل الضمة والواو والاولى الى كحقنة الكسرة الياء ونقل الجرولى ارجب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلة على غيرها والمضى انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو ضم وان كان قليلا وضعفه هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو قيل الضمة نقيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو نقيلها ازهى فانتفاء حركة ما قبلها هذا هو مراد الفراء وانتفاء الاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف نحو قم الشهر فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا احد المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ابعد غير مشهور عندهم قال المصنف الفرق بالاشمام لا يتاتى بان الاصل الضم فى اول هذه الحروف وانما تم واعلى الضم الاصلى فهما يختلطان بحيث يجتمعهم فى جمع ابيض لانهم فصدوا بهما الاشارة الى ذلك اولى من المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور وقيل ذا سقط العين فى البنى للمفعول بانضمام الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز ذلك اخلاص الضم فى الواوى واخلاص الكسر فى اليائى نحو غدث بامر يضن بفتح بعبد وان لم يقم نحو بعث وعدت فالاولى انه لا بد ذلك فى الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفى اليائى من اخلاص الضم او الاشمام لالتباس بالمبنى للفاعل وظاهر كلام السراج فى انه لا يجب الغرض بل يفهم الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اخبر يعنى ان باب افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثى المعتل العين بالياء فى الاعلال فى المعتل العين فى مجىء الوجوه الثلاثة فيهما لشاركتهما له فى علتها وهى استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة فى افعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر فى العلة وانما فى انفعل فما قبل حرف العلة فاء وكما كان فى الثلاثى المجرد قوله دون استخبر يعنى ان باب استفعل فى فعل معتل العين لا يجىء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما فى الثلاثى المجرد واباب المزيد فيه ثم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها فى باب استفعل وانفعل ساكن ولا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما فى غير هذا الموضع نحو هول وبيع وخاف على ما يجىء فى التصريف انشاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

ولا يكون

لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها او

فكرناه

فى المجهول من معتل العين

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة لا تنقل في نحو طويٰ ولا قوىٰ ولا استقوىٰ ولا انطوت على هذا وان اجتوىٰ واغا ورد بفعل ذلك دلوا على العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه بليها حرف الاعلال كما في قال وقيل بقاء وخاف ونحوه فكنت تقول بطأ وبُطِأ وبَطَأ ويُبطَأ وبُطَأ ويُبطَأ ويجوز ان يحتمل في الفعل المثقل ياء مضمومة وان كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو راى وذاى تخفيفة وكسرها وفعل للانتقال نحو رِدْت لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين الياءي والواوي انما كان لانه لما اجتمع الثقيلان الضمة والواو كوعِد ويقول ينقلها تحصل الكسرة وايا وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في ذي الثقيلين لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما أتبع فاء نحو رِدْتُ ضمة وتيمم كسرة فاما الفعيل المبني للمفعول في التصحيف نحو قول في عهد عهيد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهيد وفي الاسم في نحل نُحَيل وجميع ذلك في المعتل العين كما يجيء في النقص وقد حكى ضُرِبَ زيد وضُرِبَ على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فلتعذر الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اراد بمعتل المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويُباع وذلك للتحمل على الماضي كما تقدم ياض زيد عليه حرفين المضارعة فهو بليقه وفي مطلق الاعلال لان الاعلال للمعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بفعل حركة عينه واعل بقال بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما الاصل معل اذا انفتح ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا نحو بيعها وآبى واستقال وليس النقل لاجل التحمل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل فعل قلب في ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان ولم يجز الا في الشعر بقبح كما في قوله ولو ولدت قفيرة جرو كلب ولسب بذلك الجرو كلابا وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على هذا شبهوه بفعل منه للبناء للفاعل والاغلب في ذلك الادغام واما قوله ولم يستعمل فاعلها الا نادرا من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فمحذوف للعلم به كما في قوله تعالى وسئل القرية اراد اهلها فالمعنى يغض الماء وينقص الامر يقتضي الاعلال نحو وجَلَ ووسَلَ وزكَ وورِدَ وتم وعُدَ وعِلَ مال سيبويه لو اردت تسميتها الآن لم تكن على افعل نحو اجتنب الله واسأله واذكره وارده ولعل ذلك انه لما ثبت من فعل المذكور يجب وسَلَ فحذفه صار كالعلم وجيح وعمي ونحو ذلك من الاعلام التي بانيها فعل المكسور العين فصار تعدي في المنصوب كما تعدى بباب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قوله المتعدي وغير المتعدي ما توقف فهم معنى مفعول كضرب وغير المتعدي ما لم يتوقف كذهب ويكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وابناء وبناء واخبر وخبر وحدث ومفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعول علمت قوله مفعول مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا بانفاذ معانيها الا بمعلول على هذا مثل هذا الافعال انها متعلم بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هو لازم وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب لا يحذف عند هم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا لحل المفعول به ورسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعالا واحد امثلة متعدية بنفسه مرة الى المفعول فيستحق منصوبا ومرة بحرف الجر فيستحق مجرورا وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغالب كل واحد منهما نحو شكرك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما اصل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدية هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المخبر عنه فهو بالام متعلقة به اجماعا فلذا مع اللام نهى اذن زيدا كما في رددت لكم الا انها مطرد الزيادة في هذه بخلاف رددت فان كان تعدى بنفسه قليلا نحو اشكرت الله او محضا بوضع من المفاعيل كالخصاص خلت بالتعدي الى الامكنة واما في غيرها فبنحو خلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في بئرا لسوء لا تلقوا بايديكم ورددنا لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد تعطف على الموضع بالنصب قال نفع واصبحوا بوسكم وارحلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجدمن دون عدنان والدا ردون معد فلتزعك العوادل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف اذ هبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كان المجرور من المفعول فوسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما بشرط تعين الجار فحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا وهذا حكم بشد وتأنه لا فعلان ونحو قول رؤبة خير لمن مال لك كيف

لما جيء في التعريف في باب الاعلال عند بيان اشباع قلب عين نحو طوى وهو الفلان

الرفع بقال الفرع وقت اليك وفرعت سمك وذا قول الزمخشري

فعل المتعدي واللازم

كفعد

الفعل المتعدى وغير المتعدى

اصبحت وقولهم اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا ما يستطالان بصلتهما بما لا يحذف الا ضعيف يجب حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذ الجار انما حذف في خرجت الدار ودخلت بلد لقيام قرينة وهي كون الفعل مما يتعدى بنفسه في غيرهما اما اذا لم تقم قرينة كقولهم يريد ترين الدينار ولم يعوجوا وقولهم لا تعدن لهم سوطا لم يستقم ولا تعزم عقدة النكاح وان تشرعوا الاذكر ولا تعزموا عقدة ونحو ذلك مما لا يحذف الا في ضرورة او ندور فان حذف الجار مع غيرهما قياسا لكن بشرط امن اللبس كما مثلنا فان لم يأمن اللبس لم يجز حذف الجار مع غيرهما قياسا ولا سماعا كقولهم لا يحل لك ان ترث النساء كرها بالفتح اي على ان كرها مفعول به لا مصدر في موضع الحال اي كارهات ولا يجوز ان يكون مفعولا له لان شرط المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل او مفعولا به لفعل هو علة لفعل الفاعل المعلل نحو ضربت ابني تأديبا ولا يجوز ان يكون مصدرا في موضع الحال لان شرط المصدر الواقع حالا ان يكون مشتقا كما مثلنا او مؤولا بالمشتق كقولهم بغتة اي باغتين وشذوذا اي شاذين وكسبيل الخبر اي كسبت لك فصار ذلك المال اي وزنت لك كيلا اي قطعا اي كلت لك قطعا اي بالوانكم خيلا اي الوانا بالوانكم وزد لك دينارا اي زدت لك فقضيتك دينارا اي قضت لك ويجوز اي يضمن زيد معنى اعطيت وتقضت معنى حويت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير اي باستغفار الله ذنبا ومتا الذي اختير للرجال سماحة كأنه قيل سماحة مختارة للرجال ولا يغتر بمن جوز في الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف لمفعول ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقولهم لذهب بهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأنه سبحانه ذهب بهم وامّا الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التصيير والجعل بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قولهم اتوى زيد الحمار اي بزيد على قراءة يتوى بفتح الهمزة ان وصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احوجته الى زيد ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ما فوقه الا العلم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناها تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته اذا ربما من الفاعيل مقدما على ما كان لا اصل الفعل فلذا قولنا احرنج زيدا وضعيف لعين تعدى الى واحد كقرنج زيدا والى اثنين كعلم نحو ولا تعد الى ثلثة كالهمزة وقولنا بخلاف العين الا في الهمزة نحو ناشه ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كان مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك وامّا اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر فعل المفضل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين امّا ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال وامّا ان يكون في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قولي في خبركان ولبئس بئي اذا الحال يجوز حذفه ايضا لا يكون الحال على الاصح اسما ولا اسم الاشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على اثنين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم وارى محمد الاخفش تنقل بالهمزة الى الثلثة باقي افعال القلوب ايضا سماعا نحو اعلمتك زيدا قائما وكذا احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وانعمتك واوجدتك فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبع قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية جعل الشئ على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والفائدة جارية بأن يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف كذلك في نحو احرنجت زيدا النهار وله ينقل من ثلثة الى ما فوقها الا التضعيف نحو اعلمتك زيدا قائما ويجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز انقاذا ويجاز نقل جميع الافعال الثلثة متعديا بها الا زيما الى باب ظننت وفقدت نحو انفقدت زيدا وقد ذهب خالد الى انه يجب ان هذا موكول الى استماع العرب من المثال الاتي الى بعض ابواب المتعدية وامّا اخبر وخبر فلهما وبئا وحدث ولم يشتعل اخذت بمعناه فلم يتعد مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد المتعدي الى اثنين بل لم يشتعل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير كبئر الباء اي علم وامّا احدث وبنا للاثنين فلم يشتعلا مشتقين من البناء والحدث لكن هذه الافعال الخمسة

بحث الافعال

الحق في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان النبأ والنبئ والاخبار والخبر يحق الاعلام ولهذا لحق سيبويه من هذه الخمسة الأنباء بالواو التي الحقتها غير والحوا بعضهم اري الحاقية باعلم سماعا نحو اني الله في النوم عمرا سالما وبجعل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثت زيدا بخروج وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت بقيام زيد وعلمت للقيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المدلول عليه بنفسه كاراك وابناك وحدثت لا يتعدى بان البتة لا يجوز في الخبر ولا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم ابنائه بناء واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء مصادر بجريها مجرى مقام المصادر اي بناء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به محققا معها نحو حدثته خروج زيد وبنائه دخول خالد ولا يجوز في استعمال القافا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك وابنائك واخبرتك زيدا قائما كلها متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لان الكونه مصدرا ابتنا نوعا ما من ضروب فعوله لا امر اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتبيينه وليس بيانا كهيئة نفس الاخبار والذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا اشتباه واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في ضرب ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظاهر بهذا ان ما قال المعترض وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما مصنوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار المخبر بجعل احدهما كالاخر اما غلطا او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وانها تقول اخبرتك زيدا قائما فانما اخبرتك بزيد قائم فبصنيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انك ضارب ضربا لا مر ذكرناه اما اعتراضه على نفسه من قوله علمت زيدا منطلقا ليس شيئا اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول اي المقول الخاص بخلاف ذلك قولا سريعا على انه مفعول مطلق وملتفتا العلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه فقوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت علمت ان مفعوليها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كالثاني مفعولي اعطيت لا فائتا في باب المفعول بيان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى علمت زيدا قائما اعلمت بقيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز ان لا تذكرها مفعولا اصلا كاعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث او دون الاول والثالث او دون الثاني والثالث واما ما ذكره احمد من ان الثاني والثالث وثالث الاخوين اما يجيء في افعال القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وثالثاها الثاني والثالث لانه فضلة لا يجوزان يقتصر على واحد من الثلثة فيجعل الفضلة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال الشلوبين في اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى لكثرة مانع وبعد المتأخرون فاقتطعت انظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت فدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هو عنه منصوب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا بد من ان يكون المقصود منها حكايته لفظها اولا فالاول هي التي اوقعت بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذا القصد حكايته اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها الاذان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها اللذين معناه مضمونهما لا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه بقي عمله في الفعلية لان الضرب لا بد من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه او ما يقع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فاي ما يقع به ما اسند اليه بقي ذلك الفعل ايضا لا يرفع اسم بفعلين او لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه رفع لا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية تعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالجزء والمسند اليه يستحيل انتصابه ولا يتبين بهما الا الفعل الداخل على اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بعد ثم علمت اي يوم سر وابهم علي انه معمول الفعل الموخر ثم تقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية

خبرتك زيدا قائما الخاص

ليس بمخصوص بذلك بل هو عام في كل مفعول به

واما ذكره بعد من الثاني والثالث وثالث الاخوين فعلى

افعال القلوب

المدخول عليها اما فاعل ومفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز فعلهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شيئين بالفاعلية لان الفعل بلا مرتبة نوع ولا يجوز نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فلو كان زيد قائما فاعل كان قيامُ زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع مبدأ خبر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان وانما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجيء بيانها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان تأثيرها منصبٌّ من المفعول الحقيقي واولها ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمتُ زيدًا قائمًا علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك لم يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولهذا كان الجزئان اللذان بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي ما يجيء بمعنى ظن وخال بخال وحسب يحسب كذا هب غير منصوف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وهي ايضا الاستفهم جزءه من ان نصبت جزئيها فان كان بمعنى غلب كصدا وغيره ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر من الهبة او كانت الاستفهم مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاستفهم غير مصدرة بان وليست بمعنى الذي هو ما لا يتم فاعلا مما ذكر من اذا رى عالما علم ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اربئ بمعنى اعلمُ وامّا للتعيين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمتُ ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف تنصب جزئي الاستفهم كما ينصبهما علم لا لفرق مكنوني بينهما بل هو موكول الى الخبراء العرب فانهم قد يجعلون احد المتساويين في المعنى يحكم لفظ دون الاخر وليحذ هنا الحاذق عرف ويضع يعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ويعلم امرًا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل يردان الاستفهم بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم ويعلم ان بعد الفوقية شيدا ولا تتصرف في يعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمتُ بل علمتُ وان كان درى بمعنى جبل ويعلم بمعنى علمت التي لا تحتاج الى مفعول فليست من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما للظن في تظاهر مع احتمالها في بعض المواضع للبقين وهو ظن لا يعتني اهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننتُ اني ملاقٍ حسابيه وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى لانها ان يجعل شخصا موضع الظنة اي التهمة يقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمتُ وامّا للاعتقاد الجازم في شيء على انه صفة معينة سواء كان مطابقا او لا كدرى فاذا كان بالمعنى المذكور وليست الاستفهم الجزء عن ان نصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان تنصر الامر غنيا او لا قال نعم ورؤيته بعيدٌ وهو غير مطابق ونزه قبر ثابت وهو مطابق ويؤيد نعم الرأي الذين خرجوا من معنى الانتهاء اي لو ينتهي علمك الى حالهم وقد يجيء رأى الحلمية بمعنى رأى العلمية في نصب المفعولين قال نعم رأيتهم لي ساجدين وامّا لا عن افادة كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كان بالمعنى المذكور وليتهما الاستفهم المجردة نصبت الجزئيها نحو كنت اعدُّه نفسه غنيا وقال نعم وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم الانوثية وامّا للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى ويقوى نحو يعمل كيما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال ايشهد الله موف للناس ما زعما وامّا لاصابة الشيء على صفة وهو وجد والقى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لم تزل تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقولك نعم ووجدت غائبا لا يخرج عن هذا لانه نعم قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالشبهة البتة على سبيل التشبيه كقوله بلبله وبهظ ونحو ذلك فكانه نعم قد صار موته غائبا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وحده في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاستفهم التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدر لمعنى علمتُ اخاك زيدا علمت زيدا اخيك وان وقعت بعدها الغلبة في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها للضرورة نحو حسبتُ بقول زيد اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمتُ زيدا وعلمت خرج زيد اي عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال كما ظنتي غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي كما ظنني غيري غيرك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها نحو قول من قال ظن زيدا قائما انا بهن الفتى واظن هندا وكذا

بحث الافعال

بالخافعال افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قبلهم لفظة ذلك لكان هذا مثالا الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال لشئ لان مفعولي باب علمت بتقديرهما المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير راجع الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله القراء على ما ذكرناه وبفعول ظننت بهذا جعلته موضع ظنك وقالهم يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا بهاي شيئا غير الحق كما في قوله تعالى ظانين غير قوله بالله خلافا لمن جعله الا ترى صادرة عن ذلك اي تتبعين الاعتقاد الذي هي عنه الاعتقاد وقوله هي عنه اي على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا مضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن وقوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت بخلاف الجزئين كلا ما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام او النفي والام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمني منطلقا او لبعضها مفعولا اخر بتعدي الى مفعول واحد ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حق المفعولين معا في باب اعطيت يجوز لهما قرينة دالة على تعيينهما فحذفهما مستساغ مستسهل نحو قول فلان يعطو ويكوا ذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا مستساغا ولا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الاكثر الاكبر في الاغلب من علم وظن ولا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة ولا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه ضاد فقال باي كاصبام بانيه سنة ترى حتم عارا على وتحسب فهذا ايضا من نواسخ هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونه فضلة في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة هنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول بمنزلة الجملة كما تذكر وذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اي يحسبون هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تحسبنا على غرانك انا طالما قد رشى بنا الاعداء اي لا تحسبنا ازلة على غرانك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز تنزيلا الغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا ومعنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر ومفعوله به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق ولا مانع من عطف جملة اخرى منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد خلافا لابن الحنتاء واما الجملة معه ليست بتاويل المفرد فحتى يد علمت قائم زيد في نحن قائم فالجملة الملغى عنها العمل لا تنزل منزلة مفرد مؤخرا فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر اجراوي الاضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة الملغى عنها في نحو زيد منهم ظننت مبتدا على البهمين والشك عارض بخلاف المعلق عنها ولان يقين لان الفعل الملغى ليس بان ما صدر منه مضمون الجملة من الشك والبهمين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومنع الظرف كون الكلام الاول مبتدا على البهمين ويصح الالغاء مع تاخير الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند الفراء وعامل النصب لفظي فقد تعارضا فتساقطا فبقي عامل الابتداء مع تاخر الجملة عن عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حال الاعراب وان فيهما ضعف مع تقدم عامل غيرهما عليهما بقيهما مع ذلك قد جاء قوله كذاك اذربت يقهوق حتى صار من خلقي الى وجدي ملا ان الفتى الاديب وقوله ارجو واامل ان تدنوا مودتنا وما الخال لدينا منك مذهول واما جواز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ يشترط مباشرتها بالظاهر كالعوامل وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق وبقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر وهذا اقرب ليكون ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا نعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقال القبح في نحو متى تظن زيدا ذاهب اعتوا ذا تظن معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا اذا جاز الاعمال وهما مستويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو مررت بالحسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين الخال حتى يهال اقاتي لحطيب الوغود وبين معمولي ان نحو ان زيدا لحسب ثم وبين

انه يجوز نيابة الالغاء

خصائص افعال القلوب

شبههما

الفرق بين الالغاء والتعليق

الالغاء

قليل لكثرة الفصل

لم يقرا

الالغاء والتعليق لا يدخلان على ما ليس بمبتدا وخبر

لا الالغاء

لا التعليق

فى ذكر موارد الالغاء والتعليق

سوى ومعنويا كون احسب بقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كما فى زيد واحسب عمرو وبكرا الملغى يصدر منصوب فيبح اذ الناكيد قبل الاعتناء بحال الغاء العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء فبينهما شبه التثانى واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بموجبين فى المصدر تحو زيدا احسبه واحسبه ذاك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا بقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك زيدا قائما وعلمت لزيد عالم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر تحو زيد قائم ظننت غالبا اى ظننت زيدا قائما غالبا اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قبل وقد مر ذلك فى باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر فى باب المصدر وكذا ان حذف الفعل الملغى فان حذف لغير دليل فالعمل بحوز الغاء الفعل باعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاء فبيح كما مر فيح تاكيد الفعل الملغى فان حذف لدليل فالعمل للفاعل بحو ظننت زيدا قائما اى ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم فى باب المصدر وهو كما تو حذف الفعل جواز بجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظننت منطلق ومتى بد منطلق ظننت وبجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لكونه مقدرا بان والفعل بجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل فى الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظننت منصوبا بكونه مصدرا مؤكدا للعامل كزيد قام حقا على ما قبل لما ذكر انه فى المفعول المطلق نحو ومنها انها تعلق تجر فى لا استفتها والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى متوقف الزوج لكون كالشئ المعلق لا مع الزوج ولا بالزوج لفقدانه ولا بالزوج لتحو زها ووجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق نوع من العمل عام مجوز تقدمه لان معنى علمت فيما زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قائما عند قوله تجر فى لا استفتها المعلق قد يكون حرفى لا استفتها وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها تمت وقد يكون اسما مضمنا معنى لا استفتها كقوله ثم لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت ان جلست ومتى تخرج وفى معناه الاسم المضاف الى كلمة لا استفتها نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك قائم قد يكون حرف النفى وهى ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان انا فيها ان فلا يزم وقوعها فى صدر الجمل وضعا فاوجبت الجمل التى دخلتها على الصورة الجملية وغايته لا تمثل هذه الحروف وان كانت فى تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء فى المفرد فى نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهى اجتماع ان واللام كما يجئ واما الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل من المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك الجاء فى خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا بد دخل الا مع المكسورة كما يجئ واما اذا احتيج ان عن اللام فانما لا يعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد نعل القلب فى تاويل المصدر فاذا امكن جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح هو زنها هو اولى من عزل العامل يكبران عن عمل واما قوله ولقد علمت التاركين ينبغى ان المراد لا تطلق سهما فانما اجرى لقد علمت مجرى لقسم لتاكيد الكلام لان بناء اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفى علمت معنى التحقيق فصار كقوله وابيض قد لمعت فسمالبك مع الصدود لا مثيل وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجواب قسم نحو علمت ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اى والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من قولك وعلمت انهم ضربوا بنصب انهم على انه مفعول ضربوا وعلمت اى يوم سرت وعلمت اقيام فعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعراب ما اذا لم يتقدمها فعل القلب فيجوز فى علمت اى يوم الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدا اى اى ايام يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع بكون كعلمت اى يوم الخروج قال لقد علمت انى يوم عقيقة والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واما صدر المفعول الثانى فكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو ويجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معمول الاستفهام بتم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد ولبس بقوى لانقطاعه على النصب فى نحو علمت زيدا ما هو فانما مع ان المعنى علمت ما زيد فانما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرنى فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع فى زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اصبت رايه من رايت بمعنى ابصرت وعرف كانه قيل اابصرته وشاهدت حالته المجهولة واعرفنيها اخبرنى عنها ولا يستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشئ وقد يوتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يجئ نحو ارايتكم ان اشكم عذاب الله اتاكم او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فيكشف ما تدعون اليه ان شاء وتنسون ما تشركون ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون سلهم ايهم بذلك زعيم ام لهم شركاء فليات بشركائهم ان كانوا صادقين ارايتكم ان اشكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون ارايتكم ان اشكم عذابه ليلا او نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون ارايتكم ان اشكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون ارايتم ما تدعون من دون الله ارونى ماذا خلقوا ام لهم شرك فى السموات ام اتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا

ارايتك هذا الذى كررت على ان اخبرنى اى ارايتك هذا المكرر ما هو لئن اخبرنى كلاما مستانفا وقد يكون الجملة المقتضية للاستفهام جوابا بالشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الآية وقوله ارايتك الذى ينهى عبدا اذا صلى الخ وقوله ارايت ان كان كذا ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المقتضية لمعقول الاستفهام استانفا لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حاله شغال فقلت ما صنع فهو معمول قولك اخبرنى عنه ما صنع ولا يصح جعل الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايتك كما ظن بعضهم ولا يحتاج الكاف الحرفية بارايتك الذى بمعنى اخبرنى عنه لما صار بمعنى خبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن اسم شوهد نحو النجاك فاستعين بضمير الكاف تاكيدا وجمعا وتثنية عن تصريف اما الخطاب بمعنى الاتى فى الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا فعلى ارايتك اذا الا انت المقدر فى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا فى الحال بل الاسناد عن الثانى الكاف وهو مسند اليه والجملة كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثانى وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكما الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتكن كما الهندات واعلم انك اذا علمت من نام وجعلت استفهامية غلبت فى الكلام دلالة على المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وان كنت تعرف بعد ذلك ان القائم زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظم عليها الا تقضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو تعيين الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا وانما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام وبين الاستفهامية من غير فاء لكونه معربا بخلاف الاستفهامية علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه ولبنى داء الاستفهامية التى تلى باب علم فى نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم فيما للزوم الشائع فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتعدى الى مفعول ان كان عارفا بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين وبما يعرفه انتساب ما نحن زيدا وعمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو ذلك النسبة وهو ينافض مفعولا داة الاستفهامية اذن لجزم الاستفهامية الاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو انتساب القيام الى اى شخص هو وذلك التشخص قد فرضنا زيدا فالمعنى عرفت قيام زيد وانما صح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ايقاع التشوع على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهامية الذى جوابا لا وانعم بعد فعل القلب نحو علمت زيدا قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا وانعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يثبت فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهامية جوابها لا وانعم بعد فعل القلب لسلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون مفعولا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال معلقه ما يقال فى جواب هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب هذا الاستفهام اما وما استفهامية فيقال فى جوابه نعم او لا والذى يقال فى جواب ايهم قام المذكور فى الاستفهامية المعنى علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على سبيل البدلية هو الذى يقال فى جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قائم واما عمرو واما اذا قيل علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها واما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا الا نسلم انا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون معلقا للعلم مضمون استفهامية المتكلم يصح ان يكون معلقا للعلم المتناقض المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم اولا فى الجواب مقتضى بالصحيح النسبة ونفيها لان المعنى بل زيد قائم وما زيد بقائم فتحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به فى جواب هو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لجزم الاستفهام الاستفهامية المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت اوقوف ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتيقنت ودريت وبعد كل ما تطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال

الحواس نحو كاسست وابصرت ونظرت واسمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيدا بتوام عمرو وقد يضم الدال على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به إيمسكه على هون ام يدسه في التراب اى مفكرا ايمسكه ام يدسه وفي الجملة الدالة على ذلك ان انفسهما ايهما يسوى صاحبه كاس المؤن اى مفكرين ايتهما يسوى والمعنى مثل ذلك في الظن الذي هو لزيد جمع احد المجوزين على الآخر وجوز يونس بتعليق جميع الأفعال نحو ضربت ايتهم في الدار وقلت انهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت ام زيد ان عمرا في الدار ان يبقى بعده القول والجملة مفعول لذلك المحذوف على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما مذهب يحيى بعد من القريقين مفعول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب لفي اثاني موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الظن نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعلق الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعول لما اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون ذلك الجملة اثاني مقام المفعول الاول والثاني نحو نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمك هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث والرابع نحو اعلمك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادرى ما زيد الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فان تفكرا لم يوضع لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى عرفت اى عرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر ايتها قائم هو ام اعداى عرفت هذا الحكم بالنظر اليه وزيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيدا هو من وبعد فيجوز اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي هو مضمن تفكر وسل الذي بمعنى سل انما لا يتسلطان على زيدا لو سلطا عليه كما ينصب اعلم اذا سلط عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب العلم متعديا بالوضع فعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعريف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى بئسما يأمركم به ايمانكم اى بئس امرا يأمركم به ايمانكم وقد ارسلها يسوق الكلام عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمر الله ان الكلام الشاعة اتاني مرسلها اى يهتم فوق وقد ارسلها يسوق الكلام عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمر الله ان الكلام مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المتضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم ام لا اى شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت ذلك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائم لان اللام للابتداء ولا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخله على اخوه كما كانت لظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه المازني انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وارى مفعول اعلمتك لزيد منطلق وابو منطلق ام عمرو وما زيد منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت بابا علم لما لم يستعمل فاعله نحو اعلمتك زيدا قائما وزيدا اعلمتك قائم وقال الاندلسي الذي اقول عليه اشباع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الالغاء وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز واما الاولى منهما سواء بنى الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو اثبت نقلت زيدا اعلمتك قائم او علمت نقلت اعلمتك زيدا قائم لجاز في الثاني الالغاء والاعمال لحالة واحدة لانه لابد من اعمالة في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال لحالة واحدة لانه لابد من اعمالة في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة لانه لابد من اعمالة في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان الاعمال بالنسبة الى شيء والغائه وتعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمتك في الفاعل والغيبة عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمتك في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعلم معناه المهيء اى التصير والملحق او المعلق اصل غلم فالملحق غير المعلم واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت تولد وانما انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة هب بمعنى احسب مع ورأى الحلبية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مختلفي المعنى نحو علمني قائما فان قال بارك ونعم الرجل اعصر حمل وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأيتنا نقول

كذا وقد يجري مجراها رأي بعضهم حملا على رأي الفارسية وكذا عد وفقد حملا على وجد لاتحادهما ضدا في أصل الوضع وإنما لم يجز ذلك في غيرها من أفعال المذكورة لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به منفعلا أصله واصل الموثر أن يتعاير المتأثر فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلا يقول ضرب زيد زيدا وإن أريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضرب بل بنى ولا ضرى بنى ولا نعرف لهما وإن تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما أحبت كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فصل مع اتحادهما معنى تعايرهما لفظا بقدر الإمكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظهرين متغايرين في اللفظ وإنما أفعال القلوب من المفعول به منهما الذي المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما التبسا في الحقيقة فصار فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا فإنما إذا كان احدهما متصلا والآخر منفصلا يجوز في غير أفعال القلوب أيضا سواء وضع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت إلا إياك وإنما تقتل إلا إياك فاضرب وما ضربك إلا أنت وإنما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو زيد ضربه وظننت زيدا ما لم يحز المثال الأول مطلقا وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص أفعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزءين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لأن منعولي ان المفتوحة في الحقيقة منعول واحد غير مذكور هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى منعولي اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي فاعلة لمفعول واحد في الحقيقة ويكثر ذلك وان كان ذلك المفعول متأخرا لفظا فقد يضمر لمفعول واحد تقدم صريحا كحسبت وظننت وخلت لأنهما بطلب في ظاهر الاستعمال الاسناد ومسند اليه سواء نصبتهما كما في حسبت زيدا قائما ولم تنصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مفعولا الجزءين المنصوبين هو المفتوح بعد المجزءين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول لها آخر مقدرا ولا ملفوظا بخلاف ان مع جزءيها في مفعولي الأول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسدهما شيء هما مفعولا لفعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزءيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في محله فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومغنيان عنهما اذ هما بتقدير المصدر به لانه مصدر به كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب تما بنصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فعوضنا من ما اردنا منها من جعل وهب مما يتصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وا كان أصل اباب متر مفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما لكنه لما اشرب زيد النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذف احدهما بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت بل اولى لجعلت ذلك ذكرنا منقول بل انا جعلت واما لا قرينة فلا يجوز لان اذكل انسان لا يخ من تصيير شيء شيئا في الأغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما لا يخفى وعلمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصيرته كما كان مضمونهما فاعل صار وكان الصار بناء على ان المفعولين في تقدير المبتدأ والخبر جاز حذفهما بان كانا في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا مبتدأ وخبرا لصار فانهما لا يحذفان واذن فما ذكرنا في اول هذا الباب وانا لنأخذ بصير وما ورد فيه نادرا وتعليلهم انما لم يقاسا كالمثلث افعال القلوب لان ذلك انما يمنع لضعفهما من حيث لفظ بظهور تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف الصيرورة فانه يظهر اثره في الأغلب كجعلته غنيا فانهما لم يرد بهما الصيرورة اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن وما ورد فان صير قد يخرج من هذا الباب كذا لك الله بكن بمعناه كقوله نعم وجعل الظلمات والنور اي خلق وهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه يجيء الا بمعنى صير وانما اورد معنى صير لما بينا قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما بينا قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله كائنا لحصول من الجهة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يشتمل كون منعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك والبدء ذهب الاخفش فيكون لمثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاحبه مثلا من ضرب اللبن والطين ويجوز ان يقال مخفف ضرب مثلا اي بين هو منعدل الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه بالحق غادر وبصر كالحوض بمزلة الذي بمعناه غادر وبصر بعدا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف خلا واما اذا كان معرفة كما في قولك غادر زيد حق زيد السباع

اي تقسيم

المنصوب بما جرى مجراها

ما صرح به في الاسفلها

الاخوان الذي مع ان

اي المصدرية

مفعولا ثانيا

فانه يجعل مفعولا

واما افعال القلوب

في حاصل الفائدة صيب

الجزء هو الاسم الذي لا يصح السكوت عليه ولا يتقوم بانضمامه الكلام

فحاف غادر بصير هو الظاهر وتما بنصب المبتدا والخبر من غير انعكال القلوب وتعبيرا ذفات سهر سمع المعاني بتعين نحو سمعك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز مفعد بر الجملة بان نحو سمعت انك تقول فالواو اما عاطفة في المبتدا والخبر لهكن الخبر الا فعلا والا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وما فالا واري معنا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي انفا فاقال سمعت الناس ينجعون عنبا فقلت اصبدح انجح بالا بنصب الناس فلا روى برفعه على حكاية الجملة وتما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعمال ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى وكرم قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو قول الان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام مثل لفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو مثل زيد قائم اي مثل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المقصود من الاصالة الا ترى انه يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض الفاظين نحو تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك بعض كاباري ثم ما كنا عزمنا من يستهل عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ يجب ان لا يخل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لا يجوز ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم ثم قال فلان ثم زيد وهذا امر ي الكتاب العزيز بفحص نبه عن الامام الخليل الا سن باللسان العربي ويقول قال فلان زيد انا قائم وقلت انا عمرو انت بتحليل عباية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بتحليل بالمعنى الاول اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا وعمرو في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز التوجيهان فيما يؤدي معنى القول قال نعم نشاهدها بالله لبيشه بالبلة والتون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب علم اري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مفعول وقد تقدم ان ابدا المفعول به ان يطابق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فانت ضارب ضربا وكذا تقول اما قائل زيد قائم بالاسامة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والتدحرج اوهم المص قوله ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت انا قائم زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على جملة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقول وكلاهما غاية المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوبا كقولك قلت انا قائم زيد قائم او لفظا اخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويجبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كاذبا او قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وقبيح ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويجبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظ او كلمة وفائدتها ان يكون لفظا يصح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فيذهب هذه الثلاثة لانها لبست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا معتبرة لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معتبر لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ويجوز ان يعامل به معاملة فلان زيدا اذا تكلم من يريد رفعا واما بناؤه فهل يراعى ولا ذكر ناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معتبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به فصل ذلك اللفظ بحيث ان يقل معه ما يكون به جملة كقولك لغلام قال سلام قوم منكرين اي عليكم سلام قال اذا املك قلت بناء اي هي بناء وقوله نعم قال سلما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معتبرا به عن الجملة كما يقال فلان يعرف السلام اي سلام عليك بكون للمنصوب فالواسلاما بمعنى المرفوع في قولك السلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الجملة اي يجب ان يكون فعلها مضمرا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال نعم نحيوا باحسن منها وذلك لان للاخبار الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا والمجيء عند الكوفيين بالقول في الحكاية ملاق معناه كقولك نادى بنعم فدخل واخبر زيد قائم ثم قال نادى بالرحيل عدا وذكر ناه حالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعده مثل هذا الفعل ولبس لحفاه بواسما القول ليس بعزيز في الكلام العزيز فانه تقدير الخبر نه وقلت زيد قائم ونادى بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب في قولك نادى بنعم سلام كما تقول قلت سلام والناويل ان قلت انا ولا بد من تحذف المحكي بعد القول لئلا القرينة كما يسأل من قال

بحث الأفعال

أفعال الناقصة

زيد قائم تنفول انا ظننت كما تحذف القول ويبقى المحكي كما في قولهم جاؤا بمذ ق هل رأيت الذئب قط اعلم انه قد يجيء الفعل بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تفول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد تلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المرتضى والاندلسي لو كان بمعنى الظن لوجب استعمال في العلم كما يقال لك كيف تفول زيدا قائما فتجيب علمه قائما فانت فهو اذن بمعنى الاعتقاد عاما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يفول زيد عمرو انا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط نفاه استفهامه متصل نحو انفول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو انا ملك تفول زيدا قائما او بالتوسط نحو تفول زيدا ضاربا وباحد المفعولين نحو اجهلا تفول بني لؤي لعمل ابك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية اجماع استيفاء الشروط وقوله وقد يضمنها معنى خول الكلام فان حسبت بمعنى صوت احسب وهو الذي في شعره شفرة ولخلت اي مررت بخال اي جهلاء وزعمت به اي كفلت به هذه الثلاثة بهذه المعاني يكون كلا منه قوله وتعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى صبت قد ذكرنا انها اذا تعدت وجدت الى مفعولين فصاعدا بمعنى اصبت وعرفت ايضا الآتي المعرف والصاد مضمون الجملة ونصب المفعولين وعد نصبهما بافعال بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال التي اقتضته ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح ودام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كما تنهى عنه لدخول على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فرفع الاول ونصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كالا مثل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون الضمير اي حصوله لمحل ما وكل ما يلفظ دال على حصول ما معين بالخبر فذلك الحاصل ان كان قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالقائم في الزمان مطلق الحصول او لا ثم تخصيصه كالقائد في عصر الثاني قبل تعيين الثاني على ما ترى فالمعنى بالمعين ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل بها ان القائد ثان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلوا عقلية ولما سار الافعال الناقصة بخلاف صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال ومثله اخواته ودام الدال على معين الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فلا لانها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غالب الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قلوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيدا لصفة بمفعول على صفة غير مسدد فان زيدا في ضرب زيدا بعض منتصف بصفة القرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي منتصفة بصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا منتصف بصفة القيام المنتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا منتصف بصفة الغناء المنتصف بصفة الصيرورة واي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتنبيه عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل تما استغنى عن الخبر في الظاهر انها غير محصورة وقد يجوز نقصهن كثير من الناقصة معنى انا نقول ثم الشعبة هذا عشرا اي تصير عشرة ناقصة وكل زيد غالما كما لا قال نعم فتمثل لها بترا سوبا اي صار مثل بتر وتحوذ لك وقد زيد على عد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من حرا دنا صار الى ورجع وحال وحار وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانها كانا في الاصل بمعنى افتعل ولكنا كان اصل صار فكان حتى جعلها ان تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الان مصدر وخبرها بالى ان عدت تحولت صارا الى التي تضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان المتحول اذا رجع الى الفعل واستقل به فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى سببها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفها تامة على الاصل قال فهو الى الحسنين ورق كلاهما ورب قذلك صعبة اي اذ لا يل وقال ابن قنبر اني لا محالة حيث صار القوم صار اي مكان انتقال القوم منتقل وقال نعم ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها الفظ من والى ظاهر او مقدر

مطلقاً

جائماً

الشرائط

ومعنى نقرير الفاعل؟

اي صار غالما كما

بحث الافعال

لان الرجوع والانفعال من الامور المتشابهة بعضهم من دون المنفعل عنه والمنفعل البر والبحر الخافي مثل هذه الافعال بصار فيها اسماً بل كما الاثر وان انفعل بالمحو مع انه بمعنى يحول وكذا زيد على ما زال من مراده فانها ما فتى وما انفك وما برح وما دام بمعنى من دام يدوم اي برح واصل مازال ومابرح وما فتى وما انفك ان يكون فاته بمعنى ما انفصل يتعدى بمن الى ما هو الآن. صدر خبرها بمقال في موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما منصوب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل يختص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وفتىء ان يكونا تامتين بمعنى زال عن مكانه ينتقد بان بانفسهما وبمن تخويج بحث بابك ومن بابك ووضع بابك واصل ولي فقد كان الاصل ان تعدى بفي نحو ما ولي زيد في القيام فجعل الفعل بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي النفي بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات النفي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذ الملك مثلا مواظب كوني في صدق هذا القول ووقوع القصر في جزء من اجزاء الزمن الماضي اما تقول ما ضربت زيدا الا يوم الجمعة بفيد استغراق نفي الضرب لجميع الزمان الماضي ذلك لانهم اريدوا ان يكون النفي والاثبات المفيدان بزيد واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوقوعه اي لوقوع النفي في جزء معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض ذلك لامكان ان يكون الجزء الذي يفيد الاثبات بغير الجزء الذي يفيد النفي فلا يلزم تناقض فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب اثقل من استمرار الترك. نصار ينحو ضرب ما ضرب كلوجيه الجزئية واسائلة الكلية اللذين تناقض احدهما الاخرى منبهين هذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايجابا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي بلزم استمرار الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه النفي بل ذلك موقوف على التماع ولا بقال ما انفصل وما انفك ضاربا ولا بقال ما زال امرا بضم الزاي وكلاهما الاول امر والثاني امر التناقص وادى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فانما زال يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اي قرفه من الباء فانان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زال وكود فنقلوا اكثر الواو فيهما الى قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في البين للمفعول نحو بيل وهو خلاف القياس بل الاكثر مازال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال فقم فان برح الارض وما ولى في مره وما انفك من هذا الامر واما مازال لا يزال وما فتىء او ما افتأ لا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان يمين قولك مازلت بحق فعل مفعول به والاكثر ان يعمل هو الخبر اي مازلت معه ونفصل ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح نفال هما لا يكونان الا ناقصين وان جاء بعد بقد مرفوعها منصوب نحو حال كقوله غدا طاويا بارض الربح هاتيا اقول اذا كان غدا بمعنى منحى في الغداة كقوله نغ ان غدوا على حرتكم وراح بمعنى رجع في الترواح وهو ما بعد الزوال الى الليل يخوراح الى بيته كل رئيس تمامها واما قوله ورجع يغدو وذاهبا بنكحل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والترواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والترواح فهما ناقصان ولا يمنع من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ملحاوت حاجتك اي ما كانت حاجتك اني ما كانت حاجتك وما استفهامية وانت التفهيم التراجع انه لكون الخبر عن ذلك التصهير موثقا كما في قولك انك يرمى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها او بالعكس قال ذلك الخوارج لما قوله لابن عباس حين جاء انهم رسوله من علي عليه السلام منها تعديه في قول الاعرابي ارفع شقرة حتى تعدت كانها خبزة اي صارت قال الا اندلسي لا يجاز يجيد بن اعني جاء وبعد الموضع الذي استعملها العرب قال وطرد بعضهم قال المبرد اجاد الاولى طرد جاء في مثل جاء البرد فهزين وبين هو حال ولبس بتوكيد لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه فهزين ولا معنى له قال واما بعد فان بالطرد وان قلنا بالطرد في تما بطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا بمعنى قول الاعرابي فلا يقال صعد كابنا بمعنى صار بل يقال بعد كانه سلطان لكونه مثلا بعد بل كانها حوته قوله بادخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال التامة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وينصب الثاني فسيبويه مر نوعها اسمها اولى من المشبه فاعلها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضافا نيابتها مضافا الى الاسم بكلا يبقى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فلهذا سن ان لا يبقى فيها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدنا من ان كل فعل لا بد له من فاعل فاذا استغنى عن المفعول فوله فكان تكون تامة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا ومنفي صار

فنا

فنصب

ومن بابك

نوعه

يفيد كان دائما

هذا الاستعمال بعض نواقشه

هذا الطائر يحاكي حداي خفق طائر وهذا الصوت في الهواء اوالاذهب كالصرصر وكرا

الفعل فان الاثر يحاكي الفعل الذي يحدث الاثر وهو الحركة الحاصلة في الهواء

وكحتى ان يكون ما بعدها حالا فيه تأويلات صعبة تقدم في المرور وكون ان المكفوفة بما على قصد التقرير كثير في البر والتقرير الحكمين العظيم والحرم واعلم ان الحروف سن كر

بناء على ان كل فعل ناقص فاسمه

ويكون

مبحث الأفعال

ويكون ناقصة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما وبمعنى صار ومازال ومابرح وما فتئ وما انفك لا شتراكها
لفظا ومعنى من قبله ويلزمها النفي بما دام لتوقيت امرءة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي
مضمون الجملة حالا ومثل مطلقا نشرع يذكر هنا هذه الافعال الناقصة وبعد ذكر بعضها ناقصا اوزائدا مثل فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل اتاصل ماضيا اوحالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي ستهمة قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من فعليته ووجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فسيتفطن واذا قلت كان زيد صادقا لا يستفاد
الاستمرار وكان تباين ما قالوا ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى القائلين ان يكون بمعنى صار وهو تابل بالتسبيل الى المعنى الاول قال تعالى فنهاه
فمرن والمعطى كانها فطا الحرين قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون بنفسها خبرها الشان اى يكون في كان الناقصة
على اى معنى كانت من معنييها خبرها الشان مقدما فيرتفع المبتدا والخبر بعدها هما منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها خبرها الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم تسترت القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد وفي الاصل كاسم ان قول مفعول
ظن نحو انا زيدا قائم وظننته زيدا قائم ويكون ناقصة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرد ذلك الى ان الناقصة ايضا تامة في
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم نوزانها ووزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
منهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى كمل وعزل قوله وزيادة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله جاسم المرة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زيدة غير مفيدة للماضي والا فان المخبر عنه صبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عاش لم يوجد كان مثله وكذا قول الفرزدق في بحر عرف ابائي بهم يجودها في الجاهلية كان فلا سلاما
اذا دلت كان على الزمن الماضي فلم تفعل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان وردبان حبان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تتميمها
زيادة نظر لما ذكرنا ان الزيادة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سيتت زائدة فجاز العدم عليها
وانما جاز ان لا تعمل مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر
يفهم عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز ذلك
ان يجرد هنا في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جرد هنا لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب نوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف والا على الزمان فقط فلذلك جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف لتبيين الحالة بالظرف
التي يقع فيها بقع بين ماء البيض وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة تنبيه ان كان المفيدة للماضي التي
لا تعمل مجردة عن الدلالة على المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لهذا لك ثبت الثبوت وتوليد بدل ذلك من تلك الظاهر بدل معناه واى المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما احرزناه فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست
زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اى جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لا فادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزيادة والمجرد للزمان اعني غير العاملة لا يفعلان
اولا لان البداية تكون للوازم والاصول والمجردة للزمان كالزيادة ولا يلبق بهما التصدر ويفعلان في الحشو كثيرا وفي الاخير
على راي نحو قولك حفظ الخطيب كان ولا يزاد ولا يجرد الا ماضيه لحقتها وقد اجازا بو البقاء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعدان لم يكن بعيد ثبوت مضمون خبرها بعدان لم يثبت ومضى
بصير يكون بعدان لم يكن قوله راسي واسي واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الانتقال منه الى شيء تدل عليها تركب لفعل اعني الضحى والمساء والضحو بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضوي الحال والاستقبال واما بمعنى كان في الضحى وكان في المساء
وكان في الضحى بفتحتين في هذا المعنى الجملة اعني مصدرة تضافا الى الاسم تزمانها الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي

بقية معنى الافعال الناقصة

يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد عالما ان اسناده الى زيد مقترن بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح فانما كان بناؤه مقترنا بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي صلحنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اصبحنا بمعنى كل منهما على الترتيب وحكى الاخفش مادة اصبح وامسى بمعنى واحد كان في لفظين وهما ما اصبح ابرده هاهنا وما امسى احره هاهنا وردّه ابو عمر وقال الشيرازي انه ليس من كلام سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانية اي الصبح او المساء والزمن الذي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات اه يعني ان معنى ظل زيد مفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن معنى الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار ومستغرقه ويقترن البعض بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي ماضيا والحال والاستقبال ومعنى بعضه ظل يظل ظلولا فانوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعقد عليه وقولهم بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن جميع زيد بزمنه او بات وهما جميع الليل بالزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومصدر عريب وبيات كباع بيعا وهاب هبابا ويجيء تامة بمعنى نام ليلا ونزل سواء نام اولم ينم وفي كلامهم لبلد انست به وبت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال لقم ظل وجهه مسودا وانما مجيء بات بمعنى صار فغير نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات بذه قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انما اخرج في هذا الحديث في مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخر قد ذكرنا ان معنى ما زال زيد عالما اي استمر اتصافه بالعلم وداومت لزيد مدة قبلها واستأهل لها وهو وقوف السابق الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله وبالزمها النفي ان كانت ملازمة فيما وقد يكاني الدعاء وان كانت مضارعة لها ولا ولى والا ولى ان لا يفصل بين لا وما دخلت عليه بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو والله اقوم لا افعل ولا يكون ما زال واخواتها بمعنى لا يجامع النفي كما في قولهم والله تفتؤ تذكر يوسف بثنا ويل لا وابي دمها لا زال لان حد نفاه لم يقع الا من مضارعاتها وانما جاز حذف منها لعدم اللبس اذ لم تقترنا لما لا تكون ناقصة الا بعدها لا تنفي ان تسمع ما حييت بها لك حق تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تفتؤ تذكر يوسف ويلي لا العمال مبهمات اعدها لها ما يحي بوسا على خشن جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم ويكف بها ويكون ما زال واخواتها بمعنى لا يجامع حيث المعنى لا يتصل اداة الاستفتاح بخبرها لان الاستثناء بخبرها لان الاستثناء بخبر ما لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في باب خبر المبتدا ليس به بشر لا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة اسناد زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخواتها كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصد بها الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها لظهور ذلك وتأتي عطف على مناخا نحو قوله صاقا ويقبضن وبسل هي ناقصة خبرها على الحذف اي معدو مناخا حال وفيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ فلما بانى في البيت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه وليس بسببويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذا يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء وقوله ودام اه لتوثيب امر اي لتوثيب فعل بدوام ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر كانت في قولك اجلس مادام زيد قائما ابوه موثب بجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان على الخبر نحو اجلس مادام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن جهة كونه توثيبا لتعين بكون ظرفا للذات التي والظرف فضلة ولا بد معه من تقدم جملة امتنع كانت او فعلية لفظا او تقديرا لغيره من الفضلات وما التي في اول مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وبعد ان التراخ ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الحال ولن يخلق قال فهما يؤيم بانهم ليس معدودين فاعلم المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال الا ان لدعوى احسن ليس بين الموجبين تناقض لان خبر ليس ان يدخل في زمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا ابتدئ من الازمنة زمن هو على ما تقيد به هذا قولهم حكم ما حكم ليس فاعتد الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما تقيد به وقد ذكرنا حكم ما في باب المضارع واصل ليس ليس كيس كما يقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم تلبيسها بالفعل كما هو للباس في هاب لخافتها احوالها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح التاء اذ الفتحة لا يحذف في الغين تخفيفا وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون

مضموم الباء اذا لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذا لم يفتح بل يسكن فكما يقال في ضرب ضرب ولم يقلب الفا لفتحة قبل به على علم نصر فر ومعاذ فانه لا خوانه وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذا كان مخففا فعل كصيد اذا صيد لعادته حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدن في الجواب ان ذلك لمعارضة اخوانه في عد التصوف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو ليست وليسا فلشبهه بالفعل لكونه على للنفي وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هار هابا هاها واهائي هابا هاها بن مع كونه اسم فعل لشبهها بالفعل والاول الحكم بفعليته لاتصال الضمائر به عليها وهو لا يتصل بغير من يجعل الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام ثم يجوز وهو ما كان الى الراح وقسم لا يجوز وهو ما في زال ما حلا فالا لان كيسان في غير ما دام وثم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقال ذكر ذلك في الموصولات فوا من كان الى الراح كل ما للبث ازله ما تمام ذكره المص وما ابتدئ من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي البث خلاف على ما يجئ واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكر في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما لف اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها فاذا لا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمعنى الا ثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل في تمام لم يلزمها اجاز اخذها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصح الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما ه الثانية والفعل في هذه الافعال فلم يجزه واحد منهم لانها لا تزال هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما انا ان زيد كما جاز ما انا ان زيد وكما حكم زيد كما في ما النفي فهو ما بث في ان الثانية واما غيرها من حروف النفي هو لن ولا فاذا انتفى هذه الافعال المذكورة لم يخرج بتوسط الخبر بينها وبين الافعال انتفاء لما ذكرناه في ما ويجوز تقديم بها عليها انتفاء لانها ليست كما في طلب الفعل ذكر كما مر في المنفي على شريطة التفسير واما البث فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيين من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدد نصرفها ومشابهتها لما وانقضاء فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسوني ولم يرد عجزه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف لعين فقالوا صيدني ولذلك لم يلتفت جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليست الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله بنا ها الا بوا بهم لبئس مصرعا فاعنهم فالوا لان الفعل لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا ينظر لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولما اضرب والفعل ان لا يشغل عما لن ولم والمانع ان يمنع تعلق الظرف في الا بد بخبر ليس ويتعلق بفعل ليس فان الافعال الناقصة لا يمنع تعلق الظرف بها لانها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيدا قائما لم يمنع من تعلق الظرف بالحال بكان لانها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعلقه بخبر كان الموخر كذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا يصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لان ما عنده في تعلقه لليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على مبتدا عادم التصوف كما في التعجب ولا على مبتدا بلازم الابتدائية لكونه في المثالين الامثال لا يتغير بحسب كقولهم لطالما قعد وا ولا يلزمها لكونه جملة كالمثل كما يحمل الاعتراضية كقوله فاتت طلاق والطلاق البتة او يلزم الابتدائية لنوعه بعد ما واذا المفاجاة والقسمية معنى الدعا كسر لا على ان فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرناه في باب المبتدا ولا يمنع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها فاذا في الحقيقة الا تري ان معنى كان زيد قائما ان لزيد قياما لم يحصل في الزمن الماضي معنى ما زيد قائما لم فانه حصول الزمن الماضي بعدان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان لزيد قياما لم يحصل في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذن كلها معنى الكون مع مبدا اخذ كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل اما ان تكون خبرية وطلبية فان كانت خبرية نا قض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها بدل على ان المصدر يخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فبينا قض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها قابل للفعل النا قص كما مر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا به كان عنه ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه هل غير ثابت عنده وهو نا قض فاما لو لم علمت ازيدا عندك ام لا فهذا خبر ان ازيدا لبث لا مستفهما المتكلم لهذا الكلام حتى يلزم التنا قض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار لا كتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متحدين واين اذا الطلب فيها طلب اخبارها تقول كن فائما اي قم وهل يكون فائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيها في الشعر معا قال وكونوا

بالمكارم ذكرين وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كون هل تمرين استخبار اذا الطالب احدهما طلبا في الاخر فجمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا فمقتضا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو ان كان زيد وانها كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت بهما معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى بلغنا قصر هو ومضمون الخبر فان قيل ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما تقرر من نحو انها ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي بنيها لا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع سواء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي ولا بقول ابن ما كان زيد او متى ما زال زيد لوجوب تصدير هاء النفي ويجوز متى لم تزل هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجرولي والشلوبين ذلك ليس نحو ابن زيد ولا الاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس فقد قرر الكلام عليه وان منعنا الاداة الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويقدر من ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله ثم او علمه او قدمه ثم تقول اذا كان الخبر المقدر مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يتصدر بما فوقه ذلك ما تاكلة الشرط نحو ابن تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو ابن كنت وانهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل ولكنا ان دخل الالف على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او لما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب لما فاعل ويجب حينئذ تاخير خبر ليس عليه فقد قرر الكلام عليه وان منعنا الاداة الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويقدر من ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله ثم او علمه او قدمه ثم تقول اذا كان الخبر المقدر مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يتصدر بما فوقه ذلك ما تاكلة الشرط نحو ابن تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو ابن كنت وانهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل ولكنا ان دخل الالف على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او لما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب لما فاعل ويجب حينئذ تاخير خبر ليس عليه فقد قرر الكلام عليه وان منعنا الاداة الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويقدر من ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله ثم او علمه او قدمه ثم تقول اذا كان الخبر المقدر مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يتصدر بما فوقه ذلك ما تاكلة الشرط نحو ابن تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو ابن كنت وانهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل ولكنا ان دخل الالف على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او لما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب لما فاعل ويجب حينئذ تاخير خبر ليس عليه

اجتمع طلبان على فعل واحد فاكثر على مصدر واحد في حالة واحدة بان الكلام وان قل

شرين او شلوبين لغة العرب منه الاسكندر بن الحسن قاضي سبتة والشلوبين

فعل مع الفصل بين كان واسمها بالظرف

الحلبي من مشيخة الشيخ ومدوح بمدح وهو الطلبة اذا مشى في الدرس

ربع الصبي في الحجر

كان يد

كان سحر ايام جنون وذى علية المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام فاطلب الصدر اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر اى فاسم كان اذن نكرة وردّ الجواب بان ام المتصلة يليها احد المسئولين والاخر الهمزة وقد تدرج بعد الهمزة فعلا اذ يليها المسئول واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كانه معدوم وايضا فان اسنادها اليهما انما يكون فى ضرورة الشعر كما يجئ فى باب العطف هذا ونحن نذكر فى المنصوبات على شرط التفسير ان المرفوع انما يفسر بفعل اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرء هلك وفى قوله خاصة اظهى كان امك ام لا ثم رفع ظهى بكان مقدرة لما يجئ فى باب العطف ان بعد سوى ولا ابالى لا يقع همزة التسوية لأداخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا وردّ جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو مررت برجل وهو راكب ولو كان نكرة لقطع وصفه والجواب عن الردّان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة يجب ان يكون معرفة نحو جائنى رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ان رجل ضربته امرأة كما مر فى حال المعرفة والتكرار المفسر للضمير فى الابواب الثلثة غير مخصصة فلا ضمار اذن فكرار واعلم ان ليس من بين اخواتها المختص بكرة يجئ اسمها نكرة لما فيها من النفى بجواز دخول خبرها الكثير اكقولك ما احد يقول ذلك الا زيد تقديره ما احد يقول ذلك الا زيد يقول ذلك وهو اى الخبر الكثير فى النفى بالا الجمل اى الجمل جائزا وقليل بل ممتنع عطفا على الاول وجميع هذه الافعال منصرفة الا ليس ودام وزال وبرح بمعناها فانها لا يستعمل الا زال واخواتها مصدرا واسم فاعل الا تامتين لانها يلزمها حرف النفى وهو لا تدخل على المفرد وقد يحذف كلام يكن للخبر فتبقيها النون بانا والنون فى ان قد حذف مع انه قد حذف للجزم حيث كنا ولم ولا وذلك لكثرة استعمالها قال لم يكن مغترا بغيرنا كما حذفت كثيرا لدا بأل فقيل لها بأل بعد ما حذفت منها الباء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لا فى نون يكون الخبر وكم ساكنا بعدها لم يجز حذفها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا لنقولها بالحركة وخرجها بها عن شبه حروف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد فى نوادره لئن كنت قالتها على ان فاجه رئيس وارفد نفعنى بالذى قال الشرائى هذا شاذ قول سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن وليس ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر فعله نفولك كان فى الدار زيد اى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر به ثم حذف الجار كما يقال المحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف للفعول به وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضله وليتم به نحو كان زيد جالسا عندك وانما قولنا نقم ولم يكن له نفول احد فانما تقدم المفعول به لانه معمد لفائدة اذ ليس الغرض نفى الكفوء مطلقا بل نفى الكفوء لنقم فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا فوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا به الكاف اى ازعسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع فى حوز نقم وانما يكون الطمع بنا لبس اقلا مع علو ثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يبنى معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجرولى والمصاى ان الطامع يقطع بدنو مضمون خبره نفولك عسى الله ان يشفى مريضى اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى لبنى مبتدأ بالوضع للطمع فى دنو مضمون الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قرب وبعد مدة مديدة كما نقول عسى الله ان يدخلنى الجنة وعسى البقيا ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو يحتمل لعله يخرج ولا ندرى فى لعل انفا فاولا كنا فى عدم طفى ومراده فانه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفى لعله يخرج انه شرع فى الخروج وليس بأول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب دلّ من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال ان يتمم شروعا فى الشئ قريب ثم اذا ذلك الشئ على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنو الخبر الا كاد و مراده فانه يدل لعدم الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خطأ لان نصب هذه المصادر على التمييز فى الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو فى المعنى كما فى قولك يعجبنى ان يجئ بدا علما اى يعجبنى مجئ علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ فى الخبر بل هى للاخذ فيه ولفظ الجرولى وهو ان عسى لمقاربة الفعل فى الرجاء او فى نحو ما قلنا من المفهوم من جعلنا التنوين حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا به على تكلف فيه اذ الحذف لا يستعمل فيه مثل هذه الحذفات بل يصح قوله حصوله لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قرب الحصول وليس قرب حصوله شيئا فان القرب ما لم يحصل بعد قوله فان الاول عسى هو غير منصرف نقول عسى بدلان يخرج وعسيان يخرج زيد وقد يحذف ان والثانى كاد نقول كاد زيد يجئ وقد يدخل ان واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون فى الماضى للاثبات وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال فتمسكا بقوله فهموا كادوا يفعلون وبقول ذى الرمة

ان سيبويه لم يقدم الا وهو طمع ... فاحكم بهذا تصب ... كما تقول ما ليس زيد ذاهبا ... وانما ليس ذاهبا ... وانما ليس ... وانما ليس ... وانما ليس

مبحث الافعال

ان غير المجزمين لم يكد بسبب الهوى من حبث مبتدأ بيرح والثالث جعل وطفق وكرب اخذ وهبى مثل كاد واوشك ذهى مثل عسى كاد في الاستعمال قوله فالا زال عشى يئون الذى لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفق فالطمع في المحبوب اشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف عسى بل لمشابهة منه الماضي لفظه معنى الحرف او نشأ ما انطمع والرجاء كلعل ولا نشأ ان فالاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل فوضعت والجملة الاسمية نحو ان زيدا عسى ان يقوم فمعنى الانشاء عارض فيها قال قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة القطع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا مع الجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للتحقيق والاشفاق كما ان لعل كلامه تعالى للاطماع او للتشبيه قال ابو عبيدة عسى من الله واجب فجاء على احد وجهي الرجاء والبطين ايضا والنشد ابن سقبل ظنى بهم كعسى وهم بتنوفة ينازعون جوائز الامثال اى ظنى بهم هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى الا بهذين نعم لعسى للبهذين غير نظر ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عشيتها او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عشيتها عسيتما عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسيتن وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في لئن كما تقدم قوله عسى بذان يخرج المشار اليه فعسى على ان زيدا يخرج والاسم وتنصب الخبر كان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابوسا وقوله الا ليتما ان عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبرها قال فلا تقول ذلك لان الحديث لا يكون خبرا عن الجثة قال ابوسا وصائما للضمير عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى بزيد صاحب ان يخرج اي في الخبر نحو عسى بزيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في الفضل في عسى بذان يقوم اي عسى زيد ذا بئام وفي هذا العدل وتكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ بدلا الا في الاسم ولا في الخبر قال بعضهم ان زيدا ونحوه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل ما اراما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل للفرزدق بان مشيرا بالمفعول وليس بخبر لخبر كان حتى يلزم كون الحديث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الكلام ان زيدا يخرج اي الخروج ثم نغير معنى الكلام عن ذلك الاصل فيفاد معنى لا نشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم نغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم نغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقولك نعم لا بنهلكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهكم عن ان تبروهم والذي ارى من هذا وجه قريب فيكون في نحو بازيد ون عسى ان يقوم اند جاء بما كان بدلا من الفاعل في المعنى ايضا ليساعد ما ذهبوا اليه لان عسى يعين بقوم فمعنى عسى بذان يقوم اي بقوم وبرجى بانه وانما غلب نحو بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي انها التي ثم تفسره وقع عظم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة ولذلك لكثرة ونوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحرف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الآتي الغرض هيهما ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وعسى ان يخرج زيدا علم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى بدل ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيدان خبرا بضم وهو من باب التنازع منقول في التثنية على احتمال البصريين عسيان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان خبر وقوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك ليخرجا عمل الاول على عسى كون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض قوله نعم عسى ان نكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان مستندين الى شيء واحد فاعمل الثاني وان يكون ان نكرهوا فاعلا عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا مضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان منها وقوله نعم كاد تريغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يجيز حذف الفاعل في مثله

كامر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والاوجب ثانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان فى كاد وتوله كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان فى كاد ومثله للبس خلق الله مثله ولبس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا فى كاد ومن الافعال الناقصة الا فى كان ولبس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى ما تاخر عن قال تخبر فاضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال تخبر فلا تمتنع تقدمه على المبدل منه وقد يجذف الخبر فى هذا الباب ان علم قال شممت واما فعل وكدت وليتنى تركت على عثمان بكسر اللام اى كدت افعل وكذا تقول كدعسى زيد ان يقوم اى كدعسى زيد ان يقوم ولا تخطو المرفوع فى هذا الباب غالبا من اختصاص ذلك تقول كاد رجل يقوم ولا عسى يختص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يجذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراه فرج قريب هو قليل قولك لعسيت عسى بكاد عند من قال هو خبر بعد مرفان ذلك عند الكوفيين بمنزلة ان كادكرنا ويتعين فى اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها لا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند اليه بسببى يعود الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يهون وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق بمعنى ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى لفظا ومعنا الهما صار حرى واحرى اى جدير اوصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والنون على انه مصدر بمعنى الوصف لا بثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى على فعيل وحى بكسر الراء كم ان يكون تثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طئ من طئ بعد هذه ستطفئ غلاب الكلاء والجوائح السين فيه عند المتاخرين منا تقال لكونها للاستقبال وأوجبه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى تقع كما فى قوله نعم ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه الا بتاى يتوقع اطفاء غلاء الكلى يؤيده ان كاد اى ما وضع لذلك الخبر كاد وهو من كدت بكاد بكيد ومكاده كجئت لها بحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع الا بقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد واوشك ولى وكرب هلهل وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال كربت اقتضى ودنت للغرب واما اولى فمعناه الاصلى قرب قال فعادين هلهل بين منها وأولى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاول ويجب بجر هلهل خبر هلهل من ان واما ان كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجرد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك فان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا هنا احد هذه الكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجردا الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على التوجيهين المعلومين واذا حذفت من اخبار هذه الافعال ثلثة فاما ان يقدر مع الحرف كما فى نعم عدى للعهدى واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان جاوزى فى الضرورة وما كنت ابوا لهذا اصله ضمير الشان فمن نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التى للشروع فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشاء وانبرى وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة للمفعول كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد فى الفعل واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قولهم هب البعير فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزمه بجر بدخبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كما تزل وصار وصيرورة مكانة للمبالغة فى القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل جريها بجرها فى نحو هلهل ان يقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاتها وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا للكان ومحمولة عليها لم يقدما اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها واما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام فى ذلك

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت النزال فهم دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت النزال بهوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد بها الى ان المذكور ان اي حدوث مصدر خبرها وكونه عليها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسمًا ولا مضارعًا ولا ماضيًا بان مفسرًا وانما عاملت في افعال المقاربة اعني كاد وعسى واخواتها كون اخبارها كذلك وجوزا فترانها بان لكون انما من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع وهي لم تجعل منضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل بحمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله لقد كاد من طول البلا ان يضحا وله يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال وانما التزاموا في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان دون منعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد لان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو الذي يعسى من المصدر ومن ثم قد يجعل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم قوله وقد دخل النفي على كاد الى آخره قال بعضهم ان نفي كاد للاثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا لاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات النفي نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب ان اراد وا به ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبرها فهو صحيح وحق لان قرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل بذلك اذ لو حصل ذلك لكنا اخذا في الفعل لا قربا منه واما كون نفيه اثباتا فمعقول ايضا ان قصد وان ان نفي الكود اي القرب الذي ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الخشن غلاظ وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد وان نفي القرب من الفعل بلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفس الفعل نفسه فان ما قرب من القرب الذي هو نفي الضرب من ما ضرب بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة دالة على ثبوت الخروج بعد انتفاء وبعد انتفاء القرب منه بتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في اخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد ولا يكون اذن نفي كاد معتبرا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا تدل على ثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قولهم فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون فعلم انهم قاربوا ما امروا به اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين اذا ما ادعى لنا رتلت بيتين اذا ما لوينا وهذا التعنت دأب من لا يفعل لا يقارب الفعل بعد وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يفارقنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قولك نعم لم يكد يرها وقوله اذا غير الهجر البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي التي منعت من قال ان نفي كاد اثبات نفاه بعضهم ان للاثبات في الماضي كان كقولك نعم وما كادوا يفعلون اي في المستقبل فاستدل على نفيه في المستقبل بنفي الاثبات بخطبة الشعراء اذا غير الهجر البيت وقولهم تراه قد يرح حول دري في ذلك الى آخره والقرينة لم يكد الى لها احد ولم يكد يستعمل لانه جواب اذا قالوا انهم نفوا الاثبات لم يخلوه والجواب عن الاستدلال بقولك نعم وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قولك نعم فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يقبل الاثبات في قولك مات زيد وما كاد يفارقنا لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بيته بناء على الذي قبل ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباته الله وقد خطأ المخطئون ذا الرمة في روايته من قال حين سمع ذلك الحكاية اصابت بيته واخطأت روايته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قولك نعم فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقولك نعم لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يرح وعندي الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد ترجح فاعلية مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها بقال طفق يطفق طفقا كضرب يضرب ضربا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق بالكسر كجلس يجلس وليست فعل مضارع كاد وان سلك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد راسم فاعل اوسل قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبرها جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت ينفلني نوليني فهض هضض الشارب الثمل

قوله تعال النحو موضع الانشاء النحوي هو اصب عنان ما اعلمه واعلم به وهو اعتبر ما صح ان يتحول منه احسن زيد واحسن بزيد ولا يتبين الا مما بني منه افعل التفضيل ويتوصل في المنع مثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل بينهما الا ان فصل بالظرف وما اشبهه كقوله عند سيبويه ما بعد ها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه لا ضمير في افعل مرفوع عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه ولا ضمير فيه

بل يكون ناقصا عن اصفهان

من مضيرين الخبر اثباتا لذلك المضمون بل هو الحق لان نفي القرب

وقت

يرجح مذهب الرماني في قوله

فعلاء اللون والعيب للذكر والانثى والجمع كحمر

فعلاء التعجب ومعناه

فافعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية وزايدة فيه غير قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لانه شرع قسم الافعال الى ينقطع الحد بفوتها بهلك بالله وبلده ذره وعلماله وبالك وجلا وكالبؤم رجلا هو له رجلا وللفخر رجلا لكن ينقطع بخوف الله من شاء ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولها يحسن ربنا الآن فعول ان هذه الافعال ليست موضوعه للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت منه وهو ان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه وظهر اثره اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز التعجب منه نحو حفيفه اذ لا يخفى على احد شئ فعل التعجب اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة من افعال اوائعل اوا يعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب فولد وهى صيغة غير منصرفة سميت بها لانها بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يصرف فيها احتياطا لتحصيل العلم كاسماء الاعلام فالهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال قوله لا يبيان اهد فارمى ذلك لى باب افعل التفضيل ويزيد على فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وضع فى الماضى واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه واما الحال الذى لم ينكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر لا يستحق التعجب منها فلذا كان انسب ان يبنى التعجب على الماضى اعنى ما افعل قبل الا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غير نحو ما اضرب وما امثل لبعد بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قبل فى افعل التفضيل فكان اصل ما اضرب لزيد وما امثلك له وانت اضرب لزيد وامثل له ضرب لزيد وامثاله وانما لم يستعمل هذا الاصل الان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذى كان الفعل الثلاثى يتعدى اليه بنفسه الا بالام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مر فى افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وقد يبنى من المبنى للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما انهاه الى فتعدى كما ذكرنا فى افعل التفضيل الى ما هو الفاعل فى المعنى الى او بعند نحو اخطى عندى وذلك اذا تضمن معنى الحث والبعض قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل كان بعضه واعجبنى ما مقته من بعض وعجبت ومقت وان لم يستعمل وانهاه من شهو كما بقال رمو ت اليه بيده وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد به نحو هما اشد ما ضرب واشد به ما يحسن ويبنى ايضا من باب فعل انعالا ما سا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضنى له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كامر فى افعل التفضيل ويبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعملا منهما الفعل كامر ويستعمل منهما الفاعل نحو ما ابل وما فرس زيد ويبنى من غير متصرف نحو ما نعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما ابلهه وما الده وندر ما اخبره ومعا شره بحذف لامهما وشذ حذف جزء المتضمن فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء لم يشاهد منه افعل التفضيل فى الوزن والاصل الذى منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين فى نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما يتعدى به افعل التفضيل فهو غير الكثير من الكونين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل لقوى وهمهم تصغيرهم اياه فى نحو يا ما اميلح غزلا شديدا لما ان الكثير فوا قوا البتة وبين فى تعليله ولولا انضاح افعل التعجب والتفضيل المتعجب منه بعد انتصاب المفعول به لكان من حقهما ان يتصرفا جريا بان ينصرفا وبدا عند الواو والفاء الخ بكونه بتضمنا معنى التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف كامر فى بناء اسم الاشارة وبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذر لنصب المتعجب منه بعدا فعل لكونه مشابها للمفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقعه موقع المفعول به فنصب نصابه فهو نحو قوله ولدنا بعده بين باب علفتها تبنا وماء باردا حيث نصب تبنا وماء باردا بعد علفتها لما شابه سقيتها ماء باردا حيث نصب ماء باردا بعد سقيتها تبنا وقوله يا ما احيسن بدلا للشر ابدلت منه اليسر والعدم حيث نصب بدلا بعد يا ما احيسن لما شابه يا ما احسن بدلا لليسر والعدم بعد يا ما احسن اليسر والعدم لا يجب ظهور ناصب لما ينصب بعد افعل التعجب لان ناصبه ليس له ان ينصب ظهر او لم يظهر بل يجب ظهور ناصب لما ينصب بعد افعل التفضيل لان ناصبه له ان ينصب ظهر او لم يظهر فلهذا وجب ظهور ناصب ما ينصب بعد افعل التعجب دون افعل التفضيل وقد يحذف الناصب بعد افعل التفضيل لدلالة الكلام عليه كما فى قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اى اكثر منك مالا واعز منك نفرا وقد يحذف الناصب بعد افعل التعجب لدلالة الكلام عليه كما فى قوله يا ما احيسن بدلا للشر ابدلت منه اليسر والعدم اى يا ما احسن بدلا للشر ابدلت منه اليسر والعدم

فعل التعجب

ذلك لانه يعمل التصرف فيه شابه الفعل الاسم كما يبين في اصول سنك قوله ويتوصل الى المنع بعني بالمنع ما لا يكون تاما نحو ما احسن اسخراجه ودحرجته وكان من الالوان والعيوب اظاهرة نحو ما اشد بياضه وعوراء وله يكن ناما نحو ما اشد كونه قائما لزوم النفي كما بين او مصوغا للمفعول او عاملا للمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان المتفضل بهما الا بمصدر منعتها نحو بئس او مصوغا للمفعول نحو خرج وكذا الامصدر لهم ويلزم بهذه بدع حتى يوضع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لا يقال في اشتداد بياض الكرسف قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم بريد بذلك ان تقول زيدا ما احسن ولا يزيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفضل بهما لا يجوز اتفاقا فالفضل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي لا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي ولا يجوز لضعفه فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بمثل وكذا ان تعلقوا بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن فاما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان ينشد في واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسط الاعراض بلولا الاستاعة نحو ما احسن لولا كاهة زيدا وبفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهو مزيد عليها ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرا وفيها ضميره واحسن زيد خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب في فعل التعجب لا بد ان يكون على فعل فذلك الفضل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن وانع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل بالمبتدا واسمي في قولهم ما ابتع ابردها والضمير للغداة وما اسوأ دفانها والضمير للعشية ولا يجاز وز السموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي يسمى مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون بما يجهل سببه فالمنكر بها يستلزم التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء الاخر عرض جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب ثم نحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اعلم الله وما اعله وذلك لانه انتصر من اللفظ على تغيره وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب او لا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو احسن زيدا ومصاحبا لازما بالنقل الى فعل ان مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وانما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا وافعل خبره وضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقول الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر مع عدم ما يسد مسده وايضا لزم في هذا التقدير معنى لا نهما الا يبق بالتعجب كما كان في نقله سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجوه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله ولم يسمع مع ذلك مبتدا وان قول القراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين والدردي من هو يوم الله ذو انتقام اي جعل كان فعل ولله عينا جرير انما في قول مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب التنقل من انشاء الى انشاء مثالا بيث فما احسن بزيد فعند سيبويه فعل ماض وزيد مرفوع ومعناه الشيء من افعل اي صار ذا نعل كالتحم اي صار ذا لحم وانما بعده زيدا بعد الفاعل لازمه وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الاكثر يعني الماضي مما لم يسمع بل جاء الماضي بحذف ان نحو اتق الله امرؤ ما زيد وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل لو كان منه لجاز الجم بزيد والجم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وهذا وجه مكان القول ذا سعة فان وجدت لساننا قائلا تقول وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف نقله سيبويه وايضا هزة الجعل اكثر من همزة صار كذا وان لم يكن شيء منها قياسا مطردا واتما هو يقوف على هذا القول افعل ان خوطب متق او يجمع او مؤنث فلم يقل اسنا ارا حسنوا او احسنا او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك ان معنى الامر فيه كما انمحى في ما فعل معنى الجعل وصار معنى فعل به كمعنى ما فعله وهو كحص انشاء التعجب لم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب جمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر وما جاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء المتعدية بها الجعلة

افعال المدح والذم

واحسن والاول اقل لفظا مع الضرورة ثم ان الزجاج اعتد بفعله احسن في الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون الخطاب بالفصل والفضل اي باحسن احسن زيد وفيه تكلف وسماجة وايضا يخفى مقول الحسن زيد باعمرو لا يخاطب بشيء في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد يخيل ويجب كون المنبهم منه مختلفا كما يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا راينا في موضع كذا جاز واذا علم المنبهم منه جاز حذفه نحو لله دره فارسا ويا لله درك فارسا ويا حسن زيدا وما احسن قيامه سميع بهم واعجب غلظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا ولما عند سيبويه عنه ولان كان فاعلا وانما لا يجوز حذف الآلة مما لازمها لجواز كون الفعل الذي قبله الذي صورته ما فاعله مضمرا والجار والمجرور بعده مفعولا راشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزم الجر كما في ظان من رجل وكمن يزيد يخرجه نحو لا يوقف لفعل التعجب ولا تفعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما يجودهما سارت كمن وبئس مما لا مصدر لها ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فيما احسن زيدا والى احسن بزيد لا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي وبالالام لانها تحيء عنه القاعلة كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلوحي بتوابعه واخبر عنه لاعتبر بقيد لحنه واجاز ذلك قوم بعد المنصوص اما بئسه كما لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله تعالى المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فيما نعم وبئس وشرطهما ان يكونا فاعلا معرفا باللام او مضافا الى المعرف سواء اتبعا بمميز او مضمر مميز بمذكر منصوبا ان اشكل فيما هما فيه جعل ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدا ما بعده خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطهما بعد الفاعل بيسر مثل القوم الذين كذبوا وشيمهما متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفيم المراهنون وساء مثل بئس ومنها جذاء وفاعله ذا ولا يتغير بعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم والجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده مميز او حال على وفق مخصوص سره قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم كما تقدم في باب الكايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة الانشاء وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما انشأت المدح وتحدثت بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة لخارجا كما لو كان اخبارا صرفا عن جوده نه خارجا كما لو قصد في الفعول الاعرابي لمن يشتري بموده وما نعم الموالوده والله ما هي بنعم المولوده لم يكذب بل الذم في المدح الا يمكن تكذيبه فيه بل مواخبار بان الجوده التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء وجزء الخبر وكذا الانشاء التضمني الانشاء الذي هو كم الخبرية وفي ربت هذا غايته ما يمكن ذكره في هذا ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر لما ذكرته ذلك في جميع الاخبار الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا يجب في كونه خبرا له يمكن ان تكذب في التفضيل بقولك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضليته زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر يدل على حدوث القيد بين والتكذيب بين حيث الاخبار لا يقال انك اخبرت اولم تخبر الا نك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه يقال ان القضايا حاصل وليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولوده بيان ان التعجب اي الجوده المحكوم بثبوتها لخارج ليست ثابته وكذا في التعجب وفي كم ورب قوله فيما نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل كبئس العين وهما اطرد في لغة بني تميم كما يجيء في التصريف فعل اذا كان فاء مفتوحا وعينه حلقيا مطلقا او اربع لغات سواء كان اسما كرجل ابعل في فعلا كما شهد احدهما فعل وهي الاصل والثانية نعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسرهما اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مسا كلها للعين قاله ويعيب عليه وشعير الاكثر في هذين الفعلين الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم قال سيبويه كان غالبه العرب الفتوا على لغة بني تميم في اتباع الفا للعين ثم اسكنوا الثاني كما قالوا في طرفة نعم على الاصل في قولهم نعم الناعون في الامر المبرم ومنه قوله نعم منعما هي بفتح الفاء وكسر هذا القرابين وليس بحر اسكان العين مع كثرة العين مع فضل الاغام وقد يجيء بن وناب الشاذ نعم عيشي الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بليس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين في نعما لله يعرف فيهما اللغوية بما على المدح والذم كما ذكرنا في باب النعت في ذكر ما يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب العلم او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الفقه او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الفقه او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه كما ذكرنا في باب المعرف ان علامة المعرف باللام الاستغراق صحة استثناء كل منه كما قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا بصحة ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصد بك المدح ان ما سواك كالمعدوم بالنسبة اليك لبلوغك الغاية القصوى في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما ان اللام لما بانا في باب المعرفة ودليل تعليقها الخلق الذي لا تفارقها وهو في الوقت فيها وهي انما للحمل الفضل وارغامه خرق احدهما

ان يكون الله

فعل التعجب الا صيغتي التعجب

بعد النقل الى صيغتي التعجب

يكون ان يقال لم يجز هم كل الرجل زيد الا ترى جاز ان زيدا كل الرجل مقصوده وانما يعين رجوعه ذلك محل والذلك لم يجز ان يقال كل الرجل زيد لان ليس كل الرجل

قال ما يتعلق بالتعجب

وقيل هذا يقتضي ان لا يجوز نعم الرجل زيد بل يجب ان يقال نعم الرجل زيد لان الرجل يدل على الجنس فيصير كل الرجل زيد فائدة الجنس لا تقصد ذلك المعنى

لفظ كل الرجل

الرجل

الرجل

افعال المدح والذم

كان مع ان بفصل الكونين بقولنا ما هي الا تاء التي تزاد في ان حين والآن فانه يقال قبل ناي ياري جاما رصليا كما زعمت ثلاثا وقال الغاطمون تحين ما من عاطف والمطعون زمان ما من مطمع كما ذكرته في فيم الاسماء واما هنا فانه قال الا ان فلحقها ثم وربت والاكثر اتصالها الا اذا وليها المؤنث هنا فانه من اقبل الامر فانك اذا عطفت ثم نصبته على قصة قال قضيبك ثمة قلت لا بعبقني ولا تقول جاني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ما وبعة بار تبا غارة صعصعة كالذعنة بالمسوء قد جاء باصاحب ارتبا ناما حسن ليسل عني اليوم او تسل عن ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا او الرتبا بعنة التي للجمع فعلها بعل وقد يقال فعلتها ابعض لان وثمّ وفعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث تبدل على فعلتها ابعض ما حكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمير المرفوع المتصل البارز من خواص الافعال وابعض جوازا استعمال جميع باب فعل مع فعلت استعمال نعم وبئس بقوي فعلتهما ابعض ثم تقول انعما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقبلين بفاعلهما كلاما صار اجاريا فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مفردة على موصوفها كما في قوله الكوم عي عما الغابات الظهر مسحها وجرد قطيفة فصار معنى الجملة رجل في غاية الجودة فكانه كان وصل نعم اي جيد فصار معاجز جملة مستقبلة وهذا نظائره نحو قولك نعم اندية ام لهم تندرهم وفلتف زيدا قائما على ما مر في باب ظننتك ونحو يوم يجمع الله الآية فان الجملة في هذه الصور مستلجمة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما مثل مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت عاملا فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال ثم بدالهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه اي بدا لهم حبسهم اياه وان كانت اسمية اعربت بالحروف بما استحقته مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز فيهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت الا برفع فعل واحد اسمين بلا اشباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لم احد لا بد له من مرفوع به وحكى الخراني ان كان المضمون مضافا الى الجزاء لم يكن جزءا لان الكلام لا يحتمل الا واحدا من دون اتباع ولو اضمر على حد اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع لشبههما بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ والاصل الخبرية فانها في باب ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها اذا محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما رجح الى المقصود منقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم اندرتهم الآية لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة المعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل نكرة عاد نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجوز فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم وجلان الرجلان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرف لداع لهم في ذلك هو انهم غلبوا الخبر هذا المبتدأ عن الخبر بحيث حصل به التفسير بعد الابهام اذ لفظة التفوس وضعا ورودوا الفاعل في صورة المعرف وان كان نكرة الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر ممدوح شخص منكر من الاشخاص او ذم لانه نبه بنوع المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر ان الجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار بمعنى نعم جبل لكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل بمجرد لفظه ولا يقال ان ما ذكرت فريب من دعوى علم الغيب لان الاصل عدم التقدير وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدرا ولو كان خبر مبتدأ مقدرا لم يدخل لواسخ المبتدأ عليه فقد دل على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كان نعم الرجل ونعم الستبدان وجد نعما فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر بابيا على جملة لوجب ان يكون فيه عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جلسا مستغرقا ويكون الاستغراق له ولغيره يمنزلة العايد مذكرا ما عليه ولو كان كذا لم يسبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب الاعتذار بان يكون ذي اللام نائما مقام الضمير على ما قال المفسر لانه اذا لم يكن في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التفسير في نحو نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس فيهما عند الاعتذار شيء يكون اللام للتعريف الذي هو في المطابق لكل فرد فيكون اذا كالمضمر لضمير الراجع بنفسه اذ لا يجوز زيد ضرب جل مع ان رجل بطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى الذهن على زعمهم وقد ترى في باب المعرف ان التعريف الذي هو لا معنى له علم يثبت اذن بعد بطلان الوجوه الاربعة ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى التفسير بوجه كونها بتقدير المفرد

الجمل المحكية بعد ما كالمفرد

بعد ما كان جملة وكان زيد قائما

الترجمة

فيما كان الاصل نكرة فاعل نعم

المخصوص

دخول ما يحمل على نعم ويبئس فقد اكفول الاعلم لما بشر مولوده فجعل نعم المولود وما هي بنعم المولود تضرها بكاء وتبرها سرقه وتولهم نعم الستر على بئس العيب وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبها اى يقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف المحكم صاحبه وحكى فقرب نعم الرجل على وزن تضرب يديم فهذه الحكاية ان صحت توجب كون نعم كانت عند المشبهم فجعل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليها نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدلان الا على الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي هي من خواص الفراء حتى ظن انها شاذ الاصل سماعا ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدها وجه لانه بتكلف وان جعل كون الجملة بمنزلة المفرد لتوسط بين جزئها الاظرف لا غير ولا يقال نعم اليوم الرجل زيد بل يسند ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى التصدير العائد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر نبه خلفه عوامل المبتدا نحو نعم الرجل كنت وقوله بهيا نعم السهمان وجدتما على كل حال من سجيل ومبرد وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل ضميرا مبهما مع تقدم المبتدا الا ان تقدمه كان دربا بالنسبة الى تاخره ويدخله مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو حنش حمد الرئيم حمالا ونسيخ الحق حمالا نعم حالا واذا تلزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا الا ان تقدمه كان دربا بالنسبة الى تاخره ويدخله مفسرا بما نواخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل فطلحة نعم الرجل والضمير في قولهم نعم جدا الابرجع الى المبتدا وانما لم يحتج الى التفسير هذا هو مشهور قبل الذكر متأخرا بعده فالذي روى وان كان شاذا فله في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم نوما ونعسوا نوما وليس الضمير ان اى هم والواو راجعين الى الموصوف لاهما والا لم يفسر اول مضمر مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بان اهل البصرة نعلقا فاعل نعم وبئس احدهما مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة تمييزا ونعم رجلا وامرأة ونعمت امرأة لان ذلك موقع تعرف وطلحة نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما جاز ونعمت المرأة لكن الحاق التاء الفاعل هو من الحاق علامتي التثنية والجمع لانهما نحو بعض الحروف ايضا كالان وتث وربت ولعل فلان الطارق نعم المرأة ولو يطرد نعما ورجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفهم اذا قلت ما يعود عليه الا مفرد مذكر وتثنى بصلح للمثنى والمجموع وللمذكر وللمؤنث ولو قلت اثنين وجمعتهم او نحو ذلك لخصص بسبب افادة مفهوم التثنية والجمع والتانيث والتفصيل لهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه فاما ان يراد به التثنية وجمعها وتانيثها نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا واما ان يراد به اثنان واثنتان فانما يتبين الضمير في تمييز رجلا فانه لا يخص بوزن بل يوزن افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما بعده فيفصلون بين المثنى والمجموع وبين المؤنث ولا شك ان هذا هو الوجه البعيد لانه مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير وبالها فتقدر ذلك من اجل وقد ترتفع الضمير كرابت واما تمييز هذا الضمير فان هو الجزء المبعض من شرح كلامه المزوم افراده واظهار اثنينهم منهم ملتزم يجب مطابقته لما قصد عند اهل البصرة من اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة نظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لما التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير جاء الذكر واذا تفصل للمثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بهذا بعد لما قصد وهو الحق ولا يجوز التفصيل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للمطابقين بلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا وجذا وغيره للجواز استغناء عنه فلا قبل حبذا رجلا زيد وجذا زيد رجلا ولا يجوز ان يحمل هذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شذ الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتغير وهو المفيد المقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقبل تمييزه نعم بئس مثل القوم الذين ان التقدير محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف في المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد والى على بعد الفاعل الظاهر تمييز لتاكيد فلا تمر وعمرو اذا ابتدئ بنا نعم الزاد زادا ابتدئ زادا اولا ثم ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها المقدر لا يخرجه عنه مائة سبعون ذراعا وهذا كما يجيء في نحو تمامه وتعال جانبا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز رفع الابهام وياتي البيت مرة مثالا زادا ابتدئ زادا على ان مثل حال من معقولي تمر ودعمرو زادا وقوله ثم ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او ما مثل فمنها هي خلف في ما هذه فعل كانه بهمات نعم وبئس للدخول على الجمل كما تدخل في ما وظالما فان الاصل هذا بعينه لان الفعل لا يكف نفسه وانما ذلك في الحروف فالاولى في ظالما والمانع كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع تعلقهما العدد بمعدودهما وشابههما اللحرف لانه

الرجل فاذا اقترن ذلك فلنا في نعم ... فقال ... الضمير ... يفسره ... ان ... ان ... ان

انه يحتاج الى تكلف في انشاء المبتدأ والخبر في نحو نعم ما هو وقال ابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ومبتدأ والجملة بعدها صلتها فعلى قوله نعم بشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل بان يكفروا والمخصوص محذوف في قوله نعم ما تعظكم به ان المخصوص محذوف وبضعف قول من يجعل الذي معرفة تامة بمعنى الشيء الذي نعم ما يعظكم به فاعلا لنعم ويلزم حذف الصلة بأجمعها اذ لم يتقدم ما يخصصها اي نعم الذي نعظكم به والصفات وكذلك فولهم دققه دقا نعما وان سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء المعين فنعما هي نعم الشيء هو ما هو الفاعل لكونه بمعنى الذم وهي مخصوصة وبضعفه عند يحيى ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما ان افعل ذلك اي من الامور ومن الشان افعل ذلك وقال الآخر شتان ما يومي على كورها ويوم حيان اخي جابر بمعنى شتان افعل ذلك اي من الشان ما فعل والآن شتان ثلاث في ثمانية بمعنى تباعد اصله كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولذا ما يتبرع بها انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب التعجب في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وان الشيء شيء تبرع بها انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى مجعث يرا خوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى مجعث به ويجوز ان يكون تخريج على نحو تهم كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة لمخصوص محذوف وان يكون صفة للتمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وقوله نعم بشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة مبينة بان الفاعل والمذموم بها الاستخفاف الدائم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم اخبر ببداء محذوف والجملة بيان للذم مومم وقال الزمخشري في الفاء رابعة هي في احد وجوهه ما نكرة تمييز منصوبة المحل ما موصوفة بالجملة والمخصوص ما محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي رجلا ومذكورا كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به وانكر ما غير موصوفة في نحو ولنعم ما فعلوه فقد دققه نعما ولا يوكد فيعمل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لان التأكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما مر ومذهب البصريين وهذا المعترض للذم نعم شيء نكرة كما بئست لفظا نعم الرجل الزيدان بدل فاعل نعم الرجل وقائم بعد قائم بوصف كقوله تهم بالمرء ما هو عاقل بفتح العين بالاضافة نحو ظرف الرجل بدلا او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموك البعد

الزهد الجود

الابتهاج

البسيطة الامر مرة

بفتح الراء وضمها الرفعة

بكسر الهاء وضمها

وكذا البيت

تهيب

رزآت الرجل رزنه رزا

وهو رزين اذا اصبت منه

جراحاتكان رجل قليل

مروءة اي كريم نصيب الناس

خيره من

فالصفون

العيطل جويدل العنق خماصا

عريض ما بين الكاهل الى

الظهر الاكرع

الحرة الكريمة والعيطل من الناس

والوحش والعرس الطويلة العنق

والبنجاء عريضة البنج وهو الوسط

والهجرة عظيم الهجرة وهي الوسط

ودعائم الزور نصب تشبيها

بالمفصول والزور

اعلى الصدر

اة

بعد ونصبوا الرجل زيدا بشرا فضمهم معنى التعجب وهذا اكثر استعمالا فاعل هذا المنقول بالباء وذلك لكونه بمعنى فعل به نحو
ظرف زيد اى ظرف به وبكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقولهم حسن اوكرم زيد وقبحا وبئسا بغير الف ولام اوكرم و
مثل حال ونحو قولهم بعد ما مثل ما فعله زائدة وكذا فى قولهم وشد ما انك فاهب حان فاعل شد وما بعدها وبجوز ان يكون ما فيهما كما
فى نعما وسنا مثل وان مخصوصان وبضمر فاعل فعل المدح المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو حاتى الرجلان وكثيرا اى ما اكرمهما
ولم يجز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم افادتها فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا مثل حب
حب كظرف اى صار حبيبا فاد غم كعز به والزم منع التصرف لما ذكر فانى نعم وبئس قوله ولا يتغير بتثنى لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حبت ذان ولا حبت اولا ولا احبت ذا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس
عازما لافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام حبذا بمعنى حب الشئ وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حبت مع ذا اقال
فعليه حبت لان الاسم الاقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل المركب اقال اسمية فالان الفعل
هو المتقدم فى الغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله وانا دخل لا على حبذا وانفى بين نعم
والا والى ان يقال فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا واخبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل التواسخ فى هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان
يجوز زيادة ما ومثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول التواسخ ممنع من ذلك وفى الاربعون ازيادة ما فى ما ذا صنعت
والمخصوص فاعل حبت وذا شئ منه فعل نحو لا تجد بزه كحولى ويميل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص واو يعد بمنزلة نحو حبذا رجلا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حبت نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم اخبار المضمر عن المخصوص اخبارا يجاز همنا لان المضمر همنا عن الظاهر وهو ذا وهما
عن الضمير المستكن وايضا المضمر لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ذلك المضمر همنا مفصلا للظاهر على الضمير
تفصل الظاهر على المضمر كما فصل عليه بجواز ترك المضمر همنا نحو حبذا زيد ووجب لا بيان بر اخبارا وقبلا انما لم يجز
ترك المضمر فى نعم اذ قد يلبس المخصوص بالفاعل لو لا المضمر فى بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيهم
ظاهر فاعلية ورد باحذف المخصوص همنا للقرينة كما يحذف بعد حبت عن ذا ويجوز ان ينقل منه عنها الى قبلها كما
يجوز حذف لها قال شعر وحبت لها قال شعر مفتولة احسن تفتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد ما امامى وانثنى الجوهرى لا تتبع النائم من ما اردت ولا اعطهم ما اراد واحسن ذا ادبا وبزرى
انهم عظم البطن بطنك والتغيير للفظ ولا لتعلق التغيير الى المدح او التعجب وقد يجئ فاعل حبت بالباء وشذ
عن ذا شبههما بفاعل فعل فجعلا كفعل وجب بها مفتولة ثم ختم الاعمال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى فى غيره قد مضى ذكره فى اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج فى جئت بثلثة الى اسم او فعل بعنى ومن اجل ان معناه
فى غيره احتاج فى كونه جوابا كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكر فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة لانه لا يتضمن ان يكون جزء الكلام من دون شئ
اخر وقد يحتاج الى الجملة كجزء فى التوقيت الا ستفهام وجزوين الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا بل وقد وكان وخبر هذا
قوله لم يجز ما يضم للاختصاص بفعل او معناه الى ما يليه وهو من ولى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو وتاء والضمير
وعاوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا شن للابتداء والتبعيض وزيد فى غيرا نوجب
خلافا للكوفيين ولا خصص وقد كان من مطرد شبهه مناقل اقول الاقتضا الوصول والباء بعده للفعل بها ولا يصال فعل
المرء بها يصال الفعل الى الاسم بعد منا الرجحى بكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل بمكون منصوب المحل فالمجار والمجرور
عليه بالتضمين فى قوله لهم وارجلكم وبهما بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سمت
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكر فى الامثال نحو مررت برجل وبزيد وانا مارزين بزيد وزيد بمرر به ومررتى بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى فمعنى
بمعناه الظرف والمجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اوفى الدار لا كرملك فاللام فى لا كرملك بعدى الظرف الى المكرم
وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر او الشبيه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان المجار معد للظرف وكذا فى بالزيد فان باقائم مقام اتادى واورد المصنف المنقل بعد بمعنى
معنى الفعل هذا فى الدار اوهو ولا اراه من ذلك لان فى الدار رجل والعامل فيه معنى الاستقرار كما فى هذا على بحار لو حذف

وكذا الفصل بغير ما ذكر فى هذا الكتاب فى هذا الموضع

قوله عز من قائل انه الفاعل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور
بعض المجرور وواسم الكل لا يقع على البعض اذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن معينة
لان العشرين بعضها وان فضلت بالدراهم فلي مبتدأ اضطراراً ثم المجرور على العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان يصح ويقول اخذت
من الثلثين عشرين ومن عشرة لشعر وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
والعشرون في قولك عشرون من الدراهم محال ان يكون التي مبدأ نفسه وكذلك الاوقات نفس الزمن فلا يكون
مبدأ له وانما جاز تقديم من المبهمة على المبهم في نحو قولك لما من حظه في روضة ومن رعاية في حرم وعندي من المال ما يكفي
ومن الخمسة عشر درهما ان المبهم الذي فسر بمن التبعيضية مقدم تقديره كما لك ملء انا آتاني من حظه في روضة وعندي شيء
من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء يعجبني من خصال زيد كرمه ومثله كثر من زيد بدنه اي شيء من
اعضاء زيد بدنه ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعده من عطف بيان من عطف البيان
كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني في زيد اي شيء من اشياء يعجبني فاذا قلت وجهه اكرمه فقد
بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يشبه من المجرد به نحو لفيت من زيد اسداً فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي حصل لي من لقائه اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء المجردة في نحو قوله فاسئل به خبيراً ولفيت بلقاء
زيد اسداً وقد يكون من للبدل كما في قوله فليت انا بكم فداء كنتم بالحق الذي اخذتم من الاخ وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باتت على الطهيان ولعرن بصحنها فانطفا بدل مقامها قوله وزيدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما جاءني
من احد او في حكم النفي نحو النهي والاستفهام نحو هل جاءني من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط فيها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في خبر الايجاب هي داخلة على المعرفة وهو عند سيبويه بمعنى بعض ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا ينافضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطاب لامة محمد صلعم فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران بعضها بما فغفران كلها واستدلوا ايضا بالحاق البعاد
من قولك العرب فانكان من مطر واجب بانه على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر واجب بانه فكان من مطر زيد
في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما لو عدي من بمن كما مر في الموصولات وقول المصنف شيء من مطر ومن للتبعيض او
للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قبل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكونان فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد لان من في المجرور صل للفعل
الفاعل والى ما كان يفضي عنه لولاه والفعل لا يفضي عن فاعله ولو صح ما ذكره لجاز ان يكون الكاف في قولنا ما هون ولا شيء دوني شطط كالقطن بحمالك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل وانيب مقامه الجار مقامه ولا يصح الاسناد بالبتة
على ان الكاف اسم وقوله لم ولقد خلط في هذه من بناء المرتبين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن
وقوله من بيانا حال والتقابل على زيادة من الاستغراقية دخولها تاما لا يوصل الفعل اليه وعن الفاعل في نحو ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا بد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد بعضا غير استغراقية كما في الموجب فائدة من الاستغراقية
ما ذكرناه في بيت لا عموم النكرة بل التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر وهي هاهنا دخلت لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق و
وقال ابن الحاجب كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو اتى بزيد فانها لا تتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الا بابتداء مني وقد يجيء للتقابل نحو لها ما اكتسبت من سوء اديك اي من اجله وكانتا ابتدائيتين لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب فيكون من مضمونه
الميم ومكسورتا بمعنى ما ايمن الله ولا يدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهو حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم
بعضهم ان من القسمية كبيرة الميم مضمومة من يمن والمضمومة مصورة من ايمن ويجوز الكلام عليهما في ايمان الله يمن
ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجريمل وبعد وعند ولدن ولدى ومع يقال جئت من معه اي
من عنده وكذا ملء نحو من ملء الارض ذهبا بالنصب وقد ذكرنا ذلك في باب الافعال واختصت ايضا بغير على وعلى بمعنى

قوله والى للانتهاء ويجيء مع الملاء وحتى لذلك وبعني مع كثرة وتختص بانظاهر خلافا للمرد وفي للظرفية

معانی الی وحتی واستعمالاتها

وبمعنی علی قلیلا والباء لدی الاضافۃ والاستعانۃ والمصاحبۃ والمقابلۃ والتعدیۃ والظرفیۃ وزائدۃ فی الخبر فی الاستفہام والنفی وعن عوضا عما مثل بحسبک زید والفی بدہ واللام للاختصاص والتعلیل وزائدۃ ومبعض عن مع القول ومبنی

الواو فی العلم للنجیب اقول اعلم ان الی تستعمل فی انتہاء غایۃ الزمان والمکان بلا خلاف نحو اتموا الصیام الی اللیل والاکثر عدم دخول حدی الابتداء والانتہاء فی المحدود فاذا قلت اشربت من ہذا الموضع الی ذلک الموضع فالموضعان لا بد خلان ظاہرا فی الشراء ویجوز دخولہما فیہ مع القرینۃ وقال بعضہم ما بعد الی ظاہر الدخول فیما قبلہا فلا تستعمل فی غیرہ الا مجازا وقیل ان کان ما بعدہا من جنس ما قبلہا نحو اکلت السمکۃ الی رأسہا فالظاہر نحو اتموا الصیام الی اللیل والمذہب خلافہ والاول قولہ ویبعض مع قلیلا کما فی قولہ تعالی ولا تأکلوا اموالہم الی اموالکم والتبعیض انما یعرض الانتہاء ای بعضہا ونحوہا الی اموالکم وکذا قولہ تعالی ایدیکم الی المرافق ای مضافۃ الی المرافق والمدود الی المدود وقیل ای مضافۃ الی المدود وقولہ وان الفی جبت شعبا الی بلدی واوطانی بلاد سواہا ای مضافا الی بلدی وقیل یجیء بمعنی فی کما فی قولہ تعالی مشترکین بالوعید کما نحن الی الناس مطلی بہ القار اجوبای فی التاس والوجہ انہا بمعناہ وذلک ان معنی مطلی بہ القار اوجب مکرہ مبغض والتکریہ یتعدی الی فاعلہ تعدی فعل نعم وکرۃ الیکم الکفر حملا علی التحبیب الی المؤمنین معنی الامالۃ الی نعم وحبب الیکم الایمان کما قیل بعد منہ حملا علی اشربت ورضیت علیہ حملا علی عطفت قال الزاہد رضیت علی بنو نشیر لعمر اللہ اعجبنی رضاہا وقیل ان الی فی مثل انت الی حبیب وبغیض جلست الیہ بمعنی عند والاولی بقاؤہا علی اصلہا کما ذکرنا وکذا ہی فی قولہ وان بالنوی الخ الجمیع نازلون الی ذروۃ البیت الکریم المشید بمعنی منتسبون الی ذروۃ بمعنی فی کما قیل قولہ وحتی کن لک ای انتہاء الغایۃ مثل الی الا ان بینہما فرقا کما یجیء وعدی بالعین لغرض ہذا بینہ علی ثلثۃ اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استیناف فاذا کانت حرف جر فلہا معنیان الی وکی ولا یخرج بمعنی کی الا مصدرا مؤولا بہ الفعل نحو اسلمت حتی ادخل الجنۃ ولا تقول حتی دخول الجنۃ والنفی بمعنی الی بخرقۃ لک نحو سرت حتی تغیب الشمس بجر الاسم الصریح ایضا کقولہ حتی مطلع الفجر وبینہما ان یکون المجرور بہا مؤولا لا تزحد والضابط بالمجہول لا یفید کقولہ مذ رہم فی غمرہم حتی حین بمعنی المؤنث ای حین اخذہم ومذہب الکسائی ان حتی ما بعدہا بالی لا بحتی لان العامل ینبغی ان یکون لازما لا حد الشیئین وحتی لا یدخل الا علی الاسماء والافعال فہی کما فی لغۃ ہم عندہ وزید ذکرنا ذلک فی النواصب واما العاطفۃ فہی مثل الجارۃ فی معنی الانتہاء ولا یکون بمعنی کی یجب ثبوت ما بعدہا کما ان حتی الجارۃ لا تقول جاءنی القوم حتی رجلا منہم حتی واحدا منہم فی الجاء وینکر ذلک الجارۃ والعاطفۃ فی انہ لا بد قبلہما من ذی اجزاء الا ان ذلک یجب اظہارہ فی العاطفۃ حتی یکون معطوفا علیہ نحو قدم الحاج حتی المشاۃ وفی الجارۃ یجوز اظہارہ کالعاطفۃ نحو ضربت القوم حتی زید وحتی زید ویجوز تقدیرہ ایضا نحو نمت البارحۃ حتی الصباح ای نمت اللیلۃ حتی الصباح وشذ فان ایضا بان العاطفۃ یجب ان یکون ما بعدہا جزء ما قبلہا نحو ضربت القوم حتی زید او بجزئہ بالاختلاط نحو ضربت السادات حتی عبیدہم او جزء لما دل علیہ ما قبلہا کما فی قولہ الفی الصعیفۃ یحفف کلہ والنزاد حتی نعلہ الفاہا عند من قال ان نعلہ عطف علی الصعیفۃ لان معنی الفی الصعیفۃ الفی جمیع ما معہ لا نہ اذا الفی الصعیفۃ فانی لا یمشی الا لہا نعلہ الفی کل شیء ویجب ایضا دخول ما بعدہا لعاطفۃ فی حکم ما قبلہا فاذا قلت ضربت القوم حتی زید فالضرب واقع علی زید بعضا وتما الجارۃ فالکثیر ون علی ان نحو نمت البارحۃ حتی الصباح تما کالم یجز نقضا وہو مردود بقولہ لہم سلام ہی حتی مطلع الفجر لان من البلۃ بل ہو ملان الاخر اجزاؤہا واما دخول المجرور بحتی فی حکم ما قبلہا فہیہ اقوال الجر بجار اللہ بالدخول مطلقا سواء کان جزء مما قبلہا او ملاقیا لآخر جزء منہ حملا علی العاطفۃ وبتعہ المضر وجوزان مالک الدخول وعدمہ الدخول مطلقا سواء کان جزء ونفصل عبد القاہر والزمانی والاندلسی وغیرہم فقالوا الجزء داخل بحکم الکل کما فی العاطفۃ والکل الذی غیر داخل قال الاندلسی انما ذکرت زیدا مع دخولہ فی القوم فی قولک ضربت القوم حتی زید بالجر لعرض المعظم والتحقیر واستدل بان حتی کالی لتفصیل ما قبلہا فاذا دخل فی الاجمال دخل فی التفصیل فاذا لم یدخل لم یدخل ومذہب ابن مالک فربب لکن الدخول مطلقا اکثر ویغلب اعلم انہ لا یلزم ان یکون ما بعد حتی العاطفۃ اخر اجزاء ما قبلہا حسا ولا اخر احاد دخولا فی الفعل بل قد یکون کذلک وقد لا یکون لکنہ یجب فیہا ان یکون اخر اجزاء واحاد ثابت الاجزاء الاقوی فالاقوی فاذا ابتدئ بفضلۃ من الجانب الاضعف صعدا کان اخر الاجزاء اقواہا نحو مات الناس حتی الانبیاء صلی اللہ علیہ وآلہ بالعطف والبر علیہ السلام اخرہم حسا ولا دخولا فی الموت بل ہو اخرہم نوعا وشرفا فاذا ابتدئ عنہا من الجانب الاقوی صعدا کان اخر الاجزاء اضعفہا نحو قدم الحاج حتی المشاۃ عطفا ویجوز رفعہا ان یکون قد مبتدأ

قيل لا تركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو لولاك فراك القران حتى سورة الناس جزاء لهذا جاز بعد ما هو ملاق لبعضه والشرع صاحب التفخيم والتفظيم بناء بعد حتى الجارة ايضا وليس بتام وكان الجارة محمولة على الجارة في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم كونه اخر الاجزاء حسا لا نوقع او ضعفا لانا نقول لم نقصد كونها اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونها اخرها حسا كما ذكرنا لا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او قلما او الغاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيها غالبا كثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع نفال وبمعنى مع كثير واذا عطفت بحتى تابع مجرورة لاختيار اعادة الجار وقد توهم كونها جارة او عاطفة ثم تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رايت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة لا الاسم واما العاطفة للجملة فتفتقر الى حتى ابتدائية وبصرح بها ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انا ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجزاء مالي الكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا لا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو تهم الى زيد ولا يقال فيهم حتى زيد وشبههم المبرد قوله والكسرة ما يحكي واعطيهم قوله والحقه بالقوم حناء لا حتى وليس ملء البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لا حتى وتجر بل هي ابتداء حتى هو كما في قوله فبناء بشرى رطل البيت وتسلك بقوله ايضا فلا والله لا يلفاه ناس في حنائك بالجر بدهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا يضا ولا اندري لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءا مما قبلها فان الظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند لقاءه ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوعب اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الملاقي واما الذي ان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء والملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي الى بك ولا خلاف في مجيء وقوع الملاقي بعدك واما بعد حتى فيفهم الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى دخلها بنصب دخل واعني بالمشتق ما يتعلق بمقدر وانما حتى للابتداء نقد ذكرنا لها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا ايضا وفائدة الابتداء تتم ايضا اما التفخيم كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني نحو كان اباه نهشل او مجدها مع التعظيم كقوله مما زال الى الفضائل تجدها وما بعد جملة حتى ماء دجلة اشكل يلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب لو قلت حتى الامير مريض لم يفد ويجوز خلاف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ما اكول قوله وفي النظرية ما تحفظها نحو زيد في الدار او تقدرها نحو نظري في الكتاب وتفكري في العلم وانا في الجلسة لكون الكتاب والعلم والجلسة شاغلة للناظر والمفكر والمتكلم مشتمل عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها ولكذا قوله على ثم ركبت الفتى المؤمنة ماءنة من الابل او مثلها فالتركيب الذي هو الفعل متضمن للذهن فتضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله لعم لاصلبنكم في جذوع النخل بمثل ان في فيه وفي قوله بطل كان بثانه في رحله بمعنى على والاولى انها بمعناها التمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وهل انها بمعنى الباء في قوله تركب يوم ذو رسوس يضربن في طحن الكلى والابا هر والاولى ان يكون بمعناها اي ثم بضارة وحذف في هذا الشان وهل هي بمعنى الى في قوله لهم فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله نعم ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يجالى بها اكفاءنا وفضلها ويضرب في ثمالها وانعامها والاكثر انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي انها الروح في اجسادنا عبادي والشاعر جعل الماء ظرفا للشرب والثمار مجازا والوجه في الله من كل فاسق خلف اي في الطاعة وقولهم انشا تخرج الى الله اي في رضاء الله احق رضاه الله اي رضاء نعم مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنانك الا عرض الذنوب قوله وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق ويتخوبه راعاي الغصن يهزه قولك مررت بزيد اي الصق مروري بمكان يقرب منه وضرب شيء بلد وبحبات اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي هو ضعيف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم ونطقت بالامر وتوفيق الله بحتي وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون زيد الاخير في مرتبة تتاخر عنها

التاخر هو الكثرة وقد يكون لمكان بالحقيقي العادة

معاني واستعمالاتها

من جولتهام

هو اشتراي الدار بألفا قبل ولا يكون بمعنى الا مستفزا اي كائنين بالكفر وكائنة بالاهانة والظاهر انه لا مانع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته بمرو بدلته به ويكون مستفزا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول به لكن معنى التعدية المطلق ان ينقل معنى الفعل كالظهر له والتضعيف بغيره وهذا المعنى محتاج الى بيان حروف الجر تتوزع هنا به وقت به اي ذهبت به واشتريته ولا يكون مستفزا وما سمعته مقدرا الا في قراءة من قرأ به تنبتي زيد الحذف بدل اي بتنوين زيد قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو بايكاء الكبير بالاطلال اي فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب شتر زيدا الدرهم كاتبا البيت وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله والسحاب وسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة لا يثبتون هذا المعنى بل يردونه الفقهاء ومذهبنا انها زائدة لان الفعل بعدي الى ما انجر بنبشر ومحي بمعنى من نحو عبنا بنبشر ومعنى عن نحو سال سائل بعذاب يحي للخبر بايات زيد اسدا في رميه زيد كالمعنى في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بلبس نحو لبس بعبد براكب ولا بحمار يدبراكب قيل بلا النبرئة انضم نحو لا حول بخير يعد النار والاول انها بمعنى في ولم تقع في النفي الا ما كان في المضارع انظر مطلق النفي والاستفهام وزادها سيبويه في معمول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وبينت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف الحال والمضاف وزادها ايضا في كل ما كان فاعلا لكون منصوبا فاعله وفي فاعل فعل التعجب على ما ذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك وزادها شاذا في خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها اعتد الاخفش وزادها سيبويه في المفعول به نحو الهى بك وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجوا لو فعلت بالجزم وعلى انكر المعروف في الناس الا مع ان مرفوعه نحو قوله الا اتاها والحوادث جمة بان امر الطيش بن تملك بقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في المجاز من غريب زيادتها ان ترادف في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بابه اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتصعدا مع الله في العلم نحو الله لا تعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة لخبرانن قال له كيف اصبحت قوله واللام في الاختصاص من لام الجر يكسرو مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة وربما تحذف قبل ان المضمرة نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالواو والفاء ولام الابتداء تحملها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي فيها بالاصالة بالفتحة مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما بقي عمل الجر الداخل على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء لام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بما اذا تولت الظهرات لا تبتدئ بلام الابتداء والنصر في الاعراب تماما يتم اما للوقف وللبناء وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يتحقق العاقبة نحو لدوا للموت وقوله لهم ولدن ذرأنا لجهنم نزع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم ولكذا التي للمقابل نحو جئتك للتعلم وللقرض ابيعك لتحض بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف انما اخر عن معموله نحو لزيد ضربت او يكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيدا او مصدرا نحو ضرب لزيد حسن ويكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء الاختصاص صارت الاجر مع ذلك علما للاستغاثة وللتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي سمع دعوته وتحقق وهي للتي تاتي الى الذي ويعقل على نحو ويل للمطففين اي عليهم ويعرون للاذقان اي على اذقانهم قوله وزادك في ردف لكم لان ردف بمعنى بعد نحو بنبغي لكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما فرغ بابا للمتعارف وانما في وفضة المال ووزنت له وكلته البر تركك له بعد ثم اللام وهي علامة للام لم يسم فاعله مثل شكر له وشكرت له لانهما وصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يألونكم خبالا ولكن اللام المقدرة بعد ظاهرا بعد فعل الامر والارادة كقوله نعم وما امرنا الا لنعبد والله وقوله اريد لاربح ما جاءني ومثل هما بمعنوان والظاهر هو الاول لقوله لهم وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله لهم واذ نبوا انا لامرهم لقوله ثم لغد يربوا نا بنى اسرائيل يكن اللام في قوله فاه لا يلقى لما به ولا الناهم ابدا شفاء وبجوزان يقال الثانية تاكيد لفظي قوله ومعنى عن مع الفعول بمعنى في قوله نعم وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك ذلك لزيد لا تفعل لقال ما سبقوني ولم يذكر له في امثال الفاظ ما يدل على هذا قوله ومعنى الواو وفي الضم للتعجب نحو سبحانه وحتى الاجل قولهم في التعجب يعجبون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه وقال الله لقد قام زيد بل يتعجب في الامور العظام نحو لله لنبعثن وقيل ان اللام في لا يلاف قريش وكلعفراء الذين الخصوص واللام

والاولان بمعنى انهما للاختصاص اذ لم يثبت لام التجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قولهم انتم جامع الناس لبوم اى في يوم وكتبته لاثلاث خلون اى بعد ثلث ولثلاث بقين اى قبل ثلث والاول بقاء الثلثة على الاحتمال كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير والمشهور في مثل هذه الصيغة التخيير بلحوقها ما قد دخل على الجمل وروا وهي في رب ثماني لغات ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح الراء وسكون الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بقد وها وتاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تعقل بجواب من قال لهما الفيت رجلا رب رجل لقيته اى انكر لقاني للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيخا وان كان قليلا قال ابن السراج الخلق كلهم على ان رب جواب للكلام اما ظاهرا ومقدرا وهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض فلهذا لا يجوز دق رب رجل كريم اضرب بل يجوز واما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب يوم بصلت يجب تخصيصه وقوله ماوى يا رب غارة شعواء كالذعنة بالسيف فانه مما يجب ان يكون واقعا مرة بعد اخرى ووجه ذلك ان المادح يستعمل النفي الكثير من المدائح لان الكثير منها كالقليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله الا انه قد لتقليل المضارع في الاصل وقد ذلك كما يقول المادح بكثرة العلم لا بكثرة اعترف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير بلا خلاف في استعمالها هي مجردة للتكثير في الاغلب كما انهم لم يروها الا حرف جر ولا ما ضافة كما تجر كم بالباء برب رجل وكالاغلب رب رجل وشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه فما جاء للتعدي فما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقولك لعمرك لان كنت للقرى تعرين ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعتد بمثل ذلك الضعيف بالام فقط من بين حروف الجر لا فادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يشكل عليه به نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فما بال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عندي بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمته شيء واحد الا ان جواب بلا خلاة ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الا الى اخر فقد مثل تخصيص واثبت على ما ادعوا وانا عندنا بان الضمير في اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كما قبل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرز لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم نفسه وان قالوا ان لفظة نفسه مفسرة للمبهم المقدر كالهاء في زيدا مررت به وشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما لجاهلك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يوقف معنى الكلام على نحو اخ بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مررت زيد وقولك زيدا ضربت والضمير المنصوب قد مر في المنصوب على شريطة التفسير استطاع ذلك فان اركب المحل ان جاءني صفة للطالب تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المضمر متى ما وقع في شرح قولك لمحذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبره كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم افل رجل يقول ذلك الا زيد انها مبتدأ بسبب ما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري النفي فلما كان لرب صدر الكلام لان النفي صدر الكلام وهذا لان اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها انما ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولمشابهتها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا نعتا كما في افل رجل المختص من معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لحرصها على معنى الكثرة في اكثر مواقعها للجاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب مبثوثة من دعة وبكر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب افل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب نفس طاعمة في الدنيا جائعة غارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جائعة عارية ولا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر على اعتماد الاصل في وقوعه نعتا ما ظاهرا ومقدرا

التحقيق في رب وكيفية عملها

نظاء على ذكاء تلهب لنهابا وبل كقولك بل بلد ذى صعد وانشيب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر الذى لهما بل بربّ المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف لها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عندسيبويه ولبث بجازه فان لم يكن فى اول القصيدة والرجز كقوله وليلة بخس تصطلى الفوس بها وانطعها الآن بها بتنبل فلكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اولها كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق مطعوف عليه كانه قيل رب هول اقطعه وقاتم الاعماق وعندالكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت فائدة مقاربة جاورة بنفسها الصبر وربها ابقوا ربّ فكابقدروا فى نحو وقاتم الاعماق مطعوف عليه لان ذلك يعتسف وكذا اذا كان فى وسط الكلام نحو وليلة بخس لا يقدرون غاطفه على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى ربّ وجارّ مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار ربّ بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف بناء على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى ربّ فجرت كما تجر مع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام ولا بقال وقليلة بخس لان وليلة بخس اعتباد الاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء عليها كقوله وفوالله وفم والله وفم والله اقصد واشم الباء وانها عملها فى قول رؤبة خبرتها اهل لها ان كبرا اصحب فى شاذ ومثل فى كم رجل انه مجرور بمن وقد مرّ فى باب واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع شاذ وقال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال فى امّ الحويرث انها مجرورة باضمار الباء والاول بناؤها كما ذكرنا فى ربّ المقدرة على مذهب بعض من فى ربّ. واما على ما اخترنا فربّ مضاف مقدّر مدلول عليه بالحرف الثالثة فواو واو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله ثم والباء اعمّ منهما فى الجميع وتبقى القسم بالاسم دون وحرف النفى بحذف جوابا اذا عرض ان يقدّر ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك اكثر استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من طلبها اعنى الباء والثانى ان لا يستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله اهو اخوك والثالث ان لها الاندخل على الضمير فلا يقال والك كما يقال بك واختصاصها بالحالين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها واما حكم باصالتها لان اصل الاضافة فى نحو فصل فصل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الاشتراكهما فى العطف واو التصوّف معنى الجمعية الغريزية من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما فى ورث وتراث وتكلة فهذا المصوّت عن الواو فلم تدخل الا على لفظ الله وفيها الخصائص التى كانت فى الواو وحكى الاخفش فى ورب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجئ بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله فى الامور العظام وكذا من مكسور الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربّ ومذهب سيبويه كما ذكرنا القاطع حتى قامت مقام الباء وتضم الميم للالة تقع مقامها وحتى جها عن بابها كما تقول العالم ثمن مالك بضم الثمن وتفصل الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ابن والمكسورها من بمن وفيه نظر لان ابن مختص كما يجئ بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربّ فلا يمنع ان يقال لغير حركة عند اختصاره ويمكن ان يستدل لتعيينه على انه لبن محذوف فما من ابن الا ان اختصاصا للعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد والاصل ان يقال ثم اروى من قولهم من الله مضموم الميم والنون وساكنهما مع لفظ الله وحدها هو من الجارة المستعملة مع ربّ بمعنى النون الميم خفتا وكسرا للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة فى القسم يختص بربّ والله وقيل بل التقاء ساكنين مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من ابن اما نقص المفتوحة منها فلفظ واما المكسورتها والمفتوحتها فانا ارى الكوفيين انهما مقصورتان من ابمن وحجتهما ان ابمن عندهم واجب الرفع لحاقا كما يجئ والقصر لا يوجب البناء ثم ان جاكسر النون وضمها بلى لوجاء ابمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا وجرا عند الجميع وحتى ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون ضما وكسرا ويجوزان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله بابداع للنون لليم بعد القصر ولا يجوزان يكون من الله بكسرتين مقصورا من بمن الله بابداع النون لليم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الابداع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ابمن بفتح الهمزة وكسرها وكل ما نقص من ابمن لا يستعمل لا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ابمن معها وقد يقال مالله ومالله بضم الميم وكسرها وهما مقصوران من من ومن على ما قال سيبويه ويقال هما مقصوران من ابمن نوكسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن بمن ويقال هما بدلان من الواو والتاء لكون الميم شفهية كالواو مختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم يجئ كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منه فالخفض والنصب بمعقل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبة لا فعلن المصحف لا يمن يختص لفظ الله بنقوشهن هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا بعوض من الجار نحو اقطع همزة الله فى الدرج فكانها حذف للدرج

فيه اذا حذف حرف القسم وجئت بهاء التنبيه بدلا لا بد من لفظة ذا بعد المقسم بها

لا ريب عوضا من الحرف وصار الله جل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد ان تجئ بلفظ ذا بعد المقسم بها تقول ها الله ذا واى ها الله ذا وقوله تعالى تالله لقد اثرك الله ذا اثما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجئ في هؤلاء فالتنبيه تقدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف فيكون عوضا منها واذا دخلت على الله ففيها اربعة اوجه اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك اذا تماثل بغير فرق كلمة واحدة كالضالين انا فى كلمتين فالواجب الحذف نحو الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا لكون التنبيه على كون هاء من تمام ذا فان هاء الله ذا يحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهريق اذا رميت وههنا لك في باك وآتانيه محي الموتى في لغة والكثرة ها والله ذا يحذف الفها لالتقاء الساكنين كما في ها الله وما الله والثابت وهو دون التابث في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مجتلى الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا يعد الله فكان الهمزة لذلك بقطع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك لام ها الساكنين كما في الضالين ورد بانه قال الخليل اذا من جعل جواب القسم وهو خبر مبتدا محذوف اى لامري او فاعل اى ليكون ذا لامي يكون ذا لامي الجواب الذي يأتي بعده فيما اوانشا للحو والله ذا لافعلن اولا فعلن بدل من الاول ولا يقاس عليه ولا يقال ها الله اخوك اى ما اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من نام القسم اما صفة لله اى لله الحاضر انا ظهر او مبتدا خبره محذوف فاى ذا شهر فيما بعد هذا اما ان يجيء الجواب ومعه القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقوين عند من عبيدي فيقول كذا وكذا لولا استفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين قطع هذا راس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يثبت همزة الله نحو والله في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله ما يدل عليه نحو قولك لشخص هل بعت دارك بقول نعم فتقول آلله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا لحصول الفصل بينها وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدا لا معا منها الحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بالعوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء اصالة بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسم اسمية تامة نحو ايمان الذي يجعلنه مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا الا لدليل فلفظ عليه وان لم يتعين كما مانا الله نحمدك الله وبين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو مانا الله وبين الله وعهد الله لافعلن ومعنى مانا الله القطاعات كلها التي آلت بوتدها اليه ثم سالته بالله اعطاني ونحو بالله لقد فعلت ونحو بالله لتفعلن ومعنى بين الله ما حلف به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي يكون باسمائه تع نحو والله وربي وقول علي امانا الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا قول الكعبة والمصحف لا تفعلن والكعبة بمعنى لا تفعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر خلا ان لعمرك يمين لا تفعلن يمين ايضا فهو هو وليس لبقول لان العمر معنى البقاء فهو مقسم به ولا تفعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف في جئتك امس بالام الابتدا نحو لعمرك لافعلن وجب نصبه قال الجرمي وكذا ايمن الله وان لم يتصل بالله سماعا منهم وما سوى المفتوح بالالف وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا نقول اياك لافعلن والنصب اكثر من الرفع في سلمه وبزى قوله نفلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجرمي لم يأت سماعا في لفظ الا الله النصب على الجر دون الرفع وجوز الاخفش الرفع ايضا نباسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين وهو مثل يمين الله نهمز فلا اصل عندهم همزة قطع حملت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل لا للتاصيل عليه يجوز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمال واصل قد جاء في المفرد منه شئ صالح كان يجوز في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكررا واو بعد واو القسم نحو قوله تع والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فقد ذهب سيبويه والخليل ان المنكر منه والعطف دخل بعضهم هو واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني بما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اسم تام خالي فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل منها بدل من جواب فبطلب ثلثة اجوبة فان قلنا احذف جوابا ان استغناء بما بقي للحذف خلافا لاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لا استقلال له بطلب جوابا مستقلا نحو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شئ واحد والمقسم به ثلثة والمقسم هو الطالب للجواب المقسم به فبكفيه جواب واحد كما ان القسم بالبلد والنهار وما خالق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله لقد فعلت والله لا تفعلن وبجنبانك ثم جبانك لا تفعلن ولا تقول اسم بالله

بحث الحروف

اسم بالبنى لا فعلان والحمل على ما ثبت فى كل مهما ائل واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا يبقى معطوفا على اذا يبقى والعاطف واحد اجاب الله بانه قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه كثر ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف نقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو ونقل الفهم فلزم عليه ان لا يجر اسم بالليل اذا يبقى والنهار اذا يبقى وقد جاء مثله فلا اسم بالخفض الجوار الاكثر والليل اذا اعسعس نقوله ثم والليل وان لم يكن منه معوضا ان الواو منه عوض فاما مقام اسم والباء حتى كانه يجر ويضرب هو الحق ورد قال الفهم انما جاز هذا لانه مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا والحمار فى باب العطف وعلى ما اخذ منا فى باب الظروف المبهمات التقدير وعطفه الليل اذا يبقى فالعامل فى الليل فى الحقيقة هو العطف المقدر وكذا فى اذا يبقى فيكون الواو قائما مقام العطف وهى عامل واحد فيكون التقدير بعطف الليل وقت عسعسته فالعامل فى الجر واحد والمنصوب شئ واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو قسك الله وعمرك الله وعمرى الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لغير القسم السؤال والجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله بدا بنك هل بنى تميم الباك بليل ويجاب بالا ولما ابض نحو قسك الله الا فعلت لما فعلت وقد مضى فى الاستثناء وقوله تعدلن ان الاثم معنى ملازمة ان فيه زايدة وزيادتها قليل قسم الطالب لله لتفعلن منكور خبر بمعنى الامر قوله وبتلوق القسم اى تقبل والمعنى يجاب القسم بقال للقاء بكذا واستقباله اى اجابته به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مبتدأ او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او المخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الامر من حيث العمل واما اجب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذى لاجله جاء القسم واللام اللاحظة بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتدا ايضا كما يجئ فى باب ان وكانت هذه اللام اعنى لام جواب القسم قبل مقدر وصل هذا للبس فى الوجود عندهم لام ابتداء لانها تقول لتطعامان زيدا لكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها فى التقدير داخلة على المبتدا وردّ عليهم بنحو خلت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت للعهد للشك ويجوز ان يعتذر لهم بان الظن الغالب يقوم مقام العلم فهو مثل قولك بعلم الله ان زيدا قائم بالكسر ان وهذا ان يعضهم ان قوله تعم وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بشئ فانه يدخل النفى على جواب مثل ظننت لقد فعل لكان فصارا فى اجراء ظننت مجرى القسم ثم تقول الاولى كون اللام فى لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يقال القسم كما فعلت الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفى وان جاز ان تؤكد الجملة التى فى خبرها حرف النفى نحو لزيد ما هو منطلق ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفى للرفع والازالة فبينهما تنافى فاما قولك لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان واللام انما تفيد مضمون الجملة بلا جامعه بين الخبرين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته للابتداء فى كونها اول جزئى الجملة مثله مع مضارعته لاطلاق الاسم قال الخليل لا ترى بعدى سنة بقتادى فجاد جاوا بحرف ذى شبهة ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو وليوفين بعطيك خافة للكوفيين كما تقدم ولا يدخل على الماضى وان كان اول جزئى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قدر نحو ان لام الابتداء علقه نحو لقد علم الله ولقد انبئنا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فتصير الماضى كالمضارع مع مناسبة معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايضا معنى التحقيق ويدخل لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اى يقدم عليه نحو لقائم زيد ولفى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اى يقدم عليه نحو لطعامك زيد اكل ولفى الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر لفاعل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حولى ان اشترط وغيره واتما يدخل على نعم وبئس وان كانا فى الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا فى بابهما من انهما صارا بمعنى الامر نعم قولك لنعم الرجل بمعنى الامر نحسن زيدا واذا وقع لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها فى غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا الموخر كان زيدا لقائم كما يجئ فى باب ان واللام فى جميع ما ذكرنا ثبت جوابا للقسم مقدرا خلافا للكوفيين بل هى لام ابتدا والاسمية المنفية مصدره اتما مهملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرية على الخلاف نحو والله ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل فى الدار والله ما فيها رجل ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كانا مضارعا مثبتا فانه لا كثر يصدر به باللام وكثر بالنون نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على معلق للمضارع مقدم عليه كقوله لعمرك لنعم وليثن تنم او تسلم لان الله يحلف ما تنفك تحلف فان بينه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأت بالنون اكتفاء باحد عاملى الاستقبال عن الاخر وقد خلا المضارع عن اللام استغنى بالنون وقد جاء ومثل قوله اتانى ان قاته فرع وان اخاهم لم يشهد فلا يجوز عند البصريين

الا ان يكون م

الا ان يكون م

الا ان يكون م

الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في جوز
الشاطبي بين اللام والنون قال ابن ام قاسم لم ار احدا ذهب الى ذلك انتهى كانهن مقائد بفتح اللام وضم الدال وهي لبرة
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر اللام الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كلما اذا كان المقسم
استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه محقق الوجود فلا يحتاج الى
تاكيده بالقسم كما ترى في المضارع والاولى الجواز اذ ربت موجود غير مشاهد يحتاج نكاء افئدة الفراء لتوهمك ذلك فتضايف
على هونكم ليعلم وفي ان بقي اوسع ويقول والله ليصلي فيدخل بصلي لانكفاجا باللام ولا باتي بالنون لانها علامة الاستقبال
كما ترى في المضارع واذ كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم ينقتدا بالزمان المستقبل فقط
بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي للحذوف وان كان الفعل ماضيا شبيها بالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا بد منها لعدم تصرفهما فالجمع بينهما لتعم استبدان وجدتا وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال نعم في الاستطالة والتشبيه والتعجب الى قوله فقد افلح باب باللام المظهر
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فانا ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان اللام لا تبدأ لا
يدخل على الماضي المجرد كما مر والا انتصا على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم فذهب سيبويه ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون
القسم في قوله واقسم لو تثنى الينا رسوله سوانا ولكن لم نجد لك مدفعا عندنا فاو سبحتني لكلام عليه في حروف الشرط وقد
اذا كان الماضي منفيا فيما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب لما مضى لا حسب المهيمن
في الدنيا عدلا بهم والله لا عدتهم بعدها سفراي لا تعدتهم فلا يلزم تكريرها الا اذا كانت في لما مضى الذي للنفي
نحو لا دعما الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرها يجب تكريرها نحو لا صدق ولا عتل
وربما جاء بغير تكرير في الشعر كقوله فاي امرئ شتى لا صلة واما قوله ثم فلا الفيء عصبة فانما جاز عدم تكريرها لتكرير نفيها
المتقدم وهو قوله ثم ملك ترهيا الى اخره فكانه قال لا ناف ولا احد منكما وان كان القسم عليك بجواب شرط مستقبل وفعل
ذلك الشرط ماض فترفض اداة الشرط بلام مفتوحة لتشي موطئة اي ممهدة ومهيئة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
البتني لا ابتنك ويجوز والله ان ابتني لا ابتنك بلام كاف ان حذف القسم وفقد فانا اكثر المجيء باللام الموطئة نبها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء بلا بلام كقولك لئن وان المعلوم انكم لمشكرون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون جاريا
مجرى حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والا سبق سوء كان
المضارع لا يزال واخواتها وغيرها قال فطفقت يمين الله ابرح قاعدا وقال الله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان و
الاوابد وانما لم يحذف من الاسبقية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع قد
الماضي لكون في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا اجاز حذف حرف النفي في غير القسم من كاد ولا واخواتها
او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تفتؤ تذكر يوسف ما حيت بحالك حتى لكونه لتما جازفيها خاصة للزوم النفي اياها قال
بالا يحاب واما قوله لنفلا دعاء زالت عزيمة فلم يحذف لتاني بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
مضارع علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات كما تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احداهما
يستلزم حذف الاخرى فيكون الحذف واقعا حكما بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان الاكثر استعمالا في نفي المضارع عن
قوله ويجذ في جوابها اذا اعترض بينه وبين ما يدل عليه اي اذا اعترض بين القسم اي بوسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد
وفي النهج فذ والله لقلوا الله قوله او بينه وبين ما يدل عليه نحو زيد والله قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي بوسط القسم
او نائبه عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتبتني كما مر في بابه وقد
يجيء بعد الجملة القسمية ويسبقها ما يدل على الجواب فيحذف ويلتبس من حيث المعنى بجواب كالمذكور نحو زيد قائم والله ونحو لئن قام
وليقعدن ولئن قعد ليقومن ولبعضهم لئن لدكالة قوله الوتر كيف فعل ربك الا يدعليه وقد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من
معمولات الفعل الواقع جوابا والا عليها نحو لا افعله عوض وعوض لعابضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
معناه ابدا والبته ففيه من التوكيد ما يفيده فائدة القسم فقد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان
عامله متقدما فلا مفر منها يحرز بمنع عمله في ما تقدم كنون التاكيد وما يقال عوض لا يتنك وعوضي انك لمرض مستدرك

كما يجئ في جواز نحو اما ايوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير الشعر كقوله هذا ثنائي بما ولدت من حسن لازلت عوض نور يرتجل لعين محسودا وبقوم مقام الجملة الفعلية بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وثبوت كالقسم تقول جير لاعلمن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح كخبث لغة سماعية بمعنى حقا مختلفة اللغوم وبناؤها عندهم لتوافق جير الحرفية لفظا او معنى ولا يكون في البناء الموافقة لفظا الا في العربي اما في معنى التعهد وقل ثوث بها دون قسم قال وقلن على الفزر ويحك هل جير ان كانت بحبث دعائر وقد تاتي لتوكيد اضطرارا قال وقالت سبيبة نطلت جيرا سوائم من ذا لسانه وبه استدلوا على ان همزة ايمن فعل عبد الظاهر هو اسم فعل معنى اعرف كما ان مهما اسم لبعد بلزوم ان يكون جميع حروف المضارعة من كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لوثوق الاناء ولولا ان اسم بمعنى قسم لما استغنى كثير عن القسم بجوابه ان اكد ناه بالنون نحو لاضغن بنك لان النون نحو لا موضع كما يجئ في الخبر القرن نحو بفيض بن زيدا وامانحو لقد سلم الله وليزيد قائم فلم يقسم ودليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما نقدم وقد تقوم مقام القسم حقا وبقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا فعلن ولكذا لا فعلن ولكذا لاكونن كذا وبقينا لبنيدن وكذا التزام نذر نحو لله علي لا فعلن او عهد نحو عاهدت الله لا فعلن وعلي عهد الله لا فعلن او من قوله وعن الجارة وعلى للاستعلاء ولقد كان اسمين يدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للابتداء في الماضي وفي الظرفية الحاضر نحو ما رايته مذ شهر نا ومذ يوم نا وخلا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اول قوله وعن للمجاوزة يقولون بعدت عن كذا وعن المجرور بسبب احد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد التهامي عن القوس بسبب ترمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعد عن الجوع بسبب الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي نزلت عن موضع يمينه بالجلوس قوله ثم مجاوزة عن امره مضمنين معنى بجاوزين وقولهم فاعرض طبيا اي طبقا منجاوزا في اشاعة عن طبق اخر دونه في الشذوذ بمكون كل طبق اعظم في الشاعة مما فاصله وقوله عن طبق صفة طبقا ولبس المراد طبقين فقط بل المراد اطباق في كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في ليلتك وقوله لعم كرتين في ان المراد التكثير والتكرير وامثلة على اقل مراتب التكثير وهو الاثنان مخففا وكذا قولهم ورث الساداة كابرا عن كابر اي كابرا بعد كابر وقولي في الفضل عن كابر واخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناه اما ما امكن وقوله لا ابا لغيمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دبلى فتخزوني ضمن هنا فضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور وصفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى في معنى بعيد التشبيه كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله بصدد ويدري عن اسبل نحن منه بمعنى تكشف الغطاء وبعده عن وجه اسبل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القضاء لان الحقوق كالاثقال راكبين لما تلزمه وكذا قوله لله كان علي دين تلتزمه فصار مقتضيا نحو عن استعلاء نحن عليه ولكثرة ادخال الشيء شيئا وراء الاستعمال في نحن لاجراء اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه يولم على فلان اذا كانت تحمل ثقالك عليه ثم صار بمعنى وقف يدحق استعمل في الباري نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فالحمل يضيف في التعدي على صنعة اعني يسخط كما هما يعدى حمل بيت منه على الشرب منه وقربت منه على افضلت منه وقوله رعته اشهرا وحلا علينا اي على مدانها كانه ملك مدانها وتسلط عليه وهي تتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها وكان المعنى انه بلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبه الدين اي لزمه ومنه سيروا على اسم الله اي ملتبسين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يضيف ان مروك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقولهم ان الكريم وابيك يعلمه ان لم يجد بولما على من يتكل ليس على فيه زائدة ولا الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد بولما من يتكل عليه فامتنع حذف العائد المجرور لاسم الجنس المراد الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل عليه فجاز حذف الضمير لانه متصل به بعد ما كان مجرورا لمولد وقد يكون ان عن وعلى اسمين وقد يستعملان لا يجرورين بمن وما بعدهن اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف عقابا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيداء مجهل ويقال راق للرتماح درية من عن يمين مرة وامامي فبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على فانك تقول الحوض نوشا من علي نوشابه نقطع اجوازا لفلاة اي من فوق قوله والكاف للتشبيه وقد تاتي لغيره وقوعه صلة في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي في الدلالة فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتداء محذوف والمعنى الذي هو كزيد اي مثل زيد فالت وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل فيه غاية الطول واستعمال نحو الذي كزيد شائع

كانك ظلمتهم والله لا فعلن م
ولا يجئ م
وكاين تعيل سنة
الزيادة
ذكر عن
ايمن
وخلا
وحاشا
وعدا
وما
ومذ
ومنذ
والكاف
وعلى
وعن
والله
لا فعلن
م

كثيرة يتعين اسميتها اذا انجر كما في قوله يضاحكن عن كالبرد المنهم واذا رفعت كما في قولها المنهمون وان يعوض من حروف شطط كالطمطاني هلك بذه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة وانما الاخفش فيحوز اسميتها بلا ضرورة وتعيين الجزل ويكون ايضا زائدة اذا صلة بين الاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقوى اي فيها وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثلي في نحو قوله لهم لبئس كمثله شئ او دخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذا لغرض ان لا يشبه ما يشبه لا بد من زيادة احدى ادوات التشبيه وزيادة ما هو على حرفين فاكثر واسمها اذا كان من ثلم الحروف الاخطل والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكاف ان نحو قوله وصالبات كما يؤنقن فاما ان يكون من باب التوكيد باللفظ نحو اما انا ان واخواتها كقولهم ولا للهم ابدا شفاء واما ان يكون احدهما زائدا فتكون تلك الزيادة حرفا لان زيادة الحرف اولى من الكلمة وهو مثل قوله لبئس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف لا يجوز ان يكونا اسمين اذ ليس واحد منهما زائدا فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لا زما للاضافة لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف لظهوره كما لما في قوله ثم نبع عدى فلا يكون الكاف زائدة فكان يقول مثل عصف كعصف ويجوز في قوله لهم لبئس كمثله شئون لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ارى الضب بها ينجحر وقول ابن الرقاع اعمى بها الخبر فلا يرى بها احدا ينفي النفي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاحوى نفي الملزوم والاخ لانه لا بد لاحد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لداع لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا فثبت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو هو نعم مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب نظام المنع في الكل وقد دخل على المضمر المنصوب المنفصل قال وجمل واحسن في اسرج انتهى وليما سركا بانا مررهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض على الجر وليس قول ابن الرقاع لا ارى بعدا الا حلالا كرها الا كهن الا حائلا وقال ولم اوخال كها الا فريا ولد بل دخل في الشعر على المرفوع نحو ما كانت وتحيى ما كانه بعد الكاف وتكون كما تكون معان احدها التشبيه مضمون جملة يضمون اخرى كما كانت قبل كونها للتشبيه المجرد بالقول فالمعنى انهم اجعل الناس اكاهم الطرق يقتضي الكاف ما يتعلق به الجار اذا كان بمنطلق لان الكون المجرد موضوعه ولا يقال اذا رأى بعدا الا حلالا كرها الا كهن الا حائلا ولا اوخال كها الا فريا ولا يبدأ من نعل او معناه فذا لم يجز لا معقول هنا يحتوي ويطلب فعلا ومعنى كما كانت كن في المستقبل كما كانت الان فانت مبتدأ لحن خبره لان الكون المطلوب منه بالكون الخاص الحاصل الان ومنه قوله ام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعوذ بالله منهم المكروه فيها ان يكون كما يعوذ لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كاتبك اي لعلما اتبك ان لم تنظرني كاتبك لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا تمنع من تغيير معنى الكلمة التركيب الا ترى ان لم يجئ يعوذ ما ان وان لم اضرب الكسر به على راسه لم تلق اللسان من الفم اي بما وتقول ان لما افعل اي بما قال بعضهم ان لما يجئ يعوذ بما نحو ان بما افعل اي ذاوا انها ان يكون بمعنى قمار ان الفعليتين فالا وجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامر كما قام زيد فعمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كما على ان يكون اصله كما في ان لما وانما تخفيفها وليد نعوا الرفع والبصريون لو يثبتوا الا اتاوه كما للنعلبل في الفعل بعد ما واستحسن المبرد القولين واشذ الكوفيون لا تظلموا الناس كما تظلموا والبصريون يشذونه على الازدار كما لا تظلم او لما فلا يكون ما بعد الكاف الا بهم مصدرية نحو كما تدين تدان وانعل كما افعل يجوزان يكون الفعل الاول اعني ما يمكن كما كانت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوزان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي ما تكون ماكانة واما اما فاما التي بعد ان وان قال ان ربي حولي فمعنى تكملها اعني ما كاذ كرناني كما وسيوافيك تفصيل التشبيه التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم نهى كافة لها عن طلب الفعل انتصاص الفعل به وما التي بعد قل كثر وطال نحو طالما اذا كافة لا فاعل عن طلب الفاعل واما مصدرية وما المصدرية فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولي الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زيدت بعد ما وصال فاعل قلما وهو عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ ولو ان الحرف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها عند الكل سوى ان زهير فيكها والمعنى ما تلقى على الى فتح وبدخل تخ على الافعال حسب الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما نا شبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذا لشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وانيب ما الحجازية بشبه النفي معنى لا لفظا وهذا في افعال ما لا يتصرف نحو عسى وليس فاعدا واما فتحة اواخوها فان لم تقل بالمشابهة فيها للافعال بل لانها هي استحقت ذلك بسبب اشتمالها الاخر والياء في ليت فهي فيها اجرى فيها لشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا الفارق المشابهة الفعل لا لاشتماله بسببها الافعال لانها لم تكون اقوى لسبب المشابهة المتقدمة منها اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا قولنا في انها انما لم تحفظ فتحتها كما تحفظ سكون من وعن فلان

ومن وهذا الاحرف الجر اذا قدمت معنى شهر مستوفى في الظروف المبينة واعلم انه اذا اتى الكاف في كلام ما ذكرت جر ما يليها نحو حرس اسمه وكونه مبنيا على ما جرى اوردنا ان يبقى على اصله اسما وهو الجار والمجرور هو الذي يتعلق به الكلام لان الاول لا يفيد بدونه فلا يقع في ابتداء الكلام ولا على صلة الموصول الا ترى انك لا تقول الذي من زيد ولا على الصفة لان الصفة تتميم للكلام والاول لا يتم بدونه فلا يقع خبرا ولا حالا ولا صلة ولا صفة ولا مضافا اليه ولا مبتدأ ولا مفعولا به ولا مفعولا فيه ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا مفعولا مطلقا ولا تمييزا ولا مستثنى ولا مضافا الى شئ من هذه الاشياء ولا يقع صلة الا في الموصول الحرفي نحو اعجبني ان في الدار وان مع زيد ونحو ذلك ولا يقع شرطا ولا جوابا ولا جزاء ولا تفسيرا ولا مفسرا ولا معطوفا ولا معطوفا عليه ولا مؤكدا ولا مؤكدا ولا بدلا ولا مبدلا منه ولا عاملا ولا معمولا ولا مستثنى ولا مستثنى منه ولا مشبها ولا مشبها به ولا مشتقا ولا مشتقا منه ولا مبنيا ولا مبنيا عليه ولا مسندا ولا مسندا اليه ولا مضافا ولا مضافا اليه ولا مبتدأ ولا مبتدأ به ولا مفعولا به ولا مفعولا فيه ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا مفعولا مطلقا ولا تمييز

بحث الحروف

من جهات المشابهة وان قلت لاجل المشابهة لا فلنا شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبهما الجزئين سلبا وشابهت مطلق الافعال لفظا بامذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الخ اذ يجعل عملها القوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل القطعي ان يرفع بنصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو ضعيف في العمل وبقدم المنصوب على المرفوع فصد التفرق بينهما وبين الافعال التي هي الاصل ومن اول الامر اوثبتهما بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل اذ هما فان العاملان فابتدان فما المحاذاة ولقد بقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وكان قد يضمن شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك شحمة قائم حرف يغير الاسم والخبر جعلته يضمن احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وصل الاسم بسبب الشبه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لان الموصوف لما قدر ثبوته فلذا تقول كاني اعرف وكانك تعرف والاصل كاني رجل يعرف وتقول هي للمحقق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل اذا ادبر وبالبوعلى بصيصه في مثل زيد الاسم وحرف الجر حتى يتوقف كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ان كان بانه على معنى التشبيه ان لا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله ثم قد صرت به عن جنب الجملة بعد الحرف وبالبناء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد ادبر بل وكاني بزيد وهو طالع لو اولا ندخل الجملة التي هي خبر هذا الحرف منبهين ضعف قول الفارسي في لكن معنى استدرك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم ونفيها تشبهها بالاستثناء ومن ثم قلت لا استثناء المنقطع بل لكن فاذا قلت جاني زيد لكنه فهموا ان عدم اتيانها جاء لك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك لتوهم يقول لكن عمرا لم يجئ وفي ليت بمعنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وما صدق التمني غير ما هيته الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يتعلق بالممكن والمحال والترجي لا يتعلق الا بالممكن وذلك لان ماهية التمني تحتم حصول المتمنى سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شئ لا وقوع بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب بل تدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق قالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وذلك اضطرت انواعهم في لعل انواعه في كلامهم لاستحالة ترتب غير الموثوق بحصوله ثم قال فطرب ابو علي معناها التعليل فمعنى انعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستفهم ذلك في قوله ع وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل بل لان بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله ع لعله يتذكر او يخشى اذ لو حصل من قرعون التذكر وما قوله امنت به الا الذي امنت به بنو اسرائيل فنوبه بالاستثناء فقول لعل هو كذلك واختيار هذا الحرف عند الكوفيين مرفوعه بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبرة النبرة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبهما لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمني قيامه زيد فيلتصب الجزئين كما ذكرنا في علمت نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعاملة خبر ليت المحذوف اى يا ليت ايام الصبا رواجعة اذا كان فلت اما معمول لا عامل ومتعلق الخبر لا خبر ليت رواجع والكسائي بقدر كان اى يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا بعد اشهر واستعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بانحته الباقية ايضا لما ورد عنه على الحكاية فعرضهن فسبعين خرصا فاشد واكان اذا تبعد اذا تتوفا فائدة اولما تحريا وذلك ان اسم كان مشتبه وخبرها مشتبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا مجاز والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمهجور وقد رد على هذا الفراء وقت انشاده هذا البيت وقد لا تمتدح الصواب بحسب ذينك اذا تتوفا ندمة ويقول ان ليت مضمنة معنى الفعل يخالون فعال القلوب فتنصب انا ان مخففة فلا تفصل بهذا التقدير من الضعيف مرتبة نصب الجزئين بل لا تكون مضمونهما مفعول فعل يتضمنه ليت وانما تخولوا بليت اني وسيبعثان عنهم الخرج منها فوق كرار اجم فان مع اسمها وخبرها معتبر عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش ان يلي لعل في محل ان المفتوحة بعد ها على ليت فيكون لعل ان زيدا قائم

(اصلها) ... (وكانك ... (الكوفيون الجزم والكوفيون ... (الاخفش ... (قولهم الليت ... (والاصل ... (الكوفيون الجزم والكوفيون ... (الاخفش ...

وليت واما نصب ما في اخوات ليت للجزئين فمجموع والمرئ ومهران فعرجمتم لستعين وامالليت اعني قوله كان اذنه فقد ذكرنا الفرق على الشاعر قوله لها صاد الكلام كل ما يعتبر معنى الكلام ويوثر في مضمونه وكان حرف ما نزلة التصديق كحرف النفي واما الاربعة الباقون فقد مر في النصوب على سقطة التفسير على جواز توسطها وكحرف التنبيه والاستفهام والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كانفعال المعلوب الافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر واجلها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الذي على تمام الكلام لينبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز فيها تاخير ذلك المغير تارة والوجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لرفع ذهنه فان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حملة على انه خال من جميع المغيرات اوان المتكلم يذكر بعده ذلك المغير كلا او اخيرا ويوثر فيه ذلك المغير نسخي في جزء وكل واحدة من هذه الاحوف بدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لتوكيد معنى الجملة فقط والتاكيد لمعنوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع حرفي بنهما في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب في نوعها مواضع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتداء الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلبا واحدا لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واحد واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه بها كما ذكرنا وهو اما فعل مذكور مشبه بها نحو كان زيدا اسدا ومقدر نحو ان كنت لصفة مفاهما نحو كان ثم ويقوم او عدمها نحو ان للدار كما ذكرنا والمغير المتضمن معنى الطلب في كلامهم ليس استفهما فقط فلو كان خبرها اسم استفهما لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر فما لوا جعلها وصفة الغاية مقاد ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النفي كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اوقع نحو قوله جاوا بغير زاد الا بئت الذئب فقط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لان يكون مع حرفي بنهما في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فلا يتاتى هذان ان في نحو قولك مرني ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه ولا يوصل كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفتاح والعرض والتمني ونحو ذلك فلا اراى منعا من وقوعها خبرا لهما كما مر في خبر المبتدا وان كان لمبتدا نحو ان زيدا لا تضربه والتكم مرحبا بكم وان زيدا هل جئته واضرب زيدا ولكن عمرا لم اضربه قال ولو الاولى لقائل ان يقول هذه مواضع ظهر فيها ان الجملة الطلبية لا تقع خبرا لهما فاذا دخلت ما على ان جاز ان تقع ولم يرو قوله لا ابا هما لكم الا بما الحق بما مثال بصفة فتدى وقعا ونصبا ولا الا فكذلك لانها لخروج بما عن الاختصاص بالجملة الا ترى انه لا يحل كما تقدم في ما الحجازية هذا الذهب عما كانه وقد ذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ان درستويه انها اسم بمعنى شيء صير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة حرفية كما في قوله ثم جاءوا من الله وروى ابو الحسن وحده فلا غاما لا الاعمال الا لغا لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد لا هو معنى ها لغوية الدابر ولا يحدد معنى آخر وعد سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وفيها سماعا في الاعمال على ايما سائغ عند الكسائي واكثر النحاة الا الاخفش فانه يقيسها وبين ليتما هذا اسمع في تمام ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغا اولى بالاتفاق لعدم الاجماع وهو ان الاختصاص بسبب ما وقد منع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور وفيه دون غيره لقوله فان لا يغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت بعد الاستفتاح وبعد القول والموصول ونحو فاعله ومفعوله ومبتداه وخبره واضافا اليها وقوله الا انك لانه مبتداء وقوله انك لانه فاعل فان جاز الامران نحو من يكرمني فانا اكرمه وانا اعلم انه عبد الله فضلا واللازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا والرفع حكما بالرفع فذهب المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو يجتهد خبرا لمعنى الخبر لفظا او هما غير خبر الا فالمكسورة مبتدا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وشانها ذاهبان ولكن كذلك وان لذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ايهما شاء في لكن ضعيف لخفف المكسورة فليلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على اول من اصحال المبتدا حلافا للفارسي في التعميم وتحقيق لفظ وصه فيفصل بضمير شان مقدر بعد دخل على الجمل مطلقا وسئل اعمالها في غير وليتما مع الفصل الشيخان او سوغا اعمالها وحرف الشق اقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في نقل سبيل معاني الحروف السنة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة للكون مبتدا وتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها معنى بمعنيان وبلغاني قائم بلغني قيام زيد ولكنها اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيد بنك فان ياء النسبة او الحذف اخواتها ثم بعدها انها اندرت معنى لدنى نحو القرشية والمخلصي وبيته والضاربيته وكذا بلغني ان زيدا في الدار

اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المعنى قوله ومن ثم وجب الكسر اى من جهة عدم تقدير المكسور ومعنى الجملة وتغير المفتوح ملخصا فالمراد بالمفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه لكنه ابتدأ كلاما هى نحو اكرمه فانه فاضل فهو كلام مستأنف ووضع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فان كلا منكسر ابدا لقول اذا قصدت به الحكاية لانه اعتراف الناس للمتكلم والعالم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن واما كسرت بعد تقول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة فلم تقع ما ان معمولة لتقول بالعصبة وكذا كسرت بعد الجواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن فى خبرها لام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيته وانا راكب لانها وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا لا دليل على كونها فى تأويل المفرد فان قلت افتحها لتكون بتأويل المصدر فالمصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر كما مثلت او مؤولا به وكسرت ايضا اذا كان فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ فى تأويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو مأولى انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت فى مبتدأ فى خبر لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة انهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو يعجبنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا ولكنا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك ولكنا المبتدأ نحو عندى انك قائم ولكنا المضاف اليه نحو فعلت هذا لكراهة انك قائم ولكنا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله ومن لوا لوا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر انّ فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار وجزئها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فتحنا لها لكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف اما على مذهب الفراء ومذهب الكسائى فى رفع كم الواقع بعد لو لانه كما ذكرنا فى باب المبتدأ تفتح ان ظاهرة قوله ولو اتك لانه فاعل بفعل محذوف ان لو حرف شرط ولا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت واخلة على الجملة الاسمية وهو يجوز فتحها لتأويلها بالمفرد مع ما فى حيزها فاعل بفعل مقدر وهو ثبت كما مر فى الفاعل وسيجىء فى حروف الشرط وكذا بلزوم فتحها بعد ما النوبنية نحو الجلوس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وتزدد دخولها على الاسمية كما يجىء فالتقدير بها تثبت ان زيدا قائم كما فى لو انك قمت سواء قوله فان جاؤا بالتقديرين اى بتقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه بالكسر ويا ويل فانا اكرمه والفتح على ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرامى ثابت وله كذا وبعد الفجاءة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى اقبح القفا يعنى صفعان واللهازم تان عظمان نابتان فى اللحيين تحت الاذنين جمع اللهزمة سميا بما يحولهما كقولهم جبت مذاكيره فالكسر على تأويل ذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبوديته قفاه نابته وكذا اذا وقعت ان الواو بعد قوله هذا وذلك تقديره الكلام السابق قال ثم ذلكم وان الله موهن كيد الكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف جزئية مع جزئيها على الجملة المنفردة المحذوف احد جزئيها اى اذا خفيت فانا لم اعلمه الفى بالرفع قل رافعا ناوى هذا وان على اجازة لدوحد بالجر عليه بما يحنى على الجار وهو مثل قوله نعم ذلك ومن غاب بمثل الا به فالجملة الشبهية فى الا به عطف على الجملة المنفية وكذا اذا وليت بحوا ول فولى الواو قولك الحمد لله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع فصل الاختلاف بهما كون المصدر فى الخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان تولى بمعنى مقول اى اول مقولاتى هذا لمقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اولا وانى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السور بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قوله الى معمولا للفظ قولى كيف ولبس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل والى احمد الله بالكسر معمول وخبر المبتدأ محذوف اى اول قولى وتطلق هذا الكلام فاثبت ورده المحققون ردا ذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للعظيم اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كماله الثلث بلفظ انى وباعتبار الحروف ثلفظه بضعة انى فيكون المعنى اذا صوتى للفظى بانى اثبت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما تحتم حقا فعلوا انك قائم فان فاعل يجوز ذلك حقا او تفعل حقا فى معنى الظرف اى فى حق فيكون ان اما خاكها فى ثم تظلمنى الترى فهو فى باب المبتدأ فالحق ان احتكم محاق ودليل كونه فى معنى الظرف قوله فى حق موالى الخ اما كأنها فى ثم تظلمنى الترى فهو

ان الكسر وفتح معنى الجملة
الحق الذى لا يقبل الشك فى ان الذى يأتى
الوجه الذى يقتضى الكسر فى الاماكن المختلفة
التصحيح صحيح ورد الوجه الاول
منقطة ضرب ثقة
صحيح
الاستثناء الزائد
على ما فى الحاشية
الوجه الاول
الوجه الثانى
الوجه الثالث
ان حديث بليه ومحدث عليه ان يتلقف عليه
والحق العطف والتلقف
لنطقه بهذا الكلام اجزاء

ساذة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر بحكم المفتوحة بعدا شاله
الغلوب حكم المكسورة في تمامها مع ما في جزئيها مقام الاسمين وبمعناه المع مع هذا التخفيف البالغ والتذبيل الكامل
نظر وذلك لانا بعد نسلم ان المفتوحة مع ما في جزئيها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت
ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما تقول علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في امثال الغلوب فكونها
بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ فاعل الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذاك الاسمان المتفقوان
مؤولة به وانما عدا النظر الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله ثم واذان
من الله ورسوله الآية فاذان بمعنى اعلام ولكنا نستشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انكم غير معجزي الله فما بعدها في محل
على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير جزئيها الخبر من الاول والتقدير بانا بريء من المشركين نقول ان المفتوحة بعد الا
الغلوب في حكم المكسورة فلا صحة منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة قد راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة لما
ان المفتوحة حكما طلق حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما جزءا مؤكدان اصلها واحد فيجوز
العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو لشبرا في ومن احسن اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز
العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ ليس معنى الابتدا بل هي مع ما خبرها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور وكاد كرنا فان سمها البعض من حيث الكمال ونظر ابي سعيد صحيح فيقول ان قوله ثم رسوله عطف على الضمير في بريء
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التاكيد او يقول رسوله مبتدا
خبره محذوف اي ورسوله كذلك ليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل انها اعتراضية ويقول في قوله والا
فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم نا مثل
هذا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انتي بالمثنى في القبيل اخرى بعد قوله ولا انتما لا تحتشمان بعدكم الشتى ولا
اني من الموت انزع لان قوله ولا انتي بالمثنى في القبيل تعطف على ان تحتشمان فلو جعلنا قوله انا ممن يزدهيه وعيدكم
جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد وليس كذلك ولا انتي بالمثنى في القبيل
بالكسر لا ارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا لا مكررة وسكم لكن في جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع لكن التفهلة في جميع الكل بمنزلة ان يقول في جواز العطف المذكور ونظائرها فان الاسم لا تدخل على ما احبرها
دون ان كما يجيء وانما كان لكون مثل ان لان معنى الابتدا بعده لم يزل لان الاسناد الذي هو الحقيقة معنى راجع الى
ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بل كن نقول ما قام
زيد لكن عمرا قام حفظت فيه على النفيا عنهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو لم يقم والجامع الفرار من العطف
على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا ومنعه غير واحد عن معنى الابتدا بما اوردت فيه الحروف من المعاني
وهو النحي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوب في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء والزجاج ولم
يذكر هم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا مانع قال الزجاج ما نصه قوله ثم عطف الله على قوله فان ربي بغلوف
بالنحي علام الغيوب سفة ربي ويحتمل ونصر وجوهها اخ وقد بذكر والبدل والقياس ان يكون مثل سائر النوابع
في جواز الرفع نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرية المشبهة بليس نحو لا غلام
رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين لا بعد معنى الخبر لا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عندجمهورهم الابتداء والعامل في خبران يكون في نحو ان زيدا
زيد وعمرو معا بفعل عاملان مختلفان مستقلان في العمل وقعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدد الكتاب الا ترى ان احد المؤثرين لا يجتزئ به بصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير حما ذكر في علم
الاصول لانه يستغني كل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من اجتماعهما عدم استغنائهما وليس في الخبر ان بالعطف
نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لان ذلك الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب لف كهو لنعم وجعلنا
الليل والنهار ليسكنوا من فضله وانما فتحت الخبر على العطف فانما لان ما للعطوف والخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذا محذوفة ويقدر وما لا كثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون
خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبران ما كان عاملا في خبر المبتدا
لانه ان واخواتها انما تعمل عند الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبران اسمها لان المبتدا والخبر يرتفعان عنده بالابتدا

اسمها حكم المكسورة عند من يجيز العطف على محل اسمها

زاده وازراه واشركه في امره وشاطره
ومن ترام طلال الابرز وهي كلمة
الحق
الوصل في الحروف
فوق الكسرة فتحة فوق
الضمة واو فوق

فيه رد للمتنوا

صدورها تزعن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدرا الاعراب جاز الحمل على المحل نحو انما زيد ذاهبان وان القول وعمرو قائمان ولا كذلك لانه لا ينكر في الظر كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين في الاعراب مستبشع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مدّ صبر قد ارتفع خبر ان مذهب الكسائي ثم ما تولهم ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن منهم فله اجره الواو في والصابئون اعلم انهم لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسدّه ولا لذهبه كما في بانهم يهم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله ان بلال مؤمن بالمدينة ربطه فاني وايّاها الغرب اي فاني وبها كذلك بالغرب مع سيبويه قبل الخبر رفع تأكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير المنوي الخبر نحو انهم يجمعون ثابتون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بها الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على قليل مفعول ظن واخواتها ان خفي اعراب المعطوف نحو ظننك عالما انت وعمرو وليس بشيء لان ظن نحو مفعولا به واذا مفعولان في الظر كاسم ان وخبرها فيقبل اشتغاله نحو ظننت اياك فاللئيم والكسائي الظر ان هذا مذهب الفراء والا طلاق في مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو وليس كذلك اي احكاما لمحل على المحل قوله ولذلك اي ولاجل ان الظر في ان واخواتها اي لاجل كون المكسور مع جزئيها في تقدير الجملة نحو انه دون انني دون المفتوح اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان لا يدخل الا الكلام لكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وادعى مع اخر اللام انها اما مسقطة عن مرتبتها وهو صدر الكلام اعني المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكلا ما تدخل مع الثاني الاعلى احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا مدخل على معمول الخبر الثاني نحو عن الخبر في بقال ان زيدا في الدار لقائم بخبر حتى لها كل البحر لحنفة صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها نظر في الخبر نحو ان عليا للهمك او بظرف معمول الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لتقضان حقه من التصدر وقولنا وان منكر لمن يسقطان الاولى تسمى لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من وصفه وانما يدخل على الخبر اذا لم يكن ما مصدرا عما يحذر اما نحو ان زيدا لقائم ويجوز ان زيدا لقائم فهم كما جاز ان زيدا ليقوم لغرة منه كما مضى في شرح جواب القسم وما نافية بمعنى الشهر كما في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكر في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف النفي اذ شرط ان لا يجوز ان زيدا لا يقوم بضرورة ولا على اسم ضمير معمول لشرط لان اللام والشرط مرتبة كلتيهما التصدر فتنافرا ولا يدخل على جواب الشرط ولا تقول ان زيدا ان ضربته ليضربني لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل مع الشرط واجازها ابن الانباري ولا يدخل على ما لو دخل على لما دخلت اخيه المفتتحة عن الخبرية تقول ان كل رجل لو ضربته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرها في جواب القسم لكنها يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواضعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا ما وقعت الا حيث خبران فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لا بوه قائم وقد يحكى ان زيدا وجهه لحسن وهو نادر دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها ما سقطت عن القصدان لا تتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبران الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين مثل الله لهم وان كانا لمعنيين فتهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما مثلنا في قولك زيد لصديق لهما اعني والمعنى ان زيدا ليدخل على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ناصبا نحو ان زيدا لطعامك لاكل وانك وانك لا تقول ان زيدا لفي الدار قائم لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثاني المذكور وهو الفصل المسمى عمادا كقوله انه لانت الحليم الرشيد وذلك لتوكيدها موقع الخبر كانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام محتمل ان يكون مبتدأ لا يتقاعد ما بعده وقد تذكر اللام في الخبر في منعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لقيام لمن ذهب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج نحو ما كان ولقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر جوزوا من ان نحو لوما أم الحليس لعجوز شهربه ولقد بعقهم لهي عجوز لتكون في التقدير بدخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة حمل قراءة سعيد بن جبير انهم ليأكلون الطعام وكما قرئ في الشواذ

مخارج الحروف

وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر مرفوعا لا تسئلي زوجك الطلاق ولا سؤال سوء اعلى الاول لو كيف صاحبكم قال الذي سألوا موسى لجهود وقال قال وما زلت من بلى لان ان عرفتها لكان لها معانٍ المفصوص بكل مكان وكما تجوز ما زيد لقائما وقوله واعلم ان تسألها وتوكأ الامتناعان ولا سؤال شاذ لان دخولها على حرف النفي وشذ ابصادفوها على كان ولولا قال بداخل لكان لم يكن فالبوم ابكي ومن لا يبكي وقال للولا قاسم وندا بسبل لقد جرت علينك بدغشوم واعلم ان اصل تشهد ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما مر والباء اكثر نحو تشهد انك لرسول الله واما قوله لعمر الله لاشهدان لرسول الله فالشهد محمول على يعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم وقد شهد معلق كعلمت في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب لمفعولين بنصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت تجري مجرى العلم على معنى علمت ان زيدا قائم بكثرة ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما ولا كذا قد يجئ اشهد لقائل رابنه كذا كانه قبل والله لقد رابنه وكذا اشهد لاخر جن قال ولقد علمت لتابين منطق وقد يقال ظننت لتكونن لكونه معنى علمت واجراؤها مجرى العلم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقه بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاصل كقوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب الذي يدل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله فعفت شهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمن قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان يجوز به ويجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان خبر ما لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب انك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لصنك لرجل صدق قال لهنا المعنى علينا انها جرت مجرى القسم لا سيما اذا كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها السيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هنالك وهرقت في ابريق فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز تحمله معنى اللام انها بدل الا متناع والاثبات للفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي الدرداء لكلامي لزيد ثم حذف اللام بقصد اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام التعريف بعد كما يقال الحصاد والحصد فلا الا بار لله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذف همزة انك وبقيا قال نكلفان وانك فالحكي المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فحذف احدى اللامين في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لصنك لقائم ولا يجب ما اوقعها ان زيدا ليقوم بن بنون التوكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليقومن والله لقائم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين وحكم واحد الامرين الى تخفيفهان بان ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجوز الابتداء من جملة الحرف لسنة الابعد ان المكسورة والخفيفتين بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد فانوا ويجب الجواز في الاغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حرف اللام ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط لشبهها من الصلة ولكن جاز مجامعتها لها شذوذا منا سبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فانما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة وانما ان يكون في الاصل لكن انى تخفف بحرف الهمزة ونون لكن كما خففت بكانما والله ربي ان فانا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجئ في حروف التصديق وكما تكسر وف المفتوحة لعمل فعل المفوض لكونها مع جزئيها اسما مفردا تنفع اسألهذه الاحرف التسعة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كما هذا جامعها بالخبر ان عندي انك قائم ولبئس في قلبك انك فطيشي وكذا يقول في البواقي ويكون ان المفتوحة هنا كقوله ثم واد بعدكما انه احدى الطامتين انها لكم فانها بدل من كما اهلكا واما قوله نعم ابعدكما انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاول لما اثر فصل ما بينهما وبين الخبر كما كرر لا تحسبنهم لما اثر فصل ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويجوز ان يحمل وانما لم يعملوا لان تحسبنهم بمعازله من الغداة مثله قوله ولم تر هم بالاخوخ هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال الاخفش انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا ما مت والجملة الاجنبية خبر انكم الاولى لانكم وعت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاعيان لتاسيم نحو فوالله ان الخليفة ان الله شرطيه وقوله لقد علم الحي اليماني وانني اذا لملقى ما بعدا في خطبهما بالكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون تكرير الانني الاولى كما قلنا في لانه الكبرة قوله وقد خفف المكسورة الخ اذا خففت بطل احد حكميها بالاسمية بغلبة الاعمال فتعمل الاعمال وان كان الهوفيهم مخففين ان لا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصرح ويلزمهما اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

اللغات في ان

لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الفعل كما تحذف من المرفوع اذا فسر كما يقال م

ان الكسورة قد تزاد بعد لما التوقيتية ومعنى الزائد فيها ان يجامعها معنى الجملة ولكن فانها لا تنابها بها معنى فلم يخرج سقوطها عن مرتبتها

احد الطائفتين وكذا قوله انكم ترون ما اهلكا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فالهم بدل من م

فان قلت لم لا يجوز ان تكون ان الثانية مكررة للتاكيد كما في قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب الذي يدل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قلت لو كانت كذلك لوجب ان يكون الجواب فعفت شهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمن قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان يجوز به ويجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان خبر ما لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب انك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لصنك لرجل صدق قال لهنا المعنى علينا انها جرت مجرى القسم لا سيما اذا كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها السيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هنالك وهرقت في ابريق فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز تحمله معنى اللام انها بدل الامتناع والاثبات للفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي الدرداء لكلامي لزيد ثم حذف اللام بقصد اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام التعريف بعد كما يقال الحصاد والحصد فلا الا بار لله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذف همزة انك وبقيا قال نكلفان وانك فالحكي المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فحذف احدى اللامين في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لصنك لقائم ولا يجب ما اوقعها ان زيدا ليقوم بن بنون التوكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليقومن والله لقائم وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين وحكم واحد الامرين الى تخفيفهان بان ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجوز الابتداء من جملة الحرف لسنة الابعد ان المكسورة والخفيفتين بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد فانوا ويجب الجواز في الاغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حرف اللام ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط لشبهها من الصلة ولكن جاز مجامعتها لها شذوذا منا سبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فانما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة وانما ان يكون في الاصل لكن انى تخفف بحرف الهمزة ونون لكن كما خففت بكانما والله ربي ان فانا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجئ في حروف التصديق وكما تكسر وف المفتوحة لعمل فعل المفوض لكونها مع جزئيها اسما مفردا تنفع اسألهذه الاحرف التسعة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كما هذا جامعها بالخبر ان عندي انك قائم ولبئس في قلبك انك فطيشي وكذا يقول في البواقي ويكون ان المفتوحة هنا كقوله ثم واد بعدكما انه احدى الطامتين انها لكم فانها بدل من كما اهلكا واما قوله نعم ابعدكما انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاول لما اثر فصل ما بينهما وبين الخبر كما كرر لا تحسبنهم لما اثر فصل ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويجوز ان يحمل وانما لم يعملوا لان تحسبنهم بمعازله من الغداة مثله قوله ولم تر هم بالاخوخ هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال الاخفش انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا ما مت والجملة الاجنبية خبر انكم الاولى لانكم وعت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاعيان لتاسيم نحو فوالله ان الخليفة ان الله شرطيه وقوله لقد علم الحي اليماني وانني اذا لملقى ما بعدا في خطبهما بالكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون تكرير الانني الاولى كما قلنا في لانه الكبرة قوله وقد خفف المكسورة الخ اذا خففت بطل احد حكميها بالاسمية بغلبة الاعمال فتعمل الاعمال وان كان الهوفيهم مخففين ان لا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المصرح ويلزمهما اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

وأما بينها وبين سائر الأفعال فللظرفية وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا بعملها لاتلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خفف لئلا يلتبس بإن النافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبتدأ اذ مُعربا مفصولا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جاء الله خبرٌ لهم بل يعمل فيه اللام لان الذي غاء لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعدون جواز دخولها على الافعال كلها بلا سماع نحو قوله بالله تربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتقين وقولهم ان تربك لتفعلن وان تشبك لحبيبه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب الجرمي على انها غير لام الابتداء التي تجامع المشدد وهي لام أخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا لوجب الفصل فان علمت زيدا قائما وما دخلت هما لا بد منها في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تربك لتفعل وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا لقائما ان الفعل لما جاء وقد دخلت على اداة مفعول اتصال القلوب لا انها لا بد دخل بعد الافعال الداخلة الأعلى الجزء الاخير وهو الخبر فيدخل على المثقل اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في الترسيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو ان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخلة لام الابتدا ان لم تكد ان تدخل بين الكاف والبصريون يقولون بإضمارهم وان كاد وابقولون وانما قوله وان قتلت لمسلما وان تربك لتفعلن شاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة وانما في الافعال فعال ان عاملة واللام بمعنى الا لأن المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنابية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل وفي الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر فاذا لوجاز ذلك لجاز جاني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض الموانع كاختصاص ما بالاستفتاح بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقديم خبرها ان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة ولدل مرّ ذلك في باب النصاب وقوله وتخفف المفتوحة فعمل في ضمير شان مقدر ولم يذكر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة انهما في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه قاعد وهذه رواية شاذة غير معروفة وما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بأنك ربيع وغيث مريع وذيد ما تكون صنائك النائلا قوله ويلزم بها مع الفعل قد مضى شرحه في نواصب المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة خبرية نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرية بلا نحو علمت ان لا تخون لك ذمة اداة شرط نحو علمت ان من يصوم يأجر وقد يجيء نحو علمت ان من يصوم يأجر وقرئ نحو علمت ان وجه خصم لي على ان هب الكوفيين او كيم نحو علمت ان كم عالم لي قوله وكان للتشبيه وتخفف للتشبيه على الاصح وتكون للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين مخففة وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني ولعل للترجي وتشدد الجزء الاول في كان وليت فان قلت بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد قلت ما ذاه التشبيه للوجود من اول الامر بفصل التشبيه توجب فتح المكسورة وغايته للعطف الكاف لانها لم تدخل الا على لفظ المفرد فانفتحت لفظا وهي في المعنى بإضمار على حالها قبل تصيرها لفظ حرف مصدر بها وصار الكاف مع ان كلمة واحدة لا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر ان تصير وما الكفرة الحرف كما ذكرنا انه ليس لكان كذا ولكاف محل فصير وما الجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جاره فاذا خففت كان فالاصح الغاؤها وقد جاء كان وريد بهن رشاء اخلف قال وصدر مشرق النحر كان ثديه حقان واذا الغيت لفظا فهل اضمر شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قوي اضمار الشان بعدها لاجراء لها مجرى ان ولزم حرف العوض في الفعلية بقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة منها كقوله عباءة تحت طي محاطولا والذكان فيلي بعلها حين تشرع وفعلية كقوله نعج كان اذنيه في النبع كان قدودت الاظعان وقوله اما الدر خل فخر ان وكاد بالمائل الدراوحا وكان ندامى كان بقايا الشيب في الشعر كان ثوب

مبحث الحروف

ان ما بعدها الذي كانا قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحققن مضمون ما بعدها لا يتحقق ازالة التكلف فيها فالواو لمطلق الجمع والاصل عدم التركيب فوكد بين كلامين متغايرين معنى اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعتبر كما لا يخفى لم يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ بل لا يكون كقوله ثم ولو لكم كثيرا تعشيكم الى قوله ثم ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكم كثيرا وبقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر وكما يلزم التضاد بينهما يتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال ثم ان بل للذي وتفصل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عد الشكر غير مناسب للافضال بل للانعام بيان بتذكر المفضل وبمثل كثير فاذا خففت العنت ويونس والاخفش اجازا عملها مخففة ولم يثبت به شاهد يجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بالنبي ولا استطيع غولا ويلها ان كان ماؤك ذا فضل قوله ويلي للتحسر فلا يصفى شرحي في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وسئل الخليل بها انها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعل وله لعن بعين غير معجمة ولعن بغين معجمة واخر هما نون وجار عن ورغن بجعل الراء مكان اللام والان والان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم ليغني ان امكم تزنم وقد تلحق لعل الهاء الثابتة كما في ربت فيقال لعلت وعلهت يجرون بلعل مفتوح الاخير او مكسورها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب هي مشكلة لان جرها على مختص بالحرف ورفعها للمشابهة الافعال وكون حرف عاملة على الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق فما هو في البيت الذي انشدناه روى بنصب اللام الاخيرة بجعل ان يقال انهم لعل وهو ضمير الشان مقدر والى المغوار ضمير مجرور بلا مقدر بحذف لولا اللام اي لعل ابي المغوار منك جواب قريب يجوز ان يقال فان لا يعمل عمل فعل ولا يتصرف ولا يدخل عليه حرف الجر والام المفتوحة شاذ للظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الداخلة الجار على المظهر ويقال في ذلك ايضا عن ابي عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف نون ان لا في لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال لعل اي انعش عاوله فادغم نون ان في لام الجر وهاج الاوجه متعارفة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهادا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند الاكثرين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالتزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلاعب في اوجه وان زيادة الثاني فيها فان سمع بها فالتصرف عند البصريين بالتركيب والعلية وكذا عند الكوفيين لشبه الجزء والعلية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بان هذه الاحرف واخواتها نحو ان في الدار زيدا واوان كان الاسم مع ذلك مؤخرا وجملة خبرا نحو ان لدينا اغلالا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف قلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر بنصب زنجي ورفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بخفضه فالجر مجرور قسم اي ولكن زنجيا هكذا الا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثير كقولهم ان من لؤي بن حسان المة واعصف في الخطوب قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيما العوامل اللفظية المتلفظ بها واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرطان لا يلي الاحرف فعل مع لم كما هو دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح ولا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذا اي انه وتقول ان في الدار بهلول خولان قال كان علوه بنبه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما يجاز حذف ضمير الشان من دون ضعف بقاء نفسه لانه هو الجملة ولا تدل معنى الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر من اشل الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائي من غير بابه وعند ابن كيسان الحرفين في مثله غير عامله لفظا كالمكفوف واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم مفسرا نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر ذكر الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا هولا اي انا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرى وان في رحيل المسافر اذ مضوا الى الاخرى هولا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرى ويقولون ان ما لا وان ولدا وان جيرها الله وشاء اي ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف خبرها ذكر ضمير كما مثل ان اعرابيا قيل له ان توأما بانت الفارة اي هما مختلفان والرد على الذين هبن ملة ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا او فعلوا وفعلوا بنا فقال عليه السلام اليس ذلك فقالوا بلى فقال عليه السلام ان ذلك اي صدقتم ثم ذكر المانع حاشيه فقال عمر لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال ثم ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي ضلوا ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم

هذا لا قال ابن يعيش لم يجز ان خبر ان المحذوف لا نظن او اعلم او وجد قال والجمهور ان ذلك ولعل في ذلك الظرف ايضا اي ان ذلك ذلك ولعل ذلك وانول لا ملجأ الا جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا قابلة بعد ذلك ما يستقيم به معنى الكلام نظرا كان الاول او بعد بسبب مسئل الخبر والمصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما وامّا قولك لبيك شعري لسعدي بمعنى لفظه مصدر من شعرت اشعر كعلمت اعلم اي فطنت له قال سيبويه اصله لبيك شعري حذفوا الالف في الاضافة كما في لويلمها هو ابو عذرها فلعله لو يثبت عنده مصدرية الا ما لها كالمشددة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قال المرزوقي الخبر في لبيك شعري مردفا باستفهامها نحو لبيك شعري اما يلوي ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في قال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولبيك على ما يدل عنه هذا الاستفهام حاصل وقال الخضراوي هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجاد والمحرور في لبيك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه مشعور بمضمون الجملة الاستفهامية من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام سادّ مسدّ الخبر كسدّ جواب لو اسدّ خبر المبتدأ الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر يعد جميع ذيوله من فاعل ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّه لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله لبيك شعري مسافرين ابن عمرو ولبيك بقولها المحزون اي ابن شعري يجمعهم ام لا ومسافرين منادى وقد يخبر بهما بشرط الافادة عن نكرة سكرة ما ذكرنا في باب المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة الا بالمسوّغ الذي بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعراب مختلفان ولا بأس به قال ابن هشام شفاء غيره وهو على ما انشد سيبويه يجوز ايضا الاخبار عن النكرة المفردة نحو ان كريما ابوك قال ابو عثمان حسبك الله كما قالوا في باب علي كان اما لك حماد يجوز ان يكون كما قالوا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك يعوق ما ارتوى اسم ليت والجملة خبر على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبرها ولم يبن لكونه مصدرا في الاصل ومعمولين بكفافا اي كفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتوٍ من الماء ويجوز ان يكون خيرك مرتوٍ باسم كان وخبرها عن خيرك كفافا وشرك مرتوٍ ما يعني كما في قولك تحذف الضب ضن وروه كاي في قوله فلو ان واشٍ باليمامة داره ونكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء يكفان قوله الحرف لغا طفه الواو والفاء وثم وحتى وادوا اما واو او فيل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا والامر يطلب فيها والفاء للترتيب ثم مثلها بهمسة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من مبتدئه لبعيد قوة او ضعفا الاول اعلم ان بعضهم على ان المفترق منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مقرر نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدون ما غير فصيح وانما معناها فصيح مطرح في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او اما او ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو وقام زيد وعمرو اي حصل عمرو وقيام زيد وعمرو اي حصل عمرو اي حصل لكل منهما من كليهما بخلاف جاءني زيد وعمرو او لا فانه ثبت احتمالان عقليان لا دليل في الواو على شيء منهما فان حصل الفعل

لأن الاستواء يعمّ النساوي فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين ولا بد من انتفائها من الآخر ايضاً وما قيل ان من زيادة لا للدفع وهم ان النفي هو المجيء بين المتضادين بقبلا اجتماع في وقت فليس بنفي لان نفي النفي مطلقاً واراده نفيه مقبلاً خلاف الظاهر كما تقول ماجاءني رجل وبل رجلان قصيراً ونحوه فان كررت العامل نحو ماجاءني زيد وماجاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للجمع بين المتعاطفين احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعاً عن مجيء الآخر فرفعت هذا التوهم وهو عند المازني نفي لمطلق المجيء ايضاً كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اغرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كما مرّ زيادة لا بعد لو اوراكثر نحو ولا اقسم ولا اقسم للتربيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او كان عطفت مفرداً على مفرد ففائدتها ان ما بعدها مرتبط بما قبلها نحو قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وهو معنى قولنا زيد فعمرو وان عطفت جملة على جملة نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كالمذكور مرتباً في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقولهم ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر الثواب او مدحه بعد جزى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل كقولك قام وقاد وقوح زيد فقال ويا بن ابن من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً او هم قائلون فجاء التفصيل بعد الاجمال وقد يجيء الفاء العاطفة للتفرقة بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مراداً او يقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما فرقاً فقدماً والاجود حذف ما الاخرة موصولة ثم تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرناً فقدماً وحكى الجاحظ عن هشام ومثل ذلك قولهما بنك هي من ذكرى حبيب ومنزل بالبناء الفاجئة بمعنى الى اي منازل بين الدخول الى فوصل الى الطراف فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق بحرفي جر فاجر بمعنى واحد كما مرّ بل العطف فيه لافادة الترتيب لتحل بدلا ما كان نحو قولك سرت من البصرة الى الكوفة الى بغداد فالكوفة لا تحل محل البصرة ولا بغداد محل الكوفة بل يستعمل في علية قال النابغة الجعدي يا دار سلمى يا دارها بالخبيل فالسند فالسلم افامت بليرين بعد ثم تذكرت مسارلها بين الدخول فحومل وصلكما بين العرض والملوى الى سعب ترعى فحق فقيهم فاذا كثرة ذلك مع حرف الجر اعطى الى تحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناها لان كل واحد منهما يجيء لمشاركة اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فما بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دارميّة بالعلياء فالسند فان لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الفاء في فالسند للتربيب في الذكر لا غير بل يكون ترتيب ذكر ما يحط من مكلم حكم فاء العطف في الوقوع العطف ايضاً الآتي من معنى الترتيب في الوقوع لتضمنها السببية وتختص بالجمل وبأخذ ما هو جزاء مع تعلم كلمة الشرط نحو ان تعطني فاكرمك ومن جاءك فله درهم ونحو زيد فاضل فاكرمه وتقدير بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ألم نهلك الأولين ثم نتبعهم الآخرين كذلك نفعل بالمجرمين ويل يومئذ للمكذبين ألم نخلقكم من ماء مهين فجعلناه في قرار مكين الى قدر معلوم فقدرنا فنعم القادرون ويل يومئذ للمكذبين ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً وجعلنا فيها رواسي شامخات وأسقيناكم ماء فراتاً ويل يومئذ للمكذبين انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب إنها ترمي بشرر كالقصر كأنه جمالت صفر ويل يومئذ للمكذبين هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون ويل يومئذ للمكذبين هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين فان كان لكم كيد فكيدون ويل يومئذ للمكذبين ان المتقين في ظلال وعيون وفواكه مما يشتهون كلوا واشربوا هنيئاً بما كنتم تعملون إنا كذلك نجزي المحسنين ويل يومئذ للمكذبين كلوا وتمتعوا قليلاً إنكم مجرمون ويل يومئذ للمكذبين وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ويل يومئذ للمكذبين فبأي حديث بعده يؤمنون وقد يجيء الفاء لمجرد التعقيب من غير ترتيب كقولك توضأ فغسل وجهه فيديه فرأسه فرجليه وقد يجيء للتعقيب في الاخبار كقولك مات فلان فدفن وقد يجيء للتعقيب في الانشاء كقولك ادخل السوق فاشتر لي لحماً فجئني به فاعلم ان الفاء العاطفة

الفاء للترتيب

الفعل المنفي البدا الى المعطوف عليه بعد بلا المعطوف

على الجملة

في الانشاء

جملة على جملة نحو يقوم زيد ويقعد بعمرو ولكن لا بالاز مها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يوقف ذا الكلام بقاء موقوفا
موقع الفاء السببية ويثبت لها بل معنى زائدا وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لازوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم في اغير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى فان الجاءه نصر الله والعود الى قوله فسبح وقد يجوء زائدة في غير هذا المذكور
نحو زيد فوجد عندك الخصوص وقوله فاذا هلكت فعندها لك فاعرض عن ذا ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة انما يكون
اذا كان المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل واذا كان اول الجزاء منتظرا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدىء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة عرفا بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظر الى تمام الاخضرار لجاز وكذا قوله جعلناه مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير وانما استبعدا لترتيب هذا التطور
الذي فيه كمال الانشاء من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها مهملة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تخالفها والفرق
ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور بهما لا يكون الا متعاطفا ولا يكون للتنبيه اذ لا يشرع في المسبب عن
السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كما تقدم فلا يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعكس ما سيبويه له كما ذكر تاني قوله ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله ثم خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون فالاشراك يخالف السموات والارض مستبعد غير مناسب لهذا المعنى فترع الزمخشري ومحاذره وكذا قوله تع فلا
اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان بين الايمان بعد البلد من فك الرقبة والاطعام كالمتنافيين بينه وبينهما وكذا قوله
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهو الانقطاع بالكلية اليه تع وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجوء ثم لتراخي الرتبة
في الذكر والتدريج في ايراد الانشاء وذكر كما هو الاول ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الاوصاف والثاني
بعد الاول في الزمان فلا يكون قبله كما في قوله ان من سادتي سادتي ثم قد سادا قبل ذلك جده نحو لمعضد تزجى خادما ثم مرجل
ثم مثلها اسبادة ثم سيادة جده لان سيادة نفسه به احق ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مثلثة في الزمان
على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب محاسنه الاخص فالاخص فرمى كالفاء في قوله تع فمنهم اجوا لغاملين وقد يكون ثم والفاء
ابعد في التدريج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وقد تلك اذا ذكر الاول بلفظ نحو بالله ثم بالله والله ثم
والله وقوله تع وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله
فابتاع رجلهم ثم الله شهيد على ما يفعلون فانما كان شهيدا على ما يفعلون فاقام المتاول وقوله ثم ان ربك للغفور الرحيم ثاب اهن
وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الحكم من التوبة والايمان والعمل الصالح كما مثل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فستعمل ثم انما نظر الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
في قوله ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام للانكار على ما والعطف كقوله تع ولقد آتينا
البلد بان بلدنا وما يكفرها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله وكلما عطف على لقد آتينا والهمزة لانكار
السبب وقد يكون الاستفهام للتوبيخ والتقرير اذا دخلت همزة على جملة منفية نحو قوله تع قالوا اولو كانوا لا يملكون شيئا وان يعقلون
اولم يكفر فانه عطف على قوله لو كانوا لا يملكون مثل ما الاولى موصولة ومحلها نصب كيكفر وما عطف على قوله لو كانوا الاولى وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فجاءها بأسنا فقوله انث تسمع الصم عطف على ما
اي بعضهم يسمع البلد غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي
اي بعضهم ينظر اليك غير مبصرين الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ والتقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على واو العطف كقوله
قوله تع من الله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله من الله غير الله ياتيكم بليل تسكنون
فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تع ماذا
يستعجل منه المجرمون ثم اذا ما وقع استبعد به الان ثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالنبي مستبعد
من استعجالهم استهزاء وهذا الحرف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يقدره الله في الكشاف ولو كانت كما
قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجز الا سمعنا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة
يجيء عدد الاخصوص زيادة والبصريون يأولون بمثلها يكون اذا ويل صلة للحرف من الزيادة امتا الواو فقول قوله تع فلما اسلما وتله
للجبين وناديناه ان لم نقف بين جواب لما محذوف وفاء في قوله للجبين وفاء بناء كان هناك ما لا يوصف من الطاعة وكذا قوله
فلما جاوزا ساحل الجحفة الجحفة وامّا قوله ولما راى ازهير ثم لبيد فهم رشيد وكاباه اخاه عن الفند وهو سبب يحذف المعطوف عليه

من الحروف ما هو للعطف أو لغيره

معاني أو

لكن قوله فاذا وذلك بأن يكون الكلام تاما بنجاة فاذا التام لك الا اذا وامتا القا في قوله اذا ان اذا ما ايت بني على ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قبل لقائه زيدا وقيل بل التراخي ثم لحرفه التصدير واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقاما على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرمهن الحيين خلو كما هيا والقاء في قوله اما خارشه اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم نقال الاخفش هي زيدا ذهب ذهب ثم حتى اذا اضافت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يكون حتى حرف عطف والمعطوف عليه اي لهم ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليحمل ريثما يمكن وان يتعسف لا يحمل ظاهر الحرف وانشد ابو يعلى زيادة ثم قول الراجز باد مراغم ما كان شيخ قصا بل قل بكون شيخي بوسع فوله وحتى ومثلها بعض مثل في الترتيب والمهلة فالجر لها لمهلة في حتى قل منها في ثم فهي موسطة بين الفاء والفي لا مهلة فيها وبين ثم لا مهلة فيها والذي روى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تقتضيها ان المعطوف هو الجزء الغابر اما في نفوذ او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبوع من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك قوي الله كل اهل حتى دام وذا يكون تعلقه به في اشاء وتعلقه بالاجزاء الاخر محتمل ما ان الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء وما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما واما الاحاد الامرين بهما دام المتصلة لازمة همزة الاستفهام بلهما احد المستويين والاخر الهمزة بعد بتوان احدهما لطلب التعيين ومتى لم يجز اذا بان زيد ام عمر او من ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم لا او المنقطعة كل الهمزة مثل انها لابل شاء واما قبل المعطوف عليه لا زيدا مع اما جاءه مع او واقول علم ان الاخرى انتفت لاحد الامرين او الامور علما او الما طفان في المعنى سوا الا في شيء واحد وهو ان او بحق بمعنى الى والا تجز ايضا للاضراب بمعنى بل ولا يكون بعدها ان الا بالجعل ولا يكون حرف عطف بل حرفا استيناف اذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاني زيد او عمر هل تعطف الجملة على الجملة نحو ما ادري فتى ادخل وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم بعد ذلك الا قامة بمعنى او انهم اي بل انهم على كل حال وهي في هذه الصور معطفة للعطف فيكون على في ذلك التقدير مترددا بين الخروج والا قامة واما في قوله بدين مثل قرن الشمس في روق الضحى وصورتها او انت في العين املح ولا يحتمل العطف اذ لا يصلح مقام المحمد بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله لم الف مائة الا نيفا ويزيدون اي بل يزيدون واما جاز الاضراب بل في كلامه لم لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس من غير تعمق مع كونه لم عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ يتعمق في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر اي رسلناه الى جماعة مخزورهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلهم البيض بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اضرب اي بل هو اضرب فاوان لا واذا كان في الخبر فلتنه معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اجريت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتفصيلان بتهام الامر على الخاص فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف المجاني منهما او الشك واذا عرفته وفصلت الابهام على السامع فهو للابهام كقوله بعد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من اينهما قال لم انهما امر فالبلا او نهارا او التفصيل اذا لم تعلل له تفصيل الابهام على السامع كقوله هذا ما ان يكون جوهرا او عرضا اذا فصلت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور به الجمع بين الامرين فضلة وشرف في الغائب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز بعدها الاقتصار على احد الفعلين او جمع بينهما والتخيير يتعين فيه الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما اما قبل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لتعلقهما من اما واو بل لبتا الاحد الشيئين في كل موضع واتما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعد هما معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فلذا واو اما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل واما من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وقد فصله الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع بحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل ذلك واما في سائر الامر فانما الطلب لا ستهما نحو اوند عندك او عمرا ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التفويض نحو ليس لك من الامر شيء واحيانا فقد يفيد الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يعطى احدهما لا يمكر حصولهما معا واما التخصيص

نحو ما تضرب الفضة او الذهب وما تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تضرب الفضة والا تضرب زيدا او عمرا الكلام في احتمال الاباحة والتحضيض بحسب القرينة ولما ذكروا استعمال ولى الا باحة الذى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا تشرحوها نيا او تشرحوها واجزت السرج فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر عينه وفتحها وكسر عظم من عظامه فاذا تفتت الخبز تحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفى رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما وما رايت احدا منهما ولا عمرا وان اردت نفى رؤية احدهما لا بعينه فان نفيت عندلك الواحد وتصدت تعيينه للمخاطب بتبينه نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم تعين عندلك ولكن تصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا ويكون المنفى ما رايت احدهما لا بعينه وكذا اذا نفيت الامر وهو النهى كما اذا قلت مثلا فى نهى زيدا او عمرا لا تضرب بدلا او عمرا فالمعنى بنفى احدهما لا بعينه وكذا اذا نفيت الاخر كما كان فى الامر معناه اضرب احدهما لا الاخر فاذا قلت فلا يبقى اذن فرق فى ان يكون المنفى لا تضرب احدهما واحدا بعد الاخر كما كان فى الامر والمنفى فى رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق فى اصل الوضع الا ان كان بين الامر والنهى لا بين الخبر المثبت والمنفى فى رايت زيدا او عمرا واخذا فالمفهوم اضرب احدهم ولا تضرب ايا هما واذا قلت لا تضرب احدا المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمفهوم اضرب احدهم ولا تضرب ايا هما واذا قلت لا تضرب احدا زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انهم اذا استعملوا لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعملوه فى غير الوجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط احدا ومايؤدى معناه فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعملوه فى غير الوجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط بعضا يظهر ذلك بما قال فى الموجب مضرجا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا ايهما يؤدى معنى الواحد فقط رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصلا اى عدم الرؤية منبطا الاخر على الاصل اى غير مرئى واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة اذا قلت رايت واحدا منهما فقط واذا قلت فى غير الوجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يراد به الواحد فقط فيكون المعنى ما نفيت واحدا منهما ونفيت الاخر لكن الاظهر والاغلب فى الاستعمال ان يكون المراد ما نفيت واحدا منهما فيكلف بما نوى واحدا منهما ونفيت الاخر كما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت نفيت واحدا منهما اى ما يؤدى معناه الواحد اى المراد نفى رؤيته كليهما او ايه

أما الى فاء وهي بمعنى إما في الجنة وهي لغة ما وقولهم ان أما لا يستعمل في النهي حكى سيبويه طرب فلا تطرب ضم همزة أما الخاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سَفَنَّة الرماعد من صَبَحْ وان من خريف فان بعدها فانك تلب لشاعر حذف أما الأولى وحذف ان الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبرى قال الفراء وإما تجزع جزعا ولا منع من تقدير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون تما بمعنى تم وقال عمرو هو مفرد غير مركب اذ الاصل في الحرف ان لا تؤول البتة بين بان الشرطية وشرطها كان الحرف وفعلها فان كان جزءا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كون لها خاطفة لان الاولى داخلة على الثانية بمطوف على محذوف والثانية مفسرة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وسببه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى والخاطفة لا يلزم ذلك فانها ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف فدمت ثانيتها على ان الامر مبني على الثاني والواو جامعة بينهما خاطفة لما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطف معا ما بعدا لثانية على ما بعد الاولى وهذا عندي بارد من وجوه لان تقدم بعض الخاطف على المعطوف عليه وعطف بعض الخاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي الخاطفة واما معيد لاحد الشيئين عن غير خاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة يختص بتلك اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذا الهمزة قد تكون مقدرة مثل لاعم المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبعين درهما بالجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر وقال لكذبك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وقد يكثر ويجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لم تقع الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لا تستعمل الا مستغنى عنها وهي مع اداة الاستفهام التي هي بمنزلة اداة واحدة لا يستغنى احدهما عن الآخر فلو وقعت الهمزة بعد هل لا

موقوفا على ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قاصدا بها عند الاكتفاء بما قبلها منه لو صدرت الا تصال والفرض انها دلت على كونها منفصلة وعلى كون ما بعدها هو المقصود بالنسبة كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت الا ولى زيد ام عمر وفي الاخيرة ام زيدام قاعد وان بدا لك ام عمرو قعد والمال الى الجملتين مع التقدم على المفردين ودليل الانفصال واما في التعقيب بين المشركين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منها لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان حيث بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد والقائم زيدام قاعد عمرو وكذا اضرب زيدا ام عمل ام فلم يحالا لان المشترك فيه فضلة لا جزء فالمانع على الفاعلية منفصلة لا غير والمضي والاتي لبس جوابا لام ان كانت منفصلة فالمعنى اي هذا الامرين كان وليس لمخاطبه البتة بيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو انا قائم زيدام عمرو قاعد او بخلاف خبر احد الاسميتين وناخبر جزء الاخرى نحو انا قائم زيدام عمرو قاعد وكذا المشركتين في جزء اذا لم يشابها نظمها ازيد عندك ام عمرو وابكر تاما ام قائم عمرو تارة نظاهر فيها الانفصال اما قوله تع سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين معها منفصلة لانهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي منفصلة ولا احدا وبدلها الهمزة في الاغلب لفظا وتقديرا وان كان بعدها جملتان لم يكن بدلها همزة فهي منقطعة وان كان بدلها الهمزة متجردت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولنا ازيد عندك ام عمرو منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام عمرو فانما منقطعة لانه لو سكت على قولنا ازيد عندك يعلم المخاطب انه يريد بما هو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام عمرو فائدة يجدد وهو ان تعتبر ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان لا بد ان تولهما سواء وقولهم لا ابالي ومنصرفا ما نحو يولان سواء على ايقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعد فعندنا انحاء قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا او قعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقدما جازا بو على ايضا ان يكون سواء مبتدا والجملتام قعدت خبره لكونهما في تاويل مفرد فان قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عدلها مستويان في علم المستفهم لانا نقول انما تعدت اذا استوى عند المخاطب فهم المخاطب فيعوده فتطلب بهذين السؤالين فلما كانت الكلام استفهاما عن المستويين ايهم همزة الاستفهام وعدلها مع ما بعدهما مقام المتسويين وهما مبتدا مك وقعودك وهذا كما ايهم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص في كل منادى يحتمل ان لا يعلم وكل استفهام بام المتصل ذو سوم ولا يعلم الذي يطلبه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي تم بين الامرين بقوله ازيد ام عمرو عندك او ليتم كلام قولك اقام عمرو ام قعد وسواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدرا وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المقدرة اي الامران سواء دلته على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما بالي معنى الشرط ولذلك استحسن الاخفش على ما حكى ابو علي عند في الحجاز ان يقع بعدها الابتداء نحو سواء علي ازيد عندهم مالك ام دينار لانه لا يرى الى فائدة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تع سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والا لم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تع هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فانتم وانت المستفهام الاستفهام الذال عليه ومن ذلك قوله لو يغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استضع الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي اقوم ام يقعد وما بالي اقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه فاذا لم يوجد في علم المال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي فالمتوقع آخر عنه ام صبرنا سواء علينا استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء علينا يوم القيامة النوى بحزعة ام انحى للذبح ونحر وقال ما ابالي انبت بالحزن ام بالحال بقلهم غيب لهم ولما قولنا فانك لا تبالي بعد حول ظبي كان اماتم حما بفتح الميم وباب كان ان تقدم خبرها كان نظير ان امك نحو ان احدا من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرط لان ان تستعمل في الامر المتردد فيه وغير المجهول في الاغلب لا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يكون حصوله فجاز فيها ما لم يجز فيها فجردت عن معنى الاستفهام ولكنها جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى ولانها معها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبرا لمبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن هشام ان عندي ان برذا وان نجوا فالبرذ لم يجر على امتالهم فلم يقولوا لم يكن الاستفهام بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب درست وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو

ولا اعلم ان زيدا عندك ام عمرو فليس من هذا الباب لدلوه بمعنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان تصدرت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما اابالي فانه لا يجوز ان تقدر حرف الشرط في موضع ام بل همزة استفهام قبلها نحو لا ضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المفهوم ان قام او قعد فلا اضربنه اي فما مع قعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر وهو يجوز ما ابالي قام ام لا لا اضربنه قام وانا غائب في سواء وما ابالي الهمزة ام مع انه لا معنى للاستفهام بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء وما ابالي ومن معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية لهي جوزت الابتداء بهما بعد للفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال لبست لك بال بعد ال مطرقا حتى ظننت بانها اكثرت اما قلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء ولا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك ورد عليه ان معنى ام ايضا احدهما لتشبثها والا شيأ فيكون معنى سواء علي قيامك قعودك سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين تجزه اي عن مجازاة الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما المرجع ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف سادة مسد جواب الشرط وجوزا الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعدهما والهمزة نحو لا عذبنه ام لم تعذبه مستدلا بصحة قولك لا عذبنه اي ذلك كان وهو معنى ام ام لم تعذبه وليس مما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي بناء وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت بعده اطال فامل ام تناهى فاقصر وروي اوتناهى بالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة قبل ولا قبل لا ابالي قمت او قعدت ولا لا خرجنه قام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما معنى الاستفهام لما بينهما من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا قتلنك كائنا من كان ولا تعلمه كائنا ما كان كائنا فيهما حالا من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكان هما موصولان والضمير الراجع اليهما من الصلة محذوف فاي وكائنا ما وكان ضمير راجع الى في الحالين اي كائنا اي شيء كانه قال للضرب كل موضع قال والجملتان اي لم تعلمه فيها حالا على الاخرى بالحال فانجو لا خرجنه قام او قعد اذا المعنى فايا ما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي قمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يقول انه بالاختصاص معنى الحالية بل وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيد قائب او عمرو قائم لاحد هما قائب وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيد قائب ام عمرو قائب ايهما قائب وجوابه بالتعيين كما تقول زيد او تقول عمرو فاستفهام او لا يمكن ان يكون بعد التسوى لان بام لا تك فام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تشك فيما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الاخر فتعذر ذكر المفضول معين وتقول ازيد افضل او عمرو ولم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل فاذا كان انما يكون اذا قال ذلك شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فقلت ازيد او عمرو افضل اي احدهما افضل من بكر وحينئذ اشكل علي الامر فاردت ان افضله في الاستفهام فقد اراد باحدهما المفهوم قول الحسن او الحسين علمهما السلام افضل ام ابن الحنفية من احدهما وابن الحنفية مضبوط بالجواب احدهما فولد ومن ثم لم يجز اازيد او عمرا ابوك لانه لم يلهما المستويان اذ احدهما فاعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا لجائز حسن الان نحو ازيد او ابو ام عمرا احسن فولد ومن ثمة كان جوابهما بالتعيين اي لكونهما بالطلب المتعين فولد ولا يدل ولكن لاحدهما معينا ولكن لا يزيد للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مقرد بعد ايجابه للمجموع فلا يجيء الا بعد جزء موجب وامر لا يبقى بعد الاستفهام والنفي والعرض والتخصيص نحو ذلك ولا بعد النفي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا راكبا ولا يعطف بها الا مفهيم ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة والغرض موضوعه لعطف المفردات وقد يعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو قوم لا يغدرون ولا يخونون والمجوز مضارعه لاسم نحو انا قائم لا قاعد ولا يجوز ذكرهما كما سبق وفي العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر وقصدت ذلك او خلت الواو في المكرر نفت لا بكرا ولا خالدا فيخرج لا عن العطف ويتحصل لنا كيف النفي لدخول العاطف عليه ومنع الترجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان ثبيرا لحلفت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل صعابا والجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كان قال انما هي زائدة للتوكيد والمعنى ليس الجبل والناظر واحدا ولا يخفى ان الجبل جامد وانما يقال ما ابالي ما فيه ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لعدم دخول الواو بخلاف الثاني وقد يعطف بها بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد لا عمرو

قام بابيها

ومن هنا لك الحروف

تنوفى تنتهز القواعل

فان جاءت بعد امر او ايجاب

بقية الكلام في لا وبل ولكن

لحمل المنوع في حكم المسكوت عنه منوطا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اذ قد بيل ان للغلط بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد وعن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف بل بعد الايجاب الظاهر انه رأيهم من التناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي وكيف يمنعون هذا واذا عطفت بل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر ايضا للاضراب بعض ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بالمجيء كالمسكوت عنه بحيث لو سئل هل جاء زيد لجاز ان يقال لا بل جاء عمرو فيكون غير جاء وان لا يقع فيكون قد جاء لك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل لبعد النفي والنهي بعدها وقد الاطلاق منه بعطى ان عد مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبين المصنف في ما جاءني زيد بل عمرو محتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل فيحتمل ان يكون مسكوتا عنه كما مر ويحتمل ان يكون مثبتا فعمرو جاء لك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فبطل الاثبات بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت

بحث الحروف

هذا الكتاب في بابين الاكثر على النداء وما اكثر على القسم وقد يتبدل همزة اما هاء وعينا نحو ماوعا وقد يحذف آخرها في الاحوال الثلث نحو اخ وفم وغرو وقد يجري الاعتدال المخايل حروف تختص بنوع كما ذكرنا عند في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فنفي ان بعدها كالهمزة في بابان واما الا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل كالثالث في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليسا الحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب بدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف والثلثان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولهما على الاسمية بعض كما مر في باب لا التبرئة واما هاء بدل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ما ذكرنا في بابها وبفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتفخم ها العرا لله ذا سما فاندد بذرعك والنظر بين تتسلك واما القسم الرمز فوقوع المتصل نحوها انتم اولاء وبغيرها نادرا نحو قوله ها ان ثاءذة ان لم تكن ثلثان صاحبها مذ ثاه في البلد مذهب الخايل ان هاء المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا سما وانتم هؤلاء وان ها انا عاءذة والدليل على انها حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمر بوثني ها هذا انا افعل في موضع ها انا ذا انا افعل وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا انا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا مال الى المعنى فيه وفيها انت ذاهب تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت ذا تقول او تضرب زيدا انت هذا الذي اراه من كان توقع منك ان لا يقع منك او يقع منك وعلمه هذا العرب ثم نبهت بقولك لتفعل وتقول بتضرب زيدا الذي ستعرفه وله تؤتى فعلك ثالثها ثم اولا وتخونهم فاجعله بعد اسم الاشارة لا زمه ليبقى الحال المستغربة لا محل لها اذ هي مستأنفة وقد الحقوا بها هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال انها لا زمة لان القائد مفقوده به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا اري المحال فيه معنى اذ ليس المراد بانك مشار اليه في حال قولك جوز بعضهم ان يكون هاء المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على الاستفهام بعد قولك نعم ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعدا نعم ويجوز ان يعتد بالمخايل ان ذلك لاعادته للبعد بينهما كما اعيد كلا بحسبهم بعد قوله فلا يحسبن الذين يبخلون وابصارنا ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدمة في ها انتم اولاء هي الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما احكم الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها انا كذا فالوجه اعتزاله على ما عهد فالاولى ان نقول ان هاء التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يه: ل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غير من الجمل والمفردات وقد عدلا بن مالك بامن حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى والمر بخولا ما اجيدها وغيرها نحو يا لبكن كنت معهم او تفاصل نحو يا زيد اما عاذة وقول يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قال في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه والجميع حروف التنبيه مصدر الكلام كما تقدم الا ها التي قاطعة على اسم الاشارة وقوله حرف النداء ها اعمها وايا وهيا للبعيد واي للهمزة القرب وقد يوتى بها في النداء والمنهوز استعطافا في الندبة وشذ آآهيرة بعدها الف آي بهمزة بعدها الف بعدها هاء وسالكنوها اعمها يعني تنادى بها القريب البعيد قال الزمخشري هي للبعيد قال واما ايا الله وايارب مع كونه لغة امرء لبلى كل شخص من جبل ورمل فلا يستطاد الذي ينشر واستبعاده لها عن مرتبة الدنو نوع ومذكره المنصرفي لا يستعملها في القريب البعيد على السواء وقد يوتى بها في احدهما خلافا للاصل وايا وهيا وآآي وآي وآ وآ في البعيد قوله حرف نفي لا يجاب نعم وبلى واي والجلي وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي منظرا من كلا خبرني سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر ما بعد حرف لا استفهما مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم لم يقم زيد فنعم بعد لا استفهما لاثبات ما بعد اذا لا استفهما نفيا كان او اثباتا ومن تمثال ابن عباس رضي الله عنهما لو قال في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا صحيح ان يقال لها هذا لا يجاب ما بعد حرف لا استفهما لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى في الجواب بعد همزة وبطله على نفي لفائدة التقرير اي تحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والله تشرح الصدر لك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب وهذا عطف على الم نشرح فوله ووضعنا مكانه قال شرح الصدر لك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت لما قال به الاستفهما مع النفي لا تقريرا لها بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهما لان جواب الاستفهما يكون بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس ومن هو على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كون تقرير المذكور مع حرف النفي فلا يتأتى قول المؤلف والدليل على جواز استعما ما قال هذا القائل قول الشاعر الست لتل جمع ام عمرو وانا نقلك يا لدان نعم وترى هلال كما اراه ويعلوها النهار

كما علا في اي ات الليل يجمع ام عمرو وابا ما وهذا شهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل الا بلى على ربنا رظلت نعم الزهد بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسرهما والثالثة كسر النون والعين والرابعة نعم بفتح النون وغلب العين المفتوحة حراء كما قلبت الحاء عينا في حتى وبفتح نعم في جواب الامر نحو نعم لان قال زرنا اي زرنا ويقول نعم لمن قال لا تضرب زيدا اي لا تضربه ولو قلت نعم في جواب المخفف بعض نحوها لازدوا كان للوضع الايجاب اي نعم ازدوا ركذا في جواب الامر نحو اضرب ولا تضرب وبل مختصة بايجاب الا انها تفيد ان بل يفيد النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو ليس لي جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لنفض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد يقصد ان بل تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله تعالى ما الوصل بلى وبينها بل ان من زائدة لبعدا اي ليبتعدون بالنون المخففة واستعمال بلى في البعد لتصديق الايجاب شاذ وقد عم القراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرها من حروف الايجاب استغناء الا ما كان بالحرف وهل الهمزة وهل والاستفهامية فان جواب من ما هو اختص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او اثنان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو ولم يقع في السائل ما الم يعرف بل يقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد او احد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية نحو ما انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فتجوعالم او طويل او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى المتعارف معرفة نحو زيد او عمرو انا او ان في جواب اي الرجال نعم ذلك وانكره مختصة بالوصف نحو رجل راكب في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تخبرني العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه مفردا وجواب اني والى المكان الخاص جواب الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع ام وجواب هل نعم وبلى ولا وقوله والى ثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لانها في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تخلو بقصد بقاء الخبر بعضا وذكر ابن مالك ان اي يعني نعم فان اراد انها تقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام سواء كنعم سواء يقال لا تضرب زيدا فيقول اي والله لا اضرب ولا كذا يقال ما ضرب زيد فيقول اي والله لا ضرب ولا كذا يقال ما ضرب زيد فيقول اي والله ما ضرب زيد وهذا مخالف للشرطيين اللذين ذكرهما المصاغ حيث جعلا الاستفهام شرطا وكونها للايجاب وان الارادة للتقصد فيقع مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم ولا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله ويجذف حرف القسم وتنصب لفظ الله واي ها الله واي ها الله واي لعمر الله واي لعمري بعد ها فتحذف الله فان كانت سمعها نحو اي ها فقد قرئ لوجوه الجارة به في باب القسم ويجب حذف الله اذن لنيابة حروف التنبيه عن الجار وان يجر المحذوف بها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي اي ثلثة واحد بها للساكن وفتحها لالتقاء الحرفين الايجاب بقاؤها ساكنة والجحد بان ساكنين مبالغة في الحاظر على حروف الايجاب يعنون اخوها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حدة لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين ونحو الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واصل وجر ان تصدق بالخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجب بعد ما يتعين معنى نظائرها لاستفهامها والامر وغيرها وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل ان الاستفهام انما يصلح ان يكون بعد ما يحتمل التصديق والتكذيب والخبر محتمل لهما فلهذا حسن نعم بعد الاستفهام دون ما قبله وقد كرر فعلت انه والله للتأكيد وقبل ان به للتحقيق والله اسم والخبر محذوف واي انه كذلك فعلوا ابن الزبير لفضله ابن اشرك حين قال لعمر الله فانه حلف بغير الله وقيل ان واليها لا يحتمل انا وبل الا انه بدل على انه يجوز لتغيير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من انها للتصديق الخبر فقوله حروف فعل لزيادته ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدر وبلى ان مع لما بين لوا والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي وان وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف لا مع الواو وبعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام فقد زادوا قبل قليلا فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية ما كبدا المعنى كما تقدم في من الاستغراق وفي الباء في خبرها وليس فان قيل نجيب انا لا نكون زائدة اذا افادت معنى قيل ثما حيث وانما لا تزيد لا بغيرها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وبقوته فكانها لو فقد شبه العالم بغيرها بعد فيها العامل فانه الحاصلة قبلها ولم يهمهم ان يعدوا على هذا ان ركن الاسناد والفاعل التوكيد لما كانا اولى وابعد ولم يقولوا به وبعضهم لم يعد بعمل كالباء ومن الزائدة

ويعنيها لا بعلم نحو ما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه سببا زيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهما لاستقامة وزن الشعر او تحسن النحو او غير ذلك من الفوائد اللفظية لا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والصورة معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصيح لا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه والملهم عليهم السلام ويجتمع الفائدتان في حرف واحد وقد تنفرد احداهما عن الاخرى واما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانها تزيد وصل لها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان تنفرد مع ما زيدت معه كثيرا كالباء التي تجر وتدخل على الاسم والفعل نحو ما ان طابت جزيل ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا برمت بكاي زيد وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرتني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا لشفاعة نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة نحو لما ان جلست جلست تحتي واكثر ما والفتح اشهر واما ان بكسر زيدت بعد لما أن جاء البشير بين لو واللام وقد رجح القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تع واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ثم جاءكم رسول الآية وقد يزاد في الكلام نحو الا أيها ذا الساري وقد يبدل كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر وبالنصب في قوله تع وان عسى ان يكونوا وان لو استفاضوا ان ثم زائدة كما توهم بعضهم بدليل لا ولبان محققتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الحمل الكلام المذكور اذا افاد معنى الشرط نحو اما انك مهما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومعنى ما تكرمني اكرمك بمعنى مهما تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان معنى التكرير في قولك ما تفعل افعل ومن قال ليس للتكرير فكذا معنى الشرط واما ما بفعل افعل وما ائن ما تكن اكن واما اذ هن بك وقد يدخل بعد اذا ايضا قليلا وبجوز حكم ما مع ان في تولي التاكيد قوله شرط تقييد الجمع ما ذكر من اذا ومتى وايان ولان لانها كالها تشتمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها لمحضته لمجال الشرط بته وقد يعد واما الكافة وان لم تكن لها معنى من التزيد بل لان لها قائما قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته للدخول على ما لا يكن لها ان يدخل عليه وعلى مذهب من اعمل ايما واتما واخواتها انكون ما زائدة وليست في حتما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكون نما جازمين وهو ما الكافة ايضا لها عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما ان بنك ومن عضه ما بابن زكن شكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل منذ ما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب تمام خطئا تاما ونريد صيد بعي كما ان عمرا الخ وقبل انها بعد الجر بل جر كغير وزوده والجر في ربعدها بدل منها ولكنا قال في لا استجار بد بالجر كالجر في باب لا استثناء وما في هذه اللفظة زائدة وقد تزاد بها بعد المضاف نحو من غير ما ولا ناقل الا بجلين فضيلت ومثل ما انكم تنطقون ومثل ما انها نكذره والجيم وربما بدل منها واما لا من زيد بعد الواو والعاطفة بعد نفي وقد تزاد كغيرها في حروف العطف والجر الا ترين انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتوكيد في الباء ودفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية ما نفاه من كون الحرف زائدا يرون تاثيره تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعة من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد وهو قليل لا يعلم اهل الكتاب بحال قبل المقسم به كثيرا للاذان بان جوابا لمقسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاوب قبل مقسم قليلا وعليه حمل قوله تع لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعرا حورا لهلك واما من والباء واللام والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر في قوله حروف التفسير اي وان وفاز بمختصة بما في معنى القول اقول اعلم ان العرب بين اي وان ان اي تفسر كل بهم من المفرد نحو جاني زيد اي يريد عبد الله والجملة كما تقول هو بين زيد اي يمال وزيد يهينني اي انت مذنب وتقابلني لكن اباك لا افعل وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا او بهم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان بت اي كتبت اليه شخصا هو بت فان حرف دال على ان بت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تع واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني الا انه معنوي لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا لابعد الا بدلا على ان المحمل واجب بان ان مصدرية اذا دخلت على امر او نهي منفي لان لم تكن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حروف الجر عليها نحو اعجبني ان يقم بان قم ويجوز ان يغلو هي زائدة ويلزمه دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عزا لبعد اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمثل المجوز لتفسيرها مفعول به مريح القول المقدر كالفعل

القول بالقول في عد الظهور ابوان انطلق منقض لمعنى القول لان المتكلمين عن مجلس بنهاوضون فيها جوى فيه ابوان انطلق الدلالة بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يفرغ ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل هم الكلام دونه كما يحتاج اليه الآمن جهة تفسير المبهم المفرد نحو قولك فتح واخرج عوضهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله فتح الحمد لله دنيا لما قبلها من خبر المبتدأ المقدم ولا مانع لوازتكرر لكن ان المسماة المفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول فمعنى امران قم اوقال له قم بناء وبيل امر بقال او بتقدير قال بعده على الخلاف على الحال المذكور في انعال الطلوب وان زائدة وهذا بطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان الاولى للفعلية وان الاخيرة اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذا لمن الا يتصرف الا مصدر له حق يؤتى الحرف مع الفعل به ولا يوصل الا لأنه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول بان مع الفعل ما افادان مع ذلك الفعل الا قليلا مؤولين بما الاخرى ان معنى عارحبت وبرجيها حبي واحد كذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شئ واحد والمصدر المؤول بان مع الامر بعيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه تطلب القيام بخلاف قولك ان قم وبين بيدا ان صلة الا تكون امرا ولا نهيا خلافا لمن اجاز ذلك سيبويه وابو علي ولو يجاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويخص ماء المصدر بها بانها معنى عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو هذا مما اذنت وصلتها الاذن في الغالب فعل ماض لفظا مثبت كما ذكرنا او منفي لم نحو هذا مما لم اذنت او معناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدر به لا تكون عند سيبويه الا فعلية ويجوز عنده ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في قبح البلاغة بعوافي اذ بها بانه وقال الشاعر على ذات الوشيد بعدما افنان راسل كالثغام المخلس والجار ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر ما مصدرية وانما ان المصدرية لا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تع لولا ان من الله علينا او مضارع ولم ينبه خاصة فاجراب الحوان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر وفي على مذهب سيبويه كما مر ويتم واحد يطلبون منهم لها عينا وينشدون عن مرتمت من خوفها منه الماء الضباء به من عنيق مسجوح واما ان المشددة فتوصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فما الجملة الاسمية او الفعلية ومن الحرف المصدري به بل يليان بعدها ومنها لوا ذا جاءت بعد فعل يهم منه معنى التمني نحو قوله تع ودوا لو تدهن فيدهنون وقال علي حراصا لو يرون مقتلي وصلتها كصلة ما الزمانية من ظرف الزمان ولد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مضمرا بنا بالفاء نحو لولا ان الحال

ناجح اي اتمنى وادوا لو كان لي مال نال تع لوان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حرفي التخصيص هذا ولا ولولا وهلا صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معنى هلا اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعنى هلا في المضارع على الفعل والطلب فهي في المضارع بمعنى الامر لا يكون التخصيص في الماضي الذي ذكرت انها استعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل كما ذكرنا من حيث المعنى التخصيص على فعل مثل ما فات وقد يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب صنه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو التحريض ويكون هذه الحروف للتحريض قد يستعمل في ذلك الا التحضيض ايضا واذا نفي بنها معنى النفي نحو لو نزلت تاكل واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت ولولا انا نبيا او تقدير انحو لولا تعد وني عمر النبي فضل مجدكم بين ضوء طرفي لولا الكرى المقذاء نحو هلا اذا مضى بنه وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله بعقولون لي لم ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليل بشفيعها واذا وليها الظرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا بعد مثبلة كما في قوله ولولا اذ دخلت بمثل ذلك الظرف بشيع لهم واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى وتر مهما سئلت الكرام ما تر قبل فلم يجي الفعلية بعد ولا غير المخصص بعد قال الا زعمت اسماء الا اجتماعك فقلت بلى ولو بنا زعن شغل فقول بلولو ترى اذ ذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول ومثل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة الان المقذاء كالي لولهم تسمع بالمعيدي لان تراه قوله حرفي الوقع قد وفي المضارع للتقليل اقول هذا الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد بنهما من معنى التخطيئ ثم انه قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقرب من الحال مع التوقع او يكون مصدره متوقعا من فاعله من غير ريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومن قول المؤذن قد قامت الصلوة فهذه اذن ثلثة معان يجمعها التخطيئ والتوقع والتقرب فقط فيجوز ان تقول قد ركب بعد ان لم يكن يتوقع ركوبه ولا يحمل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى ليس لا نها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل بقد على المضارع المجزوم من ناصب وجازم وحرف تنقلب فيضا

أن في الأغلب للقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة بصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردة عن معنى القليل نحو قد نرى قائما حقك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في قوله قد علم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصعرا اما ملء وما يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله قلوا الله وقد لعمري قال كذا وقد يفصل عن الفعل في قليل نحو قد يصدق الكذوب وقد يكذب الصدو

نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان انتفاء الثاني لو لا متناع الثاني لا متناع الاول وقال المفصل هو لا متناع الاول لا متناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب الثاني مسبب المسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فلا يطرد ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيما يحتمل نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد في الدار لكلمته بل لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هو موضوع لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني بدل على امتناع الاول لكن لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدرا الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا لازما للوجود في جميع الازمنة في فصل المتكلم وايده ذلك ان يكون الشرط متأبدا يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط اشنع واشق بأن يسئلوا ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ونقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اطعمني لاكرمك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف اذا استلزم الاهانة الاكرام الاكرام ومنه قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي ليثبت وتؤذن عدم نفع العبد بصيب لو لم يحفظ الله له بعضه اي لو ان الاطلع وقوله تع ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو يبقى للماضي ونفعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص العرب والماضي مبني قال لو بناها طارية ذو مبعد لاحوالها الاطال نهذه وفصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله وبان ما ان الفعل لفظا او تقديرا اتى نحو لو ذات سوار لطمتني لو في بدا ضوئه نقوله لا كلام في تقدير الفعل اما ما اتى نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرناه ان زيدا ضوئه وجاء في الشعر ورد شرطها اسمية قال لو يعبر الماء حلفي ترن وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليل شبنها قوله ومن ثم قوله قبل انت بالخيار انه على هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال الشراني الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبه عن الفعل الذي يجيء بعد لو تقع بعد لو لان خبر ان اذن فعل يوب لفظا عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاني فكأنك قلت لو جاني زيد قوله وانطلقت مؤضع منطلق يقتضي ان ان اذا وقعت بعد لو التي شرطها خبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت بدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسما فاعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دالت عليه وان لم يكن مشتقا فجاز للنحاة ذكر قولك تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تع هود ثم توابهم بادية في الاعراب فلان لو ينجي ان المصدرية وليست شرطية فجاز بعد فعل ان على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا بل ذهب ابن مالك قال الاسود ان يعقر بعيرها حبسان كل يوم غنيمة واهلكهم وان ذلك ناضح وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها وان الصحيح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرطها الذي هو الماضي قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو انا نقلها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربني لو اضربنك او ماض نحو لو ضربني لضربته او لا ما مقرونة بتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت بعد ما اني خبرها واصله بلام الابتداء كثير نحو جاني الذي لو تضربه شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بعد نحو قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صالحة لان تكون مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو مستنف ممتنع كما ذكرناه واما قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فللتقدير بالقسم قبل لو لكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله لئن كان كذا لو تعلمون تظلم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو ورد بحذاء الله الى الاسمية في الآية جواب لو دليل انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء وقوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزيه الخ لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا نحو لئن لم تنتهي والله لاشتمنك وان تنتهي لاكرمنك وان توسط تقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني الك وان اليلتني فوالله لا تأتك وتقدير القسم لا لفظ سئل الذين اوتوا الكتاب لا يحرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان ابنه لبائس وان زيد والله ان اكرمنه يجاب بلام الابتداء والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط تقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بل قبل قوله اول الكلام نحو قول الله تع واسما الشرط فالاكثر والاكثر في

في بيان معنى لو

وفي بعض النسخ على اول الكلام وعلى

اعتبارا للقسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما ان قلت لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن انهم استوا لا يقاتلون المؤمنين من عند الله خبر وتقول والله ان لو جئتنى لجئتك والام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت لجواب لجاز فيها ولا يجوز فى مسئلة كذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التزموا القسم عند مجيئه موطئا للام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زيدا وامّا فى لو لا تقول والله لو لا زيد لضربتك قال والله لو لا تخافنا عباد لكرمنا اليوم او لكادوا للام جواب القسم لا جواب لو لا ولذا لم يخرجوا بها واما فى اسماء الشرط فنحو قوله تع واذا خذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب حكاه الى قوله لئن بعث منهم لامنن جهنم ويجوز فيها ان تجعل اعتبارا للشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ماحدثته اليوم صادقا اصم لهنا رالفيظة للشمطى نادبا فاقل لحلفت لها ان لذبح الليل لا نزل اماما بك من بهوى ساءو واما قولهم لئن لم يقم زيد لاقومن به وقوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن انهم استوا لا يقاتلون المؤمنين من عند الله خبر وتقول والله ان لو جئتنى لجئتك والام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت لجواب لجاز فيها ولا يجوز فى مسئلة كذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التزموا القسم عند مجيئه موطئا للام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زيدا وامّا فى لو لا تقول والله لو لا زيد لضربتك قال والله لو لا تخافنا عباد لكرمنا اليوم او لكادوا لل

اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فان لك تخوانا والله فاقم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم عامل الشرط جازا عتباره والغاؤه والطريق الخصوص تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان ابنتي لا يبتك او لا نحو والله ان ابنتك لا يتزوجها وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان ابنتي نواللهِ لا يبتك وانا ان ابنتي والله ابتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان ابنتي والله ابتك وان ابنتي نواللهِ لا يبتك وانا والله ابتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر اعتبر القسم فقط نحو انا والله ان ابنتي لا يبتك وان لا يبتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا يبتك وانا والله ابتك وان جاء بعده معترض وجب الغاؤه نحو انا والله ان ابنتي ابتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعد ظاهرة في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فقط نحو اجتنبك ان يحسنني وقد اتاني تجتبني لاكرمك وقد جاوز ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسانا لها الامر يفعل وقوله فان يبتك الشتري الشتري ام تسطل لما اغبطك بالشتري قبل الطول وقوله ان تك ذات مالك علي بهونكم بتعلم بني ان بعدي وسع وقوله انا نرها حفاة لا نعال لنا ان اذكرك ما تخفي تفعل فعول لفعل المضارع لفظا او معنى ليس بمجزوم وتعني بالمعنى نحو ان لم ترني لا ترني وقد بينت ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بمجزوم بل قد يجيء للجواب للشرط مع تقدم كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم مثبتا على ان الشرط بعده تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط فان لم تلن ابنتك الذين اولوا الكتاب بكل ابنة ما بغوا لها بتك ولن زالتا ان امسكاها ولن رسلنا يجيء الى قوله لظلوا فقوله وتقدير القسم كالملفوظ به سواء كان هنا كلام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في ظلوا وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر سواه وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما وابن ونحوها او حرفا كان ولو لجزاء تلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضرب يضرب بجزم فعلين وكذا لو ضرب له وكذا ابن ما تاتني اتك بالجزم ويجوز رفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يعتد ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وقد قالوا ان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقولون في الهمزة ان ابنتي ابتك بتقدير انا ابنتك ان ما تاتني وكذا من تزره بكرك بالرفع والجزم هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغو اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكر يجزم يشكر ويدل عليه قوله ايان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للتسبيب ولو كان التقدير انهم الخالدون اي انهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على ان فانها هي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزاء لانه ليس مجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضع الجزاء لغير ذكرناه هناك فليست اذا ان مع جملتها بل همزة جزاء تتقدم من حيث المعنى على الاداة عاملها كما بينت في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء في قوله اذا كنا عظاما ورفاتا ان لمبعوثون خلقا جديدا لان التقدير انا لمبعوثون اذا كنا عظاما ورفاتا ومما يدل على ما ذكرنا ان الاستفهام لا يدخل على ما هو في موضع الجواب كما ذكر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء والفاء لا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان همزة الاستفهام وان لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للعرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية نحو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على التصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان الثاني مع جزاء شرط للاول كما مر في الفاء واداة الشرط الثانية مما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء نقول ان دخلت ان سلم فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا الان الاعطاء بعد السؤال في الغالب اداء الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاء وما معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من فناها فقولوا لا لعا هو بمنزلة والله ان ابنتي لا ابتك فتاتي الشرط لفظا او لهما معنى ومثلما ان تبت ان تلد بنت توجع اي ان تلد بنت فان تبت توجع وكذا ان كان اكثر من لهما فتاتي فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان لهما وقوله فان لهما فتاتي مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس وان كان اكثر قوله واما للتفصيل والترجيح فعلما وعوضي بينهما وبين فاما اخوتها تماما مطلقا وقيل هو معمول المحذوف

وان الثاني بقوله الاكرمك ساما لفظا ومعنى

في ان القسم المتوسط كالمعترض

لما لان ما زمت بك يقول الفتى فهم الخالدون موضوع

لنفهم ذكره هنالك تاما وحذفا ما ثانيا لدليل

الكلام وهو الجواب ما ساركما ذكرنا في الجوازم

ان الشرط اذا دخل على شرط فان يكون الثاني جوابا للاول

شرطين تعلق ان سالت ان لم تعطني ان دخلت الدار اعطك ان دخلت الدار فانت طالق

وآل البيت بل وآلا وذلا حاز علم وكما قيل

بقية الكلام في جواب أما

بعد فقد قدم زيد فالمذكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويخالفان ذلك بنو تميم لا الى حد وجوب الرفع من المصدر يجب رفعه عندهم على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجوز ذلك عند الحجازيين فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب المعرف من الوصف يرفع عند الجميع بالاطلاق واما غير المصدر والوصف فيرفع عند الجميع مغربا كان او مبنيا كما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر مغربا كان او مبنيا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شارح كلامه ذلك لانه رأهم سيبويه المغربة والنكرة فلا يصلح للحال فيقع مفعولا له المعنى اما سمعا فصمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم فعل سيبويه ونصب المصدر والنكرة عند يونس على الحال قال لانهم لما لم يجز لهما في معرفتهما المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها ما تحذف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد فالحال انه عالم والمذكور بعده اى عالم في مثالنا يكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعامل فيه محذوف اما العلم فعالم اى عالم هو كقولك ذو علم وانقوا بوءة لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى لا تجزي فيما تقول والدليل على انه يجوز عند يونس نصب معرف المصدر انهم جوزوا على الحكاية عنهم سيبويه اما العلم فعالم وزيد بنصب العلم اى فهو عالم وزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب اذا امر فيكون نصب المصدر والمعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واذا نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الفعلين المذكورين في المصدر والوافع حالا عند يونس بهم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند يونس بهم والحجازيين في لصفحة على انه حال مما بعد الفاء فالمصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ لما بعد الفاء خبره بلا تقدير فيهما كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشباه او بدعوى ذلك فيسلم السامع بعض ذلك الادعاء فهو يرد كما نقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين وانا عالما فعالم فهذا حال لان المعنى انا اذا كنت سمينا واذ عبت ذلك فلست بسمين وانا اذا كنت عالما اى بدرجات من نصنا ان العلم وترتفع به وانت عبت ذلك فانت في الحضيضة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في المرتبة فهو ضمنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويل اى يا ايها المدعون ذلك امنوا احقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانا عالما اى انا عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي ذي الفاء والمصدر المنكر يجيء الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى انا سمينا فصمين ان يكن شئ فهو سمين سمينا وكذا في نحو انا سمينا لا سمين اى انا يكن شئ فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا فسمين وانا فلست بسمين فقدر ابعضهم للمذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز تقدم المبتدا معنى الجزاء ان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثاله خبر مبتدا محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ادري الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم وله بقبل فذو هم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فان مستغرق لا علم ولا عالم كالتصغير الراجع الى المبتدا نقول اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا مظرفا في مثل هذا الخبر بالظاهر النائب مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضربته لانهم لما غيروا المبتدا والخبر فيهما عن حالهما انابوا بسبط الفاء بينهما فكانهما الهيا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معربا كان او مبنيا وقد يلزمن عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هو جيد بالغ وقال ومع ذلك لا يجوز عندنا النصب الا ضعيفا في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الضعيف واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما البوك فلا ابالك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذو عبيد اى مثلكم وذلك كما روى الكسائي انا فريبا فانا اضربهم اى كانا ضاربهم بالفصل ويونس اما ان يكون على انهم هو عالم ان فيه مبتدا اى انا كونه عالما فحاصل والخبر مذكور مما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى انا عدم كونه عالما لبس بحاصل قال سيبويه لا ان لا يكون زائدة كما في قولهم لعل ابا بكر يأتينا اهل الكتاب في الصوم

علما بعده الفاء فيما قبلها

زيد

الذي ذكرناها خبط كبير للنحاة وهذا الذي ذكرناه اقرب عندي وقد يحذف ما الكثرة الاستعمال نحو قوله وزيد كما ظننت فاضل وقوله بشابك فظهرها ترجن فاجهر وهذا قليل وقوله بعد ذلك فلبفرحوا وانما يظهر ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما بعدها منصوبا به او يفسر له فلا يقال زيد فمضروب ولا زيدا فضربته بل يقدر اما او ما تقول زيد فوجد فالفاء زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فذكرنا في باب المبتدا ان مسئلة على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما اجاز بقدير اما بالفعل المذكور لان الامر لا لزام الفعل لفظه والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قابل المنصوب ولم تدخل الفاء على الامر والنهي فان قيل فانما يلزم لما بعدها كما ذكرتم أما قوله واذا لهند وابه مسبقولون وقوله واذا عمر لقوهم وما يعبدون الا الله فواو وقوله واذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فانه يجزى فالواو لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو لولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف التي بعدها ويجوز ان يكون قوله واذا عمر لقوهم وما يعبدون وقوله فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم من الزجر فانه يجري اي انها صارت فيه واما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وتاوا فيهما في الظروف لما مضى منه التي هي اذ لهند واذا عمر لقوهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا كما ذكرنا في نحو اما زيد منطلق من الغرض المقصود اي تصل الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لا فرصلها كل ذلك لفصد المبالغة قوله هو معمول لما في جزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في جزء الفاء اي لما بعدها ولا يلتفت ذلك بمطلق عند المحض لان المبتدا في نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ الفاء مع ما بعدها عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله أما ان كان من المفرين خارجة عنه نحو قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيئا يجاب صدرا للكلام كان وما بعد الثانية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فخفا قائم عند من يقدر اما اذكر زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اي تاذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيدا فقائم على تقدير اما اذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز رفع اخبار في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتا وبل بعد اي تام منه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء لتوهم قائم وفيه بحث وان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب الفارسي الى انه لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما واقع اخر من عمل العامل فيما قبله كان العامل سفر ومعمول قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول مميزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلا مرن او صلة نحو اما الضاربون قبلك خبرك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقدير للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فكما يأتي يجوز مع مانعين وأكد الامر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الفاء ما تعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يسهل الامر الاولى من اما بأن راى رجلا يهاذ اما اذ الشمس عارضت فيضحى يهاذ اما بالعشي فيحض قوله حروف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر يقول لتحضن لان يتفصلن فيقول كلا ردعا اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى ربي ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيقال كذبا كلا لكونه منكرا كقوله نعم والمخبر واسم دون الله الهة ليكون لهم عزا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الآية وان لا يجاب به كقوله نعم كلا بل يحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا ما انتظر الى سابقها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي عن تمام محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تقل ولئن لم تركد ذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لتكون لفظها كلفظ الحرف ومناسبة معناها معنى لانك ردعت غيرك بقولك تحضن فقط لكن الخفاجي حكم بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما زعم ان الفصل تحضن الجد كالفصل بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية وفيه نظر

الثانية لساكنة تلحق الماضي لتسنده اليه وان كان ظاهرا غير حقيقي فتخرجها ما الحاق علامة التثنية والجمع بعضهم فضعيف اعلم انها اذا جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الله

الصلة

تخرجها

حروف الردع

الخاتمة

ما التانيث

بين الفعل وفاعله الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فما هو كالكلمة الواحدة الاترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضرب ان ويضربون وتضربين فما بين الفعل واصل الفعل وهو الفاعل وجمعه لاجل تكثيره

اصل

ارجعي وعبدة الذاساكنة بخلاف تاء الاسم لان الحمل على الحروف اصل لانها تشبه من اول الامر فيكون هذه على ياء ما تحذف لانها كالحرف والاخر منها للحذف وبحركة تلك على غرابها وليبنى ويدل على انها كالكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة ومقابلة لاحمر في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذا قلت ضربت وضربا وضربتا وضربتا وضربت

ما حذف للفتوح ما قبلها نقلبا لفا اولا ثم حركت الشدة بالفتحة لنقلها وخفة الفتحة وكررت بعد الالف الاثنين والف
الفصل نحو اضاربان واضربان فتبينها بنون الاعراب التي في المضارع فتنا نكسر بعد الالف نحو تضربين وكذا النون في الاسم
المثنى نحو الزيدان فوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور
في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي الاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل
على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلا القسم نحو والله لاخرجن ومما الزيدن نحوا ما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة
لدخول نون التوكيد وايضا نابه ثم الطلب على خبرين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض
والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو اتضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن وهل تضربن
وكذا جميع ادوات الاستفهام اجيبت كانت او حرفية قال ابعد كذبا ومدحرجن قبيلا وتقول كيف تكونن وانظر ايهن تضربن هل
واقبل على رهطي وهطل يتحث مساعيا حثيثا ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله لتضربن وكذا كل
اداة شرط جاء بعدها الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تضربن وما تضربن او لم يجز ما تضربن واما ما يفعلن وايما
تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط اذا كان الشرط
مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة ممنعا وقوله بايما تخبرانني في الثرى
حدثا على ما بالك الخبر ينفعا الكثير اقل من دخولها في الشرط ودونها دخلت في الشرط بلا فاصلة ما نحو ان تفعلن اعفا الله
ومن يتقشف منكم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجيء النون ايضا بعد الا فاصلا في المستقبل التي للحق والتها ما المزيدة
في خبر الشرط اختيارا لكن قليلا نحو تجهد ما يهلعن وبعين ما ابتذل اي تخفق الذي راه قبلك وماله نجيبة بصرب
يطلب امرا الا بنالها الا بمشقة ومن عضة ما يابنين شكيرها يضرب لمن كان له اصل وما مازائدة للدلالة على كون شئ اخر وقيل ما تقولن
وكثر ما تفعلن ورب ما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط بمنزلة النهي في الجزم وعدم الثبوت
واما قوله ذرني اوبث في يلم رفمن ثوب شملان فضرورة وانما حسن لان ما مزيدة بين رب ويرفعن في جزرها ويجيء النون
بعد المنفي بلا اذا كانت لا مستقبلا منفيا سواء عنا بلن جيء لانها اذن تستقبل انتهى واستشهد بقوله والله انه لا يسبين
وقبل ان لا في لا يعلم للنهي في قل يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يقعدن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اخبارا لعدم
عن مفعول الطلب وتجوزه من ماء الموكدة قال الاول قال سيبويه لا يحمل بعد لم تشبيها لها بلا في النفي من جهة الجزم قال
بحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ردينا احذف المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة ان
تفعلن بمثل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ابو حيان ان جاء بما ملودا مرجلا ويلبسوا لبرودا ان حضروا
الندى ودافع الاخ بالبث شعري عنكم حنفا ان ما بدا لي الشقوفا وهذا كما شبه به في دخول نون التوكيد في توكلن واين حاملي الا
ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المثبت المبتدا نحو والله لا تومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق
كقوله ولئن لقيتم او ظلم لا لي الله تحشرون وقوله بعلم ربي ان يبقى وسع شاعدا بالبعضين كما ذكرنا واكثر دخولها في الامر
والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج مع لا نهم مع اما حلاها لغيره فاما زيني ولا تزينن الحوادث اودي بها وتركك
النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع الضمير المذكر مضموم لان ضمير المذكرين د
هو او اما ان ينضم ما قبلها كانصرها واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا او ينكسر ما قبل المضموم ما قبلها ايخاف اذا اتصلت بها نون
التاكيد للساكنين في كلمتين واو لهما مدة وان كانت التاكيد لشدة الاتصال وعد الاستقلال كالجزء من الاول الا انها
على كل حال كالسكان والفصل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وقبلها دليل ذا احذف وهو ضمة ما قبلها قال سيبويه
لو لا واو ضربون واضربين كما قبل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كما تحذف الثوب ومديون والمفتوح ما قبلها يحرك
للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم
يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة صلو
لان ضمير المخاطبة باء فان كان ما قبلها مكسورا كما غرتك واضربي وارمي حذف الياء للساكنين كما تلتقي في الواو وان
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقول ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية في نحو ارضين في ارضى
قوله وفتحا عداه مفتوح اي فيما عدا المذكر وما عدا الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى
نحو اضربان وجمع المونث نحو اضربن بنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المونث مفتوحا بل هو الف بلي قبل الالف فتحة
واعلم هذا انه اذا فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلم يركب لفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

نون التوكيد

يختصان بالمستقبل

ولا تفعلن م

يختصان بين تحقيق الحال والمستقبل

الخبر ان المنفيت

فصل المضارع واحكامه

وجعل المضارع واحكامه

كتاب في الامر والنهي والدعاء

للاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى به

تتمم الكلام في نون التأكيد

تجزم الكلمة وانما رددت للامات المحذوفة للجزم او الوقف في نحو لم يغزون ولم يغزن ولم يرمين ولم يغشين ولم يخشين لان حد نهاكان للجزم او الوقف الجاري مجراه ومع فصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابن عامر في الترجيح والشلوبين بل الحركة للساكنين مع بقاء الفعل او مبنيا لاتصاله بالنون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فازم تحريك الساكنين تحريك بناء لا تحريك صيانة للفعل من الكسر اذ الحركة الحركة الاصلية في اضربن الا انه تحريك كالحركة الاصلية لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون لجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارجل فلكونها كالملازمة رددنا العين المحذوفة للساكنين في نومن ولم نردها في لم يقل هذا كله على مذهب الجمهور القائلين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما ردت الذاهبة في الناقص نحو اغزون واغزين لان الفعل اغزو بالضم واغزي بالكسر كان بالنون الاولى جمع المذكر والثانية في الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح ومعتل وانما ردت اللام في رضين وخشين لخطر الباب فخط لهم بالنون شيء اخر هذا ولغة على عليا حكى عنهم القراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب المبني نحو والله لير من زيد وار من بازيد ولبحتن زيد واخش بزيد وعليه قوله

اذا فعل فطن لمثلها كفعلن

اي بالنون الخفيفة للتعين معنى هذا اذا قال لم يحذف الالف في ضربان وان النون ساكنة كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف التلبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لا تفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء اقتضى المذهب اكثر منه في الواو والياء فلهذا قام مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضاربان واما الالف في اضربان فلم يحذف لانها مجانسة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل التوالي فيما قبل النون وهي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا بد من ابقاء الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثقل وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة لكنها في الحركة بمنزلة وقوع اللسان بها واما تحريكها لالتقاء الساكنين فلان الحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانِّ في بنون الوقاية واضربان نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا ملازمتين واما بنو تنوخ والكوفيون يجوز الحاقها في الخفيفة والمثقلة وجمع المؤنث فيقدر لك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن بنو تنوخ لان الالف قبلها كالحركة لما بينهما من المد كقراءة نافع نحيا ومماتي وقراءة ابي عمرو والازدي ونوظم الفلك حذفا البطان ولا شك ان كلتا الروايتين في مثل هذا شاذ وذلك لا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله لم يلدغ لا تلبعان بتخفيف النون

واعلم ان كلا من الخفيفة والمثقلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين والمثقلة اصل المخففة قوله وهما في غير هما الى النونان في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني ان بعامل اخر الفعل مع النونين معاملته الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما فتحا وكسرا وغير من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق وسنعقد كلامه ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو سيأتي بيان جمع المذكر نحو واغزون واغزين وارمون وارمين واخشين وبنيتها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير هو صل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا تريد كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام منهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى تعليل فيما ذكر من النون عليه من للفعل والمنفصل اذ سيأتي مثل اللام في اخشياه وارمياه واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز لم نثبت الواو والياء في ارضوا ارجل وكسرت الياء في ارضي لانه لم يعتد به كما في ارموا الرجل وارمي الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكر فيها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فانما يذكر المحل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في وجوب العلة فيه كالمحمول عليه بل بشبهه من وجه

فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نظلمنه وضربته لئلا يلتبس بضمير المصدر وردّ بانه يلتبس بالمفعول به ايضا ولم يبق الا ان الخليل حكى ظلمته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لقالوا اعطيتكه واعطيتهوه ولعله واعلمه ثم قد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء المشبعة فقالوا في انا وحمادا ولم يلحقوها في نحو خمسة عشر لعدم وقوع حركة البناء فيشبه بذلك حركة الاعراب لكنا لم نجد في المحدث منها الا نحو الحمدا لله ثم انه كما ذكرنا في باب المتابعة المعرب كان حركة اعرابية فلم يقولوا اضربه واذا كان الكلام ماذهب اليه جماعة منهم ووقفوا على حرف فيه واحد فهاء السكت واجب نحو ره وقد لا تستحسن الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها للبيت يواجه لكنها الزمه ههنا منها في نحو يغزه ومسلمو لا تأت اذا لهاء ثابت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو الالف وهي في نحو اعه وانه ترى قولك ان تقل اعد وان تقل انه الزمه منها في آخره ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لوسكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وتحصل العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الا خرا ما حذف من اخر شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كما ولعل ولبك وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف في الامر ايضا نحو اغزوا رم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذا اقل اللغتين والحاق الهاء في الامر انما هو لحذف الالف التي هي كلام وعدة اكثر من حذف فهاء اما التي في المجرور بالاضافة نحو مجرمي ومسلمي فالهاء عند الوقف لازمة كما في رده وقد يجيء نعليل ذلك في باب الوقف انشاء الله تعم وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا ان همزة الوصل تجري الوصل مجرى الوقف كقولك لم يعلم هلك عني سلطانيه خذه وصلا ووقفا لكونها ساكنة وان وصلت بعد الالف لان اجتماع الساكنين يحتمل في الوقف ويجري كلا من بينهما وصلا بعد الالف مجرى الوصل مجرى الوقف اما بالهاء القصير او بالكثير للساكنين وروى عن ابي الحسن الاخفش يا مرحبا بحمار عفراء واما سين الكسكسية وهي لغة بكر بن وائل في لغة التي للمؤنث في الوقف اذا وصلوا الهم بانوا بها الا ان حركة الكاف اذن كانت في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا احذفوا وغيرهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من بني اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال فتخضخ حتى ان راتي الخرش ولوحوشت لكشف عن حوليّ وذلك ايضا للفرق المذكور واما ابدلوها شينا لانها همسة شلتها ولم يجعلوا مكانها همسة من الحاق لانها البست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال لنش ذا هبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيد ها سوى ان معظم الناس منش بفتح وانما حرّكوا الانكار فهي زيادة في الحرف المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدوا انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من يقصد لكذبك وان زيدا لا يأتيك زيد بنبه او كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه لا يعتقد اتاك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على بابه من الهمزة والتسوية كما تقول كيف زيد وانت الجاهل العظيم كقولك تبا لك اتعبر الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التسوية وانما قلنا هذا لان هذه الزيادة بشرط الوقف لانكار يجيء الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على سبيل الانكار لم تلحق ولكنا لا نلحق من الهمزة والمذكور بقولون اوا هو بتداء نحو انقول زيدا وانتكلم زيدا و الاغلب مع حصول الشرائط وفصل الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركة اعرابية كانت او بنائية نحو اذ هبتوه لمن تقول ذهبت وانا اتيه لمن قال انا فاعل وتارة يزاد مدة الانكار من دون حكاية المذكور بل لتحقق العلامة بما يصير المعنى به كلاما تفاهما من جملة كلام ملتبس فتقول لمن قال ذهبت وانا ذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قبل ان نخرج ان احسبت البادية ههنا فقال انا اتيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال انا نخرج ثم تقول اخوا لكلام اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو خاي لفاطمة وراب القاضي ورابن المحلى وقد يغرق ان يزاد على اخر مثل اخ فيجمع ساكنان فتحذف اولهما تقول ألفاضيه والمحلاه وابغرده وان كان الساكن صحيحا نونيا كان او غيره ولا بد من تحريكه بالكسر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذن الا الباء نحو ازيد بذبه والا يضرب به وان كان متحركا فمدة الانكار على فتق ذلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيد ذهب وانا ذهبا به والا مررت به فليس مدة الانكار اذن كعلامة التذكير لان ذلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز للان تلحق مدة الانكار اذن كعلامة التذكير لان ذلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان تلحق مدة الانكار فان مزيده

بعد المذكور مد خلافا لمن قاله همزة الاستفهام فانها يكون المد اذن الا بإثبات تكسر فيه للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كما في ان نقل قال لمن الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا ليعلم ان ساكن ما قبله لذلك الساكن لانه لم يزد ان يحرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة وربما يجعلها بعد الحركة في انا ابنه لان نون انا متحركة واجاب بأن الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن ضمير الف لجواز ان يعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لضل انا بحذف احد الالفين وقياس ما قاله ان يقال المثلى انبزوا آنفاضي انبزوا بغير ان ابدل وهذا الذي قاله من تخصيص ان الساكن اخر لم يجئ في كلام النحاة وانما هو قياس منهم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا بافق كما تترك العلامات في من حين تقول من بافق وانما يجوز اثبات النون ههنا في حال الوقف لفضل الحكاية مع زيادة الانكار بتوسط النون ويبقى الهاء موقوفا عليه ولا يستنكر بقاء النون في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف في غير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال ليت زيدا وعمرا وان يدا تطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت ضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلا وكلا برأن يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بمدة بخلاف حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول ومن العام فالا يمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما ينبغي ان يصله به ويقولوا ومن الغاوي ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا نحو بنا كان او غيره نحو هذا سيف اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت ويقول في قد فعل وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان اخر ساكنا حرف مد نحو الغاضي في العضاه يغزو مدة ذلك الحرف الى ان تسكن ولا تخالب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجعلها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار وكما يهدهد الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يتصل الوقف

والله اعلم بالصواب

قد تم هذا الكتاب

بحمد الملك

في يوم الثلاثاء عشر شهر جمادى الاولى في الحادية والتسعين بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة واتم التحية

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

نعم الحمد هادي ابو بكر الرملي الطرابلسي حامدا لله تعالى على نعمه وعونه مصليا على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما كثيرا